
تصوير ابو عبدالرحمن الكردي
الإمبراطورية الأمريكية
الجزء الثانى
بأقلام
روجيه جارودى
د. مراد هوفمان
ناعوم تشومسكى
د. حسن محمد وجيه
د. دينا جلال
د. رضا شحاته
رضا هلال
سجينى دولار مانى
سليمان قناوى
سهير جبر
لواء أ. ح. طه المجدوب
عادل المعلم
كريمة كيرلس
د. ماهر حتحوت
محمد صادق الحسينى
د. محمد قدرى سعيد
مكتبة الشروق
www.iqra.ahlamontada.com
منتدى اقرأ الثقافي

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الشروق

القاهرة - كوالالمبور - جاكارتا - لوس أنجيلوس
تليفون : ٢٥٦٥٩٣٩ تليفاكس : ٤٥٢١٠٣٨

الإمبراطورية الأمريكية
صفحات من الماضى والحاضر

الجزء الثانى

مكتبة الشروق

مُقَدِّمَة

إمبراطورية فى أزمة

الإمبراطورية والانفرادية وأزمة القيادة

كانت الإمبراطورية البريطانية توصف بأنها « الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس »· وهذا الوصف وصفت به الإمبراطورية الأمريكية ، مثل سابقتها البريطانية·

ولئن كان القرن التاسع عشر قد وصف بأنه القرن البريطانى ؛ فإن القرن العشرين ، كان بلا ريب « القرن الأمريكى » ، ومن المحتمل أن يكون القرن الواحد والعشرون هو « القرن الأمريكى الجديد »·

غير أن « الإمبراطورية الأمريكية » و « القرن الأمريكى الجديد » ، مقولتان أصبحتا موضوع اختبار بعد أن اقتحمت الطائرات الانتحارية نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م·

وعندما يقال إن الإمبراطورية الأمريكية لا تغرب عنها الشمس ، فهذا صحيح ، بالرغم من ألسنة النيران وسحب الدخان والأتربة التى لفّت نيويورك وواشنطن يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م - إذا ما استعرضنا عناصر القوة الأمريكية[١].

فالولايات المتحدة هى القوة العسكرية العالمية الأولى بلا منازع ، منذ انهيار الاتحاد السوفييتى السابق·

---

(١) فى تفاصيل القوة الأمريكية :

رضا هلال ، أمريكا الحلم والسياسة ، الحضارة للنشر ١٩٩٩م·

والولايات المتحدة هى القوة الوحيدة حقًّا التى لها يد طولى على المستوى الكونى بأساطيل وقوات بحرية وقواعد جوية وقوات برية فى كل جزء مهم استراتيجيًّا فى العالم.

والولايات المتحدة ، أخيرًا ، لديها درع واقية من أنظمة الصواريخ فى البر والبحر والجو لردع أية قوة أخرى من مهاجمتها أو مهاجمة حلفائها.

هذا من الناحية العسكرية والاستراتيجية.

ومن الناحية الاقتصادية ، فلا تضاهى أمة أخرى أمريكا فى قدرتها الاقتصادية. فرغم أن الزراعة لا تمثل سوى ٢,٥ % من الناتج القومى الأمريكى ، ولا تشغل سوى ٢,٧ % من اليد العاملة الأمريكية ، فإن أمريكا هى أكبر مصدِّر زراعى فى العالم بقيمة تزيد على ٥٠ مليار دولار سنويًّا.

كما تمثل أمريكا مكان الصدارة العالمية فى الصادرات من التكنولوجيا العالية. فالشركات الأمريكية تتحكم بنحو ٥٠ % من السوق العالمية للألياف البصرية و٧٣ % من صادرات الصناعات المعلوماتية و٧٥ % من مبيعات صناعات الفضاء والطيران المدنى والعسكرى. وتزيد صادرات أمريكا من التكنولوجيا العالمية على ١٥٠ مليار دولار سنويًّا.

لقد كان التطور الأهم فى أمريكا بنهاية القرن العشرين ، هو تحول الاقتصاد الأمريكى إلى اقتصاد ما بعد صناعى ، تمثل صناعات الاتصالات والمعلومات والوسائط الإعلامية والترفيه ، القلب المحرك له.

وهذا التطور الاقتصادى (التحول إلى الاقتصاد ما بعد الصناعى) ، أدى إلى تطور مهم فى مفهوم الهيمنة الأمريكية حيث لم تعد مجرد هيمنة عسكرية واقتصادية وإنما هيمنة ثقافية أيضًا. فمن خلال هيمنة الاتصالات والمعلومات الأمريكية ، امتد نفوذ الإمبراطورية الأمريكية إلى كل أرجاء العالم ؛ لتصبح إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس فعلا وليس بالمعنى الرمزى.

فالولايات المتحدة تتحكم بحوالى ٨٠ % من الصور المبثوثة فى العالم. وفى دول الاتحاد الأوروبى ، فإن نصيب الأفلام الأمريكية يتجاوز ٧٥ % من المعروض فى دور العرض ، و٥٣ % من المواد المقدمة فى قنوات التليفزيون الأوروبية البالغ

عددها ٥٠ قناة (غير القنوات المشفرة)٠ كما تهيمن الشركات الأمريكية على نحو ٩٠ % من السوق العالمية للفيديو والصور المتلفزة٠ وتهيمن أمريكا ـ أيضًا ـ على الأخبار والمعلومات المتداولة٠ فالوكالة الصحفية الأولى فى العالم هى « الأسوشيتدپرس » الأمريكية ، التى تزود بالأنباء والصور ١٦٠٠ صحيفة يومية و ٥٩٠٠ محطة للراديو والتليفزيون فى مختلف أنحاء العالم ، بالإضافة إلى أن ٩٠ % من مواقع شبكة معلومات « الإنترنت » هى مواقع أمريكية٠

ويرتبط بالهيمنة الأمريكية على فضاء الاتصالات والمعلومات « العالمى » ، أن النموذج الأمريكى فى طريقة العيش قد تغلغل فى أوروپا وروسيا والصين والعالم الإسلامى، من « الجينز » إلى « الكوكاكولا » و « ماكدونالدز » وأفلام « هولى وود » و « والت ديزنى » إلى أغانى « البوب »٠

وهكذا ، فإن أمريكا تهيمن على العالم عسكريًا واقتصاديًا وثقافيًا (الاتصالات ونموذج الحياة الأمريكية) ، بدرجة لم تسبقها إليها إمبراطورية بائدة فى التاريخ الإنسانى٠

بيد أن هذا الوضع الإمبراطورى الذى وصلت إليه الولايات المتحدة ، مع حلول القرن الواحد والعشرين ، قد ارتبط بجدل أيديولوچى حول ما إذا كان على أمريكا أن تمارس دورًا عالميًا إمبراطوريًا ، وحول كيفية ممارسة ذلك الدور إذا قبلت به٠ وفى هذا الصدد ظهر خطابان : الخطاب الليبرالى والخطاب الجمهورى المحافظ ٠

ينطلق الخطاب الليبرالى من أن الإمبراطورية الأمريكية تختلف عن الإمبراطوريات السابقة فى أنها إمبراطورية غير إمپريالية٠ فهى الأولى بين الإمبراطوريات التاريخية التى لا تقوم على احتلال الأراضى وحكم شعوب المستعمرات ، بل العكس هو الحادث٠ فأمريكا لم تحتل پنما بل اكتفت بمحاكمة ديكتاتورها نورييجا ، ولم تحتل هاييتى بل قصدت فقط إعادة الحكم الديمقراطى هناك، ولم تحتل العراق بعد أن أخرجت قوات صدام حسين من الكويت ، كما أن القوات والقواعد العسكرية الأمريكية فى الخليج وحول العالم ، قد وجدت إما بطلب أو بموافقة من الدول التى توجد بها تلك القوات والقواعد٠

والخطاب الليبرالى ، كما يقول هنرى كسينجر فى آخر كتبه « هل تحتاج أمريكا

إلى سياسة خارجية ؟ » ، يستند على مقولة نهاية التاريخ بمعنى أن انهيار الاتحاد السوفييتي وانتصار أمريكا فى الحرب الباردة ، يعنيان أن الديمقراطية هى الغاية النهائية للتاريخ الإنسانى وأن العالم يتجه صوب الديمقراطية[1]. ومن ثم فإن على الولايات المتحدة أن تمارس دورًا إمبراطوريًا يتمثل فى نشر الديمقراطية فى العالم وفرض الديمقراطية على المجتمعات الأخرى.

وفى دراسة للمفكر الأمريكى توماس دونللى ، صدرت عن مركز دراسات القرن الأمريكى الجديد ، يقول : إن الولايات المتحدة تختلف عن الإمبراطوريات السابقة فى أنها « إمبراطورية الديمقراطية » أو « إمبراطورية الحرية » ، وفى أنها (الولايات المتحدة) لا تحتل أراضى ولا تغزو دولا أخرى ولا تقيم مستعمرات ، وأنها الوحيدة التى حققت وجودها الإمبراطورى عن طريق حضورها الثقافى والاقتصادى والعسكرى. وإذا كانت الإمبراطورية الأمريكية تختلف عن سابقاتها من الإمبراطوريات فى أنها ليست إمبريالية (لا تغزو ولا تحتل بالمعنى العسكرى) ، فإن الخطاب الليبرالى الأمريكى يروج لأن تكون أمريكا إمبريالية ديمقراطية بمعنى أن تنشر الديمقراطية فى العالم وتفرض الديمقراطية على المجتمعات الأخرى.

هذا عن الخطاب الليبرالى ، أما الخطاب المحافظ ، فينطلق من أن انتصار أمريكا فى الحرب الباردة وسقوط الشيوعية ، كانا نتيجة التزام أمريكى بإسقاط « إمبراطورية الشر - الإمبراطورية الشيوعية » منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويرتب الخطاب المحافظ ، على النتيجة السابقة ، أن على الولايات المتحدة أن تستأنف الحرب الباردة مع الصين وروسيا مع الإبقاء على أوروبا واليابان تحت المظلة الدفاعية الأمريكية فى ظل التزام أمريكى لا يتزعزع بـ « الانفراد فى العالم ».

والانفرادية فى الخطاب المحافظ الأمريكى ليست الانعزالية فهى لا تعنى الانعزال ، وإنما تعنى انفراد الولايات المتحدة بفعل ما تريده فى العالم بغض النظر عما يريده الآخرون حتى لو كانوا حلفاء للولايات المتحدة. فقد تشاور الولايات

---

(1) H. Kissinger, Does America need a foreign Policy : Toward a Diplomacy of the 21 Century, Simon & Shucter, 2001

المتحدة حلفاءها حول ما يريدونه ولكنها تفعل ما تريد ، وكأن لسان حالها يقول : نعلم ما تريدونه ولكننا نفعل ما نريده. وهذا بالضبط ما حدث لدى انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الحد من حرارة الأرض (بروتوكول كيوتو) ، ولدى تراجع الرئيس چورچ بوش الابن عن التزام أمريكا التوقيع على اتفاقية محكمة الجرائم الدولية واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة البيولوچية واتفاقية نزع الألغام ، واتفاقية ضبط وتنظيم تجارة الأسلحة الصغيرة ، واتفاقية مكافحة غسيل الأموال وبرامج تنظيم النسل التابعة للأمم المتحدة. لقد أزاح الخطاب المحافظ ، كتابات التخطيط الاستراتيچي التى ظهرت فى نهاية حقبة كلينتون (١٩٩٢ - ٢٠٠٠) ، والتى كانت تقول بضرورة قبول أمريكا لمشاركة أطراف عالمية وإقليمية فى إدارة شئون العالم من أجل تحقيق المصلحة القومية الأمريكية. فالمؤرخ الشهير پول كيندى ، كان قد أطلق مفهوم « الدول المحورية » أى الدول التى تمثل قطبًا فاعلا فى إقليمها مثل مصر وتركيا والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك والبرازيل ، والتى لا غنى عن التحالف معها[1]. بل إن قطبًا محافظًا مثل صمويل هانتنجتون ، كان قد أفتى بأن النظام العالمى البازغ سيكون أحادى القوة (الولايات المتحدة) متعدد الأقطاب (الصين ، أوروپا ، روسيا ، اليابان) ، وأن الولايات المتحدة لن يكون بمقدورها إدارة شئون العالم « منفردة ».

غير أن « الانفرادية » الأمريكية ، التى وصلت سدة الحكم مع إدارة چورچ بوش الابن ، قد أثارت الرفض والعداء تجاه أمريكا. فقد عارضت أوروپا مبادرة الدرع الصاروخى ، وتحدت أوروپا الولايات المتحدة بالتوقيع على « بروتوكول كيوتو » ، وفى الصين وروسيا والشرق الأوسط والعالم الإسلامى ، تصاعدت حدة مشاعر العداء لأمريكا.

وهكذا ، فإن أمريكا فى « اللحظة الإمبراطورية » قد واجهت تحديًا وعداءً من بقية العالم سواء صُوِّرت باعتبارها « إمپريالية ديمقراطية » أو عندما تبنت « الانفرادية ».

فعندما تدخلت أمريكا فى عهد كلينتون ، كإمپريالية ديمقراطية سواء تحت

---

(1) Paul Kennedy (ed) , The Pivotal States , Norton & Co. 1999.

شعارات حقوق الإنسان أو الحرية من الاضطهاد الدينى (الصين والعالم الإسلامى) أو احتواء الدول المارقة (إيران والعراق) أو استعادة الديمقراطية (هاييتى) أو التدخل الإنسانى (الصومال) أو منع الإبادة الجماعية والتطهير العرقى (بوروندى - البوسنة وكوسوفا) أو السلام (الشرق الأوسط وأيرلندا) ، وصف الدور الأمريكى بأنه انتقائى ويكيل بمكيالين ويستهدف أمركة العالم ٠٠ وإمبريالى ٠

أما المحافظون الأمريكيون ، فقد وصفوا السياسة الخارجية لإدارة كلينتون بأنها فى الأحسن أشبه بـ « سياسة الأم تريزا » وفى الأسوأ بأنها سياسة إطفاء الحرائق ، مما تسبب (فى رأى الجمهوريين) بزعزعة ثقة العالم فى قدرة البيت الأبيض على تشكيل الأحداث فى العالم ٠

وعندما تبنت أمريكا « استراتيچية الانفرادية » ، وصفت بأنها انتقائية وتستأنف الحرب الباردة ولا تأخذ فى الاعتبار مصالح حلفائها وتزيد حدة المعاداة لأمريكا ٠

وإذا رجعنا إلى هنرى كسينجر ، فإنه لا يرى فى « الانفرادية » استراتيچية عالمية أصلا ، بل يراها تتغافل عن التطورات التى تشكل النظام العالمى البازغ ، وأهم تلك التطورات الأقطاب التى تتشكل مثل الصين وأوروپا وروسيا ، بالإضافة إلى التغيرات الكيفية التى تحدثها التكنولوچيا والعولمة ٠

وإذا استشهدنا بالمؤرخ الشهير « پول كيندى » فإن الإمبراطورية الأمريكية ، لم تفشل فقط فى صياغة استراتيچية كونية تأخذ فى الحسبان المشكلات والتطورات العالمية ومصالح اللاعبين الآخرين فى النظام العالمى (بشهادة كسينجر) ، بل فشلت فى تطوير استراتيچية لحماية الداخل الأمريكى من « الإرهاب » ٠

لقد سبق تفجيرات نيويورك وواشنطن بأسبوع ، توجه ثلاث فرق جوية أمريكية إلى مياه الساحل الشرقى الأمريكى تقلها مجموعة من البوارج البحرية لتمخر عباب البحر إلى مضيق تايوان وممرات الخليج ، كدليل على قوة أمريكا وقدرتها على الوصول إلى أى مكان فى العالم على بعد آلاف الأميال ٠

ولكن تلك الفرق الجوية عادت مسرعة إلى بلادها مباشرة عقب هجمات الطائرات الانتحارية ، لحراسة البيت الأبيض والپنتاجون (وزارة الدفاع) أو إنقاذ

من بقوا على قيد الحياة فى مركز التجارة العالمى ، وهى مهمات لم تعد لها تلك البوارج والطائرات والقوات التى على متنها .

والمعضلة أن الإمبراطورية الأمريكية ، بخبراتها المحافظين أو الليبراليين ، قد اكتشفت لحظة انفجارات نيويورك وواشنطن ، أن القوة الأمريكية لم تحل دون تهديد عاصمة الإمبراطورية ، كما اكتشفت أمريكا أن مشروع الدرع الصاروخى الذى كان من المفترض أن تبلغ تكلفته ٨٠ مليار دولار ، لم يكن ليمنع الطائرات الانتحارية من ضرب البنتاجون .

كما اكتشف الأمريكيون أن قدرتهم على فرض « نموذج الحياة الأمريكى » فى الخارج ، لم تغن شيئًا عن تهديد ذلك النموذج فى الداخل .

وبالإضافة إلى ذلك اكتشف الأمريكيون أن « الانفرادية » الأمريكية فى العالم ، انتهت للأسف بـ « شماتة » الملايين فى العالم لما حدث فى داخل أمريكا .

وأخيرًا ، اكتشف الأمريكيون بعد حوادث الانتقام داخل أمريكا من العرب والمسلمين الأمريكيين أن « أمريكا بوتقة الصهر » لم تصهر بعد كل الأعراق والثقافات داخلها وبما يشكك قدرتها فى توحيد الثقافات فى ثقافتها باسم « الأمركة» أو « العولمة » ولكل ذلك ، فإن الإمبراطورية الأمريكية ، هى إمبراطورية بكعب أخيل بوصف المؤرخ الأمريكى « پول كيندى » . وتلك هى الحقيقة التى لمعت بألسنة نيران هجمات الطائرات الانتحارية على واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م .

* * *

برغم أن أمريكا إمبراطورية لا تغرب الشمس عن بوارجها وطائراتها وقواتها التى تغطى العالم ، إلا أن الطائرات الانتحارية ضربت عاصمتها السياسية (واشنطن) وعاصمتها للمال والاتصالات (نيويورك) فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م . وذلك هو التناقض الذى يضرب الإمبراطورية الأمريكية من الداخل .

إن كتاب الإمبراطورية الأمريكية ، ينطلق من حقيقة أن معرفتنا بأمريكا هى قوة لنا فى التعامل معها ، باعتبارها القوة العظمى فى نظام عالمى أحادى القطبية ، ولما لها من دور مهيمن فى « لعبة الأمم » خصوصًا فى منطقة الشرق الأوسط .

وقد توخى الكتاب « تشريح أمريكا » متجنبًا ما ساد الكتابات العربية عن أمريكا من « انبهار » طاغ أو « عداء » ظاهر ٠

فالمشاركون فى الكتاب ، ينطلقون من خلفيات أيديولوچية شتى ، ومن مذاهب متباينة ، ومن طرق بحثية مختلفة ٠

ويتناول الجزء الثانى من كتاب « الإمبراطورية الأمريكية » الثورة الأمريكية وتأسيس أمريكا ، والأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية ، والإسلام فى أمريكا ، والمسيحية الصهيونية الأمريكية ، والعلاقات الأمريكية ـ العربية ، والبترول فى السياسة الأمريكية ، والهيمنة الأمريكية ، والحروب الأمريكية، والعلاقات الأمريكية ـ الإيرانية ، والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى السابق ، والانحياز الأمريكى لإسرائيل، وعن تأثير السياسة الأمريكية فى فيتنام والمكسيك وقد أضيف لتلك الموضوعات موضوعًا كتبه الدكتور ماهر حتحوت محاولا الرؤية من خلال ظلمات الأزمة ، وتمت كتابته بعد الأحداث بأسبوعين تقريبًا من قلب الأزمة فى لوس أنجيلوس ٠ وبذلك ، يخطو كتاب « الإمبراطورية الأمريكية » خطوة كبيرة هامة فى مهمة « تشريح أمريكا » من منطلق أن المعرفة قوة٠

رضا هلال

سبتمبر ٢٠٠١م

الفصل الأول

الولايات المتحدة والحرب والهيمنة الأمريكية



الحروب الأمريكية

د. محمد قدرى سعيد(*)

(١) الطريق إلى المأساة الأمريكية : نظرة عسكرية

شاء الله أن أكون خارج مصر فى أثناء وقوع الأحداث المأساوية الأخيرة التى ألمت بالولايات المتحدة ، مشاركًا فى مؤتمر عقد فى إيطاليا عن نظم الدفاع المضادة للصواريخ وعلاقتها بالاستقرار النووى فى العالم ، حضر المؤتمر عدد كبير من الخبراء القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوروبا والهند وباكستان والصين واليابان ، ومن بينهم روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى الأسبق وأحد مهندسى الحرب الباردة والقوة النووية البارزين ، وفى الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر ، قدم أحد الخبراء الأمريكيين والعاملين داخل المطبخ الأمريكى لمشروع الدفاع المضاد للصواريخ عرضًا وافيًا فى أكثر من ثلاثين دقيقة لموقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع الذى كثر الجدل حوله ، وبيّن مدى أهميته للأمن القومى الأمريكى ، والاستراتيچية الأمريكية بالنسبة للعالم.

وكانت الفكرة الأساسية التى تمحور حولها حديث الرجل ، لتفسير حماس الولايات المتحدة لهذا النظام ورغبتها فى إلغاء اتفاقية النظم المضادة للصواريخ الباليستية الموقعة فى ١٩٧٢ بينها وبين الاتحاد السوفييتى : أن العالم قد تغير ، ولم يعد به إلا قوة عظمى واحدة ، ومن غير المنطقى أن تحكمه معاهدات كتبت منذ ثلاثين عامًا لا تعكس الأوضاع الاستراتيچية الجديدة ولا تعبر عنها ، ولم يعول الرجل كثيرًا على الأسباب الأخرى الشائعة التى تجعل من الدول المارقة سببًا لإقامة

(*) رئيس وحدة الدراسات العسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيچية.

هذا النظام ، بل وجه جل اهتمامه إلى ضرورة القيام بعملية « ضبط استراتيچى - Strategic Adjustment » هدفها وضع كل دولة فى تصنيفها الصحيح من حيث قوتها الشاملة، وتغيير الوثائق التى تحكم النظام الدولى تبعًا لذلك بما يعبر عن هذا التصنيف الجديد وبدا واضحًا من خلال المناقشات التى تلت هذا العرض ، أن أغلبية دول العالم لا توافق على إقامة هذا النظام بما فى ذلك حلفاء الولايات المتحدة فى أوروپا ، حيث عبر خبراؤهم فى المؤتمر عن المأزق الأوروپى الذى لا يملك إلا الرضوخ للرغبة الأمريكية ، برغم أن الرأى العام الأوروپى يقف فى أغلبيته ضد هذا النظام.

كانت « النغمة الأمريكية » مهذبة ، لكنها متعالية مستغنية عن العالم ، تعكس الملل والضجر ونفاد الصبر من حيث الشرعية الدولية والعدالة. والأمم المتحدة مستعجلة للحظة الاعتراف بالواقع ، ووضع تاج مملكة العالم على الرأس الأمريكية، والاستواء بعدها على العرش ، ولم يخطر على بال المشاركين الأمريكيين فى المؤتمر أن صمتهم الصبور الواثق المبتسم أمام جدل وزعيق قليلى القوة والحيلة من مشاركى الدول الأخرى ينقلب خلال ساعات قليلة إلى ذهول وصدمة وذعر ، وقد ارتدت الطائرات التى تحملهم إلى أرض الوطن عائدة بهم من وسط المحيط - كما عرفت بعد ذلك - لاجئين إلى دول أوروپية ، فى انتظار لحظة الفرج وانتهاء إغلاق المطارات الأمريكية.

لقد كان سقوط أبراج نيويورك المشيدة ، الفضية الجميلة المهيبة ، أمام أعين الشاخصين إليها من كل دول العالم ، لحظة لعنة لا تتكرر كثيرًا فى تاريخ الناس ، ونهاية طريق سارت فيه أمريكا منذ أن أحرزت النصر فى الحرب الباردة لكنها كانت أيضًا ، وبرغم هول الطاقة المتفجرة من رموز الحدث العجيب ، لحظة حصاد لعمل عسكرى خاطف مكتمل الأركان ، انقض فيه « الطير » المشحون بقنابل بشرية على معاقل الاقتصاد والمال والقوة العسكرية للولايات المتحدة ، فأحدث فى الزمن الأمريكى جرحًا غائرًا لن يندمل قبل وقت بعيد.

وقعت الواقعة ، وأمريكا تضع اللمسات الأخيرة لاستراتيچيتها العسكرية الجديدة بعد نقاش طويل داخل دوائر الرأى حول صلاحية استراتيچيتها الحالية ، التى

تشكلت فى زمن الريبة وعدم اليقين خلال سنوات التسعينيات وبعد انقضاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفييتى ، للتعامل مع تهديدات المستقبل ، على مستوى «المفهوم » وضعت الاستراتيجية الحالية لإنجاز ثلاث مهام أساسية : إعادة تشكيل العالم ، والتصدى لتهديدات ما بعد الحرب الباردة ، والاستعداد لمواجهة التهديدات الجديدة فى المستقبل « Shape. Respond. Prepare » وفى إطار تلك المهام حددت أمريكا حجم قوتها العسكرية بأن تكون كافية للدخول فى حربين إقليميتين متزامنتين تقريبًا فى حجم حرب الخليج أو كوسوفا ، ولقد تأثر بناء هذا المفهوم بصورة العالم خلال الحرب الباردة ، كل ما هنالك أن الاتحاد السوفييتى قد تم استبداله « بعدوين صغيرين » ، وبقيت الجغرافيا بخطوطها القديمة فاقعة فى التصورات الأمريكية .

وعلى مستوى التطبيق ، ظهرت همة بوش « الأب » وحيوية كلينتون فى محاولة إنجاز المهمة الأولى : مهمة « إعادة تشكيل العالم » فقد تم « تفكيك » الاتحاد السوفييتى و« توحيد » ألمانيا بأقل الأضرار الممكنة وتوسيع الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو جهة الشرق ، وإطلاق حوارات كثيرة بين أوروبا وأمريكا من ناحية وجنوب المتوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا من ناحية أخرى وفوق مسرح الشرق الأوسط حققت السياسة الأمريكية إنجازات لا بأس بها بانعقاد مؤتمر مدريد وانطلاق عملية السلام بين العرب وإسرائيل ، وكان حلم « كلينتون » الشهير أن يتحقق فى عهده السلام النهائى بين العرب وإسرائيل ، وقد انغمس الرجل فى القضية وتفاصيلها تمامًا ، حتى أنه كان يستطيع - على حد زعمه - أن يرسم خريطة الضفة الغربية وغزة على ورقة بيضاء وهو مغمض العينين .

أما إنجاز مهمة « التصدى » فقد تحقق بشكل جيد فى حرب الخليج ١٩٩١ وحرب كوسوفا ١٩٩٩ ، حيث لعبت الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا فى بناء تحالف متماسك فعال من دول العالم وسط تأييد غربى وشرقى واضح ، كانت نتائج الحربين من الناحية العسكرية حاسمة فى الإعلان عن قوة أمريكية تقليدية متفوقة على العالم أجمع بما فى ذلك حلفاؤها الأوروبيون ، مكونة فى الأساس من عناصر « هجومية متعددة الطبقات - Layered Attack Force » تمتلك كل إمكانية التأثير « البعيد

والدقيق - Distance Warfare » ضد الأهداف الحيوية فى عمق القوة المعادية ، وشاهد العالم من خلال قنوات التليفزيون القدرة الأمريكية وهى فى مأمن بعيد وبخسائر بشرية محدودة للغاية ، تطول الخصم وتدمر منشآته المدنية والعسكرية ٠

ومع بداية فترة الرئاسة الثانية لكلينتون تسارعت معدلات العمل فى إنجاز المهمة الثالثة : مهمة « الاستعداد للتهديدات الجديدة » وأطلق التقدم التكنولوچى - فى مجال المعلومات والفضاء والمستشعرات - عنان التصورات الأمريكية لبناء قوة جديدة أهم ما يميزها « المناعة الكاملة » و« الدقة الجراحية الهائلة » وبدأ التفكير فى مفاهيم « ارتدادية » تبحث فى جدوى إطلاق عناصر القوة المسلحة من الأرض الأمريكية نفسها والاستغناء عن القواعد الخارجية المنتشرة فوق أرض الدول الأخرى ووضعت الخطوط الأولى لبناء قواعد أمريكية فوق سطح المحيط وسفن عملاقة تشبه الأرمادا الإسبانية تحمل ٥٠٠ صاروخ كروز يمكن توجيهها إلى أى هدف فوق سطح الأرض ٠

ومع بداية القرن الواحد والعشرين كان لابد من وقفة استراتيچية أمريكية بعد أن تراكم التغير فى هيئة العالم ، وتغيرت معه صور التهديد الموجه للولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تعد مبادئ الجغرافيا المعهودة بدولها القديمة تسعف الفكر الأمريكى فى رسم تضاريس التهديد وصياغة نظرية مناسبة للأمن ففى عام ١٩٩٩ وحده انتشر فى العالم نحو ٢٦ نقطة صدام مشتعلة أسفرت عن مقتل ٣٠٠ ألف شخص بالإضافة إلى ٧٨ نقطة عنف أقل حدة و١٧٨ موضع احتقان داخلية موزعة فوق سطح المعمورة ، ووضعت الولايات المتحدة أمام نفسها بدائل استراتيچية ثلاثة للمستقبل ، البديل الأول : أن تجرى الولايات المتحدة وراء مصادر التهديد وتردعها أو تحاصرها وتعزلها أو تصفيها بقوة السلاح ، وهو شكل يقترب من سياسة الاحتواء التى مارستها خلال الحرب الباردة ولكن ضد أعداء متناثرين ، والثانى أن تتبنى سياسة دفاع إيجابية يغذيها عمل سياسى نشيط فعال لدعم السلام والاستقرار والعدل والتنمية فى مناطق العالم المختلفة وهو واجب شاق يحتاج إلى تكلفة مالية ومعنوية ونفسية عالية ، والبديل الثالث أن تترك العالم وشأنه ، وأن تضع سعادة مواطنيها ورفاهيتهم خلف سيف ودرع لا يمكن أن يقترب أحد منه ، وأن تقلل من مستوى

تعرض قواتها للأذى الخارجى بأن تخفض الوجود الأمريكى فيما وراء البحار ، وتبدأ فى إقامة درعها الدفاعية الصاروخية رغم أنف الجميع ، وتتبنى لأول مرة استراتيجية متكاملة « للدفاع عن الداخل - Homeland Defens » لمقاومة أية تهديدات بيولوجية أو كيماوية أو أية عدائيات موجهة لمنشآتها الحيوية الاقتصادية أو المعلوماتية .

ويبدو أن إدارة بوش الابن كانت أكثر ميلا لتجربة الخيار الثالث والتخلص من أعباء وجع الدماغ العالمى وتكاليفه المالية والمعنوية والأخلاقية وحرضتها على ذلك قوى صهيونية شريرة فى الداخل والخارج ، نسمع الآن عواءها الكريه لدفع القوة الأمريكية نحو دائرة الانتقام من العالم الذى تجرأ على إيقاظها من سباتها العميق ، وكما طرح المفكرون الأمريكيون من قبل فى نشوة سقوط حائط برلين فكرة « نهاية التاريخ » السياسية أغرتهم نتائج حرب الخليج وكوسوفا وتصورات « المناعة الكاملة » هجومًا ودفاعًا بأنهم فى الطريق إلى نهاية مماثلة « عسكرية » للتاريخ تفوز فيها الولايات المتحدة هذه المرة بغلبة سرمدية إلى نهاية الدهر ، وأصبح غير مفهوم للرئيس الأمريكى وإدارته فى ظل هذا الوهم السبب فى أن ترضى أمريكا الدنية فى قوتها وأن ترضخ لأوباش العالم فى قضايا البيئة أو حقوق الإنسان أو سياسات الطاقة أو ينتابها القلق على مصالحها بسبب تجاهل المذابح الإسرائيلية للفلسطينيين ، أو أن يقطع من أجل ذلك رئيس أكبر دولة فى العالم أجازته قبل أن تنتهى فى الموعد المقرر .

تلك كانت بدايات المأساة ، قوة عظمى فقدت الرغبة فى رؤية العالم أو النظر إليه أو قيادته ، ووقعت تحت وهم دقة أسلحتها وقوتها المتناهية ، فلم تعد ترى فى التهديد حولها موضوعًا للعلاج والمواجهة سوى أشخاص تجرى وراءهم مثل صدام وابن لادن ، وأخذت منها إسرائيل المثل وقلدتها فى « حرب الرجل الواحد » باغتيال وتصفية زعماء الانتفاضة الفلسطينيين ، وفى الحالتين الأمريكية والإسرائيلية وبرغم الفارق المادى بينهما ، وقفت كل منهما خلف سياج القوة الهجومية التى لا يفلت منها أحد والدفاعية غير القابلة للاختراق وغلبهما التصور بأنهما بذلك يخرجان الحرب من نطاق « نظرية المباراة - Game Theory » التى تعطى لأطرافها فرصًا مهما تكن

ضئيلة إلى حرب معروفة النتيجة مسبقًا فى حتمية باردة وقاسية ولم يكن أمام الآخرين إلا اللجوء إلى حتمية أخرى مضادة هى العمليات الانتحارية بعد أن غلقت كل الأبواب ونزع عن الحرب جانبها الممكن النبيل •

لقد حدث ما حدث فى اللحظة التى ضجرت فيها أمريكا من الحوار وتكاليف العدل وعذاب المساواة مع الآخرين • وعندما تطلعت إلى لحظة مجد خالصة بلا شريك ولأنه لا توجد نهاية للأشياء بل بدايات أخرى متجددة جاءها أعداؤها وضحاياها من خلف سيفها الطويل ودرعها المنيعة والتصقوا بها وماتوا معها(*)•

* * *

(٢) الحروب الأمريكية فى القرن العشرين

مقدمة

أخذت الولايات المتحدة ما يقرب من قرن ، بين إعلان الاستقلال فى يوليه ١٧٧٦ وانتهاء الحرب الأهلية فى ١٨٦٥ ، لتوطد وحدتها القومية وتحقق تقدمًا اقتصاديًّا كبيرًا دفعها للتخلص من أفكار العزلة والتحرك صوب العالم الواسع حولها • وعلى الرغم من ذلك ، ظل الصراع بين مفاهيم العزلة داخل شواطئ أمريكا البعيدة ، وضرورات التقدم لقيادة العالم ، يحكم السياسية الأمريكية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، ويوجه دفتها فى أمور الحرب والسلام • لقد امتدت الحروب الأمريكية إلى معظم بقاع الأرض ، أحيانا من أجل التوسع والنفوذ وخدمة المصالح الحيوية للشعب الأمريكى ، وأحيانا أخرى للدفاع عن مبادئ وقيم اعتقدت الأمة الأمريكية أنها تلخص رسالتها إلى العالم وتصنع رؤيتها للحضارة ومستقبل البشرية •

ولا شك أن كثيرا من ملامح السيرة الأمريكية قد تشكلت بفعل الحرب ، فالتقدم الأمريكى العلمى والتكنولوجى خرج معظمه من باطن الميزانيات العسكرية الضخمة ، كما أن العالم الذى نعيش فى ظله الآن بنظمه السياسية وقواه الاقتصادية

(*) الأهرام فى ٢٠٠١/٩/٢٨م•

وتحولاته الاجتماعية ، قد جاء واستقر فى مكانه نتيجة انتصارات وهزائم القوة الأمريكية فى ميدان القتال.

لقد عاشت أمريكا والعالم خلال القرن العشرين حربا طويلة مدتها ثمانون عامًا ، بدأت باغتيال الأرشيدوق النمساوى فرانز فيردناند بواسطة شاب صربى عمره ١٩ عامًا اسمه جافريللو برنسيب فى أغسطس ١٩١٤ واندلاع الحرب العالمية الأولى ، وانتهت بتفكك الاتحاد السوفييتي وانسحاب القوات الروسية من ألمانيا فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٩٤م. الحرب العالمية الأولى كانت وراء اندلاع الثورة الروسية فى ١٩١٧ ، وكانت من أسباب الكساد العظيم وصعود الشيوعية. وتسبب الانهيار الاقتصادى بعد الحرب فى سقوط ألمانيا فى أحضان النازية وهتلر ونشوب الحرب العالمية الثانية. ثم كانت هزيمة النازى فى نهاية تلك الحرب سببًا فى صعود الاتحاد السوفييتى كدولة عظمى واندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب والتى فى رحمها اشتعلت حروب محلية وإقليمية متفرقة مثل الحرب الكورية وحرب فيتنام.

بدأ القرن العشرون الأمريكى قبل ميعاده فى لحظة انفجار دمرت بارجة أمريكية داخل ميناء هافانا الكوبى فى ١٨٩٨ . كانت تلك الحادثة هى بداية الحرب الإسبانية ـ الأمريكية ، أو كما يطلق عليها بعض المؤرخين : الحرب الكوبية ـ الإسبانية ـ الأمريكية ـ الفليبينية ؛ وبسبب نتائجها تحولت الولايات المتحدة من بلد زراعى متسكع على هامش العالم إلى قوة شابة واعدة. منحت الحرب الإسبانية لأمريكا مستعمرات قريبة منها فى كوبا وبعيدة فى الفليپين ، كما أعطتها فى ١٩٠١ تيودور روزفلت رئيسا مؤمنا بدورها الجديد. حقق روزفلت السلام بين روسيا واليابان فى ١٩٠٥ ، وأرسل « الأسطول الأبيض العظيم » حول العالم يستعرض قوة أمريكا الصاعدة. لكن أمريكا مثلها مثل أوروپا لم تكن مستعدة لخوض حرب عالمية واسعة بعد أن نعم العالم بالسلام لما يقرب من نصف قرن منذ سنة ١٨٧٠ . فى تلك الفترة جنى الأوروپيون ثمار ازدهار اقتصادى عالمى يتشكل لأول مرة ، وكما أصبح الاقتصاد عالميًا ، جاءت الحرب الأولى عالمية ـ أيضًا ، حارب فيها السيخ والسنغال والأستراليون والنيوزلنديون و مليونان من المشاة الأمريكيين.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، وصلت السفينة « چورچ واشنطن » إلى پاريس فى ١٣ ديسمبر ١٩١٨ وعلى متنها الرئيس ويلسون فى مهمة

سلام ، حاملا معه دعوة للديمقراطية وحق تقرير المصير والحكومة العالمية ؛ مبادئ غرقت بعد ذلك فى بحور سياسات أوروپية وعلاقات جغرافية متصادمة ومتشابكة ، وترتيبات قاسية فرضها الحلفاء على ألمانيا ، ساعدت على تدمير اقتصادها ومعه فى نفس الوقت الاقتصاد العالمى المنهك ، وخلال العقدين التاليين انسحبت أمريكا مرة أخرى إلى عزلتها الداخلية.

عاش العالم فى العشرينيات والثلاثينيات دوار السلام ، وتفشت فى أوروپا أيدلوچيات شمولية شيوعية وفاشستية. ففى إسپانيا تقاتل اليمين واليسار فى حرب أهلية قاسية وطويلة ، وأسلمت ألمانيا قيادها لهتلر فى ١٩٣٣ ، وبانت إرهاصات حرب عالمية جديدة عندما غزت اليابان الصين فى ١٩٣٧ ، وعندما اجتاح هتلر پولندا فى ١٩٣٩ ، وأصبحت الحرب عالمية تماما فى ١٩٤١عندما هاجمت اليابان الأسطول الأمريكى فى پيرل هاربر.

جاءت پيرل هاربر هدية للرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت. كان الرئيس يبحث منذ اشتعال الحرب عن منفذ داخل جدار الحياد المفروض عليه من الكونجرس ، فأنهت الحرب الكساد العظيم عندما حركت خطوط إنتاج الطائرات والمدافع والسفن الحربية ، وأنعشت الاقتصاد ، وأنهت عزلة أمريكا عن العالم ، فانطلق الجنود الأمريكيون إلى بريطانيا وشمال أفريقيا وإيطاليا وفرنسا وفى النهاية ألمانيا. وفى المحيط الهادى ، دخلت القوات الأمريكية مئات الجزر وألقت قنابلها النووية على مدينتى هيروشيما ونجازاكى اليابانيتين.

أنهت الحرب العالمية الثانية عزلة أمريكا عن العالم بلا عودة ، وخرجت منها قوة عالمية وحيدة لم تستنزفها الحرب بشريًا أو صناعيًا. لكن صمت المدافع لم يمنع من صعود تحد جديد جاء من ناحية الاتحاد السوفييتى والنظم الشيوعية الموالية له فى أوروپا الشرقية. وبنزول الستار الحديدى على تلك الكتلة الجغرافية والسياسية الواسعة ، بدأت الحرب الباردة التى كانت سببًا فى تماسك الغرب ووحدته تحت زعامة الولايات المتحدة. لم يكن أمام الغرب فى ظل الاستقطاب الدولى الحاد إلا أن يقدم دعمًا كريمًا لألمانيا واليابان المحطمتين ليمنعهما من السقوط ، ومن خلال مشروع مارشال قدمت الولايات المتحدة لأوروپا ١٧ بليون دولار فجرت بها نهضة

اقتصادية شاملة. وفى أمريكا نفسها أصبح مصطلح الأمن القومى ملازما لمزيد من البناء العسكرى المكثف ، الأمر الذى وضع التكنولوچيا الأمريكية فى المقدمة بالنسبة للعالم. كان من الطبيعى أن تتحول الحرب الباردة فى بعض الأماكن إلى حروب ساخنة كما حدث فى كوريا وفيتنام ، وفى الحالتين حاول الشمال فى تلك البلاد المقسمة الاستيلاء على الجنوب ، وفى مناطق أخرى حدث أن تقهقرت القوى القديمة أو انكفأت على نفسها وانطلق العنف نتيجة لحروب تحرير أو سطوة ميليشيات مسلحة ، وعندما تدخلت الولايات المتحدة لمنع ذلك ، قامت الحرب. فى النهاية خمدت الحرب الباردة بسبب الإجهاد الذى أصاب الشرق والغرب ، وبسبب سباق التسلح ، ونتيجة لحظات حرجة فى أزمتى برلين ١٩٤٨ وكوبا ١٩٦٢ بدا فيهما أن المعسكرين - ومعهما العالم - فى طريقهما إلى الجحيم.

ومع نهاية القرن العشرين صارت أمريكا غنية وقوية ، ولم تعد الحرب إلا اختبارًا لصبر الرأى العام فيها على تحمل مشاهد العنف والدماء ، وأصبح على الولايات المتحدة أن تتجنب حروبًا طويلة ، وأن تتدخل فيما وراء البحار فقط عندما يكون الهدف واضحًا ، وعندما تحشد له تفوقًا يضمن لها نصرًا سريعًا وحاسمًا. هذه كانت قواعد آخر حروب الولايات المتحدة فى الخليج سنة ١٩٩١ ، وبعدها فى البلقان سنة ١٩٩٩ .. قبل شهور قليلة من نهاية القرن العشرين.

الحرب الأمريكية - الإسپانية

لم تكن الحرب الأمريكية - الإسپانية إلا حربًا قصيرة خالية تقريبًا من الدماء ، لكن آثارها الديپلوماسية والسياسية كانت واسعة من حيث أنها دفعت لأول مرة بالولايات المتحدة إلى بحر السياسة العالمية ووضعتها على بداية طريق الاستعمار. هناك بالقطع أحداث معينة كانت السبب المباشر وراء اندلاع الحرب ، لكن مسرح الأحداث نفسه كان جاهزًا لاستقبال تحولات عميقة فى تفكير الأمة الأمريكية تتصل بمهمتها ودورها فى العالم. فلو عدنا إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر لوجدنا أن الفكر السائد منذ عصر الثورة الأمريكية هو أن تبقى أمريكا بعيدًا عن المشاكل الأوروبية ، وأن تقدم مثالا للديمقراطية والسلام لباقى دول العالم. لكن ذلك الاعتقاد أخذ فى التآكل خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات مع تنامى القوة الاقتصادية

الأمريكية التى دفعت الأمريكيين للتفكير فى أهمية أن يصبح لأمريكا قوة بحرية قوية وقواعد خارج الأرض الأمريكية نفسها . ومع تنامى عدد السكان والإنتاج الزراعى زادت أهمية وجود منافذ خارجية للاقتصاد الأمريكى ، وصاحب ذلك ظهور الفكر « الداروينى » الذى يرى العالم غابة واسعة وأن البقاء فيه لن يكون إلا للأصلح والأقوى ، بالإضافة إلى دوافع أخرى دينية وثقافية عن دور الرجل الأبيض فى نشر ثقافته وديانته المسيحية بين الشعوب الأخرى التى يراها من وجهة نظره متخلفة .

هذه الخلفية من أحداث ١٨٩٨ هى التى دفعت بالولايات المتحدة فى طريق الحرب والإمبراطورية . ففى عام ١٨٩٥ ، بدأ الكوبيون ثورة عنيفة ضد الحكم الإسپانى لجزيرة كوبا تزامن مع انهيار اقتصادى داخلى بسبب انخفاض المشتريات الأمريكية من السكر . كان رد الفعل الإسپانى عنيفًا فى مواجهة الثوار ، فقد قام حاكم الجزيرة الإسپانى الدموى الچنرال فاليريانو ويلر بوضع آلاف الفلاحين الكوبيين الفقراء داخل معسكرات الاعتقال ، وأباد داخلها آلافًا من الرجال والنساء والأطفال . ولعبت الصحافة فى أمريكا دورًا مهمًا فى إثارة الرأى العام والضغط على الحكومة « للتدخل الإنسانى » فى كوبا والعمل على ضم الجزيرة إلى الولايات المتحدة . ومن الطريف أن « الصحافة الصفراء » ممثلة فى سلسلة صحف چوزيف پولتزر (صحيفة نيويورك وورلد) وويليام راندولف هيرست (صحيفة نيويورك چورنال) هى التى قادت الحملة ضد الچنرال ويلر وأطلقت عليه « الجزار » . وبلغ تأثير الصحافة على الأحداث حدًا جعل وليام هيرست يأمر رسام جريدته فريدريك رمنجتون الذى تململ من هدوء الأحوال فى هافانا بالبقاء هناك قائلا لـه :

« لا تعد من فضلك . . سوف تمدنا أنت بالصور ، وسوف نمدك نحن بالحرب » .

قاوم الرئيس الأمريكى كليفلاند ضغوط الرأى العام المطالبة بالتدخل ، واستمر الضغط بعد ذلك على خلفه ماكينلى الذى لم يستطع المقاومة بعد نشر الصحافة لخطاب خاص أرسله مبعوث إسپانيا إلى الولايات المتحدة لأحد أصدقائه فى هافانا يصف فيه ماكينلى بالضعف ، وبعد غرق البارجة الأمريكية « مين » بفعل لغم مضاد للغواصات فى ميناء هافانا وفقد ٢٦٠ رجلا من البحارة فى ١٥ فبراير ١٨٩٨ .

وبرغم أن إسـبانيا أبدت رغبتها فى تقديم تنازلات لتفادى الحرب ، إلا أن الولايات المتحدة لم تقبل أقل من انسحاب إسـبانيا والاعتراف باستقلال الجزيرة. وفى ٢٥ إبريل ١٨٩٨ فوض الكونجرس الرئيس ماكينلى فى استخدام القوات المسلحة لطرد إسـبانيا من كوبا.

كانت الحرب الأمريكية ـ الإسـبانية من وجهة نظر الأمريكيين حربًا قصيرة لم تستغرق أكثر من عشرة أسابيع ، ودارت وقائعها فى المحيط الهادى والكاريبى. بدأ القتال لأول مرة فى الأول من مايو ١٨٩٨ بتدمير الأسطول الإسـبانى الصغير الموجود فى ميناء مانيلا بالفليبين بواسطة الكومودور الأمريكى چورج ديوى. وبدعم من الجيش حاصر ديوى الحامية الإسـبانية فى مانيلا واستولى على المدينة فى ١٣ أغسطس ١٨٩٨ . وفى نفس الوقت وعلى مسرح الكاريبى نجح الأسطول الأمريكى فى حصار الأسطول الإسـبانى بقيادة باسكال سيرفيرا داخل خليج سينتياجو. وقرب نهاية شهر يوليه نجح الأمريكيون فى إنزال قواتهم على الأرض الكوبية والزحف صوب سينتياجو وإنزال الهزيمة بالإسـبان فى معركتى « إلكانى » و « سان خوان ». انتهى القتال فى كوبا بتدمير الأسطول الإسـبانى فى أربع ساعات وسقوط سينتياجو فى ١٧ يوليه واستسلام ٢٤ ألف جندى إسـبانى. وتحولت القوة الأمريكية بعد ذلك مباشرة صوب جزيرة بويرتوريكو آخر الجزر تحت الاحتلال الإسـبانى فى البحر الكاريبى وضمتها إلى الولايات المتحدة.

وبعد توقف القتال ، تقابل المفاوضون من الجانبين فى پاريس للوصول إلى اتفاق سلام نهائى اعترفت إسـبانيا بموجبه باستقلال كوبا ، وسلمت جزيرة بويرتوريكو وجزر الفليپين وجوام فى المحيط الهادى للولايات المتحدة مقابل عشرين مليون دولار. وقعت إسـبانيا والولايات المتحدة اتفاقية پاريس بشكل نهائى فى ١٠ ديسمبر ١٨٩٨ ، ووافق عليها الكونجرس الأمريكى بأغلبية كبيرة. خضعت كوبا للحكم العسكرى الأمريكى فى المدة من (١٨٩٩ ـ ١٩٠٢) قبل انتقال السلطة إلى حكومة مدنية جديدة بمقتضى دستور جديد ، وعندما ثار شعب كوبا بعد ذلك ضد رئيس الدولة، الذى تم انتخابه فى ١٩٠٢ تحت حماية وبمساعدة القوات الأمريكية ، قامت الولايات المتحدة باحتلال الجزيرة مرة أخرى ، واستمر الاحتلال بعد ذلك لمدة عامين

لمساندة الحكومة المؤقتة الموالية للولايات المتحدة. ولم يتوقف التدخل الأمريكى المباشر فى شئون كوبا إلا فى سنة ١٩٣٤ عملا بسياسة « حسن الجوار » التى تبناها الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت.

بالنسبة لجزر الفليپين ، فقد كانت لها ترتيبات أخرى نتيجة مطالبة جماعات المصالح الأمريكية من المستثمرين ، فى ضوء نتائج الحرب ، بالسيطرة على كل الأرخبيل الفليپينى أملا فى أن تصبح مانيلا مركزا تجاريًا مزدهرًا للشرق الأقصى. وبسبب هذه الضغوط ، اضطرت إسپانيا لبيع الفليپين للولايات المتحدة الأمر الذى فجر ردود فعل قوية من الجماعات المناهضة للاستعمار داخل أمريكا ، واعتبرت تلك الجماعات أن السيطرة على شعوب أخرى يناقض التقاليد الأمريكية المؤيدة لحق تقرير المصير ويمكن أن يهدد نسيج الجمهورية فى المستقبل. اكتشف الفليپينيون أنهم قد تخلصوا من الاستعمار الإسپانى ليقعوا فى شباك الاستعمار الأمريكى فشنوا حرب عصابات ضد الأمريكيين ، وحتى ٤ فبراير ١٨٩٩ كان قد قتل منهم أكثر من ٣٠٠٠ فليپينى. واستمرت حرب المقاومة بقيادة إميليو أجينالدو حتى سنة ١٩٠١ قتل خلالها أكثر من مائة ألف فليپينى وخسارة ١٦٠ مليون دولار وانتهت بصدور قانون حكومة الفليپين فى ١٩٠٢ الذى دشن بداية حكم ذاتى محدود اكتمل بعد ذلك فى ١٩١٦ إلى ما يقرب من حكم كامل.

الحرب العالمية الأولى

كان انفجار الحرب العالمية الأولى ، فى أغسطس ١٩١٤ ، تحديًّا خطيرًا لقدرة ومهارة الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون على إدارة الشئون الدولية. فمعظم الأمريكيين فى تلك الفترة كانوا ينادون بالحياد ، وتجنب التورط فى حرب أوروپية إلا إذا تعرضت المصالح الأمريكية لتهديد حقيقى. بدأت الصعوبات عندما حاصرت بريطانيا ألمانيا من البحر ، ونتج عن ذلك خسائر كبيرة لتجارة الولايات المتحدة مع ألمانيا من الطعام والمواد الأولية. واستجابة للاحتجاجات الأمريكية ، عقدت بريطانيا مع أمريكا اتفاقية أصبحت الولايات المتحدة بموجبها المورد الوحيد للطعام والمواد الأولية والذخيرة اللازمة للجيشين البريطانى والفرنسى. بالإضافة إلى ذلك سمحت الولايات المتحدة للحكومات الحليفة باقتراض ٢ بليون دولار لتمويل إمدادات

الحرب ، وفى نفس الوقت والتزامًا بمبدأ الحياد ، لم يخضع الرئيس الأمريكى لضغوط الألمان الأمريكيين بفرض حظر على إمدادات السلاح لبريطانيا بحجة أن هذا الإجراء لن يكون محايدًا بالنسبة للحلفاء .

وبشكل عام ، لم تكن الأحداث تشير فى بداية الحرب إلى احتمال نشوب حرب بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية طالما لم تتجاوز الأولى فى حربها القارة الأوروبية ، لكن لجوء ألمانيا إلى سلاح الغواصات لكسر الحصار البريطانى البحرى ، أوجد موقفًا جديدًا فى المحيط الأطلنطى . ففى فبراير ١٩١٥ ، أعلنت ألمانيا أنها سوف تضرب سفن الحلفاء بالطوربيدات داخل منطقة واسعة من مياه المحيط بدون إنذار سابق ، وأن السفن المحايدة لن تكون أيضًا آمنة . وردت أمريكا بتحميل ألمانيا المسئولية فى حال تدمير أية سفينة أمريكية وقتل ركابها بدون إنذار . وبسرعة استجابت ألمانيا للتحذير الأمريكى وأعطت الولايات المتحدة ضمانات واسعة لتأمين السفن ضد هجمات الغواصات .

استمر أمن الأمريكيين المسافرين والعاملين على سفن الحلفاء مهددًا ، وفى ٧ مايو ١٩١٥ أغرقت الغواصات الألمانية سفينة ركاب بريطانية غير مسلحة بدون إنذارها ، وقتل فى تلك الحادثة ١٢٨ أمريكيا . فى البداية دعا ويلسون ألمانيا لوقف حرب الغواصات مع الحلفاء لدواعى إنسانية ، ثم اضطر فى النهاية إلى تحديد مطالبه بوقف التعرض لسفن الركاب غير المسلحة التى تخدم خطوطًا ملاحية مدنية . وعندما أغرقت الغواصات الألمانية السفينة البريطانية « العربى - Arabic » فى أغسطس ١٩١٥ ، حذر ويلسون بأن العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا سوف تقطع إذا استمر ذلك . وتصاعد الخلاف بين البلدين إلى مستوى خطير عندما أغرقت ألمانيا السفينة « سوسكس » فى القناة الإنجليزى فى مارس ١٩١٦ مسببة خسائر عالية فى الأرواح . عندئذ قامت الولايات المتحدة بتوجيه إنذار نهائى لألمانيا بالتوقف عن ضرب السفن التجارية والملاحية ، وبرغم تراجع ألمانيا ، إلا أنها هددت بالعودة لممارسة ذلك إذا لم تحترم إنجلترا القوانين الدولية وترفع الحصار البحرى عنها .

ونتيجة للتدهور المستمر فى العلاقة مع ألمانيا ، طلب ويلسون من الكونجرس فى ديسمبر ١٩١٥ النظر فى زيادة حجم القوات المسلحة وحالة استعدادها ، الأمر الذى

فجر جدلا واسعًا حول طبيعة هذا الاستعداد ، أسفر فى النهاية عن زيادة فى حجم الجيش وتدعيم الحرس الوطنى وزيادة عدد السفن الحربية. وحاول ويلسون بدأب بذل جهود للوساطة بين إنجلترا وألمانيا من أجل إيقاف الحرب وتحقيق السلام ، فأرسل الكولونيل « هاوس » إلى أوروپا فى ١٩١٥ و١٩١٦ لكنه لم يظفر بتعاون الطرفين. **وعندما ازداد اقتناع ويلسون بأن ألمانيا وبريطانيا يحاربون من أجل الهيمنة على العالم ، طلب من الطرفين فى ١٨ ديسمبر ١٩١٦ أن يضع كل منهما شروطه لإيقاف القتال وأن يشاركا فى مؤتمر للسلام تحت رئاسته.** لكن فرص السلام تآكلت عندما قرر الألمان فى ٩ يناير ١٩١٧ شن حرب غواصات شاملة على سفن الحلفاء بدون استثناء للسفن التجارية أو المحايدة. هذا الحصار الجديد لم يترك لرئيس الولايات المتحدة بديلا عن قطع العلاقات الديپلوماسية مع ألمانيا فى ٣ فبراير ١٩١٧ ، وفى نفس الوقت ، أعلن أنه سوف يرد على الاعتداءات الألمانية فقط فى حالة غرق سفن أمريكية. وفى محاولة لردع الغواصات الألمانية زودت السفن الأمريكية بالسلاح ، لكن ذلك لم يردع ألمانيا عن إغراق السفن الأمريكية بطريقة عشوائية بدءًا من منتصف مارس ١٩١٧ . **وفى ٢ أبريل ١٩١٧ طلب ويلسون من الكونجرس الموافقة على إعلان الحرب على الإمبراطورية الألمانية ، وصدق الكونجرس بسرعة على قرار الحرب ووقعه ويلسون فى ٦ إبريل ١٩١٧ .**

عبأت الحكومة الأمريكية قواتها على مرحلتين : الأولى من إبريل ١٩١٧ حتى ديسمبر ١٩١٧ ، وفيها اعتمدت الإدارة الأمريكية على الجهود التطوعية ، ثم خلال المرحلة الثانية التى تلت ديسمبر ١٩١٧ تحولت الجهود الحكومية إلى السيطرة الكاملة على الحياة الاقتصادية فى البلاد ، فأممت السكك الحديدية ، وأنشأت مجلسًا للصناعات الحربية ، وأقامت نظامًا صارمًا للتحكم فى الصناعة والمواد الغذائية والوقود ، ووضعت خطة عاجلة للتوسع فى بناء السفن التجارية ، واعتمدت إجراءات صارمة لمنع الإضرابات. أما القوى المعارضة للحرب فسنت من أجلها قانونًا لمكافحة الجاسوسية ، وقامت لجنة الإعلام برئاسة الصحفى التقدمى چورج كريل بتعبئة الكتاب والمفكرين لتأييد الحرب. وفى ربيع ١٩١٨ كان الاقتصاد والشعب الأمريكى قد انخرط بالكامل فى حرب شاملة.

برغم الاشتراك المتأخر للولايات المتحدة فى الحرب ، إلا أن اشتراكها كان مؤثرًا وحاسمًا بالنسبة لنتيجتها النهائية. فقد وفر اشتراك البحرية الأمريكية السفن اللازمة لمساعدة بريطانيا فى التغلب على تهديد الغواصات ، بالإضافة إلى قوة برية قوامها ١,٢٠٠,٠٠٠ رجل وصلت إلى فرنسا فى سبتمبر ١٩١٧ تحت قيادة الجنرال « پيرشينج » غيرت من توازن القوى إلى حد بعيد لصالح الحلفاء. عملت القوات الأمريكية بقيادة پيرشنج فى منطقة اللورين شرق فيردون ، وحيث أن الولايات المتحدة لم تكن من الحلفاء ، فقد عملت قوات پيرشنج كقوة منفصلة داخل إطار القوات المشتركة. وفى ١٨ يناير ١٩١٨ قدم الرئيس ويلسون مقترحاته الأربعة عشر للسلام ، من بينها الحد من التسلح ، وحق تقرير المصير للشعوب ، وإنشاء عصبة الأمم.

انتهت الحرب العالمية الأولى فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ بتوقيع اتفاقية الهدنة التى فرضت على ألمانيا الانسحاب من كل الأراضى المحتلة ، ومنطقة الألزاس واللورين ، وتسليم كميات كبيرة من العتاد العسكرى والأسلحة ، وكل سلاح الغواصات ، وشروط أخرى كثيرة قاسية للحد من قدرة ألمانيا العسكرية فى المستقبل. وكانت تكلفة الحرب ٨ مليون قتيل و ٢١ مليون جريح ، وبالنسبة للولايات المتحدة فقد كلفتها الحرب ٥٠,٠٠٠ قتيل و ٢٠٥,٠٠٠ جريح و٣٢ بليون دولار من الإنفاق العسكرى الإجمالى.

وبسبب فظاعة الحرب وانتشار آثارها فى العالم كله ، غلب على الأمريكيين بعدها التوجس من الأجانب ، والخوف من النزعات الوطنية المتطرفة ، فى ظل مناخ دولى بات متأثرًا باندلاع الثورة الروسية فى ١٩١٧ وقيام الأممية الشيوعية الثالثة. وخوفًا من نزعة ويلسون المعارضة للعزلة ، وميله إلى دور أمريكى قوى على الساحة الدولية ، فاز هاردينج بمنصب الرئيس فى ١٩٢١ . أعاد هاردينج الاقتصاد الأمريكى إلى حالته قبل الحرب ، لكنه مات فى سنة ١٩٢٣ وخلفه كالفين كوليدج الذى استكمل سياسات هاردينج. أدت سياسات ما بعد الحرب إلى رخاء أمريكى استمر لبضعة سنوات حدثت فيها تغيرات اجتماعية كثيرة منها حصول المرأة على حق التصويت. ثم وصل هربرت هوفر إلى منصب الرئاسة وحدث الكساد العظيم فى

الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ ، وفى سنة ١٩٣٣ انتخب فرانكلين روزفلت الذى اتخذ إجراءات كثيرة للخروج من حالة الكساد ، فتبنى عقدًا اجتماعيًا جديدًا The New Deal رسخ به قواعد المسئولية الفيدرالية عن رخاء الشعب الأمريكى (دولة الرفاه).

الحرب العالمية الثانية

انتهت الحرب العالمية الأولى ووصل الأمريكيون بسببها إلى نتيجة مفادها أن انغماس البلاد فى الشئون الدولية كان خطأ كبيرًا. ومن هنا عاد يقينهم القديم بأن السلام مرتبط بسياسة العزلة ، وخلال السنوات العشرين التالية ، انتهجوا سياسة للحد من التسلح ، وتجنب التدخل فى المشاكل الدولية ، وتحسنت علاقاتهم بدول أمريكا الجنوبية نتيجة لسياسات روزفلت « لحسن الجوار ». وحتى عندما بدأت بوادر التوتر فى الساحة الأوروبية ، استمرت الولايات المتحدة على تمسكها بسياسات الحياد والعزلة. وبإيعاز من روزفلت ، سن الكونجرس مجموعة من القوانين التى تدعم فكر الحياد وتتصدى للعوامل التى ورطت البلاد فى الحرب العالمية الأولى. فعندما غزت إيطاليا إثيوبيا ، حظرت الولايات المتحدة السلاح على طرفى النزاع ، واتخذت إجراء مماثلا فى الحرب الأهلية الإسبانية. وفى المحيط الهادى استمر روزفلت فى اتباع سياسة هوفر بعدم الاعتراف بالغزو اليابانى لآسيا. وبدأت فقط أعراض التحرك بعيدًا عن سياسة العزلة عندما غزت اليابان الصين فى ١٩٣٧ ، ومع ذلك أخمدت الأصوات الداعية للانتقام ، عندما أغرقت اليابان زورقًا مسلحًا أمريكيًا فى نهر « يانجتزتم » بقوة الرأى العام العازف عن الحرب ، وعرض اليابان الاعتذار عن الحادثة.

تغير الموقف قليلا عندما غزت ألمانيا بولندا فى سنة ١٩٣٩ ، فقام الكونجرس بناء على دعوة روزفلت بمراجعة قانون الحياد وسمح ببيع الذخيرة لكل من بريطانيا وفرنسا. وبسقوط فرنسا وضعت الحكومة الأمريكية كل إمكانياتها خلف بريطانيا ، وأمرت الجيش والبحرية بتزويد الفرق البريطانية الموجودة فى دنكرك بالذخيرة. وفى ديسمبر ١٩٣٩ وافق الكونجرس على تأجير مدمرات من البحرية الأمريكية لدعم المجهود الحربى فى أوروبا ، وأصبح حجم ونوعية المساعدات التى يمكن

تقديمها إلى الحلفاء هو الموضوع الرئيسى لانتخابات ١٩٤٠ ٠ كان رأى الأمريكيين أنهم يؤيدون بريطانيا لكنهم لن يدخلوا الحرب معها ، وردد روزفلت فى أحاديثه الانتخابية مقولة «**لن نرسل بأولادكم لأية حرب أجنبية** »٠ وفى الحقيقة ، كان كلا المرشحين يعلم فى قرارة نفسه أن الولايات المتحدة سوف تضطر فى النهاية إلى الدخول فى الحرب٠

نجح روزفلت فى الانتخابات لفترة رئاسية ثالثة ، وتحرك بسرعة لمساعدة الحلفاء عن طريق قانون « الإعارة والتأجير » الذى صدر فى مارس ١٩٤١ ، والتزمت الولايات المتحدة بإمداد الحلفاء بالسلاح٠ وردًا على توسيع ألمانيا لمسرح العمليات حتى أيسلندا ومضيق الدانمارك ، مدت الولايات المتحدة منطقة التفتيش المحايدة أيضًا حتى أيسلندا فى إبريل ١٩٤١ ٠ وفى يوليه من نفس العام احتلت الولايات المتحدة أيسلندا ، وبدأت السفن الأمريكية فى حراسة قوافل السفن الأمريكية والأيسلندية٠ وفى نفس الصيف تم مد قانون « الإعارة والتأجير » إلى الاتحاد السوفييتى٠ وفى أغسطس تقابل روزفلت و تشرشل فى « نيو فاوند لاند » للاتفاق على أهداف الحرب ، وعرف ذلك « بميثاق الأطلنطى » الذى دعا فيه الطرفان إلى التخلص من الخوف ، وتوسيع الفرص الاقتصادية ، وإقرار حق تقرر المصير ، وحماية حرية الملاحة فى البحار ، ونزع السلاح٠

فى أغسطس ١٩٤١ تكفلت الولايات المتحدة أيضًا بحراسة السفن البريطانية وسفن الحلفاء بجانب السفن الأمريكية ، لكن البحرية الألمانية تمكنت من إغراق زورق أمريكى وأعطبت آخر ، وأصبحت الولايات المتحدة فى حالة حرب غير معلنة مع ألمانيا٠ ومع ذلك ظلت استطلاعات الرأى تشير إلى أن غالبية الأمريكيين مع التمسك بموقف الحياد فى الحرب٠ استمرت الولايات المتحدة فى تأييدها للصين فى حربها مع اليابان ، ولم تتوقف فى نفس الوقت عن بيع الكثير من السلع والمواد اللازمة للمجهود الحربى إلى اليابان٠ وابتداء من يوليه ١٩٤٠ ، امتنعت الولايات المتحدة عن بيع وقود الطائرات والشحومات ومواد أخرى إلى اليابان ، وأضافت إلى القائمة أنواع أخرى من الصلب والمعادن ، ومدت فى أجل القروض المقدمة إلى الصين ، بعد أن غزت اليابان فى سبتمبر ١٩٤٠ مستعمرات فرنسا فى الهند الصينية٠ وجاء الرد اليابانى بإبرام التحالف الثلاثى مع ألمانيا وإيطاليا٠

وصل التوتر إلى أشده بين الولايات المتحدة واليابان عندما أضيف البترول إلى مواد الحظر ، ومنعت الولايات المتحدة اليابان من شراء البترول الأندونيسى مما جعلها مهددة بالشلل التام.

عقد إمبراطور اليابان هيروهيتو Hirohito فى ٦ سبتمبر ١٩٤٠ مؤتمرًا ضم رئيس الوزراء كونو فوميمارو Konoe Fumimaro ووزير الدفاع توجو هيديكى Tojo Hideki لبحث العلاقات المتردية بين اليابان وأمريكا. وكان الإمبراطور ورئيس وزرائه مع فكرة التفاوض مع الولايات المتحدة لرفع الحظر ، فى حين أن وزير الدفاع كان يعتقد فى حتمية الحرب مع الولايات المتحدة لأنها من وجهة نظره مصممة على شل اليابان اقتصاديًّا. وتقرر فى المؤتمر إعطاء رئيس الوزراء مهلة ستة أسابيع للوصول إلى تسوية مع الولايات المتحدة فى إطار تحقيق مطالب يابانية محددة تتضمن إيقاف الحظر الاقتصادى وإعطاء اليابان حرية حركة فى الصين والهند الصينية. ونتيجة لتعثر المفاوضات وإصرار الولايات المتحدة على مطالبة اليابان بوقف توسعها فى آسيا والاعتراف بنظام شانج كاى شيك Chiang Kai Shek فى الصين وفتح السوق الأسيوية أمام كل الدول ، استقال رئيس الوزراء اليابانى فى ١٦ أكتوبر واستبدل به وزير الدفاع الذى قرر إعطاء المفاوضات فرصة حتى نهاية شهر نوفمبر. وخلال المفاوضات نجحت المخابرات الأمريكية فى فك الشفرة اليابانية ، وأيقن الأمريكيون أن عدم الاستجابة للشروط اليابانية سوف يؤدى حتما إلى الحرب، وبرغم ذلك وحتى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٠ لم تغير الولايات المتحدة موقفها. وفى اجتماع إمبراطورى آخر قررت اليابان فى الأول من ديسمبر ١٩٤٠ تحريك آلة الحرب. فقامت فى ٧ ديسمبر ١٩٤١ بمهاجمة المنشآت الجوية الأمريكية فى هاواى ، ثم شنت هجومًا جويًّا مفاجئًا على الأسطول الأمريكى فى « پيرل هاربر» استخدمت فيه ٣٥٠ طائرة قاذفة على موجتين ، فدمرت على الأرض ٣٤٧ طائرة أمريكية ، وحطمت ١٨ سفينة حربية ، ووصلت الخسائر البشرية إلى ٢٤٠٣ قتيلا و١١٧٨ جريحا. ولم يفلت من الأسطول الأمريكى إلا حاملات الطائرات التى كانت فى مهمة بعيدة. وفى ٨ ديسمبر ١٩٤١ أعلن الكونجرس الأمريكى الحرب على اليابان باعتراض صوت واحد ، وبعد ثلاثة أيام أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات

المتحدة الأمريكية، وأنهت بذلك « بيرل هاربر » انقسام الأمة الأمريكية حول الدخول فى الحرب ، وأصبحت الولايات المتحدة طرفًا فيها بإجماع شبه كامل.

عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب لم يكن عدد الجنود فى الجيش الأمريكى يتعدى فى ذلك الوقت حوالى ٢,٢٠٠,٠٠٠ معظمهم لم يكن مسلحًا أو مدربًا بالشكل الكافى ، ولم يكن عدد الفرق الجاهزة للقتال يزيد على أصابع اليد الواحدة ، أما السلاح الجوى فلم يكن يمتلك أكثر من ١١٠٠ طائرة عتيقة الطراز. البحرية كانت أحسن حالا لكنها كانت قوة صغيرة غير كافية للقتال فى المحيطين الأطلنطى والهادى ، وكانت بالكاد توفر الحراسة لقوافل السفن فى منطقة شمال الأطلنطى. بدأ روزفلت ومساعدوه فى وضع الخطط اللازمة للتوسع العسكرى ، لكن الرأى العام لم يشجع فى البداية منح الحكومة مخصصات مالية واسعة للإنفاق على التسليح وشئون الدفاع. وبالتدريج بدأ إعداد البلاد للحرب ، وتنظيم إجراءات التعبئة ، وتنشيط التصنيع الحربى وضبط الاقتصاد والأسعار. **ولم يأت عام ١٩٤٤ حتى وصل الإنتاج إلى أرقام فلكية تعادل ضعف إنتاج كل الدول المعادية للولايات المتحدة مجتمعة، كان شيئًا يشبه المعجزة ، فالزيادة فى الإنتاج وصلت إلى حجم إنتاج البلاد فى زمن السلم بافتراض توظيف كامل للقوة العاملة واختفاء تام للبطالة. استطاعت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب إنتاج ٢٩٦ ألف طائرة ، ٨٧ ألف دبابة ، و٢,٤ مليون مركبة عسكرية ، وملايين المدافع والبنادق وملايين الأطنان من الذخيرة. وتحت توجيه « مكتب البحث والتطوير العلمى » لعب العلماء دورًا مهما فى الإنتاج الحربى مقارنة بأية حرب سابقة ، وخاصة فى مجال الصواريخ والرادار والكشف عن الغواصات. ومن الاختراعات المهمة التى ظهرت فى الحرب « الطابة الاقترابية » لتفجير دانات المدفعية بالقرب من الهدف باستخدام جهاز رادار صغير داخل الطابة ، وكذلك القنبلة النووية التى طورها العلماء فى سرية كاملة وجربت لأول مرة فى ٦ يوليه ١٩٤٥.**

وبدءًا من صيف ١٩٤٢ ، شاركت الولايات المتحدة فى القصف الاستراتيجى الجوى فوق ألمانيا ، استخدمت فيها طائراتها « بى-١٧ » (القلعة الطائرة) والطائرات « بى-٢٤ ». وفى ٦ يونيه ١٩٤٤ قاد أيزنهاور أكبر عملية بر- مائية

فـى التاريخ لغزو أوروبـا من الأراضى البريطانية استخدم فيها ٥٠٠٠ سفينة حربية و ١١٠٠٠ طائرة وقرابة المليون جندى • وبعد قتال مرير على امتداد الشواطئ الفرنسية ، انسحبت القوات الألمانية إلى داخل أوروبـا صوب الأرض الألمانية • ولم تمض الأربعة أشهر الأولى من عام ١٩٤٥ حتى كانت جبهتى الحرب الشرقية والغربية قد أطبقتا على الأرض الألمانية وأجبرت القيادة العسكرية الألمانية على تسليم نفسها لقيادة أيزنهاور فى « أرينز » داخل ألمانيا فى ٧ مايو ١٩٤٥ ، وأعلن الاستسلام رسميًّا بعد ذلك من برلين فى اليوم التالى •

كلفت الحرب الولايات المتحدة ٣٢١ بليون دولار (عشرة أمثال الحرب العالمية الأولى) تم تمويلها من الضرائب والاقتراض من المؤسسات المالية • ونتيجة للحرب ارتفع الدين العام بعد انتهائها إلى ٢٥٩ بليون دولار ـ خمسة أضعاف قيمته عند بداية الحرب • ولقد أدت الحرب إلى تطوير نظام الضرائب ، فزاد عدد الممولين لضريبة الدخل من ١٣ مليون إلى ٥٠ مليون ، وأخذت الضرائب على الأرباح الإضافية ومصادر الدخل الأخرى ، وارتفع عدد العاملين فى القطاع المدنى والعسكرى فاختفت البطالة تمامًا وجفت منابعها ، وارتفع تشغيل النساء والأقليات ، ومع نهاية الحرب كان هناك نقصًا فى الأيدى العاملة • ومن نتائج الحرب العامة ، تحقيق السود لتقدم اقتصادى واجتماعى ملموس ، وبرغم استمرار القوات المسلحة فى اتباع سياسة الفصل العنصرى ، إلا أن روزفلت وقع تحت ضغط السود ـ الذين استثارهم رفض الصناعات الحربية ضمهم إلى قوة العمل بها ـ وأصدر الأمر التنفيذى رقم ٨٨٠٢ فى ٢٥ يونيه ١٩٤١ الذى يحظر التمييز العنصرى فى برامج التدريب • وفى نهاية ١٩٤٤ وصل عدد السود العاملين فى الصناعات الحربية إلى حوالى ٢ مليون عامل •

فاز روزفلت بسهولة فى انتخابات عام ١٩٤٤ على حاكم ولاية نيويورك توماس ديوى ، واختير السناتور هارى ترومان من ولاية ميسورى نائبًا للرئيس • وعمل روزفلت بعزم على ألا ترتد أمريكا مرة أخرى إلى العزلة بعد انتهاء الحرب ، فأعلن مع تشرشل عن تشكيل تحالف من ٢٦ دولة تحت اسم الأمم المتحدة • وفى ١٩٤٣ بدأ روزفلت التخطيط لإنشاء منظمة لفترة ما بعد الحرب تضم تحت سقفها جميع دول

العالم من أجل الحفاظ على السلام ، وحصل على تشجيع الرأى العام وتأييد الكونجرس. وفى خريف ١٩٤٣ أصدر الكونجرس قرارًا بدخول الولايات المتحدة عضوًا فى المنظمة الجديدة « بهدف تحقيق العدل والمحافظة على السلام الدائم ». وفى ربيع ١٩٤٥ وقع مندوبو ٥٠ دولة ميثاق الأمم المتحدة ، وانسجامًا مع ذلك التطور ، دعا روزفلت إلى التعاون الاقتصادى الدولى ، فأنشأ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وانتهى بذلك الطابع الوطنى الصرف الذى صبغ الاقتصاد العالمى خلال فترة ما قبل الحرب.

تقابل روزفلت مع تشرشل وستالين خلال فترة الحرب أكثر من مرة لوضع استراتيچيات الحرب والتخطيط لسياسات المستقبل بعد انتهائها. وكان آخر هذه الاجتماعات مؤتمر « يالتا » الذى عقد فى فبراير ١٩٤٥ ، حيث قرر الزعماء الثلاثة العمل معا لفرض الاستسلام على ألمانيا بدون قيد ولا شرط ، وتقسيمها إلى مناطق محتلة بين القوات المتحالفة. ومن بين الاتفاقات السرية التزام الروس بدخول الحرب ضد اليابان بعد استسلام ألمانيا ، فى مقابل تنازلات لها فى شرق آسيا. وفجأة توفى روزفلت فى ١٢ إبريل ١٩٤٥ وخلفه نائبه ترومان ، وخلال الشهور التالية انهارت القوات المسلحة الألمانية ثم استسلمت تماما فى ٧ مايو ١٩٤٥ .

وفى المحيط الهادى ، كانت اليابان تحت حصار الحلفاء بعد غزو « إوو جيما » و« أوكيناوا ». وفى أغسطس ١٩٤٥ قرر الأمريكيون أن تصبح اليابان الضحية الأولى للقنبلة النووية الجديدة بعد أن انتهوا من تطويرها خلال سنوات الحرب. كانوا يرغبون فى نهاية حاسمة للمعارك ، لكن ذلك لم يكن هدفهم الوحيد.

فمن ناحية ، كانوا يريدون استخدام المدن اليابانية كمسرح حى لتجربة القنبلة ، ومن ناحية أخرى ، القيام باستعراض للقوة أمام حلفاء الأمس - الإنجليز والروس - قبل أن يبدأ تقسيم الغنائم. أسقطت القنبلة النووية الأولى بواسطة القاذفة الأمريكية ب - ٢٩ على مدينة هيروشيما فى ٦ أغسطس ١٩٤٥ ، وأسفر الانفجار عن ١١٨٦٦١ قتيل و ٧٩١٣٠ جريح ؛ ثم تلا ذلك إسقاط القنبلة الثانية على نجازاكى فى ٩ أغسطس ١٩٤٥ ، ووصلت الخسائر هذه المرة إلى ٧٣٨٨٤ قتيل و ٧٤٩٠٩ جريح.

أثار حجم الدمار الشامل الذى أصاب المدينتين اليابانيتين علامات استفهام حول معنى الحرب ، فقد عرف الإنسان على مدى تاريخه أنه قد يضطر إلى ممارسة الحرب بدون أن يتعرض بقاء نوعه وحضارته للمحو أو الاختفاء ، أما استخدام السلاح النووى ، فتلك حرب أخرى وقضية أخرى • بعد ذلك بأسابيع قليلة ، استسلمت اليابان فى ٢ سبتمبر ١٩٤٥ ووقعت وثيقة الاستسلام فى ميناء طوكيو فوق السفينة الأمريكية ميسورى •

بعد استسلام القوات الألمانية بشهرين ، تقابل ترومان مع ستالين وتشرشل (أخذ كليمنت أتلى مكان تشرشل أثناء المؤتمر) فى بوتسدام لمناقشة العملية السلمية فى أوروبا بعد انتهاء الحرب • لم يحرز المؤتمر كثيرًا من أهدافه ، لكنه أكد على قرارات « يالتا » بتقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق ، ونزع سلاحها ، والقضاء على النازية ، والتحول إلى حكم ديمقراطى ، كما أكد على ضرورة استسلام اليابان بدون قيد ولا شرط • ولم يتكرر مثل هذا اللقاء مرة أخرى بين الزعماء السوفييت والأمريكان إلا بعد عشر سنوات • وبانتهاء الحرب ، فرض الاتحاد السوفييتى هيمنته على أوروبا الشرقية ، ودعم النظم الشيوعية والاشتراكية ، وانقسم العالم إلى معسكرين ، وخابت آمال الشعوب فى تحقيق سلام دائم • ولمنع سقوط تركيا واليونان فى براثن الحكم الشيوعى ، قرر ترومان مساعدة تلك البلاد اقتصاديا • وظهر نجاح تلك السياسة بشكل أفضل فى أوروبا عندما تبنت الولايات المتحدة « البرنامج الأوروبى للإنعاش الاقتصادى » المعروف بمشروع « مارشال » • فالاقتصاد الأوروبى بمفرده لم يكن يستطيع الوقوف على قدميه ، وزاد من صعوبة الموقف تعرض أوروبا لشتاء قارس فى الفترة (١٩٤٦-١٩٤٧) • وفى يونيه ١٩٤٧ ، عرض وزير الدولة چورچ مارشال على الدول الأوروبية أكبر معونة اقتصادية فى تاريخ العلاقات الدولية ، حصلت أوروبا بمقتضاه على ١٧ بليون دولار خلال خمس سنوات • أعاد هذا المشروع للاقتصاد الأوروبى حيويته ، وحاصر تأثير الأحزاب الشيوعية الغربية ، وجعل من ألمانيا الغربية نقطة ارتكاز قوية فى فترة الحرب الباردة • وكان منطقيًّا فى النهاية أن تقرر الولايات المتحدة إنشاء حلف شمال الأطلنطى « الناتو » كحلف عسكرى مكون من ١٢ دولة لمواجهة الاتحاد

السوفييتى. وتبنت الولايات المتحدة سياسة « لاحتواء » الاتحاد السوفييتى بإقامة سياج حوله من التحالفات لمنعه من توسيع نفوذه.

لم تنجح سياسة الاحتواء بنفس القدر فى آسيا ، ففى ديسمبر ١٩٤٥ أرسل ترومان الجنرال مارشال إلى الصين بغرض تحقيق اتفاق بين الشيوعيين والحكومة الوطنية ، إلا أن ذلك كان مستحيلا ، وأسفر القتال بين « ماوتسى تونج » و« شيانج كاى تشيك » إلى هروب الأخير إلى تايوان فى ١٩٤٩ ، وعند ذلك قررت الولايات المتحدة التركيز على اليابان المحتلة ودعمها اقتصاديًّا الأمر الذى أسفر فى النهاية عن نتائج ناجحة.

* * *

الحرب الكورية : ١٩٥٠ - ١٩٥٣

ظلت شبه الجزيرة الكورية تحت الاحتلال اليابانى لفترة طويلة امتدت ما بين سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٤٥ . ونتيجة لهزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، انسحبت قواتها من كوريا تحت إشراف القوتين المتحالفتين فى ذلك الوقت-الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى. كان نصيب الاتحاد السوفييتى الإشراف على المنطقة شمال خط عرض ٣٨ ، أما الولايات المتحدة فكانت مسئولة عن المنطقة جنوب هذا الخط ، واشتركت الدولتان فى إنشاء لجنة مشتركة هدفها تشكيل حكومة كورية مؤقتة. لم يمض إلا وقت قصير حتى دب الخلاف بين الجانبين السوفييتى والأمريكى على تحديد الجماعات السياسية الكورية التى يمكن تشكيل الحكومة المؤقتة منها. ومع فشل جهود الأمم المتحدة فى توحيد شبه الجزيرة الكورية فى دولة واحدة ، تحول خط ٣٨ إلى فاصل بين دولتين ونظامين سياسيين: جمهورية كوريا الجنوبية فى الجنوب تحت رئاسة سينجمان رى Syngman Rhee تدعمها الولايات المتحدة ، وجمهورية كورية الشعبية الديمقراطية تحت رئاسة كيم إيل سونج فى الشمال Kim Il Sung وتدعمها الصين والاتحاد السوفييتى. ومع بداية عام ١٩٤٩ كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد سحبتا معظم قواتهما من كوريا تاركين مجموعات صغيرة من المستشارين العسكريين.

وبشكل عام كانت القوات المسلحة لكوريا الشمالية أحسن إعدادًا وتدريبًا من قوات

كوريا الجنوبية ، كما أن وجود خط فاصل بينهما لم يكن يعنى هدوء الأحوال بين الدولتين ، فتعددت الحوادث والمصادمات المسلحة بينهما خلال عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . ونتيجة للتوتر الدائم على طول الخط الفاصل ، قامت لجنة من الأمم المتحدة فى ١٩٤٩ بتقييم الموقف وحذرت من أن كوريا مهددة بحرب أهلية واسعة. وفى ٢٥ يونيه ١٩٥٠ وخلال ساعات قليلة عبر خط ٣٨ أكثر من ٨٠٠٠٠ جندى من كوريا الشمالية فى هجوم مفاجئ تجاه العاصمة الجنوبية « سول ». وعندما ضربت قوات كوريا الشمالية عرض الحائط بقرارات ونداءات الأمم المتحدة بالانسحاب ، اتخذ مجلس الأمن قرارا باستخدام « كل الوسائل الممكنة » لمساعدة كوريا الجنوبية والعمل على إيقاف الهجوم الشمالى وإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة. ولم يستخدم الاتحاد السوفييتى حق الفيتو لمعارضة هذا القرار ، نتيجة مقاطعته لجلسات مجلس الأمن احتجاجًا على عدم قبول الصين الشعبية عضوًا فيه.

قرر الرئيس ترومان تقديم المساعدة العسكرية لكوريا الجنوبية ، وقام بتحريك الأسطول السابع فى مضيق فرموزا استعراضًا للقوة أمام الصين. وفى ٧ يوليه ١٩٥٠ أصدر مجلس الأمن قرارًا بمطالبة أعضائه تقديم العون العسكرى لكوريا الجنوبية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية التى قامت بدورها بتعيين الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائدًا للقوات المشتركة ، وبذلك عملت الولايات المتحدة كوكيل للأمم المتحدة فى معالجة القضية الكورية. ساهمت الولايات المتحدة بالنصيب الأوفر فى تشكيل القوة المشتركة الجوية والبحرية وحوالى نصف القوة البرية (معظم النصف الباقى كان من الكوريين الجنوبيين) ، ومع ذلك وصل عدد الدول المشتركة فى القوة إلى ١٧ دولة ، أكثرهم إسهامًا بعد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية كانت استراليا وكندا وبريطانيا وتركيا ، وساهمت خمس دول أخرى إضافية بوحدات طبية.

بدأ ماك آرثر بالتمركز فى ميناء « بوزان » عند الطرف الجنوبى لكوريا ، وأرسل تعزيزات صوب الشمال لدعم الجيش الكورى ، وبدأت المعارك مع قوات الشمال لأول مرة فى ٥ يوليه ١٩٥٠ بقيادة الجنرال والتون والكر قائد الجيش الثامن. كان للسيطرة الجوية الأمريكية عاملا

كبيرًا فى تهدئة زحف الجيش الشمالى نحو الجنوب ، وفى عملية التفاف واسعة ، شن ماك آرثر فى ١٥ سبتمبر هجومه المضاد فى اتجاه ميناء : «إنشيون» على الشاطئ الغربى وأصبحت قواته خلف القوات الشمالية ، ثم قام بعملية إنزال برمائية جريئة على الشاطئ ، قاطعًا خطوط إمداد كوريا الشمالية. ولم يأت الأول من أكتوبر إلا وقد طردت القوات الشمالية تمامًا خارج كوريا الجنوبية وتمركزت قوات الأمم المتحدة جنوب الخط ٣٨ .

لم يكن الرئيس ترومان - ومعه مجلس الأمن القومى الأمريكى - راغبًا فى عبور الخط الفاصل بين الكوريتين وملاحقة الجيش الشمالى ، وكان من رأيه الاكتفاء بما تحقق من نصر ، إلا أن قيادة الأركان المشتركة ومعهم ماك آرثر ، كان لهم رأى آخر يتلخص فى ضرورة العبور وتحطيم جيش كوريا الشمالية حتى لا يكرر اعتداءاته على الجنوب. وفى ٧ أكتوبر صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى توحيد كوريا فى دولة واحدة ويفوض فى نفس الوقت ماك آرثر فى إرسال قواته إلى الشمال. وبالفعل سقطت «بيونج يانج» عاصمة الشمال فى أيدى ماك آرثر فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ ، وظل يدفع الجيش الشمالى أمامه حتى أوصله إلى نهر «يالو» على الحدود الصينية - الكورية. ويبدو أن عبور قوات ماك آرثر لخط عرض ٣٨ كان نقطة تحول فى الحرب الكورية ، فقد أثار المارد الصينى الذى دفع فى سرية تامة ١٨٠٠٠٠ جندى عبر نهر يالو ، وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٠ أضطر ماك آرثر ، بعد أن أخذ بالمفاجأة وخانه توقع رد الفعل الصينى وحجمه ، إلى التراجع إلى خط ٣٨ واستمر فى تراجعه حتى سقطت العاصمة سول مرة أخرى فى أيدى القوات الصينية والشمالية.

ونتيجة لهذا التطور الخطير للحرب ، اعتبر ماك آرثر أن أهداف الحرب قد تغيرت وأن قواته تواجه الصين ، وطلب دعمه بإمدادات جديدة وتفويض أوسع باستخدام القوة الجوية ضد الصين ، فى معارضة واضحة لتوجيهات الرئيس ترومان الذى كان خائفًا من اتساع رقعة الحرب وتدخل السوفييت واستخدامهم المحتمل للأسلحة النووية. وانحصرت خطة ترومان فى ضرورة الوصول مرة أخرى إلى خط ٣٨ والتمسك به والعمل بعد ذلك على حل النزاع سلميًا. ولم يعجب ذلك ماك

آرثر ، وانتقد تركيز الإدارة الأمريكية على أوروبا ، وحاول استمالة الأمريكيين والكونجرس مباشرة لآرائه ، وانتقد الرئيس والإدارة بصورة علنية. ولم يكن أمام ترومان إلا إعفاء ماك آرثر من القيادة فى ١١ إبريل ١٩٥١ وتولية الجنرال جيمس فان فليت القيادة بدلا منه ، فواجه هجومًا صينيًا من ٤٥٠٠٠٠ جندى لكنه تمكن من إيقافه ، ثم نجح فى صد هجوم آخر ، ومع نهاية شهر مايو كانت القوات الصينية والكورية الشمالية قد تراجعت إلى شمال الخط ٣٨ واستقرت القوات المتحاربة مرة أخرى على جانبى الخط الفاصل.

استجابة لمبادرات سوفييتية بدأت مفاوضات الهدنة بشكلها الكامل بحضور الأطراف المعنية فى ١٠ يوليه ١٩٥١ فى مدينة كايسونج ، وتم التوصل إلى اتفاق إطار للتفاوض فى ٢٦ يوليه يتضمن ترسيم الخط الفاصل وإقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح وتشكيل لجنة لمراقبة الهدنة ووضع ترتيبات بالنسبة لأسرى الحرب. ومرت المفاوضات بصعوبات كثيرة حتى وقعت اتفاقية للهدنة فى ٢٧ يوليه ١٩٥٣ . استقرت الأمور بعد توقيع الهدنة على وجود منطقة عازلة بين الشمال والجنوب عرضها ٤ كيلومترات وطولها ٢٥٠ كيلومتر ، وارتبطت الولايات المتحدة بنوع من التحالف الأمنى أتاح لها تقديم معونات اقتصادية وعسكرية لكوريا الجنوبية. **أما عن الخسائر التى لحقت بأطراف الحرب فطبقا لبعض التقديرات بلغت خسائر الصينيين والكوريين الشماليين ما بين ١,٥ ـ ٢ مليون من العسكريين ومليون آخر من المدنيين. أما قوات الأمم المتحدة فقد قتل منهم ١٠٠٠٠٠ جندى من بينهم ٣٣٦٢٩ أمريكيًا. وبلغت الخسائر متضمنة الجرحى والمفقودين ٤٥٩٣٦٠ منهم ٣٠٠٠٠٠ كوريًا جنوبيًا ، بالإضافة إلى حوالى مليون من المدنيين. وتسببت الحرب فى تدمير ٤٠ % من المنشئات الصناعية و ٣٠ % من المساكن.**

على المستوى السياسى كانت الحرب الكورية انعكاسًا للتوتر فى العلاقات بين واشنطن وبيكين وأظهرت بعدًا عسكريًا لسياسة الاحتواء الأمريكية التى وضعها جورج كينان وطورها دين آشيسون وازدهرت بعد ذلك فى عصر جون فوستر دالاس ، وبسببها تورطت الولايات المتحدة عسكريًا خلال حقبة الستينات فى فيتنام.

الحروب الفيتنامية :

١٩٤٧ - ١٩٥٣

١٩٦٣ - ١٩٧٥

ترجع جذور الحرب الفيتنامية إلى الحرب العالمية الثانية عندما احتلت اليابان الهند الصينية المكونة من فيتنام وكمبوديا ولاوس ، ثم تحريرها بعد ذلك فى ١٩٤٥ بواسطة حركة المقاومة الشيوعية « فيت مين » بقيادة الزعيم « هوشى منه » وإعلان فيتنام جمهورية مستقلة . وخوفًا من انتشار الشيوعية فى المنطقة ، أرادت **الولايات المتحدة أن تعيد الحكم الفرنسى إليها كما كان الحال قبل الغزو اليابانى فساعدت الفرنسيين فى حربهم ضد الفيت مين خلال الفترة من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٣ . ومع ذلك انهزم الفرنسيون فى معركة « ديان بيان فو » الشهيرة ، وانسحبوا من الهند الصينية** ، وانقسمت فيتنام إلى دولتين : شمالية شيوعية لها علاقات قوية مع الصين والاتحاد السوفييتى ، وأخرى جنوبية استمرت الولايات المتحدة فى دعمها اقتصاديًا وعسكريًا . **سيطرت على الفكر السياسى الأمريكى فى ذلك الوقت نظرية « الدومينو » التى كانت تعنى تدخل الولايات المتحدة فى تلك المنطقة لمنع سقوط دول تحت سيطرة القوى الشيوعية حتى لا يؤدى ذلك إلى سقوط دول أخرى** . وعلى مدى عشر سنوات حتى سنة ١٩٦٤ ، حاولت الولايات المتحدة بلا جدوى مساندة الحكومة الموالية لها فى سايجون ضد حركة المقاومة الثورية « فيت كونج » التى تحولت فى ١٩٦٠ إلى « الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام » .

فى منتصف ١٩٦٣ أصبح الوضع فى فيتنام الجنوبية حرجًا ، وانتشرت الاضطرابات ، وتعددت الانقلابات ، مما شجع الحكومة الشيوعية فى هانوى على استغلال الموقف ، ودفعت بقوات كبيرة نظامية وغير نظامية مستخدمة استراتيجية الحرب الشعبية الطويلة واستغلال المدنيين فى القرى والمدن كغطاء لتحركاتهم . ولمواجهة ذلك استخدمت الولايات المتحدة القوات الخاصة والمرتزقة لمهاجمة الساحل الشمالى بغارات متفرقة مدعومة بعمليات تجسس إلكترونية للبحرية الأمريكية فى خليج تونكين . أسند الرئيس جونسون قيادة القوات الأمريكية إلى الجنرال ويستمورلاند وارتفع بعدد المستشارين العسكريين إلى ٢٣٠٠٠ بالإضافة إلى زيادة الدعم الاقتصادى للجنوب .

وفـى ٢ أغسـطس ١٩٦٤ وقعـت حادثـة فـى خلـيج تونكيـن اسـتغلها الأمريكـيون لتصـعيد الموقـف العسـكرى عندما تعرضـت مدمرتيـن أمريكيتيـن لهجـوم مـن فيتـنام الشـمالية فـى خليج تونكيـن . اتخـذ چونسون من ذلك الحـادث ذريعـة لشـن غـارات انتقامية علـى فيتنام الشمالية ، واستجاب الكونجرس لدعم العمليات العسكرية الواسعة فـى فيتنام بأغلبية كبيرة. وفـى فبراير ١٩٦٥ ، وردًا علـى هجوم الفيت كونـج علـى معسكرات الجيش الأمريكى فـى « بليكو » قام الأمريكيون بشن غارات جوية مكثفة علـى فيتنام الشمالية ، ووصـل إلـى فيتنام الجنوبية خمسون ألفًا من القوات الأرضية لحماية القواعد الجوية الأمريكية هناك.

اتبعـت فيتـنام الشـمالية سياسـة الحـرب الشـاملة ، وعـبأت شـعبها لحـرب طويلـة وتحمـل خسـائر عالية فى الأرواح. وكان فى مقدور فيتنام الشمالية الدفع بسبعة آلاف جندى إلى الجنوب كل شهر بدون توقف ، واستطاعت كوادرها كسب تعاطف الأهالى والفلاحين فى القرى ، واستخدموا الأنفاق فى التسلل إلى فيتنام الجنوبية والارتداد إلى كمبوديا عند الشعور بالخطر ، ونجحوا أيضًا فى استعمال الألغام والشراك الخداعية ونصـب الكمائن وتخريـب القواعد والمعسـكرات. واعـتمدت اسـتراتيـچـية الولايـات المتحدة فـى المقابل علـى الاسـتنزاف وتوجيه ضـربات موجعة لفيتنام الشمالية وقوات الفيت كونج.

حـارب بجانـب الأمريكيين فـى تلك الحـرب ٧٠٫٠٠٠ جندى من كوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزلندا و ١٫٥٠٠٫٠٠٠ مـن فيتـنام الجنوبـية. واسـتخدمت تلـك القـوات أحـدث تكنولوچـيا عسـكرية فـى الترسـانة الأمريكـية ، كمـا اسـتعملت مـن الأسـلحة المحـرمة الـناپـالم والـفوسـفـور الأبـيـض وكـيماويات أخـرى. وحاولـت تكتـيكات واستراتيچـيات مـتعددة للقضـاء علـى العدو منها استراتيچـية « البحث عن العدو وتدميره » واتـباع سياسـة مسـالمة مـع المـناطق الريفية. وفـى سـنة ١٩٦٧ أطلقـت العملية « فيونكس » تحت إشراف المخابرات الأمريكية لتدمير البنية التحتية للفيت كونـج باستخدام طرق الاعتقال والاغتيال. وبرغم كل ذلك بدا مع نهاية عام ١٩٦٧ أن الحـرب قد وصلت إلى طريق مسدود وأن الاستراتيچـية الأمريكية لم تقودها إلى النصـر. وفـى ٣٠ يـناير ١٩٦٨ شـن الشـيوعيون هجومًـا شـاملا علـى معظـم مـناطق

فيتنام الجنوبية ، وبرغم ما تكبدوه من خسائر وصلت إلى ٤٠٠٠٠ رجل ، إلا أن الهجوم فى حد ذاته أثبت مقدرة الفيت كونج على الوصول بحربها إلى المدن التى كان يعتقد أنها آمنة وبعيدة عن تأثيرهم. وبرغم أن حجم القوة الأمريكية قد وصل إلى ٥٤٩٠٠٠ رجل ، فقد أوقف چونسون فى ٣١ مارس ١٩٦٨ الغارات فوق خط العرض ٢٠ مفسحًا الطريق للمفاوضات فى باريس وأعلن انسحابه من المعركة الانتخابية. بدأت المفاوضات فى مايو ١٩٦٨ ، وطالبت هانوى بوقف كلى للغارات واشتراك جبهة التحرير الوطنية (فيت كونج) كطرف فى المفاوضات ، ووافق چونسون فى ديسمبر قبل تركه مقعد الرئاسة على تلك المطالب.

أصبحت معارضة الحرب الفيتنامية الموضوع الرئيسى للحملة الانتخابية فى ١٩٦٨ . وفى مواجهة الانتقاد الداخلى الواسع للحرب ، أعلن چونسون أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسة ثانية وفاز ريتشارد نيكسون بمنصب الرئيس. لم تكن الأوضاع فى فيتنام قد حسمت بعد عندما جاء الرئيس نيكسون إلى الحكم ، ولم يكن قد ظهرت بعد نتيجة مفيدة لمباحثات باريس ، وفى عام ١٩٦٩ أعلن نيكسون سياسة « الفتنمة » التى أعطى بموجبها الفيتناميين فى فيتنام الجنوبية دورًا رئيسيًا فى القتال مع الشمال. وأدت هذه السياسة إلى توسيع مسرح القتال فى جنوب شرق آسيا ، **وفى أبريل ١٩٧٠ أغارت الولايات المتحدة على كمبوديا لضرب مراكز الحشد والإمدادت للقوات الشيوعية هناك ، مما أثار موجة من الاحتجاج داخل الولايات المتحدة ، وأطلق الحرس الوطنى النار على مظاهرات الطلبة فى جامعة كنت بأوهايو وجرح العديد منهم وقتل أربعة ، ودخلت الدبابات حرم جامعة كاليفورنيا. وتصاعدت المعارضة مع غزو الولايات المتحدة للاوس واستئناف الغارات على فيتنام الشمالية بقرار من نيكسون فى مارس** ١٩٧٢ . وعلى الرغم من سخونة الأحداث على الساحة العسكرية ، والتى وصلت فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ إلى استخدام القاذفات الثقيلة بى - ٥٢ لضرب هانوى وميناء هايفونج بالقنابل بصورة مستمرة لمدة اثنا عشر يومًا ، لم تتوقف مفاوضات السلام فى باريس حتى توصل الطرفان إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار فى ٢٧ يناير ١٩٧٣ . **أتاحت الاتفاقية فى النهاية مبادلة الأسرى وانسحاب الولايات المتحدة من جنوب فيتنام بدون التزام مماثل بانسحاب قوات فيتنام الشمالية. وتطورت الأحداث بعد ذلك فى غياب القوة الأمريكية ، فسقطت**

سايجون فى أيدى الثوار فى إبريل ١٩٧٥وشاهد العالم مأساة إخلاء ما تبقى من الأمريكيين وبعض المؤيدين لهم من فوق سطح السفارة الأمريكية ٠

شغل الجدل حول حرب فيتنام ودروسها المستفادة الولايات المتحدة لسنوات طويلة بعد انتهاءها ، أما جراحها الاجتماعية فقد أخذت وقتًا طويلا للالتئام ٠ **فالحرب قد انتهت بعد أن وصلت خسائرها البشرية إلى ٢-٣ مليون قتيل من مواطنى الهند الصينية ، وتحمل الفيت كونج أكبر معدلات خسائر بالنسبة لعدد السكان فى التاريخ ، وبلغت خسائر أمريكا ٥٨٠٠٠ قتيلا ، واستهلكت من القنابل كميات تفوق ثلاث مرات استهلاكها فى الحرب العالمية الثانية ، وكلفتها الحرب ١٥٠ بليون دولار ٠** لم تؤدى نتائج الحرب القاسية إلى عودة أفكار العزلة بعيدًا عن العالم ، واستمرت أمريكا فى حربها ضد الشيوعية خلال فترة الحرب الباردة ، لكن بقى دائمًا شعار « لا لفيتنام أخرى » يرتفع مع كل تدخل أمريكى عسكرى فى أى مكان من العالم ٠

* * *

المسلمون الأمريكيون

محاولة الرؤية خلال ظلمات الأزمة

د. ماهر حتحوت

المركز الإسلامى - لوس أنجيلوس

تمر على الأمم كما على الأفراد أحداث تكشف فيها مكنونها ، وتعيد التعرف على نفسها. ولاشك أن الحدث الجلل فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م هو فريد وحده بين هذا النوع من الأحداث.

وبما أن هذا المقال يكتب بعد الحدث مباشرة .. أى أثناء مرحلة الرصد والإحصاء والغضب والانفعال ، فمن الأوفق أن نتجنب التعليق على الحادث ذاته ولا حتى عمن يمكن أن يكون مرتكبه ، ولا عن تداعياته السياسية والعسكرية التى نحسب أنها ستكون بالغة المدى .. وستدخلنا فى ظل النظام العالمى الأجد ، وأكتفى أن أقول إننى أعتقد أن ذلك (النظام الأجد) وعملية إدخالنا فيه ليست وليدة ذلك الحادث المؤسف ، ولا هى هبطت فجأة بعد يوم ٩/١١ وإنما هى نهاية طريق طويل وتراكمات عديدة ، وإنما أسرع الحادث بالحسم ، فالقشة التى تقصم ظهر البعير ليست بذاتها التى تقصم الظهر ، وإن كان الحادث ليس قشة بل بالغ الثقل والتدمير.

ما يعنينى الآن هو أن ننظر أثناء هذه اللحظة الكاشفة لنحاول أن نفهم التركيبة الأمريكية المعقدة ، وأن نفهم موقع العرب والمسلمين إزاءها .. وموقع العرب والمسلمين داخلها .. أقصد المواطنين الأمريكيين المسلمين وذوى الأصول العربية وما لهم من دور داخل هذه التركيبة.

ولنعترف بالنقص الواضح فيما قمنا به من دراسات للتركيبة الأمريكية ، واكتفائنا بكتابات بالغة التسطيح والتعميم ، حتى وجدنا من يزور أمريكا زيارة لأسابيع أو شهور ثم يعود ليكتب عن أمريكا التى عرفها .. وهى قطعًا غير أمريكا

التى لم يعرفها ، وقد قضى كاتب هذه السطور زهاء ثلاثين عامًا فى أمريكا ، ولم يزل يسبر أغوارًا بغير قرار .

أول أنواع التعميم هو أن نعتبر أمريكا كتلة واحدة متناسقة ، يتحدد منها موقف واحد بالرفض أو بالقبول ، بالانبهار أو بالازورار . والواقع أن هناك أمريكات كثيرة متعددة .. بل وأحيانا متناقضة ، فأمريكا صانعة القرار .. وهى حقيقة أمريكا التى تعنينا إلى حد كبير ، بما تملك من هيمنة تصل إلى حد الشراسة ، وبما تتغذى به من معلومات وما تتأثر به من ضغوط وما تخدمه من مصالح .. ليست بالضرورة مصالح الأمريكيين بشكل عام .. بل مصالح الجهاز المهيمن المركب والمعقد .. وما لها من مناورات ظاهرة وخفية ومن تنسيق مع وسائل الإعلام وجماعات الضغط والجهات الممولة «ذات الجيوب العميقة» .. وقدرتها على استخدام النتاج العلمى والتكنولوجى والدراسات النظرية والمستقبلية ، وما تملكه من بيروقراطية غير تقليدية .. فأمريكا هذه تختلف تمامًا عن أمريكا المؤسسة العلمية التى تختلف بدورها عن إمبراطورية الإعلام .. السلطة الكبرى التى لا هى تنتخب ولا هى تخضع لحساب أو مساءلة ... مع ضعفها تجاه المال والصراع الدائر داخلها بين أساطين الكسب وسدنة المبادئ المهنية وجماعات الضغط الظاهرة والخفية ، إلى أمريكا المؤسسات الدينية وعلى رأسها الكنائس البروتستانتية ثم أمريكا الشارع .. والشارع عمومًا إما غافل أو متغافل بين بطر النعمة وخوف زوالها ، أو براثن الفقر أو خوف وقوعه ، واستنزافه بين وسائل الترفيه والجنس ، وسحره بالرياضة والموسيقى . غير أن ذلك الشارع يصبح قوة فعالة فى اللحظات الحاسمة التى تمس مصالحه المباشرة . هذا الشارع فيه مساحة كبيرة لتعددية حقيقية فى الأعراق والألوان والأديان والثقافات والأذواق ، تغذيها حرية فى التجمع والتعبير بغير رقابة وبغير حدود .. إلا الحدود التى يفرضها صراع الجماعات مع بعضها البعض ، وقدرتها على التنظيم والحركة .. مثال ذلك جماعات الضغط الصهيونية وما تملكه من تأثير غير متناسب مع قيمتها العددية أو حتى ثروتها المالية ، ويحميها دستور يقلص سلطة الدولة على الأفراد ، ويضمن حرية التدين وحرية الفكر ، ويمنح حرية التصرف فى أوسع الحدود إلا حدود القانون .. الذى ينظم العلاقات النافعة ولا يقنِّنُ القيم الأخلاقية .

فالتعامل مع أمريكا المركبة يستدعى معرفة وقدرة على التواصل مع مختلف مكوناتها ، والوعى عن أية هذه المكونات تكمن المداخل لقضية ما . على هذا ، فمواقف الشجب والملاعنة لا تختلف كثيرًا عن مواقف التبعية والمداهنة من حيث إحراز الأثر النهائى المطلوب .

أين يقع المسلمون الأمريكيون فى هذه الخريطة المتشعبة والمتشابكة ؟ المسلمون كذلك تعددية داخل التعددية . وهم يمثلون ألوان الطيف جميعًا . ولعل أول صوت إسلامى مسموع كان من حوالى مائة عام وهو صوت « ألكسندر وب » ، وهو قسٌّ بروتستانتى أبيض كان سفيرًا لأمريكا فى الفليبين واعتنق الإسلام وبشر به ، وله كتابات مضيئة عن التوحيد ، والأسرة وتعدد الزوجات ، وأنشأ جمعية إسلامية ، وساهم فى انعقاد أول برلمان للأديان جميعًا فى مدينة شيكاجو . وكان قبله عدة تعبيرات مسلمة بين الأمريكيين الأفارقة .. ثم ظهرت أبحاث عن الإسلام فى عدة جامعات على رأسها هارفارد وپرنستون . غير أنه فى النصف الثانى من القرن العشرين ومن أواخر الستينيات تحديدًا ، بدأت الهجرة المسلمة من بلاد العرب والمسلمين إما هربًا من الاضطهاد أو بحثًا عن الحرية أو ابتغاء لفرص العلم والرزق . وقد اختلفت هذه الموجة عن موجات مماثلة سابقة بين الحربين العالميتين وبعدهما من حيث الكم والكيف ، فعدد كبير من أفراد هذه الموجة كانوا على درجة من العلم والوعى ، وحملوا معهم جراح البلدان التى جاءوا منها ، وكان منهم ناشطون سياسيون ، وإسلاميون تحدوهم رغبة فى المحافظة على دينهم وعلى أبنائهم ، وقد جاءوا من أطراف الأرض جميعًا ، بما يقدمه ذلك من ثراء وما يمثله من تحديات .

ووجد المسلمون أنفسهم يعيشون فى بلد واحد لا يتدخل فى شئونهم ، ولا يقمع حريتهم ، ولكن الحياة والمجتمع تطرح عليهم أسئلة ملحاحة جديدة ، وتلوح لهم فرص وتحدق بهم أخطار من نوع لم يألفوه فى الأوطان الأم . وكان عليهم أن يواجهوا خيارات لم يكن البعض مستعدًا لمواجهتها . وكان طبيعيًّا أن يكون هناك بعض تخبط وكثير من الاضطراب ، وإزاء ذلك انقسم المسلمون على عدة شعب :

منهم من ذاب تمامًا فى الخضم الجديد ، ولم يستبقوا من الإسلام إلا شجن الذكريات عن أيام الصبى فى الوطن الأم ، واختلط ذلك الإسلام بالتقاليد المحلية

والعادات الموروثة التى تلاك كحكاية يمل من سماعها الجيل الجديد ، الذى استطعم الهامبورجر ورقص على إيقاع الألحان الجديدة. وتغيرت حتى الأسماء بشكل مضحك ومبكٍ فى آن واحد.

وفرح ذلك الفريق بالحياة الجديدة غير أنه لم يطمئن بها ؛ إذ أنه فى وقت الطامات الكبرى كالتى نتعرض لها الآن ، يقتل حتى أتباع السيخ ؛ لأنهم قد يشبهون المسلمين فى ملبس أو لون بشرة جلد. وهناك فريق آخر فزع من ذلك المصير، فاتخذ شكل السلحفاة التى تتكمش داخل غطائها درءًا للأخطار ، فاعتزلوا ذلك المجتمع الذى يعيشون فيه ويستفيدون منه ويدفعون الضرائب له ويتجنبونه فى آن واحد ، رفضوا المواصلة ورفضوا الحوار ورفضوا النشاط السياسى والاجتماعى .. وتسلوا بما يسمونه « دعوة » يخاطبون الناس بغير لغتهم .. واللغة غير اللسان .. ويحدثونهم فى غير اهتماماتهم.

ثم هناك شعبة لم تزل راغبة فى الحفاظ على دينها .. غير أن الدين فى جوهره لم يكن محل سؤال ، وإنما أخذ إرثًا مسلمًا به مغلفًا بتقاليد ومواريث وانحيازات بعضها يتفق مع الدين وبعضها يخالفه.

ولأن الدين لم يكن محل تساؤل فى الماضى ، فلم يكن كذلك موضوع دراسة. ولم تكن هناك نظرة لما سماه الدكتور القرضاوى فقه الأولويات ، وانحسر الدين وانحصر فى طقوس وشكليات دون المعاملة والخلق القويم والحكمة والموعظة الحسنة.

وتعقدت المشكلة أكثر عندما ظن هذا الفريق أن هذه الفجوة فى العلم يمكن أن تسد باستيراد الأئمة واقتراض الفتاوى ، فأفتى من قد يعلم فروع فقه ولكنه لا يعرف مسرح المشكلة ولا خلفية السؤال ، مع أن العلم بالقضية فرع من الفتوى فيها ، ومع أن للفقه أصول فقه وللشريعة مقاصد الشريعة ، وخلت الساحة إما للهواة الذين يفتقرون إلى العلم وإما للمحترفين الذين يُفتون بغير ما يعرفون ، فكان أن قدموا العسر وقد أراد الله بنا اليسر ، مما هدد أن ينحصر الإسلام فى مفهوم نظرى وممارسة طقوسية ، لا تشكل حياة الفرد أو ترشد حياة الجماعة.

ثم كانت هناك شعبة تعصبت لأعراقها ، فظهرت التجمعات العربية أو الپاكستانية أو الفارسية إلى آخره.

مع آلام هذا المخاض الهائل ، طرحت صيغة جديدة لتحقيق التواجد الإسلامى المبشر ، ورغم أن ذلك كان فى صورة فكر نظرى عند عديد من المثقفين والنشطين فى الحقل الإسلامى ، إلا أن هذه الرؤية بلغت نضجها فى تجربة المركز الإسلامى لجنوب كاليفورنيا الذى تبنى بوضوح فكرى وأداء عملي فكرة « الشخصية الإسلامية الأمريكية - The American Muslim Identity » .. التى نادت بأن الوطن ليس هو حيث دفن الأجداد ولكن حيث ينشأ الأحفاد ، المنشأ هو الجذور التى نعتز بها ونحفظ جميلها .. ولكن الوطن حيث يبنى الإنسان عش أبنائه ومحاضن أحفاده ، وبئس العش يكون لو خلى من الإسلام أو لم يتأسس عليه. هى نظرة مستقبلية لتعريف الوطن دون إنكار الجذور ودون التخلى عن الإسلام فى نقائه وعالميته واستيعابه لاختلاف الأزمنة والأمكنة ، ولله المشرق والمغرب. والإسلام من كتاب الله وصحيح سنة خاتم الأنبياء ، متحررًا من الالتزام المطلق بالتقاليد التى صنعها البشر حتى كادت أن تطغى على الأصل المتميز .. ومع الاحتفاظ بثوابت الإسلام فإن الأداء باللغة ووسائل العمل وأدواته تكون أمريكية تتسق مع الأعراف والأشكال الأمريكية فيما لا يحل حرامًا ولا يحرم حلالا.

كان لابد لهذه الصيغة أن تفرز فقهها الذى يعالج مشاكلها الخاصة ، ومن أجل ذلك كانت الدعوة الموجهة لعلماء المسلمين فى العالم بمناقشة ما يمكن أن يسمى بفقه الأقليات ، حيث إن التراث الفقهى الذى تزخر به الكتب قد جاء حيث المسلمون أغلبية محكومة أو سلطة حاكمة ، مما يختلف عن وضع الأقليات المسلمة فى المهاجر. وكان لزامًا أن تتحدد الخطوط العريضة لتوجه العمل الإسلامى ، وهو توخى وجود إسلامى نشيط وهادئ كجزء من منظومة التعددية الأمريكية ، وأن يطرح الإسلام نفسه فى سوق الأفكار والأديان المفتوحة ، وأن يستهدف عقول الناس بالإقناع ، وقلوبهم بالرحمة والحب ، وأن يتواجد - فى حالة شهود لا حالة غيبة - مع الناس فى مواجهة مشكلاتهم ، وأن تتكون من المسلمين الأمريكيين أمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله ، وتتعاون مع الآخرين على البر والتقوى لا على الإثم

والعدوان. الاتجاه إذًا هو **مستقبل الإسلام فى أمريكا**. والهدف أن يصبح المسلمون مكونًا هاديًا ضمن مكونات التعددية الأمريكية ، وأن يستطيع المسلمون التواصل أفقيًا للتعامل والتعاون والتحاور والتعارف مع كافة مكونات المركب الأمريكي ، وأن يمتد رأسيًا إلى الأجيال القادمة بهدف إنشاء المواطن المسلم المتصالح مع نفسه ، الوفى لوطنه والمؤمن بدينه .. الوفى لجذوره فى غير تعارض ولا تناقض ولا انفصام.

وبالتالى تقدم هذه الصيغة أمرين بالغى الأهمية : أولهما : فكرًا مشتركًا ممكن أن يتوحد عليه المسلمون فى هذه البلاد ، وثانيهما : إدخال الإسلام ضمن النسيج الأمريكى، حيث إن هذا المركب الأمريكى لا يمكن أن يتغير من خارجه بل من داخله فقط ، والكيانات التى تصر على غربتها فإنها تُهَمَّش أو تلفظ ، ولعل الرفض الجامع والجامح لما حدث يوم ٩/١١ هو أن عوامل خارجية تحاول أن تغير نمط الحياة فى أمريكا .. وأحسب أن عواقب الجموح فى هذا الرفض ستكون وخيمة .. وبالغة التأثير.

تبقى عدة أسئلة تلح على وجدان المسلم بشأن هذه الشخصية الإسلامية الأمريكية.

أولا : هل يعنى هذا إيجاد إسلام أمريكى يختلف عن الإسلام الكامل الشامل الذى نعرف ؟ والجواب طبعًا بالنفى. والعجيب أننا نتحدث عن الشخصية المصرية المسلمة او الهندية المسلمة أو ما إلى ذلك دون حرج .. فلماذا الحرج بشأن الشخصية الإسلامية الأمريكية ؟ مع أن شكل المجتمع المسلم وطرق أدائه وعاداته فى مصر تختلف عنه فى الهند وفى الخليج وفى أوزباكستان. الغرض ليس أمركة الإسلام ولكن أسلمة وضع المسلمين فى أمريكا ، ومصالحتهم مع مواطنيتهم التى سعوا إليها ولم تفرض عليهم ، وضمان تأثيرها فى المناخ الذى تعيش فيه وتنجب فيه أجيالها الجديدة.

ثانيًا : ما هى علاقة هذا الكيان الأمريكى المسلم بأمة الإسلام عامة ؟ .. وهل ينعزل المسلمون فى أمريكا عن إخوانهم فى الدين وعن هموم أمتهم ؟ وأمة الإسلام كالجسد الواحد ، والمسلمون فى أمريكا هم أعضاء ذلك الجسد ذو الطبيعة والهوية الأمريكية ، يهتم بأمور المسلمين جميعًا ، بل وبهموم الإنسانية كلها ؛ إذ أننا خير أمة أخرجت للناس .. أى من أجل البشر.

غير أننا نتناول هذه القضايا ونعمل لها من زاوية أمريكية لا من زاوية أجنبية. فالعمل لتحقيق العدالة فى فلسطين مثلا يجب أن يكون عملا وطنيًا أمريكيًا ، يرفض إهدار أموال دافعى الضرائب لتدعيم العدوان ، ويطالب بعدم مخالفة القانون الأمريكى بشأن المساعدات العسكرية الخارجية ، حيث يلزمها أن تكون للدفاع وليس للهجوم والعدوان .. الأمر المخالف تمامًا لحالة إسرائيل ، وينادى بقيم الثورة الأمريكية فى الحق فى الحرية ومقاومة الاحتلال.

قلت ابتداء إن فكرة إيجاد الشخصية أى الكينونة الإسلامية الأمريكية هى اختيار طرح كبديل نحسب أنه الأكثر مناسبة والأكثر قابلية للحياة والتأثير والاستمرار ، مقارنة بما عداه من أشكال ، وقد اختلف الناس على هذا الاختيار بين هياب مرتاب ، ومطمئن متحمس ، غير أن غالبية المسلمين يميلون ولو عقلانيًا نحو هذا الاختيار ، ويتفاوتون فى درجة التطبيق العملى والممارسة الفعلية. فبينما لا يتردد المركز الإسلامى لجنوب كاليفورنيا فى رفع العلم الأمريكى على المركز ، أو فى تغنى أطفال مدارسه بالنشيد الوطنى ، نرى آخرين يقتنعون بذلك ولا يمارسونه. وبينما نرى الأغلبية تعى أهمية الانخراط فى العمل السياسى وتكوين تكتل انتخابى مسلم قد يحسب حسابه فى يوم من الأيام ، فلم تزل هناك بقية تحذر من الانخراط فى نظام غير مسلم ، كأنما يقولون نعم سندفع الضرائب ولكن نرفض أن يكون لنا صوت فى وسائل إنفاقها ! وسنخضع للقانون ولكننا لا نريد أن نشارك فى سنه ولا فى تغييره!

بعد هذه العجالة .. نعود إلى يوم ٩/١١ والانعكاسات المباشرة التى نرصدها حتى الآن ، علمًا بأننا لم نزل حتى لحظة هذه الكتابة فى الأسبوع الثانى وطبول الحرب تدق فتصك الآذان.

فى لحظة ما بعد الذهول .. اكتشفت هذه الأمريكات كلها التى تحدثنا عنها سابقًا ، ذلك الرباط المسحور الذى يربطها ببعضها ، وبحلم لشكل معين للحياة ارتضته لنفسها يقوم على الحرية والحق فى البحث عن الفرصة واستمرار الأمل. اكتشفت أنها أجزاء من جسم وليست شظايا وليدة مغامرة أو صدفة ، اكتشفت البلد نفسها وروحها ووحدتها. نفدت الأعلام من الأسواق ، وهبطت معدلات الجريمة ،

وضاقت بنوك الدم بكميات الدم المتبرع به ، وردت صفوف المتطوعين للإنقاذ لكثرة العدد ، وتزاور أتباع الأديان كلها وتشاركوا الصلوات ، **وفيما عدا القلة التى أعماها التعصب وطمس بصيرتها الجهل أو الجهات المستغلة التى أرادت أن تصفى حسابات أو تحكم قبضتها على الرأى العام لتعزل الإسلام والمسلمين ، فيما عدا هذه القلة التى ارتكبت جرائم كراهية ضد المسلمين ، فإن الشعب فى عمومه والحكومة كل مستوياتها وأجهزة الأمن والمؤسسات الدينية لم تكتف برفض أى عدوان أو تفرقة تقع على المسلمين ، بل هرعت بالفعل إلى المساجد والمدارس والمراكز لتدفع عنها السوء ٠**

والذى يجب أن نفهمه أنه ليس حبًا للإسلام والمسلمين هبط فى لحظة تجلٍّ ولكنه دفاع عن أمريكا التى يحلمون ويحبون ٠٠ التى تعلمت من دروس الماضى القريب والبعيد أن ظلم أى مجموعة هو ظلم لكل مجموعة ، وأن تمزق النسيج الأمريكى يعود بالضرر على الجميع ٠

ولا شك أن حوارًا يوشك أن يشغل الساحة الأمريكية بشأن الحرب التى أعلنها الرئيس ، وأحسب أنه بعد مرحلة الانفعال والتشنج العام ، فالمتوقع أن ينفسح مجال لآراء متعددة ، وستطرح أسئلة عما حدث وما يوشك أن يحدث ، بل وقد بدأت الآن تتشكل جبهة تعارض الحرب أو على الأقل فى شكلها الشامل الذى أعلنه الرئيس ٠ ولابد أن يجد المسلمون مكانهم فى هذه الجبهة بل وفى ريادتها ٠ ليس بدافع الدفاع عن طالبان ، فطالبان نظام آذى الإسلام والمسلمين أبلغ إيذاء ، ولكن لوجه الله وللحقيقة ولحقن دماء الأبرياء ، ثم لمنع الوطن الأمريكى من الولوغ فى الدم ، والتوغل فى غابات من الحجر والكهوف طالما كانت مصائد ومقابر عبر التاريخ ٠

إن صيغة هذه الحرب المعلنة وحتى كتابة هذه السطور هى صيغة بالغة الغرابة، لا أحسب أن هذا الحشد الحاشد يبرره شخص واحد ولا تنظيم بذاته ولا العصبة أولو القوة ٠ فهى حرب لم يعلن فيها عدوٌ مقنع ، ثم هى حرب لم يُعرف فيها النصر ٠ أى أننا لا نعرف ما هو ذلك النصر الذى يفترض أن يُحصل عليه بعد أن تضع الحرب أوزارها ٠ ففى الحرب العالمية الثانية مثلا كان النصر هو استسلام دول المحور بدون قيد ولا شرط ، وكان النصر فى الحرب الكورية هو الوصول إلى

حماية الخط ٣٨ الذى يقسم كوريا إلى كوريتين ، وحرب فيتنام لم يكن فيها نصر ٠٠ لأن تعريف النصر لم يكن معلنـًا ولا حتى معروفـًا ٠ أما حرب الخليج فقد ادعى أن النصر هو طرد قوات العراق من الكويت وقد كان ، وإن كان صدام لم يزل يحتفل بنصره فى أم المعارك ٠

هذه الحرب الجديدة لم يحدد لها نصر ٠ هل هو الحصول على ابن لادن حيًا أو ميتـًا ؟ أم هو تصفية نظام طالبان ؟ أم هو تصفية تنظيم القاعدة ٠٠ أم هو استئصال الإرهاب من العالم ؟ وهو قول غريب من بلد لم يستطع أن يستأصل الجريمة فى شوارع مدنه ولا المخدرات من مدارسه وجماعاته ٠ تعريف النصر إذ ًا غير محدد وغير معلن وغير مقنع على الإطلاق ٠

يحق على العقلاء من الشعب الأمريكى ويجب عليهم أن يدعوا إلى كبح جماح هذه الموجة الغاضبة العمياء ٠ وأن تعلو أصوات تناصر السلام ٠٠ وإن لم تفلح فى وقف الحرب ، فعلى الأقل فى تحديد دائرة الدمار ٠ وحماية المدنيين ٠

يحق لنا الآن أن نتساءل عن توقعات المستقبل مع إقرارنا بأنه بيد الله "الذى يقلب الأمور كيف يشاء ٠

برغم صعوبة المرحلة فهناك مع العسر يسر ، والأزمات تأتى بالفرص لمن يوفقه الله لاغتنامها ٠

اسم الإسلام الآن يجرى على كل لسان ، فى الغالب بالمدح وفى النادر بالقدح، ودرجة حب الاستطلاع أدت إلى رواج الكتب الإسلامية حتى خلت منها المكتبات ٠

هناك فرصة نادرة لوصول الإسلام إلى عقول الناس وقلوبهم ، وهناك فرصة نادرة لتنقية صفوف المسلمين العاملين من المرجفين والمرتجفين ، ومن المتشددين والمتعصبين ، ومن الذين يعبدون الله رئاء الناس ، ومن الذين يعبدون الله على حرف والذين يقولون ما لا يفعلون ٠ **الناتج الباقى تمكين الوجود الإسلامى كمكون أصيل وهادٍ فى قلب التعددية الأمريكية ٠٠ قد يشارك فى صنع القرار بما يؤثر على تعامل أمريكا مع العرب والمسلمين فى العالم ٠**

من الغفلة أن نظن أن ذلك سيأتى نتيجة تلقائية بغير عزم وعمل فهناك من اللاعبين على المسرح من لا يطيقون حتى تصور ذلك الاحتمال ٠ هناك الصهيونية

النشطة التى ترى حياتها فى احتكار الأذن الأمريكية وملئها بصوت واحد ، والتسلط على العقل الأمريكى وتغفيله وتطويعه فى اتجاه واحد • وهناك اليمين المسيحى المتطرف الذى يرى أمريكا حكرًا عليه وأنه يملك مفاتيح الدنيا والآخرة ، وهناك القوى التى تمثل سياسات حكومات عربية وإسلامية تبتغى استخدام الوجود الإسلامى فى أمريكا لصالحها •

فهو طريق ملئ بالعقبات ، غير أن الزبد سيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض ، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون •

هذا بالنسبة للمسلمين • أما التركيبة الأمريكية ، فأحسبها أكثر تواضعًا وأقل صلفًا على مستوى جهازها المهيمن وستُدفع شاءت أم أبت إلى مراجعة سياستها الخارجية ، مما سيفتح بالضرورة ملف التأييد الأعمى لإسرائيل ، وما جر على أمريكا وسمعتها ومصالحها ودورها فى العالم من خسائر بغير مردود •

هى أيام تحسب وعمل دائب •

وليست هذه الكتابة بحثًا ولكنها دعوة للبحث ، ولم أكتبها لأقدم إجابات ولكن لأطرح أسئلة ، والله هو الهادى لسواء السبيل •

لوس أنجيلوس

٢٠٠١/٩/٢٧

* * *

الولايات المتحدة وأعمال العدوان(*)

ناعوم تشومسكي

مفهوم الدولة الشريرة أو الدولة المارقة ، يلعب دورًا بارزا اليوم فى التخطيط والتحليل السياسي. أزمة العراق الراهنة هى المثال الأخير لهذا الدور. أعلنت كل من واشنطن ولندن أن العراق « دولة شريرة » ، تشكل تهديدًا لجيرانها وللعالم أجمع، « دولة خارجة عن القانون » يقودها تجسيد جديد لهتلر يوجب على حراس النظام العالمى ، الولايات المتحدة « وزميلتها الأصغر » بريطانيا ، أن تعمل على احتوائه وكبحه ؛ ليستكملا الدور الرهيب الذى لعبته سياسة بريطانيا الخارجية منذ نصف قرن مضى. هذا المفهوم يستحق نظرة فاحصة أكثر دقة ، ولكن دعنا أولا نتأمل كيفية تطبيقه فى الأزمة الراهنة.

السمة المثيرة للجدل فى النقاش حول أزمة العراق ، هى أنه (النقاش) لم يحدث أبدًا! . صحيح انسكبت بعض الكلمات ، وكان هناك خلاف حول كيف نبدأ. ولكن النقاش ظل محصورًا داخل حدود ضيقة ، استبعدت القضية الواضحة : يجب على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تعملا طبقًا للقانون الدولي.

ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن « مجلس الأمن سوف يقرر وجود أى تهديد للسلام ، أو انتهاك للسلام ، أو عمل من أعمال العدوان ، وسوف يقدم توصيات ، أو يقرر نوع الإجراءات التى سوف تتخذ للبندين ٤١ و٤٢ ، وسوف يختار ما يفضله من إجراءات - لا تتضمن استخدام القوات المسلحة - وسوف يتيح أيضا لمجلس الأمن أن يقرر اتخاذ إجراءً آخر إذا وجد أن هذه الإجراءات لم تكن ملائمة ».

الاستثناء الوحيد هو البند ٥١ ، الذى يجيز « حق الدفاع عن النفس منفردًا أو جماعيًّا » ضد « الهجوم المسلح... إلى أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات للحفاظ

(*) ترجمة د. زين نجاتى.

على السلام والأمن الدولى »· بعيدًا عن هذه الاستثناءات ، يجب على الدول الأعضاء أن « تمتنع فى علاقاتها الدولية عن التهديد أو استخدام القوة »·

توجد أساليب شرعية للتعامل مع التهديدات الكثيرة لسلام العالم· إذا شعر جيران العراق بالتهديد ، يمكنهم اللجوء إلى مجلس الأمن ؛ ليقرر الإجراءات المناسبة للرد على التهديد· وإذا شعرت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما يواجهان تهديدًا ، يمكنهما أن يفعلا نفس الشيء·

ولكن ، لا يحق لأى دولة أن تعطى نفسها سلطة اتخاذ القرارات تجاه هذه التهديدات أو أن تتصرف كيفما تشاء ؛ الولايات المتحدة وبريطانيا ليس لديهما هذه السلطة ، حتى لو كانت أيديهما نظيفة ، وهى حالة بعيدة عن الواقع·

الدول الخارجة عن القانون لا تقبل هذه الشروط· عراق صدام ، مثلا ، أو الولايات المتحدة·

موقف الولايات المتحدة أعلنته فورًا ، بوضوح تام ، وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ، التى كانت حينذاك سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة ، عندما أخبرت مجلس الأمن فى وقت مبكر عن مواجهة الولايات المتحدة مع العراق ، أن **الولايات المتحدة سوف تعمل « جماعيًّا إذا استطعنا ذلك ، أو منفردة عندما يجب علينا أن نفعل ذلك» لأننا « نعتبر هذه المنطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة القومية »** ، ولذلك فنحن لا نقبل أى قيود خارجية· أولبرايت أعادت تأكيد هذا الموقف عندما قام سكرتير عام الأمم المتحدة ، كوفى عنان ، ببعثته الديپلوماسية فى فبراير ١٩٩٨ : « نحن نتمنى له التوفيق » ، قالت : « **وعندما يعود سوف ننظر إلى ما يأتى به وكيف يتوافق مع مصالحنا القومية** » ومن ثم سوف نقرر الكيفية التى نجيب بها· عندما أعلن عنان أنه وصل إلى اتفاق ، قامت أولبرايت بتكرار بيانها السياسى : « **من المحتمل أن يُحضر معه شيئًا لا يروق لنا ، وفى هذه الحالة سوف نستمر فى ملاحقة مصالحنا القومية** »· أعلن الرئيس كلينتون أنه إذا فشل العراق فى اختيار التوافق (كما قررته واشنطن) ، « **على كل فرد إذن ، أن يفهم أن الولايات المتحدة، وكل حلفائها أيضًا ، سوف يكون لهم حقٌ أحادى الجانب فى أن يردوا على ذلك فى الوقت والمكان وأيضًا بالأسلوب الذى نختاره** » ، بأسلوب الدول الأخرى العنيفة والخارجة عن القانون !؟·

وافق مجلس الأمن بالإجماع على اتفاقية كوفى عنان ، ورفض مطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بإجازة استخدامهم القوة فى حالة عدم التزام العراق بها. حذر القرار من « العواقب الجسيمة » ، لكن دون أى تحديد أكثر من ذلك. فى الفقرة الأخيرة الحاسمة من القرار ، المجلس « يقرر ، طبقًا لمسئولياته المنصوص عليها فى الميثاق ، أن يظل على علم تام بالموضوع ؛ لكى يتأكد من تنفيذ القرار ، ولكى يحافظ على أمن وسلام المنطقة » ، المجلس ولا أحد سواه ، طبقًا للميثاق.

الحقائق كانت واضحة لا لبس فيها. عناوين رئيسية فى الصحف قالت : «ضربة تلقائية لم يصدق عليها» (جريدة وال ستريت)؛ « الأمم المتحدة تمنع الولايات المتحدة من تهديد العراق إذا خرق الاتفاق » (نيويورك تايمز). سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة أكد سرًا لزملائه فى مجلس الأمن أن « **القرار لم يمنح الولايات المتحدة وبريطانيا حرية تلقائية لتوجيه ضربات ضد العراق ، إذا أعاق أعمال التفتيش التى تقوم بها الولايات المتحدة** ».

« يجب أن يكون مجلس الأمن هو الذى يقرر متى تستخدم القوة المسلحة » ، أعلن سفير كوستاريكا لدى الأمم المتحدة موضحًا موقف مجلس الأمن.

اختلف رد فعل واشنطن! رفض چيمس روبين - المتحدث الرسمى لإدارة كلينتون - صياغة القرار قائلا : ليس مناسبًا بنفس درجة المناقشات الخاصة التى أجريناها... لقد أوضحنا أننا لسنا بحاجة إلى الرجوع لمجلس الأمن إذا كان هناك خرق للاتفاقية.

جاء فى العنوان الرئيسى بجريدة نيويورك تايمز : الولايات المتحدة تصر على أن تتمسك بحقها فى معاقبة العراق ؟!.

زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ « ترنت لوت » شجب الإدارة ؛ لأنها أخضعت سياستها الخارجية « لآخرين » : مجلس الأمن والأمم المتحدة ؟!. عضو مجلس الشيوخ چون ماكين حذر من أن « الولايات المتحدة قد تخضع قوتها للأمم المتحدة، التزام نقدمه فقط للدول التى تلتزم بالقانون ». أضاف عضو الشيوخ چون كيرى أنه قد يكون أمرًا « شرعيًا » للولايات المتحدة أن تغزو العراق فورًا إذا استمر صدام على عناده وعلى انتهاكه لقرارات الأمم المتحدة ، وفى تهديده للمجتمع العالمى ، سواء قرر مجلس الأمن ذلك أو لم يقرره.

هذا العمل الفردى من الولايات المتحدة قد يتم « فى إطار القانون الدولى » ، كما يفهمه كيري. رجل لطيف من الأحرار وصل إلى شهرة قومية ؛ لموقفه المعارض لحرب فيتنام ، أوضح كيرى أن موقفه الراهن مطابق لآرائه السابقة... فيتنام علمته أن القوة لا يجب أن تستخدم إلا إذا كان الهدف « يمكن تحقيقه ويلبى احتياجات دولتك». إذن غزو صدام للكويت كان خاطئًا لسبب واحد : أنه كان « غير قابل للتحقيق » ، كما أثبتت الظروف.

فى مجال حمائم الأحرار ، كانت اتفاقية كوفى عنان محل ترحيب ، ولكن ذلك كان داخل إطار ضيق استبعد القضايا الرئيسية. فى رد فعل نمطى ، قالت جريدة بوسطون جلوب إنه إن لم يكن صدام قد تراجع « لما تمكنت الولايات المتحدة من تبرير هجومها على العراق فقط ... بل كان يمكن أيضًا اعتبارها عديمة المسئولية ؛ لأنها لم تفعل ذلك ».

المحلل السياسى ويليام بفاف استنكر عزوف واشنطن عن الاستنارة « بالرأى اللاهوتى أو الفلسفى » ، بآراء كل من توماس الإكوينى ، ولاهوتى البعث فرانشيسكو سواريز - كما فعل بعض المحللين فى الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء الخمسينيات والستينيات فى القرن العشرين ، والذين نشدوا الهداية من « الفلسفة واللاهوت » - وليس من أسس القانون المحلى والدولى المعاصر ، التى لم تلائم ثقافة المفكرين ، رغم وضوحها. محلل آخر من الأحرار ألح على الولايات المتحدة أن تواجه حقيقة أنه إذا ما كانت قوتها التى لا نظير لها « قد استخدمت فى الواقع لتحقيق مصالح الجنس البشرى ومتطلباته التى قد لا يجيزها الدستور ، أو الكونجرس ، أو برامج الأحد التليفزيونية التعليمية » إلا أن « الدول الأخرى فى العالم لم تعطِ واشنطن الحق لكى تقرر متى ، وأين ، وكيف يجب أن تُخدم مصالحها » (رونالد سنيل).

الإشارة إلى انتهاك العراق لقرارات الأمم المتحدة استخدمت بانتظام على أنها تعنى ضمنًا حق دولتى الحرب (الولايات المتحدة وبريطانيا) فى اتخاذ قرار أحادى الجانب باستخدام القوة ، متقمصين دور « شرطة العالم » ، **وفى ذلك إهانة لقوات الشرطة والتى من المفترض أن تقوم بفرض طاعة القانون ، لا أن تقوم بتمزيقه إربًا !.**

وقد يحاول الإنسان جدلا قانونيًّا لتأييد ادعاءات الولايات المتحدة وبريطانيا ، مع أن أحدًا لم يحاول أن يفعل ذلك. الخطوة الأولى من الجدل قد تكون أن دولة العراق قد انتهكت قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ الصادر فى ٣ أبريل ١٩٩١ ، والذى أعلن فيه وقف إطلاق النار ، عندما أصدرت العراق بيانـًا رسميًّا ، أنها قبلت ما جاء فى بنود القرار الذى ينص على (تدمير الأسلحة ، والتفتيش ، الخ). قد يكون هذا القرار هو أطول القرارات التى أصدرها مجلس الأمن وأكثرها تفصيلا ، **ولكنه لم يذكر أى آلية تفرض الالتزام بتنفيذه**. الخطوة الثانية من الجدل إذن ، قد يكون عدم التزام العراق يستثير مرة أخرى تطبيق القرار رقم ٦٧٨ الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ . هذا القرار يعطى الدول الأعضاء حق « استخدام جميع الوسائل الضرورية لتدعيم وتنفيذ القرار رقم ٦٦٠ » الصادر فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، والذى يطالب العراق بالانسحاب فورًا من الكويت ، ويدعو العراق والكويت « أن يبدءا فورًا مفاوضات جادة لحل خلافاتهما » وأوصى أن تتم المفاوضات داخل إطار الجامعة العربية.

لا توجد حاجة لمناقشة هذا الموضوع. كان يمكن للولايات المتحدة وبريطانيا أن تقوما بتسوية جميع الشكوك لو أنهما طلبتا من مجلس الأمن أن يمنحهما حق « التهديد واستخدام القوة » ، كما يتطلب ميثاق الأمم المتحدة. اتخذت بريطانيا بعض الخطوات فى هذا الاتجاه ، ولكنها عدلت عنها مباشرة ، عندما اتضح لها أن مجلس الأمن لن يسايرها. لكن هذه الاعتبارات كان لها وزنٌ ضئيلٌ فى عالم تسيطر عليه الدول الشريرة التى ترفض حكم القانون.

لو افترضنا أن مجلس الأمن أباح استخدام القوة لمعاقبة العراق على انتهاكها لقرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ الذى طالب بوقف إطلاق النار ، فإن هذه الإباحة يمكن لها أن تُتاح لجميع الدول ، مثلا لإيران ، التى قد تقوم بغزو جنوب العراق ؛ لترعى ثورة هناك. إيران دولة مجاورة ، وضحية لعدوان عراقى ساندته الولايات المتحدة ـ لمدة عقد من الزمان ـ استخدمت فيه العراق الأسلحة المدمرة والحرب الكيميائية ، ويمكنها أن تدعى ـ ليس دون حق ـ أن غزوها سوف يلقى بعض التأييد المحلي. الولايات المتحدة وبريطانيا لا يقبلان مثل هذا الادعاء. مثل هذا التحرك الإيرانى ، إذا تخيلناه ، فلا يمكن التسامح معه على الإطلاق ، ولكنه قد يكون أقل

وحشية عن مخططات القوى التى فرضت نفسها • من الصعب أن نتخيل دخول مثل هذه الملاحظات البدائية إلى النقاش العام فى الولايات المتحدة وبريطانيا •

إزدراء حكم القانون له جذور عميقة فى ممارسات الولايات المتحدة وفى ثقافة المفكرين • نذكر على سبيل المثال ، رد الفعل على حكم المحكمة الدولية عام ١٩٨٦ الذى أدان الولايات المتحدة على « استخدام القوة بطريقة غير شرعية » ضد نيكاراجوا ، وطالبها بوقفه ودفع تعويضات ضخمة ، وأعلن أيضًا أن جميع المعونات التى قدمتها الولايات المتحدة للكونترا ، أيًا كان نوعها ، أنها كانت «معونات حربية » وليست « معونات إنسانية » • قامت جميع الجهات الأمريكية بشجب المحكمة واعتبارها غير جديرة بالثقة! • اعتبروا كلمات الحكم غير جديرة بالنشر ، وأهملوها تمامًا • قام الكونجرس ، والذى يسيطر عليه الديمقراطيون ، فورًا ، باعتماد أموال جديدة ؛ لتعزيز استخدام القوة غير الشرعي • استخدمت واشنطن حق الفيتو ؛ لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يطالب جميع الدول باحترام القانون الدولى !؟ لم تذكر أى أسماء ، ومع ذلك كان المقصود واضحًا •

عندما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرار مماثل ، قامت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل والسلفادور بالتصويت ضده • قليل من كل هذا ذكر فى وسائل الإعلام أو صحف الرأي •

قال چورچ شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة فى ذلك الوقت (١٤ أبريل ، ١٩٨٦) شارحًا : « **إن المفاوضات تصبح محض استسلام إذا لم تغمر ظلال القوة مائدة المساومات** » • وقام بشجب أولئك الذين يطالبون باتباع « وسائل يوطوبية ، وشرعية مثل الوساطة الخارجية ، وهيئة الأمم المتحدة والمحكمة الدولية ، بينما هم يتغاضون عن عنصر القوة فى التسوية » ، سجل ليس بدون سوابق فى التاريخ المعاصر! •

الازدراء التام للبند رقم ٥١ فى ميثاق الأمم المتحدة يوحى بالكثير • لقد ظهر بوضوح تام مباشرة بعد ظهور اتفاقات چينيف عام ١٩٥٤ عن تسوية سلمية مع الهند الصينية ، التى نظرت إليها واشنطن على أنها « كارثة » ، وتحركت فورًا لتدميرها • مجلس الأمن القومى الأمريكى اتخذ قرارًا سريًا أنه حتى فى حالة قيام

«انقلاب شيوعى محلى ، أو ثورة لا تشتمل على هجوم مسلح » ، فإن الولايات المتحدة سوف تفكر فى احتمال استخدام القوات المسلحة ، بما فى ذلك احتمال مهاجمة الصين إذا ما « قررت أن الصين كانت المصدر » لقيام هذا « الانقلاب » (مجلس الأمن القومى ٢/٥٤٢٩) . هذه الكلمة التى تكررت حرفيًا كل عام فى وثائق التخطيط، تم اختيارها ؛ لكى تؤكد حق الولايات المتحدة فى انتهاك البند رقم ٥١ . نفس الوثائق طالبت بإعادة تسليح اليابان ، وتحويل « تايلاند » إلى نقطة ارتكاز لتحركات الولايات المتحدة الخفية ، والسيكولوجية ، فى جنوب شرق آسيا للقيام « بعمليات خفية شاسعة ومؤثرة » فى جميع أنحاء الهند الصينية ، وعلى وجه العموم، عملت بقوة على نسف اتفاقات چينيف وميثاق الأمم المتحدة. هذه الوثائق البالغة الأهمية كذبها مؤرخو البنتاجون بشدة ، واختفت تمامًا من التاريخ.

بدأت الولايات المتحدة فى تعريف « العدوان » على أنه يشمل « الحرب السياسية ، أو التخريب » (بواسطة طرف آخر) - وهو ما أطلق عليه أدلاى ستيفينسون اسم « العدوان الداخلى » ، بينما قام بالدفاع عن الهجوم الواسع النطاق الذى قام به چون كنيدى ضد جنوب فيتنام ! .

عندما قامت الولايات المتحدة بقصف المدن الليبية بالقنابل عام ١٩٨٦ ، بررت ذلك بأنه « الدفاع عن النفس ضد هجوم مقبل » . المستشار القانونى لجريدة نيويورك تايمز ، أنطونى لويس ، امتدح الإدارة ؛ لأنها اعتمدت على «نقاش قانونى يفيد أن العنف (فى هذه الحالة) يمكن تبريره على أنه من أعمال الدفاع عن النفس » ، طبقًا لهذا التفسير المبتكر للبند رقم ٥١ من الميثاق ، الذى قد يخجل منه طالب فى مدرسة الحقوق العليا ، دافع السفير توماس بيكارينج فى مجلس الأمن عن غزو الولايات المتحدة لپنما مستشهدا بالبند رقم ٥١ ، وأعلن أنه «يبيح استخدام القوة المسلحة للدفاع عن الدولة ، وللدفاع عن مصالحنا وشعبنا » ، ويعطى الحق للولايات المتحدة فى غزو پنما ؛ لمنعها من « استخدام أراضيها كقاعدة لتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة ».

فى يونيو ١٩٩٣ ، أمر كلينتون بشن هجوم بالصواريخ على العراق ، قتل المدنيين ، وهلل له حمائم الكونجرس والصحافة الذين وجدوا أن الهجوم كان

«ملائمًا ومعقولا وضروريًا ». المعلقون السياسيون أعجبهم كثيرًا استشهاد السفيرة أولبرايت بالبند رقم ٥١ . شرحت قائلة : إن القصف بالقنابل كان « دفاعًا عن النفس ضد هجوم مسلح » ـ تحديدًا محاولة مزعومة لقتل الرئيس السابق بوش (الأب) منذ شهرين ، وهو ادعاء يكاد لا يرقى إلى مستوى السخف ، حتى لو كانت الولايات المتحدة قد تمكنت من تقديم بينة على تورط العراق . « مسئولو الإدارة ، متحدثون بصيغة المجهول » ، أخبروا الصحافة « أن الحكم على تجريم العراق بنى على أساس بينة مستوحاة من الظروف والتحليل بدلا من الاستخبارات الصادقة » ، طبقًا لتقرير جريدة نيويورك تايمز ، الذى استبعد القصة .

أكدت الصحافة رأى الصفوة أن الظروف « ملائمة تمامًا » للبند رقم ٥١ (واشنطن ـ پوست) . « أى رئيس للدولة يقع عليه واجب استخدام القوة الحربية للدفاع عن مصالح الوطن » (قالت نيويورك تايمز ، بينما عبرت عن بعض الشكوك حول القضية موضوع النقاش) وكانت « إشارة كلينتون إلى ميثاق الأمم المتحدة توحى برغبة أمريكية فى احترام القانون الدولى » (بوسطن جلوب) . البند رقم ٥١ « يبيح للدول حق الرد حربيًا إذا ما قامت قوة معادية بتهديدها » (كريستيان ساينس مونيتور) . البند رقم ٥١ يبيح لأى دولة أن تستخدم القوة « للدفاع عن النفس ضد التهديدات الموجهة إلى مواطنيها » ، طبقًا لما قاله وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد أمام البرلمان مؤيدًا قيام كلينتون « بممارسة حقه المبرر والمناسب فى الدفاع عن النفس » . **قد توجد « حالة ركود خطيرة » فى العالم ، استطرد هيرد ، إذا ما طولب من الولايات المتحدة أن تحصل على موافقة مجلس الأمن قبل قيامها بهجوم الصواريخ ضد عدو قد يكون ـ أولا يكون ـ أمر بقيام المحاولة الفاشلة لقتل رئيس سابق منذ شهرين » .**

هذا السجل يعطى تأييدًا ضخمًا للفكر الشائع حول « دولة شريرة » كرست نفسها لسيطرة القوة ، تعمل من أجل « مصلحة قومية » كما حددتها القوة المحلية، بل أكثر سوءًا ، دولة شريرة كرست نفسها قاضيًا عالميًا وجلادًا فى نفس الوقت .

دولة شريرة أو دولة مارقة !

من المهم أيضًا أن نعيد النظر فى القضايا التى دخلت فى نطاق ـ عدم النقاش ـ حول الأزمة العراقية . دعنا أولا نتحدث عن مفهوم « دولة شريرة » .

المفهوم الرئيسى هو أنه ، رغم انتهاء الحرب الباردة ، إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تتحمل مسئولية حماية العالم ، ولكن ممَن؟ بصراحة تامة لا يمكن أن يكون من تهديد « القومية الأصولية (الراديكالية) » - بما يعنى تلك التى ليس لديها الرغبة فى الخضوع لإرادة من يملك القوة. هذه الأفكار ملائمة فقط لوسائل التخطيط الدولى ، ولا تلائم العامة. منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين ، أصبح واضحًا أن التقنية التقليدية بدأت تفقد نفوذها : إغراء ذريعة چون كنيدى ، « مؤامرة وحشية متماسكة»، أو ذريعة ريجان ، « إمبراطورية الشر ». أصبحت موضات قديمة. نحتاج الآن إلى أعداء جدد.

فى الداخل ، الخوف من الجريمة - خاصة المخدرات - استثارته « عوامل شتى لها علاقة ضئيلة ، أو لا علاقة لها على الإطلاق ، بالجريمة نفسها » ، طبقًا لما انتهت إليه « اللجنة القضائية عن الجريمة القومية » ، شاملةً ممارسات وسائل الإعلام ، وأيضًا « دور الحكومة والصناعة الخاصة فى إشعال خوف المواطن » ، « مستغلة التوتر العنصرى الكامل ؛ لتحقيق أهدافًا سياسية » ، مع نزعة انحياز عنصرى فى إجراءات التنفيذ أو الأحكام التى تمزق المجتمعات السوداء ، وتخلق «هاوية عنصرية » تضع « الدولة أمام خطر كارثة اجتماعية ». **العواقب وضعها علماء الجريمة على أنها السياسة الأمريكية الجديدة للتمييز العنصرى ، بعد أن أصبح الأمريكيون الأفارقة يشكلون أغلبية نزلاء السجون لأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة ، يسجنون بنسبة تقرب إلى سبعة أضعاف السجناء البيض ، نسبة تقف تمامًا خارج نسبة عمليات القبض ، والتى هى أيضًا تستهدف السود ، غالبًا لتعاطى المخدرات أو تجارته.**

فى الخارج يأتى التهديد من « الإرهاب الدولى » ومن « تجار المخدرات فى أمريكا اللاتينية » وأكثر خطورة من كل ذلك ، « الدول الشريرة » - دراسة سرية تمت عام ١٩٩٥ قامت بها القيادة الاستراتيچية المسئولة عن المخزون الاستراتيچى للأسلحة النووية ، حددت أبعاد الفكر الرئيسى. نشرت بعد ذلك من خلال قانون حرية الإعلام ، قامت هذه الدراسة « ضرورات الردع فيما بعد الحرب الباردة » بتوضيح « الكيفية التى قامت بها الولايات المتحدة بإعادة توجيه استراتيچيتها الردعية للاتحاد السوفييتى المنحل ، ووجهتها إلى ما أطلق عليها اسم

الدول الشريرة ، مثل العراق ، وليبيا ، وكوبا ، وكوريا الشمالية » ، طبقًا لتقرير وكالة أنباء الأسوشيتدپريس .

طالبت الدراسة الولايات المتحدة بأن تقوم باستغلال مخزونها النووى ؛ لتصوير نفسها على أنها « لا عقلانية وحقودة إذا ما هوجمت مصالحها الحيوية » . هذا «يجب أن يكون جزءًا من شخصيتنا القومية التى نبرزها إلى جميع الخصوم » ، «وعلى وجه الخصوص إلى الدول الشريرة » .

من المؤلم لنا أن نصور أنفسنا أننا قوميون تمامًا ، وعنيدون » ، فضلا عن التزامنا بتفاهات مثل القانون الدولى وتعهداتنا التعاقدية .

الحقيقة أن بعض عناصر » حكومة الولايات المتحدة « قد تبدو وكأنها عديمة الانضباط ، مما يمكن أن يكون لـه فائدة لخلق وتعميق المخاوف فى عقول صانعى القرارات من الأعداء » . **التقرير أعاد إحياء نظرية نيكسون عن « الرجل المجنون» .**

أعداؤنا يجب أن يدركوا أننا من المجانين الذين لا يمكن التنبؤ بتحركاتهم ، مع وجود قوة تدمير هائلة بين أيدينا ، حتى يقوموا بالإنحناء رعبًا لإرادتنا .

يبدو أن هذه الفكرة نشأت فى إسرائيل فى الخمسينيات من القرن العشرين ، ابتكرها حزب العمل الحاكم الذى قام قادته « بالتهديد بأعمال الجنون » ، طبقًا لما سجله رئيس وزراء إسرائيل موسى شاريت فى مذكراته اليومية .

وجود هذه الفكرة بين أيادى القوة العليا الوحيدة فى العالم ، التى تعتبر نفسها قوة خارج القانون ، والتى تواجه ضغوط ضئيلة من الصفوة بالداخل ، يفرض على العالم مشكلة ليست صغيرة .

ليبيا كانت الاختيار المفضل « لدولة شريرة » منذ الأيام المبكرة لإدارة ريجان ، مكشوفة وغير حصينة ، كانت تعتبر « كيس ضرب - Sandbag » (الذى يستخدمه الملاكمون فى التدريب) ممتازًا عند الحاجة . طريقة جديدة على سبيل التغيير ، فى عام ١٩٨٦ ، عندما قاموا باستخدام أول عرض تليفزيونى فى العالم لعملية قصف ليبيا بالقنابل ؛ لكى يقوموا بتعبئة التأييد لقوات واشنطن الإرهابية

التى كانت تهاجم نيكاراجوا ، والتى بنيت على أساس أن « الإرهابى الأكبر » ، القذافى ، « أرسل إلى نيكاراجوا مبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكى وزودها بمستودع من الأسلحة ، وأيضًا بالمستشارين ؛ لكى تتمكن نيكاراجوا من شن الحرب على أراضى الولايات المتحدة » التى كانت حين ذاك - حتى لا ننسى الحقائق - تمارس حقها فى الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح من دولة نيكاراجوا الشريرة !.

مباشرة بعد سقوط حائط برلين ، الذى وضع نهاية لذرائع التهديد السوفييتى ، قامت إدارة بوش بتقديم مطالبها الثانوية إلى الكونجرس لاعتماد ميزانية ضخمة للبنتاجون ، شارحة أنه فى عهد جديد ، نحن نتوقع أن تظل قواتنا الحربية دعامة ضرورية للتوازن فى العالم ، ولكن. . . المتطلبات الأكثر احتمالا لاستخدام قواتنا الحربية قد لا تشمل الاتحاد السوفييتى ولكنها قد تكون على الأرجح فى العالم الثالث ، الذى قد يتطلب قدرات واتجاهات جديدة ، مثلا « **عندما قام الرئيس ريجان بتوجيه الأسطول الأمريكى والقوات الجوية إلى ليبيا عام ١٩٨٦ » لتقذف بالقنابل أهدافًا حضرية مدنية مسترشدة بهدف « الإسهام فى خلق مناخ دولى للسلام ، والحرية ، والتقدم ، الذى يمكن من خلاله لديمقراطيتنا - وللدول الحرة الأخرى ، أن تزدهر»!؟.**

التهديد الرئيسى الذى نواجهه هو « النمو المطّرد للتطور التكنولوچى » لدول العالم الثالث. يجب علينا ، لذلك ، أن نقوم بتقوية « قاعدة صناعة الدفاع » - الصناعة التى لها تقنية رفيعة - بابتكار حوافز « للاستثمار فى التسهيلات الجديدة ، والمعدات، وكذلك فى البحث والتنمية ». ويجب علينا أيضًا أن نحتفظ بقوات التدخل ، على وجه الخصوص ، تلك القوات التى تستهدف الشرق الأوسط ، حيث توجد « تهديدات لمصالحنا » لا يمكن أن تأتى - من الآن فصاعدًا - من الاتحاد السوفييتى ، بل كما أدركنا أحيانًا فى السنوات الخالية ، سرًا فى بعض الأوقات وجهرًا من مسئولى اليوم، أن تهديد مصالحنا هو أمر فطرى عند القوميين الراديكاليين ، وليس فى الشرق الأوسط فقط.

فى هذا الوقت الذى لم تكن فيه « التهديدات لمصالحنا رابضة على أبواب العراق» ، كان صدام صديقًا مفضلا وشريكًا تجاريًا مميزًا. تغيرت منزلته بعد ذلك

بشهور قليلة ، عندما أساء تفسير رغبة الولايات المتحدة فى السماح لـه بتعديل حدود العراق مع الكويت بالقوة ، واعتقد أنه كان تصريحًا لـه باحتلال الكويت ـ أو طبقا لوجهة نظر بوش ، للقيام بعمل مطابق لما فعلته الولايات المتحدة توًا فى پنما .

فى اجتماع رفيع المستوى عقد مباشرة بعد قيام العراق بغزو الكويت ، قام الرئيس بوش (الأب) بتوضيح المشكلة الرئيسية : « خوفى على ... من أنهم ... سوف يتملكهم الذعر فى اللحظة الأخيرة ويقبلون بقيام نظام حكم ألعوبة فى الكويت » . رئيس الأركان العام كولين پاول (الذى تولى بعد ذلك منصب وزير الخارجية فى حكومة بوش « الابن ») عرض المشكلة بوضوح فقال : « فى الأيام القليلة القادمة سوف تسحب العراق قواتها بعد وضع « ألعوبتها فى السلطة » » .

النظائر التاريخية لم تكن أبدًا شديدة التشابه ، بطبيعة الحال . عندما انسحبت واشنطن جزئيًا من پنما بعد أن وضعت ألعوبتها هناك ، ثار غضب شديد فى كل أنحاء العالم الغربى ، بما فى ذلك پنما . بل فى الواقع فى أغلب أنحاء العالم ، مما اضطر واشنطن إلى استخدام حق الفيتو مرتين لمنع صدور قرارات مجلس الأمن ، كما قامت أيضًا بالتصويت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة واشنطن « لانتهاكها الفاضح للقانون الدولى ، وأيضًا لاستقلال ، وسيادة ، وسلامة أراضى الدول » القرار الذى طالب الولايات المتحدة بسحب قوات الغزو المسلحة من پنما» .

* * *

غزو العراق لدولة الكويت عولج بطريقة مختلفة ، وبأساليب بعيدة عن النصوص التقليدية .

الحقائق التى تستعصى على الوصف ، تلقى أضواءً مثيرة على التحليل السياسى : رونالد ستيل ، مثلا ، الذى يستغرق فى التفكير الآن حول « الأحجية » التى تواجه الولايات المتحدة ، التى « مع كونها الدولة الأعظم قوة فى العالم ، تواجه قيودًا على حريتها فى استخدام القوة أكثر من تلك التى تواجه أى دولة أخرى » . من ثم ، كان نجاح صدام فى غزو الكويت بالمقارنة مع عدم قدرة واشنطن على فرض إرادتها فى پنما!

مما يستحق أن نتذكره أيضًا ، أن هذا الجدل قد مُنع تداوله تمامًا فى الفترة من عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ . **قام نظام المعلومات بالحفاظ على انضباط محكم حول هذا الموضوع.** استفتاءات الرأى التى أجريت قبل قصف العراق بالقنابل فى يناير ١٩٩١ ببضعة أيام ، أظهرت تأييد بنسبة ٢ـ١ لإتمام تسوية سلمية مبنية على أساس قيام العراق بسحب قواته ، سويا مع القيام بعقد مؤتمر دولى لبحث الصراع العربى ـ الإسرائيلي. قليلون ممن اتخذوا هذا الموقف يمكن أن يكونوا قد استمعوا إلى أى تأييد شعبى له ، وسائل الإعلام قامت ـ بولاء تام ـ باتباع خطى الرئيس ، من غير المحتمل أيضًا أن يكون أى ممن أجابوا على استفتاء الرأى قد عرف أن المعارضة العراقية الديمقراطية كانت تشاركهم فى هذا الرأى ؛ لأن ذلك دخل نطاق المحظور فى التيار الرئيسى لوسائل الإعلام. أو أن يكونوا قد عرفوا أن اقتراحًا مطابقًا للأسس التى أيدوها قدمته العراق ونشره مسئولو الولايات المتحدة منذ أسبوع مضى ؛ لأنهم اعتبروه اقتراحًا معقولا ، ورفضته واشنطن رفضًا تامًا. أو أن مجلس الأمن القومى الأمريكى كان يدرس منذ منتصف أغسطس عرضًا عراقيًا بالانسحاب ، ولكنهم استبعدوه ، وكبحوه بوضوح ؛ لأنهم كانوا يخشون من وجود مبادرات عراقية أخرى لم تذكر ، والتى قد تقوم « بنزع فتيل الأزمة » ، طبقًا لتقرير المراسل الدبلوماسى لجريدة نيويورك تايمز الذى شرح أسباب قلق الإدارة.

منذ ذلك الحين ، احتلت العراق مكان إيران وليبيا باعتبارها « الدولة الشريرة الرئيسية فى العالم ».

دول أخرى لم تُرم بلقب الدول الشريرة. إسرائيل مثلا. الخسائر المدنية نتيجة لغزو إسرائيل للأرض اللبنانية عام ١٩٨٢ ، الذى ساندته الولايات المتحدة ، تزيد كثيرًا عما أحدثه غزو صدام للكويت ، ذلك الغزو الإسرائيلى الذى لا زال يعتبر انتهاكًا للقرار الذى أصدره مجلس الأمن عام ١٩٧٨ ، وأمر بالانسحاب الفورى من لبنان ، سويًا مع أوامر أخرى تتعلق بالقدس ، ومرتفعات الجولان ، وبعض الأمور الأخرى ؛ وسوف تصدر قرارات أكثر إذا ما توقفت الولايات المتحدة عن استخدام حق الفيتو بانتظام لمنع صدور مثل هذه القرارات. أظهرت الولايات المتحدة أيضًا أن لها « معيارًا مزدوجًا » بتسامحها مع هذه الانتهاكات. منذ البداية ، قامت قوة أمريكا ـ الإسرائيلية بتصميم وتنفيذ عملية مدريد ـ أوسلو ؛ لكى تفرض على العرب

تسوية بانتوستانية النمط (على نمط ما تم مع الشعوب الزنجية) • **اختار العالم العربى أن يقوم بخداع نفسه تجاه هذا الموضوع** ، ولكنه أصبح واضحا فى الوثائق الحقيقية، وخاصة فى مخططات حكومات رابين - بيريز التى أيدتها حكومة الولايات المتحدة ، شاملة تلك المخططات التى يشجبون من أجلها الآن حكومة الليكود الحالية•

من الواضح أنه لن يكون صحيحًا أن ندعى أن « إسرائيل لم تقم فعلا بانتهاك قرارات مجلس الأمن » (نيويورك تايمز) ، ولكن الأسباب التى كثيرًا ما يقدمونها يجب أن تفحص بدقة•

عودة إلى العراق ، التى تأهلت بصدق لأن تكون دولة إجرامية رائدة• للدفاع عن مخطط الولايات المتحدة للهجوم على العراق فى اجتماع تليفزيونى عام عقد يوم ١٨ فبراير ، قام كل من الوزراء أولبرايت وكوهين بالاستشهاد تكرارًا بوحشية الطاغية : كان صدام مذنبًا ؛ لأنه « استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد جيرانه ، وأيضًا ضد شعبه ذاته » ، ••• « إنه أمر هام لنا أن نوضح أن الولايات المتحدة ، والعالم المتمدن أيضًا ، لا يمكنهما أن يتعاملا مع شخص تكون لديه الرغبة فى استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه ، إذا لم نتحدث عن جيرانه »•

كلمات رنانة• أولبرايت وكوهين نسيا فقط أن يذكرا - وكان المعلقون من الطيبة بحيث لم يقوموا بالإشارة إلى ذلك - أن الأعمال التى يرون الآن أنها مرعبة لم تكن هى التى حولت العراق إلى « دولة شريرة »• وأن ريجان وبوش صاغا دائمًا علاقات دائمة متميزة مع « قاتل الجماهير »• لم تكن هناك مطالبات حماسية بتوجيه ضربة حربية إلى العراق بعد أن قام صدام بضرب الأكراد بالغازات السامة فى حلابجا فى مارس عام ١٩٨٨؛ على العكس من ذلك ، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم تأييدهما القوى لقاتل الجماهير ، الذى كان حين ذاك « نوع الرجل الذى نريده »• عندما قام مراسل تليفزيون هيئة الإذاعة الأمريكية تشارلز جلاس بالكشف عن برامج صدام للحرب البيولوجية بعد عشرة أشهر من ضرب حلابجا ، قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتكذيب هذه الحقائق ، وأنهت القصة ، وتقوم وزارة الخارجية الآن بإصدار بيانات قصيرة عن « حلابجا » ، كما أوضح جلاس•

الدولتان الراعيتان للنظام العالمى ، قامتا أيضًا بمساعدة صدام على القيام بأعماله

الوحشية الأخرى - شاملة لاستخدامه لغاز السيانيد ، غاز الأعصاب ، وأسلحة بربرية أخرى - بتقديم خدماتهما فى مجال المخابرات ، والتكنولوچيا والتوريدات ، بمشاركة الكثيرين غيرهم. لجنة البنوك بمجلس الشيوخ أصدرت تقريرًا عام ١٩٩٤ قالت فيه **إن وزارة التجارة الأمريكية تعرفت على شحنات من « المواد البيولوچية » مطابقة للمواد التى عثر عليها مؤخرًا ودمرها مفتشو الأمم المتحدة ، طبقًا لما ذكره بيل بلوم. هذه الشحنات استمرت حتى شهر نوفمبر ١٩٨٨ على أقل تقدير. بعد شهر، قام بوش بالتصديق على منح قروض جديدة لصديقه صدام ، حتى يتمكن من تحقيق « هدف زيادة صادرات الولايات المتحدة ويضعنا فى موقف أفضل للتعامل مع العراق طبقًا لسجلها عن حقوق الإنسان... » ، أعلنت سفارة الخارجية ذلك بوجه صفيق ، ولم تواجه أى نقد فى صحف التيار الرئيسى.**

سجل بريطانيا كان ظاهرًا بوضوح خلال تحقيق رسمى ، « تحقيق سكوت ». اضطرت الحكومة البريطانية الآن فقط إلى الاعتراف بأنها استمرت فى منح التراخيص إلى الشركات البريطانية لتصدير مواد تستخدم فى صناعة الأسلحة البيولوچية ، بعد نشر تقرير سكوت ، وحتى شهر ديسمبر ١٩٨٦ على أقل تقدير.

فى دراسة نقدية نشرت يوم ٢٨ فبراير عن المبيعات التى قام بها الغرب لمواد تستخدم فى حرب الجراثيم ، وأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل ، ذكرت جريدة التايمز مثلا واحدًا لمبيعات الولايات المتحدة خلال الثمانينيات فى القرن العشرين ، شاملة « الجراثيم المميتة » ، بموافقة الحكومة ، بعضها من مخزون مركز الجيش لأبحاث الجراثيم فى فورت ديتريك... جزء من قمة الجبل الجليدي.

ذريعة شائعة الآن هى أن جرائم صدام لم تكن معروفة ، ولهذا فنحن قد صدمنا الآن عند اكتشافها ، ويجب علينا أن « نجعله أمرًا واضحًا » إنَّ قومًا متمدينين مثلنا « لا يمكن أن يتعاملوا » مع من ارتكب هذه الجرائم (أولبرايت). خداع يدعو إلى السخرية. تقارير الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ تدين استخدام العراق للأسلحة الكيميائية. أعضاء سفارة الولايات المتحدة فى تركيا تحدثوا مع الأكراد الناجين من ضربات الحرب الكيميائية ، وقامت وكالة المخابرات المركزية بنقل هذه الأحاديث إلى وزارة الخارجية. جماعات حقوق الإنسان أصدرت

تقارير فورية عن الأعمال الوحشية فى حلابجا وفى أماكن أخرى • وزير الخارجية جورج شولتز اعترف بأن الولايات المتحدة كانت لديها بينة عن الموضوع • فريق لتقصى الحقائق أرسلته لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ عام ١٩٨٨ وجد « بينات أكيدة عن استخدام واسع للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين » ، واتهمت الغرب ؛ لأن قبوله لقيام العراق باستخدام هذه الأسلحة ضد إيران شجع صدام على الاعتقاد - عن حق - أنه يستطيع أيضًا أن يستخدمها ضد شعبه • رئيس اللجنة كليبورن بيل قدم لنا « قانون منع الإبادة الجماعية » الصادر عام ١٩٨٨ ، شاجبًا الصمت « بينما يضرب الناس بقنابل الغاز » على أنه « مشاركة فى الجريمة » •

إدارة ريجان عارضت بشدة فرض العقوبات وأصرت على إسكات الموضوع بينما كانت تقدم مساندتها لقاتل الجماهير • فى العالم العربى ، كانت صحافة الكويت من بين أكثر وسائل الإعلام العربية حماسًا فى تأييدها لحملة بغداد ضد الأكراد ، طبقًا لتقرير الصحفى عادل درويش •

فى يناير عام ١٩٩١ ، بينما كانت طبول الحرب تدق ، قامت اللجنة القضائية الدولية بتقديم ملاحظة إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقول : « إنه بعد ارتكاب أقبح المظالم ضد شعبها نفسه دون أن تسمع كلمة تأنيب واحدة من الأمم المتحدة ، تكون حكومة العراق قد توصلت إلى أنها تستطيع أن تفعل أى شيء » ، كانت الأمم المتحدة فى هذا السياق تقصد الإشارة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ، بصفة رئيسية • هذه الحقائق يجب أن تدفن ، سويًّا مع القانون الدولى ، وأى اعتبارات «يوطوبية » أخرى •

معلق غير طيب قد يشير إلى التسامح الحالى الذى تبديه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تجاه حروب الغازات السامة والحروب الكيميائية ، على أنه لا يدهشنا كثيرًا • قام البريطانيون باستخدام الأسلحة الكيميائية أثناء تدخلهم عام ١٩١٩ فى شمال روسيا ضد البلاشفة ، بنجاح كبير ، طبقًا للقيادة البريطانية • باعتباره وزيرًا للخارجية فى مجلس الحرب عام ١٩١٩ ، كان ونستون تشرسل شديد الحماس تجاه توقعات « استخدام الغازات السامة ضد القبائل غير - المتمدينة - » الأكراد والأفغان - وأصدر أوامره لقيادة السلاح الجوى الملكى فى الشرق الأوسط لاستخدام

الأسلحة الكيميائية ، « ضد العرب المتمردين لتجربتها » ، مستبعدًا اعتراضات مكتب الهند باعتبارها « غير معقولة » وعبر عن حزنه لوجود هذه « الحساسية حول استخدام الغاز » : « نحن لا نستطيع بأى حال من الأحوال أن نذعن لعدم استخدام أى أسلحة متاحة لتحقيق نهاية سريعة للشغب السائد على حدودنا » ، قال شارحًا ؛ واستطرد قائلا : إن الأسلحة الكيميائية هى مجرد « تطبيق عملى لعلوم الغرب لتحديث فنون الحرب » .

إدارة كنيدى كانت رائدة للاستخدام الشامل للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين عندما شنت هجومها ضد فيتنام الجنوبية أعوام ١٩٦١-١٩٦٢

كان هناك قلق لـه مبرراته حول آثارها المحتملة على جند الولايات المتحدة ، ولكن ليس على آثارها بالغة السوء على المدنيين من الجنسيات الأخرى ! . فى جريدة إسرائيلية يومية واسعة الانتشار ، تحدث الصحفى المحترم أمنون كابيليوك عن زيارته لفيتنام عام ١٩٨٨ ، وقال : « إنه وجد آلاف الفيتاميين لا زالوا حتى الآن يموتون من آثار الحرب الأمريكية الكيميائية » ، واستشهد بتقريرات تبلغ ربع مليون ضحية فى فيتنام الجنوبية ، ووصف مشاهد « مخيفة » فى مستشفيات الجنوب لأطفال يموتون بالسرطان وتشوهات ميلاد بشعة . كانت فيتنام الجنوبية هى هدف الحرب الكيميائية ، وليست فيتنام الشمالية ، حيث لا توجد فيها مثل هذه العواقب ، طبقًا لتقريره(*) ! .

توجد أيضا بيانات كثيرة لقيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة البيولوجية ضد كوبا ، نشرت على أنها أخبار قصيرة عام ١٩٧٧ ، وعلى أسوأ تقدير باعتبار أنها مكون صغير فقط من إرهاب الولايات المتحدة المستمر .

إذا قمنا بتنحية هذه الأعمال السابقة جانبًا ، نجد أن الولايات المتحدة وبريطانيا حتى الآن تشتبك فى شكل من أشكال الحرب البيولوجية المميتة فى العراق .

تدمير البنية التحتية وحظر الواردات اللازمة لإصلاحها كانا سببًا لانتشار الأمراض ، وسوء التغذية ، والموت المبكر على نطاق شاسع ، شاملا ٥٦٨,٠٠٠ طفل حتى عام ١٩٩٦ ، طبقًا لتحقيقات الأمم المتحدة؛ تقارير صندوق الأمم المتحدة

(*) أعلنت الولايات المتحدة أن هدفها مساعدة فيتنام الجنوبية ضد الشمالية الشيوعية ! - المترجم .

لرعاية الطفولة أظهرت أن ٤,٥٠٠ طفلا يموتون كل شهر خلال عام ١٩٩٦ . فى إدانة مريرة للعقوبات (٢٠ يناير ، ١٩٩٨) ، قام ٥٤ أسقفًا بالتحدث على لسان بطريرك جنوب العراق ، الذى قال : « أن ثورة الأوبئة اختطفت الأطفال والمرضى بالآلاف » ، بينما يقوم « هؤلاء الأطفال الذين نجوا من المرض للاستسلام لسوء التغذية » . تصريحات الأساقفة التى نُشرت بالكامل فى جريدة ستانلى هيلار ، لقيت ذكرًا ضئيلا فى الصحف . الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا لهما الريادة فى إعاقة برامج المعونة . مثلا ، إرجاء الموافقة على عربات الإسعاف ؛ لأنها يمكن أن تستخدم فى نقل الجنود ! عارضت أيضًا المبيدات الحشرية التى يمكن لها أن تمنع انتشار الأمراض ، وكذلك قطع الغيار اللازمة للأنظمة الصحية . فى نفس الوقت ، أوضح ديبلوماسيون غربيون ، قامت « الولايات المتحدة بالاستفادة المباشرة من هذه العملية (الإنسانية) بنفس القدر ، إن لم يكن أكثر ، من الروس والفرنسيين » ، مثلا، قامت بشراء بترول عراقى قيمته ٦٠٠ مليون دولار أمريكى (ثانية لروسيا فقط) ، وقامت شركات أمريكية بمبيعات قدرها ٢٠٠ مليون دولار من المواد الإنسانية للعراق . وأفاد المراسلون أن أغلب مشتريات روسيا من بترول العراق ، صبت فى الولايات المتحدة .

تأييد واشنطن لصدام وصل إلى أقصى مداه . إلا أنها كانت راغبة فى غض النظر عن هجوم قامت به قوة طيران عراقية على سفينة الولايات المتحدة : «ستارك » قتلت فيه ٣٧ من أعضاء طاقمها ، امتياز لا يتمتع به سوى إسرائيل (فى حالة السفينة « ليبيرتى ») . لقد كان تأييد واشنطن الحاسم لصدام ، حتى بعد ارتكابه لهذه الجرائم التى تصدم الآن الإدارة والكونجرس ، هو الذى أدى إلى استسلام إيران أمام « العراق وواشنطن » ، طبقًا لما انتهى إليه ديليب هيرو فى التاريخ الذى كتبه عن حرب إيران مع العراق . قام الحليفان « بتنسيق عملياتهما الحربية ضد طهران » . قذف طائرة مدنية من طائرات الخطوط الإيرانية بالصواريخ الموجهة التى يحملها الطراد فينسينيز كان ذروة حملة واشنطن الديبلوماسية ، والحربية والاقتصادية » فى مساندة العراق ، طبقًا لما قاله هذا المؤرخ .

طلب من صدام أيضًا أن يقوم بتأدية الخدمات العادية التى تقوم بها الدولة العميلة: على سبيل المثال ، أن يقوم بتدريب عدة مئات من الليبيين الذين أرسلتهم الولايات

المتحدة إلى العراق ؛ لكى يتمكنوا من قلب نظام حكم القذافى ، كما أوضح هوارد تيتشر ، أحد مساعدى البيت الأبيض فى عهد ريجان .

لم تكن جرائم صدام الشاملة هى التى رفعته إلى منزلة « وحش بغداد » . كان السبب ، غير ذلك ، وهو خروجه عن الخط المرسوم ، تمامًا كما حدث فى حالة مجرم أصغر منه كثيرًا ، نوريجا ، الذى ارتكب أبشع جرائمه ، بينما كان لا يزال عميلا للولايات المتحدة يقبض راتبه من الـ C.I.A .

بالمناسبة ، قد يفكر الإنسان أن قيام الطراد فينسينيز بتدمير الطائرة المدنية رقم ٦٥٥ داخل المجال الجوى الإيرانى قد يعود ليكمن فى وجدان واشنطن . الظروف كانت مريبة ، أقل ما يمكن أن يقال . كتب القبطان ديفيد كارلسون فى جريدة الأسطول الرسمية « أنه عبر عن دهشته بصوت عال وهو لا يصدق » عندما رأى من سفينته القريبة أن فينسينيز - التى كانت حينذاك فى المياه الإقليمية لإيران - أسقطت بقذائفها ما كان يبدو بوضوح أنه طائرة مدنية إيرانية فى خط سير تجارى ، ربما دون « حاجة للقيام باختبار قدرة » نظام صواريخه رفيع التقنية . **قائد الطراد فينسينيز وضباطه الرئيسيون « كوفئوا بالميداليات لسلوكهم الحسن » ، قال الكولونيل البحرى « بالمعاش » ديفيد إيفانز فى دراسة لاذعة عما قامت به وزارة البحرية للتغطية على الموضوع : الرئيس بوش (الأب) أخبر الأمم المتحدة أن : «شيئًا واحدًا كان واضحًا ، وهو أن فينسينز تصرفت دفاعًا عن النفس . . . فى وسط هجوم بحرى قامت به سفن إيرانية . . . » ، كلها أكاذيب ، أشار إيفانز ، رغم أن ذلك دون أهمية ، موضحًا أن موقف بوش هو « لن أقوم بالاعتذار إطلاقًا عن الولايات المتحدة الأمريكية - أنا لا يهمنى ما قد تكون عليه الحقائق » . كولونيل من الجيش بالمعاش حضر جلسات الاستماع الرسمية ، انتهى إلى أن « أسطولنا خطير جدًا حين ينتشر » .**

من الصعب أن نتجنب التفكير فى أن تدمير طائرة پان أمريكا رقم ١٠٣ فوق لوكيربى بعد ذلك بشهور قليلة كان ردًا انتقاميًا إيرانيًا . وثيقة للمخابرات الأمريكية (وكالة الأمن القومى) صدرت عام ١٩٩١ ، خلصت إلى نفس النتيجة ، . . . انتقامًا لقيام الولايات المتحدة بإسقاط طائرة الإيرباص الإيرانية .

مواصفات « الدولة الشريرة » وضحها كثيرًا رد فعل واشنطن على الثورات التى قامت فى العراق فى مارس عام ١٩٩٢ ، مباشرة بعد توقف العمليات الحربية. وزارة الخارجية الأمريكية أعادت الإعلان رسميًّا عن قرار يرفض أى تعامل مع المعارضة الديمقراطية العراقية ، وأيضًا ، مثل ما كان عليه الحال قبل حرب الخليج ، حرم عليهم الوصول إلى وسائل الإعلام الرئيسية. « الاجتماعات السياسية معهم لن تكون ملائمة لسياستنا فى هذا الوقت » ، قال المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية ، ريتشارد بوتشار : « هذا الوقت » كان هو ١٤ مارس ١٩٩١ ، بينما كان صدام يقتل أغلب المعارضين فى الجنوب تحت أعين الچنرال شوارزكوپف ، الذى رفض السماح لضباط الجيش العراقى الثائرين بالوصول إلى الأسلحة العراقية التى صودرت.

قادة المعارضة العراقية استلموا الرسالة. « ليث كوبا » رئيس حركة الإصلاح الديمقراطية العراقية المتمركزة فى لندن ، قال : إن الولايات المتحدة تفضل وجود ديكتاتورية عسكرية فى العراق ، مؤكدًا أن « التغيير فى نظام الحكم يجب أن يأتى من الداخل ، من الشعب الذى أصبح الآن مركزًا للسلطة ». المصرفى أحمد شلبى المقيم فى لندن ، رئيس الكونجرس القومى العراقى ، قال : « الولايات المتحدة ، التى تغطى بورقة التوت عدم تدخلها فى شئون العراق ، تمهل صدام حتى يقوم بذبح المتمردين على أمل أن يتمكن ضابط جيش مناسب من الإطاحة به بعد ذلك » ، **إتجاه له جذور فى سياسة الولايات المتحدة التى تقوم « بتأييد الديكتاتورية حفاظًا على الاستقرار ».**

رئيس المراسلين الديپلوماسيين لجريدة نيويورك تايمز ، توماس فريدمان ، أوجز تفكير الإدارة أثناء قيامها بمعارضة ثورة شعبية. كانت واشنطن تأمل أن يقوم انقلاب عسكرى بالإطاحة بصدام حسين ، « وعندئذ تكون واشنطن قد حصلت على أحسن ما فى العالمين : قبضة حديدية لعصبة عسكرية عراقية بدون صدام حسين » ، عودة إلى الأيام التى كانت فيها قبضة صدام الحديدية... تحافظ على تماسك العراق.

بعد ذلك بعامين ، فى إدراك آخر مفيد للواقع ، أوضح فريدمان أن « السياسة الأمريكية كانت هى دائمًا التى مكنت قبضة صدام الحديدية من أن تلعب دورًا مفيدًا

فى تماسك العراق وفى الحفاظ على الاستقرار ». هناك سبب ضئيل للاعتقاد أن واشنطن قد غيرت تفضيلها للديكتاتورية على الديمقراطية.

مفهوم « الدولة الشريرة » تغير كثيرًا. وهكذا ، صنفت كوبا على أنها « دولة شريرة » رائدة بسبب ما يشاع عن تورطها فى الإرهاب الدولى ، ولكن الولايات المتحدة لم تدخل فى هذه الفئة من التصنيف رغم اعتداءاتها الإرهابية على كوبا لزمن يقرب من أربعين سنة ، والتى تبدو أنها لا زالت مستمرة حتى الصيف الماضى ، طبقًا لتحقيق صحفى نشرته جريدة ميامى هيرالد ، والذى أخفق فى الوصول إلى الصحف القومية (فى الولايات المتحدة ؛ ولكنه وصل فى أوروبا). كوبا كانت «دولة شريرة » عندما كانت قواتها الحربية موجودة فى أنجولا ، تؤازر الحكومة ضد اعتداءات جنوب أفريقيا التى تساندها الولايات المتحدة. **جنوب أفريقيا ، بالتباين ، لم تكن « دولة شريرة » حينذاك ، أثناء سنوات حكم ريجان ، رغم أنها تسببت فى خسائر قدرها ستون مليارًا من الدولارات الأمريكية ، وفى موت ١,٥ مليون نسمة فى الدول المجاورة ، طبقًا لتقديرات بعثة الأمم المتحدة ، إذا لم نتحدث عن بعض الأحداث التى وقعت فى الداخل مع تأييد كبير من الولايات المتحدة وبريطانيا.**

المعيار أصبح واضحًا تمامًا : « الدولة الشريرة » ، ببساطة ، ليست هى دولة مجرمة ، ولكنها دولة تعصى أوامر القوى - الذى هو أيضًا ، بطبيعة الحال ، - يتمتع بالاستثناء.

مزيد من الجدل

صدام مجرم ، هو أمر صحيح دون شك ، ويجب على الإنسان أن يسعد ، على ما اعتقد ؛ لأن الولايات المتحدة وبريطيففانيا ، والمؤسسات العقائدية الرئيسية انضمت أخيرًا إلى صفوف أولئك الذين قاموا « قبل الأوان » بشجب تأييد الولايات المتحدة وبريطانيا لقاتل الجماهير. صحيح أيضًا أنه شكل تهديدًا لكل من تصل إليه يداه. خطة الولايات المتحدة وبريطانيا عام ١٩٩٨ لاستخدام القوة كان يبررها تهديد صدام للمنطقة ، ولكن لم تكن لديهم وسيلة لإخفاء الحقيقة أن شعوب المنطقة المطلوب إنقاذهم ، لهم معارضة قوية أجبرت حكوماتهم على أن تشاركهم فى المعارضة.

رفضت البحرين لقوات الولايات المتحدة وبريطانيا أن تستخدم قواعد لها على

أراضيها. رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وصف تهديدات الولايات المتحدة وبريطانيا بالقيام بعمل حربى على أنه « سيئ وكريه » ، وأعلن أيضًا أن العراق لا تشكل خطرًا على جيرانها. وزير دفاع السعودية ، الأمير سلطان ، صرح بقوله : «نحن سوف لا نوافق ، ونحن نعارض ضرب العراق كشعب أو كدولة » ، مما جعل واشنطن تتخلى عن مطلبها لاستخدام قواعد فى السعودية. بعد زيارة كوفى عنان للمنطقة ، قام وزير خارجية السعودية المخضرم ، الأمير سعود الفيصل ، بالتأكيد مرة أخرى أن أى استخدام لقواعد السعودية الجوية « يجب أن يكون قضية للأمم المتحدة ، وليس للولايات المتحدة ».

مقالة افتتاحية فى جريدة مصر ـ الشبه رسمية ـ الأهرام ، وصفت موقف واشنطن على أنه «عدوانى ، وعديم الاهتمام بأرواح العراقيين ، الذين يتعرضون ، دون ضرورة ، للعقوبات وللمهانة » ، وشجب خطة الولايات المتحدة باعتبارها « عدوان على العراق ». برلمان المملكة الأردنية أدان « أى عدوان ضد أراضى العراق وأى أضرار قد تصيب شعب العراق » ، واضطر جيش الأردن للتدخل بعد يومين من مظاهرات شغب كانت تعبر عن تأييدها للعراق.

الأصوات فى شوارع العالم العربى ، من أحياء القاهرة المزدحمة ، إلى عواصم شبه الجزيرة العربية اللامعة ، كانت تعلو فى غضب كلما ارتفعت أصوات طبول الحرب الأمريكية ضد العراق » ، طبقًا لتقرير صحفى أرسله مراسل بوسطن جلوب.

بينما كان كوفى عنان يستعد لزيارة العراق ، قابل رئيس إيران السابق رافسنجانى ـ الذى كان لا يزال شخصية بارزة فى طهران ـ الملك المريض فهد ، طبقًا لتقرير أرسله مراسل الشرق الأوسط البريطانى ، ديفيد جاردنر ، « بالتباين مع المعاملة التى لقيتها مادلين أولبرايت فى رحلتها القريبة إلى الرياض تنشد مساندة حليف أمريكا الرئيسى فى الخليج ». عندما انتهت زيارة رافسانجانى التى استغرقت عشرة أيام فى ٢ مارس ، وصفها وزير خارجية السعودية ، الأمير سعود الفيصل ، على أنها «خطوة أخرى على الطريق السليم نحو تحسين العلاقات » ، مرددًا قوله إن العنصر الرئيسى لعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط وسبب جميع المشاكل فى المنطقة هو سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين وتأييد الولايات المتحدة لهذه السياسة ، والتى قد

تثير القوى الشعبية التى تخشاها السعودية كثيرًا ، والتى قد تنسف أيضًا وضعها الشرعى ، باعتبارها الحارس الأمين للأماكن الإسلامية المقدسة ، شاملة « قبة الصخرة » فى القدس الشرقية التى قامت برامج الولايات المتحدة الإسرائيلية على ضمها فعليًا كخطوة نحو تحقيق هدفها فى توسيع « القدس الكبرى » واقعيًّا إلى وادى الأردن ، لضمه لإسرائيل . قبل ذلك بقليل ، قاطعت الدول العربية مؤتمر القمة الاقتصادية الذى عقد فى قطر تحت رعاية الولايات المتحدة والذى كان يهدف إلى تقديم مشروع « شرق أوسط جديد » خططه كلينتون وبيريز . بدلا من ذلك ، حضروا إلى المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى طهران فى شهر ديسمبر ، وشاركوا فيه جميعًا ، وحتى العراق أيضًا .

هذه النزعات على قدر كبير من الأهمية ، وتتواصل مع الاهتمامات الخلفية التى حفزت سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة : إصرارها ، منذ الحرب العالمية الثانية ، على السيطرة على احتياطى العالم الرئيسى من مصادر الطاقة .

كما لاحظ الكثيرون ، يوجد فى العالم العربى خوف واستياء متزايدان تجاه التحالف الإسرائيلى التركى الذى تشكل عام ١٩٩٦ ، وتنامت قوته الآن كثيرًا . لعدة سنوات ، كان هذا التحالف هو أحد مكونات استراتيجية الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة مع « وجود قوة محلية تدق الطبول » ، طبقًا لتعبير وزير الدفاع فى عهد نيكسون . يوجد الآن بوضوح إدراك متزايد لمطالبة إيران بوضع ترتيبات أمن محلية تحل مكان سيطرة الولايات المتحدة .

* * *



الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكى
فى الخليج والشرق الأوسط

لواء أ٠ح٠ طه المجدوب

(١)
التطور التاريخى والمقومات

تعود الظاهرة العالمية للهيمنة الأمريكية فى أصلها إلى ثوابت موضوعية تتعلق بالقدرات الاقتصادية والتكنولوچية والعسكرية الأمريكية٠ فضلا عن سياسة خارجية ناجحة٠٠ أدت إلى بناء قاعدة صلبة من التحالفات الواسعة النطاق٠٠ التى شملت نسبة كبيرة من دول العالم وانتشرت فى كل قاراته٠٠ بهذه المقومات الكبيرة أصبحت الولايات المتحدة مركز جذب قوى لكل الدول كبيرها وصغيرها٠٠ وأصبح هناك دول كثيرة تسعى للانضمام إلى هذه التحالفات٠٠ والمثال واضح فى حلف الأطلنطى وفى الاتحاد الأوروبى من دول مختلفة فى المشارب والحضارات كدول أوروبا الشرقية وتركيا والمغرب والصين ، وغيرها تسعى جميعًا لإقامة شراكة استراتيچية مع واشنطن٠

ويتساءل البعض أنه إذا كانت الهيمنة الأمريكية الفريدة فى تاريخ القوى العالمية العظمى٠٠ تتوفر لها كل هذه القدرات ، فلماذا تلجأ إلى ضرب دول كالعراق والسودان ويوجوسلافيا٠ والرد الطبيعى على مثل هذا التساؤل٠٠ هو أن مثل هذه التصرفات تعتبرها الولايات المتحدة ضرورية لفرض سياستها والحفاظ على مصالحها الحيوية فى أنحاء العالم٠٠ والحرص على تكريس مكانتها العالمية وتأكيد حقيقة زعامتها وحريتها فى تصريف الشئون العالمية٠٠ بما يتفق مع مصالحها٠٠

ولو أدى ذلك إلى ردع محاولة أى طرف يريد أن يناوئ أو يتمرد أو يرفض الخضوع لسياسات الهيمنة•• ويمكن القول إن حرب البلقان الأخيرة انطبقت عليها هذه الحالة•

ولا شك أن هذه الحرب قد شكلت نقطة التحول التى كشفت عن الأبعاد العلمية للتغيرات الجذرية التى طرأت على العقيدة الاستراتيچية القديمة لحلف شمال الأطلنطى•• والتى دامت بلا تغيير خمسة عقود كاملة•• وكان الدور القائد فيها للولايات المتحدة•• الأمر الذى ميَّز أحداث هذه المرحلة بطابع خاص يؤكد القول الشائع منذ أزمة العراق ، بأن الولايات المتحدة•• توجه أحداث الأزمات الإقليمية وتديرها بما يخدم خططها لغرض هيمنتها على المقدرات الإقليمية والعالمية•• حتى بدا الأمر وكأنه قضية مسلم بها•

ففى أزمة البلقان لا شك فى وجود مصالح أوروپية حيوية تستدعى التدخل الحاسم باستخدام القوة المسلحة•• غير أن ذلك لا ينفى إصرار الاستراتيچية الأمريكية على فرض الزعامة العالمية للولايات المتحدة•• وهيمنتها على السياسة العالمية باستخدام الوسائل السياسية والديپلوماسية والضغوط الاقتصادية القاسية وصولا إلى استخدام القوة المسلحة•

التطور التاريخى لمسيرة الهيمنة الأمريكية

هكذا أصبحت الهيمنة الأمريكية العالمية معلمًا مؤكدًا من المعالم الدولية•• وواقعًا يعيشه العالم ويلمسه كل يوم فى عصرنا الراهن• فبعد اكتمال عناصر الهيمنة الأمريكية•• بسقوط الاتحاد السوفييتى•• تحولت الولايات المتحدة من دولة « قائدة » تقدم المعونة للآخرين•• إلى الدولة « السيد » التى تسيطر وتتحكم وتعمل بكل السبل على الاحتفاظ بهيمنته على شئون العالم•

من هذا المنطلق تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على الامتيازات التى تسعى إليها•• وإملاء السياسات التى تريدها•• على الدول بل والمنظمات الدولية• وأن تبقى فى عيون الجميع « النموذج الفريد » الذى لا يوجد له مثيل أو منافس أو بديل• والواقع أن هذا التطور الحاسم كانت له جذور ـ بدأت فى مرحلة مبكرة منذ

نهاية الحرب العالمية الثانية - بمحاولات أمريكية لفرض سيطرة جزئية عالمية تطورت فيما بعد إلى سيطرة شبه كاملة على الشئون العالمية. فقد كانت الولايات المتحدة قوة غربية شبه معزولة فى نصف الكرة الغربى - الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين- نادرًا ما تتدخل فى الشئون العالمية بيد أن الحرب العالمية الثانية فتحت المجال أمامها.. حين دفعتها إلى تقديم التزامات دائمة لدعم أوروبا الغربية والشرق الأقصى. وبدأت الولايات المتحدة تسعى إلى مركز الصدارة العالمية من خلال علاقاتها بدول العالم. فدأبت على تقديم المساعدات للدول المختلفة.. والتى حققت من خلالها امتيازات اقتصادية لها ولحلفائها ومحمياتها فى الخارج.. كذلك لم تتردد فى إرسال قواتها العسكرية دفاعًا عما تسميه « العالم الحر » وقد بدأت تجنى ثمار سياستها هذه بعد ثلاثة عقود من نهاية الحرب العالمية الثانية.. حين توالى ظهور معالم الهيمنة الأمريكية منذ أوائل الثمانينات.. إلى أن بلغت مرحلة الانطلاق بعد انتهاء الحرب الباردة فى عام ١٩٨٩ .. ثم زوال الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٩١ .

لقد استمر النمو المضطرد للسيطرة الأمريكية.. أو ما يطلق عليها حاليًا « الهيمنة ».. وقد ارتبط العنصر الاقتصادى بأهداف الاستراتيچية الأمريكية ارتباطًا عضويًا. واجهت هذه الاستراتيچية انحسارًا نسبيًا فى تأثيرها العالمى.. فى ظل متاعب اقتصادية كبيرة ، فضلا عن تداعيات سلبية للهزيمة الأمريكية فى فيتنام.. والآثار المعوقة لفضيحة « ووترجيت » ثم اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية فى عام ١٩٧٩ .. التى أطاحت بشاه إيران الحليف الكبير للولايات المتحدة. ولكن مع بداية حقبة الثمانينات عادت الولايات المتحدة إلى البروز كقوة عظمى.. وذلك فى عهد الرئيس رونالد ريجان.. وتصاعدت قوتها العسكرية وقدرتها التكنولوچية .. خاصة فى مجال غزو الفضاء.. والإعلان عن « مبادرة الدفاع الاستراتيچى » التى عرفت بـ « حرب النجوم » كما تزايدت القوة السياسية الأمريكية بشكل غير مسبوق.. إلى أن بلغت ذروتها فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة فى نهاية حقبة الثمانينيات.. وسقوط الاتحاد السوفييتى فى بداية حقبة التسعينيات.. الأمر الذى حول الولايات المتحدة إلى القوة العظمى الوحيدة فى العالم.. وسمح بانطلاق

استراتيچية الهيمنة الأمريكية.. وبدأ النظام العالمى يخضع لقطبية أحادية بلا منازع.

مقومات الهيمنة وأبرز عناصرها

ترسخ لدى الولايات المتحدة اقتناع بأن بروزها كقوة عظمى وحيدة فى العالم. يحتم عليها تطوير « استراتيچية شاملة » عالمية.. مع تركيز الجهد الرئيسى فى اتجاه المنطقة « الأورو- آسيوية ».. باعتبارها المنطقة الأكثر ديناميكية وأرسخ تأكيدًا لذاتها السياسية.. والأكبر تأثيرًا فى الشئون العالمية.

مثل هذا التطور لم يأت من فراغ.. بل لابد من توافر مقومات أساسية **لا تتوافر** إلا للولايات المتحدة **وأول** هذه المقومات.. القدرة الاقتصادية الضخمة الممثلة فى حجم الناتج القومى غير المسبوق بين دول العالم. **وثانى** هذه المقومات.. تلك الطاقة التكنولوچية الهائلة.. وتشمل أهم المجالات الحضارية الحديثة كالمعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية والفضاء. **أما آخر** هذه المقومات فيتبلور فيما حققته الولايات المتحدة من نجاح كبير فى بناء كتلة رأسمالية قوية من دول أوروبا الغربية واليابان وكندا وأستراليا. وربطتها بروابط قوية من المنظومات الأمنية والمؤسسات الاقتصادية والشبكات الضخمة من الشركات متعددة الجنسيات والاتصالات.

إن ما نعنيه بعبارة « الهيمنة الأمريكية » أنها القوة الأمريكية الشاملة.. التى أكسبتها قدرة عالية على الفعل ورد الفعل ومنع وقوع الفعل المضاد. وكان الأساس الذى بنيت عليه هذه القوة هو « الصناعة » ولا شك فى أن النموذج الصناعى الذى حققته الولايات المتحدة. يمثل المحرك الأساسى للاقتصاد الأمريكى كله.. وسبب تحولها إلى قلب العالم الاقتصادى.. الأمر الذى أعطاها القدرة على ممارسة دور الزعامة العالمية.. وفرض احترام ما تراه من قواعد وسياسات على الغير.. وبالتالى الحصول على مزيد من المكاسب مع انتشار الاستثمارات الأمريكية فى كل بقاع الأرض.

ومن أهم العناصر التى ساعدت على نمو الصناعة والتكنولوچيا الأمريكية

وتطورها السريع «سباق التسلح» الذى بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأصبحت الأبحاث الخاصة بالتنمية العسكرية على رأس الأولويات الأمريكية. وقد بلغت هذه التنمية ذروتها مع بداية الثمانينيات بتبنى المشروع الضخم لغزو الفضاء والذى عرف بحرب النجوم. وما صاحب ذلك من إعادة نشر وتوزيع ودعم التكنولوچيا العالية المستوى.

هذا الانتشار الواسع المتنوع للأنشطة الاقتصادية والتكنولوچية الأمريكية.. سواء فى المشروعات أو الاستثمارات.. قد ساعد كثيرًا على ترسيخ الهيمنة الأمريكية بكل أبعادها.. وأصبحت الولايات المتحدة شديدة الحرص على الاحتفاظ بمكاسبها الضخمة.. مع التركيز على حماية مصالحها الحيوية المنتشرة فى كل بقاع الأرض.. سواء بالالتجاء إلى الوسائل السياسية أو الضغوط الاقتصادية أو الالتجاء إلى استخدام القوة العسكرية.

وقد شهدت حقبة التسعينيات تطورات فى توجهات النظام الاقتصادى الأمريكى حين بدأت الدعوة إلى «العولمة الاقتصادية» من منطلق خدمة مصالحها الذاتية، وبعد نجاح نموذجها الاقتصادى والسياسى فى جذب الكثير من دول العالم.

توجهات الإدارات الأمريكية لتكريس الزعامة العالمية

وإن كانت التوجهات الأمريكية نحو السيطرة العالمية لها خلفيات تاريخية قديمة - إلا أن حقبتى الثمانينيات والتسعينيات قد تميزت بتعدد المبادئ التى أعلنها كبار المسئولين الأمريكيين لتكريس الزعامة الأمريكية عالميًا من منطلق حماية المصالح الحيوية. ففى عام ١٩٨٠ أعلن الرئيس چيمى كارتر اعتبار الخليج منطقة نفوذ ومصالح أمريكية، الأمر الذى يعطى الولايات المتحدة الحق فى استخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمن الخليج وحماية المصالح الأمريكية، وأعقبه مباشرة ما أعلنه رونالد ريجان من خطط طموحة لبناء قوة عسكرية تكنولوچية عالمية فريدة.. عن إيمان بأن الولايات المتحدة قادرة على فرض كلمتها عالميًا من خلال قوتها العسكرية وتفوقها التكنولوچى.

أما الرئيس چورچ بوش (الأب) فقد اعتبر أمريكا الوسطى منطقة نفوذ خاصة

بالولايات المتحدة تفعل بها ما تشاء ، ومن هذا المنطلق جاء تدخله العسكرى فى پنما لمعاقبة رئيسها من أجل تجارة المخدرات ٠ واتبع بوش نفس الأسلوب فى منطقة الخليج عندما تعرضت الكويت للغزو العراقى ٠٠ حيث تزعمت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًّا ضم العديد من دول العالم لشن الحرب ضد العراق من أجل تحرير الكويت ٠٠ وما ترتب على هذه الحرب من تثبيت للوجود العسكرى الأمريكى الدائم فى الخليج ٠ أما الرئيس بيل كلينتون فقد اختلف فى تحديد مذهبه حين أعلن أثناء حملته الانتخابية ١٩٩٢ أنه يعطى الأولوية للسياسة الداخلية والاقتصاد ولكنه تمسك بالتدخل خارجيًّا سياسيًّا وعسكريًّا من أجل حماية « مصالح الشعب الأمريكى » ٠

هكذا استمرت الولايات المتحدة تمارس جهودها للحفاظ على صورتها كشرطى عالمى ٠ ولم يتأثر هذا الدور أو تقل فاعليته نتيجة لوجود رغبة قوية لدى الاتحاد الأوروپى فى أن تكون له سياسة أمنية موحدة ومستقلة ٠

وقد سبق لوارين كريستوفر وزير الخارجية الأسبق ، أن حدد الضوابط لما أسماه « الفعل الدولى الأمريكى » وقسمها إلى مجموعة من المبادئ ٠٠ وأخرى من الأولويات ٠

وتضمنت المبادئ عدة عناصر أبرزها : أنه ينبغى على الولايات المتحدة أن تقود العالم ٠٠ وأن تنمى علاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى كالاتحاد الأوروپى وروسيا واليابان والصين ٠ وأن تساهم فى تفعيل مؤسسات التعاون الإقليمى والعالمى كالأمم المتحدة ٠٠ وأن تساند الديمقراطية وحقوق الإنسان ٠

أما الأولويات فهى تتضمن : ترويج الأمن الاقتصادى ٠٠ وتطوير الأمن الأوروپى وسلام الشرق الأوسط ٠٠ ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وكذا مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة ٠

وفيما يتعلق بالإدارة العسكرية فقد ركزت الاستراتيچية الأمريكية على تطوير التكنولوچيا المتقدمة فى مسائل التسليح ٠ وقد كشفت حرب الخليج هذا التوجه بما استخدمته الولايات المتحدة من أسلحة وطائرات متطورة بشكل كبير ٠ وتحتفظ

الولايات المتحدة بقوات للتدخل السريع عند وقوع أى مخاطر فى أى مكان٠ وهى تمتلك القدرة على الوصول إلى أى موقع فى العالم ومجهزة بأحدث المعدات والأسلحة ومدربة على أعلى مستويات التدخل المسلح٠

* * *

(٢)

تأثير البيئة الاستراتيچية والتحديات الراهنة

ظلت سياسة الاحتواء هى السياسة الأمريكية السائدة والمستخدمة طيلة أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية٠٠ ولكن منذ نهاية الحرب الباردة٠٠ لم ينجح القادة الأمريكيون فى تطوير تعبير أو مفهوم جديد يمكن أن يحددوا من خلاله طبيعة وهوية مرحلة ما بعد الحرب الباردة٠٠ والتى صاحبها انفراد أمريكى بالزعامة العالمية٠٠ فقد رفع الرئيس چورج بوش (الأب) شعار « النظام العالمى الجديد » الذى تتزعمه الولايات المتحدة دون منافس - ولكنه كان ادعاء مبكرًا لم يأخذ واقع التغيرات التى طرأت فى حسابه٠٠ لذلك كان مجرد نظرة قصيرة ناجمة عن نشوة النصر بانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتى٠

أما الرئيس بيل كلينتون فقد أراد أن يركز اهتمامه على الشأن الداخلى٠٠ من خلال الانطلاق الاقتصادى الخارجى تحت شعار « ديمقراطية السوق » غير أن التطورات الإقليمية التى وقعت فى أنحاء العالم سواء فى آسيا أو الخليج أو جنوب شرق أوروبا٠٠ قد فاجأت الاستراتيچية الأمريكية٠ فاقتصرت على ردود الفعل التى يحكمها إحساس بالسطوة٠ من هنا جاء التخبط الذى اتسمت به السياسات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة٠٠ والذى جاء نتيجة لضخامة النقلة السياسية الاستراتيچية الكبيرة التى واجهت الولايات المتحدة٠٠ بعد سقوط الاتحاد السوفييتى وانفرادها بالزعامة العالمية٠٠ فضلا عن التغيرات العديدة التى شهدها المجتمع الدولى منذ نهاية الحرب الباردة٠٠ وتعاملت معها من منطلق الدولة « السيد » التى يجب أن تطاع كنتيجة طبيعية لنزعة السيطرة المتحكمة فى الفكر الاستراتيچى الأمريكى الجديد والنابعة من الحرص الشديد على بقاء الزعامة العالمية فى يدها دون

منازع٠٠ مع عدم التفريط فيها مع مواجهة حاسمة لكل التحديات التى تستهدف النيل منها٠ وأصبح هذا الأمر هو الشغل الشاغل للفكر الاستراتيچى الرسمى فى الولايات المتحدة٠٠ والهدف المسيطر على هذا الفكر السياسى بلا تحديد دقيق لحقيقة الأبعاد وإدراك حقيقى للانعكاسات السلبية التى يمكن أن تؤدى إليها مثل هذه السياسات الأمريكية من فوضى سياسية دولية٠٠ وبالتالى لا يمكن القول بأن هناك نظامًا عالميًّا قائمًا حاليًّا ينظم العلاقات الدولية٠٠ على أسس من التوازن السليم٠٠ كضرورة لضمان الاستقرار والأمن الدوليين٠

تأثير البيئة الاستراتيچية بعد انتهاء الحرب الباردة

هذا العجز الذى عبر عنه الكثير من المؤرخين وخبراء السياسة الاستراتيچية٠٠ يتبلور فى عدم القدرة على التوصل إلى إطار متماسك تُدار من خلاله سياسة خارجية أمريكية واضحة المعالم لفترة ما بعد الحرب الباردة ٠٠ ولا تتسم بالجمود أو الاندفاع٠٠ إن سبب ما تواجهه السياسة الأمريكية من فشل فى كثير من الأحوال أنها تدار بلا تفكير شامل حول طبيعة الدور الأمريكى فى العالم٠٠ وارتباطه بمسئوليات محددة لا تتعلق فقط بحماية المصالح الأمريكية وحدها٠٠ ولكن تتعلق بخدمة المجتمع العالمى كله٠

ويبدو أن الولايات المتحدة لم تستوعب طبيعة تغيرات البيئة الاستراتيچية فى العالم٠٠ والتى اختلفت جذريًّا عن البيئة والظروف خلال فترة الحرب الباردة٠٠ حيث إن ما تميزت به هذه الفترة وبيئتها من وضوح٠٠ أعطت الإدارات الأمريكية المتعاقبة فرصة لتحديد نظرية ثابتة للسياسة الخارجية تتسم بالدقة٠٠ وتعمل على احتواء وردع التهديد الذى يمثله الاتحاد السوفييتى٠٠ واحتواء انتشار المد الشيوعى كما أمكن تحديد الأدوات الضرورية لهذه النظرية ، مثل خطة مارشال من الجانب الاقتصادى وحلف شمال الأطلنطى من الجانب العسكرى والأمنى٠

أما بيئة ما بعد الحرب الباردة٠٠ فقد تميزت بعكس هذه الاتجاهات من حيث التحول إلى نظام دولى أكثر تعقيدًا٠٠ تتداخل فيها عناصر القوة الشاملة العسكرية والاقتصادية والسياسية٠٠ مما خلق بيئة غير مستقرة تتسم بالسيولة التى تجعل من

الصعب التنبؤ بتهديدات واضحة ومحددة ، الأمر الذى أثار قلق الولايات المتحدة. وفى نفس الوقت حرصها على زعامتها للعالم.. والدفاع عنها بفرض سياسات قد لا تخدم الأمن والاستقرار فى العالم بقدر ما تفرض عليه المزيد من الفوضى السياسية.

نتيجة لهذا الغياب الاستراتيجى أصبح النمط الذى يميز السياسة الخارجية الأمريكية.. هو نمط رد الفعل ليس من منطلق خدمة المجتمع الدولى ولكن من منطلق الحرص على الزعامة.. ومن خلال فرض الحلول التى تتصورها الإدارة الأمريكية على العالم.. وهى حلول يغلب عليها الطابع التكتيكى.

من ناحية أخرى فإن أسباب مظاهر التخبط فى بعض السياسات الأمريكية اختلاف مفاهيم الأمن القومى.. فمن ناحية زال التهديد المباشر لأمنها القومى بزوال الاتحاد السوفييتى ، الذى فرض وجوده السابق تنظيمًا عالميًّا محددًا وواضحًا.. ومنافسات بين القوتين العظميين كانت تنظمها الاتفاقات والتفاهمات وردود الفعل المناسبة. أما مفهوم الأمن الراهن فجوانبه متعددة. إذ انضمت قضايا الأمن التقليدية العسكرية والأمنية إلى قضايا الاقتصاد والتجارة العالمية وقضايا البيئة الدولية.. وما برز فيها من تهديدات ذات نوعية مختلفة تمامًا. كانتشار أسلحة الدمار الشامل.. والإرهاب والمخدرات والجريمة الدولية ، وكلها تهديدات ارتبطت بالمعالجة الذاتية الأمريكية.. وأصبحت تمثل قمة الأولويات القومية الأمريكية.. باعتبارها تهديدات تؤثر على المصالح الحيوية الأمريكية المنتشرة فى أنحاء العالم.

اختبارات تتعرض لها التوجهات الأمريكية

من منطلق أن الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة فى العالم.. فإن الوضعية العالمية الراهنة ، تجعلها لا تتوقع أن تقابل تحديات مباشرة وجادة لكيانها.. ربما لأكثر من جيل.. وهى ترى أن إمكان بروز دولة يمكن أن تتحداها فى المجالات الأربعة الرئيسية للقوة.. وهى: القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقدرة التكنولوجية والمكانة الثقافية أمر مستبعد.. مثل هذه المجالات التى تجتمع معًا للولايات المتحدة هى التى تخلق نفوذا سياسيًّا لها على مستوى العالم.

غير أن مثل هذا الاحتمال « المتفائل » لا يمنع أن توضع استراتيجية الهيمنة

علـى المحـك٠٠ وأن تـتعرض لاختـبارات عديـدة فـى شـكل مؤثـرات ونـزاعات واضـطرابات متجددة٠ لعل من أبـرز أسبابها اشـتعال الحس القومـى لـدى كثير مـن الـدول خاصــة الـدول الأوروپـية مـن الكـتـلة الشـرقية سـابقـًا٠٠ والـذى كـان مختـزنـًا ومكبوتـًا إبـان وجـود السيطرة السوفيتية٠٠ ثم تفجَّر بعد زوالـها٠٠ إن احتمال انتشار وتفـاقم الصـراعات القومـية الـتى تـهدد توجهـات الانـدمـاج الأوروپـية٠٠ سـوف تؤثـر بالسلب علـى تطلعـات أوروپـا نحو الوحدة٠٠ كما أنـها قد تـهدد أمن واستقرار القارة ، وبالـتالى المخططـات الأمريكية للـهيمنة علـى كـل الشئون الأوروپـية٠٠ الأمر الذى يشكـل تحديـا مباشرًا لـهذه المخططات٠

فـإذا انتقلنا إلـى خـارج القـارة الأوروپـية٠٠ سنجد أن مستقبل روسيا الاتحادية لم تتحدد معالمـه بعد٠٠ رغم الجهود المستمرة التى تبذلـها الولايات المتحدة لاستقطابها ٠٠ وضـمها إلى إطار أوسع من التعاون الأوروپـى٠٠ فى نفس الوقت عليها أن تعمل علـى تعزيز استقلال الدول المجاورة لروسيا حديثة العهد بالسيادة٠٠ لتسهيل مد مهمة السيطرة الأمريكية إليها٠٠ أما الصين٠٠ فهناك عوامل يمكن أن تـهدد فرص التوافق الكبير بينـها وبين الولايـات المتحدة٠٠ ومـن أبـرزهـا حالـيـا الأزمـة حـول « تايوان » وهناك كذلك الديناميكيات الصينية المتعلقة بالسياسـة الداخلية وقضية حقوق الإنسان ٠٠ الأمـر الـذى قد يـؤدى إلـى حـدوث انـحدار فـى العلاقات الصينية الأمريكية٠٠ من ناحيـة أخـرى فـإن وجـود أى عـداوات أمريكـية صـينية يمكـن أن تؤثـر علـى علاقـات الولايـات المتحدة باليابان٠ الأمـر الـذى يعـرض الاسـتقرار فـى آسـيا للخطـر٠٠ وقد يؤدى إلـى تهديد تماسك دولـة كبرى كالـهند٠٠ الـتى تمـثـل عنصـر مهمـا فى تحقيق استقرار وأمن منطقة جنوب آسيا٠

أمـا المهمـة الملحة التى تركز عليها استراتيـچية الـهيمنة الأمريكية٠٠ فهى مهمة عـدم السـماح لأى مجموعـة من الـدول سـواء فـى قـارة أوروپـا أو قـارة آسيا باكتسـاب القـدرة علـى منافسـة الولايـات المـتحدة٠٠ أو طـردهـا مـن مركـز الـزعامة أو تقلـيص دورهـا العالمـى٠٠ ويتطلـب الأمر الاهتمام بتطوير التوازن عبر القارتين٠٠ بما يؤدى إلى تشكيل شراكات استراتيـچـية فاعلة فى المناطق الحيوية منهما٠

* * *

(٣)

الأهداف المرحلية ودوائر الحركة السياسية

مع اقتراب القرن العشرين من نهايته.. يشعر الأمريكيون ـ ربما لأول مرة ـ أنهم يمرون بأفضل حالات الشعور بالأمن والازدهار والثقة بالنفس. فهم يرون في الولايات المتحدة أهم وأقوى دولة في العالم. وهذه حقيقة برزت إلي حيز الوجود بوضوح كبير في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي.. وتبدد مشاعر الخوف الأمريكية من التهديدات التي كان يمثلها الوجود السوفييتي السابق كقوة عظمى منافسة.

الآن والعالم يدخل في حقبة من العولمة المتصاعدة.. تحت زعامة الولايات المتحدة.. يعتبر الأمريكيون أن القوة الاقتصادية.. وليست القوة العسكرية وحدها .. هما المقياس المهم لتحديد مدى ما تتمتع به من قوة عالمية شاملة.. خاصة مع محاولات تقليص المنافسات الاقتصادية على الساحة الدولية سواء في أوروبا أو آسيا.

هكذا تحولت المخاوف الأمريكية إلى مخاوف من نوعيات مختلفة.. وهي تدور أساسًا حول التهديدات التي يمكن أن تؤثر على المركز الزعامي للولايات المتحدة أو تتحداه.. كما أصبح الخوف من العنف في الداخل أو الخارج سمة أساسية من سمات المخاوف الأمريكية الراهنة والمستقبلية.. وتعتقد القيادات الأمريكية أن بسط السيطرة الأمريكية عالميًا هو مفتاح الأمان الرئيسي الضروري لبقاء الزعامة الأمريكية وتكريس استمرارها.. وإبعاد المخاطر المختلفة بشتى أنواعها عنها. لذلك تركز الولايات المتحدة في استراتيچيتها خارجيًا على منع أي دولة أو مجموعة دول من منافستها على الصعيد العالمي مستقبلا.. وبالتالي تحييد فاعلية أي قوة جديدة قد تبرز على هذا المستوى.. يضاف إلى ذلك أهمية الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأمريكية المنتشرة في أنحاء العالم.. والتصدي لأي تهديدات إقليمية توجه إليها.. أو تهدد استقرار وأمن المناطق المهمة التي تضم هذه المصالح كمنطقة الشرق الأوسط.. وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة سواء السياسية أو الديپلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية عند الضرورة.

الأهداف المرحلية لسياسة الهيمنة الأمريكية

لقد تركزت الأهداف العامة للاستراتيچية الأمريكية خارجيًّا وداخليًا.. حول تحقيق الاستقرار العالمي الضروري لانطلاق قدراتها الاقتصادية المهيمنة على القدرات العالمية.. كذلك حماية الأمن الداخلي لمجتمعها من خلال التصدي لكل بؤر الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة.. والعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها.. وتحاول الاستراتيچية الأمريكية استخدام الوسائل خاصة في المجال العسكري ، التي تمكنها من التوصل إلى هذه النتائج دون التورط في انتشار واسع النطاق للقوات الأمريكية في أنحاء العالم من ناحية ، والعمل على الحد من أي خسائر قد تتعرض لها قواتها أو انعدامها في حالة الدخول في مصادمات عسكرية باستخدام أرقى الوسائل التكنولوچية من ناحية أخرى.

في ضوء هذا المعطيات.. يمكننا أن نتابع طبيعة الأهداف المرحلية التي يمكن أن تتصورها الاستراتيچية الأمريكية لنشر النفوذ الأمريكي ودعمه وتكريسه وضمان استمراره لأطول فترة ممكنة خلال القرن الواحد والعشرين. ويقسم زيجنيو بريزنسكي المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي.. في كتابه «ساحة الشطرنج الكبرى» الأهداف المرحلية المنتظرة للاستراتيچية الأمريكية من أجل تحقيق الهيمنة على ثلاثة مستويات زمنية : أهداف قصيرة المدى وتغطي السنوات الخمس المقبلة.. وأهداف متوسطة تمتد حتى عشرين سنة أو أكثر.. ثم أهداف بعيدة المدى.. ويميز بريزنسكي بين هذه المستويات الزمنية المنسقة بدقة.. ويعتبر أنها ليست منفصلة بل تمثل سلسلة ذات حلقات متصلة.

وهو يقول عن الهدف القصير المدى.. إنه الهدف الذي يدعم القوى الچيوبوليتيكة السائدة على الخريطة العالمية.. ويستهدف هذا الدعم تكريس النفوذ الأمريكي.. مع التركيز على قدرتي أوروپا وآسيا.. وعلى أوليات العمل السياسي والديپلوماسي بهدف منع ظهور أي تحالف معاد يمكن أن يتحدى الزعامة الأمريكية، أما الهدف المتوسط المدى فهو يتركز حول ضرورة توجيه السياسات الأمريكية للتحالف مع شركاء استراتيچيين لها يمكن من خلال دور القيادة الأمريكية أن

يشكلوا نظامًا للأمن « أكثر تعاونًا » فى قارتى أوروبا وآسيا وفى الشرق الأوسط.

أما الهدف الطويل المدى.. فهو الهدف الذى يسعى إلى خلق قاعدة من المسئولية العالمية المشتركة (التى تلعب فيها الولايات المتحدة الدور القائد) .. والشركاء البارزين على هذا المستوى هم فى الجانب الغربى فرنسا وألمانيا.. والهدف المركزى فى هذه المرحلة هو توسيع رأس الجسر الأوروبى الديموقراطى.. وفى الجانب الشرقى الصين التى أصبحت تشكل للولايات المتحدة أهمية محورية متصاعدة .. وتعتبر المشاركة الصينية ضرورية فى الاستراتيچية الأمريكية العالمية.. وذلك من خلال تحقيق إجماع سياسى صينى أمريكى.

وفيما بين الغرب والشرق يقع مركز القارة الأوروآسيوية.. وهى المنطقة الممتدة بين أوروبا الموسعة والصين الصاعدة ، فى هذه المنطقة تبقى روسيا الاتحادية هى « الثقب الأسود » السياسى فى هذه الاستراتيچية الجديدة.. والتى لم تكيف نفسها بعد باعتبارها دولة « ما بعد الشيوعية ».. وتبقى آسيا الوسطى فى منطقة القلب.. هى عنصر تهديد.. قد تتحول إلى ساحة كبرى للصراعات العرقية من ناحية.. والتنافسات العنيفة بين الدول الكبرى من ناحية أخرى.

ويسجل التاريخ الحديث أن كل القوى المتنافسة على زعامة العالم قد انطلقت من قارتى أوروبا وآسيا لاحتوائها على أكبر دول العالم تعدادًا للسكان.. وكذا الدول الساعية للهيمنة الإقليمية كالهند وباكستان.. كذلك الحال فى الوقت الحاضر. تبرز منها الدول المتحدية والمنافسة للولايات المتحدة على الزعامة العالمية. فهذه المنطقة تضم أقوى الدول عسكريًّا واقتصاديًّا فى العالم بعد الولايات المتحدة.. وهى تحتوى على ٧٠ % من سكان العالم ، ٦٠ % من دخله العام ، ٧٥ % من مصادر الطاقة.

إن نظرة سريعة إلى الخريطة تظهر أن القوة التى تسيطر على مقدرات القارة الأوروآسيوية. يمكنها أن تمارس نفوذا حاسمًا فى أوروبا الغربية وشرق آسيا.. وتهيمن بشكل تلقائى على الشرق الأوسط وأفريقيا.

الآن حيث تلعب القارة الأوروآسيوية دورًا حيويًّا على الساحة الچيوپوليتيكية العالمية. فإن حدوث تنافس على السلطة والنفوذ داخل هذه القارة سوف يضر بالزعامة الأمريكية إلى حد كبير.

دوائر تحرك السياسة الأمريكية عالميًّا

إننا لو تابعنا خطوات التحرك الأمريكى أثناء وبعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة الضغوط التى واجهها الاتحاد السوفييتى نتيجة لهذه التحركات والسياسات الأمريكية.. سنجد أن الولايات المتحدة قد نجحت على مدى سنوات الحرب الباردة خاصة فى حقبة الثمانينيات فى توريط الاتحاد السوفييتى فى سباق تسلح خطير سواء على مستوى تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الاستراتيچية عابرة القارات .. أو على مستوى غزو الفضاء ومحاولات السيطرة عليه.. ونذكر هنا مبادرة الدفاع الأمريكية المعروفة بحرب النجوم. وما أدت إليه مثل هذه البرامج الطموحة من استدراج للاتحاد السوفييتى نحو هذا السباق المجنون. ويمكن اعتبار نهاية الحرب الباردة بين القوتين العظميين هى بداية النهاية لمرحلة الانهيار الكامل للاتحاد السوفييتى. لقد أدت هذه الظروف بعد أن تفاقمت نتائجها السلبية خاصة فى المجال الاقتصادى.. إلى سقوط الاتحاد السوفييتى وتفككه وزوال الكتلة الاشتراكية وتفكيك حلف وارسو.. وانتهاء خطر المد الشيوعى.

ولا شك أن عناصر القوة الشاملة التى ميزت طبيعة هذا الصراع الدولى فى هذه المرحلة.. كانت فى صف الولايات المتحدة.. وبفضلها اكتسبت مكانتها المتميزة التى قادت إلى وضعها المهيمن فى عالمنا المعاصر.

وكانت الخطوة التالية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة العمل عل استقطاب دول شرق ووسط أوروپا ودمجها فى المنظومة الأمنية الأطلنطية.. وانطلاق الولايات المتحدة نحو فرض وجودها فى مناطق مهمة من العالم كالشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوبها الشرقى.. بل اتجهت إلى محاولات متصلة لاستقطاب روسيا الاتحادية وتحويلها إلى دولة تدور فى الفلك الغربى. ثم اشتعلت أزمة البلقان قرب نهاية النصف الأول من الحقبة الحالية.. والتى انجلت معركتها الأخيرة عن تحويل كل

منطقة البلقان إلى « محمية أطلنطية »٠٠ الأمر الذى أحدث انقلابًا فى استراتيچية الوحدة الأوروپية رأسًا على عقب٠٠ إذ تحولت أوروپا من التوسع شرقًا ونحو وسط أوروپا إلى الانغماس الأوروپى الكامل غير المتوقع فى القضية البلقانية٠٠ والتى كانت بمثابة المفتاح العملى٠٠ الذى فتح باب التغيير فى العقيدة الاستراتيچية لحلف شمال الأطلنطى٠٠ وتمكنت الولايات المتحدة باستغلالها لظروف الأزمة٠٠ من فرض سياساتها الجديدة علي أوروپا٠٠ وتحويل الحلف إلي أداة لمد النفوذ وانفتح المجال أمام الحلف بقيادة الولايات المتحدة لبسط هيمنته الكاملة على كل القارة الأوروپية على حساب الاستقلالى الأوروپى٠

وجنبًا إلى جنب مع توجهات السياسة الأمريكية لفرض الهيمنة على الشئون العالمية٠٠ كان لابد أن يمتد تأثير هذه السياسات إلى المنظمة الدولية التى تمثل العالم كله٠٠ وإخضاع أهم أدواتها وهى مجلس الأمن الدولى لمشيئتها وتحقيق مصالحها الذاتية٠ ورغم ادعاء الولايات المتحدة بأنها ترغب فى أن تلعب المنظمات الدولية دورًا حاسمًا فى حل الخلافات بين الدول حتى أنها ضمّنت وثيقة حلف شمال الأطلنطى ـ بشأن العقيدة الاستراتيچية الجديدة ـ فقرة تحمل هذا المعنى وتشير إلى أن دول الحلف تريد إحلال الشراكة مع المنظمات بدلا من السيطرة الغربية٠٠ إلا أن الممارسات والوقائع تؤكد أن الولايات المتحدة لا تريد عمليًّا سوى تكريس قوتها الذاتية لا قوة المنظمات الدولية٠٠ بل هى ترغب فى أن تكون المنظمات الدولية تحت تصرفها واعتبارها أداة لخدمة مصالحها٠

ولعل من أقدم مظاهر التوجهات الأمريكية نحو الهيمنة٠٠ سياساتها تجاه قارة أمريكا اللاتينية٠٠ والتى ظلت دائمًا فى نظر قادة الولايات المتحدة المعاقبين٠٠ أنها منطقة نفوذ خاصة بهم وذلك منذ القرن التاسع عشر٠٠ والذى شهد فى عام ١٨٢٣ إعلان « مبدأ مونرو » الذى عارض أى تدخل أوروپى فى أمريكا اللاتينية٠٠ باعتبار أنها قارة مغلقة لصالح النفوذ الأمريكى وحده٠

وهكذا يتضح أن فكرة الهيمنة الخارجية لها جذور متأصلة فى الفكر الاستراتيچى الأمريكى٠٠ وأن تدخلها فى أمريكا اللاتينية هو شأن قديم فى

السياسة الأمريكية ٠٠ وإن كان قد اختلف أسلوب التدخل فى المرحلة الراهنة عنه فى الحقب الأربع السابقة ٠٠ حين كان التدخل أساسًا واقعًا تحت تأثير حماية هذه المناطق من المد الشيوعى ٠٠ أما اليوم فالتدخل من أجل تكريس وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية حيث يتركز الاهتمام الأمريكى على ترسيخ مفاهيم ما يسمى بـ « ديمقراطية السوق » ٠٠ من خلال تنفيذ برامج أمريكية خاصة تفرض على الدول اللاتينية المثقلة بالديون والأعباء الاقتصادية ٠

* * *

(٤)

الرؤية الاستراتيچية والسيطرة على الشرق الأوسط

أكد صمويل بيرجر مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى ٠٠ وأحد صناع السياسة الخارجية الأمريكية ٠٠ فى خطاب مهم أمام « منبر السياسة الإسرائيلية » حول « السلام فى الشرق الأوسط وأمن الولايات المتحدة » ٠٠ أن الشرق الأوسط المستقر والذى يعيش فى سلام هو مطلب استراتيچى حيوى يمثل مصلحة قومية للولايات المتحدة ٠٠ وبالتالى فإن ما يحدث فى هذه المنطقة من نزاعات له تأثيره الحاسم على المصالح القومية الأمريكية ٠

فمن الملاحظ لدى المحللين الاستراتيچيين أن الرؤية الأمريكية للتسوية السلمية أو لسلام الشرق الأوسط ، ترتبط ارتباطًا أساسيًا بالاستراتيچية الهادفة إلى تحقيق السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ككل ٠٠ من خلال نظام جديد للأمن والاقتصاد الشرق أوسطى ٠٠ وليس فقط الاكتفاء بإنهاء حالة الحرب التى كانت سائدة فى المنطقة ٠٠ ويتطلب تحقيق هذه الرؤية وجود أدوات داخل المنطقة يمثلها الوجود العسكرى الأمريكى ٠٠ وترتيبات إقليمية تلعب فيها إسرائيل وتركيا دورًا مهمًّا إلى جانب بعض البلدان العربية كالأردن ٠٠ وأن تكون اقتصاديات الإقليم مفتوحة ٠٠ تعمل على أساس اقتصاد السوق ٠

والحقيقة التى تتناساها الاستراتيچية الأمريكية٠٠ أن السلام الذى يحمى المصالح الأمريكية٠٠ لن يتحقق إلا من خلال تسوية سياسية عادلة متوازنة تحفظ لكل طرف حقوقه الشرعية٠٠ لذا يمكن القول إن الاستراتيچية الأمريكية فى المنطقة تحمل النقيضين ، فهى تسعى إلى حماية المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل من خلال السلام بينما هى لا تعمل بجدية على تحقيق السلام الحقيقى الذى يحقق الاستقرار كشرط ضرورى لحماية المصالح وتحقيق هدف التنمية الإقليمية٠٠ وبالتالى فإن التسوية بين العرب وإسرائيل٠٠ والتى تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة٠٠ لا يمكن أن تكون صالحة لخدمة المصالح والأهداف الأمريكية٠٠ إذا ما خضعت التسوية للأطماع الإسرائيلية المدعومة أمريكيًا٠

ويبدو هذا التناقض أكثر وضوحًا إذا اقتربنا من عاملين مهمين يتنازعان السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط٠٠ من منظور مصالحها الاستراتيچية والاقتصادية٠٠ العامل الأول خاص بضرورة إرساء الدعائم الحقيقية للاستقرار فى المنطقة٠٠ والعامل الثانى خاص بالتأثير السلبى لتصاعد التوتر على المصالح الأمريكية٠٠

* * *

(٥)

المرتكزات السياسية والاستراتيچية فى المنطقة العربية

لاشك أن القانون القومى الأمريكى الذى يتحكم فى السياسة الخارجية الأمريكية قائم على حماية وتعزيز المصالح الاستراتيچية للولايات المتحدة، ويتم تحقيق هذا الهدف الحيوى بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط من خلال عدة محاور، الأول : التغلغل الاقتصادى فى المنطقة والتحكم فى الثروة البترولية الضخمة فى الخليج وحمايتها وضمان تدفقها٠٠ والثانى : هو حماية الدول العربية وتكريس وجودها كدولة إقليمية كبرى تمثل حليفها الاستراتيچى الأول فى المنطقة٠٠ والثالث أهمية تحقيق أمن واستقرار المنطقة بالتركيز على تحقيق السلام الشامل فى الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب الدولى٠٠ ويركز المحور الأخير على الجوانب الاجتماعية والثقافية كحقوق

الإنسان ثم مسألة الحريات الدينية والعمل على تعميق مفاهيم الثقافة الغربية فى المنطقة العربية٠

وتؤكد مراجعة الاستراتيچيات المرتبطة بهذه الأهداف الأمريكية خلال حقبة التسعينيات حقيقة شديدة الوضوح : أن الولايات المتحدة - منذ انفرادها بزعامة العالم - تعتبر هدف حماية وتعزيز المصالح القومية الأمريكية وحده هو العامل الجوهرى والقاسم المشترك فى كل السياسات والاستراتيچيات الأمريكية مع كل دول العالم عامة٠٠ وهو أكثر وضوحًا فى سياساتها تجاه العالم العربى بأقاليمه المختلفة٠٠ ومن الطبيعى أن تضع الدول - كل الدول - مصالحها العليا فى مقدمة اهتماماتها٠٠ ولكن دون تجاوز فى تنميتها وتكريسها على حساب مصالح الدول الأخرى٠٠ لأن مثل هذا الأمر يؤدى عادة إلى صدام المصالح ونشوء حالات التوتر والصراع٠٠ وهى ظاهرة واضحة فى علاقات الولايات المتحدة سواء مع الدول الكبرى كالدول الأوروبية وروسيا واليابان٠٠ أو الدول الصغرى كالدول العربية٠٠ وليس ثمة شك فى أن وجود حدود تقف عندها مصالح كل دولة من الدول لا تتجاوزها مهما بلغت قدراتها أمر ضرورى لتحقيق التوازن السليم فى العلاقات الدولية٠٠ ولكننا نلاحظ أن هذه القاعدة المنطقية غير مطبقة على المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية حيث تنطلق هذه المصالح دون قيود أو حدود٠٠ لأن ما يدفعها ليس هو منطق التوازن كما أسلفنا أو المنفعة المتبادلة المفترضة فى العلاقات الطبيعية بين الدول٠٠ بل هو منطق الاستئثار والهيمنة ومطالبة الدول بالرضوخ لما يفرض عليها من قيود والتزامات كاتباع ما تراه الولايات المتحدة متفقًا مع سياساتها وتوجهاتها حتى وإن كانت لا تخدم مصالح هذه الدول٠

نقطة الانطلاق نحو الهيمنة فى الوطن العربى

لعل شدة وضوح هذه الظاهرة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ذلك التناقض الصارخ بين النظرة الأمريكية للعلاقات مع إسرائيل والقائمة على الانحياز المطلق والشراكة الاستراتيچية المتكاملة والتفوق الإسرائيلى العسكرى والتكنولوچى والنظرة الأمريكية للعلاقات مع العرب والقائمة على حماية المصالح ولو بالقوة ،

وتحقيق المنافع الاقتصادية الذاتية وفى مقدمتها البترول العربى. وتشير التقديرات الأولية إلى أن انتعاش الاقتصاد الأمريكى فى عهد الرئيس الأمريكى كلينتون بذات مقدماته الأساسية فى عهد الرئيس الأمريكى السابق بوش.. وكانت نقطة الانطلاق هى شن حرب الخليج وعملية « عاصفة الصحراء ».. وكان من أبرز نتائجها المعلنة استنزاف من ١٢٠ إلى ١٤٠ مليار دولار من احتياطى البترودولار العربى. فليس ثمة شك فى أن غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ .. وما تبعه من أعمال عسكرية واسعة النطاق ضد العراق قد شكل نقطة تحول حاسمة فى تحقيق الهيمنة الأمريكية الكاملة على منطقة الخليج ، وإحكام الولايات المتحدة لقبضتها عليها.. بينما فقدت العراق قدراتها العسكرية والاقتصادية.. فضلا عما حدث من خلل كبير فى موازين القوى العربية لصالح إسرائيل.. وما زال شعب العراق بعد مرور تسع سنوات على الحرب.. معرضًا لحالة قاسية من المعاناة والاستنزاف نتيجة للعقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة على العراق. يضاف إلى ذلك استنزاف ما يقرب من مائتى مليار دولار أخرى فى صفقات الأسلحة الأمريكية مع الأقطار العربية فى الخليج.. وعلى الجانب الآخر هناك ما تلقاه شعوب عربية أخرى من معاناة نتيجة لمعاملات أمريكية متعنتة مثل شعبى ليبيا والسودان.. الأمر الذى يعكس ظاهرة فريدة لم تتكرر ضد أى مجموعة أخرى من دول العالم.. ويؤكدها ما يردده بعض المحللين العرب من أن الوطن العربى « إقليم مستباح فى السياسة الأمريكية » بكل ثرواته ومصالحه بل ووجوده وكيانه القومى.

ولعل من أهم ما أتاح للولايات المتحدة فرصة تحقيق هذه الأهداف حالة التفكك التى يعانى منها الوطن العربى منذ حرب الخليج.. والمناخ العربى الملبد بالغيوم والمخيم على هذا الوطن.. يعزز هذا الوضع المتردى وجود بؤر متفجرة وصراعات داخلية وخلافات متجددة بين أطراف من دول الخليج نفسها.. وبينها وبين أطراف عربية أخرى..

أدت هذه الظروف إلى تحول منطقة الخليج العربية إلى منطقة شبه منفصلة عن الأمن القومى العربى. رغم أنها تشكل جزءًا حيويًّا منه.. بعد أن أصبح أمنها يشكل ثغرة فى الجدار الشرقى للأمن العربى ككل. لقد أكدت انعكاسات حرب

الخليج على الوطن العربى وآثارها على العلاقات العربية - والتى مازالت مستمرة حتى اليوم - حقيقتين مهمتين الأولى أنه من المحال الفصل بين المصالح القومية العربية عامة ومصالح الدول العربية الخليجية.. والثانية أن أمن المنطقة هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومى للمنطقة العربية يؤثر فيها ويتأثر بها. ولا يمكن أن نغفل هذا الدور السلبى لإيران والعراق ومساهمتها الأساسية فى ضياع الأمن والاستقرار فى الخليج فضلا عن استنزاف قدراتها وخاصة القدرات العراقية التى تدهورت إلى حد خطير.. كما أن الدولتين قد تسببتا فى تثبيت وتكريس التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج فى البر والجو والبحر وبصفة دائمة.. أو كما قال كوهن « إلى أجل غير مسمى ».

الشرق أوسطية وإزالة معالم الكيان القومى العربى

ليس هناك حاجة لتأكيد أن الأوضاع العربية عامة والخليجية خاصة.. إضافة إلى تطورات الموقف الدولى.. قد أعطت للإدارات الأمريكية خلال حقبة التسعينيات .. الفرصة كاملة لتوسيع نطاق مصالحها فى الوطن العربى وتكريس وجودها العسكرى وتغلغلها الاقتصادى.. حتى وصلت إلى حد أصبح يضر كثيرًا بالمصالح العربية القومية.. بعد أن أصبح من حق الولايات المتحدة الاعتراض السافر على أى مواقف عربية تحمل طابعًا قوميًّا أو نوعًا من الاستقلالية.. وقد انطلقت هذه السياسة بوضوح مع حرب الخليج.. ففى أتون هذه الحرب تبلورت الأسس الجوهرية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى الشرق الأوسط.. والتى بدأ تطبيقها فور انتهاء الحرب والتى اتخذت مسارين.. الأول تصفية الصراع العربى الإسرائيلى من خلال عملية شاملة لسلام الشرق الأوسط.. والتى ما زالت مستمرة حتى الآن.. والثانى هو إحكام السيطرة على منطقة الخليج والتى بدأت خطوتها الأولى بالاعتراض على « إعلان دمشق » الذى توصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجى مع مصر وسوريا والمصير الذى لقيه هذا الإعلان والذى كان يمثل النتيجة القومية الإيجابية الوحيدة التى أقرها الفكر العربى الذى أنضجته حرب تحرير الكويت .. كان الإعلان يمثل أفضل وثيقة عربية تعالج قضية الأمن العربى بفكر متفتح وجاد وشكل استراتيجى متكامل.. الأمر الذى اعتبرته واشنطن عملا مضادًّا

للمصالح الأمريكية العليا أو مناقض لها٠٠ وقد عبر عن ذلك بوضوح تام وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت چيمس بيكر ٠٠ وقد تكشفت الخطط الأمريكية بعد أن تم تجريد وثيقة إعلان دمشق من أهم عناصرها الخاصة بالأمن القومى العربى وظهرت حقيقة الأبعاد الاستراتيچية الأمنية والاقتصادية التى تريد الولايات المتحدة فرضها على المنطقة فى إطار منظومة شرق أوسطية٠٠ يذوب فيها الكيان العربى وتنصهر معالم القومية العربية٠٠ وتتبوأ فيها إسرائيل مركز الصدارة٠

أما التوجهات السياسية الأمريكية تجاه الأوضاع الداخلية للدول العربية٠٠ فقد عبر عنها العديد من المتحدثين الأمريكيين بالحديث المستمر عن الإصلاح السياسى الصحيح وتوفير الأجواء المناسبة لتعميق المفاهيم الديمقراطية فى دول الشرق الأوسط « حتى لا تتحول المنطقة إلى فوضى اقتصادية وديموجرافية »٠٠ والمقصود بهذه التغيرات من وجهة النظر الأمريكية٠٠ « قيام أنظمة سياسية تحت ستار الديموقراطية » تكون موالية للولايات المتحدة وخاضعة لسياساتها وتوصياتها بشأن المجالات الاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان٠٠ تكون مستعدة للتصالح مع إسرائيل وفقًا لشروطها وتوقيع معاهدة التجارة العالمية٠٠ واتباع النظم الاجتماعية والحضارية الغربية مع الامتناع عن تطوير قدراتها العسكرية بذلك تكتمل عناصر الهيمنة الأمريكية على المنطقة بكل عناصرها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية٠

إن أسوأ ما فى السياسة الأمريكية افتقارها الشديد إلى المنطق والعقل والمبادئ رغم كثرة حديث المسئولين الأمريكيين عنها وإصرارها على أن تحكم العالم من خلال هيمنتها السياسية والاقتصادية وقوتها العسكرية دون الأخذ فى الاعتبار مصالح الشعوب وآمالها وتطلعاتها المشروعة٠٠ إذا لم تكن متفقة تمامًا مع أهدافها٠٠ خاضعة لاستراتيچيتها وسياساتها وتوجيهاتها٠

سباق التسلح وإهدار الثروات العربية

لقد ظل السلاح فى الصراع العربى الإسرائيلى٠٠ هو وسيلة التعامل بين طرفى الصراع طوال خمسين عامًا٠٠ ولا يمكن القول إن اتفاقيات السلام التى تمت حتى

الآن لم توقف سباق التسلح الجارى فى المنطقة٠٠ إضافة إلى الإصرار الأمريكى على استمرار الأزمة العراقية فى الخليج وخلق حالة من التوتر المستمر٠ فقد أوضح ميزان القوى العسكرية لعام ٩٨/ ١٩٩٩ أن منطقة الشرق الأوسط مازالت أكبر مستورد للأسلحة فى العالم٠٠ وأن قيمة الأسلحة التى وردت إليها حسب آخر الإحصائيات عام ٩٧ بلغت ١٧ مليار دولار٠٠ وأن النفقات العسكرية لدولها فى نفس العام قد بلغت ٥٦ مليار دولار شكلت ٧ إلى ٨ % من إجمالى الناتج القومى وهكذا يستمر سباق التسلح بل ويتصاعد٠٠ وليس فى الأفق المنظور ما يدل على توقفه أو انخفاض معدلاته وتحكم سياسات الولايات المتحدة فى تسليح الدول العربية قيود محددة٠٠ للحد من القدرة العربية على امتلاك أسلحة متقدمة وذات تكنولوچيا عالية٠٠ حتى يستمر الكم العربى عاجزًا عن مواجهة الكيف الإسرائيلى أو التفوق عليه٠

ومن الأمور الملفتة للنظر إعلان بيرجر مستشار الأمن القومى أن أسباب انخفاض الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادى فى بعض الدول العربية هو خشيتها من العولمة ورفضها إجراء تغييرات سياسية وإهدارها لمصادر الثروة العربية٠٠ والواقع أن هذا القول لا يمثل حقيقة أسباب إهدار الثروة٠ فصحيح أن دولا عربية كالعراق مثلا أهدرت عشرات المليارات وربما المئات فى حروب لا مبرر لها كانت نتيجتها وبالا على الشعب العراقى وثرواته ومستقبله٠٠ ولكن ظل أبرز أسباب إهدار الأموال وأهم أبوابه صفقات السلاح الغربى عامة والأمريكى خاصة٠٠ حيث تبلغ مبيعات الأسلحة فى الشرق الأوسط عشرات المليارات من الدولارات٠٠ إن السبب الأساسى لسباق التسلح فى الشرق الأوسط سياسات الولايات المتحدة بالمنطقة من خلال إصرارها على فرض حالة التوتر على الأوضاع فى الخليج٠٠ ومن ناحية أخرى إصرارها على تسليح إسرائيل ومساعدتها بكل الوسائل للحفاظ على تفوقها العسكرى والتكنولوچى على العرب٠٠ وهو هدف استراتيچى معلن٠٠ إضافة إلى أنها تعتبر صفقات السلام مصدرًا حيويًا من مصادر دخلها القومى٠٠ إن هذه الأوضاع تثير دون شك مخاوف العرب وحرصهم على الاستمرار فى دعم قوتهم العسكرية٠

إذا كان المسئول الأمريكى قلقـًا على الثروات العربية المهدرة٠٠ حريصًا على توجيهها لتحقيق أهداف التنمية فإن أفضل الحلول وأبسطها هو تخليص المنطقة من كـل عوامل التوتر وإزالة أسبابها الحقيقية٠٠ وبالتالى التوقف عن بيع الأسلحة لكل دولـها دون استثناء - وعن فرض سياسـات السيطرة ودفع الدول العربى إلى قبول نظـام إقليمى لا ترضـى عنه ولا تقبلـه٠٠ كذلك التوقف عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها٠٠ فضلا عن الممارسة المستمرة للضغوط الديبلوماسية والسياسية والاقتصادية الغربية والأمريكية ومحاولات منع الدول العربية من الحصول على التكنولوچيا المتطورة٠٠ وأخيرًا السعى نحو إقامة نظام أمنى إقليمى شرق أوسطى تدمج فيه الدول العربية وتضيع معالمها القومية٠٠ وتصبح إسرائيل - الحليف الاستراتيچى للولايات المتحدة - الدولة الإقليمية العظمى المهيمنة مع الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة٠

* * *

(٦)

تعزيز الوجود العسكرى فى الخليج مع تخفيض مظاهره

ما من منطقة فى العالم تميزت بشدة تفاعلاتها سلبًا وإيجابًا مع الأحداث العالمية وتأثيراتها٠٠ مثل منطقة الشرق الأوسط عامة والوطن العربى بشكل خاص ، لـهذا تركزت أنظار العرب منذ بداية العقد الحالى على ما حدث من تحولات سياسية جذرية وانعكاساتها على الاستراتيچية الأمريكية فى المنطقة٠٠ والتى أخذت شكلا مختلفًا بعد تفكك الاتحاد السوفييتى وسقوط حلف وارسو وانتهاء عصر الحرب الباردة٠٠ وما ترتب على هذه التغيرات من بروز شكل جديد للنظام العالمى٠٠ بعد انفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم٠٠ حيث أصبح نظامًا قائمًا على « القطبية الأحادية »٠٠ كما أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى العالم٠٠ والتى تسعى لفرض دورها القيادى على العالم لخدمة مصالحها٠٠ وهيمنتها على مقدراته٠

ولا يعنى هذا النظام الجديد أنه نظام مقبول من كل الأطراف.. فقد بدأت الصراعات السلمية تأخذ مجراها فى الساحة العالمية بفكر إيجابى من الأطراف التى تريد أن تمارس دور الشريك فى صنع العام الجديد. أما العالم العربى فقد بقى يتابع بحذر شديد إبحار السفينة الأمريكية فى خضم العالمية تحاول التصدى لأمواج الصعوبات المتلاطمة عبر استراتيچية جديدة.. تتناسب مع الأوضاع العالمية الجديدة.. وفى نفس الوقت تحمى وتعزز المصالح القومية الأمريكية المنتشرة فى أنحاء العالم. الأمر الذى كثيرًا ما اصطدم بمصالح وسياسات قارية وإقليمية.

والواقع أن إقليم الوطن العربى لم يعرف السلام الكامل والأمن الشامل.. خلال هذا القرن. فقد تعددت الصراعات وتفاوتت شدتها.. وتأثرها بسياسات الدول الغربية والشرقية الكبرى. وعلى مدى نصف القرن الأخير بقيت ساحة الصراع العربى الإسرائيلى هى الساحة الرئيسية للصراع.. وكان من نتيجة ذلك دخول الدول العربية فى سباق للتسلح لم يتوقف حتى الآن. ويدل ميزان القوى العسكرية لعام ١٩٩١ - ١٩٩٢ أن منطقة الشرق الأوسط ما زالت أكبر مستورد للسلاح فى العالم ، وأن قيمة الأسلحة التى وردت إليه فى عام ١٩٩٧ بلغت ١٧ مليار دولار وأن النفقات العسكرية لدولها فى نفس العام زادت ٥ % على ما كانت عليه فى العام السابق. ولا يمكن القول إن اتفاقيات السلام التى تمت حتى الآن قد أوقفت سباق التسلح فى الشرق الأوسط ويقوى هذا السباق عنصران مهمان فى السياسة الأمريكية، الأول هو انحيازها الصريح لإسرائيل ، والثانى هو محاولتها الاحتفاظ بحالة « التوتر المحكوم فى المنطقة » لاستمرار تكريس الوجود الأمريكى العسكرى فيها والحفاظ على أسواق السلاح فى الشرق الأوسط ».

ركائز الاستراتيچية الأمريكية فى الشرق الأوسط

ولعل من أبرز ما لفت النظر نحو أبعاد السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط.. تلك الأنشطة الواسعة للمسئولين الأمريكيين تجاه المنطقة سواء بالزيارات أو بالأحاديث أو بإطلاق التصريحات ، ومن أهمها فى الفترة الأخيرة أحاديث ثلاثة من المشاركين فى صناعة القرار الأمريكى والسياسة الأمريكية.. وهم صمويل بيرجر

مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى وأحاديثه التى أعلنها عن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط.. ثم حديث مارتن أنديك مساعد وزيرة الخارجية وسفير الولايات المتحدة الجديد فى إسرائيل أمام المؤتمر السنوى لمعهد الشرق الأوسط فى واشنطن.. يضاف إليهما تصريحات وليم كوهن وزير الدفاع الأمريكى إبان زيارته لدول الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربية.. وتؤكد كل هذه الأقوال حقيقة أساسية يجب أن تكون راسخة فى أذهان القيادات العربية عندما تخطط للتعامل مع السياسات الأمريكية فى المنطقة.. هذه الحقيقة تؤكد أن السياسات الأمريكية السابقة واللاحقة تركز كل ممارساتها حول أهداف محددة لا تتغير مهما تغيرت الظروف فى المنطقة.. وأن ما يتغير هو أسلوب تحقيق هذه الأهداف.. فالولايات المتحدة مازالت تحاول تحقيق أهدافها التى برزت فى بداية هذا العقد حينما انفردت بالزعامة العالمية .. وسعت إلى الاستفادة من هذه الزعامة وإلى أقصى حد فى دعم وحماية المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط.

ومن أبرز ما يحكم السياسة الأمريكية فى المنطقة قضيتان أساسيتان.. تعكسان جوهر هذه السياسة : **الأولى** ضمان حماية المصالح الأمريكية فى المنطقة وتوفير الأمن الكامل فى منطقة الخليج.. بما يؤكد استمرار تدفق البترول والذى يمثل ثلثى الاحتياطى العالمى. **والثانية** هى ضمان أمن وتفوق إسرائيل عسكريًا وتكنولوجيا عن الدول العربية.. بما يمكنها من القيام بدورها الحيوى فى إطار الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية والعالمية.. باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من الأمن القومى الأمريكى.. وبالتالى فإن كل ما يدور من أحاديث حول التحالف والتعاون والشراكة بين أمريكا ودول الشرق الأوسط كلها محكومة بهذه الأهداف ولا تخرج عن نطاق تحقيقها. وتبعًا لذلك فإن ما تبديه الولايات المتحدة من اهتمامات بأمن أصدقائها من الدول العربية وبالإصلاح الاقتصادى والسياسى أو حديثها عن تطبيق القيم والمبادئ الغربية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.. وكلها أمور خاضعة لنفس الإطار الاستراتيجى الأمريكى العام الذى يمكن تلخيصه فى عبارة صريحة واحدة هى «فرض السيطرة الأمريكية على المنطقة» بمعنى أدق الهيمنة عليها ، مع اعتبار إسرائيل الأداة المحورية لفرض هذه الهيمنة.

وانطلاقًا من مجمل الأهداف الأمريكية الاستراتيچية العسكرية فى الشرق الأوسط•• على ركيزتين أساسيتين هما : القدرات العسكرية الأمريكية فى الخليج مع العمل على تعزيزها وتكريس وجودها والقدرات العسكرية الإسرائيلية تقليدية وغير تقليدية• فكلتاهما تكمل الأخرى•• ويعمل فى تنسيق متكامل مع الطرف الآخر• يضاف إلى ذلك كله التطوير المستمر فى جوانب الشراكة الاستراتيچية خاصة فى مجال تكنولوچيا الفضاء وأنظمة الدفاع الصاروخى الاستراتيچية•

أمريكا تعزز وجودها العسكرى فى الخليج

إن النشاط الواضح الذى يبديه السياسيون والديپلوماسيون والعسكريون الأمريكيون تجاه منطقة الشرق الأوسط يعكس مدى الاهتمام الذى توليه الولايات المتحدة لهذه المنطقة الحيوية•• وفى هذا الإطار طرأت تغيرات على الاستراتيچية الأمريكية•• هدفها دعم أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط وتكريس السيطرة الأمريكية عليها•• وبين هذه الأنشطة الأمريكية البارزة فى هذا المجال الجولة الأخيرة التى قام بها وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكى فى سبع دول عربية إضافة لإسرائيل•• وخلال هذه الجولة التى استغرقت تسعة أيام أدلى كوهن أثناءها بالعديد من التصريحات•• أبرزت وجهات النظر الاستراتيچية الأمريكية تجاه قضايا المنطقة• وقد جمعت تصريحات ومحادثات كوهن مع دول الخليج بين عدة موضوعات حيوية•• أهمها وأولها بحث الوضع العسكرى فى الخليج والوجود الأمريكى المستقبلى•• وكذا قضيتا العراق وإيران ثم قضية السلام فى الشرق•

وفى أحاديثه العديدة التى صرح بها فى دول الخليج العربية•• حدد كوهن الهدف العسكرى للوجود الأمريكى فى الخليج•• موضحًا أن الغرض من جولته فى الخليج هو : «تطوير آلية إقليمية لردع تهديدات محتملة من العراق وإيران» ، وأن الوجود الأمريكى فى الخليج هو وسيلة لردع هاتين الدولتين•• ولإرسال إشارات قوية إليهما وتحذيرهما من محاولة القيام بأى عدوان على دول الخليج•• وقد شدد وزير الدفاع الأمريكى على أن الولايات المتحدة تود الحفاظ على الانتشار العسكرى الحالى إلى أجل غير مسمى•• وأن وزارة الدفاع الأمريكية تجرى دراسة حول إعادة توزيع العبء المالى بما يحقق التوازن المطلوب•

ومن الواضح أن التعديل الذى تجريه الولايات المتحدة بشأن شكل الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج٠٠ قد نجم عما أبدته دول مجلس التعاون من تحفظات على فكرة دعم هذا الوجود من خلال تخزين المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية فى أراضيها٠٠ بهدف تعزيز القدرات الرادعة للقوة الأمريكية فى الخليج٠٠ بحيث يصل حجم القوات إلى أربعة ألوية مدرعة ثقيلة سوف تنتشر فى أراضى دول الخليج عند الضرورة٠٠ وتعود التحفظات الخليجية إلى سببين أساسيين٠٠٠ سبب سياسى يتعلق بعدم إثارة مزيد من المعارضة فى منطقة الخليج عامة وفى الدول العربية الخليجية خاصة٠٠ وسبب اقتصادى يتعلق بثقل الأعباء المالية التى تتحملها هذه الدول نتيجة الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج٠٠ الأمر الذى دفع القيادة الأمريكية إلى وضع خطط التعزيز بحيث توضع الأسلحة والمعدات الإضافية المطلوبة فوق متن قطع الأسطول الأمريكى الموجود فى مياه الخليج. لذلك فقد ركز كوهن أثناء زيارته للمنطقة على أهمية توسيع نطاق الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج من خلال زيادة درجة استيعاب القواعد العسكرية البحرية والبرية ورفع مستوى المخزون من الأسلحة والمعدات فى مستودعات الخليج.

محاولات تخفيض مظاهر الوجود الأمريكى فى الخليج

وتحمل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى الخليج هدفًا ذا شقين٠٠ قد يبدوان متناقضين ولكنهما فى الواقع يحققان التوازن المطلوب بين الرغبة الأمريكية ودعم قدراتها العسكرية فى الخليج٠٠ وفى نفس الوقت تحقيق رغبة دول الخليج فى الإقلال من مظاهر هذا الوجود لما يسببه من استفزاز لشعوب العديد من دول الخليج٠٠ وهذا يعنى تزايد الاهتمام الأمريكى بأمن منطقة الخليج والعمل على رفع مستوى الرادع الأمريكى فى المنطقة مع خفض حجم القوات المتمركزة على البر والاعتماد على الأسلحة المخزنة فى القواعد البرية والبحرية وعلى متن السفن الحربية.

هذه الفكرة يسميها الجنرال أنطونى زينى قائد القيادة المركزية الأمريكية ـ «التمركز المسبق ـ Propositioning » وقد أعلن زينى أنه يعكف على وضع خطة لإعادة نشر القوات الأمريكية فى المنطقة بهدف تخفيف العبء عن كاهل الدول

المضيفة ، وأضاف : إن الإدارة الأمريكية تؤيد تعزيز القواعد البحرية وانتشار القوات الهجومية بوضع وحدات من الدبابات ومركبات القتال المدرعة على متن السفن الأمريكية الموجودة فى مياه الخليج ، حتى يمكن تجهيز ٣٠ ألف جندى بشكل سريع يصل بحجم القوات فى الخليج إلى ٥٠ ألف جندى أمريكى وهى قوة مسلحة تسليحًا ثقيلا تكون قادرة على التدخل السريع فى حالة نشوب أزمة جديدة مع العراق أو إيران كما سيتم بناء منشآت برية فى مواقع جديدة تكون مأمونة وبعيدة عن العيان مع نقل بعض المهام من البر إلى البحر ٠٠ وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد سبق أن قامت بتخزين أسلحة ومعدات لثلاثة ألوية ثقيلة فى مستودعات موزعة بين الكويت وقطر والناقلات الأمريكية فى الخليج ٠

هذه الخطوة لا تمثل تغييرًا فى الاستراتيچية الأمريكية المقررة والقائمة على دعم السيطرة الأمريكية فى هذه المنطقة الحيوية ٠ لذلك فإن إعلان الولايات المتحدة أنها تفكر فى تخفيف حجم قواتها فى الخليج يعنى فقط الإقلال من مظاهر وجودها العسكرى فحسب ٠٠ بينما هى فى الواقع تعزز التواجد العسكرى بطريقة غير مباشرة ولكن بصورة فاعلة لخدمة المصالح الأمريكية ٠٠ على أمل أن خفض مظاهر الوجود العسكرى سيؤدى إلى تقليص مصادر التوتر والتعصب فى المنطقة ٠٠ والواقع أن الاستراتيچية الأمنية الأمريكية فى الخليج تستخدم القضية العراقية والأوضاع الإيرانية فى الحفاظ على حالة من « التوتر المحكوم » فى الخليج والذى يكرس استمرار وجودها العسكرى هناك ٠ والقول بأن العراق ما زال يمثل تهديدًا لجيرانه ٠٠ وهو قول يفتقر إلى الدليل ٠٠ كما أنه يتعارض مع الاعتقاد السائد فى الأوساط السياسية والعسكرية الأمريكية ٠٠ وهو أنَّ العراق لا يشكل اليوم خطرًا جديًّا على جيرانه أو على المصالح الأمريكية ٠٠ إلا أن الإدارة الأمريكية ترفض هذا القول ٠ لأنه يعنى إلغاء السبب الأساسى فى الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج ٠٠ الأمر الذى يتعارض مع القرار الاستراتيچى الأمريكى المرتبط بسياسة الهيمنة الإقليمية التى تقوم على تعزيز العلاقة الأمنية فى المنطقة باستمرار وبقاء التواجد العسكرى الأمريكى فيها ٠

* * *

مفاوضات العم سام
حالة العرب وأمريكا

د٠ حسن محمد وجيه

خبير لغويات التفاوض والحوار الدولى

هذا الموضوع بحاجة إلى مؤلف كامل للاسترسال فى تفاصيل تمكننا من الحكم العلمى الدقيق على أسلوب المفاوض الأمريكى٠ ولا شك أن التفاوض بطبيعته مرن ويختلف من سياق إلى آخر ، ويتوقف على عوامل عديدة ، كذلك هناك سمات ثقافية تمكننا من القول بأن هذا أسلوب « المفاوض الأمريكى » أو هذا أسلوب « المفاوض الصينى » أو « أسلوب المفاوض العربى » إلى آخره٠٠ وحتى تكون الاستنتاجات بعيدة عن التعسف والتعميم المخل ، نقول إن السطور التالية لا تنكر أن هناك حالات للنجاح وحالات للفشل فى العلاقات العربية الأمريكية الطويلة ، وأن هناك علاقات استراتيچية قوية بين أمريكا والوطن العربى٠٠ وأهم ما يدعم موقفنا فى أى علاقات مع الآخرين فى هذا العالم أن نفهم أسلوبهم ، وأن ندرك أفضل طرق للتعامل مع هذا الأسلوب أو ذاك ، والتعلم من أخطائنا الكثيرة بعيدًا عن مواقف الاندهاش والتعجب والإدانة ، أو الخوف والتظاهر بالنقاء المطلق المصطنع فى مقابل الظلام والغدر المطلق للآخر٠٠

لقد كانت ولا تزال العلاقات العربية الأمريكية متقلبة وتتنابها حالات من الصخب والصراخ والاتهامات وتسجيل المواقف ، أكثر من محاولات الفهم والتحرك الإيجابى والفعال لترشيد هذه العلاقات لصالح أچندتنا التفاوضية والمباريات غير الصفرية ، ودون مواجهات رعنة وغير محسوبة مع هذه القوة العظمى٠ ولعل ما يجسد الكثير من حالات التفاعلات السلبية بيننا وبين أمريكا هو ما سمعته من أبيات طريفة تقول :

قاعدة صارت عند ولاة الأمر قاعدة

الكل يشتم أمريكا وأمريكا قاعدة

فإذا جلسوا وهدأوا قامت أمريكا لتبنى قاعدة!!

ولقد التقط الشاعر هنا أول صفات المفاوض الأمريكى ، فهو رجل عملى يهدف إلى تحقيق أجندته ، لا يبالى بالكلام والقيل والقال والشتائم ، بل يتحرك نحو أهدافه ، ويشتكى الشاكى هنا من اندماجنا فى لغة لا تفيد بل تضر ، وأسلوب يفتقد العمل ولا ينفع بل يؤثر سلبًا٠٠ وعمومًا أود أن أؤكد على حقيقة مهمة ، وهى أننى من هذه السطور أؤكد على وجود حالات للنجاح وحالات للفشل فى العلاقات العربية الأمريكية ، وهى علاقات جدلية ، وسأقتصر هنا على التركيز على أسلوب المفاوض الأمريكى من خلال موضوع يهمنا ونعيشه بكل جوارحنا ، وهو موضوع الصراع العربى الصهيونى ، واضطلاع الولايات المتحدة بدور الوسيط أو الشريك أو الراعى٠ أو الطرف الآخر فى عملية السلام٠

والدافع لرصد سمات المفاوض الأمريكى وأسلوبه ، هو محاولة للاستفادة من دروس الماضى والحاضر ، وإعادة هياكل التفاوض بما يمكننا من التعامل إيجابيًّا فى إدارة علاقاتنا مع أمريكا ، دون أن نقع فى فخاخ أو نكرر أخطاء أو نجهل أشياء٠٠

وسنحاول رصد هذه السمات من خلال تتبع التاريخ منذ بداية عملية السلام ، وصولا إلى محطة كامب ديفيد الثانية٠٠ أى على مدى ما يزيد عن ربع قرن الآن٠

المفاوض الأمريكى لا يفهم إلا لغة القوة !

من تجاهل العرب بعد هزيمة ٦٧ إلى التحرك السريع بعد نصر ٧٣

لا يفهم المفاوض الأمريكى إلا لغة القوة وممارستها بأشكالها المتعددة ، فهو ينتمى فعلا لثقافة يعتبر مكون العنف فيها عال جدًا ، فتوسع أمريكا من الشاطئ الشرقى للشاطئ الغربى ، واجتياحها فى ذلك كل القوى المعادية من إنجليز لفرنسيين لإسپان ، علاوة على إبادة الهنود الحمر ، وتوحد أمريكا بعد حروب عاتية بين جنوب الولايات المتحدة وشمالها ، وشيوع ثقافة رعاة البقر فى جذور المجتمع ،

يؤكد كل ذلك محورية مفهوم القوة فى العقلية الأمريكية.. وأكبر دليل على ذلك أن أمريكا لم تستمع إلى عرب ١٩٦٧ ، حين حدثت الهزيمة المؤسفة ، حاول السادات فى عام ١٩٧١ القيام بمبادرة سلمية ، وحاول وزير الخارجية المصرى الدكتور الزيات فى أكثر من سياق إجراء مفاوضات لتنفيذ القرار ٢٤٢ الذى صدر من الأمم المتحدة بعد يونيو ١٩٦٧ والقاضى بانسحاب إسرائيل من الأراضى التى أخذتها.. ولكن كانت كل محاولة أو مبادرة لا تقابل من الأمريكيين فقط بالرفض ، بل بشىء من الاستنكار والتهكم إلى الحد الذى دفع بكيسنجر لأن يقول لوزير خارجيتنا الزيات مقولته الشهيرة : «لو استطعتم عمل شىء فى أرض المعركة ربما ننظر لهذا الملف.. » وكان يقولها على سبيل التعجيز حيث كانت هناك قناعة راسخة فى العالم أننا قد أصبحنا جثة هامدة ولا حياة فينا إلا ربما بعد عقود طويلة..

تكريس التجاهل للضعيف !

فى مستهل السبعينيات ، أكدت كل من واشنطن وموسكو تجاهلها للحقوق العربية ، وأصبح على العرب من وجهة نظر كل منهما أن يقبل بسلام الإذعان التام ، وذلك من خلال التقارب الشهير الذى حدث بين القوتين العظميين فى ذلك الوقت تحت مسمى «سياسة الوفاق ». وكان من بنود الاتفاق ألا تتحرك الأمور على جبهة قناة السويس أو الجبهة السورية بمساعدة السوفييت وتظل كما هى.. أى أنه ليس أمام العرب إلا قبول الأمر الواقع.

المساومات يجب أن تكون واضحة وليست ضمنية !

فى خضم تسلسل الأحداث ، يمكننا فهم سمة أخرى من سمات المفاوض الأمريكى ، وهى أنه مساوم بالدرجة الأولى.. بمعنى أن لكل شئ ثمنًا طبقًا للاتفاق ، وأنه لا ثمن لما قد يحصل عليه مجانًا.. ، فعندما طرد السادات الروس - لأنه كان يعلم أنه لم يكن ممكننا القيام بمعركة العبور وهم على الأرض المصرية - سُئل كيسنجر : ألا يوجد ثمن تقدمه أمريكا للسادات نظير طرده للروس؟ فكانت إجابته أنه قام بذلك دون اتفاق معنا ، ولو فعل لكان له مقابل ، ولكنه فعل هذا من تلقاء نفسه ولأغراض تخصه !

احترام لغة القوة فقط وقبول نتائجها

فى رمضان أكتوبر ١٩٧٣ ، عبرت قوات مصر قناة السويس ، وهاجمت القوات السورية قوات الاحتلال الإسرائيلى فى الجولان ، بتنسيق وفاعلية أعادا الثقة للعرب ، وتم استخدام سلاح البترول لأول مرة بشكل موجع وفعال تمامًا للولايات المتحدة الأمريكية٠٠ **وبدأ العالم يردد مقولة : إن العرب هم القوة السادسة فى هذا العالم فى ذلك الحين حتى إن الأمم المتحدة اعتبرت اللغة العربية لغة رسمية فى مؤتمراتها وأنشئ قسم للترجمة منها وإليها ضمن اللغات الرسمية القليلة المعترف بها عالميًّا فى هذه المنظمة٠** لقد كانت لحظات مجيدة ـ ولاشك ـ فى تاريخ الأمة العربية العريقة ٠٠ وجاء كيسنجر للسادات بعد إعلان حالة التأهب النووية فى القواعد الأمريكية عبر العالم ، حين قام السادات بطلب نزول القوات الروسية والقوات الأمريكية لتأمين وقف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ٠٠ حيث إن السادات لم يكن واثقًا فى قدرة الأمم المتحدة على القيام بهذه المهمة٠٠ ويذكر كيسنجر فى كتابه الشهير بعنوان «سنوات الغليان »[1] « أن هذا الرجل المجنون ويقصد (السادات) فعلها »،٠٠ ذهب كيسنجر ليقول ذلك لنيكسون ويفيده بأن القوات الروسية المحمولة جوًا على استعداد لتلبية طلب السادات ، وأن الولايات المتحدة التى كانت تحارب بجوار القوات الإسرائيلية فى العشرة أيام التالية لبدء الحرب لم تكن تريد أن تتدهور الأمور إلى حرب عالمية ثالثة ، ولذلك تم إعلان حالة التأهب النووى فى القواعد الأمريكية ، فى الثانى والعشرين من أكتوبر جاء كيسنجر ليقول للسادات « لقد أوجدت أزمة دولية كبيرة ، وها أنا هنا كى نتعاون معًا فى إدارتها ولتحقيق السلام٠٠»٠

نيكسون يعترف بالانتصار الساحق على جبهة القناة لمصر ويوجه أول تهديد ضمنى للسادات

إن من أهم وثائق حرب أكتوبر المنشورة ، والتى ينبغى الاهتمام بها ، ذلك الخطاب الذى أرسله ريتشارد نيكسون إلى السادات والذى ذكر فيه نصًا : « إن الولايات المتحدة تريد إنهاء القتال الدائر على جبهة قناة السويس ؛ لأن هذا من شأنه تسهيل الأمور نحو السلام والوصول إلى تسوية للصراع العربى الإسرائيلى٠ إن

القوات المسلحة المصرية قد حققت الكثير • إن شعور الإذلال الذى شعر به المصريون والعالم العربى كله عقب ١٩٦٧ قد تم محوه تمامًا• **فلقد بزغ اليوم موقف استراتيجى جديد يؤكد على عدم إمكانية أى طرف الاعتماد على القوة العسكرية فقط ، بل إن ذلك أصبح من الأوهام••»•**

ويستمر الخطاب حتى يتضمن فى نهايته أول تهديد ضمنى للسادات ، يقول فيه نيكسون: « **إن على الجانب المصرى بالتالى أن يسعى نحو السلام ، ويتخذ قراره فى هذا الاتجاه؛ لأنه لو أصرت مصر على التركيز إلى أقصى حد على أرض المعركة العسكرية فقط ، فإن الجانب الأمريكى لا يعرف كيف ستكون نتائج هذا السعى المصرى وهل ستكون حاسمة أم لا ! ! »**[٢]•

لقد أكد هذا التهديد الخفى أو الضمنى للسادات كل تلك الأسلحة والمعدات التى كانت تلقى بها الولايات المتحدة إلى أرض المعركة بأطقمها ، بعد وضع علامة نجمة داود عليها•• ولقد تم الاستيلاء على الكثير من هذه المعدات والأسلحة الحديثة من قبل القوات المصرية فى تلك المعركة المجيدة•

من التهديد الضمنى إلى التهديد الصريح

لم يكتف المفاوض الأمريكى - ممثلا هذه المرة فى كيسنجر عند لقائه بالسادات - بالتهديد الضمنى ، بل ذهب إلى التهديد الواضح والصريح ، ولكن المُخفَّفَ فى وقعه، لإحداث التعاون والانتقال من أرض المعركة إلى مائدة التفاوض ، حين ذكر كيسنجر للسادات الذى أخذ يهدد بإبادة ثغرة الدفرسوار •• ويقول لكيسنجر: « عاملين دعاية وبيقولوا إنهم عبروا للضفة الغربية•• وأنا أستطيع إبادتهم » وهنا بادره كيسنجر بأنه يعلم أن السادات قادر على إبادة هذه الثغرة ، ويعلم أن القوات المصرية قد أطبقت على الثغرة من كل جانب وقطعت خطوط إمدادها ، ولا يبقى سوى تدميرها وقال : « **ولكن إذا فعلتم فإن البنتاجون سيضربك** » وكررها ثلاث مرات ، وأتبعها بقوله : « إذن أنا أريد أن نخرج جميعًا من هذا المأزق ، ومن الوصول إلى طريق يمنع المزيد من حمامات الدماء »•• وكانت تلك البداية نحو فك الاشتباكات ثم كامب ديفيد الأولى•• وهنا تثار كثير من التحليلات لن نخوض فيها

فـى هـذا السـياق ؛ لأن الهـدف الرئيسـى هـو التركـيز علـى إظهـار سـلوك وأسـلوب المفاوض الأمريكى منذ بداية عملية السلام إلى نهايتها •• ولكن الحقيقة المهمة ، أنه قد تم فرض مبدأ الأرض مقابل السلام من جانبنا ، ولم يسع الطرف الأمريكى إلا قبوله كإطار للحل السلمى ، وإلى اليوم تعترف الخارجية الأمريكية بأن القدس الشرقية مما احتلته إسرائيل من الأراضى المحتلة طبقًا للقانون الدولى •

ملمح تعميق الدكتاتورية وتكريس الانفراد بالقرار لدى الطرف الآخر

إن من سمات الأسلوب الأمريكى فى التفاوض ، عكس ما يروج له فن الدعاية الأمريكية بخصوص مفهوم الديمقراطية فى عملية اتخاذ القرارات وصنعها ، وقد يقبل الأمريكيون الديمقراطية من إسرائيل وداخل الولايات المتحدة والغرب عمومًا ، **ولكن كل ممارستهم التفاوضية ـ مع العرب خصوصًا ـ تؤكد على مبدإ دعم الديكتاتورية والانفراد بالقرار ، ولقد كان أكبر دليل ما فعله كيسنجر فى مناوراته التفاوضية مع السادات ، والتى كانت موضع دراسة سابقة لكاتب السطور[٣] •**

حيث استخدم كيسنجر مفهوم « التأثيرات الجانبية - Side Effects » ، فى التفاوض ، وهنا روى قصته الشهيرة عن « العقرب والضفدع على ضفاف نهر النيل » ، حيث يقول كان هناك عقرب يريد العبور من ضفة إلى أخرى وطلب من الضفدع أن يحمله على ظهره ، ولكن الضفدع تحفظ وقال له : « أضعك بنفسى على ظهرى لتلدغنى ؟ ! » فقال له العقرب : « أنا سأقفز على ظهرك وأنت فى المياه ، فكيف ألدغك ؟ فإن فعلت لغرقنا أنا وأنت معًا ، وهذا لن يكون تفكيرًا عقلانيًا » •• فاقتنع ، فقفز العقرب على ظهر الضفدع ، ولكن فجأة فى منتصف النهر ، لدغ العقرب الضفدع ، فقال الأخير : « كيف تفعل هذا أيها الأحمق » ؟ فقال العقرب لا تنسَ أنك فى الشرق الأوسط••• ! حيث لا منطق ولا عقلانية •• » وبالطبع التعريف الأمريكى هنا للمنطق والعقلانية هو تعريف خاص ، **فإذا أرادت الولايات المتحدة أن يسود المنطق والعقلانية ، فليكن هذا من خلال ديكتاتوريات قمعية « زعيم عبقرى » يتخذ كل القرارات برأسه ، فيسهل السيطرة عليه وممارسة الضغوط عليه، وهذا ما أكده كيسنجر بعد قصته حينما قال للسادات : « جنرالاتك لا يريدون**

التوقف عن المعارك ، ويريدون العمل على أرض المعركة فقط ، وأنا سمعت أنك لا تستطيع السيطرة عليهم ، ويبدو أن الأمور تسير فى طريق لا نعرف مسالكه ؟ ! »
وكانت إجابة السادات العملية على هذه المقولة - وأعتقد أنه وقع هنا فى فخ كيسنجر بدلا من أن يستغلها للهروب من محاولات كيسنجر للتأثير السلبى عليه.

حيث كان المشهد كالتالى وكما وصفه حرفيًا هنرى كيسنجر فى كتابه سنوات الغليان(٤) :

السادات يطلب حضور الجمسى ويقول له ، وكلاهما يرتدى الزى العسكرى :

« دكتور كيسنجر وأنا قد توصلنا إلى اتفاق لفصل القوات ، وأنت ياجمسى الذى سوف توقعه. « ويقول كيسنجر » : إن هذا كان مشهدًا لا ينسى ، فلقد كان من شأنه كبت أى محاولة لمقاومة هذا القرار من قبل الجمسى وقبل أن يسمع تفاصيل الاتفاق. وهنا فلقد نجح السادات فى إثبات أن القائد لا يفوض فى سياقات بعينها بل يتحمل المسئولية كلها على عاتقه ».

وبتحليلنا لهذه اللقطة التفاعلية ، نقول إن السادات قد نجح فى تبديد أى شك لدى كيسنجر فى أنه الوحيد الأوحد المتخذ لأى قرار وبحسم شديد ، وأنه ذلك المفاوض الذى لا ينبغى لأحد أن يشك فى قدرته الكبيرة على اتخاذ أى قرار فورى ، فلقد كان بإمكانه أن يرفع سماعة التليفون ويخبر الجمسى أو غيره بما وصل إليه ، خاصة وأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولكنه أراد من خلال هذا المشهد التأكيد لكيسنجر على عكس ما قاله له من عناد الجنرالات ، وأنهم يكادون أن يكونوا خارج السيطرة عليهم.

وهنا قد يكون السادات قد وقع فى فخ كيسنجر الذى كان يهدف إلى تعميق ديكتاتورية الطرف المتفاوض معه لسهولة الضغط عليه فيما بعد ، وهذا ما حدث من خلال أمثلة عديدة أخرى ، رغم مقاومة السادات لكثير منها ، وليس سياقنا هنا رصد مثل هذه الأمثلة.

وهناك تصريح حديث لكيسنجر أورده طارق حجى فى مقال له بجريدة الوفد

مؤخرًا[٥] مفاده أن كيسنجر يقول : « **إن الديمقراطية فى الوطن العربى خطر على المصالح الأمريكية ٠٠**»٠

تعميق ديمقراطية خاصة ترعى التنازل والإذعان !

إذا كان ما ذكرنا أعلاه يرسخ الرغبة فى تعميق الديكتاتورية والشمولية فى الوطن العربى لسهولة التعامل مع هذه الأوضاع من قبل المفاوض الأمريكى فى أحيان بعينها ، فإن هذا المفاوض يملك مرونة عجيبة ، ولكنها مرونة محسوبة دائمًا فى استهدافنا ٠٠ فلقد كشفت التفاعلات الأخيرة بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية مؤخرًا هذا الأمر ٠٠ ولقد ورد فى مقالين متتاليين للكاتب الأمريكى فريدمان وغيره من الأصوات الوثيقة الصلة بالبيت الأبيض والإدارة الأمريكية (فى ٢٠ و ٢١ يوليو ٢٠٠٠) ما يجعل المرء يتعجب من المنطق الأمريكى المجحف على عدة أصعدة ، وعندما نقرأ ما المطلوب منا ، نجده وكأنه يطلب أن تكون هناك ديمقراطية خاصة من شأنها إعلاء مبدإ الإذعان وقبول الضغوط الأمريكية والتفريط فى الحقوق ٠٠ فالمطلوب أمريكيًّا أن نضغط على عرفات ليتنازل فى مسألة القدس ، وألا تؤسس جبهة عربية موحدة ، فلقد نقد زيارة الرئيس مبارك إلى السعودية أثناء اجتماع كامب ديفيد الفاشل ، كما كان ولا يزال من المطلوب منا إزالة السلاح الكيماوى ، كما كان مطلوبًا منا ضرب ليبيا والسودان ، أو إطباق الحصار عليهما على الأقل فى مواقف سابقة ، وكان مطلوبًا منا عدم الوقوف إلى جانب لبنان٠

إن الديمقراطية التى يرغبون لنا فيها هى ديمقراطية الإذعان ، وإلا فلا بأس من تعظيم شأن الديكتاتورية والشمولية عندنا من جانبهم ، خصوصًا وأن الهامش الديمقراطى الأمريكى ذاته يتقلص داخل أمريكا ذاتها بفعل عوامل ومستجدات عديدة أوضحناها فى دراستنا بعنوان « سيناريو انهيار أمريكا »٠

من هنا وفى إطار ممارسة الهيمنة ، يتم اللعب بالألفاظ والعبارات إلى أبعد الحدود ، وها هو ذلك التعبير الجديد المعروف « بالدول المارقة » ولقد بدأ استخدام سلاح الدولة « المارقة » وإحدى صفاتها أنها ضد السلام وتشجع الإرهاب ، فلقد

وجدنا من يلوح مؤخرًا بوضع كل من مصر والمملكة العربية السعودية فى إطار هذه الدول بحجة دعم القاهرة والرياض لعرفات ، مع إفهامه أنه لا يوجد حاكم عربى يستطيع التنازل عن القدس .

من هنا لابد للمفاوض العربى أن يدعم ما يسمى بديبلوماسية المسار الثانى[٦] ، التى من شأنها تدعيم الموقف الرسمى بتفعيل كل الطاقات لتدعيم الأچندة التفاوضية العربية لصالح الحل العادل فقط[٧] ، ولعل من المهم ألا نرى النخبة الفلسطينية المتميزة والممثلة فى مفكرين مثل إدوارد سعيد وهشام شرابى وغيرهما ممن لديهم إمكانية مخاطبة الرأى العام الأمريكى والدولى ، فى مواجهة مع الزعيم الفلسطينى ، بدلا من تدعيم وتعظيم موقفه ، فهو عندما يتسلط وينفرد بالقرار ، يكون مكشوفًا للضغوط بأنواعها ، وهذا ما أثبته المفاوض الأمريكى والإسرائيلى لسهولة التعامل مع « الديكتاتوريات » كما أوضحنا .

أسلوب التفكيك للكتلة العربية وتعميقه !

عندما نسمع عن ضغوط أمريكية لمنع قمة عربية ، نسأل بعضنا البعض: إلى هذا الحد .. وصل حجم التدخل فى شأننا الداخلى العربى ؟ ![*].

الأسلوب المعلوماتى المتميز للمفاوض الأمريكى ، وسؤالى لويليام كوانت أو الأسلوب الفردى فى مجابهة أسلوب الـ ٢٠٠٠ صفحة !!

فى الوقت الذى انتهج فيه السادات أسلوبًا منفردًا فى المفاوضات دون أوراق أو دراسات أو فريق متكامل بالمعنى المطلوب ، درس كارتر كل جوانب شخصية السادات والخلفيات التى ينطلق منها ، فى تقرير ضخم قيل أنه قد ورد فيما يقرب من ألفين من الصفحات والملاحق .. ولا شك أن هذه ميزة وأداة مهمة يستخدمها المفاوض الأمريكى .

(*) روى الدكتور الزيات وزير الخارجية الأسبق عن لقاء بعض وزراء الخارجية العرب مع الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، وبعد انتهاء اللقاء ، استبقى الرئيس نيكسون وزير خارجية السعودية عدة دقائق معه ، ولم يقل له شيئًا ذا قيمة . استعجب الوزير السعودى وحكى ذلك للدكتور الزيات ، الذى أجابه بأن كل المطلوب من ذلك أن يشك بقية الوزراء فيه.

ولا أنسى مقالة الخبير الاستراتيجي ويليام كوانت ، وأحد الضالعين فى آليات عملية السلام ومفاوضات كامب ديفيد الأولى : فلقد كان السفير الدكتور أشرف غربال يقوم بتدريس فصل دراسى عن عملية السلام فى الشرق الأوسط بوصفه أستاذا متميزًا فى الديبلوماسية ، وكان ذلك فى جامعة چورچتاون عام ١٩٨٧ ، سارعت إلى التسجيل فى ذلك الفصل أثناء فترة دراستى للحصول على الدكتوراة من تلك الجامعة ، وكان كل ما طالبناه كمشاركين ، هو أن يأتى لنا بكل من يمكن دعوته ممن خاضوا فى عملية السلام ليكون ضيفًا ونسأله كيفما نريد. ولقد استجاب د. غربال إلى هذا المطلب مشكورًا. وعندما حضر إلينا ويليام كوانت ، سألته السؤال التالى : «سمعنا أن كارتر كان يسعى لإنجاح اتفاق كامب ديفيد بأى وسيلة ، خصوصًا وأن شعبيته كانت منخفضة ، وكذلك شعبية الحزب الديمقراطى ، وكان عليه أن يفعل كل ما فى وسعه لإنجاح نفسه فى المقام الأول ، ورغم محاولاته أن يكون محايدًا قدر طاقته ، إلا أنه مارس ضغوطًا كبيرة على السادات دون بيجن ، فإلى أى حد يعتبر هذا صحيحًا؟»

فقال كوانت :

« هذا صحيح إلى حد كبير ، فلقد كان هدف عمليات التفاوض الاستكشافى فى بداية محادثات كامب ديفيد التى كلفنا بالقيام بها ، هو استكشاف **من يسهل عليه الضغط أكثر : السادات أم بيجن** ؟ لإنهاء المفاوضات بالوصول إلى نتائج حاسمة ، ولقد كان من الصعب الضغط على بيجن ؛ لأنه كان يربط كل شئ بالرجوع إلى الكنيست ، وكنا نعلم أن هذا ليس أمرًا شكليًا ، فى حين أن السادات لم يكلفنا العناء الكبير عندما أوضح لنا عمق خلافاته مع الأطراف العربية المعارضة له ، وعرفنا أنه إذا قال : سأرجع إلى مجلس الشعب المصرى قبل أن أتخذ هذا القرار أو ذاك ، فما ذلك إلا مناورة غير حقيقية ، ولكن إذا قال لنا السادات فى ذلك الوقت : سأعود إلى تقييم الأمر مع الإخوة العرب ، لفهمنا رسالة تمثل الثقل الكبير الذى وضعناه للسادات كرئيس لمصر ، فلقد اقتنعنا عقب ١٩٧٣ ورغم حالة التفرقة والخلافات الشديدة قبلها ، أن مصر استطاعت أن تقود هذه الأمة وأن تشن الحرب وتسمح باستخدام سلاح البترول لأول مرة ، وكنا نرصد فى ذلك الوقت كل الشتائم التى كانت تكال

للسادات ولمصر لذهابه إلى كامب ديفيد ، وقد كنا على ثقة أنها مجرد « ظاهرة صوتية » كالعادة ، ولو أظهر السادات أن ثقله يتمثل فى قدرته على قيادة العرب كما كان الوضع عقب ١٩٧٣ مباشرة ، لكان تقديره سليمًا لأننا كنا وإلى آخر لحظة ورغم الظواهر الخلافية العربية العميقة ، نضع له وزنًا عاليًا ، مفاده أنه رئيس أكبر دولة عربية لها تأثيرها الكبير ، ولكنه أوضح لنا عمق خلافاته مع بقية الدول العربية التى لا يمكن التعامل معها ، وهنا أنقصنا الوزن الذى أعطيناه له ، وبدأنا فى ممارسة كل الضغوط فى اتجاهه وأكثر من مرة ، وحينما استدعى السادات الطائرة الهليوكوبتر للسفر وترك محادثات كامب ديفيد ، كنا نقول له عبارة واحدة : « **وماذا ستفعل مع الذين ينتظرونك وأنت تعود فاشلا ؟ إنك ستفقد الكثير بذلك ٠٠ فهل تريد ذلك ؟ !** »٠

أسلوب « الخطوة خطوة٠٠ طريقة لتجريدك من أوراق التفاوض »!!

لقد أوضحت عملية السلام وبالأسلوب الذى أديرت به ، أن إجراءات الثقة المتمثلة فى الحل خطوة خطوة ودون الربط الكلى للقضايا ، قد أعطى معنى « الشبهة » لهذا الأسلوب٠٠ وتاريخ عملية السلام أثبت أنه استخدم لاستخلاص أوراق التفاوض من يد المفاوض العربى ، حتى إذا حانت لحظة القضايا المهمة والكبرى ، لا نجد أوراقنا فى أيدينا وهنا يكون الإذعان هو الحل فى أغلب الأحوال(*)٠٠

من السادات إلى عرفات ، ومن كامب ديفيد الأولى إلى الثانية

إن مقولة « التاريخ لا يعيد نفسه » مقولة قد تكون صحيحة إلا فى الواقع العربى ، والخطورة أن يكون ما يُعاد يُعاد وكأننا لا نستفيد من دروس الماضى ، فبالرغم من أن عرفات كان من الناقدين للسادات وممن كالوا له كل عبارات الاتهام ، إلا أنه وبعد أن رحل السادات بسنوات طويلة ، اقتنع عرفات بما فعله السادات ، وسار على دربه ولكن دون أن يتعظ من أخطائه٠٠٠

(*) هل هذا ما يحدث الآن فى أغسطس ٢٠٠١م ؟ !

فلقد أكد چيمس بيكر فى مؤتمر مدريد فى مستهل التسعينيات ، على عدم جدوى الربط بين المسارات ، وعدم ربط الخطوة خطوة بالكليات فى هذا الصراع٠

والمشهد نفسه - على أسوأ بكثير - يتكرر حين يوصى چيمس بيكر أن الربط الكلى غير عملى « بل وغير تفاوضى » وتبتعد عن مائدة المفاوضات القضايا الحيوية كالقدس واللاجئين والمياه ، ويبتعد أسلوب الخطوة خطوة عن بناء الثقة المفترض منه ، ليتحول إلى وسيلة لتجريد المفاوض الفلسطينى من أوراقه ، ليعنى بعد ممارسة توظيفه أن الخطوة خطوة قد استخدمت لتحقق ما يلى :

■ الضغط على المفاوض العربى للانصياع للوسيط الأمريكى وللأوضاع التى تحاول أن تفرضها إسرائيل٠

■ التغاضى عن عدم الالتزام الإسرائيلى٠

■ محاولة جعل السلطة الفلسطينية وطنية شكلا لا مضمونًا بحيث تقوم بدور الحراسة للاحتلال وتقنينه وأن تقوم بقمع للانتفاضة ، وأكثر من ذلك للرأى ولكل أصحاب الآراء الجريئة المخالفة تحت بند ما حددته إسرائيل من مصطلح «التحريض ضد عملية السلام » ، ولا فرق هنا بين تعريفات « إجراءات الثقة المشبوهة » وما حدده الوسيط فى إطار مصطلح ومواصفات « الدول المارقة » بحيث يبدو أن الدول التى ستقاوم الضغوط ستتحول إلى دول مارقة ينطبق عليها إيقاع العقوبات٠

٠٠وعمومًا نجد من السادات إلى عرفات أن المفاوض الأمريكى قد أكد على أسلوب الخطوة خطوة ؛ لتجريد المفاوض العربى من أوراقه بل وبث « البلبلة والإنشقاق والتفكك بين المسارات » وكذلك تعميق ديكتاتورية المفاوض العربى ، بحيث يكون الوحيد الأوحد الذى لا يراجع شعبه ولا قطاعاته المختلفة ، وبذلك تم منع أى تأثير إيجابى على صعيد ديپلوماسية المسار الثانى ، المتمثلة فى الرأى العام واشتراك مؤسسات الدولة وبرلمانها فى اتخاذ القرار ، والرجوع إليها قبل اتخاذه ، ليمثل أقصر الطرق أمام المفاوض الأمريكى والإسرائيلى لممارسة الضغط والحصول على مزيد من التنازلات ، وإذا أريد مقاومة الضغوط وإحلال الشرعية

واستفادة الجميع ، فعلى المفاوض العربى أن يعى الدرس فى هذه المرحلة الحاسمة ، وقبل أن يحدث المزيد والمزيد من الخسائر .

إن أبسط وأحدث دليل على فشل أسلوب الخطوة خطوة بالطريقة التى تمت ممارستها ، أنه وقبل قمة كامب ديفيد الثانية ، أصر عرفات على تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى الثالث الكبير من الضفة على أساس أنه ضمن استحقاقات المرحلة الانتقالية ، لكن باراك أصر على ربط هذا الانسحاب بقضايا المرحلة النهائية. وهذا أبلغ دليل على فشل أسلوب الخطوة خطوة دون الربط الكلى ، حتى وإن وظفه باراك . وأن أساس العملية السلمية التى أعلنها وأقرها الوسيط كانت من الأوهام التى بيعت للمفاوض العربى ولم يلتزم بها الطرف الإسرائيلى ، وعاونه على ذلك بكل تناقض الوسيط الأمريكى الذى ينادى بشىء ليفعل شيئًا آخر .

المفاوض الأمريكى ودلالات مسميات الدور الأمريكى

أول من لفت النظر إلى مسميات الدور الأمريكى وقبل عملية السلام كان الرئيس السادات - رحمه الله - حين ذكر فى خطاب له ، وبشىء من الطرافة ، أن چوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق قد ذكر له أن دور الوسيط الأمريكى سيكون مجرد « Catalyst » وقال السادات : فى الحقيقة أنا لم أكن أعرف معنى هذه الكلمة فسألته. وإيه معنى « الكاتاليست » ؟ فأجاب إنه العامل المساعد الذى يدخل فى التفاعل الكيميائى ليساعد على التفاعل فقط ، وليس له وظيفة أخرى. وكان تعليق السادات بالرفض وقوله إن ٩٩ % من أوراق اللعبة فى يد أمريكا فكيف تكون « كاتاليست » ؟ ثم جاء بعد ذلك المصطلح الذى أدخله كارتر هو « السمسار الأمين - Honest Broker » وهذا وصف أصوب من السابق.

فالسمسار يستفيد ويفيد الطرفين عندما يكون أمينًا ، ثم جاء بوش (الأب) ليصف الدور الأمريكى بأنه « القوة الدافعة لعملية السلام Momentum - giving party » ليعطى قوة الدفع لعملية السلام فى الاتجاه الذى تحتاجه ، وإن كان الضغط على إسرائيل أحيانًا ، وهذا ما حدث قليلا ، ولكنه كان عجيبًا للإسرائيليين ، حين عمل على وقف بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى

المحتلة٠٠ ولكن لـچورچ بوش (الأب) تعبير مشهور عندما عزل إسرائيل فى «حرب الخليج » ١٩٩٠ عن التدخل من أجل تعميق قوة جبهة التحالف العربى معه وهو « No Linkage » ، أى لا ينبغى الربط٠ وذلك عندما سُئل : هل يطبق بوش قرارات الشرعية الدولية مع إسرائيل مثلما كان يفعل مع العراق ؟ فأجاب بالرد : « لا ربط » والذى يمثل استراتيچية متواصلة من التناقض والمعايير المزدوجة الأمريكية٠

ثم جاءت إدارة كلينتون فوصفت الدور الأمريكى فى عملية السلام على كونه « المسهل » أو « الميسر - Facilitator » وهو الدور الذى اتسم فى عهد كلينتون بعكس المسمى تمامًا ، بالتحيزات الصارخة التى أفقدت الدور الأمريكى مصداقيته ، وهو الذى حدى بالرئيس كارتر إلى أن يكتب مقالا فى النيويورك تايمز بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٦ ليندد بأسلوب إدارة كلينتون فى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ، ووصفه بأنه يتمثل فى احتضان طرف وإدانة الطرف الآخر ، وطالب أن يكون الوسيط الأمريكى محايدًا ، أو أن يبدو محايدًا على الأقل ، حتى لا تفقد الولايات المتحدة المصداقية٠

الانسحاب السلبى للوسيط !!

استخدمت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة « مادلين أولبرايت » مصطلحًا طريفًا للغاية أثناء « الاشتباكات التفاوضية » بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهو مصطلح « استراحة وقتية من المباراة - Time Out » وهو مصطلح من الملاعب الرياضية ويطلق عليه تعبير « الوقت المستقطع » حيث يطلب مدرب أحد الفريقين ذلك ؛ لتتوقف المباراة ثم تستأنف ٠٠٠ ويبدو أن الوسيط الأمريكى قد طور هذا المفهوم فى عهد الرئيس الأمريكى « بوش » الابن ؛ ليكون « الانسحاب الفعلى » أو «الوقت المستقطع إلى إشعار آخر » ، حيث لا تهتم الإدارة الجديدة بمسألة الشرق الأوسط بالقدر السابق اللهم إلا على مستوى الخطاب الظاهرى والبيانات المتكررة « بضبط النفس » و « حث الأطراف على العودة إلى مائدة المفاوضات » و « إدانة الإرهاب » و « وقف العنف » ولعل وضوح هذا الدور بالقيام بعملية انسحاب تتأكد

من مقولـة مستشـارة الرئيس الأمريكى « كوندليزا رايس » « فلنترك المنطقة لتتفاعل القوى بها ٠٠ - Leave the area to its own forces » ! ولكن الحقيقة أن هذا الانسحاب إنما هو لصالح الأچندة الإسرائيلية الراهنة القائمة على تقويض كل أركان ما سمى « بعملية السلام » والقضاء على روح ونصوص الاتفاقات التى أبرمتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية ٠ وهذا الانسحاب الفعلى من ممارسة أى دور إيجابى وفعال إنما يُعد من باب الانصياع التام والفعلى للانحياز الكامل إلى إسرائيل ، والذى تطور سلبًا فى العديد من المواقف وكانت لـه تجلياته عندما رفضت الولايات المتحدة طلبًا لعرفات بزيارتها كما كان الحال فى الماضى حينما كنا نسمع عن « وجود صعوبات تواجه عرفات فى الحصول على فيزا لدخول أمريكا » فى بدايات « عملية السلام » !! ٠٠ كذلك كان من التجليات الصارخة بعد أن احتلت إسرائيل « بيت الشرق » فى القدس الشرقية أن رفضت أمريكا طلب ملك عربى لزيارتها ؛ هذا إن صح هذا العنوان الرئيسى الذى ورد بصحيفة الأهالى بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥م وكان : « الرئيس الأمريكى يرفض استقبال ملك عربى » وذلك بحجة « بالغة الديپلوماسية» أن « الرئيس بوش (الابن) يتفرغ لرحلة صيد » !! وهو أمر خطير ولكنه غير مستبعد تمامًا٠٠

إذا كنا قد خضنا فى مسميات الدور الأمريكى فى عملية السلام والتى بدأت بما قاله الأمريكيون عن أنفسهم من خلال تعبيرات « السمسار الأمين » ثم « القوة الدافعة لعملية السلام » ثم « الميسر أو المسهل » ، فإن التعبير الأخير الذى نقدمه لوصف هذا الدور هو « الانسحاب السلبى » لصالح الانحياز الواضح للطرف الإسرائيلى مع الاكتفاء بتصريحات التهدئة « المراوغة » التى أوضحناها٠ ويبقى أن نقول : إن طبيعة التفاعلات تتكرر وتتكرر ؛ لتؤكد سمات المفاوض الأمريكى فى حالة الصراع العربى الإسرائيلى ، فلقد اعتُبر « السادات » « بهلوانًا » قبل حرب ١٩٧٣ ولم يعره أحد اهتمامًا ولم ينظر إلى مبادراته بشىء من الجدية قبل ١٩٧٣ ، ولكن بعد حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة كانت ممارسة القوة العربية واضحة وتم قطع البترول إلى آخره ، فتغير على الفور أداء الديپلوماسية الأمريكية وأصبح المفاوض الأمريكى يهتم ويتحرك ، وأصبح للسادات مسميات أخرى فى

خطاب الديبلوماسية الأمريكية ، وفى خطاب الرأى العام حيث سمى بـ « صلاح الدين العربى » أثناء فترة الحرب ثم « بأحد حكماء العالم » ثم بـ « رجل السلام » إلى آخره.

إن المفاوض الأمريكى دائمًا يكون فى حاجة إلى أن يعرف ويتأكد من أن الطرف الذى أمامه يقدر على ممارسة الضغط على مصالحه.

وشارون يعرف أن ذلك من سمات المفاوض الأمريكى ، فهو يقوم بهذه المهمة من داخل الولايات المتحدة ، إذن فهو الأولى بالرعاية والاهتمام الأمريكيين ، أضف إلى ذلك عمق الروابط الاستراتيجية ، ونظرية قيام إسرائيل هى نظرية قيام أمريكا بالإضافة إلى الرباط الدينى المقدس « الآخذ فى النمو ».

الخلاصة

إن حقائق الممارسة أكدت على قيام الوسيط الأمريكى بدور الوسيط المنحاز والمشبوه ، وعلى المفاوض العربى أن يدير مفاوضاته على هذا الأساس ، وأن يركز على صراع الإرادات. والحل من وجهة نظرى المتواضعة هو انتهاج مبدأ (التفاوض العكسى - Reverse Negotiation) ، لاستعادة ما يمكن استعادته على أرض الواقع من أوراق. كما أن على المفاوض الفلسطينى رد الاعتبار للداخل ، وتفعيل كل طاقات المفاوض الفلسطينى وتفعيل ديبلوماسية المسار الثانى على الساحة الدولية وداخل الأرض الأمريكية. ومن المحاور الحيوية التى ينبغى التعامل معها التأكيد على قوة العلاقات والتنسيق فى ذلك المثلث الاستراتيجى المتمثل فى كل من القاهرة - الرياض- دمشق ، ومن أهم الأولويات الراهنة فتح صفحة جديدة بين المفاوض الفلسطينى والسورى ليعبرا بها أزمة الثقة فيما بينهما. فالتنسيق أكثر من حيوى ، ولعل الدرس المهم القريب ، هو ذلك التنسيق المتميز بين اللبنانيين والسوريين الذى لابد أن يزداد تدعيمه ، والذى أدى إلى هروب إسرائيل من الجنوب اللبنانى وعدم قدرتها على ضرب المسارين بعضهما ببعض ، والتنسيق بين السوريين والفلسطينيين ، مع تعظيم قدرة المثلث الاستراتيجى للأمة العربية. فالتنسيق التام فى المواقف ، والربط بين المسارات وإظهار أشكال من القوة فى أوراق لا نزال نملكها

على صعيد الممارسة الفعلية لا الخطاب الرنان وبيانات التسكين اللحظى الغاضبة والتى تسمى فى قاموس السياسة الأمريكى «بخطاب الاستهلاك المحلى - Local Consumption Discourse » ، ربما يكون له عائده الأجدى على الموقف التفاوضى العربى برمته ، وهناك بالتأكيد ما يدعو للحذر ولكن لا مناص من اتخاذ خطوات حاسمة ومدروسة على صعيد الممارسة الفعلية .

إن الخوض فى سمات المفاوض الأمريكى ، أو مفاوضات العم سام - لها أبعاد كثيرة ، ويحتاج الأمر إلى دراسة تفصيلية أخرى بلا شك ، وما قدمته ما هو إلا ملاحظات أولية لأمثلة نوعية أثق فى أن القارئ العربى سيجدها ممثلة إلى حد كبير لأسلوب المفاوض الأمريكى ، أو مفاوضات العم سام معنا .

* * *

الهوامش

١ـ لمزيد من التفاصيل :

راجع كتاب هنرى كيسنجر بعنوان «سنوات الغليان» ، لاحظ أن لمحمد حسنين هيكل كتاب بنفس العنوان ، والبيانات التالية تخص كتاب كيسنجر الذى أشرنا لـه وهى:

Kissinger , Henry " Years of Upheaval " , Little , Brown Co : Boston _ Toronto , 1982.

٢ـ راجع كيسنجر فى (١) ، ص ٥٣٠ ـ ٥٣١٠

٣ـ راجع لكاتب السطور دراسة بعنوان «مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى» ، مجلة الدراسات العربية ، العدد١ ، خريف ١٩٨٧ واشنطن٠

٤ـ راجع كتاب هنرى كيسنجر فى(١) ، ص ٨٣٦- ٨٣٧ ٠

٥ـ راجع مقالا لطارق حجى فى جريدة الوفد ، بعنوان «تعليق على تصريح ردئ» فى ٢٠٠٠/٦/١٦م٠

٦ـ لمزيد من التفاصيل بخصوص مفهوم ديبلوماسية المسار الثانى ، راجع لكاتب السطور كتاب بعنوان «سيناريوهات الحرب والسلام : ديبلوماسية المسار الثانى من منظور اللغويات الاجتماعية والسياسية»٠ دار المعراج الدولية للنشر، الرياض ١٩٩٩ ٠

٧ـ راجع كتاب الرئيس السادات بعنوان «البحث عن الذات»٠

الفصل الثانى

الولايات المتحدة ٠٠ التاريخ والسياسة



لقطات من تاريخ العم سام
الثورة على بريطانيا الأم
والخمسون عامًا الأولى من عمر الولايات المتحدة
(١٧٧٢ - ١٨٣٩)

عادل المعلم

قرأنا فى الجزء السابق أن هجرة الإنجليز والأوروپيين إلى أمريكا ، كانت دوافعها الرئيسية دينية واقتصادية .

فانشقاق الپيوريتانز على الكنيسة الإنجليكانية فى انجلترا ، مع توالى الاضطهادات والحروب فى انجلترا وأوروپا الغربية ، بين طوائف الپروتستانت بعضها البعض ، وبين الپروتستانت والكاثوليك ، أدى لموجات متعاقبة من الهجرة لأناس أراد كل منهم أن يعبد ربه بالطريقة التى يراها ، دون تدخل حكومات أو كنائس . ومن الناحية الأخرى ، شجع بعض الملوك والكنائس رعاياهم على نشر دينهم فى العالم الجديد .

أما الدافع الاقتصادى ، فقد ظهر على مستويات متعددة : الملوك ، والحكومات والشركات ، والأفراد . كل يبحث عن فرصة لزيادة موارده فى العالم الجديد .

بالطبع كانت هناك دوافع أخرى ، لكن لم تتمتع بنفس الأهمية ، ولا صفة العمومية . . بدءًا بالبحث عن المغامرات والأمجاد فى تاريخ الاكتشافات الجغرافية وهبوطًا إلى مستعمرة چورچيا حيث أتى السجناء الإنجليز للاستفادة بهم فى إنشاء المستعمرة ، وعمل فاصل بين الأنجلوساسكون والإسپان فى الجنوب ، وفى نفس الوقت إعطاء المساجين فرصة ثانية لحياة جديدة .

* * *

نمت المستعمرات حتى أصبح بإمكانها أن تشق عصا الطاعة وتطالب بممارسة استقلالها الحقيقي فى أمور المادة والروح. جاء ذلك فى الوقت الذى اعتقدت فيه بريطانيا العظمى أنه قد آن الأوان لترتيب مستعمراتها فى مشارق الأرض ومغاربها، بعد أن هزمت الفرنسيين - بمساعدة سكان المستعمرات الأمريكية - فى كندا عام ١٧٦٣ ، واستولت على فلوريدا من إسبانيا ، وتزامن ذلك مع هزيمتها للفرنسيين فى الهند.

أصدرت الحكومة البريطانية عدة قوانين جديدة ؛ لتحصل من سكان المستعمرات على ما أنفقته فى الحرب ضد فرنسا ، ولا بأس من الزيادة.

جاءت ضرائب التمغة وجمارك الشاى والورق والزجاج ... وغيرها ، ومزيد من إحكام الاحتكارات الإنجليزية فى النقل والتجارة ، مع قانون يفرض على سكان المستعمرات إيواء الجنود البريطانيين. ثم أشعل قرار إغلاق ميناء بوسطون (بعد أن ألقى سكانها الشاى الإنجليزى فى البحر) ، غضب الجماهير فى ماساشوستس وبقية المستعمرات.

سبق كل ذلك الممارسات البريطانية التى عملت على تسخير المستعمرات لإمداد بريطانيا بالمواد الخام ، وتسويق كافة المنتجات البريطانية فى المستعمرات (الأمر الذى يحاول العالم المتقدم فرضه اليوم على البلاد المتخلفة ، بالجات وصندوق النقد والبنك الدولى والمنظمات التابعة له فى الأمم المتحدة وخارجها).

ثم أخطأت الحكومة البريطانية خطأ فادحًا عندما قيدت المد الاستيطانى فى اتجاه الغرب.

لا ضرائب بدون تمثيل

ارتفع ذلك الشعار فى طول المستعمرات وعرضها ؛ ليمثل رفض السكان دفع ضرائب يقررها البرلمان البريطانى القابع على الضفة الأخرى من المحيط ، دون أن يكون للسكان تمثيلٌ كافٍ فيه. وما هذا إلا عود على بدء ... **فقد بدأت الحياة النيابية فى إنجلترا ، وجاءت وثيقة الماجناكارتا عام ١٢١٥ عندما رفض النبلاء**

والأشراف والأساقفة دفع ضرائب للملك چون(*). فواحد من أهم أسس الحياة كان - وما يزال - عدم الاقتراب من جيوب الناس إلا بمشاورتهم وموافقتهم.

كذلك كان للعامل الدينى أثره فى الثورة، فالكثير من السكان لم يقبلوا أن تحصل الكنيسة الإنجليكانية (التابعة لكنيسة إنجلترا) على جزء من أموالهم، ولو كان أيسر اليسير، خصوصًا أولئك الذين تبعوا كنائس أخرى، وقد كانت عديدة فى أمريكا ذلك الوقت، وهى الآن أكثر عددًا.

وأدى مد الحكومة البريطانية لحدود كندا الكاثوليكية إلى زيادة التذمر والشك لدى المستوطنين فى نوايا بريطانيا.

شراء حكام المستعمرات والقضاة

قد تكون القشة التى قصمت ظهر البعير وأشعلت الثورة، **هى قرار الحكومة البريطانية دفع مرتبات حكام المستعمرات وقضاتها، الأمر الذى اعتبره السكان - بثاقب نظرهم، وخبرتهم بنفوذ المال، وحساسيتهم للتدخل الأجنبى - شراءً لذممهم.**

« علم المواطنون [فى بوسطون] فى صيف ١٧٧٢ أن الحكومة الملكية تعتزم منح الحاكم وقضاة المحكمة العليا رواتب دائمة، فتخلصهم من سيطرة الشعب. فدُعيت المدينة إلى اجتماع اتخذت فيه خطوة اشتملت على الثورة الكاملة، وأقيمت لجنة للتراسل مع المدن الأخرى » - موجز تاريخ الولايات المتحدة - صفحة ٧١.

برز على الساحة السياسية مفكرون أحرار مثل ديكنسون « لنعتبر أنفسنا جميعًا رجالا أحرارًا »، پاتريك هنرى « هل الحياة ثمينة والسلم جميل لدرجة أن نشتريهما بتكبيلنا بالسلاسل والعبودية ؟ لا قدر الله ... هب لى الحرية أو الموت »، وغيرهما مما أدى إلى :

(*) أهم ما فى الوثيقة :
من چون ملك إنجلترا بعناية الله .. إلى كبار أساقفته وأساقفة ورؤساء أديرته وحملة ألقاب إيرل وبارون .. وجميع رعاياه الأوفياء ... نؤكد :

- ستكون كنيسة إنجلترا حرة لا يُعتدى على شىء من حقوقها وحرياتها.
- نمنح جميع الأحرار فى مملكتنا الحريات المدونة فيما بعد
- ألا يفرض بدل خدمة أو معونة ... إلا المجلس العام لمملكتنا.
- لكى يجتمع المجلس العام .. سنأمر باستدعاء كبار الأساقفة ورؤساء الأديرة، وحملة ألقاب إيرل وكبار البارونات (قصة الحضارة - ول ديورانت - جـ ١٥ صفحة ١٩٩).

المؤتمر القارى الأول
وتأكيد مقاطعة البضائع البريطانية

اقترح نواب فرچينيا الاجتماع فى فيلادلفيا فى ١٧٧٤/٩/٥ للتشاور فى حالة المستعمرات السيئة. فجاء نحو خمسين ممثلا للمستعمرات ، وأسفر اجتماعهم عن تأسيس رابطة تأكيد المقاطعة التجارية مع بريطانيا ، الوطن الأم ، وأكبر قوة اقتصادية وعسكرية وبحرية فى ذلك الوقت ، وكان عدد سكان بريطانيا تقريبًا ثلاثة أمثال سكان المستعمرات.

عملت الرابطة بإيمان وحزم ، فأنشأت لجان تفتيش لمراقبة المقاطعة ، وأذاعت أسماء التجار الذين يخرقونها ، صادرت وارداتهم وعاقبتهم بقسوة ، ثم أخذت فى تعبئة السكان ضد السلطة البريطانية ، وأخيرًا وليس آخرًا بدأت فى جمع العتاد الحربى.

لكسنجتون فى ١٧٧٥/٤/١٩
الصدام العسكرى الأول

سمع الچنرال البريطانى جيج أن المواطنين فى ماساشوستس يجمعون الذخيرة عند مدينة كونكورد ، فأرسل قواته لمصادرة الذخيرة واعتقال المحرضين على العنف. وصلت قواته قرية لكسنجتون فى ضباب الصباح الباكر ، ورأت السكان المسلحين ، فانطلقت الرصاصة الأولى التى أشعلت حرب الثورة على بريطانيا العظمى. أسفر الصدام عن ثمانية قتلى ، فخرج أهالى لكسنجتون على القوات البريطانية ، فأشبعوهم جرحًا وقتلا حتى فرت القوات عائدة إلى قواعدها ، حاملة المئات من القتلى والجرحى.

فيلادلفيا فى ١٧٧٥/٥/١٠
المؤتمر القارى الثانى

اجتمع المؤتمر برئاسة التاجر الثرى چون هانكوك ، وحضره چورچ واشنطون وتوماس چيفرسون وبنيامين فرانكلين ، مع آخرين من نخبة المفكرين والسياسيين.

أسفر المؤتمر عن إصدار بيان صاغه چيفرسون وديكنسون « قضيتنا عادلة .. وقد عقدنا العزم على أنه خير لنا أن نموت أحرارًا على أن نعيش عبيدًا ».

وتم تعيين چورچ واشنطون قائدًا عامًا للقوات الأمريكية.

لم يعن ذلك أى نية للانفصال ، لكن إصرار على القتال حتى الموت للحصول على الحقوق المهضومة. ولكن الملك الأرعن چورچ الثالث صرح بأن المستعمرات فى حالة عصيان ، فأصدر توماس پين كتابه المشهور « الإدراك العام - Common Sense » دافع فيه عن ضرورة الاستقلال.

لم يكن هناك إجماع بين سكان المستعمرات على فكرة الانفصال عن بريطانيا الأم ، لا فى ذلك الوقت ، ولا حتى أثناء الحرب ، وإلى انتهائها. فحسب كلمات چون آدمز (أول نائب رئيس ، وثانى رئيس للولايات المتحدة) كان الثلث مؤيدًا للاستقلال والثلث ضده ، والثلث الأخير محايدًا.

١٧٧٥/٥/١٧

معركة بنكر هيل

نشبت أولى المعارك المهمة عندما اتخذ الأمريكيون مواقعهم على تل بريدز مما اعتبره الچنرال البريطانى جيج حصارًا له ولقواته ، فقرر أن يهاجم من المقدمة. فتقدمت قواته فى الساعة الثالثة عصرًا فى يوم شديد الحر ، وهم بكامل زيهم العسكرى ، وكل منهم يحمل على ظهره حقيبته ومؤونة ثلاثة أيام وذخيرة وبندقية ، أى ما يزيد على أربعين كيلوجرام. ساروا يختالون ببطء وفى نظام بديع نحو أولئك العصاة المتمردين ... فما كان من الآخرين إلا أن انتظروهم حتى اقتربوا إلى أربعين ياردة ، ثم حصدوهم برصاص البنادق ، دفعة ، ثم الثانية ، فالثالثة.

خسر البريطانيون أكثر من ألف قتيل ، والأمريكيون أقل من خمسمائة ، وكانت لتلك المعركة أثرها الهائل فى رفع معنويات الأمريكيين وهبوط معنويات البريطانيين.

عاد جيج إلى بريطانيا ملطخًا بالعار ، وخلفه هاو الذى أصيب بعقدة لازمته فى كل اشتباكاته مع الأمريكيين ، فلازمه الجبن والتردد حتى خسرت بريطانيا الحرب.

١٧٧٦/٧/٤

إعلان الاستقلال

استطاع المتطرفون الراديكاليون(*) زيادة سلطتهم فى المؤتمر الثانى ، وسرعان ما تشكلت لجنة لإعداد الإعلان الرسمى للاستقلال على رأسها توماس چيفرسون ، ومنه :

« إننا نؤمن بأن الناس جميعًا خلقوا سواسية ، وأن خالقهم وهبهم حقوقًا لا تقبل التنازل ، منها حق الحياة ، وحق الحرية ، والسعى لتحقيق السعادة. وإنما تقوم الحكومات بين الناس بضمان هذه الحقوق ، وتستمد سلطانها العادل من رضى المحكومين. وإذا قوضت الحكومة هدفًا من هذه الأهداف ، أصبح من حق الشعب أن يغيرها ... ولكن إذا ما تكرر سوء استعمال السلطة واغتصابها ، وتبين أن الغرض هو وضع الشعب تحت نير الاستبداد ، فمن حق الشعب ، بل من واجبه ، أن يسقط مثل هذه الحكومة وأن يستعيض عنها بطرق جديدة لتأمين مستقبله ».

اشتعلت حرب الاستقلال لمدة سبع سنوات نشبت فيها اثنتا عشرة معركة مهمة استعان خلالها البريطانيون بمرتزقة ألمان ، بينما تحالفت فرنسا ، ومن ثم إسپانيا مع القوات الأمريكية ، خاصة بعد معركة ساراتوجا التى انتصر فيها واشنطون انتصارًا ساحقًا على القائد البريطانى پرجوين لى فى ١٧/١٠/١٧٧٧م.

تبادل الطرفان النصر والهزيمة ، وكانت آخر المعارك الفاصلة عند يورك تاون على ساحل فرچينيا ، حيث طوق الجيش الأمريكى بالتحالف مع الأسطول الفرنسى ثمانية آلاف من القوات البريطانية بقيادة اللورد كورنوا ليس ، الذى اضطر إلى التسليم فى أكتوبر ١٧٨١ .

مفاوضات الصلح

بدأت المفاوضات فى أبريل ١٧٨٢ وانتهت فى نوفمبر من نفس السنة ، ولكن لم تصبح اتفاقيات الصلح واستقلال الولايات المتحدة نافذة إلا بعد معاهدة صلح بريطانيا مع فرنسا فى العام التالى !

(*) هكذا أطلق عليهم كتاب « موجز التاريخ الأمريكى » صفحة ٣٤ .

وقبل الانتقال إلى ميلاد الولايات المتحدة ، ننقل من « قصة الحضارة » الجزء ٤٢ صفحة ١١٦ ما ذكره ول ديورانت عن الساسة الإنجليز فى ذلك الوقت :

أما فى ميدان الأخلاق السياسية ، فإن انجلترا الآن وقت حرب الاستقلال فى الحضيض .. وقد أسف فرانلكين أسفًا شديدًا على نشوب الحرب : « لماذا لم يتركونى [الأمريكيون] أمضى فى طريقى ؟ لو أعطونى ربع المال الذى أنفقوه على الحرب لحصلنا على استقلالنا دون أن نريق قطرة دم . كنت أستطيع أن أشترى البرلمان البريطانى كله ، أو حكومة بريطانيا بأسرها ! ».

هل يعيش المولود الجديد ؟

أعلنت الولايات استقلالها عن الوطن الأم - ودخلت معه فى حرب لمدة سبع سنوات - دون أن تكون لها حكومة ذات صلاحيات ومسئوليات واضحة وكافية ، ومع هذا حققت تلك الولايات نصرًا عسكريًا حصلت به على استقلالها .

وبعد أن حصلت الولايات على استقلالها ، أصبح حلم وهم الجميع التمتع بالحرية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

من اتحاد كونفيدرالى إلى ولايات متحدة

كان من الطبيعى أن تسوء الأحوال الاقتصادية بسبب الحرب ، وتنخفض قيمة العملة ، ولكن ازداد السوء بعد الحرب ، فقد انفرط العقد الذى جمع الولايات وأصبحت تتنافس وتتشاحن على الموارد ، وتضع العراقيل والجمارك بينها ، حتى لاحت نذر الحرب الأهلية .

١٧٨٦ ثورة شايز فى ماساشوستس
والخوف من الشيوعية

لدى نيوإنجلايد اثنا عشر أو خمسة عشر ألفًا من اليائسين الذين يعتنقون ما يسمى الشيوعية ، عقيدتهم : حفظ الجميع ثروة الولايات المتحدة من بريطانيا ، فينبغى أن تكون تلك الثروة مشاعًا للجميع .

هذا ما كتبه الجنرال نوكس لواشنطون .

هناك أمور قابلة للاشتعال فى كل ولاية ، قد توقد النار فيها شعلة واحدة.

هكذا رد الچنرال واشنطون على نوكس.

ساءت أحوال المزارعين ومتوسطى الدخل حتى انتشر بينهم بيع أراضيهم وأعمالهم للوفاء بديونهم وضرائبهم ، حتى ثار دانييل شايز ، وهو أحد أبطال معركة بنكر هيل ، وجمع الأعوان وأراد الاستيلاء على ترسانة الأسلحة فى سپرنجفيلد.

تحرك بسرعة وفاعلية الحاكم بودوين والچنرال لينكولن ، وأنفق الموسرون أموالهم لإجهاض تلك الثورة ، ونجحوا فى ذلك.

كان ذلك إيذانًا بالانهيار ، مما دعا حكماء الولايات لعقد مؤتمر قومى.

نزاع فرچينيا ومارى لاند على نهر الپوتوماك

فرضت ولاية مارى لاند سيادتها بالقوة على نهر پوتوماك ، فاجتمع ممثلون من الولايتين للتفاوض حول ذلك ، وما شابهه.

ولكن اهتم چيمس ماديسون (الرئيس الرابع) بفوضى التجارة بين الولايات ، ودعا إلى مؤتمر أكبر ، اجتمع فى آنا پوليس عام ١٧٨٦ ، وبدا فاشلا كل الفشل ؛ إذ لم يحضره سوى ممثلى خمس ولايات . دفع ذلك الكسندر هاملتون لأن يدعو لمؤتمر تحضره كل الولايات لبحث أزمة الاتحاد الكونفيدرالى ككل. الأمر الذى جعل الولايات تتوجس من شرور التدخل فى شئونها ، ولكن عندما ذاع اختيار فرچينيا لچورچ واشنطون مندوبًا لذلك الاجتماع ، حذت الولايات حذوها واختارت مندوبيها عدا ولاية رود آيلاند الصغيرة.

فيلادلفيا فى ١٧٨٧/٥/٢٥

المؤتمر الدستورى

اجتمع خمسة وخمسون مندوبًا ليبحثوا حلا للأحوال المتردية ، فإذا بهم يضعون دستورًا ، ويحولون النظام من كونفيدرالى إلى ولايات فيدرالية متحدة.

حضر المؤتمر واشنطون ، فرانكلين ، ماديسون ، هاملتون ، دكنسون ، روبرت موريس رجل المال الذى دبر تمويل الجيش فى أحلك الظروف ، وغيرهم من نخبة المفكرين والقادة.

لم يحضر توماس چيفرسون ، فقد كان فى فرنسا ، ولا چون آدمز فقد كان فى إنجلترا ٠

بحث المجتمعون كيفية إصلاح الأحوال التجارية والاقتصادية ، ومنع التنافس والتشاحن بين الولايات ، الأمر الذى خشوا أن يتحول إلى حروب فيما بينها ، وشكل الحكومة التى تجمع شمل الولايات ٠

السلطة فساد

والسلطة المطلقة فساد مطلق(*)

اعتبرت كل ولاية نفسها دولة ، لها دستورها وبرلمانها ، وخشيت من حكومة عليا ، تتدخل فى شئون الولايات ، وتمارس أنواع الظلم والاستبداد الذى مارسته بريطانيا ٠

وقد استقر فى عقل ووجدان الشعب الأمريكى الحكمة ـ الصحيحة ـ القائلة : « السلطة فساد ، والسلطة المطلقة فساد مطلق » ٠

الإنسان ذئب لأخيه الإنسان(**)

تلك حكمة أخرى ، خشى منها المفكرون على الشعب الأمريكى من ناحيتين : الأولى أن تفترسه أوروپا بأطماعها ٠٠٠ سواء قامت بذلك بريطانيا أو فرنسا ٠ فهم على علم بتاريخ أوروپا وحاضرها(***)، والثانية أن تحارب الولايات نفسها كما حدث فى تاريخ أوروپا ، وحفلت به من حروب ٠

تبلور ذلك فى اتجاهين ، أحدهما يريد حكومة فيدرالية قوية (والمسألة نسبية

(*) كلمة وحكمة مشهورة للورد اكتون ٠

(**) كلمة مشهورة للفيلسوف الإنجليزى هوبز

(***) جاء فى الورقة الفيدرالية رقم (١١) لألكسندر هاملتون:

العالم منقسم إلى أربعة أقسام ٠ ولسوء حظ ثلاثة أقسام إن أوروپا بقوة سلاحها ومفاوضاتها ، بالقوة وبالخداع ، بسطت سيطرتها على الأقسام الأخرى ، أفريقيا وآسيا وأمريكا ٠ وأغرى ذلك التفوق أوروپا أن تنصب نفسها سيدة للعالم وأن تعتبر بقية البشر إنما خلقوا من أجلها ٠ ونسب الفلاسفة إلى سكان أوروپا تفوقـًا جسديًا ، وأكدوا أن جميع الحيوانات بما فى ذلك الجنس البشرى ينحط قدرها فى أمريكا ٠٠٠

ألا فليترفع الأمريكيون عن أن يكونوا أدوات لعظمة أوروپا ٠ [هل لنا أن نعتبر من ذلك ؟!] ٠

تمامًا ، خاصة عند مقارنة ذلك بحكومات الشرق الأوسط !) ، تزعم هذا الاتجاه الكسندر هاملتون ، والثانى يريد ترك الصلاحيات لحكومات الولايات ، وتزعمه توماس چيفرسون ٠

الدستور فى ١٧٨٧/٩/١٧

اتفقت نخبة المفكرين والقادة على حل وسط : دستور أعلى للدولة الجديدة صدق عليه فى ١٧٨٧/٩/١٧ تسعة وثلاثون فقط من الخمسة والخمسين مندوبًا ، واتفقوا على أن هذا الدستور يصبح نافذا إذا وافقت عليه تسع ولايات من الولايات الثلاث عشرة ٠

قام الدستور على أن السلطة جميعها مستمدة من الشعب ، وقسم السلطة بين هيئات ثلاث : السلطة التشريعية (الكونجرس) ـ السلطة التنفيذية ـ السلطة القضائية، حتى لا يستبد أحد ، فالسلطة تكبح السلطة ٠ ولم يكتف بذلك ، بل جعل هناك حدًا من التداخل بين السلطات حتى لا تستبد أى منها فى مجالها ، فمثلا يعرض الرئيس المرشحين للمناصب العليا فى إدارته على الكونجرس ، ويمكن للكونجرس أن يرفض من يراه لا يناسب المنصب ، فهذا المنصب يؤثر فى الشعب أولا وأخيرًا والكونجرس ممثل للشعب ٠ كذلك يتعين على الرئيس الحصول على موافقة الكونجرس على الميزانية ، وتصديقه على المعاهدات ٠ ويمكن للكونجرس أن يصدر قوانين ، حتى إذا لم يوافق عليها الرئيس ، إذا تمت له موافقة ثلثى الأعضاء، وهو المخول بإعلان الحرب والإنفاق على الجيوش(*)٠ ولا يمكن فصل قضاة المحكمة العليا ما لم يقترفوا جرائم ٠٠ وهكذا ٠

تصدرت الدستور الفقرة الآتية:

نحن شعب الولايات المتحدة

رغبة منا فى إنشاء اتحاد أكثر كمالا ، وفى إقامة العدالة ، وضمان الاستقرار الداخلى ، وتوفير سبل الدفاع المشترك ، وتعزيز الخير العام ، وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة ، نرسم ونضع هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية ٠

(*) من أدبيات الشعوب الغربية حكمة أخرى : لا تضع سيفك ومحفظتك فى يد واحدة ٠

المادة الأولى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠

* * *

يتكون الدستور الأمريكى من سبع مواد (تشغل حوالى عشر صفحات من قطع الكتاب) ، المادة الأولى عن السلطة التشريعية ، اختيارها وتكوينها وصلاحياتها وطريقة عملها.

والمادة الثانية عن السلطة التنفيذية ، كيفية انتخاب الرئيس وانتخاب نائبه ، صلاحياته ، مرتبه الذى لا يجوز أن يزيد طوال شغله المنصب ، مسئولياته أمام الكونجرس ، طريقة عزله إذا لزم.

أما المادة الثالثة فهى عن السلطة القضائية ، وتمنع عزل القضاة ماداموا حسنى السلوك.

تنظم المادة الرابعة علاقة الولايات ببعضها البعض وبالحكومة الفيدرالية.

وتبين المادة الخامسة طريقة تعديل الدستور.

والمادة السادسة عن قانونية الديون والارتباطات السابقة على الدستور ، وتؤكد لـه المرجعية الأولى.

أما المادة السابعة ، فتشترط مصادقة تسع ولايات على الدستور ليصبح نافذا.

* * *

يلاحظ فى الدستور الآتى :

١ ـ عبارة عن إطار رئيسى لا يتطرق إلى تفاصيل ، وترك للمحكمة الدستورية العليا العبء الأكبر فى شرح مواده ، وتحديد دستورية القوانين ، الأمر الذى قامت وتقوم به حتى الآن.

٢ ـ جسد الدستور نظام كبح وتوازن السلطات ، طبقًا للحكمة القائلة : السلطة تكبح السلطة.

٣ ـ أفسح الدستور المجال أمام كل من يريد الترشيح لمنصب الرئيس ، فلم يضع شروطًا سوى أن يتجاوز عمر المرشح خمسة وثلاثين عامًا، وتزيد إقامته فى

الولايات المتحدة عن أربعة عشر عامًا ، ولذلك لم تمر انتخابات من بعد واشنطون ، إلا وتقدم لها أكثر من مرشح.

٤ ـ منع الدستور أعضاء الكونجرس أن يشغلوا أى منصب حكومى.

٥ ـ للكونجرس سلطة سن القوانين بعد موافقة الرئيس ، ويمكنه إذا نال موافقة ثلثى الأعضاء سن القوانين رغم عدم موافقة الرئيس.

٦ ـ عاب الدستور ما عاب الرجل الأبيض ، قديمًا وحديثًا ، فى أمريكا وأوروبا ؛ العنصرية والاستعلاء على الآخر.

فأولئك الرجال الأحرار ، الذين حاربوا بريطانيا العظمى ، الدولة الأم ، لمدة سبع سنوات ليحصلوا على حريتهم ، لم يعترفوا فى دستورهم بحقوق الهنود الحمر أصحاب البلد الأصليين ، واستمروا فى استرقاق الأفارقة(*) ، وعدوا الأفريقى ثلاثة أخماس رجل فى تعداد الولاية فيما يخص عدد مندوبيها والضرائب التى عليها !

* * *

الشعب يرفض الدستور

مرت سنة ١٧٨٧ ولم يوافق على الدستور سوى ثلاث ولايات من الثلاث عشرة.

إذن لقد رفض الشعب التصديق على الدستور.

فماذا تفعل النخبة التى وضعته ؟

لم تحاول فرض الدستور بالتحايل والخداع.

لم تزعم أنها أكثر وطنية من بقية المواطنين ، أو أنها أدرى منهم بمصلحتهم.

لم تحاجج بأن البلاد فى خطر من الأطماع الخارجية (بريطانيا وفرنسا) ، ولا خطر من الثورة المضادة فى الداخل ، ولا خطر من قيام شيوعية ولا خطر الانقسام والحرب الأهلية.

(*) جاء فى الجزء ٤٢ من « قصة الحضارة » صفحة ١١٥ : ... بحلول عام ١٧٧٦ كان التجار الإنجليز قد حملوا إلى أمريكا ثلاثة ملايين من العبيد.

لم تعلن قانون طوارئ(*)

ولكن تحركت النخبة الفكرية على محورين ...

فى الأول ، تصدى كل من چيمس ماديسون وألكسندر هاملتون وچون چاى لإقناع الرأى العام - الذى أخشى ما يخشاه تسلط الحكومة القوية - بضرورة قيام الحكومة الفيدرالية . وكتبوا ٨٥ مقالا سموها الأوراق الفيدرالية ، بدأوها فى ١٧٨٧/١٠/٢٧م وختموها فى ١٧٨٨/٥/٢٨م .

أما المحور الثانى ، فكان العمل على إزالة خوف المواطنين من تعسف واستبداد الحكومة .

اجتمع المفكرون ، وألحقوا بالدستور وثيقة الحقوق ، التى صاغها - وكان له الدور الأكبر فى إصدارها - توماس چيفرسون .

وتتكون من عشرة تعديلات تحمى حرية المواطنين فى العبادة والكلام والصحافة والاجتماع ، واقتناء الأسلحة ، ومنعت استغلال الجنود لمنازل السكان ، وكفلت حق المتهم فى محاكمة عادلة سريعة وعلنية واستعانته بالدفاع ، ومنعت الاعتقال إلا بعد صدور قرار اتهام من محلفين ، ومنعت التعسف فى طلب كفالات باهظة .

ثم جاء التعديلان الأخيران كما يلى :

التعديل التاسع : ذكر الدستور لحقوق معينة لا يجوز أن يفسر على أنه إنكار لحقوق أخرى يتمتع بها الشعب ، أو انتقاصًا منها .

التعديل العاشر : السلطات التى لا يوليها الدستور للولايات المتحدة ككل ، ولا يحجبها عن الولايات [عن كل ولاية] تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب .

(*) لم يكن انتهاء الحرب بالانتصار على بريطانيا معناه انتهاء الخطر الممكن منها ، أضف لذلك أن هناك بين الأمريكيين من انحاز لصفوف بريطانيا فى الحرب ، فهم قادرون على أن يشكلوا ما نطلق عليه بالتعبير الذى ذاع فى مصر فى الخمسينيات « الثورة المضادة » [والذى استغلته الحكومة فى الزج بالآلاف فى المعتقلات تحت زعم تأمين الثورة ، وكأن تأمين الثورة يتم بحبس الشعب وإذلاله!] .

كذلك كانت أطماع فرنسا معروفة ، وهى فى الجوار ، فى الشمال وفى الغرب وفى الجنوب .

وبالطبع مازال هناك الهنود الحمر ، أصحاب البلد الأصليون ، وحقوقهم المشروعة .

تبدأ معظم بنود وثيقة الحقوق بـ ٠٠٠ لا يجوز ٠٠٠ فهى لتكبيل سلطة الحكومة عن الاستبداد ، وليست لتمكين الحكومة من التسلط على الشعب والاستبداد بأموره٠

١٧٨٩/٤/٣٠

واشنطون أول رئيس للولايات المتحدة

وافقت فرچينيا على النظام الجديد ٠٠٠ الدولة الفيدرالية والدستور الجديد ، ووافق واشنطون ، فأصبح من المحقق بدء عصر جديد٠

اختير واشنطون بالاجماع رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية٠ وتم الاحتفال بتنصيبه فى ١٧٨٩/٤/٣٠ من شرفة القاعة الاتحادية فى وول ستريت ـ نيويورك ، حيث أدى يمين المنصب أمام مستشار نيويورك ، الذى التفت بعد ذلك للجماهير المحتشدة قائلا : ليعيش چورچ واشنطون رئيس الولايات المتحدة٠

ومن كتاب « أمريكا » نقتبس الفقرات الآتية :

« بتنصيب چورچ واشنطون أول رئيس للولايات المتحدة انتهت الثورة الأمريكية ٠٠٠

لم تحدث فى البلاد مذابح أو تستأصل شأفة المناوئين السياسيين ٠٠ حقيقة نشبت ثورتان صغيرتان ، ثورة شايز فى ١٧٨٦ ، وثورة الويسكى ١٧٩٤ ، ولكن قضى على الثورتين عندما أظهرت الحكومة أنها قادرة على إخماد الثورة ، ولم يحكم على أحد من الثوار بالإعدام ٠٠٠

لنبدأ بچورچ واشنطون الذى كانت أخلاقه سببًا إلى حد كبير ، لا فى نجاح الثورة فحسب ، بل فى تأسيس الجمهورية ٠٠ رجل شديد التدقيق فى الأمور ، مهيب، وقور، يصعب التقرب إليه ، لا يحب الاختلاط بالجماهير ٠٠ لا يتوانى قط فى قبول وتحمل الأعباء التى توضع على عاتقه٠ كان يحب بيته ، ولكنه لم يره ولو مرة واحدة لمدة ست سنوات أثناء الثورة٠ كان رجلا ثريًا حذرا ، ومع ذلك غامر بنفسه وماله فى سبيل الحرية ، ورأى ثروته تتضاءل دون أن ينبس ببنت شفة٠ كانت كل مطامحه محصورة فيما يعود بالخير على بلاده وبنى وطنه٠

كتب إليه رئيس إحدى الجمعيات مقترحًا عليه أن يتوج ملكًا(*) على الأمة الجديدة، فلم يكتف واشنطون برفض الاقتراح ، بل قال له بأوضح العبارات :

« إذا كان يهمك أمر نفسك وذريتك من بعدك ، فانزع هذه الأفكار من رأسك ، وإياك أن تكتب إلى فى هذا الأمر ، لا بالإصالة عن نفسك ولا بالنيابة عن غيرك». لذلك حين أطلقوا عليه لقب « أبو الأمريكيين » لم يكن هذا إلا الحقيقة ».

* * *

الفيدراليون والجمهوريون

ظهر فى الحكومة اتجاهان ، يدعو الأول إلى حكومة مركزية قوية ، تزعمه الكسندر هاملتون(**) ، ويدعو الثانى إلى حكومة فيدرالية محدودة السلطات ، وتزعمه توماس چيفرسون. واستطاع واشنطون بحكمته منع تفجر الصراع بينهما.

خطبة الوداع

رفض واشنطون أن يرشح نفسه مرة ثالثة ، واعتزل الحكم بخطبة الوداع الشهيرة ، حذر فيها الشعب الأمريكى من الأحزاب ، ومن التدخل الأجنبى(***) ، ومن الحب الدائم أو الكره الدائم لأمة ما.

مقال فيلادلفيا چورنال

كانت لواشنطون شعبية كبيرة ، ولكن كطبيعة البشر فى كل مكان وزمان ، كان هناك من لا يحبه وينتقده بقسوة. ولذلك لم يكن غريبًا أن يتحدث مقال فيلادلفيا

(*) كانت الملكية مقبولة فى معظم بلاد أوروبا والعالم فى ذلك الوقت ، ويشبه ذلك اليوم فى بعض البلاد من يُنتخب رئيسًا مدى الحياة.

(**) وُلد لأب سكوتلاندى وأم من الهيجونوت ، كان طموحًا سخيًا ذا كبرياء ، حادًا مندفعًا ، سريع الغضب وسريع الصفح ، ذا عقل متألق وطاقة متوقدة . ولكنه كثير النزاعات ... مع چيفرسون ، وچون آدمز ، وآرون پير والذى أنهى حياته بعد أن تحداه فى مبارزة !

(***) جاء نص التحذير كما يلى : .. مع الأخذ فى الحسبان ـ دائمًا أبدًا ـ أنه من الحماقة أن تطلب أمة من أمة أخرى معروفًا لا يتفق مع مصالحها .. ولا يتم هذا إلا بالتنازل عن جزء من استقلالها .. ليس هناك خطأ أفدح من أن تتوقع أمة ـ أو تعمل حسابها ـ على مساعدة أو جميل أمة أخرى.
... يجب أن تكون غيرة الشعب الحر ، دائمًا يقظة ضد الخداع الدفين للنفوذ الخارجى ، بعد أن أثبت التاريخ والتجربة أن التأثير الخارجى هو أكثر الخصوم وبالا .

چورنـــال بلســان البعض عندما اقترح أن يوم تقاعد واشنطون سيتحول إلى فرح كبير:

رب اجعل خادمك يغادر فى سلام ، فقد رأيت عيناى الخلاص [اقتباس من الكتاب المقدس] ••• فالرجل الذى هو مصدر تعاسة بلده نزل اليوم إلى مرتبة تابعيه المواطنين ، ولم تعد له السلطة ليضاعف بلايا هذه الولايات المتحدة !

چون آدمز - الرئيس الثانى : ١٧٩٧ـ ١٨٠١
وبوادر الحرب مع فرنسا

هو أطول رؤساء أمريكا عمرًا ، ولد فى ١٧٣٥/١٠/٣٠ بولاية ماساشوستس ، تخرج من جامعة هارفارد فى ١٧٥٥ ، ساهم آدمز فى تعيين واشنطون قائدًا أعلى للجيش الأمريكى ، وساعد چيفرسون فى صياغة إعلان الاستقلال وشارك مع فرانكلين وجاى فى التفاوض على اتفاقية پاريس عام ١٧٨٣ ، والتى اعترفت فيها بريطانيا رسميًّا باستقلال أمريكا•

تولى منصب نائب الرئيس لواشنطون ، ثم خلفه فى الرئاسة•

آمن چون آدمز بأن « الكتاب المقدس قدم النظام الوحيد الذى حفظ دائمًا - وسيحفظ - الجمهورية » أرض الميعاد والدولة الصليبية - صفحة ٦٦ •

اشتبكت الولايات المتحدة مع فرنسا فى عدة معارك بحرية ، فضاعف آدمز القوة البحرية الأمريكية ، وتصاعدت المعارك خاصة بعد التقارب الأمريكى البريطانى ! أرسل آدمز ثلاثة مفوضين إلى پاريس لمنع نشوب الحرب ، رفض تاليران - مسئول الشئون الخارجية فى الحكومة الفرنسية - مقابلتهم ، وأرسل عن طريق مبعوثين سريين - سماهم الأمريكيون فيما بعد X, Y, Z - أن عليهم أن يدفعوا ٢٥٠٠٠٠ دولار ليتجنبوا أن تحاربهم فرنسا ! ثم قطع تاليران المفاوضات برسالة فظة مهينة ، اتهم فيها الولايات المتحدة بالنفاق والتعامل بوجهين !

نشر الأمريكيون الرسائل المتبادلة ، فغضب الشعب الأمريكى ، وذاعت بينه كلمة روبرت هارپر : إننا نجود بالملايين من أجل الدفاع عن أنفسنا ، ولكن لا ندفع سنتًا واحدًا جزية !

زادت سخونة الموقف السياسى ، وارتفعت حدة المعارك البحرية ، والتى حالف النصر - فى معظمها - الأمريكيين ، ولاحت نذر الحرب الشاملة ، وتحمس لها أكثر الشعب الأمريكى وأغلب أفراد حكومته.

خالف الرئيس چون آدمز الاتجاه العام وأوفد وزيرًا جديدًا لفرنسا ، استقبله ناپليون - الذى كان قد اعتلى الحكم لتوه - بترحاب ودى وأنهيا خطر الحرب.

انخفضت شعبية آدمز بسبب أربعة قوانين سنها الكونجرس : رفع مدة الاقامة للحصول على المواطنة من خمس إلى أربع عشرة سنة - منح الرئيس سلطة ، لمدة سنتين ، الطرد من البلاد لأى أجنبى خطر - جواز ترحيل الأجانب وقت الحرب أو سجنهم بأمر رئاسى وبدون محاكمة - تجريم التآمر ضد إجراء حكومى أو التعرض لموظف عام.

وعندما جرت الانتخابات سنة ١٨٠٠ ، سقط آدمز وحكومته لأنهم - كما جاء فى « موجز التاريخ الأمريكى » .. نظم الاتحاديون حكومة قوية فى عهد واشنطون وآدمز ، ولكنهم اتبعوا سياسة أثارت عداء جماهير عديدة من الشعب ، لأنهم عجزوا أحيانًا عن إدراك حقيقة مهمة ، وهى أن الحكومة ينبغى أن تستجيب لرغبات الشعب.

چيفرسون ، الرئيس الثالث

من ١٨٠١ـ ١٨٠٩

تميز چيفرسون بمواهبه المتعددة ، فهو كاتب مفكر وفنان ومهندس عمارة ومخترع وعازف موسيقى. وفضيلته السياسية أنه كان يؤمن إيمانًا لا يتزعزع بالشعب وحقوقه.

عمل نائبًا للرئيس چون آدمز ، ورشح نفسه للرئاسة ضده ، وفاز لشعبيته الطاغية. **كان يؤمن إيمانًا راسخًا بأن الدولة فى خدمة الشعب ، وليس الشعب فى خدمة الدولة.** سار يوم تنصيبه فى ثياب غير أنيقة - كالعادة - إلى الكاپيتول الجديد فى واشنطون الجديدة ، وأدى يمين المنصب ثم ألقى فى هدوء خطابًا متميزا ، أفصح فيه عن أفكاره فى خدمة الشعب ، كل الشعب - جمهوريين واتحاديين - وأن المطلوب

حكومة عاقلة لا تتدخل فى شئون الناس ، ووعد بالحفاظ على سيادة السلطات المدنية على السلطات العسكرية٠

Mr. President

منذ بداية حكمه ، اختفت من الحياة السياسية الأمريكية - وللآن - كل ألقاب التفخيم والتعظيم ، فلا ينادى الرئيس إلا بـ السيد الرئيس٠٠ ورسخ فى وجدان الشعب أن أبسط المواطنين جدير بالاحترام كالرئيس نفسه٠

صاغ چيفرسون وثيقة الاستقلال(*) واعتبرها أهم إنجازاته ، أنشأ جامعة فرچينيا ، ومكتبة الكونجرس - بالتعاون مع صديقه ماديسون - واهتم بالتعليم اهتمامًا كبيرًا ، **وطالب بفصل الدولة عن الكنيسة ، حماية للكنيسة من الدولة٠ ومنعًا لأى مشاكل يسببها تفضيل الدولة لكنيسة پروتستانتية على كنيسة أخرى٠**

حدد سياسته الخارجية فى فقرة قصيرة واضحة « رجال بلدنا قسموا أنفسهم بعواطف قوية تجاه الفرنسيين والإنجليز ، ولن يؤمنهم شىء إلا الطلاق من الأمتين»، « كلما قل تعلقنا بصداقات وعداوات أوروپا ، كلما كان ذلك أفضل لنا »٠

شجع على وضع قانون جديد يسهل تجنس الأجانب ؛ لأنه اعتقد أن الولايات المتحدة هى ملجأ المضطهدين فى العالم ٠ وأفلح وزير ماليته جالاتين فى أن يهبط بالدين الوطنى إلى أقل من ستين مليون دولار ، وألغت الولايات - الواحدة إثر الأخرى - اشتراط الملكية كمؤهل للاشتراك فى الانتخابات٠

الحرب مع قراصنة البحر المتوسط

تعرضت السفن التجارية الأمريكية لخطر السلب والنهب شمال الساحل الليبى ، وفرض عليهم القراصنة جزية مرور ، رفضتها حكومة چيفرسون ، وأرسلت سفنًا حربية أرغمت الجميع على احترام العلم الأمريكى٠

(*) قبل أن يعود لأمريكا ، أرسل چيفرسون إلى صديقه ماديسون - الرئيس الرابع - « أن من حق الشعب وثيقة للحقوق ضد أية حكومة على وجه الأرض ، وهو ما لا ينبغى لحكومة عادلة أن ترفضه أو تقعد عنه »٠

الصراعات الأوروپية

وچيفرسون يقتنص لويزيانا

اقتنص ناپليون من الإسپان لويزيانا ـ التى تقع فى وسط الولايات المتحدة فى حدودها الحالية ـ وتمثل حوالى ثلث مساحتها الحالية ، ويزيد من أهميتها ميناء نيوأورليانز التجارى.

ارتجف الأمريكيون رعبًا من ذلك. فإذا كان جوار إسپانيا الضعيفة مصدر متاعب جمة ، فكيف بفرنسا القوية ؟

أكد چيفرسون « علينا من الآن أن نقترن بالأسطول والدولة البريطانية » ، ومع بداية أول حرب أوروپية ـ وما أكثر تلك الحروب ـ ستكون بداية الزحف الأنجلوأمريكى على نيوأورليانز.

أما من ناحية ناپوليون ، فقد كان على يقين من سرعة نشوب حرب بينه وبين بريطانيا ، فلماذا يخاطر بحرب على الضفة الأخرى من المحيط ، احتمال خسارتها أكبر من ربحها ؟ ولماذا لا يملأ خزانته بالدولارات الأمريكية استعدادًا لحرب طويلة فى أوروپا ؟ فليبع لويزيانا للأمريكيين. وقد كان ، فقد نزل العلم الفرنسى من على نيوأورليانز فى أحد أيام خريف ١٨٠٣ ، وارتفع بدلا منه العلم الأمريكى ، وذلك فى مقابل ١٥ مليون دولار أمريكى ، وتضاعفت بذلك مساحة الولايات المتحدة ذلك الوقت ، وحازت ما سيصبح فيما بعد أكبر مصدر للحبوب فى العالم.

ازدادت شعبية چيفرسون ، وخاض الانتخابات الرئاسية التالية بنجاح كبير ليعود لكرسى الرئاسة.

الحرب البريطانية الفرنسية

أعلن چيفرسون الحياد فى الحرب البريطانية الفرنسية. ولكن حاصرت بريطانيا فرنسا وحاصرت فرنسا بريطانيا ، ودفعت الولايات المتحدة الثمن ! فقد تضررت تجارتها مع الاثنتين ، وهبطت الصادرات الأمريكية إلى الخمس. وازدادت الأمور سوءًا بتفتيش البحرية البريطانية للسفن الأمريكية ـ وكثيرًا ما أرغم

اوريجون

شراء
لويزيانا
١٨٠٣

(أسبانيا)

اقليم ميشجان ١٨٠٥

ايللينوي ١٨٠٩

اقليم انديانا ١٨٠٩

اوهايو ١٨٠٣

اقليم مسيسبي ١٨٠٤

اقليم اورليانز ١٨٠٤

فرمانت ١٧٩١

نيو هامشر ١٧٨٨

١٧٨٨ ماساتشوستس

رود آيلاند ١٧٩٠

كونيتكت ١٧٨٨

نيوجرزي ١٧٨٧

دلاوير ١٧٨٧

ماريلاند ١٧٨٨

نيويورك ١٧٨٨

بنسلفانيا ١٧٨٧

كنتاكي ١٧٩٢

فرجينيا ١٧٨٨

تنيسي ١٧٩٦

نورث كارولاينا ١٧٨٩

ساوث كارولاينا ١٧٨٨

جورجيا ١٧٨٨

١٨١٠

التواريخ المقترنة بالولايات تشير إلى سنة انضمامها إلى الاتحاد (سنة التصديق بدستور الولايات الثلاث عشرة الأصلية) وبالنسبة للأقاليم تشير السنة إلى التنظيم الأقليمي. ثم شراء لويزيانا فى سنة ١٨٠٣.

المناطق المخططة بخطوط متباعدة هى مناطق متنازع عليها.

المصدر: المساحة الجيولوجية الأمريكية

البريطانيون البحارة الأمريكيين على العمل فى خدمتهم - واستيلاء كل بلد على التجارة الأمريكية عندما تكون مع الطرف الآخر .

تخبطت إدارة چيفرسون وأصدرت قوانين تحرم التجارة الخارجية ، فدفع الشعب ثمن ذلك ، وسخط وتذمر ، عدلت الإدارة القانون إلى تحريم التجارة مع بريطانيا وفرنسا والبلاد التابعة لهما ، ولكن لم تتحسن الأحوال كثيرًا .

أعادت الأساطيل البريطانية تحكم التاج وإذلاله للأمريكيين عندما تقبع السفينة الأمريكية تحت رحمة مدافع طراد بريطانى إلى أن يتم تفتيشها ، ومصادرة بعض ما فيها - من بشر وبضائع - قبل الإفراج عنها ، حتى أصبح الاستقلال الذى تفاخر به الأمريكيون على المحك .

أعلن نابوليون - على الملأ - رسميًا إنهاء الخطر على السفن والبضائع الأمريكية، ولكن لم يتم ذلك فى عالم الحقيقة .

تآكلت شعبية چيفرسون مع تآكل الحالة الاقتصادية ، ووصلت إلى الحضيض عام ١٨٠٧ عندما أطلق البحارة البريطانيون نيرانهم على سفينة حربية أمريكية ، مما أسفر عن عشرات الضحايا بين قتلى وجرحى .

وأصبح چيفرسون - الذى عمل كل ما بوسعه لعدم التورط فى حرب - يتمنى انتهاء فترته الثانية .

چيمس ماديسون

الرئيس الرابع : ١٨٠٩ - ١٨١٧

شارك ماديسون فى المؤتمر الدستورى عام ١٧٨٧ ، ثم اشترك مع كلٍ من هاملتون وجاى فى تحرير الأوراق الفيدرالية لإقناع الشعب الأمريكى بالحكومة الفيدرالية وبالدستور ، وعمل مشرعًا مع واشنطون ، وآدمز ، ووزير خارجية چيفرسون وله الفضل مع چيفرسون فى إنشاء مكتبة الكونجرس .

فاز ماديسون بالانتخابات عام ١٩٠٨ ؛ ليصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة فى مدة أقل من ٢٠ سنة ، وثالث الرؤساء من فرچينيا .

واجه ماديسون علاقات متردية مع انجلترا حتى اضطر أن يقدم للكونجرس

تقريرًا يتضمن ٦٠٥٧ حالة اعتداء من البحرية البريطانية على السفن الأمريكية ، شملت مصادرة بضائع واعتداء على الأمريكيين ، وإجبارهم على العمل فى السفن البريطانية إذا لم يستطيعوا إثبات جنسيتهم • كذلك اقتنع الأمريكيون بأن البريطانيين وراء تأليب الهنود عليهم عام ١٨١٢ •

١٨١٢ - ١٨١٥

الحرب الأمريكية البريطانية

بدأت الحرب والجيش الأمريكى فى أسوأ حالاته ، سواء من ناحية الكم أو الكيف • فقد هبط عدد الجنود إلى أقل من ثلاثة آلاف ، وكما جاء فى « موجز تاريخ الولايات المتحدة » : كان كثير من الجنود النظاميين من أرباب السجون والمواخير •• كان الضباط القدامى قد انحدروا إلى الكسل أو الجهل أو الإسراف فى الشراب •• أما الضباط الأحدث عهدًا ، فكانوا فى الغالب قد عينوا لأسباب سياسية •• فكانت القلة من الصالحين ، ولكن الأغلبية إما أجلاف وجهلة - أو إذا كانوا متعلمين - فهم مغرورون متواكلون متداعون ، وآخرون لا يصلحون لشىء - صفحة ١٣٣ •

بدأت الحرب بمحاولة أمريكية لغزو كندا ، انتهت بفشل عام ، ولكن حققت البحرية الأمريكية عدة انتصارات على البحرية البريطانية • وتناوب الطرفان النصر والخسارة فى المعارك البرية دون انتصارات فاصلة أو حاسمة ، سوى :

عام ١٨١٤

احتلال وحرق واشنطون

استطاع الأمريكيون تدمير بعض المبانى والمنشآت العامة فى يورك (تورنتو الآن) ، فانتقم البريطانيون بأن أطلقوا قذائفهم على مبنى الكونجرس ، واحتلوا واشنطون وأضرموا فيها النيران ، ولكن اضطروا للجلاء عنها بعد فترة قصيرة ، وتلا ذلك :

انتصار الأمريكيين الباهر

فى نيوأورلياتز

تحقق ذلك تحت قيادة أندرو چاكسون ، وقد تم بعد اتفاق الطرفين على وقف النار فى معاهدة چينت ، والتى لم تصل أخبارها للمتقاتلين إلا بعد انتهاء معركتهم !٠

ولكن يبدو أن الشعب الأمريكى تصقله الحروب ، فكما جاء فى « موجز التاريخ الأمريكى » :

أكد جالاتين وزير المالية (من ١٨٠١ إلى ١٨١٣) « أن الأمريكيين كانوا قبل هذا النزاع أنانيين شديدى الميل إلى التفكير فى شئونهم المحلية ٠٠ وجددت الحرب الشعور الوطنى وشكلت الخلق الوطنى على نحو جديد ٠٠ أصبح للشعب أهداف توثق بين أفراده ، أهداف ترتبط بها كرامتهم وأفكارهم السياسية » - صفحة ٥٧ ٠

إذن كانت حرب ١٨١٢ حرب استقلال ثانية وبحث عن الذات ، كما بينت للعالم أن الأمريكيين شعب محارب(*) لا يمكن لأحد أن يستهين به٠

چون مارشال

عينه چون آدمز كبيرًا للقضاه عام ١٨٠١ ، واستمر فى المنصب - بحكم الدستور - حتى وفاته ١٨٣٥ ٠

حول المحكمة العليا إلى سلطة تماثل سلطة الرئيس وسلطة الكونجرس٠ أرسى - بقرار حاسم - حق المحكمة العليا فى إعادة النظر فى أى قانون صادر عن الكونجرس أو الهيئة التشريعية لإحدى الولايات ، وكتب : من المؤكد قطعًا أن مجال الهيئة القضائية وواجبها أن تعين ما هو القانون٠

الهجرة إلى الغرب

وعالم الفرونتير

لم يقنع المهاجرون من أوروپا بالبقاء على الساحل الشرقى طويلا ، رغم مساحته الهائلة ، ورغم سلسلة جبال الأبلاش التى تحده من الغرب ،

(*) وقد أطلق ناعوم تشومسكى على الولايات المتحدة : الدولة المحاربة٠

وبعد كل ذلك وقبله ، رغم أن الامتداد غربًا يعنى المزيد من الاصطدام مع الهنود الحمر ، أصحاب الأرض الأصليين .

شكلت الهجرة / المغامرة غربًا حياة الأمريكيين ووصفهم الرحالة الإنجليزى فوردهام بأنهم : « جنس من البشر يتميز بالجرأة والقوة .. يعيش فى أكواخ حقيرة .. وهم قوم لم تصقلهم مدنية ، ولكنهم كرماء ، يعطفون على الغريب .. هذا إلى أنهم يتصفون بالأمانة ، ويمكن الوثوق بهم .. يزرعون قليلا من القمح الهندى والقرع ويربون الخنازير . يملك الواحد منهم بقرة أو اثنتين فى بعض الأحيان .. إلا أنهم يعتمدون اعتمادًا رئيسيًّا على السلاح فى كسب ما يقيم أودهم » .

اعتمد المغامرون، أو المهاجرون غربًا ، أو رجال الحدود (الفرونتير) على أنفسهم اعتمادًا كاملا . فهم يبنون منازلهم ، ويحرسونها ، ويزرعون أرضهم ، ويربون ماشيتهم ، ويصطادون طعامهم ، على الأرض ، أو فى البحر أو من السماء . وترسخت بذلك الفردية(*) الأمريكية .

تطور الغرب

أغرى نجاح المهاجرين سكان الشرق ، فتسابقوا غربًا .. تجار ومحامون ، أطباء وميكانيكيون ، وعاظ وسياسيون .. وبدأت الحكومة بتشجيع الهجرة بعرض أسعار رخيصة للأراضى ، رغم معارضة أثرياء الجنوب لذلك .. واستمرت الأسعار فى الانخفاض ـ بتخطيط من الحكومة ـ حتى أصبح سعر الفدان دولار وربع عام ١٨٢٠ ، ثم أصبح بالمجان لمن يقيم فى الأرض ويستصلحها بعد عام ١٨٦٢ .

چيمس مونرو

الرئيس الخامس : ١٨١٧ـ ١٨٢٥

رابع الرؤساء الفرچينيين . فقد ولد فى ويستمورلاند فى ١٧٥٨/٤/٢٨ وترك

(*) المقصود بالفردية هنا الاعتماد على الذات ، وليس المقصود مطلقًا ما يضاد أو ينافى العمل الجماعى .

دراسته فى كلية وليام دى مارى ليقاتل فى حرب الاستقلال ، التى أثبت فيها جدارته وشجاعته. وبعد الحرب تدرج فى عالم السياسة حيث انتخب عقب الحرب عضوًا فى المجلس التشريعى لفرچينيا ، ثم عضوًا بمجلس الشيوخ ، ثم أصبح حاكمًا لفرچينيا ، ثم سفيرًا لدى فرنسا وبريطانيا ، فوزيرًا للخارجية أثناء الحرب مع بريطانيا ، وبعد أن أحرق البريطانيون واشنطون ، أضيفت له مهام وزارة الدفاع ، وكل ذلك لكفاءته. وفي عام ١٨١٦ انتخب رئيسًا للدولة ، ثم أعيد انتخابه عام ١٨٢٠ .

وخلال فترتى حكمه ، قامت ولايات جديدة فى الغرب الأوسط : مسيسپى - آلاپاما - إلينوى - مين انفصلت عن ماساشوستس على الساحل الشرقى - ميسورى.

وفى عام ١٨١٩ اشترت الحكومة الأمريكية فلوريدا وحقوق إسپانيا فى أوريجون - أقصى الغرب - وفاءً لحقوق مواطنين أمريكيين قيمتها خمسة ملايين دولار . كذلك بدأ الأمريكيون يستقرون فى تكساس.

١٨٢٣ : مبدأ مونرو

إنذار مبكر لأوروپا

ادعت روسيا ملكية الإقليم الجنوبى من ألاسكا حتى خط عرض ٥١ .

وهدد « الحلف الرجعي الرباعى »(*) (فرنسا - روسيا - النمسا - بروسيا) شعوب أمريكا اللاتينية ، التى تحررت ، والتى فى سبيلها للتحرر ، وبحث مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢ إرسال قوات عبر المحيط لأمريكا اللاتينية. أثار ذلك خوف كلٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ليس حبًّا فى عيون اللاتين ، ولكن خوفًا بريطانيا على موازين القوى العالمية ، وخوفًا أمريكيًا من التدخل الأوروپى فى القارة الأمريكية. اقترح وزير خارجية بريطانيا كاننج - وهو اسم على مسمى - التنسيق بين بريطانيا والولايات المتحدة ضد ذلك الحلف(**). أشار چيفرسون وماديسون على الرئيس مونرو التحالف مع بريطانيا ، ولكن أصر چون كوينسى آدمز ، وزير

(*) هكذا جاء النص فى كتاب « موجز تاريخ الولايات المتحدة » صفحة ١٥٠ .

(**) لاحظ أن بريطانيا استبدت بأمور الأمريكيين حتى حاربوها مرتين ١٧٧٥ إلى ١٧٨١ ، ثم ١٨١٢ إلى ١٨١٥ ، وساندت فرنسا وإسپانيا الولايات المتحدة ضد بريطانيا فى الحرب الأولى. وفى أعقاب الحرب الثانية ، صرح چون آدمز غاضبًا: بريطانيا لن تكون صديقتنا حتى نكون سيدها !

الخارجية ، (وابن الرئيس الثانى چون آدمز ، والرئيس السادس) على أن تتحرك الولايات المتحدة بمفردها ، واقتنع مونرو بذلك ، فأعلن فى رسالة للكونجرس عن مبدإه ، والذى هو فى حقيقته إعلان عن بزوغ قوة إقليمية ، لا يجوز لأحد أن يتدخل فى مناطق نفوذها :

إن الظروف الحالية مناسبة لنعلن أنه لا يجوز ـ من الآن ـ لأية دولة أوروپية أن تعد القارتين الأمريكيتين اللتين اعتنقتا مبادئ الحرية والاستقلال وحافظتا عليها مكانًا صالحًا للاستعمار .

. . . نحن لم نتدخل قط فى الحروب التى قامت بين دول أوروپا بسبب شئونها الخاصة بها ؛ لأن هذا التدخل يتعارض مع سياستنا . أما إذا اعتدى على حقوقنا ، أو هددها خطر ، فإننا حينئذ لا نصبر على ضيم ، بل نعد العدة للدفاع عن أنفسنا . ونحن بحكم الضرورة ، ولأسباب واضحة ، مرتبطون ارتباطًا مباشرًا بكل ما يحدث فى الأمريكتين الشمالية والجنوبية .

. . . وقد قطعت هذه الأمة بأسرها عهدًا على نفسها أن تدافع عن نظامها الذى أحرزته ببذل الدماء الغزيرة والأموال الكثيرة . لذلك نرى أن الصراحة والعلاقات الودية التى تربط الولايات المتحدة بتلك الدول تدعونا لأن نصرح بأننا سنعد كل محاولة من جانبهم لنشر نظامهم فى أية بقعة من الأمريكتين خطرًا على سلامنا وأمننا . ونحن لم نتعرض ولن نتعرض لكيان مستعمرات الدول الأوروپية وأملاكها القائمة الآن . أما الحكومات التى أعلنت استقلالها واحتفظت به ، واعترفنا لها به ، فإذا تعرضت لها أية دولة أوروپية لاستعبادها أو لتوجه مستقبلها بأى شكل كان ، فإننا نعد ذلك مظهرًا دالا على الشعور بعدم الصداقة نحو الولايات المتحدة .

هلل الأمريكيون لمبدإ مونرو .

أما ردود فعل أوروپا فجاءت كالتالى :

أعرب السياسى النمساوى المحنك ميترينيخ عن أسفه لتلك الولايات المتحدة التى شاهدناها تولد وتكبر ، ثم فجأة تركت مجالا ضئيلا لتطلعات الأوروپيين ، وأدهشتهم بعمل ثورى كامل الجرأة والخطورة .

بينما تهورت الحكومة الروسية ـ وسرعانا ما تراجعت عن ادعاءاتها فى جنوب

آلاسكا عندما خبرت التصميم والإرادة لدى كل الشعب الأمريكى وحكومته - فقالت إنه بيان يستحق أعمق احتقار .

وسخرت جريدة « لا إتوال » الپاريسية « من هذا الرئيس لأمة عمرها لا يزيد على أربعين عامًا ، ويجرؤ على إظهار نفسه كديكتاتور يسلح نفسه بالسيادة على العالم الجديد ».

ولعن بسمارك البيان وقال عن المبدإ : « مبدأ وقح وضرب من الغطرسة الأمريكية الشاذة لا مبرر له ».

وكتب رئيس البعثة البريطانية فى واشنطون « يبدو أن الرسالة حظيت بترحيب بالغ فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة... وفى الحقيقة ، فى بلد مؤلف من عناصر بهذا القدر من التباين ، يصعب على المرء أن يجد إجماعًا فى كل مكان أفضل من ذلك ».

ومن وقتها بدأت الولايات المتحدة تحل محل القوى الأوروپية فى السيطرة على أمريكا اللاتينية !

الشمال والجنوب

اختلف الشمال عن الجنوب ، منذ بدء الهجرة ، نتيجة اختلاف طبيعة الشمال عن الجنوب. اعتمد أهل الجنوب على الزراعة ، واتجه أهل الشمال إلى الصناعة ، كذلك اختلفت تجارة الشمال عن الجنوب .

فبينما كانت معظم تجارة الجنوب استيرادًا وتصديرًا مع بريطانيا ، كان الشمال يصدر الغلال والأسماك واللحوم المجففة والأخشاب إلى جزر الهند الغربية ، ويقايض بها العسل الأسود لصناعة الروم ، والعبيد لبيعهم للجنوب(*). كذلك انتشرت فى الشمال أفران صهر الحديد وصناعة الزجاج.

(*) من « موجز تاريخ الولايات المتحدة » نقتطف الفقرة الآتية:
كان العبيد الزنوج يستجلبون فى الغالب من الساحل الغربى لأفريقيا ... انتقلت تجارة الرقيق إلى أيدى مجموعة كبيرة من الشركات والأفراد ، أمريكيين وبريطانيين على السواء. وكم من ثروات قامت فى بوسطون ، ونيويورك وموانئ الجنوب على هذه التجارة ... وبينما كان العبيد يباعون فى الشمال من المستجلبين إلى المشترى مباشرة نقدًا ، كانوا كثيرًا ما ينتقلون فى الجنوب فى جماعات إلى التجار وغيرهم من الوسطاء ، يبيعونهم بالمقايضة ، مقابل التبغ أو الأرز أو النيلة - صفحة ٤٢

اختلفت المصالح التجارية بين الشمال والجنوب .. فعلى سبيل المثال كان الشمال يريد حماية جمركية لمنتجاته ، والجنوب يرفض ذلك لئلا تزيد الأسعار .

الشمال يريد من الحكومة بيع أراضى الغرب بأسعار منخفضة أو رمزية ، والجنوب يعارض ذلك ؛ لئلا تتأثر محاصيله .

الشمال يريد حكومة مركزية قوية وبنكًا مركزيًّا ، والجنوب يعارض ذلك .

الشمال يتعاطف مع بريطانيا فى حربها ضد فرنسا ، بينما يتعاطف الجنوب مع فرنسا ضد بريطانيا .

الجنوب والغرب يحبذان الحرب ضد بريطانيا عام ١٨١٢ ، ونيوأنجلاند ضدها .

القطن والسكر والتبغ

ونظام الرق

تذكر كتب التاريخ الأمريكى أن واشنطون كتب إلى لافاييت فى عام ١٧٨٦ أنه كان يرجو صادقًا إمكان اتخاذ خطة ما « يتسنى بها إلغاء الرق بدرجات بطيئة أكيدة غير ملحوظة ». كما أن چيفرسون يرى أن الرق يجب أن يمحى من البلاد ، وكان يقول « إننى ارتجف خوفًا من الله على بلادى ، عندما أفكر فى أن الله عادل »(*).

كذلك تذكر كتب التاريخ الأمريكى تصريحات لكل من پاتريك هنرى ، وماديسون ، ومونرو ، ولكثيرين غيرهم تندد بالرق ، وبأنه لن يكون سوى شر مؤقت .

ولكن الدستور لم يحظر الرق ، ولم تحظره وثيقة الحقوق ، بل جاء فى الدستور ما يبين مشروعيته عند حساب العبد بثلاثة أخماس الحر ، فى حساب عدد الأصوات والضرائب فى كل ولاية .

أصبح الرق نظامًا اقتصاديًّا ضروريًّا فى نظر سادة الجنوب .. فمع انتشار زراعة القطن ، خاصة بعد أن اخترع إيلى هوتينى آلة الحلج ، كذلك انتشار زراعة القصب ، بعد أن اخترع بوريه نظام استخراج بلورات السكر من القصب .. وأيضًا مع انتشار زراعة التبغ فى الجنوب وزحفها للغرب .. أصبح جلب العبيد ركنا أساسيًا فى توفير اليد العاملة الرخيصة .

(*) ماذا كان يقول لو رأى ما فعلته بلاده فى فيتنام وفلسطين والعراق ؟!.

اتفاق ميسورى

ساد اقتناع بوجوب عمل توازن بين عدد الولايات التى تبيح الرق وتلك التى تمنعه. وكانت الولايات الحرة تسيطر على مجلس النواب ، ودعاة الرق يسيطرون على مجلس الشيوخ. وعندما طالبت ميسورى الانضمام للاتحاد ، أجمع أهل الشمال على معارضة ذلك ، ما لم تتضم على أساس أنها ولاية حرة. انقسمت البلاد والبرلمان ، ولكن بفضل هنرى كلاى ، تم تدبير حل وسط - وما أكثر الحلول الوسط فى الحياة الأمريكية - سمح لميسورى بالانضمام كولاية تبيح الرق ، وفى نفس الوقت تنفصل مين عن ماساشوستس على أنها ولاية حرة.

وأصدر الكونجرس قانونًا بإقصاء الرق عن لويزيانا شمال خط عرض ٣٠ ، ٣٦°. لم يكن ذلك سوى حل وسط ، لا يصمد إلا لسنوات.

وحذر چفرسون من أن ذلك مجرد تأخير لتنفيذ حكم بالإعدام.

چون كوينسى آدمز

الرئيس السادس : ١٨٢٥ - ١٨٢٩

ولد عام ١٧٦٨ فى ماساشوستس ، فهو وأبوه خرجا على قاعدة الرؤساء من فرچينيا.

تخرج من هارفارد عام ١٧٨٧ ، وعمل سكرتيرًا شخصيًّا لوالده ، ثم وزيرًا مفوضًا فى هولندا(*) ثم بروسيا. فاز بعضوية مجلس شيوخ ماساشوستس ، ثم مجلس الشيوخ الأمريكى.

عينه الرئيس مونروا وزيرًا مفوضًا فى روسيا ، ثم وزيرًا للخارجية. وكان من أكبر دعاة انعزال الولايات المتحدة السياسى عن أحلاف ومؤامرات أوروپا ، ويظهر ذلك من الفقرات التى وضعها فى خطاب الرئيس مونرو فى الرابع من يوليه ١٨٢١ :

(*) أعجبت حصافة چون كوينسى آدمز الرئيس واشنطون ، عندما قرأ له كلمته التى يدعو فيها للانعزال عن أوروپا وأحلافها:
« هل هان الإخلاص البطولى والجود بالنفس من آلاف الأصدقاء الذين ضحوا عند الهيكل المقدس للاستقلال ، حتى يتبخر ذلك الاستقلال لفقاعات ينفخها النفوذ الأجنبى ويتلاعب بها لمصالحه وأهوائه ؟ الهلاك للأمريكى الذى تخضع روحه لهذه العبودية المنحطة ». فعينه واشنطون وزيرًا مفوضًا فى هولندا وهو فى الخامسة والعشرين - أرض الميعاد والدولة الصليبية - صفحة ٧٥، ٧٦

أمريكا لن تذهب إلى الخارج بحثًا عن وحوش لتقضى عليها ، إنها ترغب فى الحرية والاستقلال للجميع· إنها بطلة نفسها فقط ، وسوف توصى بالمصلحة العامة بالاعتماد على صوتها ، وبضربها المثل فى تعاطفها·

إنها تعلم جيدًا أنه بمجرد أن تجند نفسها تحت رايات أخرى غير رايتها ، حتى لو كانت رايات الاستقلال الخارجى ، فإنها سوف تورط نفسها فيما أبعد من قوى التحرير ، فى كل حروب المصالح والمكائد والجشع الفردى ، والحسد والطموح ، واغتصاب الحريات·

إن الولايات المتحدة يمكن أن تكون ديكتاتور العالم ، ولكنها لن تعود المسيطر على روحها - أرض الميعاد والدولة الصليبية - صفحة ٦٤ - (يا ليت وزير خارجية الولايات المتحدة الحالى يتحدث بنفس اللسان ، ويصغى إليه الرئيس الحالى بنفس الاهتمام !) كذلك كان چون كوينسى آدمز العقل المدبر لمبدأ مونرو·

خاض چون كوينسى آدمز انتخابات الرئاسة عام ١٨٢٤ ضد أندرو چاكسون ، وحصل على عدد أصوات أقل، ولكن المجلس الانتخابى لم يحسم الانتخابات ، فانتقلت إلى مجلس النواب الذى اختار چون كوينسى آدمز·

استلم آدمز الرئاسة ومعه انجازان كبيران: مبدأ مونرو - اقتناء فلوريدا وامتيازات أوريجون من الحكومة الإسپانية ، ومع هذا لم يستطع أن يحقق الكثير - رغم مواهبه الرفيعة - بسبب عناده وصرامته وحدته ، ناهيك عن المشاكل التى سببها له أنصار چاكسون ، وقد كانوا كثيرين ، ومن خضم هذا الصراع ، جاء الميلاد الحقيقى للحزبين الرئيسيين فى الولايات المتحدة ، الحزب الجمهورى القومى ، ثم تسمى حزب الأحرار ، بقيادة آدمز ووزير خارجيته كلاى ، والحزب الديمقراطى بقيادة چاكسون وأنصاره·

حاول آدمز أن ينفذ مشروعات قومية مثل إنشاء الطرق السريعة وشق القنوات الملاحية ، ولكنه فشل أمام اختلاف الشمال عن الجنوب· فسكان نيوإنجلاند يطالبون بزيادة الرسوم والجنوبيون يطالبون بخفضها ، حتى أنه تساءل : هل هناك حياة أكثر إرهاقًا ومدعاة للضجر وإثارة للسخرية من أن يكون المرء رئيسًا ؟ !

حكم آدمز بأمانة وجد واجتهاد وناضل لعمل تشريعات جديدة ولكنه لم ينجح كما أراد ، ونقرأ الفقرة التالية من يومياته :

لقد استقر بحكم العرف أن ليس لرئيس الولايات المتحدة أن يخرج مع أى رفاق شخصيين ، وإنى ألتزم بهذا . ولهذا اضطر لأن أقوم برياضتى فى الصباح قبل الإفطار . فأنا استيقظ عادة بين الخامسة والسادسة ، فأمشى حوالى أربعة أميال وأرجع أشعل مدفأتى وأقرأ ثلاثة إصحاحات من التوراة ، وأقرأ أوراقًا حتى التاسعة، فأفطر ، ومن التاسعة حتى الخامسة مساء أستقبل الزائرين المتتابعين ـ وفى النادر جدًا أحظى براحة لنصف ساعة ـ ومن الخامسة حتى السادسة والنصف أتناول العشاء، وأقضى بعده حوالى أربع ساعات منفردًا فى حجرتى ، أكتب يومياتى ، أو أقرأ أوراقًا حول بعض المسائل العامة ـ موجز تاريخ الولايات المتحدة ـ صفحة ١٥٤ .

خاض الرئيس چون كوينسى آدمز الانتخابات عام ١٩٢٨ أمام منافسه آندرو چاكسون ، الذى اكتسحه كالزلزال.

وكان من أواخر تصريحات الرئيس چون كوينسى آدمز :

كان إعلان الاستقلال حدثًا رائدًا فى عمل البشارة الإلهية ـ أرض الميعاد والدولة الصليبية ـ صفحة ٨٩ .

عاد آدمز إلى ولايته ، ورشحته الولاية عضوًا فى مجلس النواب ، حتى أصيب بنوبة قلبية فى مكتبه فى فبراير ١٨٤٨ ومات بعدها بيومين.

آندرو چاكسون

الرئيس السابع : ١٨٢٩ ـ ١٨٣٧

- مرحى لچاكسون !
- كان الاحتفال بتنصيب چاكسون رئيسًا فى واشنطون أشبه بغزو الهمجيين لروما!
- امتلأت المدينة بالعامة والبسطاء من أهل الغرب والجنوب ، ومنهم من قطع ما يقرب من ألف كيلو متر ليرى بطله رئيسًا.
- كانت المنطقة المحيطة بالكاپيتول أشبه ببحر عظيم متلاطم ، كاد يمنع وصول موكب الرئيس !

- ما رأيت قط خليطًا كهذا ، وبدا أن عهد صاحبة الجلالة الدهماء قد انتصر !

تلك أقوال بعض المراقبين ، ومنهم دانيال ويبستر والقاضى ستورى •

اكتسح - رجل الفرونتير - چاكسون انتخابات ١٨٢٨ ، وجاء إلى واشنطون كالزلزال ، ومعه زوجته التى تدخن الغليون وتخطئ فى هجاء أبسط الكلمات ، وأنصاره من العامة والبسطاء •

رفض چاكسون أن يقوم بزيارة المجاملة المعتادة للرئيس السابق چون كوينسى، ورفض آدمز أن يرافق خليفته فى مركبته إلى الكاپيتول !

أنهى چاكسون بوصوله للبيت الأبيض حقبة السادة النبلاء من فرچينيا وماساشوستس •

ولد چاكسون فى ١٦٦٧/٣/١٥ على الحدود بين كارولينا الشمالية والجنوبية ، وتربى فى كوخ متواضع • فقد والده صغيرًا ، وعجزت أمه عن شراء شاهد حجرى لقبره • فنشأ الصبى فى فقر وحاجة وعدم اطمئنان • آوى أمه أحد أقربائها ثم ماتت أمه وهو فى الرابعة عشرة ، واشتهر بأنه المتشاجر الأول ، ولم يكن مستغربًا أن يقتل المحامى ديكنسون عام ١٨٠٦ لأنه وجه إهانه لزوجته !•

التحق مع أخيه الأكبر بميليشيا كارولينا الجنوبية عام ١٧٨٠ ، ووقعا معًا فى أسر القوات البريطانية ، ورفض بإباء وشمم أن يمسح حذاء ضابط إنجليزى محتجًا بأنه أسير يُعامل معاملة الأسير وليس الخدم ، فهوى عليه الضابط بسيفه ، مما ترك أثرًا على رأس چاكسون ويده ، ولكن ازدادت عزته وقويت إرادته ، رغم مقتل شقيقين له فى الحرب الثورية •

درس چاكسون القانون ، وذهب إلى تنيسى ليعمل بالمحاماة والتجارة فى نفس الوقت ، حيث كان المحامون يتقاضون أتعابهم فى شكل بضائع مثل فراء الدببة والجلد والعسل والقطن والأرض !

واكتشف چاكسون كيف يتحكم أصحاب المال فى الساحل الشرقى فى حياة الكادحين أمثاله فى الغرب ، مما جعله يفقد ثقته فيهم وفى أصحاب المصارف •

كان چاكسون نسخة - أكثر شعبية - من چيفرسون ، يثق فى قدرة الشعب ويؤمن بالمساواة الكاملة ، فليس خريج هارفارد أفضل من رجل الفرونتير الذى يبنى كوخه

بيده، ويصطاد طعامه ، ويربى ماشيته ، ويقاتل الهندى . كذلك كان ـ كرجال الغرب ـ يفضل القضاة المنتخبين عن المختارين .

وبفضل انتصاره المدوى على البريطانيين فى نيو أورليانز ، وتنكيله بالهنود ، اعتبره الكثير أفضل قائد عسكرى فى التاريخ ، فهو قيصر ونابليون ومارلبورو فى شخص واحد .

نظام الغنائم

اتبع چاكسون نظام الغنائم الذى يقضى بأن يُعين الفائز فى الانتخابات أنصاره فى المراكز والوظائف الحكومية ، ومع هذا حافظ على شعبيته لدى أغلب الشعب الأمريكى ـ خاصة فى الغرب ـ الذى اعتبره واحدًا منه وليس ارستقراطيًا من الشرق .

١٨٣٢ :

كارولينا الجنوبية تهدد بالانفصال

اعترضت كارولينا الجنوبية على الحماية الجمركية ، لأنها رأت أن ما تدفعه فى الجمارك يذهب لجيوب رجال الأعمال فى الشمال ، وهددت بالانفصال !

چاكسون يهدد كارولينا بالحرب

فما كان من چاكسون إلا أن أرسل أسطول حربى لقصف ولايته التى نشأ بها ، فتراجعت ، واستطاع هنرى كلاى ـ أكبر دعاة الحماية ـ أن يضع حلا وسطًا .

الانتخابات

تحررت الانتخابات فى فترة چاكسون من قيد الملكية ، فارتفع عدد الأصوات من ٣٥٦,٠٠٠ عام ١٨٢٤ إلى ١,٥٠٠٠٠٠ عام ١٨٣٦ ، ثم ٢,٤٠٠٠٠٠ عام ١٨٤٠ .

الإصلاحات الاجتماعية

خفض چاكسون عدد ساعات العمل فى مصانع الدولة إلى عشر ساعات يوميًّا بدلا من اثنتى عشرة وأربع عشرة. أنشئت النقابات المختلفة ، وبدأت المرأة تشارك فى الحياة الثقافية ، ونهضت صحافة رخيصة السعر لتكون فى متناول الجمهور ، وظهرت أول مجلة شعبية وأول مجلة أدبية.

وطالما استقلت الولايات المتحدة عن بريطانيا وأوروپا ، فلماذا لا يظهر أدب أمريكى(*) ؟ برز بنيامين فرانكلين - من قبل - وواشنطون إيرفنج وچيمس كوپر ووليام بريانت ، وچورچ پانكروفت بكتابه « تاريخ الولايات المتحدة ».

حقوق الملكية

عند نشأة الثقافة الأمريكية

«... فأصحاب المطابع الأمريكيون كانوا يقرصنون (يزورون) أشهر الكتب الإنكليزية ويعيدون طباعتها دون إذن الناشر ولا المؤلف ، وبالتالى لم يكونوا يدفعون حقوقـًا لكاتب أمريكى جديد غير معروف. كانت القرصنة فى إعادة طبع المؤلفات الأجنبية خدمة للمستعمرات ومصدر إفادة للطابعين مثل فرانكلين الذى أعاد طباعة الكتب الأوروپية الكلاسيكية الكبرى لتثقيف القراء الأمريكيين. وحذا حذوه جميع أصحاب المطابع فى أمريكا ، فانتشرت أعمال القرصنة. وبلغ الأمر بأحد كبار الناشرين : ماثيو كارى أن دفع إلى عميل فى لندن - وهو نوع من جاسوس أدبى - كى يرسل إليه نسخـًا من ملازم كتب غير مجلدة بعد ، فى بواخر سريعة تبلغ أمريكا فى شهر. وكان يرسل رجاله إلى المرفأ كى يحملوا الكتب المقرصنة من الباخرة سريعًا، فيجزّئ الكتاب أقسامًا يوزعها على عدة عمال فى صف الأحرف يتناوبون ليلا نهارًا، فينتهى طبع الكتاب الإنكليزى المقرصن فى يوم واحد ، ويتم توزيعه على رفوف المكتبات فى الفترة نفسها التى يصدر خلالها فى إنجلترا.

(*) نقتبس من كتاب « موجز الأدب الأمريكى » ، وهو من منشورات وكالة الإعلام الأمريكية ما يلى : كان الكتاب المقدس هو النموذج الأعظم للكتابة والمعتقد والسلوك. وقد تشبث كـُتـّاب نيوأنجلاند التطهريون بقصص اليهود فى العهد القديم مؤمنين بأنهم كاليهود مضطهدون بسبب معتقداتهم ، وأنهم هم المختارون لبناء أورشليم الجديدة لتكون جنة الله على الأرض - صفحة ٩ .

ولأن الطبعات القانونية المستوردة كانت تكلف كثيرًا وتزيد عن أسعار الطبعات المقرصنة محليًا ، تأثر وضع حقوق المؤلف المحلى والمؤلف الأجنبى مثل السير والتر سكوت وتشارلز ديكنز • لكن المؤلفين الأجانب (الإنجليز) يكونون ، على الأقل ، قد حصلوا حقوقهم من ناشريهم الأصليين وباتوا مشهورين • بينما الأميركيون لم يبلغوا ذلك : مثل چيمس فينيمور كوپر الذى لم يكن لا يحصل فقط على حقوقه المادية ، بل كان يرى كتبه تتقرصن ولم يملك أى اعتراض • فأول كتب كوپر الناجحة (الجاسوس) (١٨٢١) تناولته أربعة طابعين قراصنة دفعة واحدة بعد شهر واحد على صدوره ••

ومن دواعى السخرية أن قانون حقوق المؤلف (وضع مسودته الأولى نوح وبستر وصدر عام ١٧٩٠ مشرعًا القرصنة) كان حماية وطنية بالدرجة الأولى ، لأنه حفظ حقوق الكتاب الأميركيين وحدهم ، وبقى على الكتّاب الإنجليز أن يتدبروا أمرهم بأنفسهم • ولشدة ما كان عليه القانون من سوء ، لم يسع أحد من أوائل الناشرين الأميركيين إلى تغييره ؛ لأنه كان من مصلحتهم ، على أن القرصنة أضرت بالجيل الأول من الكتّاب الثوريين الأميركيين ، فلم يكن مفاجئـًا أن ينتج الجيل التالى أعمالا أقل أهمية •

رغم كل ذلك ، غنم الأميركيون طوال أول خمسين سنة فى بلادهم الجديدة ، من مجموعات الكتب الأجنبية والكلاسيكية المقرصنة الرخيصة • وكان لأوائل كبار الكتّاب الأميركيين أنفسهم أن يفيدوا من ذلك ، قبل أن يبدأ نجمهم يلمع حوالى عام ١٨٢٥ » موجز الأدب الأمريكى - صفحة ١٥ ، ١٦ • من منشورات وكالة الإعلام الأمريكية •

ولا يفوتنا ذكر التوزيع الهائل لكتاب توماس پين « الإدراك العام - Common Sense » الذى تجاوز مائة ألف نسخة فى الشهور الثلاثة الأولى من صدوره(*) •

ومع هذا ، ففى عام ١٨١٦ كتب أحد رؤساء التحرير فى مجلة أميركية :

(*) لست أعلم كتابًا سياسيًّا واحدًا وزع فى العالم العربى كله أكثر من خمسين ألف نسخة ، فى القرن العشرين كله •

التبعية حالة انحطاط سلبية ·· أن نكون تابعين لعقل أجنبى فيما يمكننا إنتاجه، يعنى أن نضيف الغباء إلى جريمة الضعة والكسل ـ موجز الأدب الأمريكى صفحة ١٤ ·

ومع تلك الموجة الكاسحة للديمقراطية الشعبية ، ظهرت آثار جانبية :

« أخذت تصرفات الناس وسلوكهم تزداد ديمقراطية ، وتقل مراعاة العرف والتحفظ فيها ، ·· وشاعت المشاجرات بالأيدى وتبادل الشتائم ، بل والمبارزة ·· وكثرت فى الجنوب والغرب النزاعات العائلية التى تتسم بحرية استخدام التراشق بالمدى والمسدسات ·· ومن الطبيعى أن الشنق بمعرفة الأهالى دون محاكمة تغلغل فى المناطق التى كانت المحاكم ورجال القانون فيها غير أهل للركون إليهم » ـ موجز تاريخ الولايات المتحدة ـ صفحة ١٦٠ ·

حرب چاكسون على المصرف الثانى

تأسس البنك الأول للولايات المتحدة فى سنة ١٧٩١ بهدف تدعيم العملة وتنشيط التجارة والأعمال ، وكان ميلاده على يد الكسندر هاملتون ـ رغمًا عن أنف توماس چيفرسون ـ وكانت الحكومة تملك أسهمًا فى البنك ، ولكنه فى النهاية بنك خاص يملكه أصحاب الأسهم·

أثار البنك سخط وانتقاد بعض الناس ، الذين رأوا أن البنك يعمل لمصالح فئة قليلة من الناس·

وأنشئت بنوك أخرى صغيرة على مستوى الولايات ، ولكن فى عام ١٨١٦ ، منح بنك ثان شبيه بالأول ، امتياز مدته عشرون عامًا· عارض أصحاب الأعمال الصغيرة ، خصوصًا فى الغرب ، قيام البنك الثانى خوفًا من أن يعمل لمصالح القلة الثرية· وكان من ضمن شعارات چاكسون فى حملته الانتخابية سحق ذلك البنك الذى أصبح قلعة للسلطان الشرقى المالى والاحتكارى ، واعتبره چاكسون مؤسسة غير ديمقراطية ، فهو ـ مثل توماس چيفرسون ـ كان يخشى دائمًا من تسلط المال وتأثيره فى إفساد السياسة والديمقراطية ، فما أن وصل چاكسون واشنطون حتى أوفى بوعده وسحب الودائع الحكومية من البنك·

تكساس

وحكمة غير متوقعة من چاكسون

استوطن الأمريكيون تكساس منذ عام ١٨٢٣ ، وتزايدوا بها حتى سيطروا على الحياة بها ، ثم انفصلوا عن المكسيك وطلبوا أن ينضموا إلى الولايات المتحدة فى عام ١٨٣٦ .

أظهر چاكسون حكمة وتريثًا ، فلم يوافق ولم يرفض ، وظلت المشكلة معلقة عشر سنوات ، حتى تكفلت الحرب الأمريكية المكسيكية بحلها ، وابتلعت الولايات المتحدة تكساس ، ومعها نيومكسيكو وكاليفورنيا !

وفى اليوم الأخير من فترة رئاسة چاكسون ، أقام علاقات ديپلوماسية مع الجمهورية الوليدة فى تكساس .

مارتن فان بورن

الرئيس الثامن : ١٨٣٧ ـ ١٨٤١

ولد فان بورن فى ٥ ديسمبر ١٧٨٢ فى نيويورك ، مارس المحاماة واختير عضوًا فى المجلس التشريعى بنيويورك ، ثم عضوًا بمجلس الشيوخ مرتين ، ورأس المعارضة ضد الرئيس چون كوينسى آدمز . وعندما تولى چاكسون الرئاسة عينه وزيرًا للخارجية ، ثم عينه نائبًا له فى فترته الثانية .

رشح فان بورن نفسه للرئاسة فى عام ١٨٣٦ ، وفاز بالمنصب .

١٨٣٧ الأزمة الاقتصادية

عانت الولايات المتحدة ركودًا شاملا نتيجة تضخم القروض والائتمان وتجاوزهما حجم الأعمال المتاح ، ولم يتحرك فان بورن كما يجب لعلاج ذلك ، بسبب إيمانه بالدور المحدود للحكومة .

اهتزت شعبيته ، وخسر الانتخابات عام ١٨٤٠ ، ثم رشح نفسه ثانيًا ١٨٤٨ ، وخسر ثانيًا .

١٨٤١ ـ ١٨٤٥ :

وليام هاريسون

وچون تايلور

الرئيس التاسع والرئيس العاشر

تولى الرئاسة عام ١٨٤١ وليام هنرى هاريسون ليصبح الرئيس التاسع للولايات المتحدة ، ومات فى نفس السنة ، بل بعد شهر واحد من رئاسته إثر نوبة برد حادة ـ فكان بذلك أول رئيس للولايات المتحدة يموت أثناء رئاسته ـ فأصبح نائبه چون تايلور الرئيس العاشر .

* * *

الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية(*)

روچيه جارودى

إن ما نطلق عليه « **العالم الجديد** » ـ نتيجة لأن السياسة الاستعمارية تجاهلت ودمرت الحضارات العبقرية التى عاشت فى ذات المكان منذ آلاف السنين وانتشر أبناؤها وثقافتها فى القارة كلها ـ شهد فى جنوبه بعد مرور كريستوفر كولومبوس ، عملية دمار هائلة دفعت القس مونسينيور بارتولومى دى لاس كاساس ـ أول القساوسة الذين أرسلوا إلى الأمريكتين ، وأصبح فيما بعد كبير قساوسة ـ إلى أن يكتب فى كتاب بعنوان « تدمير الأراضى الهندية » ، قائلا : « **الغوغائية جاءت من أوروبا** ».

أما فى شمال القارة ، وفيما وراء المكسيك ، فقد فُرض الاستعمار فى شكل جديد. فى عام ١٦٢٠ ، وصلت مجموعة من المهاجرين الإنجليز ، الكالفانيين والپيوريتانيين ، الهاربين من الاضطهاد ، إلى ماساتشوسيتس ، وعدُّوا أن مهمتهم هى بناء أرض جديدة. هؤلاء المستوطنون ، الذين أصبحوا بعد مائتى عام ، هم صناع الولايات المتحدة ، وضعوا جذورهم فى بلاد ليس لهم فيها أى تاريخ ، وأسسوا لأنفسهم أسطورة مؤداها : أن مغادرتهم إنجلترا هى بمثابة « خروج » توراتى جديد.

أمريكا كانت هى فى رأيهم « أرض الميعاد » حيث يجب عليهم بناء مملكة الرب. وقاموا بوضع تلك المهمة الإلهية من أجل تسويغ حربهم ضد الهنود وسرقة أرضهم ، وذلك بناء على السابقة التوراتية ليشوع و« **الإبادات المقدسة** » التى تحدثت التوراة عنها. وكتب أحدهم قائلا : « **إنه من الواضح أن الله دعا**

(*) ترجمة : ليلى حافظ.

المستوطنين إلى الحرب .. الهنود مثل قبائل الأماليسيت القديمة والفلسطينيين، التى تحالفت مع قبائل أخرى ضد إسرائيل ». ترومان نلسون « الپيوريتانيون فى ماساتشوسيتس : من مصر إلى أرض الميعاد » (اليهودية المجلد السادس عشر، ٢ ، عام ١٩٦٧) .

« أرض الميعاد » أصبحت منذ ذلك الوقت أرضًا محتلة. هذه الممارسات من السبى والمذابح لم تتناقض مع فكرتهم الدينية ؛ لأنه بالنسبة لهم : الإثراء ، مثل الانتصار ، دليل على مباركة الإله.

عندما أعلنوا استقلالهم عن إنجلترا ، وضع چورج واشنطن ، أول الآباء المؤسسين ، فى خطاب تعيينه رئيسًا للولايات المتحدة ، أفضل صيغة لما أصبح فيما بعد المبدأ الذى سارت عليه السياسة الأمريكية حتى يومنا هذا : « **لا يوجد شعب أكثر جدارة من شعب الولايات المتحدة ، بألا يملك إلا أن يشكر ويعبد اليد الخفية التى تقود شئون الإنسان. كل خطوة قادته إلى طريق الاستقلال الوطنى تحمل فى طياتها علامة التدخل الإلهى** ».

« **اليد الخفية** » هذا هو التعبير الذى اخترعه آدم سميث ؛ لكى يتوج نظريته الاقتصادية : إذا كان كل فرد يسعى من أجل مصلحته الشخصية ، فإن المصلحة العامة ستتحقق. « **اليد الخفية** » هى التى تحقق هذا التجانس.

ورأى واشنطن فى تلك « اليد الخفية » « التدخل الإلهى » للرب ، وأيضًا فى الوقت نفسه رأى فيها القانون الأساسى للتجانس بين المصالح الشخصية والمصلحة العامة.

وكتب خليفته چون آدمز : « إننى لا أملك إلا أن أعُدَّ تأسيس أمريكا ما هو إلا خطة إلهية ، تراءت له بهدف تنوير وتحرير جزء من البشرية التى لا تزال تعانى من الاستعباد ». وقال الكاتب هيرمان ميلفيل فى القرن التاسع عشر : « نحن الأمريكيين ، شعب ذو خاصية ، شعب مختار. نحن إسرائيل العصر الحديث ؛ نحمل شعلة الحريات ». (أمريكا كحضارة. ص ٨٩٣) .

هناك بالتأكيد مغزى لأن تظل تلك النبوءة وكاتبها الأول يعيشان حتى يومنا هذا :

فكل دولار طبع ، يوجد على جانب منه صورة واشنطن وعلى الجانب الآخر تلك الكلمات التى لا يمكن توقعها على ورقة مصرفية : « فى الله نثق ».

وهذا سيصبح من ثوابت الشعب المختار الجديد : **الله والدولار هما أهم كيانين بالنسبة للسلطة.**

جون آدمز الذى الذى خلف واشنطن فى الرئاسة الأمريكية ، أعلن بدوره قائلا : « أمريكا خلقت بيد الله ، من أجل أن تكون المسرح ، حيث على الإنسان أن يصل إلى وضعه وقيمته الحقيقية ». (السيرة الذاتية. المجلد الأول ، ص ٢٨٢) .

كما ظل أول من وضعوا النظريات الكونفدرالية ، مثل القس دانا ، يؤكدون على العلاقة الإلهية للدولة الجديدة : « **الشكل الوحيد للحكومة التى أسسها الرب بطريقة واضحة كان حكومة العبرانيين . كانت تلك جمهورية كونفدرالية ويهودا رئيسها** ». (دانا . سيرمون . ص ١٧) .

جيفرسون ، ثالث رئيس للولايات المتحدة ، أعلن هو أيضًا ، أن شعبه هو « شعب الله المختار » (ملاحظات عن ولاية فرجينيا . القسم التاسع عشر) .

تمامًا كما قال الرئيس نيكسون ، بعد مائتى عام : « الله مع أمريكا . الله يريد أن تقود أمريكا العالم ».

الشىء نفسه سيقوله كل الرؤساء الأمريكيين من أجل تسويغ كل أعمالهم الوحشية.

إن التناقض بين الإيمان فى حد ذاته والممارسة الواقعية ، هو من الثوابت فى السياسة الأمريكية : فالرئيس ماكنلى ذهب لغزو الفليپين من أجل « رفع شأنهم ، وتحضرهم ، وتحويلهم إلى المسيحية »(*).

وهناك بعض الأمثلة على ذلك : ففى عام ١٩١٢ ، أعلن الرئيس تافت ، عندما قام بغزو المكسيك : « **يجب علىّ أن أحمى شعبى وممتلكاته فى المكسيك ، حتى تفهم الحكومة المكسيكية أن هناك إلها فى إسرائيل تجب طاعته** ».

(*) وعندما قيل له : إن الفليبينيين مسيحيون ، قال إذن نحولهم للبروتستانتية.

لم يتغير الخطاب من واشنطن إلى كلينتون ، فأمريكا - بالنسبة للمستبدين الذين يحكمونها - ظلت دائمًا هى الذراع اليمنى للآلـهة المقدسة .

وفى أوْج الحرب فى فيتنام ، ذهب الكاردينال سبيلمان ، رئيس أساقفة نيويورك، والذى كان يتحدث عن كل هؤلاء الذين « **يؤمنون بأمريكا وبالله** » ، إلى سايجون من أجل أن يقول لقتلة الشعب الفيتنامى : « **أنتم جنود المسيح !** » .

واليوم ، فإن صناعة السّلاح ومبيعاته هى الأساس المتين « **للازدهار الاقتصادى** » فى الولايات المتحدة ، وذلك من خلال الحصول على دعم حكومى ، وتمويل من الدولة ، وإجراء أبحاث وتطوير من أجل مصانع الحرب ، وبيع الأسلحة للخارج . وهذا هو القطاع الأكثر ازدهارًا من بين كل قطاعات التصدير الأمريكية . وقد قام صمونيل هانتنجتون فى « صدام الحضارات » بإخفاء مشروعات هيمنة الولايات المتحدة على العالم وراء صورة الجهاد الدينى الذى يضع « **الحضارة اليهودية المسيحية فى مواجهة التحالف الإسلامى الكونفوشيوسى** » .

أصبحت مهمة السياسيين والإعلاميين وكل من يدعمهم ، هى تخدير الشعب عن طريق تحويل تلك الأساطير إلى حقيقة تاريخية . وذلك من الجذور . توكفيل ، من أوائل المحللين المتعمقين للسياسة الأمريكية ، كتب يقول : « لا أعرف إن كان كل الأمريكيين يؤمنون بدينهم ، ولكنى متأكد أنهم مدركون أنه من الضرورى أن يؤمنوا من أجل الاحتفاظ بالمؤسسات الجمهورية » . وأضاف قائلا : « ينشر البعض الأفكار المسيحية لأنهم يؤمنون بها ، أما البعض الآخر فينشرونها لأنهم يخافون ألا يبدو أنهم يؤمنون بها .. فى الولايات المتحدة الرئيس متدين ، وبالتالى فإن النفاق يجب أن يكون عامًا » .

منذ ذلك الحين استطاع اليكسى دى توكفيل أن يكشف تلك الامتثالية فى كتابه عن « الديمقراطية فى أمريكا » الذى نشر عام ١٨٤٠ ، فقال : « لم أعرف بلادًا فيها هذا الحد القليل من استقلال الفكر والنقاش مثل الولايات المتحدة » .

فى عام ١٨٥٨ ، كتب هنرى ديفيد ثورو ، أحد المنشقين النادرين (صاحب كتاب « والدن »، أو « الحياة فى الغابة ») يقول : « **لا يحتاج أحد إلى قانون من أجل السيطرة على حرية الصحافة . فإنها تقوم بذلك بنفسها وأكثر مما يجب . ففى حقيقة**

الأمر عندما تصل المجتمعات إلى رأى موحد حول الأشياء التى يمكن أن تختلف فيها، فإنه لا يوجد واحد فى الألف يجرؤ على الإفصاح عن شىء مختلف »· إن قيام التوجيه والسيطرة على الرأى العام ، والذى يطلق عليه اليوم فى الدول التى تقع تحت السيطرة الأمريكية ، « الفكر الموحد » ، كان من خواص « الفكر الأمريكى » الأصلى·

الفكر الماكارثى ، لم ينتظر ماكارثى فى عام ١٩٥٢ لكى يهيمن ، ولكن الرجل أعطاه العلامة المسجلة ، وهى « **مناهضة تنوع الفكر** » ·

هذه التركيبة للفكر الأمريكى ، فى فترة تعيش فيها الولايات المتحدة أزهى عصورها ، عُدَّت صورة حديثة للبيوريتانية التفتيشية التى كانت موجودة فى البدايات ، عندما قام مشرعو كونكتيكت ، خلال سنوات ١٦٤٠ ـ ١٦٥٠ كما قال توكفيل فى كتابه ، بإصدار هذا القانون الجنائى الذى وجد فى « **الكتب المقدسة** » : « **كل من يعبد إلـها آخر غير إلـهنا ، سيقتل** »·

الاختلاف الجوهرى هو أننا اليوم نقوم بالابتهال إلى نفس الآلـهة من أجل الدفاع عن « قيم » أخرى ، أو بالأحرى غياب قيم معينة غير تجارية مثل : الحرية (التجارية) أو « **حقوق الإنسان** » (والتى هى آخر ما يهتم به المستبدون)·

هذه إذن هى أول أسطورة فى السياسة الأمريكية ، وهى الأكثر دموية : نحن « **شعب مختار** »· وعلى هذا الأساس ، استغلت ذلك مسوّغا لكل الابتزاز القومى والاستعمارى ، فقامت ببناء طبقية بين الأعراق السامية وتلك الأدنى ، مع الاحتفاظ للأولى بـ « **الحق** » فى الهيمنة ، ومع الادعاء بأن ذلك ما هو إلا تكليف إلـهى ، فوق كل القوانين الدولية (على سبيل المثال قرارات الأمم المتحدة) التى تنبثق من الرغبات الإنسانية فحسب·

إن المرء على سبيل المثال يعرف ، فى التعبيرات الهتلرية ، أى نوع من الابتزاز يستغل اسم « **الشعب المختار** » لإثارة مشاعر السمو لدى « **الشعب الآرى** » و« **الشعب المختار** » الجرمانى ، الذى من مهمته خلق « رجل جديد » عن طريق فرض هيمنة عالمية· فى مواجهة تسويغات مثل تلك التى يدعون من خلالها أنهم « **اختيار إلـهى** » ، رد روسو بصرامة قائلا : « أقول لـهؤلاء العرقيين : ربكم ليس

ربنا. هذا الرب الذى يبدأ بأن يختار لنفسه شعبًا واحدًا ويرفض سائر البشرية ، ليس هو الأب الواحد لكل البشرية ». (إيميل. كتاب ٤).

* * *

وحدانية السوق

الأساس الثانى للفكر الأمريكى ، هو ذلك الذى انبثق من إعلان الاستقلال وتفسيره المباشر الذى قام به أول وزير لخزانتها الذى اختاره واشنطن : الكسندر هاملتون.

هاملتون كان فى أساسه تلميذا لآدم سميث ، يرى أن الملكية حق مقدس للإنسان، وأن فى السوق تتقابل المصالح الخاصة ، تقودها « **اليد الخفية** » بدون علمها ، فتندمج مع « **المصلحة العامة** ».

هكذا يكون السوق هو المنظم الوحيد للعلاقات الاجتماعية.

يختلف هاملتون عن سميث فى نقطة واحدة فقط : دور الدولة. بالنسبة لهاملتون، فإن على الدولة التدخل ، ولكن ليس من أجل تخفيف عدم المساواة المتزايد الذى يؤدى إليه بالضرورة العمل التنافسى فى السوق الحر من أى ضوابط ، ولكن - على العكس من ذلك - من أجل أن تصبح الداعم للشركات الأنجح عن طريق خفض ضرائبها ومنحها أكبر كمية من المساعدات أو الخدمات العامة.

البنك المركزى ، بصفة خاصة ، يجب أن يتمتع بوضع مستقل ليكون بعيدًا عن كل سيطرة ديمقراطية من شأنها التدخل فى المواجهة الدائمة بين الأقوياء والضعفاء.

ناعوم تشومسكى أعطى تفسيرًا دقيقًا للهدف الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية التى تدافع عن « **الديمقراطية** » ، أى المجتمعات «**المفتوحة** ». فقال :

« السياسة الخارجية الأمريكية وضعت من أجل خلق - والحفاظ على - نظام دولى تستطيع شركات الولايات المتحدة أن تزدهر من خلاله ، عالم من « **مجتمعات مفتوحة** » ، أى مجتمعات مفتوحة أمام الاستثمارات ، تعمل على توسيع أسواق التصدير وعلى سهولة انتقال رءوس الأموال ، وأيضاً على قيام الشركات الأمريكية والشركات المحلية التابعة لها ، باستغلال الثروات الإنسانية والمادية. إن تعبير

« **المجتمعات المفتوحة** » يعنى فى تفسيره الحقيقى ، المجتمعات المفتوحة أمام التحكم الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة »٠

١- الاقتناع بأنهم « **شعب مختار** » لديه « **مصير مبين** » للسيطرة على العالم من أجل أن ينشئ فيه دولة الرب٠

٢- التأكد من أن علامة ذلك الاختيار الإلهى هى النجاح والانتصار ، الذى يترجم إلى ثروة ، مهما كانت الوسائل التى استخدمها « **الناجحون** » من أجل الوصول إليها ، وذلك حسب أفكار هاملتون التى أعرب عنها فى بدايات النظام٠

٣- عدم المساواة الأولية والتى جاءت نتيجة للعرق أو لوضع اجتماعى موروث ، جعل من « **حرية التجارة** » قانون اللعبة الأكثر تأثيرًا ؛ لأنه يعطى للأقوى إمكانية تحطيم الأضعف٠

٤- من هنا تأتى فكرة أن النجاح فى الأعمال هو « **عمل أخلاقى** » ، وذلك حسب التعبير الذى أطلقه شليزنجر ، وأن « **الرابحين** » وبخاصة أكبرهم ينالون الشرف بل التقديس؛ ولهذا السبب فإن چون روكفلر تحدث عن « **مهمته** » : « الله هو الذى أعطانى الثروة٠٠ القدرة على كسب المال هبة من الله٠٠ ولأنى تلقيت تلك الهبة ، فإننى أرى أن واجبى هو أن أكسب مالا أكثر ، وأن استخدمه من أجل الإنسانية حسب الطريقة التى يمليها على ضميرى »٠

تلك هى فى الأصل العناصر التى تكون « العقيدة الأمريكية»٠

العطر الروحانى نفسه يتصاعد من النجاحات الاقتصادية للبلاد ، تماماً مثل النجاحات الفردية٠ فى « ندوة » حول موضوع : « **السلم الاقتصادى والسلم الروحانى** » نظمت فى لوس أنچلوس فى مايو عام ١٩٨١ ، وضمت ٣٠٠ من رؤساء الشركات تحت رعاية البيت الأبيض ، أعلن نلسون هانت ، مالك سلسلة فنادق هيلتون : « أهم شئ بالنسبة لبلادنا هو أن يكون لدينا مناخ روحانى ، مما يعنى أننا نستطيع أن نكسب المال الذى يجب أن نكسبه »٠ (ذكر فى « الأمريكيون » نشر مازارين عام ١٩٨٣)٠

منذ عام ١٨٤٠ ، قام توكفيل فى كتابه « الديمقراطية فى أمريكا» بتحليل الآلية التى تعمل منذ ذلك الحين فى العالم الجديد ، وقال : « لم أعرف

شعبًا عشقه للمال يحتل جزءًا كبيرًا فى قلب أبنائه مثل الشعب الأمريكى ، شعبًا ، عبارة عن تجمع من المغامرين والمضاربين » . لم يكن ذلك تحليلا عنصريًا عن شعب ، ولكنه نتائج الأوضاع التاريخية لمولد « **قومية** » لم تكن أبدًا واحدة ، بل هى ، كما قال توكفيل ، « تجمع » من المهاجرين الذين لم يجمعهم تاريخ أو ثقافة مشتركة .

هؤلاء الرجال ، مهما كانت أصولهم ، جاءوا فى غالبيتهم العظمى من أجل البحث عن عمل وكسب المال .

تشابهت الرابطة الوحيدة التى تجمعهم ، سواء كانوا أيرلنديين أو إيطاليين ، مكسيكيين أو صينيين ، مع تلك التى تربط بين موظفى الشركة التى يعملون فيها .

لم يكن هناك أى ثقافة أصلية (باستثناء ثقافة الهنود) يمكن أن تشكل رؤية ما حول نهاية روحانية مشتركة لمثل ذلك التجمع من مهاجرين بلا جذور .

حتى لو اختفت الحقائق وراء قناع الأساطير المؤسسة مثل « **الاختيار الإلهى** » و« **المصير المبين** » ، فإن الولايات المتحدة كانت منذ البداية عبارة عن منظمة يسيرها فقط المنطق الاقتصادى والتكنولوچى ، حيث يشارك كل فرد كمنتج وكمستهلك ، كمكتشف أو كمضارب ، كصياد منافس لكل الآخرين فى امتلاك الأرض ، أو البترول أو الذهب ، هدفهم الوحيد هو زيادة قدرتهم على شراء الأشياء وأيضًا إن كانوا فى حاجة لذلك ، على إفساد الرجال ، وذلك حسب عقيدة هاملتون فى أولية الفساد . أما أى رؤية حول النهايات الأخيرة ومعنى الحياة ، أى ما ليس له داخل هذا النظام أى سبب للوجود ، فتظل مسألة شخصية تمارسها أقلية صغيرة لا تزال تقاوم بكل بطولة المناخ العام للفراغ الروحى فى عالم داروينى جديد يطيع ما ادعاه أحد أعضائه العباقرة بـ « **القوانين المقدسة للسوق** » (إدوارد لوتواك . « الرأسمالية الفذة » دار نشر أوديل جاكوب ، عام ١٩٩٩ ، ص ٩٤) .

غياب النهايات ، خارج عالم القوة والثروة ، ليس فقط خصيصة من خصائص النظام ، بل إنه أيضًا شرط للبقاء .

ولقد ذكر لوتواك بالكثير من الصراحة والسخرية أنه فى النظام الذى يدافع عنه (والذى هو التطور الأخير للرأسمالية) « أن يفقد المرء أصالته مسألة مطلوبة بشكل

ما . فإن التخلى طواعية عن الضمير من أجل حياة مخدرة .. هو أفضل اختيار ممكن . إنه ضمان النجاح لرجال الأعمال والتحليق عاليًا للسياسيين الكبار وآخرين من الناجحين ؛ لأنهم إن فكروا فى النهايات الأخيرة فهم حتمًا سيفسدون .. والرأسمالية الفذة لن تكتفى بانتصار الأسواق ، بل ستمد جوائز السوق إلى كل أشكال النشاط الإنسانى » . (ص ٢٨٥) . ويضع كمثل على ذلك : « الفنون الجميلة والأدب ، والرياضة » والتى تم تحويلها تمامًا عن أهدافها الأساسية بناء على مطلب السوق وهو : « جذب أكبر عدد من الجمهور أو من الرعاة .. لذا فيجب على العرض أن يضاعف الأرباح » . (ص٢٨٧) .

هذا الغياب لكل النهايات الإنسانية أو الإلهية هو الخصيصة الأعمق « للعقيدة الأمريكية » التى تهيمن اليوم على العالم : الخلط بين الوسائل والأهداف ، ويصبح المال هو الدين .

هذا المرض (العقيدة الأمريكية) انتشر فى العالم ، و« **مناهضة العقيدة الأمريكية** » هى محاربة ذلك المرض الذى يجب أولاً شفاء الشعب الأمريكى نفسه منه ، هذا الشعب الذى هو ضحية رجال المال المستبدين ، والسياسيين والعسكريين ، الذين يفرضون عليه حياة بلا هدف ، وهذا ما يريدون فرضه أيضًا على العالم .

قام الاقتصادى ميشيل ألبير ، فى كتابه « الرأسمالية ضد الرأسمالية »(*) (دار نشر سوى ، عام ١٩٩٣ ، ص ٢٣٠) بإعطاء تفسير عميق « **لوحدانية السوق** » التى تُعَدّ الخصيصة المهيمنة للعقيدة الأمريكية ، (ولقد جاء التفسير فى إطار دراسة فى الاقتصاد السياسى ، إلا أنه قائم أيضاً فى كل نواحى الثقافة) ، فقال : « الضرورة الأساسية هى إخلاء الأفكار الفلسفية من نهاياتها » .

* * *

لا يسع المرء أن ينسى ، فى استخلاصه لتكوين العقيدة الأمريكية ، أن الولايات المتحدة كانت قبل إعلان استقلالها ، مستعمرة . بكل ما يتضمن ذلك من عنصرية أساسية من جانب « **العرق السامى** » عرق المستعمر .

(*) ترجمته ونشرته مكتبة الشروق .

بدون ذلك لن يفهم المرء التناقض العميق للنظام ، بين تأكيداته الواهية للعالمية وبين تفضيلـه « **الجنس الأبيض** » ورفضه الآخر ، هنودًا أو سودًا بصفة خاصـة .

لذلك ، فمنذ بدء « **المنافسة** » الاقتصادية ، كان هناك عدم مساواة جذرية .

أولا : حسـب الإحصـاءات الـتى جـرت فـى عـام ١٧٩٠ ، فـإن العبـيد السـود المستبعدين من كل حق مدنى ، كانوا يمثلون ١٧ % من السكان الذين كان تعدادهم ٤ ملايين نسمة . ومن بين البيض ، فى بوسطن على سبيل المثال ، كان العشرة فى المائة الأغنى يملكون خمسة أثمان موارد كل الشعب الذى كان مكونـاً من عمـال وبحارة فقراء (بجانب العبيد السود) .

ومن أجل تسويغ الاستعباد كانت الحجج مختلفة . أولا هناك حجج دينية: فبالنسبة للقادمين ، الحاملين للمشروع الإلـهى عليهم بناء « مدينة الرب » فـى « العـالم الجديد» . أمـا الـهنود ، بمـا أنـهم ليسوا مسيحيين ، فقد عُدُّوا عملاء الشيطان ، ويجب القضاء عليهم كما فعل يشوع مع الفلسطينيين .

بذلك المبرر تستبدل ، أو بالأحرى تضاف ، حجة أخرى تقوم على فكرة مبسطة ومتطورة وذات اتجاه واحد للتاريخ ، وهى أن : الـهندى « **حيوان متوحش** » يتعيش من الصيد . « أمـا التعيُّش من الزراعة فذلك واقع الإنسان ؛ والتعيش من الصيد هو واقع الحيوان .. الوحى قال للإنسان : ستعمل فى الأرض» . هذا فقط يفسر الحياة الإنسانية . (براكنبريدج . توحش الـهنود ، ١٧٨٢) .

إن حجة « **الشيطانية** » تتآلف تمامًا مع الحجة العنصرية للـ « **غوغاء** » . فما يبقى هو الرغبة فى تدمير الآخر عن طريق إعطائه صفة شيطانية .

ولقد وصل فرانكلين إلـى حد دفع الـهنود إلى إدمان الخمور من أجل الإسراع فى إبادتهم وفى الوقت نفسه سرقة الأرض منهم : « إننى أسـاند الرأى القائـل إنه يجب دفعهم إلـى الـتـنازل عن جزء من أرضـهم ، تلـك الـتى تتناسب بشكل أفضـل مـع إنشاءاتنا » .

باسم تلك الأساطير الدينية والعنصرية ، حققت الولايات المتحدة أكبر عملية منظمة من « **التطهير العرقى** » فى التاريخ ، ضد الـهنود ، السكان الأصليين .

نفس هذا الرفض الاستعمارى والعنصرى للآخر توالى بعد ذلك ضد السود من خلال توسيع عملية **تجارة الرقيق** .

هنا أيضًا استغلت التوراة. سيويل ، أحد قضاة المحكمة العليا فى ولاية ماساتشوسيتس (نفس المحكمة التى أدانت سحرة سالم) قتل الأمر بحثًا فى **التوراة** ورسائل **بولس** عن الدليل على أن الله سمح بوجود عبيد ، وأن السود ورثوا من حام غضب الرب عليه.

وبعد ذلك ، وتحت تأثير « **فلسفة التنوير** » سوّغ مؤيدو الاستعباد فكرهم من خلال قوانين الطبيعة وفلسفة لوك.

إلى أن ظهرت الحجة الاقتصادية فى إطار فكر دينى شاذ. « الرب اختار تلك المستعمرة من أجل أن يعمل فيها عبيد سود ، بسبب اعتيادهم حرارة المناخ التى لم يعتدها البيض ».

خبير بيولوجى عنصرى قدم مسوّغاته التى تثبت دونية « **هذا العرق من الرجال الذين هم مستعبدون بالطبيعة** ».

التناقض واضح بين إعلان الاستقلال ، الذى وضع بأيدى مستعمرين يمتلكون عبيدًا ويطالبون « بالمساواة فى الحقوق لكل البشرية » ، وبين الاستعباد طوال قرون من الزمن والفصل العنصرى للسود إلى يومنا هذا. باسم « **الدفاع عن حقوق الإنسان** » تقع مذابح للأطفال والمدنيين من خلال القصف الجوى ، والمجاعة أو تدمير البنية التحتية الاقتصادية.

إن « حقوق الإنسان » هى حقوق الرجل الأبيض ، وبالنسبة للولايات المتحدة ، « الواسب - WASP » وهى الحروف التى تعنى : بروتستانت أنجلو ساكسون بيض.

صدر قانون عام ١٨٩٢ ليحد رسميًا هجرة « **الأعراق الشرقية** ».

ومنذ القرن التاسع عشر ، شجع الفكر « الداروينى الاجتماعى » (الأقوى يستبعد الأضعف) على امتداد وتوسع تلك التفرقة العنصرية ، التى تأسست على معايير اقتصادية واجتماعية.

* * *

تحديد صورة للعقيدة الأمريكية ، يعد بمثابة تحديد داخل « دوائر » جهنم دانتى ، مناطق أكبر فأكبر للخضوع للنظام.

أولى الدوائر هى تلك الخاصة بأمريكا الشمالية : تلك الخاصة بـ « **التطهير العرقى الضرورى** » للانتهاء من إبادة الهنود ؛ وذلك من أجل أن تتحقق ، من خلال تملك الأرض ومحاصيلها ، وما تحت الأرض من بترول وذهب ، التراكمات البدائية الضرورية من أجل الوصول إلى الدائرة الثانية التى هى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية .

إن نقطة الانطلاق « **القانونية** » لتلك المرحلة الأولى ، هى رمزياً التعديل الدستورى الثانى ، والذى سمح للمواطنين الأمريكيين (أى البيض فقط مهما كانت جنسيتهم الأصلية) أن يحملوا أسلحة خاصة .

هذا التعديل يهدف أساسًا إلى الدفاع عن النفس ضد « الضحايا » (أصحاب الأرض الأصليين) ، كما يهدف إلى تدميرهم .

هذا الوضع ظل يحمل صفة جوهرية ، وقدسية أيضًا ، إلى حد أن التعديل ما زال قائمًا حتى الآن لم يتغير ، فهو يسمح ببيع السلاح بلا قيود .

« **الانطلاق نحو الغرب** » ، اتخذ أهمية متزايدة مع تدفق المهاجرين ، الذين كانوا يضمون مزيجًا شاذا من البشر ، ابتداء من المجرمين الذين حكم عليهم بعقوبات ، وهاربين من محاكم بلادهم الأصلية ، إلى المهاجرين السياسيين ، الهاربين من بطش التحالف المقدس فى أوروبا . كانت الغالبية العظمى منهم فلاحين بلا أرض ، فكانوا متلهفين على الحصول على بعض منها ، وعمالا بلا عمل ، وأفرادًا يعيشون على هامش المجتمع ، وآخرين من اليائسين ، وأيضًا من المضاربين الفاشلين أو المتهربين من الخدمة العسكرية .

« **الحلم الأمريكى** » يمتد لأبعاد شاسعة حيث يستطيع كل شخص أن يحصل على جزء منه ، كل حسب قوته ، وذلك ضد المواطنين الأصليين ، قليلى العدد ، وبلا أسلحة فعالة ، مما جعل الـ ٦٠٠ ألف هندى الذين كانوا يعيشون على الأرض فى عام ١٧٧٦ ، يضمحلون إلى ٢٢٠ ألفًا فى عام ١٩١٠ ، وهؤلاء تم تجميعهم داخل معسكرات اعتقال أطلق عليها اسم « **محميات** » بعدما نُصبت لهم المذابح الواحدة تلو الأخرى .

تلك المذابح التى قال فيها الجنرال الأمريكى شيرمان ، الذى مارس ضدهم ما

يمكن أن نطلق عليه اليوم « الحرب الشاملة » : « **الهندى الجيد هو الهندى الميت**»(*).

بل إن المغامرين الذين عَدُّوا أنفسهم « **مستصلحين** » للأراضى ، حاربوا بعضهم البعض ، ودمروا بعضهم البعض ، سواء كانوا أفرادًا أو أعضاء عصابات متنافسة ، من أجل تقسيم الغنائم. واليوم ، تعرض أفلام أمريكية توضح بشىء من الاعتذار ، كيف كان شكل تلك الغابة المتوحشة التى عاش فيها السّباع الذين عَدُّوا المسدس والبندقية القانون الوحيد والعدالة الوحيدة.

هكذا تكونت صورة البطل الأمريكى ، متوجًا بهالة من أسطورة « **الحدود** » ، هذا البطل الذى ظهر على سبيل المثال فى السينما فى شكل طرزان أو چيمس بوند ، وهو تصوير رمزى لذلك العنف الذى ينتصر دومًا فى العلاقات بين الأفراد كما هو أيضًا فى الدول.

« **الحدود** » لا تعنى للأمريكيين مثلما تعنى للأوروپيين : إنها ليست تحديدًا على سطح الأرض لحدود الدولة ، بل هى بالنسبة للأمريكيين ، خطوط متغيرة دائمًا ، إلى أن يصل الغزاة إلى المحيط الهادى ويعلنوا « **إغلاق الحدود** ». وقد ارتبطت دائمًا بالصراع تحت شعار « الإنسان ذئب بالنسبة للإنسان » ، حيث الانتصار من نصيب الأقوى ، سواء كان ذلك يعنى طرد واغتصاب الهنود ، أو الصراع بين البيض من أجل امتلاك الغنائم.

لهذا السبب فإن « **الحرب الأهلية** » بين ولايات الشمال وولايات الجنوب جرت بنفس التوحش ، الچنرال شيرمان يقود ضد الجنوبيين نفس « **الحرب الشاملة** » باسم نفس مبدأ رفض الآخر ، وبنفس الرغبة فى تدميره عن طريق إعطائه صفة الشيطانية.

* * *

سايكس بيكو الأمريكية

فى عام ١٨٢٣ ، صاغ الرئيس مونرو مبدأه الذى حدد بداية الغزو فى الدائرة

(*) هذا ما يقوله الإسرائيليون عن العرب الآن « العربى الجيد هو العربى الميت ».

الثانية : فلقد عَدَّ القارة الأمريكية كيانًا واحدًا ، لا يجوز لأىّ قوة أوروپية أن تتدخل فيه ٠ أى أنه لا يجوز ذلك إلا للولايات المتحدة ٠

وبدأ بغزو المكسيك ، وضم تكساس فى عام ١٨٤٥ ٠

تمت عملية الاستيلاء على أمريكا اللاتينية من خلال وسيلتين مختلفتين ٠

أحيانًا من خلال تسلل اقتصادى يتحول إلى احتلال عسكرى ، وينتهى بضم المنطقة بشكل كامل ٠ حدث هذا الشىء فى حالة پورتو ريكو ٠

كانت الولايات المتحدة تعمل أحيانا فى البداية على تشجيع حركات الاستقلال ، مما ساعدها على طرد الإسپان والبرتغاليين والإنجليز من أمريكا الجنوبية ، ثم تنصيب حكومات موالية لها ، مما فتح لها الباب للاستثمارات الأمريكية ، وكانوا يستخدمون أحيانًا دكتاتوريات عسكرية مهمتها قمع كل مقاومة شعبية ، وأحيانًا يستبدلون بسياسة القوة الفساد ، فيسمحون لقيادات منتخبة بالوصول إلى الحكم ، حيث يبقون تحت سيطرة الأمريكيين من أجل السماح لرجال الأعمال المحليين بممارسة سلطة على اقتصاد البلاد ٠

* * *

فى مرحلة ثالثة ، يأتى دور تبعية أوروپا غداة « **حرب الثلاثين عامًا** » (من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٤٥) والتى كانت « حربًا أهلية » حقيقية جرت بين الأوروپيين ، وتركت أوروپا مدمرة تنزف ، وتم تقديمها على صينية من الذهب إلى الولايات المتحدة ٠ فبفضل هاتين الحربين ، أصبحت الولايات المتحدة تملك فى عام ١٩٤٥ نصف ثروات العالم ٠ (چورچ كينان « **مذكرة تخطيط السياسة** » ٢٣ من فبراير عام ١٩٤٨)٠

لم تأت أمريكا للمساعدة فى الحرب العالمية الأولى إلا فى عام ١٩١٧ ، بعد معركتى فيردان ولاسوم ، اللتين استبعدتا كل فرصة للجيش الألمانى للانتصار ، (كما أنها لم تتدخل فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ـ ١٩٤٥) إلا فى نهايتها ، بعد معركة ستالينجراد التى قضت على أى فرصة لانتصار الجيش النازى)٠

« **الحياد** » سمح للولايات المتحدة فى عام ١٩١٧ بأن ترفع صادراتها بنسبة

١٥% ٠ وزاد الفائض فى الميزانية التجارية الأمريكية من ٤٣٦ مليون دولار فى عام ١٩١٤ إلى ٣٥٦٨ مليون دولار فى عام ١٩١٧ ٠

كان الرئيس الأمريكى فى هذا الوقت هو ويلسون ، الذى بعدما وافق على الحرب الإسپانية الأمريكية ، وغزو الفيلپين واحتلال پورتو ريكو وكوبا ، « **بات مسئولا** » - كما قال فرانك شويل فى كتابه « تاريخ الولايات المتحدة » (نشر بايو ٠ باريس عام ١٩٦٥ ، ص ٢٦٢)- عن أكبر عدد من عمليات الغزو فى تاريخ الولايات المتحدة ٠

هذا « **المثالى** » قرر بعد معركة فيردان فى عام ١٩١٦ التى راح ضحيتها ٣٠٠ ألف فرنسى ، ومعركة لاسوم ، التى راح ضحيتها ٢٠٠ ألف من الفرنسيين و ٤٠٠ ألف من الإنجليز ، وبعد أن علم فى ١٦ من يناير عام ١٩١٧ أن زيمرمان ، الوزير الألمانى للشئون الخارجية ، يعمل على عقد تحالف عسكرى مع المكسيك يساعدها على استعادة أراضى تكساس والمكسيك الجديدة وأريزونا التى ضمتها الولايات المتحدة - قرر ، بناء على مبدأ « أمريكا أولا » ، أن يرسل إلى فرنسا نفس الچنرال بيرشينج الذى قام من قبل بغزو المكسيك ٠

بعد معاهدة فرساى ، طلب ويلسون من الحلفاء الذين أصبحوا مدينين للولايات المتحدة ، أن يسددوا الدين إلى « الشركات الكبرى » الأمريكية ، وهذا قاد الحلفاء لأن يفرضوا على ألمانيا ، من خلال « **التعويضات** » ، الانهيار والبطالة ، مما أعطى هتلر فيما بعد ، الحجج المثلى لكى ينشر دعايته الغوغائية ٠

كتب الاقتصادى الشهير لورد كينز ، فى عام ١٩١٩ ، فى كتابه « التبعات الاقتصادية للسلام » : « إن كنا نسعى عمدًا إلى إفقار وسط أوروبا ، فإننى أتوقع أن الانتقام سيكون فظيعًا : فخلال عشرين عامًا من اليوم سنشهد حربًا ، من شأنها تدمير الحضارة ، أيا كان المنتصر » ٠

ذلك لم يمنع ويلسون من أن يقدم إلى الكونجرس ، فى ٨ من يناير عام ١٩١٨ ، « النقاط الأربع عشرة » الشهيرة حول « الدفاع عن الديمقراطية » ٠

ولكن المشكلة الأساسية كانت تلك المتعلقة بالديون ، وبصفة خاصة الديون التى تدين بها دول « **التحالف** » للولايات المتحدة ٠ إنها ديون تجارية يجب أن تسدد ٠ ثم

هناك الديون الخاصة « بالتعويضات » والتى فرضت على ألمانيا تطالبها بها كل من فرنسا وإنجلترا ، والتى لا تستطيع ألمانيا سدادها. لذلك نظمت الولايات المتحدة هذه الدائرة الغربية : **من رءوس الأموال الضخمة التى لا تستطيع الولايات المتحدة استثمارها فى أوروبا بسبب الدمار الذى حاق بها ، أقرضت الولايات المتحدة ألمانيا الأموال من أجل تسديد ديونها إلى الحلفاء ، فيستطيع هؤلاء من جانبهم سداد ديونهم إلى الولايات المتحدة.**

الاقتصاد الأمريكى القوى ، ينتج بإيقاع سريع إلى حد أن الأسهم لم يعد فى الإمكان بيعها ، وبالتالى وجدت العديد من الشركات نفسها فى حالة توقف عن السداد.

استمرار عمل النظام بقوة وسرعة عالية أدى إلى الكارثة ، لدرجة أن التقدم الجديد والهائل الذى حققته - بفضل الحرب- الولايات المتحدة ، القوة العالمية الأولى ، اصطدم بأول هزيمة كبرى للنظام الأمريكى : الأزمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ التى أظهرت ، أمام دهشة العالم ، أن الآلة الهائلة للرأسمالية الأمريكية يمكن أن تصاب بالعطب ، وتُصيب أمريكا والعالم بالانهيار.

كان ذلك هو أكبر حدث تاريخى مؤثر عرفته البلاد ؛ لأن تلك الأزمة أظهرت المساوئ فى مبادئ النظام نفسها ، هذا النظام الذى عُدَّ ، منذ عهد چورچ واشنطن وألكساندر هاملتون ، غير قابل للانكسار ، وأن مؤسساته إلهية : الحرية التامة للسوق، التى أعطت قادة المالية القوة ، يجب عليها أن تؤكد انتصار الولايات المتحدة. هذه العقيدة بدت وكأن التاريخ قام بالتصديق عليها : خاصة بعد نجاح أمريكا فى التحكم فى الدورتين الأوليين اللتين بدتا ضمانا للانتصار الكامل على مستوى العالم. ولكن فى مساء يوم من أيام أكتوبر عام ١٩٢٩ ، إنهار هذا الاقتناع المطمئن. فأغلقت بنوك عملاقة ، وأفلست آلاف الشركات ، وانتحر الكثير من كبار رجال الصناعة. وبسرعة ، انطلق ٩ ملايين عاطل (١٧ % من الأيدى العاملة) فى الشوارع التى شهدت الكثير من مظاهرات التمرد وقمع الشرطة.

فى ذلك الوقت ، كتب أندريه موروا يقول : « لو كنت قمت برحلة فى نهاية شتاء عام (١٩٣٢- ١٩٣٣) ، لكنت وجدت شعبًا يائسًا .. لقد تصورت أمريكا أن نهاية نظام ، أو حضارة ، باتت وشيكة ».

إن الأزمة الفظيعة لم تنفجر إلا لأن منطق النظام هو الذى دفع بها إلى تلك النتائج المتطرفة : كان كل عنصر من عناصر النظام « الليبرالى » على اقتناع تام بنجاح المؤسسات ، وأن النجاح سيأتى من خلال قوانين النظام ، تلك القوانين التى توقعوها ، وافترضوا نجاحها ، وقاموا عليها بكل ثروتهم. كان يكفى فشل بعض الخاسرين حتى يولد الشك ، ثم تتأثر البورصة بموجة من الحذر المفاجئ ، وينهار بعد ذلك النظام كله مثل قطع الدومينو : الواحدة بعد الأخرى. الشركات والبنوك لم تعد تستطيع توفيق أوضاعها ، والتوجه اليائس للاتجاه الجديد جعل توقع الانخفاض هو الأكثر رجحانًا كما كان فيما مضى التوقع نحو الارتفاع والانتصار.

بدأ فرانكلين روزفلت بعدما تولى منصبه رئيساً للولايات المتحدة فى مارس عام ١٩٣٣ ، فترة رئاسته بالصلاة ، هل سيهتز الإيمان « **بالمصير المبين** » هل تخلى الله عن تلك البلاد ؟

فى الواقع ، كانت عقيدة هاملتون ، التى أخذها عن آدم سميث ، هى التى كشفت التناقض العميق فى النظام : ليس صحيحًا أن تراكم المصالح الفردية من شأنه تحقيق المصلحة العامة. بل بالعكس ، إنه يفرز غابة تتصارع فيها المصالح الفردية فى منافسة بلا نهاية ، مما يمنع بناء مجتمع حقيقى. لهذا السبب تردد سؤال فظيع : **الولايات المتحدة ، هل هى وطن واحد؟ هل يمكن لنا أن نؤمن مجددًا بمصيرها ؟**

بدأ روزفلت منقذا ، بعدما أعلن « الصفقة الجديدة » ، وسيلة جديدة لمواجهة الجمود الاقتصادى. وبدلا من تغيير النظام بشكل جذرى ، قام الرئيس بتخفيف حدته عن طريق إدخال بعض الإصلاحات ، وبخاصة تلك التى تعنى ببدء خطة لمشروعات عامة كبيرة ، والتى تستطيع الدولة من خلالها أن تتدخل من أجل خفض نسبة البطالة والتوتر الذى صاحبها ، وذلك عكس الدور الذى طالما أسند إلى الدولة منذ هاملتون : **تفضيل القطاع الخاص.**

هذا الإصلاح الحذر كان له تأثير مخفف لنتائج الأزمة القاتلة. وأصبح من الممكن الخروج من الهاوية ، ولكن عن طريق تطبيق حل متحيز بشكل أدى فى عام ١٩٣٧ إلى أن عادت أمريكا تعانى من الجمود مرة أخرى. كتب جالبريث يقول : « فى عام ١٩٣٧ كان هناك مرة أخرى تسعة ملايين عاطل ».

لم تنته الأزمة حقيقة إلا بفضل الحرب الأوروپية الثانية .

* * *

مرة أخرى حركت الولايات المتحدة الأمور حسب مصالحها وحدها : **منذ هزيمة فرنسا فى عام ١٩٤٠ قامروا على فيشى ، واعترفوا بها رسميًا ، وأصبح يمثلهم فيها سفير .** وأرسل روزفلت إلى ويجاند ، فى شمالى إفريقيا ، مبعوثين : الأدميرال ليهى والقنصل مورفى .

فى الوقت نفسه ، شجع تشرشل على القصف المتواصل بالقنابل حتى على أهداف مدنية فى ألمانيا وعلى المناطق المحتلة فى بلچيكا وفرنسا .

حتى بعد قيام الطائرات اليابانية بتدمير الأسطول الأمريكى فى پيرل هاربر وإعلان ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة ، فى ١١ من ديسمبر عام ١٩٤١ ، ظلت الروابط مع فيشى قوية ، وعَدَّ روزفلت الچنرال ديجول : « **من الرواسب الهالكة والعتيقة لتاريخ مضى** » .

فى عام ١٩٤٢ كتب السيناتور ترومان (الذى أصبح رئيسًا للولايات المتحدة) يقول : « **إذا ضعف الاتحاد السوفييتى ، يجب مساعدته . وإن ضعفت ألمانيا ، يجب مساعدتها . المهم هو أن يقوما بتدمير بعضهما البعض** » .

فى نوفمبر عام ١٩٤٢ فى حديث أجراه أدريان تيكسيه ، وحضره آندريه فيليپس ، (المتحدث الرسمى لديجول) تفاخر روزفلت بعقليته العملية : « **إننى مهتم أساسًا بالفاعلية . فإن لدى مشكلات يجب حلها . كل من يريد مساعدتى فإننى أرحب به . اليوم أعطانى دارلان الجزائر ، فهتفت : يحيا دارلان ! .. وإن أعطانى كيسلينج ، أوسلو ، فسوف أهتف : يحيا كيسلينج ! .. وإن أعطانى لاڤال غدا پاريس ، فسأهتف : يحيا لاڤال !** » .

ولقد حدث أن الهبوط فى شمالى إفريقيا ، والذى أبعد عنه ديجول ، أعاد السلطة إلى دارلان . وفى إيطاليا إلى الچنرال بادوليو الذى خدم موسولينى مثل دارلان الذى خدم بيتان .

وحتى تستطيع القوات البريطانية الهبوط فى فرنسا ، دفعت بأقوى فرقها . كما قدمت القوات المغربية ٧٠ % من القوة من أجل الهبوط فى پروڤانس .

لم يعلم ديجول بتواريخ الهبوط في نورماندي ، ولم تتلق قوات فرنسا الحرة أوامرها إلا من القيادة الإنجليزية. قرر الجنرال ديجول معارضة الخطة الأولية ، والتي وضعت على أساس إدارة عسكرية إنجليزية أمريكية ، وأدلى الجنرال ديجول الذي كان يثق في المقاومة الفرنسية ، بتصريح قال فيه : « **إن كل جزء من الأراضي المحررة سيتم وضعه تحت إدارة وفد يختاره مجلس جبهة التحرير الوطني، والذي وافق عليه فورًا المجلس الوطني للمقاومة من أجل تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية** ».

قامت الولايات المتحدة بالاستفادة اقتصاديًا ، من الانتصار ، وذلك عن طريق فرض حمايتها على « **الدائرة الثالثة** ».

وجاءت اتفاقية بريتون وودز ، في عام ١٩٤٤ ؛ لترسخ رسميًا هيمنة الدولار بمساواة قيمته بالذهب ؛ ليصبح العملة الدولية حتى يومنا هذا. ثم وضع خطط ثنائية ، مثل اتفاقيات بلوم بيرنس مع فرنسا التي فتحت عام ١٩٤٤ أسواقها بلا شروط أمام الصادرات الأمريكية ، وذلك مقابل مساعدات بلغت مليارى دولار على مدى أربع سنوات. وهكذا تحولت أوروبا تدريجيًا إلى محمية أمريكية.

كانت خطة مارشال في عام ١٩٤٧ مرحلة مهمة لتلك التبعية « **للدائرة الثالثة** ».

غداة الحرب العالمية الثانية ، وجدت الولايات المتحدة نفسها وقد أتخمت من الثروات ، في حين دمرت أوروبا تمامًا. فبدت أمريكا كأنها طفل استطاع جمع كل قطع البلى ، وعليه أن يقرض زملاءه إن كان يريد أن يستمر في اللعب.

كانت المشكلة إذن جعل أوروبا قادرة على الوفاء بديونها حتى تستطيع أن تستهلك وتسدد أسعار المنتجات الأمريكية التي ازدهرت إلى أبعد حد في ذلك الوقت ، بعدما قامت لمدة أربع سنوات بتصدير أسلحة الحرب ومستلزماتها.

منذ عام ١٩٤٧ بدأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تشير إلى خطر مضاعف ، اقتصادي وسياسي ، يمثله الوضع في أوروبا غداة الحرب.

« إن أكبر خطر يواجه أمن الولايات المتحدة هو مخاطر انهيار اقتصادي في أوروبا الغربية ونتائجه : وصول عناصر شيوعية إلى الحكم ».

من أجل مواجهة هذا الخطر ، قام قادة الولايات المتحدة بتقديم « مشروع مارشال » الذى يهدف ، كما يقولون ، إلى إعادة بناء أوروبا •

ولكن الشروط السياسية كانت صارمة : **أولا استبعاد الشيوعيين من الحكومات الغربية •**

كان التدخل الأجنبى واضحًا :

* تم استبعاد الوزراء الشيوعيين الفرنسيين من الحكومة فى ٤ من مايو عام ١٩٤٧ •

* تم استبعاد الوزراء الشيوعيين الإيطاليين من الحكومة فى ١٣ من مايو عام ١٩٤٧ •

* تم استبعاد الوزراء الشيوعيين البلچيكيين من الحكومة فى الشهر نفسه •

* فى ٥ من يونيه عام ١٩٤٧ ، وبعد تلك الاستبعادات ، أعلنت رسميًّا « **اقتراحات مارشال** »•

بعد الحصول على تلك النتائج ، أصبح من الممكن تطبيق المشروع الذى ، بجانب أنه كان وسيلة ضغط سياسى ، كان يتكون من برنامج لدعم الصادرات الأمريكية إلى أوروبا •

« **المساعدة** » كانت هى أقل أهداف « **مشروع مارشال** »• ولقد أوضحت دراسة جرت فى أبريل عام ١٩٤٧ أن المساعدات الأمريكية يجب أن توجه فقط إلى « دول ذات أهمية استراتيچية أساسية للولايات المتحدة•• باستثناء بعض الأحوال النادرة حين تأتى فرصة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها الحصول على رضا دولى بفضل عمل إنسانى كبير »• (قادة القوات المشتركة ١/١٧٦٩)•

وافق دين اتشيسون ، وزير الخارجية الأمريكية ، وبعض نواب الشيوخ المؤثرين ، فى عام ١٩٥٠ ، على أنه « فى حالة تطور المجاعة فى القارة الصينية ، فإن على الولايات المتحدة تقديم بعض المساعدات الغذائية• ولكن ليس بقدر يكفى لإنهاء المجاعة ، فقط ما يكفى لكسب نقطة فى الحرب النفسية »• (ستيفن شالوم : زدماجازين• أكتوبر ١٩٩٠)•

فـى الواقـع ، ترددت كثـيرًا خـلال فـترة تطبيـق خـطـة مارشـال ، كلمات مثل « **التضـامن** » و« **الكرم** »· ولكن منذ عـام ١٩٤٨ ، كتب چورچ كينان ، الذى كان يتولى حتى ذلك الوقت رئاسة « مجلس الأمن القومى » يقول بوضوح : « **إننا نملك نحو ٥٠ % من ثروات العالم ، ولكن فقط ٦ % من السكان·· فى هذه الحالة ، فإنـه لمن المتوقع أن نكون هدفـًا للغيرة والكراهية· ومهمتنا الحقيقية فى الفترة القادمة ستكون تطوير نظام العلاقات مما يسمح لنا بأن نحافظ على ذلك الوضع الذى يفتقد المساواة ، بدون أن نضـع أمننا القومى فى خطر· ومن أجل تحقيق ذلك ، سيكون علينا أن نتخلص من كل مشـاعر عاطفية ، وأن نتوقف عن أحلام اليقظة· يجب أن نركز كل اهتمامنا فى كل مكان على أهدافنا القومية الفورية· يجب ألا نخدع أنفسنا· فنحن لا نملك اليوم رفاهية أن نؤثر الغير على أنفسنا أو أن نقوم بأعمال خيرية على مستوى العالم· يجب ألا نتحدث عن أهداف غير واضحة أو غير قابلة للتحقيق ، كما هو الحال فى الشرق الأقصى ، مثل قضايا حقوق الإنسان ، ورفـع مستوى المعيشة ، والديمقراطية· سيأتى قريبًا اليوم الذى سنضطر إلى أن نتحرك فيه فقط بأسلوب القوة·· وكلما تخلصنا من الشعارات المثالية ، كنا أفضل حالا »· (مذكرة تخطيط السياسة· ٢٣ من فبراير عام ١٩٤٨)·**

ولكن تلك اللغة الصريحة لم تكن من بين التقاليد الأمريكية المقدسة ، فقبل قرنين من الزمن ، كان لابد من إخفاء الرغبة فى السيطرة وراء قناع من الأخلاق ومن التدين· وبعد انتهاء الحرب ، كان يجب تسويغ سياسة التسلح بالنضال ضد « **إمبراطورية الشر** »· ولقد فهم ذلك تمامًا بول نيتشه ، خليفة كينان : يجب محاربة الشيطان· وحدد الشيطان بـ « البولشفية » (فى معناها الأكبر : الدولة التى لا تقبل بلا شروط ، أن تفتح أسواقها أمام المصانع الأمريكية الكبرى هى دولة « **شيوعية** » أو على الأقل تتحالف مع الاتحاد السوفييتى)· وهكذا تم تصوير الشيطان بشكل دقيق : إنه الاتحاد السوفييتى ، وذلك مثلما حدث بعد انهياره أن تحدد الإسلام ، أو حسب نظرية هانتنجتون ، « **التواطؤ الإسلامى- الكونفوشى** » ، أو العالم الثالث فى مجمله· كانت استراتيچية المصانع العسكرية الصناعية ذات أساس تجريدى ، أو تبشيرى ، وأصبحت بمثابة « **حملة دينية** » : « **الله أراد ذلك** »·



الفصل الثالث

الدين والسياسة فى الولايات المتحدة

الدين والسياسة فى أمريكا
المسيح الأمريكى وصهيون

رضا هلال

المسيح الأمريكى

ولد يسوع المسيح يهوديًا ، ثم أصبح رأس الديانة المسيحية التى مثلت ثورة على اليهودية ، إلا أن حركة الإصلاح البروتستانتى أعادت الاعتبار إلى اليهودية حتى أن المسيح عندما دخل العالم الجديد مع المهاجرين البروتستانت إلى أمريكا كان مسيحًا متهودًا. ولذلك أصبح المسيح الأمريكى مسيحيًا يهوديًا(1).

فعندما وصل المهاجرون البروتستانت الأوائل ، أولى المستعمرات ماساشوستس فى نيو إنجلاند ، اعتبروا أمريكا هى « أورشليم الجديدة » أو « كنعان الجديدة » ، وشبهوا أنفسهم بالعبرانيين القدماء حين فروا من ظلم فرعون (الملك الانجليزى چيمس الأول) وهربوا من أرض مصر (انجلترا) بحثًا عن أرض الميعاد الجديدة.

وبالمشابهة ، أصبحت مطاردة المهاجرين البروتستانت البيوريتانيين (التطهريين) ، للهنود الحمر فى العالم الجديد ، مثل مطاردة العبرانيين القدماء للكنعانيين فى فلسطين ، وكان المستعمر البيوريتانى يقتل الهندى الأحمر على أنه كنعانى فلسطينى ، وكان يفكر فى عالم دون هنود ، مثلما كان العبرانيون يفكرون بعالم دون كنعانيين.

---

(1) حول المسيحية اليهودية والصهيونية فى أمريكا :
رضا هلال ، المسيح اليهودى ونهاية العالم : المسيحية السياسية والأصولية فى أمريكا ، مكتبة الشروق ٢٠٠٠.

وكان المهاجرون الپروتستانت الپيوريتانيون الأوائل ، فى المستوطنات الأولى فى نيو إنجلاند ، يلهجون باللغة العبرية فى صلواتهم ، ويطلقون على أبنائهم أسماء يهودية فى قصص التوراة ، مثل سارة والعازار وإبراهام وديفيد . كما أطلقوا أسماء عبرية على مدن كثيرة فى المستوطنات الأولى مثل سالم (شالوم) وهبرون وكنعان ..[1].

وكان أول كتاب طبع فى أمريكا هو كتاب « مزامير داوود » عام ١٦٤٠ ، ثم طبع كتاب « النحو العبرى » ابتداءً من ١٧٣٥ ، واستوردت له أحرف عبرية خاصة . كما كانت العبرية تدرس مع بداية التعليم العالى فى كل المستعمرات الأمريكية حتى صارت رائجة بين الپروتستانت الپيوريتانيين أكثر من رواجها بين اليهود من معاصريهم فى أوروپا . وعندما تأسست جامعة هارفارد فى ١٦٣٦ كانت العبرية هى اللغة الرسمية .

لقد كان الپروتستانت الپيوريتانيون ، فى تلك الفترة ، كما شهد الحاخام لى ليفنجر ، أكثر تعصبًا لليهودية من اليهود . **وهكذا اصطبغت الپروتستانتية « الپيوريتانية » ، مع قدوم المهاجرين الأوائل إلى أمريكا بصبغة يهودية ، أو بمعنى آخر ، كانت المسيحية ، مع قدوم المهاجرين الأوائل إلى أمريكا ، « مسيحية يهودية » . وهذه المسيحية اليهودية ، ارتكزت على مقولتى « أرض الميعاد » و« الشعب المختار » وهما المقولتان اللتان مثلتا أساس « استعمار أمريكا » و« استعمار فلسطين» .**

فالمهاجرون الپروتستانت الپيوريتانيون ، المؤمنون بإله إسرائيل ، اعتبروا أن « المصير المبين » الذى قدره لهم الرب هو استعمار أمريكا ، إسرائيل الجديدة ، ولأنهم يؤمنون بنهاية العالم مع المجىء الثانى للمسيح ، فإنه لابد من جمع شتات اليهود فى فلسطين (إسرائيل القديمة) ، باعتبار ذلك الخطوة قبل الأخيرة للمجىء الثانى للمسيح .

إن مقولة الشعب المختار (الجديد) فى أرض الميعاد (الجديدة) ستكون المبرر

---

(1) Leonard C. Yassen, The Jesus Connection, New York, Crossroad Publication, 1985, p.84.

لحرب الإبادة ضد الهنود وتهجيرهم ، وستصبح اللاهوت العلمانى الذى يلهب الثوار بالنار المقدسة للثورة على الإنجليز من أجل الاستقلال • فالشعب المختار الجديد (الأمريكى) فى إسرائيل الجديدة (أمريكا) لابد وأن يقتلع نفسه من عبودية مصر (إنجلترا) •

المسيح اليهودى

برغم أن يسوع المسيح ينحدر من أصل يهودى ، وبرغم الأصل اليهودى للمسيحية ، فإن المسيحية مثلت ثورة على اليهودية ، خصوصًا على يد القديس بولس الذى يعتبر المؤسس الحقيقى للمسيحية كديانة قائمة بذاتها • إلا أنه ظلت جماعة مسيحية يهودية تمارس ديانة المعبد وتحفظ تعاليمها وتفرض الختان ومراعاة الراحة يوم السبت • وقد اصطدم بولس بالجماعة المسيحية اليهودية التى انفصلت عنه تمامًا بعد مجمع أورشليم المسكونى (٤٩م) ، وظلت تعتقد أن يسوع هو المسيح الذى تكلمت عنه النبوءات التوارتية ، وأنه سيظهر من جديد فى السحاب كابن الإنسان الذى يدين الأحياء والأموات •

وبعد أن تحقق النصر النهائى للمسيحية البولسية وأصبحت الكنيسة (الأممية) بديلا للشعب المختار وأورشليم مدينة العهد الجديد ، ظل المسيحيون اليهود تحت اسم (المتهودين - Juduisants) • وعندما أصبحت المسيحية الدين الرسمى للدولة الرومانية ، أصبح اليهود مضطهدين فى أرجاء الإمبراطورية • وخلال القرون الوسطى ، بذلت أوروبا جهودًا ضخمة لتحويل اليهود إلى المسيحية ، فكان ظهور اليهود المسيحيين ، أى اليهود المتحولون إلى المسيحية • وكان من بين أولئك اليهود المسيحيين « يهود المارانو » أى اليهود المتحولين إلى المسيحية فى إسبانيا خلال الفترة ١٣٩١-١٤٩٢ • ولعب المسيحيون اليهود واليهود المسيحيون دورًا مهمًا فى عصرى الإصلاح والنهضة فى أوروبا • إذ أدخلوا ضمن السجالات اللاهوتية والسياسية الاعتقاد بفكرة الميللية (الألفية) أى عودة المسيح ليحكم العالم فى الألف عام السعيدة من صهيون • كما روجوا اعتقاد « التدبيرية » بمعنى أن التاريخ الإنسانى يحكمه تدبير إلهى يتضمن عودة اليهود إلى أورشليم وإعادة بناء الهيكل قبل

عودة المسيح• ومن ثم التأكيد على الدور المركزى لليهود فى الأحداث العظمى قبل مجىء المسيح•

تهويد المسيحية الأمريكية

بيد أن الانطلاقة الكبرى للمسيحية اليهودية ترجع إلى حركة الإصلاح الدينى فى أوروبا فى القرن السادس عشر • وعادة ما توصف حركة الإصلاح الدينى بأنها بعث (عبرى) أو (يهودى) ، تولدت عنه وجهة نظر جديدة عن الماضى والحاضر اليهودى ، بل والمستقبل اليهودى بشكل خاص• فلم تكن أوروبا قبل عهد الإصلاح الدينى تعتبر اليهود « الشعب المختار » إلا للعنة ، فقد كانت تعتبر اليهود مارقين وقتلة المسيح• وتشير المؤرخة اليهودية باربرا توخمان ، فى كتابها « الكتاب المقدس والسيف » إلى العداء الشائع لليهود فى أوروبا الذى بلغ أشده إبان الحملات الصليبية[1]•

ويشير مؤرخون آخرون إلى أن المحاربين الصليبيين المسيحيين هم أول من بدأ المذابح اليهودية وهم فى طريقهم إلى فلسطين•

وكانت الكنيسة الكاثوليكية تتمسك باعتقادها بأن ما يسمى الأمة اليهودية قد انتهى ، وأن الرب طرد اليهود من فلسطين عقابًا على صلب المسيح•

وكانت الكنيسة الكاثوليكية تعتقد أيضًا أن النبوءات التى تتحدث عن العودة تشير إلى العودة من بابل ، وأن هذه العودة قد حدثت بالفعل على يد الإمبراطور الفارسى قورش ، وذلك الاعتقاد كان رؤية القديس أوغسطين الذى اعتبر أن القدس مدينة العهد الجديد وأن فلسطين هى إرث المسيح للمسيحيين• غير أن حركة الإصلاح البروتستانتى تنكرت لهذا الاعتقاد الكاثوليكى ، وروجت لفكرة أن اليهود أمة مختارة مفضلة• وأصبح العهد القديم المرجع الأعلى للاعتقاد البروتستانتى ، ومصدر المسيحية النقية الثابت ، وجزءًا من طقوس العبادات والصلوات فى الكنائس ، وكتابًا

---

(1) Barbara Tuchman, Bible and Sword, Ballantine Books, New York, 1984, p.37

للتاريخ عن الأراضى المقدسة والأنبياء ، والنبوءات المتعلقة بنهاية الزمان والعصر الألفى السعيد مع المجىء الثانى للمسيح(١).

ويعتبر مارتن لوثر ، كمؤسس وزعيم لحركة الإصلاح البروتستانتى ، مسئولا إلى حد بعيد عن ظهور مناخ القرن السادس عشر الروحى والدينى ، الذى أوجد أرضًا خصبة لانتشار المسيحية اليهودية.

لقد كتب لوثر ، عام ١٥٢٣ كتابه « المسيح ولد يهوديًا » ، الذى أعيد طبعه سبع مرات فى العام نفسه ، وشرح فيه المواقف المؤيدة لليهودية ، وأدان اضطهاد الكنيسة الكاثوليكية لليهود محتجًا بأن المسيحيين واليهود ينحدرون من أصل واحد. وقال فيه: « **إن الروح القدس شاءت أن تنزل كل أسفار الكتاب المقدس عن طريق اليهود وحدهم. إن اليهود هم أبناء الرب ونحن الضيوف والغرباء ، وعلينا أن نرضى بأن نكون كالكلاب التى تأكل ما يتساقط من فتات مائدة أسيادها ، تمامًا كالمرأة الكنعانية** ».

وكان لوثر ، يؤمن بأن نبوءة التوراة حول إنقاذ كل إسرائيل كامة ستتحقق ، وكان يلوم البابوية لتحريفها المسيحية وصدها بذلك اليهود عن اعتناقها.

لقد كان هدف لوثر النهائى هو تحويل اليهود إلى البروتستانتية ، ولكنهم بدلا من أن يتحولوا إلى المسيحية ، كانوا يجمعون الأنصار لتهويد المسيحية ، ولذلك نجده ينقلب ويعبر عن كرهه لليهود فى كتابه « ما يتعلق باليهود وأكاذيبهم » ، الذى ألفه عام ١٥٤٤ ، وطالب فيه بطردهم من ألمانيا بقوله :

« **من الذى يحول دون اليهود وعودتهم إلى أرضهم فى يهودا.. لا أحد. إننا سنزودهم بكل ما يحتاجون لرحلتهم ، لا لشىء إلا لنتخلص منهم ، إنهم عبء ثقيل علينا وهم بلاء وجودنا** »(٢).

وهكذا ، فإن حركة الإصلاح البروتستانتى ، لما يئست من تحويل اليهود إلى البروتستانتية ، تبنت الدعوة لعودة اليهود إلى فلسطين للتخلص منهم. وكان فى ذلك إعلان نشأة المسيحية الصهيونية.

---

(١) المرجع السابق ذكره.

(2) Martin Luther, Saenthiche Werke, Vol, 29, pp. 7-26.

وبرغم ذلك ، فإن حركة الإصلاح البروتستانتى التى أطلقها لوثر ، مثلت ثورة على الاعتقاد الكاثوليكى ، وبشرت بعهد جديد من التسامح المسيحى - اليهودى.

وبعد انفصال الملك هنرى الثامن عن كنيسة روما ، اقتحمت حركة الإصلاح البروتستانتى بريطانيا ، وتمركزت فيها بالأمر الملكى ، الذى أصدره عام ١٥٣٨ ، إلى كل كنائس إنجلترا بإنهاء الوصاية الكهنوتية على الكتاب المقدس ، ليحل هنرى الثامن محل بابا روما رئيسًا أعلى لكنيسة إنجلترا ، وكان لظهور المذهب البيوريتانى « التطهرى » فى القرن السابع عشر فى أوروبا على يد چون كالفن ، تأثير كبير فى تهويد المسيحية ، حيث غالت البروتستانتية البيوريتانية فى إجلال الكتاب المقدس وإعطاء الأولوية للعهد القديم[١].

وقد حمل البروتستانت البيوريتانيون من المهاجرين الأوائل إلى أمريكا تلك البروتستانتية البيوريتانية وقد اصطبغت بصبغة عبرية- يهودية - فى أمريكا القرن السابع عشر ، حتى تحول المسيح الأمريكى مسيحًا يهوديًا. ومع حلول القرن الثامن عشر أصبح الاعتقاد بالبعث اليهودى فى فلسطين يشكل جانبًا مهمًا من اللاهوت البروتستانتى الأمريكى ، حيث احتلت معتقدات المسيح المنتظر والعصر الألفى السعيد مكانًا بارزًا.

وهكذا ، وكما يقول سيليج أدلر ، إنه منذ فجر التاريخ الأمريكى كان هناك ميل قوى للاعتقاد بأن مجىء المسيح المنتظر لاحق لعودة الدولة اليهودية ، ولم يكن ذلك الرأى اجماعيًا بين اللاهوتيين المسيحيين ، ولكنه كان يشكل جزءًا من مصفوفة التاريخ الفكرى الأمريكى ، التى كانت تتضمن دائمًا خيطًا من العصر الألفى السعيد فى الفكر المسيحى الأمريكى[٢].

وكانت أهم الطوائف التى وجد فيها هذا الميل هى المعمدانية واللوثرية وبعض أتباع الكنيسة المشيخية ، حيث اعتقدت نسبة كبيرة فى تلك الطوائف بمبدأ عصمة

---

(١) وصدر فى عام ١٦٥٦ قانون يسمح لليهود بدخول إنجلترا بعد أن تم طردهم منها لعدة قرون.

(2) Selig Adler, America and The Holy Land, in: American Historical Quarterly, Sept, 1972.

النبوءات التوراتية حول اليهود (أى الاعتقاد فى حرفية الكتاب المقدس) والإحياء القومى للشعب اليهودى(*).

المسيحية الصهيونية

انبثقت عن تراث اللاهوت البروتستانتى البيوريتانى (المتهود) والعقيدة الميللية ، مسيحية صهيونية أمريكية منذ العقد الخامس فى القرن التاسع عشر ، وقبل صهيونية هيرتزل بعقود . فكان التراث الذى رفد الثقافة والسياسة فى الولايات المتحدة باعتقاد الالتزام بإقامة إسرائيل (عودة اليهود) والانحياز لهم ، كالتزام لاهوتى أخلاقى وثقافى ثم سياسى .

وليس من عجب أن أول قنصل أمريكى فى القدس - وارد كريسون - قد تحول من المسيحية إلى اليهودية . وقد بدأ تحول كريسون باهتمام انتابه فجأة بفلسطين . ففى عام ١٨٤٤ ، قرر الذهاب إلى هناك ليقوم بـ « **عمل الرب** » ويساعد على إنشاء وطن قومى لليهود فى « أرض الميعاد » ، ولم يكد يصل إلى المدينة حتى بدأت رسائله ومذكراته تترى على أفراد أسرته ورؤسائه فى واشنطن ، داعيًا إلى النهوض بما تتطلبه « **الحاجة الماسة والعاجلة إلى جعل فلسطين وطنًا قوميًا لليهود حتى يلتئم شمل الأمة اليهودية وتمارس شعائرها وتزدهر** » ، ولما لم يلق استجابة من المسئولين الأمريكيين ، أخذ على عاتقه القيام بحملة خاصة لإعادة اليهود إلى

(*) لابد من التنويه هنا إلى أن الأصولية بمعنى الاعتقاد فى حرفية الكتاب المقدس ، لا تمثل إلا تيارًا داخل الكنائس الأمريكية البروتستانتية . ولكن المفارقة هنا هى الإحياء الأصولى فى أمريكا التى قدمت للحضارة الغربية خبرة الفصل بين الكنيسة والدولة ، منذ إقرار اللائحة الدستورية لولاية فيرجينيا عام ١٧٧٧ (قبل الثورة الفرنسية) ، والتى لم تحدد دينا « رسميًا » أو كنيسة رسمية للولاية .

كما أن التعديل الأول للدستور الأمريكى عام ١٨٠١ ، استهدف كما قال الرئيس توماس جيفرسون « إنشاء حائط فاصل بين الكنيسة والدولة » .

وبموجب التعديل الأول للدستور ، امتنعت الدولة عن تحديد دين رسمى أو كنيسة قومية لأمريكا . كما تمتنع الدولة عن تمويل أية مؤسسة أو مدرسة دينية من الخزانة العامة ، حتى لا ترسخ دينًا أو مذهبًا معينًا . ولا تشترط الدولة اختيارًا دينيًا لشغل أى منصب فيدرالى ، ولا تفرض قسمًا دينيًا للتنصيب فى المناصب العامة . غير أن الفصل بين الكنيسة والدولة فى التجربة الأمريكية ، وإن كان قد جعل الدولة (محايدة) فى موضوع الدين ، أو بمعنى آخر ، قد أبعد الدولة عن الدين ، إلا أنه لم يبعد الدين عن المجتمع والسياسة !

فلسطين، وأجرى اتصالات بعدد من المسئولين فى السلطنة العثمانية[1] ولما فشلت جهوده بقى فى القدس واستوطن فى « أرض الميعاد »·

بيد أن هذه الحماسة للعقيدة « الميللية » أطلقت حركة مسيحية صهيونية قام بها مولون وسياسيون طالبوا بعمل شعبى لإعادة اليهود إلى فلسطين·

ويعتبر **ويليام بلاكستون** (١٨٤١- ١٩٣٥) الممول والرحالة والمبشر الإنجيلى من أبرز المسيحيين الصهيونيين الأمريكيين الذين أطلقوا تلك الحركة·

ولد **ويليام بلاكستون** لأسرة مسيحية من أتباع الكنيسة المنهجية ، ومنذ صباه شغف بقراءة العهد القديم وتتبع ما فيه من تنبؤات عن مجىء المسيح· وقد أصاب ثروة ضخمة ، من صناعة الإنشاءات واستثمارات أخرى ، واعتقد أن تلك الثروة لم تعط له لغير غاية ، وأخذ على عاتقه الإعداد للمجىء الثانى للمسيح·

وانطلاقًا من ذلك ، تزعم بلاكستون حركة « لإعادة اليهود إلى فلسطين قبل مجىء المسيح »· وبدأ بلاكستون حركته بكتابه « يسوع قادم » ، الذى نشر عام ١٨٧٨ ، وكان له أثر كبير فى البروتستانتية الأمريكية الايفانجيلية ؛ إذ أصبح ذلك الكتاب الذى بيع منه أكثر من مليون نسخة وترجم إلى ٤٨ لغة ، بما فى ذلك العبرية، أروج الكتب التى تنشر المثالية الصهيونية فى إطار الاعتقاد بالعصر الألفى السعيد ، بل يمكن أن يكون أكثر الكتب المتعلقة بعودة المسيح انتشارًا· كما أن عدد الزعماء المسيحيين الذين أثار الكتاب انتباههم لعودة المسيح ، كان يفوق عدد من أثر فيهم أى كتاب آخر نشر طوال عشرات السنين· ومن أولئك ملفيل فولى كبير القضاة ، وحكام ولايات ونواب فى الكونجرس ، كما كان بينهم رجال دين بروتستانت وكاثوليك ومولون ورأسماليون مثل دى بونت ومورجان وچون روكفلر وويليام روكفلر ورسل سيج وتشارلز سكربنر[٢]·

وقد قام بلاكستون بزيارة فلسطين حاجًا إلى الأرض المقدسة برفقة ابنته عام

(1) Henry Feingold, Zion in America, Hippocrene Books, 1974, pp. 198- 9.
(2) Reuben Fink, America and Palestine, New York, 1945, pp. 20-1.

١٨٨٨ ، وتمخضت زيارته عن الشعار الذى استغلته الصهيونية اليهودية بعد ذلك استغلالا بالغ الفعالية فيما تعلق بالضمير الغربى ، فكما قال إنه أفزعه وابنته « **الشذوذ المتمثل فى أن فلسطين هذه تركت هكذا أرضًا بغير شعب بدلا من أن تعطى لشعب بغير أرض** »٠

وفى ١٨٩١ ، تقدم بلاكستون بـ « عريضة » إلى الرئيس الأمريكى بنيامين هاريسون مطالبًا بتدخل أمريكا لإعادة اليهود إلى فلسطين٠ وجمع على العريضة توقيعات ٤١٣ من كبار الأمريكيين المسيحيين البارزين ، كان من بينهم عميد أسرة روكفلر آنئذ ، چون روكفلر ، وكبير قضاة المحكمة العليا ، ورئيس مجلس النواب ، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ ورؤساء تحرير عدد من الصحف الكبرى٠

بعث إسرائيل

منذ دعوة بلاكستون عام ١٨٧٨ وحتى صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، تغلغلت فى الجو الفكرى والسياسى العام فى الولايات المتحدة ، فكرة البعث اليهودى فى فلسطين ، ونشطت المسيحية الصهيونية٠

وتدلل ريچينا الشريف على أن مصادقة ويلسون على وعد بلفور كانت نابعة من اعتقاده المسيحى الصهيونى٠ لقد كان ويلسون ينحدر من أبوين ينتميان للكنيسة المشيخية ، ونشأ على التعاليم البروتستانتية الأمريكية التى كانت تؤمن بالأسطورة الصهيونية ولو من الناحية الروحية٠ وقد وفرت له تلك التعاليم رصيدًا داخليًّا من المشاعر والأفكار التى تركت أثرًا على موقفه المستقبلى من الحركة الصهيونية وأهدافها ، وكان يسعد ويلسون أن يكون له دور فى إعادة اليهود إلى « أرضهم »٠ واعترف بأنه « كربيب بيت قس ، ينبغى أن يكون قادرًا على المساعدة على إعادة الأرض المقدسة لأهلها »[1] ، وكانت تصريحاته العلنية والسرية متسقة مع الفكرة الصهيونية ، وبما يؤكد أن قراراته عن فلسطين والصهيونية كانت نابعة من مشاعره الذاتية لا من اعتبارات السياسة الواقعية٠

---

(١) ريچينا الشريف ، الصهيونية غير اليهودية : جذورها فى التاريخ الغربى ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٨ ٠

لقد كان ويلسون صهيونيًا عن قناعة ذاتية ، وقد تبدو صهيونيته متعارضة مع نقاطه الأربع عشرة الشهيرة التى وردت فى خطابه أمام مؤتمر پاريس للسلام ، وتضمنت تلك النقاط رفض مبدأ الحصول على الأراضى بالقوة ، وإدانة الاتفاقيات السرية ، والمطالبة بحق تقرير المصير للشعوب ، وتأمين الفرصة للأقليات غير التركية فى الإمبراطورية العثمانية للتطور الذاتى.

وأشار وزير الخارجية لانسنج إلى أن موقف الرئيس ويلسون من الصهيونية كان واضح التناقض مع مبدئه عن حق تقرير المصير. لكن مبادئ الصهيونية وتقرير المصير لم تكن متناقضة من المنظور الصهيونى. فالقوميات غير التركية فى الإمبراطورية العثمانية ، كانت فى المنظور الصهيونى : اليهود والأرمن ، وبالتالى فإن تلك القوميتين تنطبق عليهما مبادئ تقرير المصير.

إن صهيونية ويلسون لم تكن إلا امتدادًا لصهيونية شاملة سادت المجتمع الأمريكى وقت إعلان وعد بلفور ، حسب دراسة تشارلز إسرائيل جولدبات التى أثبت فيها من خلال تحليل مضمون الصحافة الأمريكية وقتئذ ، أن الرأى العام الأمريكى كان يؤيد بشدة وعد بلفور لدرجة أن « المشاعر المعادية » للصهيونية التى أمكن استشفافها فى الصحافة ، كانت فقط تلك المنبثقة عن تصريحات صادرة عن شخصيات يهودية معادية للصهيونية[١].

ويشير روبين فنك إلى أن موافقة الكونجرس على وعد بلفور جرت بشكل مذهل، وبمضمون صهيونى وعبرانى[٢].

ومنذ أن وافق الرئيس ويلسون على وعد بلفور ، التزم خلفاؤه فى الرئاسة بالموقف الصهيونى ، وأظهروا تعاطفًا مع الحركة الصهيونية وأهدافها فى فلسطين.

وقد عبر خلفه الرئيس وارن هاردنج ، عن موقفه الصهيونى بوضوح ، فى الأول من يونيو عام ١٩٢١ ، بقوله : إنه يستحيل على من يدرس خدمات الشعب اليهودى ألا يعتقد أنهم سيعادون يومًا إلى وطنهم القومى التاريخى ، حيث يبدأون مرحلة

---

(١) ريچينا الشريف ، المصدر السابق ذكره.

(2) Reuben Fink, America and Palestine, op. cit, p. 22.

جديدة ، بل مرحلة أكبر ، من مساهمتهم فى تقدم الإنسانية[1] ، وعبر هاردنج كذلك عن تأييده الشديد لصندوق إنشاء فلسطين فى ١٩٢٢ .

ثم جاء الرئيس كالفن كولدج ، وأكد فى عام ١٩٢٤ إيمانه بـ « الوطن القومى اليهودى فى فلسطين »[2].

ومن بعده ، هنأ الرئيس هربرت هوفر فى عام ١٩٢٩ الحركة الصهيونية على إنجازها العظيم فى فلسطين ، مرددًا فكرة « البعث اليهودى فى فلسطين »[3].

كما أن الرئيس فرانكلين روزفلت ، الذى مال إلى موقف براجماتى يأخذ فى الاعتبار مصالح أمريكا مع الدول العربية ، رضخ فى النهاية للضغط الصهيونى (المسيحى واليهودى) .

لقد كان هدف الصهيونيين خلال عهد روزفلت ذا شقين : تأمين أغلبية يهودية فى فلسطين ، ومن ثم إقامة دولة يهودية مستقلة أو كومنولث هناك . لذلك كان إلغاء « الكتاب الأبيض » البريطانى الذى صدر عام ١٩٣٩ بتقييد الهجرة إلى فلسطين ، أولوية صهيونية مطلقة .

وتصاعد الضغط الصهيونى (المسيحى واليهودى) على روزفلت ، خصوصًا بعد تأسيس « اللجنة الأمريكية الفلسطينية » ، التى ضمت ٢٠٠ من أعضاء مجلس النواب و ٦٨ من أعضاء مجلس الشيوخ . وضغطت اللجنة لتأييد برنامج مؤتمر بلتيمور ١٩٤٢ بإقامة كومنولث يهودى فلسطينى .

ولذلك أعلن روزفلت فى برنامجه لانتخابات الرئاسة عام ١٩٤٤ ، أنه « يحبذ فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المقيدة واستيطانها ، وأنه يحبذ أية سياسة تؤدى إلى إقامة كومنولث يهودى ديمقراطى .. وإنه على يقين بأن الشعب الأمريكى سيؤيد هذا الهدف ، وإذا ما أعيد انتخابه فسيساعد على تحقيق هذا الهدف »[4].

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(4) Herbert Parzen, The Roosevelt Palestine Policy 1943 - 1945, An Exercise in Dual Diplomacy, American Jewish Archives, Vol. 26 No. 1, April 1974, pp. 47-50.

ولكن الهدف الصهيونى (المسيحى واليهودى) ، تحقق فى عهد الرئيس هارى إس. ترومان الذى تولى الرئاسة نتيجة وفاة روزفلت فى ١٢ إبريل عام ١٩٤٥ ، فما أن تولى الرئاسة حتى أصدر بيانًا جاء فيه أن وجهة النظر الرسمية الأمريكية من فلسطين هى السماح بدخول أكبر عدد من اليهود إليها قدر الإمكان.. حتى إمكان قيام دولة هناك. ولم يكتف ترومان بقبول قرار التقسيم ١٩٤٧ ، بل طلب ممارسة الضغط على الحكومات الأخرى بالتصويت على التقسيم. وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، أعلن ترومان اعترافه بالدولة اليهودية المقامة حديثًا.

وقد بدا موقف ترومان بقبول تقسيم فلسطين والاعتراف بدولة إسرائيل ، أنه سعى للحصول على الأصوات اليهودية فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٤٨ .

غير أن « التصويت اليهودى » لم يكن العامل الحاسم فى سياسة ترومان ؛ إذ إن ٢٠ % من الأصوات اليهودية فقط كانت متأثرة بالسياسة الأمريكية فى فلسطين[1].

إن قرار ترومان باعتراف أمريكا بالدولة اليهودية ، كان متمشيا مع فلسفته المسيحية المتهودة فى لحظة أوج المسيحية الصهيونية فى أمريكا.

فترومان كان معمدانيًّا محافظًا. وتعتقد المعمدانية المحافظة فى مذهب العصمة الحرفية للكتاب المقدس ، ويعتبر أنصارها إقامة دولة يهودية برهانًا واضحًا على تحقيق النبوءات التوراتية.

ويقول كلارك كليفورد مستشار ترومان فى البيت الأبيض ، ثم وزير الدفاع فى عهد كنيدى ، إن ترومان درس التوراة بنفسه ، وكان يؤمن باعتباره أحد تلاميذ التوراة بالتبرير التاريخى لوطن قومى يهودى ، وكانت لديه قناعة أن وعد بلفور عام ١٩١٧ حقق آمال وأحلام الشعب اليهودى القديمة[٢]. ويذكر موشى ديفز فى كتابه « أمريكا والأرض المقدسة » ، أنه عندما قدِّم ترومان فى معبد يهودى للحاضرين على أنه الرجل الذى ساعد على خلق دولة إسرائيل ، رد ترومان قائلا : « إننى

---

(1) Zvi Ganin, The Limits of American Jewish Political Power, America's Retreat From Partition, Jewish Social Studies, vol. 39, nos. 1-2.

(٢) خطاب كلارك كليفورد أمام الجمعية الأمريكية فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ ، ورد فى ريچينا الشريف: الصهيونية غير اليهودية ، صـ٢١٣.

قورش٠٠ إننى قورش ، ومن ذا الذى ينسى أن قورش هو الذى أعاد اليهود من منفاهم فى بابل إلى القدس ؟ !»[1].

حرب ١٩٦٧ وصعود المسيحية الصهيونية

ساهمت حرب يونيو ١٩٦٧ والانتصار العسكرى الإسرائيلى المدوى فيها ، فى دعم صهيونية المسيحية الأصولية الأمريكية وتوثيق علاقات التعاون بين منظماتها والمنظمات الصهيونية « اليهودية » والدولة الإسرائيلية٠

فالمسيحية الصهيونية الأمريكية ، اعتبرت أن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ تأكيد لنبوءات التوراة حول نهاية العالم وإحلال مملكة جديدة مع المجىء الثانى للمسيح بعد عودة اليهود إلى الأرض المقدسة٠

وانتظرت المسيحية الصهيونية اكتمال خطة الرب بعد تأسيس إسرائيل ، وبالتالى كان انتصار إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، واحتلالها لبقية أرض فلسطين ، وبخاصة القدس ، إضافة إلى أراضٍ عربية أخرى ، تأكيدًا على أن خطة الرب تكتمل وأن النبوءات التوراتية تتحقق وأن نهاية التاريخ أصبحت قريبة٠

وعبرت عن ذلك مجلة « المسيحية اليوم - Christianity Today » فى ٢١ يوليو ١٩٦٧ بقولها : « لأول مرة منذ أكثر من ألفى عام فإن القدس الآن كاملة بأيدى اليهود ، مما يعطى لدارس التوراة إيمانًا عميقًا ومتجدداً فى صحتها وصلاحيتها »٠

إن الحركة المسيحية الصهيونية والأصولية تعتقد بأن القدس هى المدينة التى سيحكم المسيح العالم منها عند قدومه الثانى٠ وبرغم أنها تعتقد أيضًا بتنصير اليهود حتى يشملهم خلاص المسيح عند مجيئه الثانى ، إلا أن الحركة أجلت هذا الموضوع إلى حين اكتمال النبوءات التوراتية بقيام مملكة الألف عام السعيدة ، وصارت أكثر التزامًا بتوفير جهودها لتحقيق شرعية الدولة اليهودية وحقها فى أرض إسرائيل بما فى ذلك الضفة الغربية ، فاحتلال القدس لم يزل الخطوة قبل الأخيرة لنهاية التاريخ ، إذ إن الخطوة الأخيرة هى إعادة بناء المعبد القديم فوق موقعه التاريخى القديم٠٠ وهو المكان نفسه الذى تقام عليه الآن قبة الصخرة٠

---

(1) Moshe Davis, America and The Holy Land, 1978, p. 13.

وهكذا ، فإن التراث اليهودى للمسيحية الأمريكية كما يقول پول فندلى ، جعل الكثيرين من الأمريكيين ، يشعرون بأن إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ جاء كتحصيل للنبوءات التوراتية ، وأن الدولة اليهودية ، ستظل تلعب دورًا مركزيًّا فى مخطط السماء والأرض ، وبأن انتصار إسرائيل العسكرىَ فى حرب ١٩٦٧ واحتلال القدس تأكيد للنبوءات التوراتية والخطوة قبل الأخيرة للمجىء الثانى للمسيح.

ويستخلص فندلى أن التركيز على التراث التوراتى جعل كثيرين من المسيحيين الأمريكيين ينظرون إلى الشرق الأوسط والصراع الدائر فيه ، كانعكاس للأحداث التى يصورها العهد القديم. فعرب القرن العشرين يصبحون « الفلسطينيين » الذى حارب بطلهم « جوليات » الملك داوود(١).

بيد أن الحركة المسيحية الصهيونية ، بتأثير انتصار إسرائيل فى حرب ١٩٦٧ واستيلائها على القدس ، ثم بتأثير الإحياء المسيحى الأصولى فى السبعينيات ، شهدت نهوضًا فى عقدى السبعينيات والثمانينيات على نحو مماثل للذى شهدته فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر أيام ويليام بلاكستون.

ففى عام ١٩٧٠ ، أصدر هال ليندسى كتابة الشهير « كوكب الأرض العظيم الراحل - The Late Great Planet Earth » ، والذى تحول إلى فيلم سينمائى فيما بعد. وأورد الكتاب أن أهم إشارة لنهاية التاريخ والمجيىء الثانى للمسيح هى عودة اليهود إلى أرض إسرائيل بعد آلاف السنين(٢).. وذكر أن « الاتحاد السوفييتى هو ياجوج الذى يتعاون معه العرب وحلفاؤهم لمهاجمة إسرائيل » وأن قوة إسرائيل تنتصر على قوى الشر تمهيدًا للمجىء الثانى للمسيح المنقذ بعد معركة هرمجدون فى سهل المجدل فى فلسطين(٣).

وفى عام ١٩٧٣ ، اصدر أورال روبرتس كتابه « دراما نهاية الزمن -

(1) Paul Findly, They Dare to Speak, Westport Lawrence Hill and Co. 1985, p.248-9.

(2) Hall Lindsey, The Late Great Planet Earth, Bantam Books, New York, 1970, p.38.

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥٠.

Drama of The End Time » ، لتأييد إسرائيل ، معتبرًا أن الشعب الإسرائيلى شعب الرب يؤسس - الآن - إمبراطوريته[1]. وفى عام ١٩٧٥ ، أنتج القس بيلى جراهام (منظمة شباب المسيح) فيلم « أرض الرب - His Land » الذى شاهده أكثر من ٢٠ مليون أمريكى. وأشار الفيلم إلى وعد الرب لبنى إسرائيل بأرض فلسطين ، وقدم صورة زاهية عن بناء المدن وتعمير الصحارى فى الأرض الموعودة[2].

ومع صعود الأصولية المسيحية الأمريكية عام ١٩٧٦ (عام الإيفانجيلى) ، وصل إلى البيت الأبيض رئيس أعلن أنه « ولد ثانية » كمسيحى هو الرئيس چيمى كارتر ، **الذى ذكر فى بيانه الانتخابى أن « تأسيس إسرائيل المعاصر هو تحقيق للنبوءة التوراتية »** ، كما أعلن كارتر عن إدانته لمن يتهم اليهود بقتل المسيح بمعاداة السامية ، وكان أول رئيس أمريكى يؤسس « لجنة رئاسية للهولوكست » (المحارق النازية لليهود) عام ١٩٧٨ تحت اسم President s Commission on the Holocaust . وعندما زار كارتر إسرائيل فى مارس ١٩٧٩ ، ألقى خطابًا أمام الكنيست الإسرائيلى بمناسبة إقرار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، قال فيه **« لقد جسد من سبق من الرؤساء الأمريكيين الإيمان ، بأن جعلوا علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل هى أكثر من علاقات خاصة ، إنها علاقات فريدة ؛ لأنها متأصلة فى ضمير الشعب الأمريكى نفسه ، وفى أخلاقه وفى دينه وفى معتقداته ، لقد أقام كلا من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، مهاجرون رواد ، ثم إننا نتقاسم معكم تراث التوراة »**[3].

وخلف الرئيس كارتر فى البيت الأبيض ، الرئيس رونالد ريجان الذى كان أكثر تشددًا ومغالاة فى مسيحيته الصهيونية ؛ إذ كان مؤمنًا مهووسًا

---

(1) Oral Roberts, The Drama Of The End-Time, Oral Press, New York, 1973, p.182.

(2) Christianity Today, 18 Nov. 1977.

(3) Grece Halsel, Prophecy and Politics - Westport Lawrence Hill and Co. 1985.

(وقد ترجمته دار الشروق ونشرته بالعربية تحت اسم : النبوءة والسياسة) (الناشر).

بالمجيء الثانى للمسيح لخوض معركة هرمجدون ، بل أنه كان مستعدًا لإشعال هرمجدون نووية •

لقد تأثر ريجان كثيرًا بوالدته التى كانت قارئة للكتاب المقدس، شديدة التعبد، مؤمنة بالمسيح وبالخلاص ، ولذا نشأ ريجان على قراءة الكتاب المقدس وزيارة الكنائس •

ويقول ريجان عن نفسه إنه تربى على الكتاب المقدس ، وعلّمه لمدة طويلة فى مدارس الأحد •

كما تأثر ريجان بأصدقاء مقربين يعتقدن فى « التدبيرية الإلهية » مثل القس الإيفانجيلى المبشر بيلى جراهام •

ويذكر ريجان أن جراهام زاره خلال إقامته فى المستشفى عام ١٩٦٨ ، ودار بينهما حديث حول النبوءات المتعلقة بالمجيء الثانى للمسيح وإمكان تحقيقها فى ذلك الوقت •

وفى عام ١٩٧٠ ، وخلال حملة ريجان لولاية ثانية كحاكم لولاية كاليفورنيا ، زار ريجان فى منزله القس الايفانجيلى چورج أوتيس ، حيث دار حديث طويل عن النبوءات التوراتية ومؤشرات نهاية الزمن ، وفى نهاية الحديث - كما يقول أوتيس ،- وقف الجميع مع الحاكم ريجان يؤدون الصلاة وأيديهم متشابكة ، وتنبأ أوتيس لريجان بأن يصبح رئيسًا للولايات المتحدة•

وفى ١٩٧١ ، طلب الحاكم ريجان من بيلى جراهام أن يلقى خطابًا فى المجلس التشريعى لكاليفورنيا ، فتحدث جراهام عن أن البديل للشيوعية هو الخطة الواردة فى الكتاب المقدس بالمجيء الثانى للمسيح• وروى چيمس ميلز رئيس مجلس الشيوخ فى كاليفورنيا فى مقال نشره عام ١٩٨٥ فى مجلة سان دييجو ، أن ريجان أقام مأدبة عشاء على شرفه عام ١٩٧١ ، فى أثنائها سأله ريجان بصورة غير متوقعة عما إذا كان قد قرأ الإصحاحين ٣٨ ، ٣٩ فى سفر حزقيال ، وقال ريجان : « **إن حزقيال رأى فى العهد القديم المذبحة التى ستدمر عصرنا » ، ثم تحدث بتركيز لاحق عن ليبيا لتحولها إلى الشيوعية ، وأصر على أن فى ذلك إشارة إلى أن يوم**

هرمجدون لم يعد بعيدًا ، وقال : « إن جميع النبوءات التى يجب أن تتحقق قبل هرمجدون قد تحققت ، ففى الإصحاح ٣٨ من سفر حزقيال أن الرب سيأخذ أولاد إسرائيل من بنى الوثنيين ، حيث سيكونون مشتتين ويعودون جميعهم مرة ثانية إلى الأرض الموعودة ، لقد تبين ذلك أخيرًا بعد ألفى سنة ، ولأول مرة يبدو كل شىء فى مكانه بانتظار هرمجدون والمجىء الثانى للمسيح ٠٠ إن حزقيال يقول إن النار والحجارة المشتعلة سوف تمطر على أعداء شعب الرب ، إن ذلك يجب أن يعنى أنهم سوف يدمرون بواسطة السلاح النووى ٠٠ ويخبرنا حزقيال أن يأجوج ومأجوج ، الأمة التى ستقود قوى الظلام الأخرى ضد إسرائيل ، سوف تأتى من الشمال ، إن يأجوج يجب أن تكون روسية ٠٠ ليس من الأمم القديمة شمال إسرائيل غير روسيا ٠ لقد أصبحت روسيا شيوعية وملحدة ؛ لتصنع من نفسها عدوًا للرب ، والآن تنطبق عليها تمامًا مواصفات يأجوج »٠

وفى عام ١٩٧٦ ، ناقش ريجان حاكم ولاية كاليفورنيا معركة هرمجدون فى مقابلة مسجلة مع چورچ أوتيس ، قال فيها ريجان إنه ينتظر نبوءة حرب يأجوج ومأجوج (التى تفسر بأنها غزو روسى لإسرائيل فى المستقبل القريب)٠

وفى حملته للرئاسة عام ١٩٨٠ ، ذكر ريجان فى مقابلة تليفزيونية أجراها معه الواعظ التليفزيونى چيم بيكر : **إننا قد نكون الجيل الذى يشهد هرمجدون**٠ وفى العام نفسه ، نقل ويليام سافاير معلق صحيفة « نيويورك تايمز » قول ريجان أمام مؤتمر يهودى : « **إن إسرائيل هى الديمقراطية الثابتة الوحيدة التى يمكن أن نعتمد عليها كموقع لحدوث هرمجدون** »٠

وفى مقابلة مع القس چيرى فالويل عام ١٩٨١ ، كشف فالويل عن أن الرئيس ريجان قال له : « **إن تدمير العالم يمكن أن يحدث قريبًا** »٠

وفى مناسبات ثلاث (١٩٨٢ ، و١٩٨٣ ، و ١٩٨٤) خطب ريجان فى اتحاد المذيعين الدينيين ، مؤكدًا قناعاته بقرب هرمجدون والمجىء الثانى للمسيح وفقًا لمشيئة الرب كما ورد فى نبوءات الكتاب المقدس٠

وفى عام ١٩٨٦ ، أصبحت ليبيا العدو الأول لريجان ، ونظر إليها كواحدة من أعداء إسرائيل الذين ذكرتهم النبوءات ، وبالتالى فهى عدوة للرب٠ وكان مما قاله :

« إن أرض إسرائيل ستتعرض لهجوم تشنه عليها جيوش الأمم الكافرة ، وإن ليبيا ستكون من بين تلك الأمم . . إن يوم هرمجدون لم يعد بعيدًا ». وكذلك حاول ريجان رئيس أمريكا الدولة العظمى قتل الرئيس القذافى فى مخدعه.

إن چيمس ميلز فى مقاله فى مجلة سان دييجو (اغسطس ١٩٨٥) يستنتج أن **ريجان كان ينطلق فى سياساته من إيمان بنبوءات الكتاب المقدس ، فأظهر بصورة دائمة التزامه القيام بواجباته تمشيًا مع إرادة الرب ، أى العمل بما يحقق نبوءة الرب انسجامًا مع إرادته السامية حتى يعود المسيح ليحكم الأرض ألف سنة ، ومن ثم فإن توجه ريجان للانفاق العسكرى وتردده إزاء مقترحات نزح السلاح النووى يتفق مع رؤيته المستمدة من الكتاب المقدس ، فهرمجدون التى تنبأ بها حزقيال لايمكن أن تحدث فى عالم منزوع السلاح. وقال ميلز أيضًا : إن سياسيات ريجان الداخلية والمالية ، توخت الانسجام مع النبوءات التوراتية ، سواء من جهة زيادة الانفاق العام (الدفاعى) وزيادة الدين القومى العام ، أو من جهة معاداة التدخل الحكومى فى الاقتصاد ومعاداة البرامج الاجتماعية لمكافحة الفقر والبطالة**[1].

منظمات المسيحية الصهيونية

إن إنتصار إسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، ووصول كارتر وريجان كمسيحيين ولدا ثانية ومؤمنين بالنبوءات التوراتية ، إلى البيت الأبيض ، ارتبط بظهور منظمات « مسيحية صهيونية » بنهاية السبعينيات وطيلة الثمانينيات.

فظهرت منظمة « الأغلبية الأخلاقية » عام ١٩٧٩ ، التى أسسها القس « چيرى فالويل ». كما تأسست السفارة المسيحية الدولية عام ١٩٨٠ للدفاع عن حق إسرائيل فى القدس. وأنشأت مؤسسة جبل المعبد ، بهدف إعادة بناء الهيكل كخطوة أخيرة قبل مجىء المسيح. ونشأ مؤتمر القيادة المسيحية الوطنية لأجل إسرائيل عام ١٩٨٠ ، ويقيم مؤتمرًا سنويًا لصالح إسرائيل ، وهناك المصرف المسيحى الأمريكى لأجل إسرائيل ؛ لنقل التبرعات المالية إلى إسرائيل. وبنهاية

---

(١) تفاصيل موقف ريجان فى المصدر السابق ذكره ، والمترجم بعنوان : « النبوءة والسياسة » من إصدارات دار الشروق (الناشر).

الثمانينيات ، أسس القس بات روبرتسون منظمة « الائتلاف المسيحى » التى تعتبر القلب المحرك للمنظمات المسيحية الصهيونية ، والأصولية .

وتتركز أهداف تلك المنظمات فى تأكيد شرعية الدولة الإسرائيلية وحقها فى القدس ودعمها اقتصاديًا من جهة ، ومن جهة أخرى الترويج إلى أن دعم إسرائيل التزام أخلاقى وسياسى أمريكى .

وفى كتابها « النبوءة والسياسة » تقول الباحثة الأمريكية جريس هالسل : إن اليمين المسيحى مستعد - بل راغب بكل قواه - فى إشعال حرب نووية بشأن إسرائيل تحقيقًا للنبوءات المقدسة ، وتشير المؤلفة إلى مسح قام به الأصوليون الإيفانجيليون ذكر أنه تعمل فى الولايات المتحدة ٢٥٠ منظمة إيفانجيلية ممالئة لإسرائيل تمارس أنشطة مختلفة بدءًا من اجتماعات كنسية للتضامن مع إسرائيل إلى الدعم اللاهوتى وطبع المنشورات وعقد المؤتمرات وتنظيم الأفواج السيادية إلى إسرائيل إلى الدعم السياسى المباشر بأساليب « اللوبى » السياسى .

وقد نجحت المنظمات المسيحية الصهيونية فى ترويج الاعتقاد بأن دعم أمريكا لإسرائيل ليس فقط التزامًا سياسيًا ، وإنما رسالة إلهية بسببها يبارك الرب أمريكا . وكما يقول الباحث الأمريكى إدوارد تفنان فإن **ملايين البروتستانت الأمريكيين يدعمون إسرائيل عن إيمان كامل بأن دعم أمريكا لإسرائيل هو السبيل الأساسى لبقاء أمريكا السياسى والروحى . فالتزام أولئك الأمريكيين بالدولة اليهودية ينبنى على النبوءات التوراتية والإيمان بأن اليهود هم شعب الله المختار .**

وفى هذا يقول جيرى فالويل مؤسس منظمة « الأغلبية الأخلاقية » : إن الرب يعامل الشعوب حسب تعاملها مع إسرائيل ، وإنه يؤمن بأن الرب بارك ويبارك أمريكا ؛ لأن إبراهيم باركها واليهود باركوها ، وإنه يعتقد أن أمريكا لو انقلبت على إسرائيل ، فإن الرب لن يقيم لها وزنًا بعد ذلك ، ويقول : **إن أهمية الأمريكيين فى نظر الرب مرتبطة بتنفيذ إرادته فى الأرض ، أى دعم إسرائيل .**

وفى إعلان ظهر فى معظم الصحف الأمريكية فى أول نوفمبر ١٩٧٧ بمناسبة الدعوة لمؤتمر جينيف للسلام وقتئذ ، عبر ١٥ من زعماء المسيحية الأصولية الصهيونية عن قلقهم من حدوث تحول فى السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل .

وناشد الإعلان الذى حمل عنوان « قلق الإيفانجيليين على إسرائيل » ، واضعى السياسة الأمريكية بتبنى « الموقف التوراتى » فى الشرق الأوسط ، وبأن يعلنوا حق الشعب اليهودى فى الأرض التى منحها إياهم الرب ، بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان .

الكنائس التليفزيونية

كان ضمن عوامل صعود المسيحية الصهيونية فى الولايات المتحدة ، انتشار الشبكات الإذاعية والتليفزيونية المسيحية خلال الربع الأخير من القرن العشرين .

وقد كانت برامج محطات البث التليفزيونى المسيحى ، التى أطلق عليها « الكنائس المرئية » ، وسيلة حشد للجمهور وأداة لتوفير التمويل اللازم للحركة المسيحية الصهيونية .

واجتذبت برامج الكنائس المرئية ملايين المشاهدين ، فبرنامج بات روبرتسون « نادى السبعمائة » - يجتذب - ١٦,٣ مليون مشاهد ، وبرنامج روبرت شيللر « ساعة من القوة » ٧,٦ مليون مشاهد ، **وكان برنامج مايك إيفانز ، « إسرائيل مفتاح بقاء أمريكا » يبث فى ٥٠ محطة تليفزيونية عبر ٢٥ ولاية ، يوميًّا .**

وكشفت استطلاعات جالوب أن حوالى ٧٠ مليون من الأمريكيين يشاهدون الشبكات التليفزيونية الإنجيلية التى بلغ عددها ١٠٠٤ محطة تليفزيونية إضافة إلى ١٠٠٦ قناة تليفزيونية بنظام الشفرة (الكابل)[1].

وبشكل عام ، فإن مضمون الرسالة الإعلامية لبرامج الشبكات الدينية ، هو مضمون إيفانجيلى أصولى يتضمن الاعتقاد بالنبوءات التوراتية والدعاوى المسيحية الصهيونية ، وتأمين إسرائيل تنفيذًا لمشيئة الرب ، حتى إن بقاء أمريكا يصبح مرتبطًا بدعم إسرائيل .

فقد اعتبر القس چيرى فالويل ، صاحب برنامج « ساعة من إنجيل زمان » ،

---

(١) حول منظمات المسيحية الصهيونية :
رضا هلال ، تفكيك أمريكا ، القاهرة ، الإعلامية للنشر ، ١٩٩٨ .
رضا هلال ، المسيح اليهودى ونهاية العالم ، م . س . ذ .

أن الوقوف ضد إسرائيل هو اعتراض على الرب ، وأن دعم أمريكا لإسرائيل يمنح أمريكا مباركة الرب ٠

وفى برنامجه « نادى السبعمائة » أعرب بات روبرتسون عن صهيونيته ، بقوله : نعرف نحن المسيحيين من صميم قلوبنا أن الرب يقف بجانب إسرائيل ، وليس بجانب العرب الإرهابيين ٠ كما أعرب عن صهيونيته كذلك ـ بتأييده غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ ، وضرب ليبيا عام ١٩٨٦ ثم ضرب العراق عام ١٩٩١ ـ وشارك فى عملية تهجير يهود إثيوبيا (الفلاشا) إلى إسرائيل ٠

ويعتبر القس والواعظ التليفزيونى مايك إيفانز الصوت الأعلى لصالح إسرائيل ٠ **ففى برنامجه « إسرائيل مفتاح بقاء أمريكا » قال : إن إسرائيل تلعب دوراً حاسمًا فى المصير الروحى والسياسى لأمريكا ، وإن بقاء إسرائيل حيوى لبقاء أمريكا ٠**

وقد ارتبط صعود « منظمات المسيحية الصهيونية » فى الربع الأخير من القرن العشرين ، ببروز الدور السياسى لحركة « اليمين المسيحى » التى رفعت أچندة أخلاقية مسيحية محافظة ، مثل حظر الإجهاض ، وإعادة الصلاة فى المدارس ، والهجوم على مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة ، من منطلق أصولية إيفانجيلية ٠

لقد شهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات ، بروز الدور السياسى لحركة « اليمين المسيحى » كقوة تصويتية مؤثرة بعد دعم المرشح الرئاسى الديمقراطى چيمى كارتر باعتباره « مسيحى ولد ثانية » عام ١٩٧٦م٠ وتمكنت من إرساء شبكة قوية فى التنظيم والاتصالات واستطاعت حشد أكثر من مليونى ناخب فى انتخابات ١٩٨٠م٠ وبذلك أصبح لها قوة تصويتية مؤثرة فى فوز الرئيس رونالد ريجان وبعض أعضاء مجلس الشيوخ مثل چيسى هيلمز ، وأورى هاتش وعدد من أعضاء مجلس النواب ، ورد ريجان « الجميل » بتعيين عدد من نشطاء الحركة فى مراكز مهمة فى الإدارة٠ وتوافقت الإدارة مع الأصولية الإيفانجيلية فيما يتعلق بدعم إسرائيل والسباق النووى مع الاتحاد السوفييتى بانتظار هرمجدون نووية٠

وزايدت الأصولية الإيفانجيلية على منصب رئاسة الولايات المتحدة ، بالدفع بالقس والواعظ التليفزيونى بات روبرتسون للفوز بترشيح الحزب الجمهورى له فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ ، ولما فشل روبرتسون ،

تحولت الأصولية الإيفانجيلية إلى دعم المرشح الجمهورى چورج بوش ؛ إذ صوت له ٨٠ % من الإيفانجيليين .

وفى انتخابات ١٩٩٢م ، شهدت السياسة الأمريكية ما أصبح يعرف بمسمى « حزب الله » ، وهو تعبير أطلقته مجلة « كريستيان سينشرى » (القرن المسيحى) على الإيفانجيليين والجمهوريين اليمينيين . فالأصوليون ومن اعتبروا أنفسهم مسيحيين ولدوا ثانية شكلوا ١٧ % من القاعدة التصويتية و ٢٥ % من القاعدة المؤيدة للرئيس بوش . وتوالى صعود « اليمين المسيحى » فى الثمانينيات والتسعينيات حتى اصبح قوة تصويتية مؤثرة فى انتخابات الرئاسة والكونجرس ، تمثل ٢٥ % من القاعدة التصويتية المسجلة ، أى ١٠ أضعاف أصوات اليهود .

غير أنه بفوز المرشح الديمقراطى بيل كلينتون بالرئاسة فى انتخابات ١٩٩٢ ، تحولت الأصولية الإيفانجيلية واليمين المسيحى عمومًا للسيطرة على الكونجرس ، وتحقق ذلك فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس فى ١٩٩٤ و ١٩٩٦م ، بسيطرة الحزب الجمهورى على أغلبية المقاعد فى مجلسى الكونجرس .

وهكذا أصبح للمسيحية الصهيونية حلفاء أعضاء فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ وحكام ولايات ، وذلك ما تكرر فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس وحكام الولايات عام ١٩٩٨ ، وكانت المسيحية الصهيونية فى الكونجرس ، وراء قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام ١٩٩٩م(١) .

بيد أنه من المهم هنا أن نميز بين « منظمات الصهيونية المسيحية » و « اليمين المسيحى » . فالمنظمات الصهيونية رافد من اليمين المسيحى الذى يدعم بقاء وأمن إسرائيل ويهودية القدس . ولكن اليمين المسيحى وفى مركزه الإيفانجيلى الأصولى ، يؤمن بضرورة تحول اليهود إلى المسيحية قبل مجىء المسيح حتى يشملهم الخلاص، بعد بناء الهيكل . وذلك ما يفجر التناقض - أحيانًا - بين « اللوبى اليهودى » و «اليمين المسيحى » .

* * *

---

(١) رضا هلال ، المصدر السابق ذكره.

إسلام صنع فى أمريكا

د. مراد هوفمان

خبير نووى سابق بحلف الأطلنطى

وسفير سابق لألمانيا فى الجزائر ثم المغرب

شعار ١ : إننا نخاطر بمستقبلنا ومستقبل أولادنا ٠

(L. Kolbe ، أطلنطا جريدة : USA Today - تاريخ ١٩٩٨/١٠/٥)٠

شعار ٢ : إننى أعتقد أن أوضح صور الدين عند الناس اليوم هى الإسلام :

(NZZ F. Diernnatt - تاريخ ١٩٩٠/٤/٦)٠

تبدو المقولة القادمة غير متوقعة، ولكنها بلا شك منطقية ، ألا وهى : إذا كان مقدرًا للإسلام أن يحقق فى المستقبل المرئى نجاحًا فى الغرب ، فإنه سيحققه فى الولايات المتحدة الأمريكية٠ وهناك أسباب كثيرة تؤيد هذا الرأى، بينما لا ينفيه إلا القليل جدًّا من المعطيات٠

أهم الأسباب التى تؤيد هذه المقولة ، هو فى المقام الأول التعدد والتنوع الدينى الهائل فى الولايات المتحدة الأمريكية٠ فلا يوجد بلد فى العالم - اللهم إلا البلاد المنخفضة (هولندا) - يتيح لمختلف الديانات والطوائف والفرق المختلفة حرية الحركة والعيش والشعور بالراحة، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية٠ ولا يعود السبب فى هذا إلى فتور دينى عند الأمريكيين، بل على النقيض ، فالانتماء إلى كنيسة لا يعد - كما يعد فى بلدان الغرب - أحد مظاهر الفكر المحدود ، بل هو أمر محمود٠

ولكن السبب الحقيقى فى رأيى ، أن الولايات المتحدة منذ نشأتها ، تمثل الملاذ وبلد المهجر لأناس فروا من بلادهم بسبب الاضطهاد الدينى • (بين الطوائف البروتستانية بعضها البعض ، وبينها وبين الكاثوليك) •

ومن هذا المنطلق ، خبر الجميع من البداية ، أن حالة التعايش السلمى الداخلى لن تتأتى إلا بالحرية الدينية المكفولة لكل فرد • فالتعدد والتنوع الدينى فى أمريكا يستند إلى العقل ، لا إلى اللامبالاة أو اللاإرادية •

ولكن يمكن القول إن أمريكا لم تولد كبلد يقبل التنوع والتعدد بسهولة، بل استطاع أن يكتسب هذه الصفة وهذا والتسامح بصعوبة •

فما كادت سفينة ماى فلاور تصل فى يوم ١١ نوفمبر عام ١٦٢٠ إلى الشاطئ، ليؤسس ويليام برادفورد (١٥٩٠-١٦٥٧) مستوطنة بلايموث ، حتى نشب نزاع حول أمور دينية مع المستوطنة الثانية فى خليج ماساشوستس • ومن الغريب أن يندلع هذا الخلاف فى أوساط البيوريتانيين الذين فروا من أوروبا بفعل الاضطهاد الدينى • !

وتشير رواية « The Scarlet Letter » لكاتبها ناثنيال هاوثورن إلى الأوضاع التى سادت أمريكا ، والتى أقل ما توصف به أنها قاسية ، حتى أن روچرز ويليامز (١٦٠٣ - ١٦٨٣) اضطر بسبب معتقداته الدينية المتسامحة، أن يفر للمرة الثانية ليصبح مؤسس رود آيلاند وعاصمتها پروفيدنس •

كذلك لم يستطع المستوطنون الأمريكيون الأوائل التغلب على حمى مطاردة الساحرات ! • كما هو موثق فى :

(Memorable Providence Relating to Witchrafts & Possessions -1689).

لقد شهدت أمريكا القرن السابع عشر ظاهرة حرق الساحرات فى سالم(*) وماساشوستس ، بينما تظهر مثائل لمطاردتهم - على طريقة السناتور چوزيف ماكارثى (١٩٠٩ - ١٩٥٧) - من حين إلى آخر على السطح •

(*) تم حرق أكثر من ٢٠ ساحرًا وساحرة ، وسجن أكثر من مائة فى أواخر القرن السابع عشر فى مدينة سالم •

ولقد استشعرت مدى تقبل الولايات المتحدة للتنوع وتمتعها بالاختلافات مقارنة بأوروبا ، فى زيارة قمت بها عام ١٩٩٦ للبنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية)٠ فلقد كنت أناقش مع رئيس لجنة الشئون المعنوية للجيش إشراك رجال دين مسلمين فى أفرع القوات المختلفة، كالمشاة والجوية والبحرية٠ ولقد سبقت الموافقة على تعيين ٤ منهم بالرغم من وجود ٠,٤ % فقط من الجنود المسلمين و ٠,١ % من الضباط المسلمين فى القوات المسلحة الأمريكية (هناك بالمناسبة ٠,٥ % و٠,٦ % فقط من اليهود)٠

لقد تسلم أول إمام فى القوات المسلحة الأمريكية « عبد الراشد محمد » عمله فى الجيش الأمريكى عام ١٩٩٣م ، وانضم إلى الفرقة ١٨ فى فورت براج٠ وقد تولى مالك بن نوبل عام ١٩٩٨م عمله كأول إمام للبحرية٠ ومنذ ذلك الوقت ، يوجد جامع فى قاعدة المارينز فى نورفولك بولاية فيرچينيا لخدمة ٧٢٥ بحارًا مسلمًا ، كما يتم منحهم وقتًا لأداء صلاة الجمعة٠

أما الأدميرال موشون - والذى يعتنق سكرتيره الإسلام - فمهتم للغاية أن يؤمن جنوده بشىء ما ، ولكنه لا يهتم بما يؤمنون به !

ولقد كان اهتمامه منصبًا على أشياء أخرى ، مثل محتويات ، « مِخلة » الإمام! فمخلة القسيس الكاثوليكى فيها صليب من الفضة ، والكتاب المقدس ، مطرف ، نبيذ وزيت٠ ولقد أخبرته أن المسلم لا يحتاج إلى تجهيزات خاصة ، حيث إنه يحفظ القرآن كما يمكنه الصلاة فى أى مكان تتوفر فيه شروط الطهارة٠ ولكن هذه الإجابة لم تنل رضا الأدميرال ، حيث يرى ضرورة اتباع التعليمات ، فالتعليمات هى التعليمات ، ويجب على رجل الدين فى الجيش أن يحمل « مِخلة » حربية٠ ولم يبد محدثى ارتياحًا إلا عندما أخبرته أن بإمكانه تجهيز « مِخلة » المسلم بالقرآن الكريم وكتاب جامع للأحاديث وسجادة صلاة وماء زمزم٠

كما أكد الأدميرال ضرورة معرفته بما يجب على المسلم أن يرتديه وما هو محرم عليه أكله٠ لقد طبع لواءه كتيبًا يضم جميع المعلومات عن ٢٦١ دينًا ممثلين فى صفوف قوات الجيش [**وبما أنه مذكور أن على المسلمة ارتداء غطاء للرأس،**

فيحق بالتالى للمجندات الأمريكيات المسلمات ارتداء غطاء للرأس أثناء تأديتهن للخدمة]٠

هناك بجانب هذه التعددية عامل آخر يُعزز من فرص الإسلام فى أمريكا٠ فالإسلام لا يمثل فى العقل الجمعى أى خطر أو تهديد٠ فبعد طرد الإنجليز ، اهتم الأمريكيون - على وجه الخصوص - بما يجرى فى كل من أمريكا الوسطى والجنوبية ، وخير دليل على ذلك مبدأ مونرو وأزمة كوبا عام ١٩٦٢م٠ لقد خبر الأمريكيون منذ الحرب العالمية الأولى خطورة التورط فى مشاحنات وصراعات أوروپا ، كما نما فى وعيهم ، بل رسخ فيه ، الخطر « الأصفر » وذلك منذ پيرل هاربور فى الحرب العالمية الثانية ، أما الإسلام فلم يلفت انتباه المواطن الأمريكى المتوسط غير اليهودى ، إلا منذ الهجوم على مركز التجارة العالمى٠

أما العامل الثالث الذى يظهر فى صالح الإسلام ، فهو عدم ظهور المسلمين كجماعة إثنية عرقية واحدة ، ولكنهم ينتمون إلى جميع بلدان العالم وجميع الأعراق المختلفة ، وهذا لا يعنى بطبيعة الحال أن لا تجد مساجد ذات صبغة هندية وپاكستانية وأخرى عربية وثالثة أفروأمريكانية ، ولكن يبقى فى نهاية الأمر حقيقية أن المشهد الإسلامى فى أمريكا متعدد الأعراق٠ الاستثناء الوحيد تلقاه فى مدينة ديربورن بالغرب من ديترويت ، حيث لا تكاد تلقى سوى شيعة لبنانيين ، كما تمثل الدوائر الصوفية إستثناءً آخر ، فمعظم المتصوفة الأمريكيين من ذوى البشرة البيضاء ، ويفضلون الانغلاق على أنفسهم وعدم الاختلاط بغيرهم !

إذا كانت هناك مجموعة متماسكة ومترابطة من المسلمين ، فهم الأفروأمريكيون٠ ولكن هؤلاء ليسوا مهاجرين يمكن ترحيلهم إلى بلادهم٠ ويعتقد الكثير من المسلمين السود أن أسلافهم الذين وقعوا فى رق العبودية كانوا مسلمين ، كما أنهم على يقين أن أسلافهم حملوا على سفن يملكها يهود إلى أمريكا ، حيث أصبحوا : « بضاعة » لتجار رقيق مسيحيين٠ وهناك قوائم تحمل أسماء سفن العبيد ومالكيها اليهود تتداولها أوساط السود٠ ويحمل اعتناق الأمريكيين السود للإسلام اليوم احتجاجًا ثقافيًا سياسيًا وحنينًا إلى الماضى٠

كانت هناك حتى وقت قريب ظاهرة سلبية تتمثل فى تعرف المسلمين السود على الإسلام واعتناقهم إياه ، عن طريق جماعة « أمة الإسلام » وزعيمها إليجا (Elijah) محمد ، والذى ينسب لنفسه النبوة ، كما يدعو لإسلام معاد للبيض واليهود ، أى لإسلام عنصرى. فهناك مسلمون ذوو أهمية - مثل مالكولم إكس ، فيما بعد مالك (١٩٢٥ - ١٩٦٥) كاسيوس كلاى ، فيما بعد محمد على - تعرفوا أول الأمر على الإسلام عن طريق هذا الزعيم.

ولقد اتسمت الخطوة التى اتخذها ابن إليجا وريث الدين محمد ، بأهمية ثقافية سياسية بالغة. فلقد استطاع بعد وفاة والده أن يدفع الجزء الأكبر من (أمة الإسلام Nation of Islam) إلى نبذ جميع أشكال العنصرية ، وأن يبتعدوا عن المركزية وأن ينضموا إلى الأمة الإسلامية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تيقن مالكولم إكس فى مكة أثناء حجه ، أن الرجل الأبيض الذى يؤمن بوجود الله الواحد الأحد ، يؤمن كذلك بوحدة الإنسانية ، وأن حاجة أمريكا إلى الإسلام تتمثل فى أنه وحده قادر على تخليص المجتمع من عنصريته.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت لا تجد من يدعو إلى إسلام عنصرى ومغاير للإجماع ، سوى الزعيم الجديد لجماعة « أمة الإسلام » لويس فرخان ، ولكنه على ما يبدو مستعد لانضمام أتباعه إلى الجماعة السنية للمسلمين الأمريكيين من أصول إفريقية ، ولقد ظهر استعداده هذا بوضوح بعد لقائه التاريخى بوريث الدين محمد فى ربيع عام ٢٠٠٠م.

أما العامل الرابع المميز للإسلام ولفرص انتشاره فى أمريكا ، فهو أن غالبية المهاجرين المسلمين أتوا - ويأتون إلى يومنا هذا - كطلبة علم إلى الولايات المتحدة ، وبالتالى فإن الجزء الأعظم من أمة المسلمين فى أمريكا يتألف من مسلمين على درجة عالية من التعليم والثقافة.

وأن تكون مسلمًا فى أمريكا يعنى أن تكون أكاديميًا. وتدفع هذه الحقيقة عن الإسلام شبهة أن يكون دين أميين وجهلة. بل على النقيض ، هذه الحقيقة تمنح الإسلام وضعًا اجتماعيًا متميزا وموقفًا ماليًا قويًا. **فعندما يجتمع المسلمون على**

عشاء بهدف جمع تبرعات ، سرعان ما يتجمع مبلغ الـ١٠٠ ألف دولار وذلك من عدد محدود جدًا من الحضور . ولقد رأيت بنفسى تبرعات تصل إلى ربع مليون دولار. ومن أمثال الأكاديميين المسلمين ، أحب ذكر د. نظير خايا من أصل هندى ، وهو طبيب متخصص فى الكلى خريج جامعة هارفادر ، ويشغل منصب مدير مركز المعلومات الإسلامى (Islamic Information Service) « IIS » فى لوس أنجلوس . أما رئيس منظمة الحقوق المدنية للمسلمين الأمريكيين (Council of American Islamic Relations) « CAIR » . عمر أحمد الفلسطينى الأصل ، فهو متخصص فى اختيارات مكونات الكمبيوتر الدقيقة . وفى سانتا كلارا ، فى قلب وادى السيليكون ، تجد ما لا يقل عن ٧٠٠ خبير كمبيوتر مسلم . ولقد شارك الكثيرون منهم فى تطوير (Pentium III) .

يمارس بعض المسلمين بكثير من النجاح أعمالهم الخاصة ، ويديرون شركات متخصصة فى مجال الـ (Software) . وتستفيد هذه الشركات من موهبة الهنود المميزة فى مجال الرياضيات .

وهناك حقيقية أخرى تميز وضع المسلمين فى الولايات المتحدة عن غيرهم من مسلمى أوروبا مثل ألمانيا ، وهى تمتعهم بحق المواطنة ، فغالبيه مسلمى أمريكا يحملون الجنسية الأمريكية ، ولقد ساعد هذا على اندماجهم فى مجتمعهم الجديد، بل إنهم يحاولون غرس جذورهم فى هذا الوطن الجديد ، كما ساعد على تحقيق هذا بعد المسافة عن الموطن الأم جغرافيًا . فالزيارات المتعددة خاصة فى وجود عدد هائل من الأولاد إلى الهند أو سوريا يكون مكلفًا للغاية ، ولذلك تتباعد الزيارات .

تنشط غالبية المسلمين فى المشاركة فى الحياة السياسية فى أمريكا ، محتذين بمثال الأقلية اليهودية . ولا يخرج عن هذا الخط إلا جماعات صغيرة مثل حزب التحرير .

يمثل (مجلس المسلمين الأمريكيين - American Muslim Council) مسلمى أمريكا على المستويات العليا عند الحكومة الاتحادية ، ويرأس هذا المجلس د.عبدالرحمن المودى وهو من أصل مصرى . ويهتم بشكل ملحوظ بألا تخلو الساحة

أمـام البيـت الأبيـض مـن دلـيل وجـود إسـلامى ، فتـتواجد بجـوار الـرموز الـيهودية والمسيحية رموز إسلامية ، وإن كلفه الأمر أن يقوم بنفسه بتنفيذ ذلك.

وهناك منظمة أخرى هى « American Muslim Associatian ». تولى هذه المنظمة الانـتخابات اهتماماً خاصًا ، فتبحث موقف المرشحين فـى كل دائـرة انتخابية مـن هموم المسلمين والمسـائل الإسـلامية ، فالمسلمون لا يوصـون بحـزب بعينه، ولا تصدر توصية لصالح مرشح على وجه الشمول ، أى لا يصوتون للمرشح الديمقراطى أو الجمهورى ، بل يحددون موقفهم فى كل دائرة على حدة. ولقد حققت المنظمة فـى الانـتخابات الماضية نجاحًا هـائلا ، حيث تمكنت من دفع مليون مسلم لـلإدلاء بأصـواتهم فـى الانتخابات الرئاسية ، بعد أن كـان الكثير مـنهم يبتعدون تمامًا عن مسألة الانتخابات هذه.

أمـا مـنظمة CAIR والتى تنهج نهـج المنظمات اليهودية الصـهيونية (فى النظام والفاعلية) ، فتتسم بالنشـاط الملحـوظ ، سـواء كان هذا فى مجال الإعلام أو فى حماية شخصيات مسلمة من الاضـطهاد ، خاصـة وأن المـنظمة تستعين بخبير إعلامى مثل إبراهيم كـوپـر (Cooper). يقـوم أحد العاملين بالمـنظمة كل يـوم من خـلال الـ Internet بالتحقق من عدم وجـود حـوادث أو مـواقف معادية للإسلام ، وإذا ما وجد مـثل هـذا الموقـف ، يـتم تعبئة الرأى العـام من خلال الإعلام ، فينهال ما يزيد على ٢٥ ألـف احـتجـاج مـن المسـلميـن العـامليـن فـى جمـيع المجـالات ، كـالإعلام والاقتصـاد والإدارة. فصـاحب العمـل ـ علـى سبيل المـثال ـ الـذى يفصـل عاملـة بسـبب ارتدائهـا للحجـاب ، سيجد علـى بابـه جمهورًا من المسلمين يحملـون اللافتات معترضين علـى قراره هذا !.

لقـد قامـت CAIR فـى بدايـات عـام ١٩٩٩ بمقاضـاة إدارة مطـار Dulles فـى واشـنطن .D.C لأنـهـا قامـت بطـرد ٧ مـن الموظفـات بسـبب ارتدائهـن الحجـاب ، وقـد نجحـت المـنظمة فـى مسـعاها هـذا ، حـتى أن الموظفـات رجعـن إلـى أعمـالهـن مـع دفـع رواتبهـن بأثـر رجعـى ، وتعويـض قـدره ٢٥٠٠ دولار ، بالإضـافة لاعـتذار مكـتوب ، وموافقـة علـى طلـب إعطـاء العامليـن بالمطـار

دورات تـنمى الحسـاسـية الدينـية ، أى مـراعـاة الشـعور الديـنى لـدى الآخريـن (Religious Sensitivity Training)٠

ولقد كانت هذه الواقعة عملا روتينيًا بالنسبة لـ CAIR وليس حادثة فريدة٠ فلقد استطاعت المنظمة من قبل أن تُخضع معارضين أقوى من خلال تلويحهم وتهديدهم بالمقاطعة مثل Master Card بسبب إعلان خادش للحياء فى أحد المساجد٠ وكذلك شـركة NIKE بسبب نعل حذاء إذا مـا قـرئ عربـيًا كـان يحمـل اسـم الله٠ وكذلـك Simon & Schuster بسبب فصل يتضمنه أحد كتب الأطفال يحوى إهانـات الإسلام.

وتقوم منظمة CAIR بنشر تقرير عملى مفصل عن وضع الحقوق المدنية للمسلمين فى الولايات المتحدة٠ وذلك بشكل علنى ، حيث يتم ذلك فى مؤتمر سنوى٠ ويقوم هذا التقرير بوظيفة قياس الوضع وتحديد الوقائع المعادية للإسلام بشكل إحصائى وتحليلى٠ ومن الأحداث المثيرة ، اللقاء السنوى للمسلمين الأمريكيين والذى يدعو له المتحمس د/ سعيد محمد سعيد من كشمير ، فعندما تدعو الجمعية التى يرأسها (المنظمة الإسلامية لأمريكا الشمالية - Islamic Society Of North America) (ISNA) إلى مؤتمر ، يتجمع حوالى ١٢ ـ ١٧ ألف مسلم من جميع أنحاء أمريكا ، غالبيتهم من الشباب وغالبية الشباب من النساء [لقاءات عقدت : ١٩٩٦ كولومبوس بولاية أهايو ، ١٩٩٧ شيكاغو ، ١٩٩٨ سان لويس بولاية ميسورى]٠

يصاحب هذه التجمعات واللقاءات إقامة سوق تجارى فى إحدى المدن الكبرى ، ويضم كل ما يشتهيه المسلم منن ملابس وحلى ومستحضرات تجميل شرقية وبرامج كمـبيوتر إسلامية ، وكذلك تلاوات للقرآن على شرائط كاسيت وأسطوانات للكمـبيوتر ، كذلك فيه كتب وسبح ، وسجاجيد صلاة ومشهيات شرقية ، وهذا من ضمن ما ينتجه بلد الإمكانيات غير المحدودة أمريكا٠

وتنتهز بعض المنظمات الإسلامية ـ مثل اتحادات الأطباء والمحامين والمهندسين وعلماء النفس والمعلمين والطلبة ـ فرصة انعقاد هذه المؤتمرات، للدعوة لانعقاد مؤتمراتهم السنوية٠ وفى مثل هذه التجمعات ، يلحظ المرء الجو الأكاديمى الخالص والتوجه الأكاديمى الذى تتصف به الأمة الإسلامية فى أمريكا٠

يتسم المسلمون فى أمريكا بصفات أمريكية ، مثل الديناميكية ودرجة تنظيمهم العالية ، وفضائل المجتمع المدنى ، وإحساسهم المهنى العالى.

وسيزداد كل هذا إذا ما انضم إليهم من الصحفيين والمحامين المتحمسين للعمل من أجل الإسلام من خلال سياسة المنح والرغبة فى زيادتها والتى تبناها CAIR .

تصدر فى أمريكا أهم المجلات الإسلامية فى العلوم الاجتماعية ، وهى مجلة American Journal of Islamic Social Studies (AJISS) .

كما ستجد أول كلية معترف بها فى الغرب للدراسات الإسلامية وهى : School of Islamic and Social Studies (SISS) فى Leesbing بولاية فيرچينيا حيث يقوم بالتدريس فيها كل من د. طه جابر العلوانى (أمريكى من أصل عراقى) ود. منى أبو الفضل و د. إقبال يونس ، وأستاذ اللغة العربية الأمريكى يوسف طلال دولورنزو. بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من دور النشر الإسلامية

(Amana, Razi, American Educational Trust, Threshold Books)

والمجلات والمعاهد البحثية مثل معهد الدراسات الإسلامية والعربية فى أمريكا :

Institute of Islamic and Arabic Sciences in America (IIASA) القائم فى Faivfax بولاية فيرچينيا .

وهناك شبكة تضم حوالى ٤٠٠ مدرسة إسلامية خاصة ، يقوم مجلس المدارس الإسلامية فى أمريكا الشمالية بالتنسيق فيما بينها :

Council of Islamic Schools in North America (CISNA).

ومما يدعو للفخر ، أن يكون الأستاذ خالد يحيى بلانكنشب وهو مسلم ، أستاذ كرسى لمادة التاريخ بجامعة Temple فى فيلادلفيا .

لا توجد فى أمريكا قناة تليفزيونية إسلامية ولا محطة إذاعية كاملة. ولكن يمهد الـ Videos IIS للمحطات التليفزيونية الخاصة ، كما تقوم منظمة الإذاعة الكندية بتخصيص ساعات إرسال منتظمة للمسلمين ، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من المخطات الإذاعية .

يمكننا فى مجمل القول أن نتبين أن النشاطات الثقافية الإسلامية تتركز فى كل من

نيويورك ، شيكاغو ، واشنطن ، ولوس أنجيلوس • وتزداد أهمية الأخيرة هذه لوجود د. فتحى عثمان بها وممارسته لنشاطه الملحوظ فيها •

ومن المتوقع بطبيعة الحال وجود الكثير من المساجد فى البلاد، وقد بلغ عددها عام ١٩٨٨م « ٣٥٩٦ » مسجدًا منها « ٦٠ » بلوس أنجيلوس و« ١٢ » فى كليفلاند ، ولكن مما يثير الدهشة أن تجد فى صحراء أريزونا فى فونيكس ، نموذجًا مصغرًا لقبة الصخرة بالقدس ، والتى يرتادها الهنود ـ الذى اسلموا ـ كجامع ومسجد لهم !

أما أقدم من أسلم من الأمريكيين البروفيسور تى بى إرفنج والذى أقام أول جامع سنى بالبلاد فى موطن رأسه Ceder Rapids بولاية (Iowa) وأول من قدم ترجمة أمريكية للقرآن ، فما كان يتخيل أو يحلم بأن يرى فى حياته هذا الكم من البنية الأساسية للإسلام فى الولايات المتحدة ، حتى أنه وصل إلى كلية الحقوق بجامعة هارفارد نفسها • هل كان ليحلم بـ ٦ أو ٧ ملايين من الإخوة فى الإسلام ؟

* * * *

نظرًا لما يتمتع به مسلمون أمريكا الشمالية من كثافة المتعلمين المثقفين وتوفر مقومات البحث المثالية هناك ، خاصة عدم وجود رقابة ، فإن العالم الإسلامى يرنو بآمال عريضة إلى إخوته وأخواته فى أمريكا •

فهل من الممكن أن يستمد الإسلام بواعث نهضته فى الألفية الثالثة من أمريكا ؟

من الضرورى أن نشير إلى أن مسلمى أمريكا يواجهون الكثير من الصعاب ، فهم لا يجدون أنهارًا من اللبن والعسل فى أمريكا ، بل يواجهون موقفًا صعبًا شرسًا نظرًا لوجود آلة الإعلام الصهيونية والنفوذ الصهيونى المتغلغل فى جميع المجالات والمنظمات ، وهناك الكثيرون من الصهاينة يعتقدون أنهم يفيدون إسرائيل عندما يشوهون صورة الإسلام • وبالنسبة لهذه النقطة على وجه التحديد ، فإن وضع المسلمين فى أوروبا أفضل بكثير من مسلمى أمريكا •

وللأسف ، فقد تدهور الأمر فى الآونة الأخيرة بالنسبة للمسلمين • ومن

المؤشرات الدالة على ذلك رد الفعل الفورى الذى عم أمريكا عندما وقع الانفجار فى أوكلاهاما سيتى يوم ١٩٩٥/٤/١٩ ، فلقد تم إلصاق الفعل بالمسلمين دون وجود دليل على ذلك ، حتى أنه تم إلقاء القبض على مسافر عربى ملتح لا لشىء إلا لأنه قام بحجز رحلة طيران إلى إنجلترا ٠ ولقد وقعت فى الأيام التالية حوالى ٢٠١ حادثة اعتداء وهجوم على منشآت إسلامية وأفراد مسلمين ، ومن ضمن الاعتداءات : اعتداء بالأسلحة الخفيفة والضرب المبرح وكسر النوافذ الزجاجية ، وتهديد بالموت وإلقاء القنابل عبر التليفون ٠ لقد وجد أطفال مسلمون أنفسهم فجأة منبوذين لا يكلمهم أصدقاؤهم فى المدرسة (حتى بعد إلقاء القبض على الجناة الذين تبين أنهم ليسوا بمسلمين ، فما زال المسلمون فى انتظار اعتذار لهم) ٠

كما كان إلقاء القبض على « الفهد الأسود » Rap Brown Black Panthers (التى سميت الموسيقى الـ Rap على أسمه) بمثابة ناقوس خطر ٠ لقد أسلم راب وهو فى أحد سجون نيويورك ، وتعلم العربية واصبح إمامًا يحمل أسم جميل عبد الله الأمين ، وهو اليوم يرأس جمعية مساجد أطلنطا بولاية چورچيا ، ويعد من أكثر الشخصيات الإسلامية نفوذا فى أمريكا الشمالية ٠ بالرغم من ذلك ، وجه لـه المكتب الفيدرالى تهمة القتل ، ولقد تلقى حكمًا بالبراءة عندما اعترف الشاهد الرئيسى فى قاعة المحاكمة أن البوليس أجبره على الإدلاء بالشهادة الزور، وأعلن اعتناقه الإسلام ٠

إن تأثير القوى الصهيونية على وسائل الإعلام والجامعات ودنيا المال والكونجرس ودوائر الحكومة قوى للغاية ، ومسيطر بصورة محكمة **حتى يبدو أن السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامى لا تأخذ المصلحة القومية فى الاعتبار عند اتخاذها لقراراتها ٠**

وليس من المستغرب أن يتهم البعض « القوى العظمى - أمريكا » بخضوعها لتل أبيب ورغباتها فى جميع قراراتها ، ويؤيد ذلك تصريحات مثل تصريح آل جور [نائب الرئيس الأمريكى والمرشح الجديد للرئاسة](*) « إن التزامنا بحفظ

(*) كُتبت المقالة قبل الانتخابات التى فاز بها چورچ بوش (الابن) ٠

أمن إسرائيل غير مشروط » (١٩٩٨/٥/١٨) هناك بعض الاتجاهات المعارضة لهذا تتمثل فى كتاب : « إنهم يتجرأون على الكلام - They dare to speak out » للكاتب Paul Findley وكذلك كتاب : « أمة واحدة تحت سيطرة إسرائيل - One Nation Under Israel » للكاتب Androw Hurley ٠

ومما يثير قلق واستياء الأمة الإسلامية الأمريكية ، أن أنور خدام ممثل الجبهة الإسلامية الجزائرية ، والذى مارس نشاطه لسنوات طويلة فى واشنطن ، قد تم إلقاء القبض عليه وهو فى طريقة إلى السويد دون ادعاء رسمى ، كما تم إدراج اسمه على قائمة شرطة الهجرة لخطورته على الأمن ٠ ونظرًا لما سبق ، فلا يثير ظهور فيلم (الحصار - The Siege) أدنى دهشة ، حيث تم تصوير المسلمين الأمريكيين كخطر إرهابى يهدد الولايات المتحدة٠ (يمكنك أن تخمن بثقة أية جماعة دينية يدين لها صناع الفيلم بالولاء)٠

ولكن الأهم من كل ذلك ، أن بعض الكتاب المسلمين من أمثال Betty Bowman يسوقون اليوم حججًا جديدة ، مثل رأيهم القائل بتطابق القيم الإسلامية مع قيم الثورة الأمريكية ، ليتحرك المسلمون من منطلق وطنى باستفادة أمريكا لقيمهم التى هى قيمها الأصلية ، بل يتصاعد هذا الاتجاه من خلال كتاب The Sun Rises in The West - الشمس تشرق فى الغرب - الصادر عام ١٩٩٩م ، والذى يعطى مؤشرًا أن ليس فقط تجديد الولايات المتحدة ، بل تجديد الإسلام كله سينطلق من أمريكا !

* * *

الفصل الرابع

الاقتصاد الأمريكى



البترول وأمريكا
مغامرة المال والقوة والسياسة(*)

سليمان قناوى

رئيس تحرير مجلة أخبار السيارات

على مدى قرن ونصف من الزمان ٠٠ قدم النفط للحضارة أفضل ما فيها وقدم لها أسوأ ما فيها ٠٠ قدم لنا فى حياتنا اليومية الوقود اللازم لخبزنا اليومى ووسائل انتقالنا ٠٠ كما قدم للحروب والصراعات وقودها الدائم ، لذلك فإن قصة الحياة على الأرض فى القرنين الماضيين ما هى إلا حكاية الصراع على برميل النفط ٠

وقد بدأ هذا الصراع أولا كتنافس شرس لا يعرف الرحمة بين رجال الأعمال ٠٠ إلا إنه سرعان ما تحول إلى صراع بين أمم ودول وسياسيين ٠

يعتبر جورج بيزل (محامى من نيويورك) ، هو الشخص الذى أوجد الصناعة النفطية ، فقد شاهد فى پنسلفانيا كيف يجمعون النفط بالأيدى- فى براميل ، وهناك ملأ زجاجة من هذا السائل ؛ ليأخذها معه كنموذج من الزيت الصخرى الموجود فى پنسلفانيا ٠ كانوا يستعملون النفط كنوع من الدواء الطبى ، وكانوا يقولون إنه يشفى من آلام الصداع ووجع الأسنان وآلام المعدة والديدان والروماتيزم ! ٠

أدرك بيزل أن هذا السائل قابل للاشتعال ، ولذلك يمكن استعماله للإضاءة بدلا منه كدواء ٠٠ وهنا ودع بيزل الفقر ٠ فقد قام بنيامين سيليان المدرس بجامعة ييل بتحليل خصائص النفط لمعرفة المزايا الأخرى غير الاحتراق والتزييت ، واعتبر

(*) هذا الفصل تلخيص لكتاب « الجائزة » ومؤلفه الكاتب الأمريكى المتخصص فى شئون النفط والعلاقات الدولية الدكتور دانييل بيرجين ٠

التقرير الذى كتبه نقطة تحول كبرى فى تاريخ تأسيس صناعة النفط· فقد أشار التقرير إلى أن النفط قابل للتسخين والتقطير لتستخرج منه مشتقات عديدة جميعها تتألف من الكربون والهيدروچين ، وإحدى هذه المواد قادرة على تقديم إضاءة قوية وصافية·· إذن النفط مادة رخيصة ومتوفرة ، ولكنها تقدم مواد ومنتجات غالية القيمة·

عبادة النار بسبب البترول

فى منطقة الشرق الأوسط ، كان النفط يتسرب إلى سطح الأرض من خلال شقوق سطحية ، يرجع تاريخ ذلك إلى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد·· وأشهر منطقة تقع قرب بابل على نهر الفرات ، لقد كتب المؤرخ الإغريقى ديودور عن معجزات تحدث فى بابل حيث النار مشتعلة طوال الوقت ، وهذا هو السبب فى نشوء عبادة النار فى بلاد فارس (إيران)· ورغم معرفة الشرق الأوسط باستعمال النفط ، إلا أن أوروپا لم ترث عن الإغريق والرومان هذه المعرفة ، وفى النهاية جاء المسلمون بمعارفهم لينقلوا إلى أوروپا تقنية تصفية النفط·

وقد واجه المهتمون بالنفط مشكلتين : استخراجه بكميات كبيرة ، وكيفية صناعة مصباح رخيص الثمن ويمكنه استعمال الكيروسين كوقود ؟ إلا أنه بالنسبة للمشكلة الثانية جاءت الأخبار من فيينا عن ابتكار مصباح لـه مدخنة زجاجية ويستعمل الكيروسين· وكان دور المدخنة هو التخلص من الدخان الناتج عن الاحتراق ، وهكذا بدأت فيينا تصدير المصابيح إلى الولايات المتحدة·

البرميل الفارغ أغلى من الويسكى

وفى الطريق لحل المشكلة الأولى ، تأسست شركة پنسلفانيا للزيت الصخري ، وظهر الزيت فى الأنابيب التى تم دقها داخل الأرض فى ١٨٥٩/٨/٢٧ وبرزت مشكلة : ماذا سيفعلون بالنفط المتدفق؟ قام أدوين دريك الذى تم تكليفه بإدارة حفر هذا البئر فى قرية تيتوسفيل بشراء براميل الويسكى الفارغة ، وهكذا ارتفعت أسعار البراميل ، بل صار سعر البرميل الفارغ أعلى من سعر حمولته من الويسكى·

وهكذا توالى اكتشاف الآبار ٠٠ فإذا كان إنتاج النفط فى الولايات المتحدة لم يزد عن ٤٥٠ ألف برميل عام ١٨٦٠ فقد ارتفع عام ١٨٦٢ إلى ٣ ملايين برميل مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل من ١٠ دولارات إلى ٥٠ سنتًا فقط ، لكنه ارتفع من جديد إلى ٧ دولارات عام ١٨٦٣ ٠

عندما نشبت الحرب الأهلية الأمريكية ، كان ذلك فى صالح صناعة النفط ؛ لأن الكامفين (مادة مشتقة من التربنتين وتستخدم في الإضاءة) لم تعد تأتى من الجنوب ولذلك تحول الناس إلى الكيروسين ٠٠ كما أن الولايات الشمالية لم تعد تستفيد من صادرات القطن الذى يزرع فى الجنوب - والذى كان أهم سلعة تصديرية - وجاء النفط ليعوض الخسارة ٠٠ بعد أن أصبح يصدر إلى أوروبا ٠ شيئًا فشيئًا زادت أهمية الاستثمار فى مجال النفط ونشأت مئات الشركات ، وكانت الأسهم تباع بسرعة خاطفة حتى أن شركة باعت كل أسهمها بعد ٤ ساعات من إشهارها فى نيويورك ٠

فكرة عبقرية

التطوير التالى كان فى كيفية نقل النفط ، فقد كنت ترى الشوارع مليئة بالعربات وهى تحمل البراميل ، وشكل ذلك ازدحامًا شديدًا ٠٠ هذا الازدحام ولد فكرة عبقرية ألا وهى النقل عن طريق الأنابيب ٠ وفى عام ١٨٦٥ نشأت خطوط أنابيب خشبية أظهرت فاعلية فى نقل النفط ٠

وكانت هناك شركة فى ولاية أوهايو لتصفية النفط ، يملكها موريس كلارك وجون روكفلر ، وخلال إحدى الأزمات هدد الأول بحل الشركة ، وإذ بروكفلر يوافق على ذلك ٠ اتفق الاثنان على أن من يدفع مبلغًا أكبر يشترى الشركة ٠٠ **بدأ المزاد بـ ٥٠٠ دولار ووصل السعر إلى ٧٢,٥٠٠ دولار ! وكان ذلك عام ١٨٦٥ ٠** واشترى روكفلر الشركة واستطاع أن يحولها إلى مؤسسة على مستوى عالمى ولها سلطة على سوق النفط العالمية ٠

ويعتبر روكفلر اسمًا لامعًا فى عالم النفط وبالتالى فى تاريخ تطور الصناعة الأمريكية وقيام الشركات الكبرى ٠ كان ناجحًا فى الإدارة والتنظيم ، إلا أنه كان

مكروهًا لانعدام الرحمة من قلبه ، وحين حل الكساد عام ١٨٧٢ خطط روكفلر لمجابهته بإقامة تكتل كبير للشركات ، بحيث يمتص زيادة إنتاج النفط ويمنع زعزعة الأسعار . والخطوة التالية لـه كانت شراء أكبر مصافى النفط فى كليفلاند ونيويورك ليصبح روكفلر مالك أكبر مجموعة مصافى نفط فى العالم كله .. وما أن حلت سنة ١٨٧٩ حتى كان روكفلر يسيطر على ٩٠ % من الطاقة الإنتاجية فى مصافى النفط فى الولايات المتحدة ، وسيطر على أنابيب نقل النفط وعلى عملية نقله نفسها .

لقد أصبح روكفلر نموذجًا للشر حتى أن الأمهات صرن يقلن للأطفال : « إذا لم تذهب للنوم فإن روكفلر سوف يأكلك !» .

قام روكفلر بعد ذلك بإنشاء تكتل (ترست) ضم ٤١ مالكًا هم أصحاب أسهم شركة ستاندارد (٧٠٠ ألف سهم) ويملك هو منها ١٩٢ ألف سهم .

عمليات التجسس

وقد استخدمت الشركة نوعًا من عمليات التجسس لمعرفة أوضاع السوق والمنافسين ، كانت هناك بطاقة لكل جهة تشترى النفط فى البلاد ، وهناك معلومات عن وجهة كل برميل نفط يتم شحنه وعن كل بائع كيروسين : من أين يشترى بضاعته؟

كان روكفلر يؤمن بالنفط .. وكان دومًا يشترى ، مهما حصل ، كان روكفلر يشترى .

وحين أنشأ الـ « ترست » كان عمره ٤٠ عامًا ومع ذلك كان واحدًا من أغنى ستة رجال فى أمريكا . كان يقول : كلما شاهدت أكثر تكلمت أقل ، وكلما تكلمت أقل سمعت أكثر ، وبالتالى نجحت أكثر .

ورغم ثرائه الهائل ، كان مثالا للبخل .. فكان لا يستغنى عن ملابسه حتى تبلى تمامًا .. أما طعامه المفضل فقد ظل كما هو: الخبز والحليب .. وذات يوم دعا عائلة أحد الأصدقاء ليقضى أسبوعين معه فى مزرعته .. وفى النهاية أرسل إلى صديقه فاتورة بنفقات الإقامة قيمتها ٢٠٠ دولار !.

استمرت شركة روكفلر فى التوسع ، وعندما ظهر النفط الخام فى منطقة ليما ، وكان يحتوى على الكبريت ، عرفت شركة روكفلر طريقة للتخلص من الرائحة الفاسدة لهذا النفط الذى اشتراه بسعر رخيص وباعه بسعر مرتفع ، بعد أن توصلت شركته إلى أن الكبريت يتفاعل مع أكسيد النحاس ومن ثم ينزاح عن النفط.

منذ هذا اليوم صار روكفلر هو الذى يحدد أسعار النفط على مستوى العالم كله.

سوق جديد

كانت روسيا قد بدأت الدخول إلى عالم الصناعة ، ومن هنا فهى تحتاج إلى الكيروسين. لذلك نجحت مصابيح الكيروسين حين وصلت إلى هناك. رفع القنصل الأمريكى تقريرًا يصور روسيا كسوق هائلة للكيروسين الأمريكى.

ولكن يبدو أن منطقة « باكو » فى أذربيجان مليئة بالنفط الذى يسيل على سطح الأرض ، وهى منطقة إسلامية لكن الإمبراطورية الروسية احتلتها منذ بداية القرن التاسع عشر ، وفى عام ١٨٧٠ سمحت الحكومة للقطاع الخاص أن يقوم بحفر آبار النفط وإقامة المصافى للتكرير. كان أحد أشهر العاملين فى هذا المجال رجل من أصل سويدى اسمه روبرت نوبل. وفى عام ١٨٧٦ وصلت أول شحنة نفط من « باكو » إلى « بترسبرج » فى روسيا. كان طريق النفط من « باكو » صعبًا عبر بحر قزوين ثم نهر الفولجا ثم القطارات. لذلك ابتكر روبرت نوبل وشقيقه لودفيج طريقة لنقل النفط فى سفن مصممة لنقل النفط فقط (ناقلة نفط). ولذلك كانت بداية ناقلات النفط فى بحر قزوين ، لكن الفكرة نفذت عام ١٨٨٠ فى المحيط الأطلنطى أيضًا. وهكذا استطاعت هذه الشركة خلال ١٠ سنوات أن تصبح إمبراطورية. وفى عام ١٨٨٤ وصل إنتاج الخام الروسى إلى ١١ مليون برميل سنويًا أى ما يعادل ثلث الإنتاج الأمريكى ، وكذلك قامت ٢٠٠ مصفاة تكرير حول « باكو ».. وتم بناء خط للسكك الحديدية ينطلق إلى غرب « باكو » حتى « باتوم » (ميناء على البحر الأسود) بواسطة قرض فرنسى من عائلة روتشيلد (عائلة يهودية ثرية من أصل المانى) وتم ذلك عام ١٨٨٦ وصار « باتوم » أهم ميناء للنفط فى العالم ، وأسست عائلة روتشيلد شركة نفط بحر قزوين والبحر الأسود ، ومن ثم بدأ صراع على

أسواق النفط العالمية استمر حتى اليوم. ولم يسكت روكفلر ، ووضع خطة لتدمير المنافسين فى روسيا ، واستخدم فى ذلك النفوذ السياسى والجواسيس وعمليات التخريب والإشاعات وتدمير السمعة وتخفيض الأسعار. وكان آل روتشيلد قد قاموا بفتح مكتب للنفط فى « لندن » ورد روكفلر بفتح شركات للنفط الأمريكى فى أوروبا.

تعرفت شركة روتشيلد على شخص اسمه ماركوس صمويل يهودى إنجليزى يعمل فى اليابان. جاءت إلى خيال هذا الرجل فكرة بناء ناقلات للنفط (على الشكل المعروف الآن) كان مقصد صامويل هو شحن الكيروسين الروسى إلى اليابان. وحاول الاستفادة من افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ التى تختصر ثلاثة أرباع مسافة الرحلة البحرية ، وفى يوم ١٨٩٢/٧/٢٢ بدأت أول ناقلة للنفط عملها وأبحرت من ميناء « باتوم » رغم اعتراض شديد (كان روكفلر وراءه فى الحقيقة) ويوم ١٨٩٢/٨/٢٣ عبرت قناة السويس وأفرغت حمولتها فى سنغافوره ، كانت هذه العملية أشبه بانقلاب ضد شركة روكفلر.

القرن الجديد

مع بزوغ فجر القرن العشرين ، تغيرت خريطة إنتاج النفط فى الولايات المتحدة وظهر فجأة منافسون جدد إلى جانب شركة ستاندارد وصاحبها روكفلر وسوف يبدأ احتكار هذه الشركة فى التراخى.

فقد اخترع أديسون المصباح الكهربائى ، واعتمدت الإضاءة على الكهرباء وليس الكيروسين ، وصار مستقبل شركة ستاندارد فى خطر.

وفجأة ظهر الحل السحرى.. فقد ظهرت العربة التى لا تستخدم الخيل.. لقد ظهرت السيارة التى تستخدم محرك الاحتراق الداخلى وتعتمد على البنزين.

ذبح التنين

لم يستطع أحد فى الولايات المتحدة الوقوف ضد وحش اسمه « روكفلر » وشركته « ستاندارد ». حاول حكام بعض الولايات بناء معامل لتكرير النفط فى

ولاياتهم ، ولكن لم ينجح أحد فى وجه مؤامرات روكفلر ٠ فقط فى ولاية « أوهايو » صدر حكم للمحكمة عام ١٨٩٢ بحل الشركة على أن تذهب حصصها إلى الشركات العشرين التى تتكون منها ٠٠ إلا أن « ستاندارد » وجدت الحل فى ولاية « نيوچيرسى » فتأسست شركة « ستاندارد أويل أوف نيوچيرسى »٠٠ وهكذا هربت الشركة من القرار القضائى ٠

إلا أن صحفية أمريكية اسمها « إيدا تاربل » استطاعت أن تهدم إمبراطورية روكفلر ٠ تعرفت على هنرى روچرز الذى أصبح مديرًا لشركة ستاندارد وظلت تقابله على مدى عامين ٠ فى أحد الأيام سألته : **كيف تستطيع ستاندارد التغلب على الإجراءات القضائية ضدها ؟ قال روچرز : إنهم يأتون إلينا أيام الحملات الانتخابية، ونمد أيدينا إلى جيوبنا ونتبرع لهم ٠ وعندما يقدم إلى الكونجرس مشروع قانون ضدنا ٠٠ نذهب إلى هؤلاء ونقول لهم: لقد حان دوركم؛ لقد ساعدناكم والآن يجب أن تساعدونا ، هناك مذكرة ضدنا ٠ وهنا يقومون بالدفاع عنا ٠**

ونشرت الصحفية موضوعاتها ، وكانت قنبلة ؛ إذ بدأت تنتشر روائح التنافس الوحشى والحرب الصامتة ، ولكن عندما وصلت المقالات إلى موضوع التجسس الذى تقوم به شركة ستاندارد وشبكة العملاء بحيث تضغط على كل فرد يفكر فى دخول عالم النفط ٠٠ غضب روچرز وقطع علاقته مع « إيدا » ورد روكفلر : «إنهم يحسدوننى لأننى ناجح ٠٠ إن هذه الصحفية ليست سوى برميل من الزفت ! »٠

كانت المقالات بمثابة دعوة لقيام قوة توازى شركة « ستاندارد » وقد تهيأت هذه القوة على يد تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الذى خلف ماكنلى عقب اغتياله عام ١٩٠١ ٠ بدأ روزفلت برفض شيك من شركة « ستاندارد » بمبلغ ١٠٠ ألف دولار ، وعقب انتخابه شن هجومًا حادًّا وفتح ملف التحقيق ٠ وصدر أول حكم بتغريم الشركة ٢٩ مليون دولار ، وجاء الحكم التالى بحل شركة « ستاندارد أويل » خلال ٦ شهور ٠

الفوضى فى روسيا

فى هذا الوقت نفسه بدأت تظهر نقائص حكم القيصر نيقولا الثانى فى روسيا ٠

عمت البلاد موجة من الغليان وبالذات فى منطقة « باكو »٠٠ فى هذه المنطقة ولدت صحيفة « نينا » التى يصدرها « لينين »٠٠ من هنا يتم تحريض العمال والفلاحين٠٠ أما حقول النفط فى « باكو » فقد صارت بمثابة دورة لتدريب كوادر وزعماء الحركة البلشفية بما فيها « لينين » الذى صار رئيسًا للاتحاد السوفييتى (فى المستقبل) وكذلك رجل من چورچيا اسمه چوزيف ستالين٠ نظم ستالين عام ١٩٠١ المظاهرات والإضرابات فى حقول النفط ، وخاصة ضد مصالح عائلة روتشيلد ، وبعد أن انهزمت روسيا أمام اليابان ، ثار العمال واشتعلت الحرائق فى آبار النفط ، ولأول مرة يتوقف ضخ النفط بسبب العنف ، فقد دمرت الأحداث ٧٠ % من آبار النفط فى « باكو »٠

الحرب العالمية الأولى

صممت الإمبراطورية البريطانية على إطلاق وحش الحرب العالمية الأولى٠٠ انتهزت فرصة اغتيال ارشيدوق النمسا فى البوسنة والهرسك ، وأرسل ونستون تشرشل برقية إلى جميع سفن الأسطول البريطانى : (هاجموا ألمانيا٠٠) وهكذا بدأت الحرب ، وقد وضعت بريطانيا يدها على كل ممتلكات النفط الفارسى من خلال شركة النفط الإنجليزية الفارسية٠

وكادت فرنسا تصدر أمرًا بإخلاء العاصمة الفرنسية أمام القوات الألمانية المتقدمة إلا أن الچنرال « جالينى » الحاكم العسكرى لپاريس قرر إرسال دعم إلى خط الدفاع وأصدر أمرًا بتشكيل طابور نقل سريع بواسطة سيارات التاكسى الموجودة فى پاريس فتم احتجاز ٣٠٠ سيارة من شوارع المدينة ، وشكلت قافلة تحمل الجنود وتمكن الآلاف من الوصول خلال وقت قصير إلى خط النار ، وتم إنقاذ پاريس ، واكتشف الإنسان لأول مرة إمكانيات السيارة فى حروب المستقبل ، وقد استمرت هذه الحرب على شكل حرب ساكنة أى حرب خنادق دفاعية بحيث يتقدم طرف مئات الأمتار ثم يتراجع أمام طلقات البنادق ، ولأن الحاجة أم الاختراع ، نشأت فكرة استعمال سيارة لاجتياح الخنادق ، وهكذا تم تدريع السيارة ، وصار هناك سلاح جديد اسمه

« الدبابة » والتى استخدمت أول مرة عام ١٩١٦ ، وبفضل محرك الإحتراق الداخلى أمكن اختراع الطائرة على يد الأخوان « رايت » عام ١٩٠٣ ٠

الحرب والنفط

شكلت قوات الإمبراطورية العثمانية التهديد الأكبر للإمبراطورية البريطانية ؛ لأن هذه القوات كانت تهدد جزيرة « عبدان » فى الخليج ، لهذا السبب توجه الإنجليز لاحتلال مدينة البصرة ، ثم انطلقوا منها نحو بغداد ٠ هذه الطريقة جعلت آبار النفط فى أمان ، وبالفعل وقعت بغداد فى أيدى الإنجليز ٠

انطلقت القوات الألمانية مثل أسماك القرش ؛ لتهاجم السفن الناقلة للنفط ثم تدمرها ، وتمكنت من كسر الحصار الاقتصادى الذى تفرضه بريطانيا على ألمانيا ٠ وكانت الغواصات تسير بمحركات الديزل ، وازداد عدد الناقلات الغارقة فى البحر وازداد بالتالى النقص فى إمدادات النفط ، مما أجبر بريطانيا على توزيع الوقود بالبطاقات ٠ ووجدت وزارة الحرب البريطانية ملجأها الوحيد فى نفط أمريكا ٠٠ فأرسلت برقية يائسة إلى واشنطن تقول فيها : إن الأسطول سوف يتجمد إذا لم ترسلوا لنا النفط بسرعة ٠٠ الألمان يتقدمون ٠٠ نحن فى خطر مميت؛ لدينا الرجال والذخائر ولكن ليس لدينا النفط وهو القوة المحركة ٠

فرنسا أيضًا أرسلت عبر رئيس وزرائها كليمنصو طلبًا إلى الرئيس الأمريكى ويلسون جاء فيه: إن النفط هو الدم الذى يسرى فى شرايين المعارك ٠٠ إن نقص النفط سيؤدى إلى شلل جيوشنا ٠٠

وهكذا عقد مؤتمر النفط للدول المتحالفة فى فبراير ١٩١٨ من أجل تنسيق شحنات النفط فى الناقلات ، حضر المؤتمر أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ٠٠

تدمير آبار رومانيا

ورغم الحصار الذى ردت به حكومات التحالف الدولى بقيادة بريطانيا ، ظل الألمان يحصلون على النفط من رومانيا (وهى أكبر منتج نفط أوروبى باستثناء روسيا) وقد ظلت محايدة فى الحرب حتى عام ١٩١٦ عندما أعلنت الحرب على

ألمانيا٠٠ هنا تدفق الجنود الألمان في اتجاه رومانيا ودرست اللجنة الحكومية الإنجليزية المختصة بشئون الحرب تدمير مصادر الحبوب والنفط في رومانيا ، لحرمان الألمان٠٠ ترددت الحكومة الرومانية في الموافقة ؛ لأن حقولها النفطية هي كنز وطني ، ولكن عندما صار الهجوم الألماني قريبًا من الانتصار وافقت على فكرة إحراق آبار النفط٠

دمر الإنجليز ٧٠ محطة تكرير وأحرقوا خزانات تحتوى على ٨٠٠ ألف طن من النفط الخام ومنتجاته ، وهكذا كان الإنجليز هم أول من قام بتدمير آبار النفط في تاريخ البترول !٠

مكانة مهمة

بعد هزيمة ألمانيا ، اجتمعت قوى التحالف الدولي لبحث إقامة نظام دولي جديد واحتل النفط مكانة في سياسات ما بعد الحرب العالمية الأولى ، أرادت بريطانيا بسط سيطرتها على منطقة ما بين النهرين (العراق) الواقعة تحت سلطة الخلافة العثمانية٠ تيقنت بريطانيا من وجود النفط هناك٠٠ فرنسا أيضًا طالبت لنفسها بمنطقة الموصل ، واقترح رئيس وزراء بريطانيا أن تتخلى فرنسا عن الموصل ولكنها ستنال حصة من نفط العراق وتستولى على سوريا (المجاورة للعراق) ، ومن خلال اتفاقية سايكس بيكو ، تم تقسيم أراضي الخلافة العثمانية بين الإنجليز والفرنسيين ، وكان موضوع السيطرة على حقول النفط ، كما برز واضحًا من قبل ، على رأس أولويات هذه الاتفاقية ، فقد أعلن رئيس وزراء بريطانيا : « لا يهمني الشكل الذي سأحصل فيه على نفط الشرق الأوسط ، المهم أن أحصل عليه »٠

نفط الجزيرة العربية

مات الملايين في الحرب العالمية الأولى وظل الملايين على قيد الحياة٠ ومنهم الرائد : فرانك هولمز الذي عمل في مناجم الذهب بجنوب إفريقيا٠٠ وخلال إحدى البعثات إلى الحبشة ، سمع من تاجر عربي عن تسرب النفط إلى سطح الأرض في ساحل الجزيرة العربية المطل على الخليج٠ ذهب هولمز إلى البصرة ، وفتح مخزن

أدوية فى عدن إلا أن عينه كانت على النفط٠٠ انتبه الإنجليز إلى جولات هولمز وشعروا بالريبة تجاهه٠٠ فيما بعد صار اسم هولمز هو « أبو النفط » فى الجزيرة العربية٠

جعل هولمز من البحرين قاعدة لحملته النفطية٠ هناك كان الشيخ لا يرغب فى النفط ، بل يريد الماء العذب ، وكافأه الشيخ الحاكم عام ١٩٢٥ بامتيازات النفط فى جزيرة البحرين ، وقد حصل هولمز على حقوق النفط أيضًا فى « الحسا » أى فى القسم الشرقى من السعودية٠ وفى مايو ١٩٣٣ تم توقيع عقد نهائى بين شركة « سوكال » الأمريكية والسعودية ، وبذلك حصلت هذه الشركة الأمريكية على امتيازات النفط هناك ، وذلك من خلال وساطة الإنجليزى « هارى فيلبى » والد أشهر عميل مزدوج فى القرن العشرين : هارولد كيم فيلبى الذى صار رئيس جهاز مكافحة الجاسوسية السوفييتية لدى المخابرات البريطانية٠ وعندما علم الإنجليز بالخبر ، أصابهم الغيظ ؛ ولذلك أسرعت شركة النفط الإنجليزية - الفارسية وشركة نفط العراق، وحصلتا على امتياز نفط الحجاز عام ١٩٣٦ ، وهو امتياز يمتد من شرق الأردن إلى اليمن لكن النفط لم يظهر فى غرب السعودية٠

أما العمل فى الكويت فقد بدأ عام ١٩٣٥ فى حقل برقان جنوب شرق المدينة واندفع النفط يوم ١٩٣٨/٢/٢٣ ٠ وفى السعودية ظهر النفط فى مارس ١٩٣٨ فى منطقة الدمام ، وبدأ كذلك بناء خط أنابيب من حقل النفط إلى رأس تنورة لتصدير النفط٠

اشتعلت الحرب العالمية الثانية ، وقام الإنجليز بصب الأسمنت فى آبار النفط الكويتية ، وتم تجميد العمل فى آبار النفط السعودية ، فقد خاف الإنجليز والأمريكان من وصول الألمان إلى المنطقة وبالتالى فقدان هذه الآبار والحقول٠

اليابان تدخل الحرب

درست الحكومة اليابانية أسباب هزيمة الألمان خلال الحرب العالمية الأولى ، وتبين أن شح الإمدادات من النفط أعاق الاقتصاد الألمانى وبالتالى أضعف القدرة

العسكرية ، فإذا طبق ذلك على اليابان وجدنا أنها تستورد ٨٠ % من حاجاتها النفطية من الولايات المتحدة وتنتج محليًا فقط ٧ % من استهلاكها ، أما النسبة الباقية فتأتى من جزر الهند الشرقية التى تسيطر عليها هولندا. ولذلك بدأت الحكومة اليابانية تسعى لبسط سلطتها أولا على صناعة النفط فى اليابان ، وبالتالى كفت أيدى الشركات الأمريكية عن السيطرة على هذا المجال الحيوى ، واعتبرت واشنطن ذلك إعلانًا بالحرب ضدها وبدأت التفكير فى فرض حظر على إمدادات النفط إلى اليابان.. وكانت الأخيرة تطمع فى أن تصبح سيدة دول آسيا ، ولا مجال لذلك إلا بضمان تدفق النفط إلى صناعتها وأسطولها وجيشها وطائراتها.

تولى روزفلت رئاسة أمريكا عام ١٩٣٣ وبدأ دراسة كيفية إخضاع اليابان من خلال النفط ، فبدأت أمريكا بفرض حظر على تصدير المحركات الخاصة بالطائرات ؛ لأنها كانت تخشى إذا طبقت مقاطعة نفطية ضد اليابان أن تقوم الأخيرة فورًا باحتلال جزر الهند الشرقية. إلا أنه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وتحديدًا عام ١٩٤٠ صدر قرار بمنع تصدير البنزين الخاص بالطائرات إلى اليابان ، ومنع تصدير جميع أنواع الفولاذ ، وردت طوكيو بتوقيع اتفاقية مع هتلر وموسولينى.

وفى ١٩٤١/٧/٢٥ صدر قرار أمريكى يشترط الحصول على إجازة تصدير قبل شحن أى كمية من النفط إلى اليابان. وقرعت بذلك طبول الحرب ، حيث لم تعد نقطة نفط واحدة تذهب من أمريكا إلى اليابان. بريطانيا قررت أيضًا تطبيق حظر نفطها وتوقف ضخ النفط من بورنيو (الجزيرة التى تتقاسمها إندونيسيا وماليزيا وبروناى) إلى اليابان. لذلك قررت طوكيو إتمام احتلالها لمنطقة جنوب الهند الصينية.. كان الوضع العسكرى كالتالى ؛ الألمان يتقدمون فى الأراضى السوفييتية ، واليابانيون يتقدمون فى آسيا.

اجتمعت القيادة اليابانية مع الإمبراطور وكان الأمر واضحًا : بدون النفط سيصبح الأسطول كتلة من الحديد الخردة ولا تستطيع اليابان الاستمرار فى الحرب أكثر من أسبوعين إذا لم يتدفق النفط إليها. وقال الجنرال توجو الذى عين رئيسًا للوزراء فى اليابان إن بلاده ستصبح دولة من دول العالم الثالث إذا لم تضمن واردات

النفط. هنا أرسل الإمبراطور هيروهيتو إلى روزفلت يطلب منه إنهاء الحظر النفطى، ورد روزفلت بإنذار يطلب سحب القوات اليابانية من الهند الصينية ومن الصين. لذلك ضرب الأسطول اليابانى أسطول الولايات المتحدة فى پيرل هاربور حيث غرقت ٨ سفن حربية ، ٦ مدمرات ، ٤ سفن دعم ومساندة.

الخطأ الوحيد فى هذا الهجوم هو عدم تنفيذ موجة ثالثة ضد الجزر التى بها الميناء ، حيث يوجد هناك خزانات تحتوى ٤ ملايين برميل نفط يمكن تدميرها بقنبلة واحدة فقط ، لو تم ذلك ، لما أمكن تعويض هذه الخزانات إلا من كاليفورنيا ، أى على بعد آلاف الأميال ، وبالتالى فسوف تتعطل جميع تحركات السفن الأمريكية ، وكان يمكن أن تستمر الحرب العالمية الثانية سنتين إضافيتين ، ولكن اليابان ارتكبت هذا الخطأ الذى دفعت ثمنه بفداحه.

هتلر والنفط

بعد غزو موسولينى للحبشة ، اقترحت عصبة الأمم فرض حظر بترولى على إيطاليا ، إلا أن ذلك لم يتم؛ يومها قال موسولينى لهتلر: لو تم تنفيذ الحظر لوقعت كارثة ، وكنت سأنسحب من الحبشة خلال أسبوع واحد.

تعلم هتلر من هذه الحادثة درس الاعتماد فى النفط على الذات. الدرس الثانى تعلمه من السوفييت عام ١٩٣٦ ؛ لأنهم أوقفوا شحنات النفط إلى ألمانيا. فى العام نفسه اغتنم هتلر فرصة معرض برلين السنوى للسيارات ، وأعلن أن ألمانيا حلت مشكلة إنتاج الوقود التركيبى. وعندما قام هتلر بغزو پولندا عام ١٩٣٩ وهو الحادث الذى فجر الحرب العالمية ، كان فى ألمانيا ١٤ معملا لإنتاج الوقود التركيبى قادرة على إنتاج ٧٢ ألف برميل يوميًا.

اعتمد هتلر فى معاركه على طريقة الضربة الصاعقة ، أى المعركة القصيرة بأكبر عدد من الآليات ، بحيث يحصل على نصر حاسم فى وقت قصير قبل أن تظهر مشاكل بسبب نقص الوقود. وبهذه الطريقة غزا هتلر پولنده والنرويج وبلچيكا وفرنسا وهولندا ، وبدأ ينظر نحو الاتحاد السوفييتى. فقد كان يكره الشيوعيين ويحتقر ستالين ، فى الوقت نفسه كان ينظر إلى حقول النفط فى القوقاز وباكو. وبعد

نهاية الحرب العالمية الثانية تم التحقيق مع البرت سبير وزير هتلر للتسليح والتصنيع الحربى ، فقال الوزير: إن حاجتنا للنفط كانت الدافع الأول وراء عملية غزو الاتحاد السوفييتى.

كانت ألمانيا تعتمد على حقول نفط «بلوستى» فى رومانيا ، وحتى تلك اللحظة كانت رومانيا حليفة للألمان ، ولكن هناك احتمال كبير أن يقوم ستالين باحتلال رومانيا وحقول النفط فيها ، ولذلك هاجم هتلر الاتحاد السوفييتى لضمان استمرار تدفق النفط عام ١٩٤٣ . وبأوامر من ايزنهاور قائد قوات الحلفاء بدأت عمليات قصف جوى جبارة عام ١٩٤٤ ضد معامل إنتاج الوقود التركيبى الألمانية ، بعد ذلك تمكن الحلفاء من إخراج إيطاليا من الحرب ، وبدأ الحلفاء ضرب منشآت النفط الرومانية. لقد اخترعت ألمانيا هذه السنة طائرة حربية نفاثة ، ولكن لم يجد الألمان وقودًا كافيًا لتدريب الطيارين أو كى تنطلق الطائرات إلى السماء. لقد انخفضت ساعات تدريب الطيارين إلى ساعة واحدة كل أسبوع.

واستمرت الهزائم الألمانية ووصل السوفييت إلى برلين واقتربوا من مقر هتلر ، لكنه انتحر وأوصى بإحراق جثته بالبنزين كى لا تقع فى أيدى «السلاف» الذين كان يحتقرهم ، ومن حسن حظه أنهم وجدوا الوقود الكافى لإحراق الجثة.

ولو وصل الأمريكان إلى برلين قبل السوفييت ، لتغيرت خريطة أوروبا ، وما كان السوفييت ليستطيعوا السيطرة على الكثير من مناطق قلب أوروبا.. لقد توقفت دبابات الچنرال « چورج باتون» قائد الجيش الثالث فى قوات الحلفاء قبل ١٠٠ كيلو متر من ألمانيا ، والسبب هو نفاذ البنزين من خزانات الوقود.

مركز الجاذبية الجديد

أثناء نشوب الحرب العالمية الثانية ، تعرض الشرق الأوسط لاحتمال وصول الألمان إليه ، وهنا جهز الإنجليز المخططات الكافية لتدمير آبار النفط ، وقاموا فعلا بصب الأسمنت فى آبار النفط فى الكويت ، وتم دراسة تدمير الآبار إذا وصل الجيش الألمانى إليها.

وهنا وصل صانعو السياسة الأمريكية إلى أن الشرق الأوسط صار منطقة مركزية للنفط العالمى. وبدأ الإنجليز يشعرون بالخوف من قيام الأمريكان بالالتفاف عليهم وإخراجهم من المنطقة. **وقد استمع ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى إلى اللورد بيفر بروك صاحب إمبراطورية الصحف الذى قال: إن النفط هو الثروة الوحيدة الباقية لنا بعد الحرب العالمية ، ويجب أن نرتضى تقاسمها مع الأمريكان.**

اتفاق الخط الأحمر

هنا أصدر الرئيس الأمريكى روزفلت تعليماته للورد هاليفاكس سفير بريطانيا فى الولايات المتحدة وهو ينظر إلى الخريطة : « النفط الإيرانى لكم ، وسنشترك معًا فى تقاسم نفط المنطقة ».

وكانت شركة « أرامكو » (شركة النفط العربية الأمريكية) قد تولت تطوير قطاع النفط فى السعودية بإشراف الشركتين « سوكال » و« تكساكو ». رأت أرامكو أن توسع جبهتها بضم شركات جديدة ، ولكن الملك ابن سعود أصر على بقاء الشركة أمريكية ١٠٠ % ، ومع ذلك فقد بدأت مفاوضات مع شركات أخرى لزيادة إنتاج نفط الشرق الأوسط ، فتمت فى ١٩٤٦ مفاوضات مع شركة نفط « ستاندارد نيوچيرسى ». يعرف الطرفان أن « أرامكو » تملك احتياطى نفط هائلا لكنها تفتقر إلى أسواق البيع ، فى حين أن نيوچيرسى تمتلك الأسواق. إن القدر يجعل من أرامكو أكبر شركة نفط فى العالم.

فى بداية المفاوضات ظهرت مشكلة جديدة تتعلق بشركة نفط العراق التى تتألف من تحالف لشركة شل - الشركة الإيرانية - الإنجليزية ، وشركة النفط الحكومية الفرنسية ، ورجل أرمنى اسمه كولبنكيان ، وكذلك شركة «سوكال » و« چيرسى». هؤلاء المشاركون وقعوا فى الماضى على اتفاق اسمه « الخط الأحمر » منذ عام ١٩٢٨ ، وهو يمنع أيا من هؤلاء الشركاء من العمل بشكل انفرادى داخل المنطقة المحددة بالخط الأحمر الذى رسمه الأرمنى كولبنكيان ، أى أن الشركتين الأمريكيتين لا تستطيعان الانضمام إلى

« أرامكـوا » إلا إذا أخذتـا معهمـا جميـع الشـركاء ، ولكـن فـى الوقـت نفسـه يرفض الملك ابن سعود أن ينضم إلى أرامكوا أى شريك غير أمريكى.

هنا أعلنت الشركتان الأمريكيتان أن اتفاق الخط الأحمر صار لاغيًا. انفجر الـچنرال ديجول غضبًا ولجأ الأرمنى إلى القضاء والمحاكم ، أما الملك ابن سعود فقد وافق على انضمام هاتين الشركتين إلى أرامكوا. وهكذا بدأ عصر جديد يخرج فيه الإنجليز من منطقة الشرق الأوسط ويحل الأمريكان محلهم.

وقد تمكنت شركة أمريكية أخرى هى شركة نفط الخليج من التواجد فى الشرق الأوسط ، فهى تملك نصف أسهم شركة نفط الكويت. وثالثة الصفقات الكبرى ظهرت فى إيران ، فقد جاءت شركتا چيرسى وسوكال لتوقيع اتفاق مدته ٢٠ سنة مع شركة النفط الإنجليزية الإيرانية ، وهكذا وجد الأمريكان عام ١٩٤٧ موطىء قدم لهم فى إيران ، وبالتالى دعموا موقفهم فى مركز الجاذبية الجديد للنفط العالمى.

أنبوب التابلاين

استمر إنتاج النفط يتزايد فى الشرق الأوسط وتصاعدت مشكلة النقل ، واستمرت أرامكو فى معركة إنشاء خط التابلاين من السعودية إلى شاطىء البحر المتوسط ، فقد كانت البلدان التى سيمر بها خط الأنابيب تعارض ذلك ، وخاصة سوريا.. كان لسوريا أسبابها الخاصة ، فالأجواء تشهد تقسيم فلسطين ، ثم إعلان قيام دولة إسرائيل ، أما الملك ابن سعود فقد قال: **إن الدعم الأمريكى لإسرائيل سيدمر المصالح الأمريكية فى العالم العربى.** وحين بدأت أول حرب بين العرب وإسرائيل أرسل چيمس تيرى مدير أرامكو فى الظهران إلى چورچ مارشال وزير خارجية أمريكا يقول : **إن الملك ابن سعود أخبره أنه سيتحتم عليه فى ظروف خاصة أن يطبق حظرًا على النفط الذاهب إلى أمريكا ؛ فالرأى العام يمارس ضغطًا هائلا لايمكن مقاومته.**

ومع ذلك فقد كانت السعودية فى موقف حرج ؛ لأن شركة أرامكو هى المصدر الوحيد للدخل ، أما الإنجليز فهم ينتظرون اللحظة المناسبة لإقامة تحالف مع العائلة الهاشمية التى كانت تحكم الحجاز قبل الحرب العالمية الأولى.

وهكذا وصل الملك ابن سعود إلى قناعة لإقامة تحالف دفاعى مع الإنجليز والأمريكان ، وصار يميز بين أرامكوا التى هى شركة تجارية خاصة ، وبين الحكومة الأمريكية التى تدعم الدولة اليهودية ، وعندما طالبه أحدهم بمقاطعة أمريكا ، قال الملك ابن سعود : إن الأموال التى تأتينا من النفط هى خير عوض لنا لتقوية بلادنا ودعم جيراننا العرب فى مواجهة إسرائيل . وهكذا قام خط التابلاين واكتمل إنشاؤه عام ١٩٥٠ ، ولذا صارت العلاقة الأمريكية السعودية علاقة فريدة من نوعها .

المبدأ الجديد

هناك مفهوم تبنته شركات النفط قبل عام ١٩٥٠ وبطلها اليهودى ديفيد ريكاردو الذى عاش فى سوق الأسهم خلال القرن الثامن عشر . قامت شركات النفط بتطبيق هذه النظرة على البترول ، وتتلخص فى أن النفط هبة من الطبيعة جاءت بالمصادفة وليس لأصحاب الأرض أى دور أو فضل فيها ، بل إن الفضل كله يعود إلى الرجال الذين درسوا ونقبوا واستكشفوا وخاطروا ووظفوا أموالهم ، لذلك فإن المعركة بين الدول المنتجة والشركات معركة لا عدل فيها ، لولا الشركات لظل أصحاب الأرض فقراء .

وحتى يتم تغيير هذا المفهوم فتحت فنزويلا أول جبهة . . كانت فنزويلا خلال الحرب العالمية الثانية هى أهم مصدر خارجى للنفط للولايات المتحدة . ولذلك نشأ خوف أمريكى من تأمين النفط الفنزويلى ، وكان الحاكم الجديد فى البلاد قد طالب بإعادة دراسة العلاقة بين شركات النفط والحكومة الفنزويلية ، طالبت الأخيرة بتقسيم النفط مناصفة بين الشركة والحكومة الفنزويلية . أقر الكونجرس الفنزويلى هذه الاتفاقية فى مارس ١٩٤٣ . وشكلت هذه الاتفاقية نقطة تحول خطيرة فى تاريخ صناعة النفط فى العالم .

وبعد الانقلاب العسكرى الذى وقع فى فنزويلا عام ١٩٤٥ ، طالب وزير التنمية الجديد بابلو الفونسو بمراجعة الاتفاقية بعد أن وجد أن تنفيذها الفعلى يعطى ٦٠ % للشركات و ٤٠ % لفنزويلا .

ومرة أخرى طالب الوزير أن تقبض فنزويلا بعض حقها على شكل بترول ؛ لكى تقوم ببيع حقها فى السوق العالمية ، ولأول مرة فى تاريخ النفط صار اسم فنزويلا معروفًا إلى جانب أسماء الشركات الغربية.

قرر الفنزويليون بعد ذلك نشر منافع مبدأ المناصفة إلى المنطقة التى تنافسهم نفطيًّا : الشرق الأوسط. أرسل الرئيس رومولو بيتانكورت لجنة ، لكنها توقفت فى البصرة ؛ لأن السعوديين منعوها من دخول بلادهم بسبب تصويت فنزويلا فى مجلس الأمن لصالح إسرائيل. رغم ذلك تسرب مبدأ المناصفة إلى السعودية فقد علمت به الحكومة عام ١٩٤٩ . وعرفت الحكومة أن أرامكو تربح ثلاثة أضعاف أرباحها.. **كذلك عرفت السعودية أن الحكومة الأمريكية تأخذ ضرائب على النفط السعودى بشكل يفوق الأرباح التى تأخذها السعودية من بيع النفط !**

درس السعوديون الأمر ، وأرسلوا خبيرًا يدرس قانون الضرائب الأمريكى. عثر ذلك الخبير على فقرة صدرت عام ١٩١٨ وتنص على أن الشركة التى تعمل خارج الولايات المتحدة تحصل على ميزة خاصة ، وهى أن كل مبلغ تدفعه الشركة بصفة ضرائب إلى حكومة أجنبية ، فإنه يخصم من مبلغ الضريبة المقررة داخل أمريكا.

فى عام ١٩٤٩ قبضت السعودية ٣٩ مليون دولار ثمنًا لنفطها ، بينما قبضت الولايات المتحدة ٤٣ مليون دولار بصفة ضرائب!. وهكذا ... إذا طالبت السعودية بمبلغ إضافى آخر هو ٣٩ مليون دولار بصفة ضرائب للسعودية فإنه سوف يخصم من مبلغ ٤٣ مليون ، وبالتالى لا تدفع شركة أرامكوا المحدودة للحكومة الأمريكية سوى ٤ ملايين دولار. طلبت السعودية التفاوض وهى تحمل سلاحًا جديدًا يفيد السعودية ولا يضر أرامكوا. اضطرت أرامكوا إلى القبول وخاصة أن الحرب الكورية نشبت عام ١٩٥٠ وهناك تطلعات سوفييتية للتوسع فى الشرق الأوسط ، وظهرت الحاجة إلى تأمين الطريق إلى حقول النفط. هكذا صار مبدأ المناصفة شيئًا لا يمكن التهرب منه. لقد انقلبت الصورة ، ففى عام ١٩٤٩ دفعت أرامكوا ٤٣ مليون دولار إلى الخزينة الأمريكية ودفعت ٣٩ مليون إلى السعودية ، ولكن فى عام ١٩٥١ دفعت أرامكوا ١١٠ ملايين دولار إلى السعودية ودفعت فقط ٦ ملايين إلى الخزينة الأمريكية.

بعد ذلك أصرت الكويت على مبدإ المناصفة ووافقت شركة نفط الخليج ، وكان موقف الحكومـة الأمريكية هو المهادنة ؛ إذ ظهرت الحاجة إلى الحفاظ على الأنظمة الصديقة على رأس السلطة فى تلك المنطقة .

مصدق وبترول إيران

تمثل شركة النفط الإنجليزية - الفارسية رمزًا للتدخل الأجنبى فى مقدرات البلاد . لذلك كره الشعب الإيرانى الشركة ، كان لذلك ما يبرره . ففى الفترة بين ٤٥ ، ١٩٥٠ ربحت هذه الشركة فى إيران ٢٥٠ مليون جنيه استرلينى فى حين كانت العائدات الإيرانية ٩٠ مليونًا فقط !. ولذلك دعا مجلس النواب الإيرانى عام ١٩٥٠ إلى إلغاء امتيازات هذه الشركة كما دعا إلى تأميم النفط الإيرانى ، وقام مجلس النواب بانتخاب الدكتور محمد مصدق رئيسًا للجنة النفط فى مجلس النواب ، وفى يوم ١٩٥١/٣/٢٨ صادق مجلس النواب على قرار التأميم وانتخب الدكتور مصدق رئيسًا للوزراء ؛ ليقوم بتنفيذ القانون الجديد ، وأجبر الشاه على التصديق على هذا القانون . **هاجت بريطانيا وفرضت حصارًا كاملا على إيران ؛ لأن السماح لإيران بالنجاح فى تأميم نفطها - كما قال إيمانويل شينويل وزير الدفاع البريطانى - سوف يغرى مصر بتأميم القناة كما يغرى باقى دول الشرق الأوسط بالقيام بنفس الشىء .**

لذا بدأت خطة انقلاب اضطلع بها العميل الأمريكى كيرميت روزفلت . أصدر الشاه أمرًا بإقالة مصدق ، لكن الضابط الذى حمل الأمر اختفى وبدأت الخطة تفشل ، وعلم مصدق بالمؤامرة . وهرب الشاه بالطائرة إلى بغداد ثم روما ، ثم بدأت خطة الانقلاب الجديدة . كان روزفلت يحمل ملايين الدولارات .. فاتصل ببعض أعوان الشاه وطلب منهم تجنيد أوباش الأسواق الفقيرة فى طهران ، فتظاهروا مطالبين برأس مصدق وحياة الشاه .. وتمت مهاجمة منزل الدكتور مصدق وسجنه ، وعاد الشاه إلى إيران .. وبذلك انتصرت أمريكا وبريطانيا وأصبح التأميم لاغيًا .

أزمة السويس

كانت ناقلات النفط القادمة من الخليج تقطع حوالى ١١ ألف ميل حول رأس الرجاء الصالح فى رحلتها إلى بريطانيا ، أما من خلال القناة فكانت تقطع ٦٥٠٠

ميلا فقط. وفى عام ١٩٥٥ صار النفط يشكل ٧٠ % من المواد المنقولة عبر تلك القناة.. صارت القناة نقطة الوصل الرئيسية فى النظام العالمى الجديد بعد الحرب العالمية الثانية.

قامت الثورة فى مصر عام ١٩٥٢ وتم تأميم القناة عام ١٩٥٦ ، وفى ذلك الوقت كانت الحكومة الأمريكية تصر على إلغاء النظام الاستعمارى المباشر القديم وتقترح نظام الاستعمار الجديد ، وهاجت فرنسا وبريطانيا على التأميم ، إلا أن كل المبادرات الأمريكية فى ذلك الوقت كانت تهدف إلى تأجيل القيام بأى عمل مباشر ضد مصر ، وشعر الإنجليز بالانزعاج من مواقف واشنطن.

وكان الفرنسيون قد رأوا فى عبد الناصر خطرًا يهدد مصالحهم فى شمال أفريقيا أى الجزائر ، حيث كان يدعم المجاهدين ويمدهم بالسلاح.. أما القلق البريطانى فكان سببه النفط ، وها هو خروشوف يزور مصر ويبدو أن الدب الروسى يغرس أظافيره فى المنطقة التى تفيض نفطًا والتى يقع فيها أهم ممر لنقل النفط.

شن الإنجليز والفرنسيون والإسرائيليون العدوان الثلاثى على مصر ، وكانت العملية مفاجأة للأمريكان ، فاتصل الرئيس الأمريكى بالهاتف ووبخ بقسوة رئيس الوزراء البريطانى ، ثم أغلق الهاتف بسرعة.

مصر من جهتها قامت بتعطيب عدة سفن وإغراقها عند مدخل القناة لتعيق بذلك العمليات الحربية ، وكانت السفن محملة بالأسمنت والحجارة. وهكذا توقف مرور النفط عبر قناة السويس.

أوضح الرئيس الأمريكى لمستشاريه أن استثارة العرب قد تؤدى إلى مقاطعة نفطية عربية ، ولوح أيزنهاور بفكرة حظر نفطى أمريكى ضد لندن ، ورفعت بريطانيا ذراعيها إلى السماء مستسلمة. وسحبت بريطانيا وفرنسا قواتهما من السويس.

أما بالنسبة لعالم النفط ، فقد بدأ التفكير جديًّا بعد انتهاء أزمة السويس.. إذ ماذا يمكن أن يحدث فى أية أزمة أخرى؟ ما هى التوقعات وما هى الاحتياطات ؟ بل كيف يمكن تأمين خطوط النفط التى يمكن تدميرها بسهولة؟ لهذا السبب بدأت فكرة بناء

الناقلات العملاقة حتى يمكن الالتفاف حول طريق رأس الرجاء الصالح ، وأخذ اليابانيون فى بناء الناقلات العملاقة التى تسير بمحركات ديزل رخيصة التكاليف .

أما العلاقات الإنجليزية الأمريكية ، فقد بدأت فى التحسن مع قدوم رئيس وزراء بريطانى جديد ، وكان رجلا عمليًّا يعترف بأن الأمور صارت فى يد حكام واشنطن الأقوياء . وهكذا تم الاتفاق على تقاسم المصالح النفطية فى المنطقة العربية . وعلى كل حال ، كانت حرب السويس نقطة تحول ، فقد صارت أمريكا وليس بريطانيا هى القوة العظمى المسيطرة فى الشرق الأوسط .

ظهور أوپك

ظل سعر النفط يتناقص ، لأن الاتحاد السوفييتى ظل يدفع بالمزيد من إنتاجه إلى السوق العالمية عبر صفقات مقايضة . كان هدف الزعيم خروشوف سياسيًّا بحيث يجعل أوروپا تعتمد على الاتحاد السوفييتى ، وبالتالى يضعف حلف شمال الأطلنطى ويتمكن من الوصول إلى الشرق الأوسط ، وقد هدد فى أكثر من مناسبة بدفن الغرب ، وها هو يغرقهم فى بحر من النفط .

لم يكن ممكنا مقاومة الأسعار السوفييتية ، إلى جانب أن التحميل من موانىء البحر الأسود يوفر الكثير من الأموال ، ولذلك هرع رجل الأعمال الإيطالى الشهير انريكوماتى للشراء من السوفييت ، وبكل عجرفة رأت الشركات الأمريكية والأوروپية تخفيض سعر النفط دون استشارة الدول المصدرة ودون إعلامها مسبقًا . فخفضت شركة بريتيش پتروليوم السعر بنسبة ١٠ % عام ١٩٥٩ (أى خفضت ١٨ سنتًا من سعر البرميل) كما قامت شركة ستاندارد نيوچيرسى عام ١٩٦٠ بتخفيض السعر بمبلغ ١٤ سنتًا أى بنسبة ٧ % .

استشاط أصحاب النفط غضبًا ، وفى ١٠/٩/١٩٦٠ اجتمع مندوبون من السعودية وفنزويلا والكويت والعراق وإيران فى مدينة بغداد وحضرت قطر بصفة مراقب ، وقرروا عند إنهاء أعمالهم فى ٤ سبتمبر تأسيس كيان جديد اسمه « منظمة الدول المصدرة للنفط » **أوپك** . وأعلن عن هدف المنظمة وهو الدفاع عن سعر النفط .

وهكذا سوف يصبح على الشركات من الآن فصاعدًا أن تستشير الدول بشأن الأسعار ، لذلك كان هناك هدف آخر وهو تنظيم الإنتاج.

كانت الدول الخمس المؤسسة للمنظمة هى مصدر ٨٠ % من صادرات النفط الخام فى العالم. ومع ذلك لم تشكل المنظمة فى بدايتها تهديدًا حقيقيًا ، ولم تأخذها الشركات محمل الجد. ففى تقرير لوكالة المخابرات المركزية من ٤٣ صفحة عن الشرق الأوسط ، كان هناك سطران فقط عن منظمة أوپك.

ومع ذلك فقد حققت أوپك شيئًا هائلا ، وهو أنها جعلت الشركات لا تتجرأ على اتخاذ قرارات حاسمة دون مشاورة حكومات الدول المصدرة ، أيضًا لم تعد الشركات تتجرأ على تخفيض أسعار النفط كما كانت تفعل فى الماضى.. أما سبب ضعف المنظمة فى عامها الأول ، فيرجع إلى أن الاتفاقيات تعطى الشركات امتياز النفط وهو فى باطن الأرض ، والسبب الثانى وجود كميات نفط كثيرة معروضة فى السوق؛ ولذلك فإن هناك منافسين كثيرين.

حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧

بدأت الحرب الثالثة بين العرب وإسرائيل فى ٥ يونيو ١٩٦٧ وتحددت نتيجتها منذ الساعات الأولى ، ولم تستمر أكثر من ٦ أيام فقط ، وانهزمت الجيوش العربية هزيمة نكراء.. بعد الحرب تكلم العرب عن النفط كسلاح ، واجتمع وزراء النفط فى السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر ، واتفقوا على إيقاف شحن النفط إلى أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية. أبلغ أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى شركات أرامكو العاملة فى السعودية بالقرار ، وهدد بأن هذه الشركات ستكون مسئولة إذا وصلت قطرة نفط واحدة إلى تلك الدول.

لقد وافقت هذه الدول على ذلك القرار خوفًا من الجماهير التى تحمل أجهزة الراديو وتستمع إلى إذاعة صوت العرب ، وبالفعل حدثت انتفاضة فى ليبيا ، لذلك صارت طائرة تهبط كل نصف ساعة فى قاعة هويليس لإجلاء الرعايا الأمريكان وعائلاتهم ، ولذلك وقعت إضرابات وأعمال تفجير فى السعودية والكويت. وهكذا

انخفض تدفق النفط العربى بنسبة ٦٠ % فى ١٩٦٧/٦/٨ . وقد أغلقت محطة تكرير البترول الإيرانية فى عبدان ؛ لأن المرشدين البَحَريين العراقيين فى شط العرب رفضوا العمل ، لهذه الأسباب تم انتقاص ٦ ملايين برميل نفط يوميًا من الأسواق ، وأغلقت أيضًا أنابيب النفط العراقية والسعودية الذاهبة إلى شاطئ البحر المتوسط.

وفى هجوم مضاد ، بدأ التنسيق بين الدول الغربية ، وصار النفط القادم من الدول العربية يذهب إلى الدول الغربية غير المحظورة ، أما النفط القادم من الدول النفطية غير العربية فإنه يذهب إلى الدول المحظورة (الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية).

أما بالنسبة لإغلاق القناة وخطوط النفط المطلة على البحر المتوسط ، فإن الناقلات العملاقة حلت المشكلة ، وعادت إلى طريق رأس الرجاء الصالح. **بعد فترة قصيرة هدأت الشوارع العربية وبرد المسرح وعاد النفط إلى مستوى إنتاجه السابق. بل بدأ تعويض كمية النفط التى حظرت عن واشنطن ولندن وبون** فقد زادت فنزويلا إنتاجها فى تلك الفترة ٤٠٠ ألف برميل يوميًّا ، وزادت إيران إنتاجها ٢٠٠ ألف برميل ، وزاد الأمريكان إنتاجهم ١٠٠ ألف برميل يوميًا.

بعد شهر واحد من حرب يونيو ، صار واضحًا أن سلاح النفط فشل وأن الحظر - بشكل انتقائى - فاشل أيضًا.

ومع ذلك فسوف نكتشف مدى قوة هذا السلاح خلال حرب أكتوبر بعد أن تزايد اعتماد العالم على النفط القادم من العالم العربى من ١٩ مليون برميل يوميًّا فى الستينيات إلى ٤٤ مليون برميل عام ١٩٧٢ .

وقبل حرب أكتوبر ، زار السادات الرياض وهناك أبلغه الملك فيصل بألا تكون الحرب قصيرة المدى وإلا لن يظهر مفعول سلاح النفط على الساحة. وأثناء اشتعال حرب أكتوبر ، عاد جميع أعضاء منظمة أوبك من فيينا إلى الكويت يوم ١٩٧٣/١٠/١٥ ومن هناك أعلن الجميع زيادة سعر النفط بنسبة ٧٠ %. هذه الخطوة لفتة جبارة فى ذلك الوقت. ففى الماضى كانت شركات النفط هى التى تتحكم

بالأسعار ، هنا قال اليمانى : « عشت حياتى بانتظار هذه اللحظة السعيدة٠ لقد صرنا نملك نفطًا »٠

فى نفس الوقت ، كان وزراء النفط العرب يبحثون استخدام سلاح النفط فى الكويت٠ طالب العراق بتأميم كل المصالح الأمريكية فى المنطقة وسحب كل الأرصدة العربية من المصارف الأمريكية وإعلان مقاطعة نفطية ضد واشنطن وأصدقاء إسرائيل٠ ووافق الوزراء على تخفيض الإنتاج بنسبة ٥٠ % وبمواصلة التخفيض (٥ %) كل شهر إلى حين تحقيق الأهداف العربية٠ لقد وافق على ذلك وزراء تسعة بلدان عربية منتجة للنفط٠

فى يوم ١٩٧٣/١٠/١٩ أعلن نيكسون عن مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة ٢,٢ مليار دولار ، وردت ليبيا بوقف جميع شحنات النفط الليبى إلى أمريكا٠ فى اليوم التالى سافر كيسنجر إلى موسكو ليدرس موضوع وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل ، عند هذه المرحلة قررت السعودية وبقية الدول العربية وقف شحن النفط إلى أمريكا٠ **لقد انتهى عصر دام ثلاثة عقود كان النفط فيه سلعة بيد المعسكر الغربى٠**

لقد تأثر الجيش الأمريكى بالحظر ، وبالذات الأسطول السادس المسئول عن حماية الدول المصدرة للنفط ، ولم يعد لدى الأمريكان قدرة احتياطية من النفط٠ من حيث الإنتاج العالمى ، فإنه لم يستطع تعويض النقص الحاصل ؛ لأن الاستهلاك العالمى كان يتزايد ٧,٥ % سنويًّا أما الدول العربية المصدرة فقد استفادت من زيادة الأسعار ، وهذا الشىء عوض عليها العوائد التى كانت تفقدها بسبب تخفيض الإنتاج٠

حسب اتفاق ١٩٧٣/١٠/١٦ كانت إيران تبيع برميل النفط مقابل ٥,٤٠ دولار ولكن فى شهر نوفمبر باعت نيجيريا البرميل بسعر ١٦ دولار ، أى بزيادة ٢٠٠ %٠

لقد أدى نقص إمدادات النفط إلى جو كئيب٠٠ ففى ألمانيا الغربية تراكمت ألوف الرسائل عبر التلكس إلى وزراء الاقتصاد من أجل النفط٠ صناعة السكر الألمانية تعرضت لخطر الدمار الشامل ؛ ولأنها إذا حرمت من النفط ٢٤ ساعة سيتبلور السكر فى الأنابيب وستخرج ألمانيا من سوق السكر العالمى٠ كانت الصدمة مدمرة فى

اليابان وسارعت النساء إلى شراء السلع حتى ورق التواليت ؛ لأن الأسعار سترتفع حتمًا بسرعة جنونية ، أما فى أمريكا فقد انتشرت الطوابير الطويلة للسيارات التى تنتظر أمام المحطات لملء الوقود وكانت محركات السيارات تحرق الكثير من البنزين أثناء انتظارها ، وبدأ التاريخ يتغير ، ففى الماضى كانت المحطات تتنافس على منح خصم على البنزين من أجل صيد الزبائن. اليوم صرت ترى فى المحطات لافتات تقول : « نأسف لا يوجد بنزين اليوم » **وقد سلك العرب طريقة جيدة لمنع توحيد موقف الدول الغربية. توجه الحظر نحو الولايات المتحدة وهولندا ، بينما صنفت دول غربية أخرى على أنها دول تمتاز بوضع أفضل. هنا تفكك الموقف الغربى وصار كل طرف يبحث عن مصلحته الخاصة.**

شركة أرامكو نفذت أوامر السعودية وخفضت الإنتاج ؛ لأنها تعرف أنها لو رفضت ربما أممتها الحكومة السعودية. قال مدير أرامكو جون كيلير: إن تأمين ٥-٦ ـ ٧ ملايين برميل يوميًّا للأصدقاء خير من قطع الإمدادات نهائيًّا.

عصر جديد للأسعار

فى نهاية ١٩٧٣ اجتمع وزراء النفط لدراسة السعر الرسمى. اقترحت لجنة الأوبك سعر ٢٣ دولارًا للبرميل. اقترحت السعودية سعر ٨ دولارات ، أما إيران الشاه فقد اقترحت سعر ١١,٦ دولار للبرميل الواحد ، كان الشاه يعلم أن بدائل النفط التى تتحدث عنها الدول الغربية وَهْم. فى نهاية الاجتماع تم الاتفاق على سعر ١١,٦ دولار كما اقترحت إيران ، وهو إنجاز كبير ؛ إذ كان السعر فى عام ١٩٧٠ هو ١,٨٠ دولار فقط.

أحمد زكى اليمانى قال لليابان : إذا ظللتم تكرهوننا ، فسوف نقطع عنكم النفط ، وإذا وقفتم على الحياد ستحصلون عليه.. أما إذا صرتم أصدقاء فستحصلون على ما تريدون. هنا جاء كبار رجال الصناعة اليابانية إلى رئيس الوزراء تاناكا يطلبون تعديل السياسة اليابانية تجاه العرب ، وفى يوم ١٩٧٣/١١/٢٣ صدر بيان يابانى يؤيد العرب ، ولأول مرة منذ عام ١٩٤٨ تبتعد اليابان عن السياسة الخارجية الأمريكية ، مع أنها لم تقطع العلاقات مع إسرائيل.

وأعلنت السعودية أن الحظر لن ينتهى إذا لم تخرج إسرائيل من الأراضى السورية التى احتلها فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وقدم كيسنجر وعدًا بذلك ، وجاء إلى دمشق ليبحث اتفاقية فك الاشتباك فى الجولان ، وتم له ذلك فى شهر مايو ١٩٧٤. وهكذا فى يوم ١٩٧٤/٣/١٨ تم رفع الحظر النفطى٠

كان الملك فيصل قد رفض قبل ذلك إعطاء وعد لوزير خارجية أمريكا هنرى كيسنجر بإنهاء الحظر وقال له : الشرط الوحيد هو عودة القدس مدينة إسلامية عربية كما كانت تمامًا ٠ إن أمنيتى الوحيدة الباقية هى أن أصلى فى المسجد الأقصى ولو كلفنى ذلك حياتى (وبالفعل كلفه ذلك حياته فقد جاء بعد تلك المقابلة حادث اغتيال الملك فيصل على يد ابن أخيه الذى جاء لتهنئة الملك فيصل عام ١٩٧٥ بعيد الأضحى وبعد السلام على الملك فرغ رصاصات مسدسه فى صدر الملك وقتله ٠ أشيع أن القاتل مجنون لكن الحقيقة معروفة ، وإن لم يعترف بها أحد ، فقد قال الملك : (أتمنى أن أصلى فى المسجد الأقصى)٠

الصدمة الثانية

لم تستطع إيران امتصاص عوائد الزيادة فى سعر النفط ، وانتشر الفساد وعمت الفوضى ، وفى ١٩٧٨/١/٧ نشرت صحيفة إيرانية هجومًا شرسًا على آية الله روح الله الخمينى الخصم العنيد للشاه والمنفى فى العراق ، وكان هذا المقال هو الفتيل الذى أشعل الجحيم فى إيران ٠٠ انتشرت الإضرابات خاصة فى صناعة النفط (دخل الخمينى السجن أكثر من مرة ثم انتهى إلى المنفى فى العراق فى أواخر الستينيات بعد أن هاجم الشاه وأمريكا وإسرائيل وقال إنه برغم كثرة المصائب فى إيران فالمصيبة الكبرى هى إسرائيل) ٠ أدرك الخمينى أن أمريكا هى التى زرعت نظام الشاه ، وهى التى تحميه وتدفعه إلى محاربة الإسلام٠ فجأة٠٠ فى أكتوبر ١٩٧٨ طرد العراق الإمام الخمينى فذهب إلى پاريس ، فى هذه الأثناء كانت شركة أوسكو هى أهم شركة نفطية تعمل فى إيران ومقرها فى الأهواز ٠٠ زحف مئات العمال ليحتلوا مبانى إدارة الشركة ، وكانت إيران هى ثانى مصدر للنفط بعد السعودية٠٠ إيران تنتج يوميًا ٥,٥ مليون برميل نفط٠ بحلول شهر نوفمبر ١٩٧٨ انخفض

التصدير إلى مليون برميل نفط يوميًا وصرت تجد ٣٠ ناقلة تنتظر عند ميناء خَرْج ؛ لأن الشتاء قادم والطلب على النفط سوف يتزايد . استخدم الشاه القوة العسكرية ضد الشعب دون جدوى . طالب السيناتور إدوارد كيندى الشاه فى اتصال تليفونى بالتنازل عن العرش: يا محمد رضا تنازل عن العرش . فى يوم ١٩٧٨/١٢/٢٥ توقف تصدير النفط الإيرانى بشكل كامل ، وارتفعت أسعار النفط العالمية بنسبة ٢٠ % ، أما داخل إيران فلم يعد الجيش يحصل على احتياجاته من البنزين ، وهكذا تعطلت آلياته وأصبح مشلولا . ورحل الشاه ، وعاد الخمينى فى الأول من فبراير ١٩٧٩ .

كانت السعودية قد قامت بزيادة ضخ النفط من ٨,٥ مليون برميل إلى ١٠,٥ مليون برميل يوميًا عندما توقف تصدير النفط الإيرانى ، لكن العالم كان يحتاج وقتها يوميًا إلى ٥٠ مليون برميل ، وقد ظهر عجز بنسبة ٥ % ، إلا أن الأسعار زادت بنسبة ١٥٠ % بسبب الرعب ، فقد ارتفع السعر من ١٣ إلى ٣٤ دولارًا للبرميل .

ووقعت بعد ذلك أحداث اقتحام الطلاب الإيرانيين للسفارة الأمريكية فى طهران واحتجازهم ٥٠ رهينة هم باقى موظفى السفارة . . قام كارتر بفرض حصار على تصدير النفط الإيرانى ، وقام بتجميد الأرصدة الإيرانية فى الولايات المتحدة ، ورد الإيرانيون بحظر تصدير النفط إلى أى شركة تنتمى للولايات المتحدة .

حرب الخليج الأولى

كان الخمينى يعتبر صدامًا مسئولا عن الظلم الذى لاقاه فى بغداد ومسئولا أيضًا عن طرده من العراق . أما صدام فقد وصف الخمينى بأنه (فارسى عفن) وكان لدى صدام سبب قوى لكى يخاف من الخمينى ، فالسكان العراقيون نصفهم من الشيعة ، بينما النظام الحاكم علمانيًا يعتمد على أقلية سنية .

ظن صدام أن الفرصة مواتية ، فالأخبار تقول إن إيران فى فوضى عارمة وأنه توجد حكومة فى كل شارع إيرانى .

هكذا ادعى صدام أنه يخوض المعركة الثانية للقادسية . ثم وجه هجومه نحو قلب

الصناعة النفطية الإيرانية بما فيها عبدان والأهواز ، ظن صدام أنه سينفذ هجومًا على طريقة الصاعقة العسكرية ، وأنه سينهى الحرب خلال أسبوعين ، كانت الحسابات خاطئة والمعلومات مضللة • استهدفت الهجمات العراقية معامل تكرير النفط ، وهاجمت كل ميناء نفطى وكل مدينة نفطية ، ورد الإيرانيون بالمثل وتوقفت الصادرات العراقية عن طريق الخليج • فى نفس الوقت أقنعت إيران سوريا بقطع أنابيب النفط العراقية المارة عبر سوريا إلى البحر المتوسط ، ولم يبق للعراق سوى خط واحد هو الذى يمر عبر تركيا • وهكذا حرم السوق العالمى من ٤ مليون برميل من النفط يوميًّا ، تشكل ١٥ % من صادرات دول أوپك وتشكل ٨ % من الاحتياجات العالمية للنفط • وهكذا قفزت أسعار النفط ووصل سعر البرميل إلى ٤٢ دولارًا ، وتوقفت الشركات الغربية عن الشراء ؛ لأنها كانت تخزن النفط ، وفى اجتماع للأوپك خلال الأزمة ، وافق الوزراء جميعًا على رفع سعر البرميل إلى ٣٦ دولارًا إلا السعودية التى قامت بالفعل بزيادة الإنتاج كى يختفى أثر انقطاع النفط الإيرانى والعراقى من السوق ولكى ينخفض السعر • فى عام ١٩٨٢ قررت دول أوپك خفض إنتاج دولها إلى ١٨ مليون برميل يوميًّا بعد أن كان ٣١ مليون وسوف يؤدى ذلك إلى الحفاظ على مستوى الأسعار عند رقم ٣٤ دولارًا للبرميل ، وهكذا تحولت أوپك إلى « كارتل » يحدد كمية الإنتاج ويضع السعر أيضًا •

فى يونيو ١٩٨٢ قامت إسرائيل بغزو لبنان ، وتدارست منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أواپك) فرض حظر على الولايات المتحدة ، ولكن الظروف لم تكن مواتية ، فالخليج يشهد الحرب الطويلة بين العراق وإيران •

انخفض سعر البترول مرة أخرى ؛ لأن بريطانيا أنتجت عام ١٩٨٣ من الشطر الإنجليزى فى بحر الشمال كمية من النفط تعادل إنتاج الجزائر وليبيا ونيجيريا مجتمعين •

وفى مارس ١٩٨٣ قررت الأوپك ، ولأول مرة فى تاريخها ، خفض سعر البرميل ليصبح ٢٩ دولار ، كما وافقت على خفض الإنتاج ليصل إلى ١٧٠٥ مليون برميل يوميًّا مع تحديد حصة لكل دولة •

الغرب وشجون النفط

لم تكن الحكومات الغربية بعيدة عن شجون النفط ، ففى مارس ١٩٨٥ اجتمع قادة الدول الغربية الكبرى السبع فى اجتماع القمة الاقتصادية السنوى ، تدارس المجتمعون موضوع شراء الغاز السوفييتى لتقليص الاعتماد على النفط ، ولكن الرئيس ريجان عارض الفكرة ؛ لأن ذلك سيزود السوفييت بالعملة الصعبة التى يحتاجونها فى تطوير اقتصادهم . وهنا حظرت واشنطن تصدير المعدات الأمريكية لمشروع الغاز السوفييتى ، وحظرت تصدير المعدات الأوروپية التى تحتوى على تكنولوچيا أمريكية . لقد طغى الصراع الأوروپى - الأمريكى على السطح ، فالأوروپيون يريدون تأمين وظائف للمواطنين ، ويبحثون عن الاستقرار الاقتصادى، بينما يركز الأمريكيون على مكافحة النجاح السوفييتى . لقد تغير العالم وشهدت تلك القمة صراعًا جديدًا هو الصراع الداخلى فى معسكر الغرب .

استمرت أسعار النفط فى التدهور ، وهبطت عائدات السعودية عام ١٩٨٥ إلى ٢٦ مليار دولار بعد أن وصلت إلى ٣٦ مليار دولار عام ١٩٨٤ . وقبل ذلك كانت ١١٨ مليار دولار عام ١٩٨١ .

وجاءت صدمة النفط الثالثة عام ١٩٨٦ ؛ إذ خرجت الأسعار عن السيطرة وها هى تهبط بسرعة صاروخية . وفى ١٩٨٨/٧/١٧ أعلنت إيران قبولها وقف إطلاق النار . . إلا أن الخليج لم يبرد أو يهدأ أبدًا ، ففى ٢ أغسطس ١٩٩٠ غزا العراق الكويت وقال الرئيس الأمريكى چورچ بوش (الأب) : « إننا سنفقد وظائفنا ، سنفقد الرفاهية التى نعيشها ، سنفقد حريتنا لو تركنا صدامًا يسيطر على منابع النفط » لأنه لو نجح فى هذا الغزو لكان سيطر على ٢٥ % من احتياطى النفط العالمى وعلى ٢٠ % من مجموع إنتاج دول أوپك .

* * *

تداعيات مصرية فى مواسم
فتح ملف المعونة الأمريكية

د. دينا جلال
مدرس اقتصاد ـ بجامعة قناة السويس

« .. الذين حضروا من المدن قالوا. إن المراكب الأمريكانى راسية فى الموانى ، فيها الخير ورزم الأوراق المالية والمصانع التى ستركب لتعمل فوراً..».

« الذين كانوا قد وصلوا إلى الحافة الأخرى من اليأس ، أعادهم الحلم الأمريكى إلى الحياة اليومية من جديد. كان لكل نصيبه ... الطالب والتاجر والإقطاعى القديم والفلاح والعامل والأجير. الرخاء الأمريكانى على الباب يطلب الإذن بالدخول ، هكذا سمع الناس فى البلد ».

[يوسف القعيد ، يحدث فى مصر الآن ، مارس ١٩٧٧]

وهكذا جاءت رواية الرواة عن المعونة الأمريكية الوافدة فى السبعينيات كما صورها حينئذ أديب من بر مصر : تهبط على البلاد فى لحظة تاريخية محددة لتجد فى انتظارها حلم الفرد وأمل الجماعة فى سنوات غير عجاف ستأتى ، وما تلبث تلك المعونة أن تتحول على أرض المحروسة إلى ظرف كاشف لأوضاع وعلاقات البشر فى تلك الحقبة من الزمن ، فى ذلك البر من المعمورة .. ظرف يكشف ليروى « ما حدث فى مصر حينذاك ».

وها هو الواقع المصرى يسجل فى مطلع القرن الواحد والعشرين ، بعد أكثر من خمسة وعشرين عامًا ، استمرار تدفق تلك المعونة الأمريكية. وما بين السبعينيات والتسعينيات أزمنة وأحداث وتحولات وإرهاصات ، أضافت وبدلت واختزلت الخرائط والحدود ، المعاهدات والوعود ، وظلت المعونة الأمريكية على مستوى

أرض الواقع تمثل ظرفًا ، أو حدثًا يفجر الدلالات ، ويعيد إنتاج المعانى والعلاقات كلما تماس مع بنية هذا الواقع وأبعاده الزمنية والمكانية والإنسانية ·

ويحل فى بعض الأعوام ، خاصة خلال أجواء صيف القاهرة الحار ، موسم « فتح ملف المعونة الأمريكية » ، يأتى أحيانًا أكثر سخونة من مواسم مثيلة مضت فى عمر العلاقات المصرية الأمريكية ، وغالبًا ما يكون توقيته مرتبطًا بالجدل التقليدى السنوى لدوائر صنع القرار الأمريكى بشأن تخصيص المعونة السنوية المقررة لمصر ، أو يرتبط أحيانًا بأزمة طارئة على العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة· وقد أتاحت تلك المواسم الساخنة ، خلال أزمتها المضغوطة ، إمكانية القراءة المكثفة لملف المعونة الأمريكية بمعرفة الأطراف الفاعلة على الساحة الاقتصادية والسياسية المصرية ، وجاءت تلك القراءة متعددة المداخل والرؤى ، ومتباينة فى مستوى عمق التحليل ولغة الخطاب وتقديرات الموقف·

ورغم ملاحظة الإغلاق « الموسمى » لهذا الملف بعد جدل « غير تقليدى » أحيانًا ، ونهاية « تقليدية » ، غالبًا ما تأتى متسقة مع أوضاع وتقديرات لحظتها السائدة ، فإن أوراقًا جديدة أضيفت باستمرار لهذا الملف ، أهمها ما استجد مؤخرًا فى مرحلة أكثر تطورًا من عمر العلاقات المصرية الأمريكية ، بشأن اقتراب الأطراف الفاعلة من صياغة « مسودة أولية » لكشف حساب المكاسب والأعباء والقيود التى اقترنت بالتجربة المصرية الأمريكية للتعاون الاقتصادى فى مسارها الممتد لأكثر من عشرين عامًا حيث تطورت وتعمقت وتفاعلت مع الأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التى سادت· كما سمحت تلك الأوراق الإضافية بإمكان استشراف المسارات المحتملة لهذا التعاون الثنائى ، وللتوجه الخارجى لمصر بوجه عام ، ولتقدير حدود وأبعاد المساحة المتاحة **داخليًا** لصنع ملامح المستقبل ونسج خيوطه المتشابكة **إقليميًا ومحليًا**·

وتحاول السطور القادمة قراءة أهم عناوين ومضامين الأوراق التى ضمها ملف المعونة الأمريكية الموجهة لمصر ، بوصفها حالة خاصة محددة فى السياق الكلى للبرنامج العام الأمريكى - للمساعدات الخارجية - بثوابته ومستجداته (أى فى إطار المنظومة الأمريكية) ، بالإضافة إلى محاولة إلقاء الضوء على أبعاد تفاعلها داخل منظومة الأداء المصرية فى ضوء خبرة الماضى (ما **حدث** فى مصر) ، ومستجدات

الحاضر (ما يحدث فى مصر الآن) ، وتقديرات المستقبل وتحدياته (ما يمكن إحداثه فى مصر ... من الآن)٠

المعونة الخارجية فى المنظومة الأمريكية

يأتى تشابك الحلقات بين المصالح الاستراتيچية والسياسات الداخلية بمثابة السمة الأساسية الواضحة والمستمرة فى آلية اتخاذ القرار داخل دوائر السياسة الخارجية الأمريكية٠ وقد اقتضت مرحلة إعادة تشكيل التوجهات الخارجية بعد الحرب الباردة، وإعادة تقدير الالتزامات الداخلية المحلية ، أن تتم الموازنة بين التزامات السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فى إطار رؤية استراتيچية شاملة واسعة ، ومصالح الأطراف الفاعلة داخل أروقة السلطة التشريعية وما يرتبط بها من جماعات ضغط وخاصة فى المراحل الانتقالية الواضحة ، كتلك الخاصة بتخطيط عمليات انتخابات الرئاسة على سبيل المثال٠ وتقف المعونة الأمريكية فى موضع رئيسى فى هذا الصدد من حيث خضوعها لإعادة التقدير المستمر لأوزان الأطراف الخارجية المستفيدة منها ، وتحديد موقع تلك الأطراف على خريطة المصالح الخارجية الأمريكية فى ظل المستجدات العالمية(١)٠

وربما يكون من قبيل التكرار الإيجابى الإشارة إلى مفاهيم ثابتة ومستقرة بشأن « المعونات الثنائية » التى لا تخضع لدوافع إنسانية منزهة الأغراض ، وإنما تعتبر فى أفضل أحوالها خاضعة لمبدأ تبادل المنافع والمصالح المشتركة بين المانح والمتلقى٠ وقد نص الفصل ٥١١ من قانون الأمن المتبادل الأمريكى صراحة فى فقرته الثانية « **أنه لا يجوز منح أية مساعدة اقتصادية أو فنية لأى بلد من البلاد إذا كانت هذه المساعدة لا تدعم أمن الولايات المتحدة الأمريكية** »(٢)٠ وتسجل تصريحات مسئولى صنع السياسة الأمريكية على مدار السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات أهمية المعيار السياسى الذى احتل مكان الصدارة بين كافة المعايير التى حكمت منح المعونة الأمريكية لمصر ، « **فأهداف الولايات المتحدة السياسية فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط تتطلب استمرار تدفق المعونة الاقتصادية حتى تظل مصر عنصرًا مهمًّا من عناصر الاستقرار والاعتدال فى الشرق الأوسط** »(٣)٠

ويعتبر الربط بين المسألة السياسية وحل المشكلة الاقتصادية فى مصر من أهم

الركائز التى حكمت العلاقات المصرية الأمريكية على مدار ربع قرن من التفاعل ، بدءًا من القرض السلعى الكبير الذى اعتمده الكونجرس عقب أحداث يناير ١٩٧٧ فى مصر ، والذى بلغت قيمته ٤٤٠ مليون دولار ونص على أن ضمن أهدافه صيانة الاستقرار السياسى ، ومرورًا بالتقدير الأمريكى للدور الذى لعبته مصر كحليف استراتيچى لقوات التحالف الدولية فى المنطقة فى غضون حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، والذى اقتضى أن تستجيب الإدارة الأمريكية للمطلب المصرى بشأن النظر فى تخفيض أعباء الدين العسكرى والذى طالما طالبت به مصر لسنوات .

وفى إطار قيام الولايات المتحدة بدورها بوصفها « الراعى الرئيسى » لعملية السلام فى الشرق الأوسط ، وظفت تلك المعونة الأمريكية لإرساء أسس ولدعم استمرار سياسة الصلح والتسوية و« التطبيع » بين مصر وإسرائيل ، سواء ظهرت الأخيرة كطرف ثالث منظور فى إطار التعاون المصرى الأمريكى ، أو كطرف غير منظور ، حيث قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية) فى فبراير ١٩٧٩ ، أى قبل شهر واحد من توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل فى مارس ١٩٧٩ ، وبناء على طلب لجنة مساعدات دعم الأمن بالكونجرس ، بإعداد وتمويل دراسة شاملة عن مجالات وأوجه التعاون المحتمل قيامها « مستقبلا » بين مصر وإسرائيل فى إطار « الدور الحاسم » الذى يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة فى تسهيل هذا التعاون ، إلى أن يصبح التعاون بين الدولتين « أقل حساسية » ، وامتد حيز الدراسة ، أو بالأحرى البرنامج الإقليمى المطروح ، إلى حد بلورة إمكانات التعاون «المحتمل » قيامها بين إسرائيل والدول العربية التى لا تتجاور معها فى حدودها ، رغم افتراض صعوبة إقامة علاقات مباشرة بينها وبين إسرائيل حينذاك ! وقامت الدراسة باستعراض الموارد المتاحة فى المنطقة ومواطن ندرتها ووفرتها ، وطرحت إمكانية خلق نوع من « التوازن » فى استخدام تلك الموارد بين دول «الندرة » ودول « الوفرة » . وتمثلت أهم المجالات التى طرحها البرنامج فى إطار التعاون « المفترض » بين إسرائيل من ناحية وكل من مصر وسوريا والأردن وقطاع غزة والضفة من ناحية أخرى فى مصادر واستخدامات المياه (ريًّا - شربًا) والزراعة ، السياحة ، الاتصالات ، المواصلات ، العلوم البحرية ومصادر الطاقة البديلة والأرصاد .

وبعد مضى سبع سنوات على إجراء الدراسة الأمريكية المشار إليها ، لاح فى

أفق الواقع العربى مشروع إقليمى يحاكى ويطابق ما جاء فى تلك الدراسة ، وهو المشروع الذى أطلق عليه اسم مشروع (خليل - بيريز) نسبة إلى دكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر السابق الذى ساهم بدور مهم فى الإعداد لهذا المشروع وفى محاولة ترويجه ، وإلى نظيره الإسرائيلى شمعون بيريز الذى اقترح هذا المشروع٠ ويحضر الآن التذكير « بالطرح الاقتصادى » الذى قدمه الأخير فى معرض ترويجه « لمشروعه السياسى هذا » ، حيث أشار مخاطبًا العرب:

*« إن السلام يمكن تأجيله ، أما الجوع فلا يمكنكم تأجيله٠ إن الموقف الاقتصادى ملح للغاية والمشاكل الاقتصادية قد هزت المنطقة ، ومصر هى الدولة الأكبر عرضة للنيل منها بسبب وضعها الاقتصادى ٠٠٠ إن طريقكم إلى حل مشاكلكم الاقتصادية وتحقيق الرخاء لشعوبكم لن يكون إلا عبر إسرائيل ، ومن خلال تنمية مشتركة معها ، إن مشاكلكم الاقتصادية **هى الأولى** باهتمامكم ، أما النزاع العربى الإسرائيلى والقضايا المحورة **فاتركوها للزمن وهو كفيل بحلها** »*[4]٠٠٠٠

وتتوالى الأطروحات النظرية والسيناريوهات المتتابعة والمتكاملة للتعاون الإقليمى « المفترض » ، من برنامج المعونة الأمريكية للتعاون الإقليمى ، إلى مشروع خليل - بيريز ، ثم يلوح فى الأفق ، فى مرحلة لاحقة ، مشروع « السوق الشرق أوسطية » الذى لم يعادل ما طرحه من جدل سوى ما ألم به من تعثر مستمر لميلاده على أرض الواقع المعاش عمليًا ، وبقيت وثائقه وملفاته وأطروحاته النظرية تسكن الرفوف الخاصة ببعض الدوائر السياسية وبعض دوائر المال والأعمال ، وبعض محافل وحلقات البحث والدراسة التى حاولت مرحليًا الربط بين تلك الدوائر فى زمن الترويج للمشروع وفى مواسمه التى مرت٠

الاقتصاد السياسى للمعونة الأمريكية

وإذا كانت المعونة الأمريكية قد انطلقت من قاعدة سياسية بالدرجة الأولى ، غير أن التشابك العضوى المستمر بين المعايير السياسية لمنح تلك المعونة والمعايير والأهداف الاقتصادية المرتبطة بها ، يعتبر سمة أساسية فى إطار ما يسمى

بديبلوماسية الدولار على حد قول القائمين على السياسة الخارجية الأمريكية. فدولار المعونة ، فى ضوء ممارسات وخبرة هؤلاء ، هو أفضل دولار مستثمر على مستوى العالم ؛ لما يحققه من نفوذ ومصالح اقتصادية ، متضمنًا « فتح الأسواق الخارجية ودعم جهاز الإنتاج والتشغيل الأمريكى ».

وتؤكد فكرة « ديبلوماسية دولار المعونة » فى شكلها المختزل وعمق دلالتها أن تاريخ تطور المعونات الاقتصادية هو بالفعل تاريخ تطور مصالح الدول المانحة لها ، وقد نص صراحة المرسوم رقم ٤٠٣ للكونجرس الأمريكى ، والصادر عام ١٩٥٠ بشأن التنمية الدولية ، **أن الهدف من المعونة الخارجية هو تشجيع وتنمية القوى الشرائية لشعوب البلدان المختلفة ، كهدف للسياسة الخارجية الأمريكية ، كما يعتبر هذا الهدف جزءًا لا يتجزأ من محاولات تشجيع رأس المال الأمريكى الخاص فى البلاد النامية.**

وقد ساهمت المعونة الأمريكية الموجهة لمصر فى خدمة المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة وإعادة تدوير جانب كبير من المخصصات المالية مرة أخرى إلى البلد المانح **من خلال** برنامج استيراد السلع الأمريكية **وهى قروض ومنح مولت استيراد معدات ومواد خام أمريكية للقطاع العام والقطاع الخاص المصرى فى مجالات الكهرباء والاتصالات والزراعة والسكك الحديدية وطباعة الصحف ونظافة المدن ، ومن خلال برنامج دعم المزارعين الأمريكيين الذى حصلت بموجبه الحكومة المصرية على سلع زراعية مثل القمح ودقيق القمح واللبن البقرى وفول الصويا وغيره من المنتجات الزراعية فى إطار ما يسمى ببرنامج القانون العام ٤٨ لفائض الحاصلات الزراعية ، وهو القانون الذى يعتبر نتاج المزرعة الأمريكية لكونه صدر بتشريع خاص فى الخمسينيات لحل مشكلة التراكم المستمر للمخزون من المنتجات الزراعية دون اللجوء إلى تخفيض الأسعار ، وذلك بناء على اقتراح من أصحاب المزارع المتوسطة والكبيرة الحجم عام ١٩٥٢ يسمح للدول التى تعانى من نقص الغذاء أن تقوم بتغطية وارداتها الغذائية من الولايات المتحدة بالعملة المحلية بدلا من الدولار.**

بالإضافة إلى تكلفة إدارة وتنفيذ برنامج المعونة الأمريكية على أرض مصر ،

والذى يضمن إلى حد كبير عودة جانب لا يستهان به من أموال المعونة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ورغم عدم وجود أرقام معلنة عن تلك التكلفة المرتبطة بالخبراء والمستشارين والفنيين ووكلاء الشركات من الأمريكيين المقيمين وغير المقيمين فى مصر ، فإن الدلائل تشير إلى ارتفاع أعباء إدارة المعونة ، وحيث سجلت بالفعل مضابط مجلس الشعب المصرى على مدى فصوله التشريعية المتعاقبة اعتراض بعض أعضاء المجلس على أعباء وتكاليف إدارة برنامج المعونة الأمريكية لمصر .

وقد شكلت المعونة الأمريكية الموجهة إلى مصر خلال خمسة وعشرين عامًا فى جانب كبير منها عملية إعادة تدوير للدولار الأمريكى الممنوح لمصر ، ليس فقط بفعل التوافق بين معاييرها السياسية ومعاييرها الاقتصادية ، وإنما أيضًا بفضل توافق وشروط استخدامها ، حيث نصت تلك الشروط الواردة فى الاتفاقيات المختلفة على مجموعة من القيود التى تضمن استمرار تحقيق المصالح التجارية للولايات المتحدة، وأهمها تقييد مصادر توريد السلع الممولة من المعونة ، أو ما يسمى بشرط التوريد من البلد المصدر (الولايات المتحدة) ، حيث تتشدد شروط الاتفاقيات فى هذا الصدد ، سواء فيما يتعلق بالسلع الممولة أو ما يتعلق بالنقل والتأمين والأعمال الاستشارية والخدمات وغيرها من الأعمال التى تدور فى فلك عملية توريد تلك السلع، وجميعها سلع أمريكية بالطبع يدخل تسعيرها فى عداد التسعير الاحتكارى وليس التنافسى الذى يتحقق فى ظل سوق تجارية مفتوحة ، وحيث تمول المعونة مجموعة من السلع فى إطار قوائم محددة ومتغيرة تعدها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، لا تتمتع بدورها بميزة نسبية فى السوق الدولية ، مع تقييد حق مصر فى تصدير سلع منافسة للمنتجات الأمريكية إلى الأسواق الأمريكية ، وحقها فى شراء سلع زراعية من مصادر أخرى بخلاف الولايات المتحدة وفقًا للسعر الأنسب فى إطار ضمان « حق الولايات المتحدة فى الحصول على حصص عادلة من أية زيادة فى مشتريات مصر الخارجية من السلع الزراعية » (عبرت الولايات المتحدة عن استيائها من القروض المغرية التى قدمتها المجموعة الأوروبية لمصر عام ١٩٨٣ فى مجال توريد المنتجات الزراعية المدعمة تخلصًا من تراكم المخزون الأوروبى ، منافسة بذلك المنتجات الأمريكية) .

وقد ترتب على « تقييد حق مصر » فى تصدير سلع منافسة للمنتجات الأمريكية

إلـى الأسـواق الأمريكـية ، « وإقـرار حـق » الولايـات المـتحدة فـى الحصـول علـى حصص عادلة عن أية زيادة فى مشتريات مصر الخارجية من السلع الزراعية ، إن اضطرت مصـر ، مقـابل تلـك المسـاعدات ، إلـى فـتح السـوق المصـرية أمـام السـلع الأمريكية التى تمتعت تلقائيًّا بأفضلية مرتبطة بشروط تلك المساعدات. **وحقق هذا التقييد الغرض منه حيث سجلت الولايات المتحدة فائضًا تجاريًّا كبيرًا ومستمرًّا فى تعاملاتها التجارية مع مصر ، التى تعد واحدة من الدول النادرة التى تحقق للولايات المتحدة فائضًا تجاريًّا مستمرًا بالنظر إلى ما تعانيه من عجز هائل فى ميزانها التجارى الكلى مع العالم ، وحيث بلغ الفائض التجارى المتراكم مع مصر منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠٠٠ نحو ٤٤,٨ مليارًا من الدولارات (بلغت الصادرات المصرية للولايات المتحدة نحو ٦,٧ مليارًا من الدولارات مقابل واردات مصرية من الولايات المتحدة بلغت قيمتها ٥٢,٤ مليارًا من الدولارات خلال الفترة المذكورة)[٥].**

هذا بالإضافة إلى مجموعة من القيود غير المألوفة الواردة فى الاتفاقيات بشأن ما قد يصدر عن البلد المتلقى من ممارسات مرتبطة باستخدام المعونة فى الحفاظ على التبادل التجارى والمصالح مع بلاد تعتبرها الولايات المتحدة « صديقة » ، أو بشأن مساعدة أى دولة لا تدخل فى « عداد الأصدقاء » (ليست مدرجة فى القائمة ٩٣٥ بكتاب القوائم الجغرافية للوكالة وقت الاستخدام).

وهكذا يمكن اعتبار المعونة الاقتصادية الأمريكية شكلا من أشكال الموارد أو الدعم تتلقاه الخزانة الأمريكية من دافعى الضرائب الأمريكيين كطرف ، يتم تحويله للمزارعين الأمريكيين والمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية كطرف آخر ، بحيث تكون المعونة الخارجية هى أداة هذا التحويل بغرض الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادى الداخلى بصورة تمنع تراكم الفوائض السلعية الزراعية والسلع الصناعية والخامات التى لا تحتمل المنافسة فى السوق الدولية من ناحية ، وبصورة تضمن تحقيق التوازنات والاعتبارات الاجتماعية والتوزيعية الداخلية من ناحية ثانية ... وتتحد المعونة الاقتصادية كأداة مع غيرها من الأدوات مثل المساعدات العسكرية وبرامج الفضاء من أجل الحفاظ على مستوى التشغيل الداخلى جنبًا إلى

جنب مع دورها كأداة للسياسة الخارجية. وتحضر فى هذا الصدد الإشارة إلى سياسة جمع المعلومات كركيزة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية ، وحيث تأتى المعونة الاقتصادية الأمريكية بدورها ، لتشكل أحد أهم أدوات سياسة جمع المعلومات.

جمع المعلومات فى إطار منح المعونات(٦)

يعتبر الحديث عن موقع سياسة جمع المعلومات فى الاستراتيجية الأمريكية والأمن القومى للولايات المتحدة بوجه عام « موضوع معقد ومتشابك يصعب وصفه فى كلمات محدودة » ، وقد بدأ هذا الحديث يتردد فى صوت خافت هامس عقب الانسحاب من فيتنام ؛ ليصير قويًا مدويًا فى أعقاب أزمة الرهائن ، وليصير سياسة واضحة صريحة مع وصول ريجان للسلطة ، وحيث تعلم الأمريكيون من تجربة إيران أن الاقتصار على المعرفة بالوقائع لا يمكن أن يقدم إلا صورة مشوهة(٧).

وعودة إلى الحالة المصرية ، فقد استمر برنامج المعونة الأمريكية يتطور كيفيًا ما بين السبعينيات والتسعينيات من حيث العمق والتشعب والانتشار ، سواء على المستوى الجغرافى حيث وصل إلى المحافظات والقرى والنجوع حتى أدنى المستويات - at grass root levels ، أو على المستوى القطاعى حيث تدفقت المعونة الأمريكية إلى أغلبية قطاعات الإنتاج والخدمات والبنية الأساسية وما يرتبط بها من مؤسسات مالية واقتصادية واجتماعية وخدمية مشكلة للاقتصاد المصرى : الكهرباء والصناعة والتعدين والزراعة والتموين والتجارة الداخلية والاقتصاد والمال والنقل والمواصلات والحكم المحلى والصحة والصرف الصحى ومياه الشرب والشئون والتأمينات الاجتماعية والبحث العلمى والطيران المدنى والنقل البحرى والجمارك والضرائب وهيئة الاستعلامات وهيئة قناة السويس والصحف القومية والنقابات المهنية وجامعة العمال والجمعيات الأهلية. وبتحليل الشروط المرتبطة بتمويل مشروعات المعونة الأمريكية يلاحظ أنها كثيرًا ما جاءت أعم وأشمل ، حيث تتجاوز حدود المشروع أو الوحدة التى وجهت لها المعونة لتمتد إلى القطاعات التى تنتمى لها تلك الوحدة أو ذلك المشروع ، وبحيث لا يتمثل « التقييد » أو « الشرطية » فى مجرد اشتمال الاتفاق على « التزامات محددة » أو « إجراءات واجبة الاتباع » على مستوى الوحدة المتلقية لتلك المعونة ، وإنما تمتد لتجعل المعونة الموجهة لحل اختناق

تلك الوحدة أو رفع مستوى تشغيلها مدخلا لفرض توصيات وجمع المعلومات عن السياسات السعرية والخطط العامة للقطاع الذى تشكل تلك الوحدة المتلقية للمعونة إحدى مكوناته الفرعية. وتأتى محاولة حصر البيانات المتشعبة التى أتيح للطرف الأمريكى جمعها وتحليلها فى إطار شروط برنامج المعونة الأمريكية ؛ لتؤكد أن المعونة الأمريكية قد غطت بالفعل كافة العناصر المشكلة لما يمكن تسميته بالنواة الأساسية للاقتصاد المصرى ، والتى تشمل « الحد الأدنى من الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية التى تتمتع فيما بينها بدرجة عالية من الترابط ، والتى دونها يتعرض النظام الاقتصادى والإنتاجى للبلاد للانهيار[8] ... ولربما تجاوزت هذا الحد الذى لم يعد الأدنى » .. ووصلت إلى « أقصاه » كما توحى قائمة أولية بتلك البيانات التى أمكن حصرها اعتمادًا على نصوص بعض الاتفاقيات : **بيانات كمية** عن الطاقات الإنتاجية (الإنتاج والتسويق الزراعى وإنتاج الدواجن والأسماك ، قطاع الأسمنت ، قطاع المنسوجات ، شركات قطاع عام محددة ، الصادرات والواردات المصرية بوجه عام ، قطاعات الاستثمار والبورصة والسجل التجارى) ، **خرائط مساحية وملاحية ومعلومات**. (قناة السويس ، مدينة القاهرة ، ومسح بالطائرات والأقمار الصناعية للصحراء الشرقية والغربية والبحر الأحمر ، خرائط الرى ، مداخل القاهرة والطرق الدائرية المرتبطة بها ، الطرق الموصلة بين القاهرة والصعيد، هيئة الطيران المدنى والموانى) ، **بيانات** متعلقة بالتسعير والضرائب والدعم (للمدخلات الزراعية من مياه وسماد .. ، للمخرجات الزراعية من محاصيل وخضر وفاكهة ، تسعير الأسمنت والمنسوجات والدعم والضرائب بوجه عام) ، **بيانات هندسية** (الشبكة الكهربائية القومية وتوزيعاتها ، شبكات توزيع المياه والصرف الصحى بالقاهرة والإسكندرية والوجه البحرى والوجه القبلى وموارد سيناء والتصميمات الهندسية للسد العالى ومصادر الطاقة المتاحة والمحتملة) ، وأخيرًا **دراسات اجتماعية** عن السكان والصحة والغذاء والإسكان والتعليم.

وبالإضافة إلى الدور « المعلوماتى » للانتشار الجغرافى والقطاعى للمعونة ، فإن « التواجد المحسوس - More Visibility » لتلك المعونة عبر هذا الانتشار إنما يخدم هدفها الدعائى من حيث محاولة خلق نوع من التأييد الشعبى لها ، والتأثير على الرأى العام المصرى[9] ، وخاصة فيما يختص بمعونات الغذاء والخدمات الأساسية ،

وحيث نصت الاتفاقيات على إلزام الحكومة المصرية بأن تعلن على الرأى العام فى مصر - بمختلف الطرق الدعائية - عن برنامج المعونة الأمريكية « حتى يشعر دافع الضرائب الأمريكى بالرضا ؛ لأن جهوده فى معونة مصر معروفة لشعب مصر » على حد قول فرانك كمبل ، أحد مديرى برنامج المعونة الأمريكية لمصر خلال الثمانينيات. وتوظيفًا لهذا الشرط الدعائى الخاص بإلزام الحكومة المصرية بإجراء الدعاية اللازمة عن المعونة ، تم وضع العلم الأمريكى ذى الكفين المتعانقين - كرمز « للصداقة والتعاون » بين البلدين - على السلع والمعدات الأمريكية الواردة فى إطار برنامج المعونة ، مثل مركبات النقل وأجولة الدقيق وأغلفة المنتجات الغذائية واللافتات المعلقة فى مواقع المشروعات الممولة بمعونة أمريكية (مع ملاحظة أن أغلب المشروعات تقترن بإلزام الجانب المصرى بتوفير مكون محلى يناظر تخصيصات المعونة الأمريكية كمكون أجنبى ، ويكون أحيانًا المكون المحلى أكبر حجمًا من الأخير).

المعونة الأمريكية فى المنظومة المصرية (بين الانتشار والجدوى)

إذا كانت فلسفة التشعب والانتشار القطاعى والجغرافى للمعونة الاقتصادية الأمريكية قد حققت أغراضها السياسية والاجتماعية من منظور مانحها ، فما هى حدود مساهمتها فى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية للجانب المصرى المتلقى لها ؟ .. وفى إطار أعم وأشمل يمكن التساؤل عن نقطة أو نقاط الالتقاء بين « **المنح الأمريكى** » و« **الاستيعاب المصرى** » وعن شكل الارتباط بين منطق « **الانتشار** » وعمق « **الجدوى** » من تلك المعونة.

بداية ينبغى إدراك أننا لسنا بصدد تناول صرح قائم ومستقر يمكن أن ينسب إلى تلك « المعونة الأمريكية » ، أو تنسب هى إليه ، فقد تدفقت المعونة الأمريكية المعاصرة فى شرايين الاقتصاد المصرى بشكل متشعب بحيث يصعب عزل نتائجها عن أداء القطاعات المتلقية لها ، خاصة فى مرحلة من مراحل الانتقال والتحول الحرجة المرتبطه بمشاكل وأزمات هيكلية وإدارية وعرضية ، وحيث كان لتلك المعونة دورٌ رئيسىٌ فى هذا الانتقال وذاك التحول ، وكانت أداة رئيسية لهما ، كما سيأتى.

وفى ظل تداخل المعونة مع غيرها من العوامل الأخرى ، فإنه يكون من الصعوبة

بمكان بحث « جدوى المعونة » بالمعنى الضيق للكلمة ، واعتبارها ـ دون غيرها من العوامل ـ مسئولة عن بطء النتائج أو تواضع الإنجازات أو فشل الأهداف فى القطاعات والأنشطة المتلقية لها ، حيث يصعب عزل أثرها عن مجموعة « العوامل الأخرى » المرتبطة بأداء تلك القطاعات. فقد تتخذ مواطن ضعف أى قطاع ذريعة لتبرئة المعونة الأمريكية من بطء النتائج وفشل الأهداف ، وأحيانًا توجه المعونة إلى استخدام محدد مع إدراك مسبق من مانحها أن نجاحها يعتمد على عوامل أخرى مرتبطة بالمناخ الاقتصادى أو الاجتماعى ويصعب حسمها فى الأجل القصير دون وضوح تصور شامل ، وفى مواضع أخرى توجه المعونة لدعم قطاع يتسم ـ ولو مرحليًا بالتدهور النسبى ـ مقارنة بقطاعات أخرى فتبدو نتائج المعونة فى موضع ما من هذا القطاع غير ملموسة مهما كانت مساهمتها إيجابية.

ومن ناحية أخرى ، تبدو أهمية التذكير بأن التقاء « المنح والتوجيه الأمريكى » مع « الاستيعاب المصرى » لتلك المعونة هو فى إطاره العملى والإجرائى عملية تلاقى بيروقراطيتين عريقتين لكل منهما تراثها المستقر وقواعدها الراسخة ومسالكها المعلنة وغير المعلنة ، فالبيروقراطية الأمريكية لها خصائصها من حيث قرارات المنح وأشكال الاستخدام ، وتوجيه تدفقات المعونة وارتداد المخصصات غير المستخدمة وإعادة تخصيصها فى أعوام تالية ، وغيرها من الحلقات المعقدة والمتشابكة داخل دوائر السلطة وصنع القرار فى الإدارة الأمريكية على اختلاف مستوياتها التراتبية.

أما بالنسبة للبيرقراطية المصرية ، فإن التدفق السنوى المنتظم للمعونة الأمريكية خلال خمسة وعشرين عامًا بمخصصات معلنة بلغت جملتها حتى عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٣ مليارًا من الدولارات ، استمر مقترنًا بموجة من الانتقادات ، وبصعود وهبوط الجدل الممتد بشأن وجوب تطوير « مهارة الاستيعاب » و« رفع كفاءة الاستخدام » و « تقليص الفجوة » بين المخصص والمسحوب من المعونة فى ضوء اكتساب الجانب المصرى « لخبرة التعامل » مع قواعد ومسالك المعونة الأمريكية. بالإضافة إلى استمرار ذات الانتقادات الموجهة للممارسات البرلمانية المرتبطة باتفاقيات المعونة الأمريكية المعروضة على مجلس الشعب المصرى للتصديق عليها منذ منتصف السبعينيات وحتى آخر الدورات البرلمانية المنعقدة فى صيف عام ٢٠٠٠ من

حيث كونها لا تأخذ حقها المناسب من الاطلاع والدراسة والمناقشة بمعرفة أغلبية أعضاء البرلمان الحاضرين ، بالنظر لأهميتها السياسية والاقتصادية وذلك بعد عرضها على اللجان المعنية ، بالإضافة إلى طول الفترة الزمنية المنقضية بين توقيع رئيس الجمهورية على الاتفاقيات ورفعها لمجلس الشعب للتصديق عليها[١٠].

ومازالت الإجابات تتشابك وتتناقض وتتسرب بشأن التساؤلات الخاصة بموقع المعونة الأمريكية داخل المنظومة الاقتصادية المصرية من حيث تسكينها « دفتريًا » ، وموقعها الرئيسي أو « المكمل » محاسبيًا داخل سجلات ووثائق منظومة الأداء تلك ، والمعبر عنها بالخطط المتعاقبة والحسابات والأرقام القومية الدورية بوجه عام ، وخاصة في حالات تدبير المكون المحلى لمشروعات المعونة ، ومدى اتساق كل ما سبق مع الأسلوب الأمريكى للتخصيص السنوى للمعونة ، ومع توقيت هذا التخصيص.

وفى كافة الأحوال ، فإنه يصعب أن تتم عملية تقدير جدوى المعونة الأمريكية - من المنظور المصرى - فى إطار ربطها بأهداف مجتمعية طويلة الأجل مرتبطة بالتغيير والتطور الاجتماعى ، مثل توفير فرص العمل على اختلاف مستوى المهارات ، ورفع كفاءة استيعاب التكنولوچيا وتنمية القدرات البشرية فى اتجاه توظيف مستجدات تلك التكنولوچيا داخل المنظومة الإدارية والاجتماعية بوجه عام ، فهذا بالدرجة الأولى شأن أهل الوطن ، وسيبقى كذلك ، مهما امتدت أيادى العون المشكورة. وربما يكون الأكثر واقعية هو تقدير جدوى المعونة الأمريكية لمصر فى إطار « تساؤل عكسى » مرتبط بمدى استجابة تلك المعونة لمتطلبات ومشكلات الاقتصاد المصرى ، الممتد منها والمتبدل ، ومدى إضافتها للموارد ، ورفع كفاءة استخدام المتاح من تلك الموارد ، أو مدى تأثير برنامج المعونة فى تصويره لطبيعة المشكلات وحلولها على توجيه تلك الموارد إلى اتجاهات تدعم (أو تعوق) الاختيارات الأساسية للاقتصاد وللمجتمع وأولوياته المفترض تحديدها بمعرفة أهله والقائمين على شئونه.

ولعله يكون من قبيل الموضوعية الإشارة إلى ما هو ملموس من أثر للمعونة الأمريكية فى توفير بعض السلع الاستراتيچية مثل : (القمح ، دقيق القمح ، وبعض المنتجات الغذائية الأساسية الأخرى) كمنح وبشروط أكثر تيسيرًا من شروط السوق

التجارية فى ضوء ظرفها الزمنى المحدد.فى المساهمة فى تخفيف بعض الاختناقات فى القطاعات المرتبطة بالبنية الأساسية والخدمات ، وفى حقن بعض الإنتاجية والخدمية الأساسية ، وتخفيف بعض الملامح الظاهرة لسمات التخلف (أو النمو المتباطئ) فى الشأن الاجتماعى للريف والحضر (الصحة والغذاء والسكان والتعليم) وذلك على النحو الذى تم الإشارة إليه فى إطار التعرض للطبيعة - الوظيفة الانتشارية للمعونة الأمريكية ،

وتعتبر تلك المساهمات بمثابة المنافع « غير المباشرة » التى عادت على المواطن المصرى بشكل عام دون تخصيص أو تمييز لفئة عن أخرى والتى غالبًا ما أخذت شكلا عينيًا وليس ماديًا بفعل سمتها العامة الانتشارية ، بالإضافة إلى بعض البرامج المحددة التى وجهت إلى فئات اجتماعية محدودة الدخل فى مجال الخدمات فى الريف والحضر ، أما عن الاستفادة أو « المنفعة المباشرة » من جراء تدوير أموال المعونة الأمريكية داخل الاقتصاد المصرى ، فقد كانت من نصيب الشرائح المنتمية إلى فئات الدخل العليا و« النخبة الاقتصادية » على الخريطة الاجتماعية المصرية المعاصرة (خريطة ما بعد الانفتاح) ، بالإضافة إلى بعض الشرائح المنتمية إلى فئات الدخل المتوسطة (فى شرائحها العليا) ، وحيث تولدت لهؤلاء بعض المنافع المرتبطة بالمعونة الأمريكية فى شكل عائد مادى ؛ مثل ما أتاحته تلك المعونة للمقاولين وأصحاب المكاتب الاستشارية والهندسية والقانونية والاقتصادية والمتعهدين والتجار المرتبطين بنشاطها من معاملات ورجال الأعمال الذين استفادوا من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع المصرفى المصرى فى إطار برنامج الاستيراد السلعى الأمريكى ، بالإضافة إلى بعض الشرائح المنتمية للطبقة الوسطى ، والتى استفادت من أموال المعونة الأمريكية لمصر مثل مجموعة كبار موظفى الحكومة ومديرى الإدارات العليا والوسطى فى القطاع الحكومى نظير إشرافهم ومتابعتهم وإداراتهم للمشروعات الأمريكية الموجهة للقطاعات التى يعملون بها ، ولموظفى هيئة المعونة الأمريكية ومشروعاتها من المؤقتين والدائمين ، وبعض الباحثين الأكاديميين القائمين على البرامج والمشروعات البحثية المرتبطة بالمعونة والممولة من خلالها ، أو ممن استفادوا من « منح السلام » الأمريكية القائمة على تنظيم بعثات ودورات دراسية قصيرة الأجل فى الولايات المتحدة[١١] ،

وتجدر الإشارة إلى أن فترة منتصف الثمانينيات على وجه التحديد قد شهدت نمو وتكرار بعض الممارسات السلبية التى طفت على سطح المجتمع المصرى وجاءت مصاحبة لإدارة واستخدام أموال المعونة الأمريكية ، وفى هذا الصدد سجلت مضابط مجلس الشعب وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وكتابات المتخصصين والجرائد القومية والحزبية ، بعض مظاهر استخدام أموال المعونة الأمريكية فى غير الأوجه المخصصة لها ، وتطرق التناول إلى حد الحديث عن « إهدار الأموال » و «إفساد الذمم »[١٢].

ويكون من قبيل التبسيط المخل أن يتم حساب محصلة النفع الحقيقى المرتبط بالمعونة الأمريكية لمصر فى إطار المحاولات الحسابية البسيطة التى تسجل متوسط نصيب المواطن المصرى من المعونة الأمريكية فى نهاية التسعينيات (حوالى ١٢ دولارًا من المعونة الاقتصادية ، و٣٠ دولارًا من جملة المعونة الاقتصادية والعسكرية) ، فحساب المنفعة الصافية التى تولدت للفئات الاجتماعية المختلفة بشكل مباشر وغير مباشر ، وفى حال إمكانية حصرها ، يستلزم استقطاع الأعباء المترتبة على تلك المعونة ، **سواء تلك** التى ارتبطت فى مرحلة سابقة بخدمة الدين ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أهم دائنى مصر فى نهاية الثمانينيات (كانت المساعدات الاقتصادية الأمريكية أقل من المدفوعات المستحقة على مصر للولايات المتحدة وفاء للدين البالغ حينذاك ١٢ بليونًا من الدولارات[١٣]) ، أو **تلك الأعباء** التى تحملتها تلك الفئات الاجتماعية من حيث تأثر مستوى معيشتها وموقعها على الخريطة الاجتماعية لمصر ولسنوات ممتدة ، بفعل تبنى التوجهات الأساسية والالتزام بالشروط المقيدة فى اتفاقيات المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية فى إطار التنسيق والتضامن بينها جميعًا .

تضامن المؤسسات وتشابك المصائر

ومن الواضح أن استقراء تاريخ مؤسسات التمويل الدولية الكبرى التى ساهمت فى تقديم القروض والمعونات الاقتصادية لمصر منذ السبعينيات ، والتى يتمثل أهمها فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية) ، يكشف عن النسق الكامل الذى يحكم طريقة عملها وتكامل

سياساتها **فى** مراحل بداية التفاوض مع الحكومات بوجه عام ، **وفى** تحديد ضوابط اختيار المشروعات والبرامج الممولة (والتى تمول أحيانًا تمويلا مشتركًا بين تلك المؤسسات) ، **وفى** الشروط الواردة فى اتفاقياتها ، **وفى الاعتبارات المشتركة** التى تحكم سياساتها جميعًا ••• فى ذات التوقيت •• سواء فيما يتعلق بالتدرج أو بالإفراط فى المنح ، أو مبررات المنع ، أو التلويح به وإعادة التفاوض •

وتجدر الإشارة إلى أن شروط اتفاقيات المعونة الأمريكية فيما يتعلق بتحديد « حالات الإخلال بالتزامات » و« تعليق المسحوبات » و« إلغاء كل أو جزء من القرض أو المنحة » المرتبطة ببرنامج المعونة الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الممولة بأسلوب التمويل المشارك مع مؤسسات دولية أخرى ، (فى مجال البنية الأساسية خاصة) وغيرها من الشروط قد صيغت بأسلوب يوحى بحرص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على أن يكون التضامن فى الإجراءات الجزائية - عند الحاجة - جماعيًّا وقانونيًّا أيضًا ، يمتد إلى شركاء التمويل الآخرين •

وفى إطار القدرة التأثيرية التاريخية الكائنة والمتنامية للولايات المتحدة على مجتمع الدائنين بوجه عام بفعل ثقلها السياسى أو وزنها فى نظم الحصص والتصويت المحكمة فى تلك المؤسسات ، فإن للعلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة أثرها الذى يعتد به فى تيسير تدفق أو تقليص مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤسساته المختلفة وكذلك البنوك التجارية الكبرى فى الأسواق العالمية •

وفى سابقة علنية جديدة للتنسيق بين الإدارة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية بهدف ممارسة الضغط على مصر لقبول شروط صندوق النقد الدولى المرتبط بالإصلاح الاقتصادى ، وتطبيقها بأقصى سرعة ممكنة إزاء إصرار الجانب المصرى على سياسات التدرج فى الإصلاح ، مما أعطى صورة « غير مشجعة » للدول الدائنة التى لم ترغب فى إظهار الكثير من اللين والتساهل ، فقد قررت الولايات المتحدة خلال نهاية الثمانينيات تجميد المعونة النقدية لمصر عن عامى ٨٨ - ١٩٨٩ والبالغة ٢٣٠ مليونًا من الدولارات كانت قد قررت تخصيصها بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر وتشجيع الإصلاح ، وطالب الكونجرس الأمريكى

حينذاك بأن يتم منح المعونة النقدية مقابل اتخاذ خطوات سريعة فى اتجاه الإصلاح الاقتصادى وتوقيع مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولى[١٤].

وتتطور الأحداث وتتلاحق ، وتحاول التحليلات رصد وتتبع علاقة الارتباط المباشرة بين موقف مصر إزاء أزمة الخليج الثانية ١٩٩١ وما تلاها من تطورات بشأن اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولى ، وتدفقات المنح والمساعدات وإلغاء وجدولة الديون المتراكمة على مصر : فقد تدفقت مساعدات خارجية لمصر أغلبها منح قدرت بنحو ٣,٩ مليارًا من الدولارات عام ١٩٩١/٩٠ ، وألغت الولايات المتحدة والدول الخليجية العربية حوالى ١٢,٩ مليارًا من الدولارات من ديون مصر لهذه الدول شاملة الديون العسكرية للولايات المتحدة بأعبائها الباهظة (والتى كانت ترفض من قبل مجرد تخفيضها أو تخفيض نسب الفائدة المرتفعة عليها) ، بالإضافة إلى توقيع وتنفيذ اتفاقيات المساندة بين مصر وصندوق النقد الدولى بدءًا ، من أول مايو ١٩٩١ ، وكانت شرطًا لبدء إلغاء تدريجى لحوالى ٥٠ % من الدين العام الخارجى لمصر فى إطار نادى باريس وحيث قررت الدول الصناعية الدائنة خفض ديونها على مصر تقديرًا « لدورها الإقليمى ضد الغزو العراقى للكويت ومع حرب تحرير الكويت » ، غير أن تلك الدول ربطت تنفيذ هذا القرار بتقدم مصر على طريق التحول الاقتصادى الليبرالى المتسارع عبر سلسلة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولى[١٥].

واستخدمت التحليلات المعنية مصطلحات ذات دلالة سياسية واقتصادية مباشرة وضمنية فى هذا الصدد ، مثل « المخاطرة المحسوبة من قبل مصر » ، و« صعوبة إهدار فرصة خفض لا مثيل له فى الدين الخارجى » ، و« الثمن السياسى غير المسبوق لدولة مدينة مقابل التمتع بالمزايا الاقتصادية المرتبطة بالفاعلين الرئيسيين وتأييد تفضيلاتهم » ، والتساؤل عن « المكاسب والآثار العاجلة والآجلة المترتبة على هذا الموقف المصرى » ، وعما إذا كان الأخير « سيأتى بهذا القدر من التشدد الذى جاء به فى غياب الأزمات المالية للاقتصاد المصرى » ، رغم توقع اتخاذ مصر من حيث المبدأ موقف المعارض للغزو العراقى حتى بدون تدخل قوى عظمى وذلك لأسباب سياسية وتاريخية[١٦].

ومن زاوية أخرى ، وفى إطار تأكيد عمق التنسيق والتآلف بين مؤسسات التمويل الدولية ، ليس فقط فى رؤيتها العامة وقواعد منحها (أو منعها) للمساعدات ، إنما أيضًا فى شكل ومضمون حضورها وتطويرها لأبعاد هذا الحضور ، يمكن تأمل ما استجد من مفردات فى لغة الخطاب الاقتصادى العالمى السائد لدى تلك المؤسسات ، متضمنة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، مع انسحاب وتراجع مفردات أخرى سبق أن استقرت فى لغة هذا الخطاب وقاموسه ، وحيث انتقلت الخطوط العريضة لهذا الخطاب من الطرح أو الحديث الرابط بين « المعونة والتنمية » ، « المعونة ودعم الفقراء » ، وهو الطرح الذى ساد فى منتصف السبعينيات والثمانينيات ، إلى طرح آخر يربط بين « المعونة والإصلاح الهيكلى » ، المعونة ودعم المبادرة الفردية فى خطاب التسعينيات .

وقد تطلبت التوجهات العالمية المرتبطة بالتسعينيات وما صاحبها من إعادة هيكله للأهداف السياسية والاقتصادية لتلك المؤسسات المانحة استدعاء وصياغة حصيلة متدفقة من المفردات الجديدة فى قاموس تلك المؤسسات تكون أكثر ملائمة لدورها الذى اتجه إلى استقرار ملامحه ولم يعد يتمثل فى مجرد تقديم المساعدات أو القروض فى ضوء معايير وقواعد المنح المتعارف عليها فى الأدبيات التقليدية المعنية بالمعونة والمساعدات الدولية بهدف التأثير فى السياسات الداخلية للدول المتلقية ، أو دعم السياسات الخارجية للدول المانحة وتشغيل جهازها الإنتاجى ، وإنما تطور الهدف والدور الجديد لتلك المؤسسات إلى تشكيل ملامح خريطة سياسية واقتصادية واجتماعية وجغرافية تستقطب البشرية لقرن جديد ، من خلال بناء نظرى متكامل ملائم لصياغة هذا الدور ، يستند إلى ركائز ومفردات لغوية ملائمة وممهدة لهذا الدور بما تتضمنه تلك المفردات من دلالات مباشرة وضمنية ، وموحية . وها هو قاموس الخطاب « الكونى » لتلك المؤسسات الدولية عامة ، وهيئة المعونة الأمريكية خاصة يضم مفردات تفصح علنًا عن تجاوزها لكل ما هو « اقتصادى » لتعبر إلى « الاجتماعى » و« السياسى » وتدمج العام بما يعتبر خاصًا ، وما يعتبر أحيانًا شديد الخصوصية فى عرف الشعوب فى ضوء اختلاف حضاراتها وتعقد أبنيتها الثقافية

وتنوع شفراتها الخاصة ، مثل « الدفاع عن حقوق الإنسان » ، « دعم الديمقراطية» ، و«حماية البيئة » ، تشجيع « المنظمات الطوعية الأهلية - PVOs » وغير الحكومية - NGOs ، دعم « اتخاذ القرارات » و« الشفافية » و« المعلوماتية » و« الحكم الصالح » وغيرها من التوجهات المرتبطة بدعم ما يسمى بمؤسسات « المجتمع المدنى » وغيرها من الكيانات الجارى تأطيرها عالميًّا وتطويعها محليًّا فى مواجهة عملية ممتدة ومتشعبة لما يسمى بـ « هيمنة الدولة » ومؤسساتها التى رسخت ومدت جذورها فى أحقاب سابقة .

وقد وظفت بعض تلك المفردات الجديدة التى ضمها قاموس المساعدات الأمريكية كحالة خاصة ضمن بنية عامة تضم مؤسسات التمويل الدولية - فى إطار تشجيع المنح أو التلويح بالمنع إذا ما ارتأى الطرف المانح أن هناك ما يشير إلى قيام الدولة المتلقية للمعونة بممارسات تعكس مخالفتها لتلك التوجهات من منظور صانع قرار المنح وفى ضوء معاييره (استدعاء أوراق وفتح ملفات تخص مدى نزاهة عملية الانتخابات والممارسات الديمقراطية بوجه عام - تلويث البيئة - تشغيل الأطفال - اضطهاد النساء - المساس بحقوق « أقليات » ... الخ).

ومن ناحية أخرى ، فإن انتقال حصيلة المفردات الجديدة بوجه عام فى الخطاب « الكونى » لمؤسسات التمويل من مستوى الطرح النظرى - لليبرالية الجديدة - إلى مستوى برامج التنفيذ الملزمة للدول المتلقية للمعونات فى إطار التعاون الدولى المعاصر ، قد ساعد على « سلاسة انتقال » تلك المفردات إلى القاموس الاقتصادى والسياسى الدارج والمعاصر لحكومات تلك البلاد ، بحيث أصبحت « متداولة » فى البرامج والخطط الملزمة والمعلنة بمعرفة صناع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحليين ...

وهكذا تداخل « المحلى » و« الخارجى » و« الكونى ».

ومن جانب آخر فإن الإطلاع المباشر على لغة هذا الخطاب الاقتصادى السائد فى البرنامج السنوى للمعونة الأمريكية الموجهة لمصر فى إطار خطوطه العامة المعلنة أو برامجه الفرعية المتنوعة ، يُمكن من ملاحظة مدى مرونة تلك المعونة وتطور أهدافها الملاحقة للمستجدات المبتغى ترويجها وتكريسها ، حيث سجلت بعض تلك

البرامج الفرعية المرتبطة بقطاعات ومشروعات ومجالات حضورًا متناميًا على مدى السنوات المتعاقبة مقابل برامج أخرى تراجعت أهميتها أو تلاشت من على خريطة المعونة الأمريكة لمصر ما بين السبعينيات والتسعينيات بعد أن استنفدت غرضها فى ظرفها الزمنى والتاريخى ومهدت لما تلاها من برامج ، ومنها على وجه التحديد ما تضمنته برامج الثمانينيات بشأن تجديد وإحلال وتوسع بعض مشروعات القطاع العام (خاصة تلك التى كانت تخصص مخرجاتها كمدخلات للقطاع الخاص ، أو تم التمهيد لبيعها للقطاع الخاص فى مرحلة لاحقة) ، مع التوصية المستمرة بالتخلص من بعض المنشآت العامة ببيعها للقطاع الخاص ، واقتران الشروط غير المالية للاتفاقيات بنصوص وتوجهات محددة فيما يتعلق بتحرير الأسعار وتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات (مياه - كهرباء - اتصالات) وتوجيه السياسات الزراعية نحو التوسع الرأسى (رفع إنتاجية المحاصيل) لا الأفقى (استصلاح الأراضى) والترويج لزراعة محاصيل التصدير والتحول من زراعة القطن طويل التيلة إلى قصير التيلة ، وتحرير سياسات التشغيل والعمالة المفروضة على القطاع العام ومعايير اختيار قيادات الإدارة العليا فى مؤسسات القطاع العام المتلقية للمعونة(١٧).

وها هى عملية إعادة تبويب البرامج الرئيسية والفرعية للمعونة الأمريكية فى التسعينيات تركز على أنشطة مرتبطة بأهداف المعونة المعلنة فى تلك الفترة بشأن دعم الاقتصاد المصرى فى ضوء سياسات الإصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى التى تم الإعلان عن تبنيها • وبعد سلسلة البرامج « التمهيدية » و« الإصلاحية » للمعونة الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات تأتى برامج التسعينيات تتناول مسائل الأخذ « باقتصاد السوق » و« الإسراع فى الخصخصة » ودعم النمو « المتسارع » للقطاع الخاص ، ودعم الاقتصاد التصديرى والاتجاه لتقديم التمويل والدعم اللازم للمؤسسات والأجهزة المصرية المعاونة على « الإصلاح » و« التكيف » و«الانتقال » (أجهزة قضائية - أجهزة تمويلية - أجهزة مالية ، أجهزة تنظيمية وإدارية ، أجهزة خدمية ، أجهزة معلوماتية وتقنية)(١٨).

وهكذا تحققت سلاسة الانتقال لمؤسسات التمويل الدولية ، متضمنة هيئة المعونة

الأمريكية ، من دورها « الاقتصادى » التقليدى كأداة لترويج السلع والخدمات إلى دورها السياسى ـ الاقتصادى كآلية لترويج السياسات ؛ لتحقق بذلك تداخل الحدود وتشابك المصائر بين « الكونى » و« الخارجى » و« المحلى » ، وتوجه الأطراف المتفاعلة إلى مهام مستجدة ومراحل انتقالية جديدة ، على النحو الذى سيرد ذكره فى سطور تالية.

المعونة الأمريكية والخطاب الإعلامى المصرى

وفى إطار قراءة من نوع آخر لمسار الخطاب الإعلامى الرسمى فى مصر ، وتأمل مفرداته السياسية والاقتصادية على مدى السبعينيات وحتى التسعينيات ، يمكن بدرجة ما الاقتراب من بلورة التصور الذى ساد لمفهوم العلاقات الثنائية « الممتدة » بين مصر والولايات المتحدة ، ولمفهوم المعونة الأمريكية كأحد أهم مدخلات ونتائج تلك العلاقات ، وما ألم بهذا التصور المعلن من تحور وتكيف وتطور ، وحيث يمكن اعتبار الخطاب الإعلامى الرسمى المعلن ـ فى جانب منه ـ بمثابة القراءة المباشرة والعاكسة لمسارات هذا التصور واتجاهاته وانتقالاته عبر خمسة وعشرين عامًا من التفاعل السياسى والاقتصادى.

فالتغطية الإعلامية المصرية للنصف الثانى من السبعينيات ومرحلة الثمانينيات اعتمدت على توظيف مفردات « كالصداقة الحميمة » ، و« خصوصية العلاقة بين البلدين » وتطابق وجهات النظر فى معظم القضايا[١٩]. وفى ظل اعتبار المعونة الأمريكية الأداة الرئيسية للتسوية السياسية التى تقودها الولايات المتحدة ـ « الراعى الرئيسى لعملية السلام » ، واعتبارها أيضًا الثمرة الرئيسية لهذا السلام ، **وفى إطار** اتجاه صانع السياسة الخارجية المصرية حينذاك إلى أن يتبنى خطًا وصفته بعض التحليلات بكونه « معتدلا ، يستخدم الأساليب السياسية والديپلوماسية للتأثير على فك الارتباط الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل » ويحقق « إمكانية حفظ المصالح الأمريكية فى المنطقة عن طريق الاستعانة بمصر ايضًا دونما انفراد إسرائيل بهذا الدور » ، وبحيث « يمكن للولايات المتحدة فى نهاية الأمر أن تتخذ خطًا متوازيًا بين الطرفين »[٢٠] ، مما قد ينعكس بالتبعية على المعونة الأمريكية الموجهة لمصر ، **فإن النداء** المستمر من قبل الإدارة المصرية قد تمثل حينذاك فى طلب مساواتها مع

إسرائيل فى المعونة السنوية المقدمة فى ضوء التوزيع « غير المتوازن » لأموال المعونة الموجهة لطرفى السلام الرئيسيين مصر وإسرائيل ، سواء من حيث الكم (حجم المبالغ المرصودة للطرفين) أو من حيث الكيف (نمط استخدام تلك المبالغ) وحيث استمرت كفة هذا التوزيع « فى غير مصالح مصر » ، **كما أنه لا توجد فى إسرائيل بعثة خاصة بالمعونة الأمريكية فى الوقت الذى تعتبر فيه مثيلتها فى مصر من أكبر البعثات على مستوى العالم. بالإضافة إلى أن المعونة الموجهة لإسرائيل لا يتحدد نمط استخدامها وتتم فى شكل تحويلات نقدية مباشرة (استجابت الإدارة الأمريكية جزئيًا فى وقت لاحق لمطلب الجانب المصرى ومنحته جزءًا من المعونة السنوية فى شكل نقدى مع ربطه بقطاعات محددة وصلت نسبتها إلى حوالى ٥ % من المعونة الاقتصادية المقدمة لمصر منذ بداية تدفقها فى منتصف السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٠ والتى بلغ إجماليها ٢٣ مليارًا من الدولارات).**

وبالنظر إلى ترابط وتشابك المصالح والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية فى إطارها التاريخى والثقافى المعقد ، مقارنة بالحالة المصرية فى هذا الصدد ، فإن الطرح المرتبط بمسألة « عدم العدالة فى توزيع المعونة الإجمالية بين مصر وإسرائيل » والذى وصل إلى حد المقارنة الرقمية للنصيب السنوى لكل من المواطن المصرى ونظيره الإسرائيلى من تلك المعونة (٢٧ دولارًا للأول مقابل ٥٥٠ دولارًا للثانى فى منتصف الثمانينيات)[٢١] ، لا يجب أن يتعدى حدود المقارنة الحسابية البسيطة ، وحيث تصل بعض التحليلات إلى حد اعتبار « أن المقارنة الكمية بين ما تقدمه الحكومة الأمريكية إلى إسرائيل وما تقدمه إلى مصر لا تكشف شيئًا ، والمقارنة ذات المغزى تتضح عند تأمل أوجه استخدام المنح والقروض المقدمة إلى كل من الجانبين، وكذلك الشروط المصاحبة لهذه التدفقات ، فبينما تعتبر المنح الاقتصادية المقدمة إلى إسرائيل تحويلات تملك الحكومة الإسرائيلية وحدها وبلا رقيب تحديد أوجه تخصيصها ، تمثل المنح والقروض الاقتصادية المقدمة إلى مصر أداة للتأثير فى إدارة الاقتصاد المصرى على المستوى الكلى والقطاعى والجزئى ، فالمساعدات الأمريكية لإسرائيل تدعم القدرة الذاتية لها ولاقتصادها » ، « بينما هى فى المقابل - فى ضوء تلك الرؤية - تضعف القدرة الذاتية لمصر واقتصادها ، وبتعبير آخر **فإن المساعدات الأمريكية لمصر - وفقًا لهذا الرأى - هى فى الواقع مساعدات غير مباشرة لإسرائيل »**[٢٢].

أما عن التسعينيات وما شهده خلالها الخطاب الإعلامى الرسمى من تطور وتغير فى تناوله للعلاقات المصرية الأمريكية وللمعونة الأمريكية لمصر للتبعية ، فإن تلك المرحلة قد شهدت سلسلة من التطورات المتلاحقة التى صاحبت مسار تلك العلاقات الثنائية « الممتدة » ، بدءًا من حرب الخليج الثانية والدعم المصرى لقوات التحالف ، والتداعيات العربية ـ العربية ـ العربية ، والعربية ـ الدولية لتلك الحرب ، وانتهاءً بتعثر التسوية السياسية للقضية الفلسطينية في مراحلها المتطورة وخاصة مع طرح الملف الخاص بمسألة القدس ، وما صاحبها من محاولات للضغط على مصر من بعض أعضاء الكونجرس أو من خلال حملات صحفية تتعرض من حين لآخر للهجوم على بعض الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر بتأثير قوى الضغط اليهودية ، وخاصة فى ضوء ارتباطها بدوائر وأروقة صنع القرار الأمريكى وتقييمه للتوجهات المصرية المرتبطة بالمسألة العربية عامة ، والفلسطينية خاصة ، بالإضافة إلى ما سبق من أحداث ومآزق ومنعطفات اختلفت فى حدة وعمق آثارها المرحلية والممتدة ، وفى مدى إمكانية احتوائها ، ولعل آخرها ما تعلق بأجواء وبمجريات التحقيق فى حادث سقوط الطائرة ا لمدنية المصرية قرب السواحل الأمريكية فى نوفمبر ١٩٩٩ ، وخاصة ما فجرته من دلالات بشأن **استحالة** إخضاع الشفرة الثقافية للشعوب لآلية « فك » أو تفسير مستدعاه من قاموس « الآخر » ومنظومته ، رغم افتراض **إمكانية** « عولمة » بعض الأجزاء الظاهرة من سطح تلك المنظومة (اتجاه الإعلام الأمريكى إلى الترويج والدفع بالسيناريو الذى يطرح فرضية انتحار قائد الطائرة المصرى).

وقد مثلت تلك الأحداث فى مجملها وتتابعها وفى إطار تراكمها ظرفًا كاشفًا ومختبرًا حيًّا للمشتركات والمتناقضات ، للثوابت والمتغيرات فى الشأن القومى والمحلى والخارجى ، الرسمى والشعبى ، الموروث والوافد.

وجاء تناول الخطاب الإعلامى الرسمى للعلاقات المصرية الأمريكية خلال التسعينيات فى إطار هذا المسار الممتد وعلى مدى منعطفاته ؛ ليبرز « الثوابت المصرية التى لا تهتز » ، « المكاسب الثنائية للطرفين » .. الاختلاف والاتفاق فى العلاقات المصرية الأمريكية ، ايجاد صيغ لتبادل وجهات النظر فى القضايا الخلافية

فى إطار الحوار بين « الشريكين الاستراتيجيين » ، « تنوع وتعدد دوائر الحركة » و« اختلاف المواقف بين الشركاء » ، الدور المحورى لمصر « كشريك استراتيجى » فى المنطقة[٢٣].

أما عن موقع المعونة الأمريكية من هذا الخطاب الإعلامى ، فإن تحليل مضمون المادة الإعلامية المتاحة ، فى خطوطها الأساسية ، يشير إلى الانتقال من تناول المعونة **بوصفها** « هبة » أو منحة مقدمة من « صديق » دون مقابل ، **وباعتبارها** تمثل موردًا أو بديلا شبه تام بعض المصادر الريعية التى شهدت تراجعًا نسبيًّا ملحوظًا فى منتصف الثمانينيات (إيرادات وعوائد قناة السويس والسياحة والبترول وتحويلات العاملين بالخارج) ، **وبالنظر إليها** بوصفها ركيزة يصعب الاستغناء عنها دون توقع صدمات يمكن أن تلم ببنية الاقتصاد المصرى وفروعه المختلفة فى الأجل القصير[٢٤] ؛ **ليتم تناولها** فى نهاية التسعينيات بوصفها توجه له طبيعة مرحلية يرتبط بدرجة التوافق فى المصالح بين المانح والمتلقى ، والتحول من تأكيد عنصر التيسير أو « المنحة » أو اليسر فى الشروط المالية عامة إلى التذكير بأهميتها للاقتصاد الأمريكى بالدرجة الأولى .

وكرد فعل فورى ومكثف للصحافة المصرية ، الرسمية والحزبية ، وأيضًا العربية لإحدى - المقالات - الحملات الصحفية التى تَصَدَّرها فى بداية شهر أغسطس لعام ٢٠٠٠ كاتب أمريكى مرتبط بدوائر صنع القرار السياسى وبجماعات الضغط المؤثرة فى أروقة وكواليس السياسة الأمريكية (توماس فريدمان) وهى الحملة قصير الأجل التى استهدفت فى جانب منها دفع مصر إلى تبنى وجهات نظر أكثر تأثيرًا على الجانب الفلسطينى فى اتجاه دفع عملية السلام من المنظور الأمريكى الإسرائيلى وذلك من خلال تذكير الإدارة المصرية بالمقابل السياسى الواجب تكبده تجاه ما تتحمله الولايات المتحدة من التزامات وأعباء اقتصادية من جراء تقديم المعونة الأمريكة لمصر[٢٥] ، **وقد** اتجهت الصحافة المصرية فى إطار حملتها - مقالاتها - المضادة ، وفى أفقها الزمنى قصير الأجل نسبيًّا ، إلى تسليط الأضواء على ما تم تحمله من أعباء وتكاليف وما تم جنيه من مكاسب مرتبطة بالمعونة الأمريكية ، وذلك فى إطار « كشف الحساب الحقيقى للعلاقات المصرية الأمريكية » وهو

العنوان الذى اختير ليتصدر افتتاحية أهم الجرائد القومية المصرية فى إطار رد الفعل الفورى المباشر للصحافة المصرية فى هذا الصدد[٢٦] ، وحيث سار مضمون المقال ـ كشف الحساب ـ فى اتجاه يرفض « الانزلاق لأحاديث المن التى بدأها الطرف الآخر» (الكاتب الأمريكى) ، والتذكير أن العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة لا تقوم على تدفق فى اتجاه واحد حيث « تدرك الولايات المتحدة الدور السياسى شديد الأهمية لمصر » كدولة محورية لها تأثيرها العربى والإقليمى والإسلامى ، وإن « تبادل المصالح » هذا « ربما استفادت منه الولايات المتحدة أكثر مما استفادت مصر » ••• « الدولة المتحضرة التى اعترفت دائمًا ، وبشكل مبالغ فيه بأهمية المساعدات التى قدمتها الولايات المتحدة لها » ••• « والتى لو كانت قد قدمت مساعداتها لمصر فى صورة نقدية تدخل موازنتها مباشرة ـ أو مرتبطة بمشروعات تختارها مصر وفقًا لأولوياتها ، وتنفيذها بالتعاون مع الشركات العالمية التى تقدم لها العروض الأفضل لكان لتلك المساعدات **شأن آخر** » ••• وحيث لا تتجاوز تلك المساعدات فى نهاية التسعينيات نحو ١ % من الناتج القومى الإجمالى لمصر وفقًا لسعر الصرف السائد ، وحيث استمرت « المسئولة عن جانب رئيسى من عجز الميزان التجارى المصرى طوال الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠٠٠ » ، وذلك بفعل قيام مصر بفتح أسواقها أمام السلع التى تتمتع تلقائيًا بأفضلية مرتبطة بالمساعدات الأمريكية فى ضوء الشروط المقيدة الواردة فى اتفاقياتها ، فى المقابل « تعتبر مصر واحدة من أهم الدول التى تحقق الولايات المتحدة فائضًا تجاريًا مستمرًا معها رغم ما تعانيه من عجز هائل فى ميزانها التجارى الكلى ، ومع غالبية دول العالم ، بالإضافة إلى ضآلة الاستثمارات الأمريكية غير البترولية فى مصر (٠,١ % من إجمالى الاستثمارات الأمريكية المتراكمة فى الخارج) ، رغم اعتبار الولايات المتحدة مقصدًا مهمًا للأموال المصرية فى الخارج ، وإلى عدم تجاوز عدد السياح الأمريكيين الذين زاروا مصر خلال العام المالى ١٩٩٩/٩٨ نسبة ٤ % من إجمالى عدد السياح الذين قدموا إلى مصر فى ذلك العام ••• وغيرها من الأبعاد التفصيلية المرتبطة بتأكيد عملية إعادة التدوير الفعلى للجانب الأكبر من المعونة الأمريكية الموجهة لمصر إلى مانحها التى وردت فى متن المقال ـ كشف الحساب ـ[٢٧].

وقد اعتبرت الزيارة السريعة للرئيس الأمريكى بيل كلينتون لمصر فى نهاية شهر أغسطس من عام ٢٠٠٠ فى جانب منها شكل من أشكال التلاقى أو «التدخل السريع» لتنقية الأجواء إنقاذا لعملية السلام ، وللبرهان على « انقشاع سحابة داكنة لهجوم إعلامى على مصر »[٢٨] ، وحيث « يجب ألاّ تصل العلاقات المصرية إلى أى حد من حدود الخطر » أو « الخط الأحمر » كما أشار العنوان الفرعى لافتتاحية إحدى الجرائد القومية المصرية فى معرض التغطية الإعلامية لتلك الزيارة[٢٩].

ومن ناحية أخرى ربما يكون الأثر الفاعل والأكثر إيجابية ، فى إطار تلك الأزمة أو « الأجواء العارضة » ، هو المرتبط بانتقال القضايا والتحليلات والمواقف المتداولة من أروقة الجدل وقاعات البحث وحلقات الدراسة ، المغلقة عادة على أصحابها (على اتساع دوائر اهتمامهم وارتباطهم بالشأن العلمى والثقافى والسياسى والاقتصادى والهم القومى) ، وسحبها إلى مناطق ومستويات ، وطرحها عبر وسائط أكثر انتشارًا وتداولا وتأثيرًا على شرائح أوسع من المجتمع (قراء الصحف ، مشاهدى الإعلام المرئى)[٣٠]. حيث تسنى لهؤلاء فى لحظة « سياسية محددة » - وربما عابرة - التقاط بعض الأبعاد ، واستيعاب بعض الحقائق « العامة » المرتبطة بشأن حياتهم اليومية العاجلة ومصيرهم « الآجل ». وتأتى العلاقات المصرية الأمريكية بوجه عام .. المعونة الأمريكية بوجه خاص فى موضع من مواضع الصدارة فى هذا الشأن القريب - البعيد ، الممتد عبر المراحل الانتقالية التى شهدت عليها مصر ، وشهدتها ومازالت تشهدها . وتأتى فى هذا لاصدد المرحلة الانتقالية المعاصرة لنهاية التسعينيات لتطرح على مصر ، بوصفها « بلد يتلقى المعونة الأمريكية » ، مهامًا مستجدة ملائمة لطبيعة المرحلة ..

مهام جديدة لمتلقى المعونة

وتأتى ضمن تلك المهام عملية الترويج لصيغ جديدة للتفاعل بين مانح المعونة والمتلقى لها خارج أطر « المساعدات » ، وذلك فى ضوء إعادة التقدير والموازنة بين أعباء والتزامات السياسة الخارجية الأمريكية (من حيث الإبقاء على نفوذ الولايات المتحدة كقوة قائدة ومهيمنة دوليًا) ، والتكلفة الاقتصادية للالتزامات الخارجية (فى ضوء إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الأمريكى الداخلى والخارجى)

وخاصة فى ظل الطرح العالمى باتجاه المعونات الحكومية للانخفاض[٣١] ، والتوجه الأمريكى بتخفيض المعونة الأمريكية لمصر بنسبة ٥ % سنويًا حتى تصل إلى النصف بعد عشر سنوات أى عام ٢٠٠٩ تقريبًا• وتأتى « المشاركة الاقتصادية » ، بما يفترض أن تحققه من تدفق للاستثمار وفتح الأسواق ، كأحد أدوات التعبير عن أهمية إقناع الطرف المتلقى للمعونة بضرورة المشاركة فى تحمل الأعباء الإقليمية والدولية فى إطار « المصالح المشتركة للطرفين » •• وهو ما يعنى من منظور آخر أن المانح يلقى بالكرة فى ملعب المتلقى بعد أن حدد مسبقًا نوعية اللعبة وقواعدها ، ويدفعه إلى الالتزام بمهام جديدة ودور مختلف عليه أن يلعبه فى إ طار تطوير اللعبة ـ العلاقة• وفى إطار رد الفعل المصرى ، جرى ترويج لصيغ جديدة تأتى بمثابة «بدائل » و « مكملات » للمعونة الأمريكية ، يتم طرحها على الساحة المصرية وتداولها بين صناع القرار الاقتصادى ومنظمات الأعمال ودوائر الإعلام بوصفها أبعاد عملية تقف فى منطقة وسطى بين « ثنائية » الرغبة السياسية ـ القدرة الاقتصادية : أى بين تأكيد الإدارة المصرية تفهمها لمسألة عدم توقع استمرار المعونة (الإفصاح الضمنى عن الرغبة الذاتية فى الاستغناء عنها) والإشادة بمؤشرات الأداة الخاصة بالاقتصاد المحلى المفترض أنه يتجه للنهوض (الإفصاح الضمنى عن القدرة على الاستغناء عنها مادامت المؤشرات تسمح بتلك الإمكانية •• فى حدود قراءة اللحظة السائدة)•

وتأتى تلك الصياغات الجديدة فى إطار مواجهة الواقع والتكيف مع المستجدات حيث تُطرح المعونة الأمريكية فى منظومة الاقتصاد المصرى فى مرحلته المقبلة بمعرفة صانع السياسة الاقتصادية بوصفها « **أداة** » معاونة فى إطار الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد القومى وتيسير تفاعله مع النظام الدولى الجديد ، وبوصفها أيضًا « **مرحلة** » تطرح مقدمات انسحابها وإن تداخلت آنيا مع مراحل أخرى من المفترض أن تتقدم ويتم اختبار أدواتها ، لتحل تدريجيًا محل « الفراغات » التى قد تتركها المعونة فى مجال العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية (مثل المشاركة المصرية الأمريكية ، الاستثمارات الأمريكية ، منطقة التجارة الحرة بين الطرفين، بنك تنمية الشرق الأوسط ، صناديق استثمار للدول المشاركة فى عملية السلام)•

ويبرز أيضًا فى هذا الصدد المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى - الذى يضم فى جانبه المصرى عناصر بارزة فى النخبة الاقتصادية المصرية - كمؤشر لمسار العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ومدى إمكانية تطورها فى اتجاه يمكن أن يتجاوز الإطار التقليدى الذى ساد لربع قرن : مانح - متلقى للمعونة ، ويكرس مبدأ توزيع الأعباء بين الطرفين . كما يأتى هذا المجلس فى جانبه المصرى كواجهة ملائمة للتعبير عن بعض الخصائص والأبعاد المرتبطة باتجاهات نمو وصعود بعض الرموز والعناصر البشرية الفاعلة والمؤثرة فى صنع القرار الاقتصادى ، والمتفاعلة مع السوق الدولية فى المرحلة الراهنة .

وأخيرًا .. تبقى التطورات السياسية الإقليمية ، بما قد توقظه من « ثوابت » وما تكيفه أو تستبعده من « متغيرات » تشكل العامل الحاسم فى اختبار صلاحية « الطرح الاقتصادى البحت » بشأن الموالفة بين مجموعة « الأدوات » المطروحة فى تلك المرحلة الانتقالية غير محددة المدة .

ولئن سجلت مراجع التاريخ وأسفاره بدايات تلك المرحلة وتداعياتها ، فإن حدودها وأبعادها الجغرافية والسياسية لم تحسم بعد على خريطة الحاضر . ولربما يحتاج انتزاع المستقبل منها إلى ابتكار رؤًى وصيغ تتجاوز الجهد الماضى فى الموالفة « المبتسرة » بين « تحسين الشروط » ... و « رفع كفاءة الاستخدام » و « إبطاء الآثار السلبية » .. و « تكييف الأوضاع » ، لتنحاز إلى اختيارات لا يعتبر قاموس الاقتصاد وحده ، على ثراء مفرداته وتتابع مستجداته ، مرجعها الأصيل أو منبعها ومصبها الدائم .

* * *

الهوامش

(١) راجع : عاطف الغمرى ، المستقبل السياسى والاقتصادى للمعونة الأمريكية للخارج ، الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٩٧ .

(٢) أحمد صادق القشيرى ، القانون الاقتصادى الدولى ، القاهرة ، مذكرات غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦ .

(٣) ، (٤) للمزيد من التفصيل عن المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمعونة الأمريكية وشروطها وآثارها انظر : دينا جلال ، المعونة الأمريكية لمن .. مصر أم أمريكا ؟ كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ١٠ ـ ديسمبر ١٩٨٨ ، وقد اعتمد هذا الكتاب على رسالة ماجستير قدمتها نفس الباحثة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة عام ١٩٨٧ بعنوان « دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ ».

وفيما يتعلق بالدراسة الأمريكية الخاصة بالتعاون الإقليمى راجع :

AID, Regional Cooperation in the Middle East, Department of State, Washington : 1, 1979.

(٥) راجع ما نشر من أرقام ومؤشرات تفصيلية فى هذا الصدد ورد فى : إبراهيم نافع ، بعيدًا عن حديث المن .. كشف الحساب الحقيقى للعلاقات المصرية الأمريكية ، الأهرام ، ١١ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٦) للمزيد من التفصيل انظر : المعونة الأمريكية والأمن القومى المصرى فى: دينا جلال ، وقد استخدمت الدراسة مصطلحات « التواجد المحسوس - High Visibility » ، و«أدنى المستويات - At grass root levels» نقلا عن :

Handoussa, Heba. Conflicting objectives in the Egyptian American Relationship, AVC, Cairo Papers in Social Sciences, Cairo 10-11 December 1983, Vol. 7, Monog. 3, by Earl Sullivan.

(٧) حامد ربيع ، دور المعلومات فى الاستراتيچية الأمريكية ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٣٤ ، ٧ فبراير ١٩٨٣ .

(٨) د. محمود عبد الفضيل ، أساليب التخطيط الاقتصادى فى ظروف التعبئة والحرب ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٣ ، يناير ١٩٧٦ ، ص ١٥٠ ـ ١٥٢ .

(٩) د. محمود عبد الفضيل ، فك الارتباط الاقتصادى ممكن وله ثمن ، الطليعة، فبراير ١٩٨٦ . ص ٢٨ .

(١٠) للمزيد من التفصيل راجع : المعونة الأمريكية بين الأبعاد التشريعية والممارسات البرلمانية لمجلس الشعب المصرى فى : دينا جلال ، مرجع سبق ذكره

(١١) ، (١٢) للمزيد من التفصيل انظر : المعونة الأمريكية والخريطة الاجتماعية فى مصر ، المرجع السابق.

(١٣) ، (١٤) ، (١٥) ورد فى : زينب عبد العظيم ، صندوق النقد الدولى والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية : جوانب سياسية ، كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ١٤٣ ، القاهرة ، أول ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ١٤٤ ـ ١٤٧ .

(١٦) انظر التحليلات والآراء المختلفة الواردة فى المرجع السابق مباشرة ، ص ١٤٦ ـ ١٤٨ .

(١٧) للمزيد من التفصيل انظر : الشروط المقيدة الواردة فى اتفاقيات المعونة الأمريكية فى : دينا جلال ، مرجع سبق ذكره .

(١٨) راجع : البرنامج السنوى المعلن للمعونة الأمريكية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٥ إلى ١٩٩٦ :

USAID, Status Report of U.S. Economic Assistance to Egypt 1975 1996. as of 1997, Cairo.

(١٩) انظر : إبراهيم العيسوى ، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح ، القاهرة ، كتاب الأهالى ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٥١ .

(٢٠) فؤاد زكريا ، العرب والنموذج الأمريكى ، القاهرة دار الفكر المعاصر ، ١٩٨٠ ، ص ٤٥ .

(٢١) الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٨٣ ، ١٦ يناير ١٩٨٤ ص ٩ .

(٢٢) عادل حسين ، التطبيع : المخطط الصهيونى للهيمنة الاقتصادية ، بيروت، دار آزال للطباعة والنشر ، ١٩٨٥ . ص ٥١ .

(٢٣) راجع العناوين الرئيسية والافتتاحيات وعناوين الأعمدة والمقالات المنشورة فى الجرائد المصرية عامة خلال الفترة من منتصف شهر أغسطس عام ٢٠٠٠ وحتى نهايته ، خاصة ما جاء فى جريدة الأهرام فى هذا الشأن.

(٢٤) للمزيد من التفصيل انظر : المعونة الأمريكية بين التصورات الرسمية المعلنة ومستجدات الواقع فى : دينا جلال ، مرجع سبق ذكره٠

(٢٥) راجع :

Friedman, Thomas. Egypt : When The Crunch Comes Mubarak Doesn't Deliver. N.Y. Times, Herald Tribune August 2nd , 2000.

وفيما يتعلق برد الفعل الإعلامى المصرى والعربى المكثف فى هذا الصدد ، تحضر الإشارة إلى الملف المرئي الذى يعتبر بمثابة مرجع رئيسى فى هذا الشأن ، والذى تم استعراض عناوينه الرئيسية فى برنامج تليفزيونى سياسى - جماهيرى مصرى من نوع خاص ، يتسم بارتفاع نسبة مشاهدته على مستوى كل من البث الأرضى والبث الفضائى فى ضوء اهتمامه بالشأن والهم القومى بالمعنى الشامل : رئيس التحرير ، حمدى قنديل معدًا ومقدمًا ، القناة الأرضية المصرية الثانية ، ١٤ أغسطس ٢٠٠٠ ، وأيضًا القناة الفضائية المصرية الأولى ، ١٥ أغسطس ٢٠٠٠ ٠

(٢٦) ، (٢٧) إبراهيم نافع ، كشف الحساب الحقيقى للعلاقات المصرية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره٠

(٢٨) عاطف الغمرى ، زيارة كلينتون «للشريك الاستراتيچى» ، الأهرام ، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٠ ٠

(٢٩) سمير رجب ، ماذا دار فى اجتماع القمة بين مبارك وكلينتون ٠٠ ؟؟ ، الجمهورية ، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٠ ٠

(٣٠) تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى الطرح الإعلامى المرئى الذى نقل هذا الحدث من ظرفه الخاص العارض إلى إطار أكثر شمولا وعمومية فيما يختص بالعلاقات المصرية الأمريكية ، وذلك من خلال معالجة إعلامية متكاملة جمعت بين التعليق الحى ، واستعراض عناوين ملف معد عن المادة المنشورة فى الصحف القومية والحزبية والصحافة العربية ، ومحاورة المتخصصين فى هذا الشأن : رئيس التحرير ، حمدى قنديل ، مرجع سبق ذكره٠

(٣١) انظر : عاطف الغمرى ، المستقبل السياسى والاقتصادى للمعونة الأمريكية فى الخارج ، مرجع سبق ذكره٠

الاقتصاد الأمريكى
الجميل والقبيح

سجينى دولارمانى
المحررة الاقتصادية بالأهرام

سقوط الأقنعة

لا تمل الولايات المتحدة من أن تسكب فى آذاننا ، وتشغل حواسنا ، وتصب فى عقولنا ليلا ونهارًا فضائل المبادرة الفردية الحرة وحتمية رفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادى ، باعتبارها بطاقة الدخول إلى عالم الاقتصاد الجديد . ولكن على حد المثل الشعبى الشائع « أسمع كلامك أصدقك أشوف أمورك أتعجب » فقد يدهش المرء إزاء ما يرصده عن مدى التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى الأمريكى والدور الذى تقوم به « اليد الخفية للدولة » ، ليس فقط فى أشكاله التقليدية المتعلقة بإرساء البنية التحتية أو تهذيب الدورات الاقتصادية ، أو حماية المنافسة ومعالجة أوجه قصور نظام السوق الحرة ، ولكن بدرجة أكبر فى حماية المصالح الخاصة وحفزها على تطوير قدراتها التنافسية ، بإمدادها بأحدث ما تتوصل إليه مراكز البحث العسكرية من ابتكارات تكنولوچية ، واستخدام ترسانة من أسلحة السياسة التجارية الفتاكة لفتح الأسواق العالمية أمام صادرات شركاتها ، واستغلال النفوذ السياسى لضمان إرساء القواعد التى ترسخ للشركات الأمريكية مواقع متقدمة فى الأسواق العالمية ، تحت شعارات حماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع ، لتسوية ساحة المنافسة على نحو يضمن الهيمنة الأمريكية على الأسواق العالمية . وحتى لانذهب بعيدًا ، فوكالة الإعلام الأمريكية ذاتها تصف الاقتصاد الأمريكى بأنه اقتصاد مختلط تلعب فيه الحكومة دورًا مهمًّا ، رغم أن الشطر الأعظم

من الموارد المنتجة تعود ملكيته للقطاع الخاص[1] ، ويتألف قرابة ثلثى إجمالى الإنتاج الاقتصادى من السلع والخدمات التى يشتريها الأفراد للاستخدام الشخصى ، أما الثلث الباقى فتشتريه الحكومة والشركات. وقد انشغل الرأى العام الأمريكى منذ الأيام الأولى للجمهورية بقضيتين محوريتين ، أولاهما تتعلق بالدور الملائم الذى يمكن أن تلعبه الحكومة فى اقتصاد قائم أساسًا على قوى السوق ، وثانيتهما تتعلق بالحوار المستمر حول سياسة التجارة الدولية وما إذا كان يتعين إتمام اندماج الولايات المتحدة فى الاقتصاد العالمى على أساس من قاعدة ومبادئ السوق الحرة ، أو من خلال الضغط السياسى والدخول فى مساومات صعبة مع الشركاء التجاريين المتنافسين على تقسيم الأسواق.

وفى هذا الفصل نحاول استعراض بعض الملامح الأساسية للتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى فى قطاعاته المختلفة وتطوره التاريخى وأبعاده المستقبلية ، حتى نزيل « القناع المزيف » عن القول الشائع بالدور المرفوض للدولة ، ونلقى الضوء على بعض الحالات التى تحيزت فيها الإدارة الأمريكية لحماية مصالح مؤسسات الأعمال ذات النفوذ - على حساب مصالح المجتمع - وما أحدثه ذلك من تشوهات فى الهيكل الاقتصادى ، ونتطرق إلى بعض الأساليب العدوانية التى أباحت الولايات المتحدة لنفسها استخدامها على النطاق العالمى ، للحيلولة دون ظهور منافسين أقوياء لشركاتها ، حتى وإن تناقضت هذه الأساليب مع مبادئ السوق الحرة ، ونشير فى النهاية إلى أن التحرك الأمريكى فى المستقبل لن يكون فى اتجاه تحرير الأسواق كما تدَّعى فى العلن ، ولكن ستنتهج ما يروج له البعض بسياسة « الفعالية الحذرة » التى تضمن لأمريكا انتزاع ما تراه أسواقًا عادلة لشركاتها وما يثبت تفوقها التكنولوجى.

خط وهمى

ولكن قبل الخوض فى كل ذلك قد يكون من المفيد التركيز على عدة نقاط :

أولا : أن الفكر السياسى الأمريكى يقوم على النظرة البراجماتية ، بمعنى إخضاع أى نظرية للأهداف العملية البحتة ؛ ولهذا فهناك ما يشبه التأرجح الدورى فى

---

(١) الاقتصاد الأمريكى - وكالة الإعلام الأمريكية ١٩٩٢ ، صفحة ٦.

الفكر الاقتصادى الأمريكى ، بين الإيمان بتدخل أكبر أو تدخل أقل للحكومة ، وفقًا للمزاج السياسى السائد ، ووفقًا لمراحل الركود أو الانتعاش ، التى يمر بها الاقتصاد فى دورات متعاقبة ، فقد كان تأييد التدخل الحكومى قويًا فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى أزمة الركود فى الثلاثينيات وما تبعها من سياسة الصفقة الجديدة. لكن خروج الاقتصاد الأمريكى قويًا بعد الحرب العالمية الثانية ، وانتعاشه المستمر خلال عقد الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات ، وتراجع وضع منافسيه أضعف حجة الدعاة إلى التدخل الحكومى. وعلى العكس من ذلك ، شهدت الفترة حتى منتصف السبعينيات توسعًا كبيرًا فى عدد من الوكالات واللجان التى أنشئت لتنظيم النشاط الاقتصادى. ثم جاءت أزمة الركود التضخمى لتدفع إلى المقدمة بدعاة التحرير الاقتصادى الذين رفعوا شعارات شعبية تدعو إلى إلغاء كافة الجهود الحكومية السيئة المقيدة للمبادرات الخاصة فى الأسواق ، وإنهاء وتقليل استخدام الوكالات واللجان المستقلة ، وتحفيز روح المبادرة لدى القطاع الخاص خلال الحقبة الريجانية. لكن النتائج المخيبة للآمال والاختلالات الهيكلية التى ترتبت على الإصلاحات الريجانية ، دفعت الكثيرين فى أوائل التسعينيات إلى التروى وعدم الاندفاع نحو إزالة المزيد من هذه الأنظمة ، مع تصاعد انتقاد الكثيرين للكيفية التى سارت بها إزالة الأنظمة على أرض الواقع. ومع بداية القرن الحادى والعشرين يتجدد الجدل حول ضرورة انتهاج الولايات المتحدة سياسة صناعية موجهة تجاريًا ، والتخطيط بنظرة مستقبلية لإيجاد بيئة محلية بناءة تمكّن الاقتصاد الأمريكى من الصمود فى الصراع الشرس فى مجال التكنولوچيا العالية وصناعاتها ، وتعزز قدراته على النمو المستمر والتحول من اقتصاد يستند إلى القطاع العسكرى ، إلى اقتصاد تزداد فيه حيوية قطاعاته المدنية.

ثانيًا : أن الخط الفاصل بين النظام الصناعى ونظام الدولة هو خط وهمى يصعب تمييزه بدقة ، وبالتالى يصعب تصور دور الدولة كأداة للتغيير بغض النظر عن مصالح وآمال هؤلاء الذين يشكلونها. وفى النطاق الأمريكى تتقدم مصالح النظام الصناعى وجميع قطاعات الأعمال المؤثرة فى تمويل الحملات الانتخابية لأعضاء الكونجرس والمرشحين للرئاسة على جميع المصالح الشعبية الأخرى ، ومن ثم يبدو التحيز واضحًا فى صياغة التدخل الحكومى على نحو يخدم احتياجات النظام

الصناعى ، وخاصة عندما يتم صياغة هذه الاحتياجات على نحو متسق مع الهدف الاجتماعى العام. وتبدو هذه التشابكات واضحة - كما سنفصل فيما بعد- فى صياغة وتطبيق قوانين مكافحة الاحتكار ، وفى التداخل المعقد بين القطاع العسكرى والصناعات التحويلية والتكنولوچية ، وفى طريقة معالجة الإدارة الحكومية لأزمة مؤسسات الادخار والإقراض التى هزت النظام المصرفى فى فترة الثمانينيات ، والتى تماثل فى بعض ملامحها الأزمة التى تعرضت لها المؤسسات المصرفية اليابانية والآسيوية فى التسعينيات ، وسط معارضة أمريكية شديدة لاستخدام المال العام لاحتواء تداعياتها.

ثالثًا : أن دوائر الأعمال تؤثر على السياسات الحكومية بشكل مباشر من خلال الطابع المميز للمجتمع الأمريكى الذى لا يجد حرجًا فى انتقال رؤساء الشركات ومديرى البنوك الاستثمارية لشغل مناصب دقيقة فى الإدارات الحكومية ، وانتقال شاغلى المناصب العامة للعمل فى الشركات الخاصة بعد انتهاء الفترات الرسمية لعملهم. والأمثلة على ذلك عديدة مثل « دين أتشيسون » ، و« روبرت ماكنمارا » ، و« روبرت روبين » الذين تولوا مناصب وزارات الخارجية والدفاع والخزانة. كما أن وقوع السياسة التجارية فى قبضة الكونجرس ، يتيح فرصًا مستمرة وغير محدودة لخضوع هذه السياسة لضغوط جماعات الضغط التى تنظمها الشركات لضمان تحقيق أهدافها.

رابعًا : ولأن الولايات المتحدة لم تكن فى وقت من الأوقات قوة كولونيالية استعمارية بالمعنى التقليدى ، فقد مثلت فروع بنوكها وشركاتها فى الخارج أداة فعالة لضمان تحقيق الأهداف العامة للسياسات الخارجية. وقد ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تعكس فى مراحلها التاريخية المتعددة ، الهاجس المستمر لفتح الأسواق أمام المنتجات الأمريكية ، سواء كانت قمحًا أو سيارات أو طائرات أو أسلحة أو أجهزة كمبيوتر أو خدمات الإنترنت أو البرامج المعلوماتية ، أو تجارة إلكترونية ، وضمان حصول الصناعة الأمريكية على إمداداتها من الطاقة البترولية والمواد الأولية الدقيقة. ولذلك فإن المصالح التجارية تلعب دورًا محوريًا فى صياغة السياسة الخارجية والعكس بالعكس. ويرصد التاريخ الأمريكى حالات عديدة تطابقت فيها

حماية المصالح التجارية للشركات الأمريكية مع مفاهيم الحفاظ على الأمن القومى. ويبدو هذا واضحًا فى السياسة الخارجية الأمريكية التى أيدت بقاء أنظمة ديكتاتورية عسكرية فى دول أمريكا اللاتينية حفاظًا على مصالح شركات أمريكية مثل «يونيتد فروت»[1]، ودخولها فى مواجهة مع دول الاتحاد الأوروبى حول صادرات الموز التى لا تصدرها أمريكا ولكنها تشكل مصالح حيوية لشركاتها فى دول أمريكا الوسطى، ومخاطرتها بخوض حرب تجارية مع اليابان للدفاع عن المصالح الخاصة فى صناعة السيارات وأشباه المواصلات، وفتح الأسواق اليابانية أمام أجهزة الهاتف المحمول الأمريكية الصنع.

جذور التدخل الحكومى

رغم ما يروجه الأمريكيون الآن كثيرًا حول فضائل الأيام السعيدة الماضية للأسواق الحرة، فالحقيقة أن الأمريكيين أيدوا منذ وقت طويل وجهات النظر الاقتصادية التى تغذى استخدام التدخل الحكومى على كل المستويات لتصحيح أوضاع السوق الفعلية والمحتملة التى تعتبر غير مقبولة، فالنظام الاقتصادى الأمريكى الذى نشأ على أنقاض الميركانتيلية الإنجليزية، التزم منذ البداية باستخدام قوة الدولة لتنظيم النشاط التجارى والمالى. واستمرت الدولة على المستوى الفيدرالى وعلى مستوى الولايات فى ممارسة دورها فى تحديد سلوك السوق واتجاهاته، حتى بعد تخلى «الميركانتيلية» عن مكانها لحرية النشاط الاقتصادى.

وقد برزت الحاجة للتنظيم الحكومى فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، عندما نمت السوق على نحو أدى إلى بروز الاحتكارات والترستات والاندماجات الضخمة بين الشركات، بالإضافة إلى أن تنمية الطاقات الإنتاجية بغير حساب، دفع الاقتصاد إلى الارتطام بصخور كساد طويل أعقب الذعر المالى الذى جاء فى عام ١٨٩٣. وعجز الاعتماد التقليدى على قوى السوق عن استعادة التوازن، فجاء التدخل الحكومى بمجموعة من التشريعات التقدمية التى استهدفت قيام

---

(1) Business and Foreign Policy, Jeffery E. Garten -Foreign Affairs May/June 1997, p.69.

الاقتصاد المنظم. ثم جاء الانهيار الاقتصادى فى الثلاثينيات ، وتوسيع دور الحكومة كمنظم وموجه للاقتصاد الكلى كما أوضحنا سابقًا. وكانت الحكومة فى كل هذه الأدوار تستجيب لضغوط سياسية حقيقية من جانب الشركات الصغيرة والمزارعين والحركات العمالية ، لكن ظلت غالبية استجابات الحكومة فى صالح دوائر الأعمال الكبيرة بشكل واضح حتى أزمة الثلاثينيات. ولم تكن هذه الدوائر ترى أية مشكلة فى تدخل الحكومة مادام هذا التدخل يحقق مصالحها وأهدافها.

كانت البداية فى قطاع السكك الحديدية الذى لم يكن يمثل قطاعًا احتكاريًّا بطبيعته وفقًا لأسس النظرية الاقتصادية. لكن لأنه قطاع يحقق مصلحة عامة ، فقد توفر التوافق العام على ضرورة التدخل الحكومى لعزله عن تقلبات السوق وحمايته منها. وتوافق ذلك فى الوقت ذاته مع مصالح شركات السكك الحديدية الخاصة. فقد كان فى الولايات المتحدة حينذاك ٢٠٠ ألف ميل من الخطوط الحديدية العاملة. وكان خط واحد على الأقل يمر بكل بلدة ريفية صغيرة بينما كانت تمر بكل مدينة رئيسية عدة خطوط للسكك الحديدية. وفى حين تمتع معظم مستخدمى السكك الحديدية من مصدرى البضائع بمزية الاختيار بين الشركات المتنافسة على السعر ، عانى المستخدمون لخطوط السكك الحديدية فى المناطق الريفية من ارتفاع الأسعار بسبب تقلص المنافسة. وعلى العكس من ذلك ، فقد عانت شركات السكك الحديدية بالمدن من مشكلات الطاقات الفائضة المزمنة ، وتحولت أرباحها فى كثير من الأحيان إلى خسائر فادحة نتيجة لحرب تخفيض الأسعار بين الخطوط المتنافسة ، وتكررت حالات الإفلاس ؛ لأن الإيرادات لم تغط تكاليف التشغيل المتغيرة.

ولأن السكك الحديدية كانت آنذاك من كبريات مستخدمى العمالة ومستثمرى رءوس الأموال ، فقد أثار إفلاس الخطوط الرئيسية حالة من الذعر الاقتصادى ، كما حدث فى السنوات ١٨٧٣ و ١٨٨٤ و ١٨٩٣ . وكانت مسئولية الحكومة عن المصلحة العامة ، وليس الجدل حول ضرورة تنظيم المرافق العامة أو الاحتكارات الطبيعية هى السبب وراء إنشاء «لجنة التجارة بين الولايات - Interstate Commerce Committee » عام ١٨٨٧ وتطوير صلاحيتها طوال العقود الثلاثة أو الأربعة التالية لتحديد السعر الذى يضمن عائدًا مجزيًا

للاستثمارات ، وهو العائد الذى لم يتحقق لها فى السنوات السابقة على التنظيم الحكومى إلا نادرًا[1].

ورغم أن حقبة التقدمية قد بلغت ذروتها بين عامى ١٩٠١ و ١٩٢٠ ، إلا أن تدخل الحكومة شهد أكبر تطور له فى ثلاثينيات القرن العشرين ، مع تطبيق برنامج « الصفقة الجديدة » التى عكست رغبة الرئيس فرانكلين روزفلت فى التخلص من الوضع الذى أدى إلى أزمة الثلاثينيات • ومدت تشريعات الصفقة الجديدة سلطات الحكومة الفيدرالية إلى مجالات أخرى ، وخاصة فى قطاع المصارف والزراعة والضمان الاجتماعى والرفاهة العامة • ووجه روزفلت انتباها فوريًا لمشكلات العمل ، فحدد مقاييس دنيا للأجور وساعات العمل وإعانات البطالة ، ووفر الحافز لتوسيع عضوية النقابات العمالية فى صناعات رئيسية مثل الفولاذ والسيارات والمطاط • وتشكل العديد من اللجان والوكالات المستقلة ؛ لتنظيم عمليات النقل بالمقطورات والأوتوبيسات وشركات النقل السريع والناقلات البرية والبحرية • وأنشئت لجنة الطاقة الفيدرالية (FPC) عام ١٩٣٤ ، ولجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) عام ١٩٣٤ وإدارة الطيران المدنى عام ١٩٣٨ ولجنة الطاقة الذرية (AEC) وإدارة العقاقير والأغذية عام ١٩٤٦ ، وتم تنظيم نشاط البنوك فى ظل نظام الاحتياط الفيدرالى ونشاط سوق المال تحت إشراف لجنة السندات المالية والبورصة عام ١٩٣٤ ، وبين عامى ١٨٩٠ و ١٩٤٠ أنشئت مئات اللجان المنظمة المستقلة على مستوى الدولة للإشراف على قضايا المصلحة العامة • ولم يستند ما يعتبر من المصلحة العامة فى جميع الحالات على تعريف اقتصادى محدد ، بل استند إلى ما تراه الهيئات التشريعية على المستوى الفيدرالى وعلى مستوى الولايات •

وخلال الحرب العالمية الثانية تدخلت الحكومة الفيدرالية فى الاقتصاد كما لم تفعل من قبل ، وتم تشكيل مجلس الإنتاج الحربى ؛ لتنسيق القدرات الإنتاجية لتلبية الأولويات العسكرية • وعمل مكتب إدارة الأسعار المنشأ حديثًا على ضبط إيجارات بعض المساكن وتخصيص مواد استهلاكية تراوحت بين السكر والبنزين ، كما بذل جهودًا أخرى ؛ لكبح ارتفاع الأسعار • وفى يناير عام ١٩٤٥ والحرب العالمية تدخل

(1) What Economists know. Robert. B. Carson - St Martins Press Inc. p.229.

مرحلتها الأخيرة ، عرضت على مجلس الشيوخ الوثيقة (S-380) التى تدعو الحكومة الفيدرالية إلى تحمل مسئولياتها فى الحفاظ على العمالة الكاملة • وكانت وثيقة كينزية بحتة تحدد أدوات تحقيق العمالة الكاملة بقدر من التفصيل ، غير أن أفضل ما خرج به الكينزيون والسياسيون الليبراليون ، هو قانون العمالة لسنة ١٩٤٦ الذى أسقط كلمة « الكاملة » واكتفى بدعوة الحكومة الفيدرالية إلى استخدام كل ما هو مستطاع من أجل توفير فرص العمل المفيد وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف وإنتاج وقوة شرائية •

البعد الاجتماعى

بصفة عامة ، ظل سجل اللجان والوكالات التنظيمية جيدًا حتى فترة السبعينيات • وكان النقد الذى يوجه إليها ينصب على عدم ممارستها لسلطاتها الإدارية بالكامل • وبحلول أوائل السبعينيات كان هناك ما يزيد على مائة وكالة تنظيم فيدرالية حصلت على تفويض من الكونجرس ؛ لتنظيم النشاطات فى سلسلة واسعة من الحقول من التجارة إلى الاتصالات ، ومن الطاقة النووية إلى سلامة المنتجات وتوفير فرص العمل • وعادة ما تكون هذه اللجان والوكالات مستقلة عن الرئيس الذى يعين مفوضيها بعد موافقة مجلس الشيوخ على التعيين ، غير أن نقاد الوكالات التنظيمية اتهموا المفوضين أحيانًا بأنهم يصبحون عرضة للضغط من أعضاء الكونجرس بالنيابة عن أنصارهم ، ولنفوذ المصالح التجارية التى يفترض بهم أن ينظموها ، فضلا عن إمكانية حصولهم على رواتب عالية فى تلك الشركات حين ينتهى عملهم فى الوكالة •

وقد شهدت موجة النشاط التنظيمى فى الستينيات والسبعينيات نقلة نوعية ، حيث كانت جهود التشريعات الاجتماعية موجهة لا إلى القرارات الاقتصادية للمؤسسات ، بل إلى جوانب فى عمليات المؤسسات رؤى أن لها آثارًا ضارة على المجتمع ، كما أن هذه التشريعات استهدفت فرض معايير محددة على جميع المؤسسات وليس على فئة خاصة منها • ونشأت مجموعة من اللجان والوكالات من نوع جديد أهمها لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية (CPSC) ، ووكالة حماية البيئة (EPA) ، ولجنة

المساواة فى فرص التوظف (EEOC) ، وإدارة الأمن الصناعى (OSHA) وإدارة الطاقة الفيدرالية.

وكانت أسباب انفجار التنظيم الاجتماعى واضحة ، فقد كانت الستينيات وأوائل السبعينيات زمن الآمال الاجتماعية والفردية المتزايدة ، وكانت نوعية الحياة موضع اهتمام كبير مع الرخاء العام الفعلى أو المتوقع الذى ساد تلك الفترة. ولم تكن التكاليف الإضافية التى يتطلبها تحقيق قدر أكبر من سلامة المنتجات وأمان ظروف العمل ونقاء الهواء تشغل بال أحد ؛ لأنه كان من المفترض أن تتناقص هذه التكلفة مع استمرار النشاط الاقتصادى.

لكن نهاية فترة السبعينيات شهدت ركودًا تضخميًّا حادًّا وتقلصًا للقدرة التنافسية الأمريكية فى مواجهة المنافسة اليابانية والأوروبية ، وارتبط ذلك فى الأذهان بعدم كفاءة الوكالات التنظيمية وترهلها وتدخلها على نحو تسبب فى ارتفاع التكلفة الإنتاجية وإلحاق الضرر بالقدرة التنافسية. وبدأت عملية تقليص أو إلغاء الكثير من الأنظمة الحكومية التى تؤثر على المستهلك والبيئة ومؤسسات الأعمال فى عهد الرئيس چيمى كارتر عام ١٩٧٨ ، ثم مضت بوتيرة أسرع فى عهد الرئيس رونالد ريجان حين ألغيت القيود على قطاعات النفط والاتصالات عن بعد والنقل الجوى والبنوك والمنافسة بصفة عامة. وأصبح التجاهل الحميد للتمسك بمبادئ ونوعية الحياة هو الاستراتيچية الرئيسية فى السياسة العامة.

غير أن النتائج الفعلية لعملية التحرر الاقتصادى جاءت متضاربة ، حيث برز الكثير من الخاسرين ، وارتفع معدل إفلاس الشركات بنسبة ٥٠ % ، وتعرض المزارعون لضربات قاسية مع تراجع الصادرات الزراعية ، واضطربت الأوضاع داخل صناعة النقل الجوى التى واجهت أزمة تشبه أزمة السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر. وانتهى الأمر بظهور قوى احتكارية فعلية بعد طرد المنافسين الضعفاء ، كما تفجرت أزمة مؤسسات الادخار والإقراض التى تحمَّل أعباءها فى النهاية دافعوا الضرائب الأمريكيون وهو ما سنوضحه فيما بعد.

ولذلك قد اختفت النبرة الحماسية لإلغاء القواعد التنظيمية من الخطاب الانتخابى للمرشح الجمهورى چورچ بوش فى عام ١٩٨٨ ، وبرز مرة أخرى شعار العودة

إلى التنظيم من أجل تطبيق سياسة صناعية توفر منافع حقيقية للمؤسسة الخاصة فى اقتصاد الإنتاج من أجل الربح• وقد ثار جدل واسع النطاق بشأن هذه السياسة خلال فترة حكم الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون ، سنتناوله عند الحديث عن الرؤية المستقبلية للصناعة الأمريكية• **ومن المهم ملاحظة أن مبدأ التدخل الحكومى لم يقبل أو يرفض لأسباب أيديولوجية ، لكن تم توسيعه أو تقليصه بما يتوافق مع أوضاع الركود أو التضخم ، ومع ما يحقق المصالح الخاصة ويدعمها فى نهاية الأمر ، أما اتساق ذلك مع الصالح العام فقد جاء فى المرتبة الثانية من الأهمية•**

الحماية الزراعية

وقد اتخذ التدخل الحكومى لتنظيم النشاط الاقتصادى أبعادًا مختلفة تجاوزت مرحلة سن القوانين وإنشاء اللجان المنظمة إلى مجال الدعم المباشر ، استفادت منه مختلف القطاعات من المزارعين إلى النظام المصرفى إلى بورصة الأوراق المالية إلى مختلف الصناعات التحويلية ، ثم امتدت إلى الصناعات التكنولوچية التى استفادت من الإنفاق العسكرى الضخم ، والتشابكات فى مجالات البحث والتطوير العلمى العسكرى والمدنى• وقد كانت لهذه التشابكات تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية ، دعمت القدرة التنافسية الأمريكية فى بعض المجالات ، وألحقت الضرر بها فى مجالات أخرى ، وهو ما يستحق التدقيق فيه باعتبار أن الاقتصاد الأمريكى هو النموذج المجسم أمامنا لاقتصاد السوق الحرة•

كانت للزراعة منذ الأيام الأولى لنشوء الأمة الأمريكية مكانة ذات أهمية حيوية فى الاقتصاد الأمريكى ، وكانت للقصص التى تتغنى بفضائل المزارعين وروح المبادرة لديهم والعمل الجاد والاعتماد على الذات ، مكانة محورية فى الثقافة الأمريكية ، لكن الزراعة تحولت بشكل متزايد إلى كونها أعمالا تجارية قائمة على الزراعة ، وهى شبكة معقدة من النشاطات التجارية ذات العلاقة بالمزارع ، ابتداء بالمزارع المملوكة للأفراد ، وانتهاء بالشركات الكبرى متعددة الجنسيات التى تصنع كيماويات المزارع مثل الأسمدة والتعاونيات الزراعية والمصارف الريفية الضامنة للإنتاج وشركات شحن المنتجات الزراعية•

ومنذ البداية ، سعى المزارعون بوعى ؛ للاستفادة من سياسات الحكومة

الفيدرالية التى سمحت لهم باستيطان الأرض تحت المظلة القانونية لـ « قانون الشمال الغربى » مقابل أسعار رمزية ، ثم وفرت الدولة الأراضى لشبكة من الكليات الزراعية والتقنية التى لعبت دورًا رئيسيًّا فى البحوث الزراعية وتعليم أجيال من المزارعين . وفى عام ١٩١٤ تأسست وكالة الخدمات الاستشارية الزراعية ، وقدمت قروضًا بسعر فائدة منخفض للمزارعين . ثم أنشأ الرئيس « هيوبرت هوفر » مجلس المزارع الفيدرالى فى عام ١٩٢٩ ، الذى أرسى دعائم مبدأ التدخل المباشر فى العرض والطلب ، ومثل أول التزام قومى لتأمين المزيد من الاستقرار الاقتصادى للمزارعين . وكان أول إجراء اقترحه الرئيس فرانكلين روزفلت عند توليه السلطة فى عام ١٩٣٣ هو قانون التعديل الوزارى الذى أعطى وزير الزراعة سلطة تقليص الإنتاج عبر الاتفاقات الطوعية مع المزارعين الذين قبضوا ثمن وقف الإنتاج فى أراضيهم حفاظًا على الأسعار ولإراحة التربة .

وفى عام ١٩٣٨ أدخل التشريع الزراعى مفهوم « سعر التعادل للمزارعين » وهو سعر يؤمن للمزارعين نفس القوة الشرائية النسبية التى تكون للأسعار فى فترات مواتية . فإذا زاد الإنتاج عن المستوى الذى يمكن بيعه على أساس نسبة معينة من سعر التعادل ، تشترى الحكومة الفائض وتخزنه .

وعندما ضاقت الصهاريج بالمخزون وامتلأت السفن المهجورة بالحبوب بحلول الخمسينيات ، وتراكمت كميات أخرى من الحبوب على الأرض حيث تعرضت للتلف بسرعة ، ابتدعت الحكومة برنامجين لتصريف الفائض : أولهما : محلى تمثل فى تقديم وجبات غذاء مجانية منخفضة التكلفة فى المدارس لأطفال العائلات ذات الدخل المحدود . ثانيهما : كانت بداياته فى مشروع « مارشال » لإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية الذى خصص ثلث اعتماداته الإجمالية - التى بلغت أكثر من ١٢ بليونًا من الدولارات - لتمويل الصادرات الأمريكية من المنتجات الغذائية . بل أصرت الولايات المتحدة على أن يتم تحويل ربع القمح إلى دقيق مصنع فى منشآت أمريكية . ثم كان القانون رقم ٤٨٠ المسمى بقانون « الغذاء من أجل السلام » الموجه للدول النامية ، حيث كان يدفع للعمال فى مشاريع التنمية المحلية بالمواد الغذائية الأمريكية . وترتب على ذلك توقف الكثير من المزارع فى البلاد النامية عن

إنتاج الحبوب الغذائية وتزايد اعتمادها على الإمدادات الأمريكية ، فضلاً عن أن الولايات المتحدة أصرت على أن يتم نقل هذه الشحنات على متن سفن أمريكية .

وحين تراجعت الكثير من الدول النامية عن الاعتماد على برنامج الغذاء من أجل السلام بعد نجاح الثورات الخضراء بها ، اضطرت الحكومة إلى تعطيل ٢٥ % من الأراضى المنزرعة فى أمريكا بموجب برنامج الدفع عينًا الذى تبنته الحكومة فى بداية الثمانينيات . **قبض المزارعون من خلاله ثمن تقليص المساحات المزروعة بالحبوب والأرز والقطن لرفع الأسعار وخفض تكاليف التخزين الحكومية . كما تلقى المزارعون دعمًا لدخولهم ؛ لتعويضهم عن الفارق بين سعر السوق وسعر منشود محدد .** بالإضافة إلى ذلك خضعت المحاصيل الأخرى مثل الليمون والبرتقال لقيود تسويق علنية ؛ إذ تحددت أسبوعيًا كمية المحصول التى يستطيع المزارع تسويقها كمحصول طازج . **ويحظى المزارعون الأمريكيون حتى الوقت الراهن بدعم سنوى تتراوح تكلفته ما بين تسعة و ١٥ مليارًا من الدولارات** ، على الرغم من أن وزير الزراعة الحالى « دان جليكمان » يعترف بأن عائلة أمريكية من كل عشرة عائلات تقريبًا تفتقر إلى الغذاء ، وأن عشرة ملايين من العائلات الأمريكية فى مناطق الغرب والجنوب هى الأكثر تضررًا من نقص الغذاء ، أى بنسبة تزيد على ٩ % من السكان . **وتفرض أمريكا رسومًا جمركية عالية على العديد من المنتجات الزراعية ؛ لحماية المنتجين المحليين ، تصل نسبتها إلى ١٣٢ % للواردات من زبدة فول السودانى ، و ١٧٩ % على منتجات الألبان والسكر ، رغم ممارستها لضغوط قوية على الأوروبيين ؛ لفتح أسواقهم الزراعية فى إطار دورة جديدة لمفاوضات تحرير التجارة الدولية**[1] .

الإثنين الأسود

قد يصاب من يجهلون تاريخ الاقتصاد السياسى الأمريكى فى القرن العشرين بالدهشة إزاء التأييد السياسى والشعبى لشتى أشكال التدخل الحكومى فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وبعد فشل الريجانية فى معالجة بعض القضايا الاقتصادية ، **فقد**

---

(١) مجلة Economist عدد ٣ أكتوبر عام ١٩٩٨ ، صفحة ٧٣ .

انطلقت الدعوة المحمومة غير المفاجئة لتوسيع التدخل الحكومى فى تنظيم أسواق الأوراق المالية التى جاءت من جانب المتعاملين فى الأوراق المالية ذاتهم. ونجح اتحاد نقابات العمال الأمريكية (AFL-CIO) والديمقراطيون الليبراليون فى إصدار قانون من الكونجرس يلزم أرباب العمل بإخطار العاملين قبل ستة أشهر من إغلاق المصانع. وفى الوقت ذاته ظهرت مشكلات صناديق الادخار والإقراض ومشكلات الجفاف الزراعى فى عام ١٩٨٨ مما أدى إلى تصاعد الدعوات للتدخل الحكومى[١].

كان انهيار سوق الأوراق المالية فى عام ١٩٢٩ وما أعقبه من كساد ، نقطة فاصلة مثلت بداية لعصر الاقتصاد الكينزى. وبالمثل كان انهيار بورصة نيويورك فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧ علامة مهمة فى تاريخ الاقتصاد الأمريكى. وعلى الرغم من أن جهود التنسيق بين القوى الاقتصادية الكبرى قد جنب العالم كسادًا مماثلا لفترة الثلاثينيات ، ونسى معظم الأمريكيين ما حدث بعد ١٨ شهرًا ، إلا أن صانعى القرار الاقتصادى فى أمريكا لم ينسوا هذا اليوم الذى خسر فيه المتعاملون فى البورصة ٥٠٠ مليار من الدولارات فى يوم واحد ! فلم يكن هذا الحدث المذهل تعبيرًا عن أزمة فى بورصة عالمية ، بقدر ما كان تعبيرًا عن أزمة فى قلب الرأسمالية المالية.

المحللون فى فريق العمل الرئاسى أرجعوا الأزمة إلى طلبات « الشراء بالبيع » المبرمجة على أجهزة الكومبيوتر ، والافتقار إلى الإخصائيين فى قاعة التداول فى بورصة نيويورك. الإخصائى هو متعامل فى الأسهم يختص بسهم أو بضعة أسهم ويتاجر بها فى البورصة ، وتكون مهمته بموجب القانون هى الحفاظ على استمرارية الحركة المنظمة فى تجارة السهم أو الأسهم التى يختص بها ، فيشترى ممن يريد أن يبيع إذا توقفت حركة الشراء ، و يبيع لمن يريد أن يشترى إذا توقفت حركة البيع. وقد ضمت هيئة السندات والبورصة صوتها إلى صوت الفريق الرئاسى فى تبنى إجراءات وقائية تمنع استخدام نظام الطلب الإلكترونى للقيام بالتجارة المبرمجة بالأسهم كلما زاد أو تراجع « مؤشر داو جونز » للشركات الصناعية ٥٠٠ نقطة خلال يوم واحد. ورغم أن المؤشر والبورصة استعادا عافيتهما كثيرًا بعد ذلك ، إلا

(١) What Economists Know المرجع السابق ذكره ، صفحة ١٧٠ .

أن البورصة نفسها لا زالت عرضة للتقلبات الحادة٠ لكن قليلون هم الذين اهتموا بالإمعان فى جذور الأزمة ، فقد كانت أمريكا تطفو على تيار توسع اقتصادى استمر ٤ سنوات يخفى تعفنًا كبيرًا تحت قشرته٠ فقد تحولت أمريكا بأكملها إلى المضاربة ، وتحولت الطبقة المتوسطة من الاستثمار العقارى إلى الاستثمار فى الأسهم٠ ولم يكن الاستثمار الأخير مرتبطًا بحقيقة ما تمثله هذه الأسهم من مستوى الربحية بقدر ما صار تعبيرًا عن حركة رؤوس الأموال المتزاحمة للحصول عليها٠ وساد جو من الرخاء المفتعل بعيدًا عن واقع الاقتصاد الحقيقى الذى كان يعانى من عجز فى الميزانية الفيدرالية بلغ ٢١٠ مليارات من الدولارات بسبب زيادة الميزانية العسكرية، وعجز تجارى وتراكم الدين العام٠

وكان الدرس الحقيقى الذى خرج به الاقتصاديون من الأزمة هو أن أمريكا لم تعد القطب الأوحد اقتصاديًّا ، ولم تعد تقود فى كل شىء ، وأنها فى بعض المجالات مثل صناعات السيارات تعتبر تابعًا ، وفى مجالات أخرى مثل الإلكترونيات الاستهلاكية ليست حتى لاعبًا ، وأدرك الاقتصاديون أن تفكيك الأنظمة فى ظل المفاهيم الريجانية وإطلاق قوى السوق الحرة والمنافسة الشرسة ورفع الدعم الحكومى قد تسبب فى اختلالات أضعفت وضع الاقتصاد الأمريكى فى مواجهة المنافسة اليابانية والأوروبية٠ وسواء كان هذا بالخير أو بالشر ، فقد أشعل "يوم الإثنين الأسود" الجدل حول التدخل الحكومى الذى كان مرفوضًا فى عهد ريجان٠

وكان ثمن هذا الرفض باهظًا٠ **ففى عام ١٩٧٠ كانت توجد فى الولايات المتحدة ٦٤ شركة من بين كبريات الشركات الصناعية المائة فى العالم ، وفى أوروبا ٢٦ شركة منها ، وفى اليابان ثمانى شركات فقط٠ وفى عام ١٩٨٨ لم يوجد فى الولايات المتحدة غير ٤٢ شركة فقط من الشركات الكبرى المائة ، فى حين كانت توجد فى أوروبا ٣٣ شركة وفى اليابان ١٥ شركة٠ وفى الصناعات الكيميائية تتفوق ثلاث مؤسسات ألمانية كل منها أكبر بمقدار الثلث على الأقل من حجم شركة « دوبونت » الأمريكية٠ وفى عام ١٩٧٠ كان ١٩ بنكًا أمريكيًّا من البنوك الخمسين الكبار فى العالم ، وبحلول عام ١٩٩٠ لم يوجد بنك أمريكى واحد بين بنوك القمة العشرين ، وإن كان موقف البنوك الأمريكية قد تحسن قليلا فى**

السنوات الأخيرة إلا أنها لم تستعد موقعها على رأس قائمة البنوك بعد . أما في قطاع الخدمات فإن ٩ مؤسسات من بين المؤسسات العشر الكبريات هي الآن مؤسسات يابانية[١] وقد أصبح واضحًا منذ هذه اللحظة أنه يتعين إعادة بناء هيكل الاقتصاد على أسس جديدة .

إنقاذ صناديق الادخار والإقراض

صناديق أو مؤسسات الادخار والإقراض سقطت أيضًا ضحية القرارات الخاطئة للسياسيين في الحقبة الريجانية ، وبلغت كلفة تنظيف هذه المؤسسات أكثر من ٢٠٠ ألف مليون من الدولارات تحملها ممولو ضرائب الدخل[٢] بعد أن كادت أن تدمر القطاع المصرفي برمته ، فقد أنشئت هذه المؤسسات بهدف جمع الودائع من صغار المدخرين واستثمارها في منح القروض العقارية طويلة الأجل . وقد شهدت هذه الصناديق انتشارًا واسعًا رغم انخفاض سعر الفائدة المدفوع على الودائع؛ لأن المؤسسة الفيدرالية لاستثمارات مؤسسات « الادخار والإقراض » وهي وكالة تابعة للحكومة الفيدرالية ، كانت تضمن الودائع حتى ٤٠ ألفًا من الدولارات لكل صاحب وديعة ، وتفرض رقابة على هذه الصناديق حتى لا تسرف في المجازفة .

غير أن ارتفاع معدلات الفائدة العامة في الثمانينيات ، جعل هذه الصناديق عاجزة عن التنافس على الودائع ، فأوقعها ذلك في مأزق مالي حرج . واستجابة لهذه المشكلات ، بدأت الحكومة تزيد بشكل تدريجي السقوف المفروضة على معدلات الفائدة التي تدفعها هذه الصناديق ، مع رفع سقف الودائع المضمونة إلى مائة ألفٍ من الدولارات . وأدى هذا الإجراء إلى تكبد صناديق الادخار والإقراض خسائر كبيرة في مجال قروضها العقارية التي كانت معظمها تُجمع معدلات فائدة أقل مما كانت المؤسسات تدفعه للمودعين .

وقام الكونجرس استجابة لموجة جديدة من الشكاوى برفع بعض القيود عن هذه الصناديق ، وسمح لها بتوسيع محافظ قروضها التي كانت تقتصر من قبل على

---

(١) الصراع على القمة ـ تأليف لستر ثارو . ترجمة أحمد فؤاد بلبع ـ سلسلة عالم المعرفة ، صفحة ٢٨ .

(٢) الاقتصاد الأمريكي . المرجع السابق ذكره ، صفحة ١١٦ .

قروض الإسكان العقارى ، بحيث شملت تقديم قروض استهلاكية وتجارية ، فضلا عن تمويل قروض للعقارات التجارية ، وتم أيضًا تحرير بعض الإجراءات التنظيمية التى تتحكم فى متطلبات رأس المال. وخوفًا من أن يفوتها الركب ، قامت هذه الصناديق بالتوسع فى نشاطات مرتفعة المجازفة مثل المضاربة العقارية. وبحلول نهاية الثمانينيات كان عدد كبير من صناديق الادخار والإقراض قد فقد سيولته ، وتلاشى نصف عدد الصناديق الذى كان قائمًا فى عام ١٩٧٠ ، وبحلول عام ١٩٨٩ انتقلت أزمة السيولة إلى المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع ، وتفجرت أكبر فضيحة مالية قومية فى التاريخ الأمريكى.

واضطر الكونجرس والرئيس إلى اللجوء إلى إجراء إنقاذى اعتمد على التمويل من عائدات الضرائب خصص له فى البداية ٥٠ ألف مليون من الدولارات لإغلاق الصناديق الفاشلة ، وفُرضت قيود على الاستثمارات الجديدة لهذه الصناديق ، وأنشئت وكالة حكومية مهمتها تصفية الصناديق التى تبددت سيولتها. لكن التكلفة النهائية لعملية الإنقاذ تجاوزت رقم ٢٠٠ ألف مليونٍ من الدولارات ، بل إن هناك تقديراتٍ غير رسمية تشير إلى التكلفة الحقيقية بلغت ٥٠٠ ألف مليون من الدولارات. ومع أن هناك تفسيرات عديدة لأزمة هذه الصناديق ، إلا أن الضغط السياسى المفرط على المنظمين لمنعهم من القيام بواجبهم الوظيفى وفقًا للمعايير الاقتصادية الصحيحة ، لعب الدور الرئيسى فى خلق الأزمة.

الإنفاق العسكرى

يمثل الإنفاق العسكرى أحد بنود الإنفاق الرئيسية الذى تتدخل الدولة بموجبه فى تنظيم النشاط الاقتصادى ، وخاصة حينما تكون الدولة المعنية منتجة للسلاح وليست مستهلكة أو مستوردة له فقط. فخلال الحرب العالمية الثانية ، حققت الصناعات الأمريكية المنتجة للسلاح أرباحًا بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت تحققه من قبل ، ورغم التحذيرات المتعددة التى تلقاها الرئيس « هارى ترومان » من مخاطر تنامى القطاع العسكرى على حساب القطاع المدنى من الاقتصاد ، فقد تغلبت المخاوف من أن يؤدى الإلغاء المفاجئ للعقود العسكرية إلى انهيار فورى. **ومنذ هذا**

اليوم أصبح الإنفاق العسكرى ومشتروات القطاع العسكرى من السلاح عنصرًا جوهريًا فى التركيب المميز للاقتصاد الأمريكى وشكلا من أشكال التدخل الحكومى الذى لا مناص منه.

ومما لا شك فيه أن العلاقة التكافلية والتعاونية التى قامت بين الحكومة كمشتر للسلاح وداعم لأبحاث التطوير التكنولوچى والتقنى فى مجالات الإلكترونيات والفضاء، وبين الاحتكارات المنتجة للسلاح والطائرات العسكرية على مدى النصف الثانى من القرن العشرين، هى التى رسخت وضع الولايات المتحدة كقطب عسكرى أوحد لا منافس له فى القرن الجديد. ومثلت برامج وكالة منتجات البحوث الدفاعية المتقدمة غطاء لكثير من الابتكارات العلمية التى طبقت فيما بعد فى المجال المدنى. وكانت استراتيچيات الإنتاج لأغراض عسكرية تمثل بديلا مؤقتًا لاستراتيچيات وطنية لمساعدة الصناعات المحلية على اللحاق بالمنتجين المتفوقين فى العالم، فى حين كانت الحكومة تنفى ذلك، زاعمة التزامها بقواعد السوق الحرة!.

لكن هذا البديل المؤقت هو فى نظر الكثيرين الآن السبب الحقيقى وراء تخلف الولايات المتحدة فى الصراع والتنافس مع أوروبا واليابان. وهو أيضًا السبب وراء الوضع المتناقض الذى تواجهه أمريكا الآن باعتبارها قوة عسكرية وحيدة، فى حين أنها فى المجال الاقتصادى لا تمثل إلا قطبًا واحدًا بين مجموعة من الأقطاب الاقتصادية المتنافسة والمتعاونة فى آن واحد.

فالقوة العسكرية لا تقود إلى القوة الاقتصادية، وخاصة فى ظل اقتصاد يعتمد على الطلب الاستهلاكى بالدرجة الأولى. ذلك أن تحقيق التفوق العسكرى يتطلب تخصيص قدر كبير من الموارد البشرية والاقتصادية للأغراض العسكرية، وهو شكل من أشكال الاستهلاك العام الذى لابد أن يقابله خفض فى الاستهلاك الخاص؛ حتى لا تتأثر الاستثمارات اللازمة لاستمرار نمو الإنتاجية فى القطاع المدنى. لكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال سنوات الحرب الباردة فضلت زيادة الإنفاق العسكرى وحفز الاستهلاك الخاص فى الوقت ذاته. وجاء هذا على حساب تنمية الأصول الثابتة غير العسكرية. وبصفة عامة تشير الدلائل التى تقدمها تقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى علاقة سلبية بين الإنتاجية الصناعية وأعباء الإنفاق

العسكرى. ففى خلال فترة السبعينيات استخدمت أمريكا ما بين ٥ إلى ٨ % من الناتج القومى الاجمالى لأغراض عسكرية ، أما الألمان فقد استخدموا من ٣ إلى ٤ % واليابانيون أقل من ١ %.

وفى المدة نفسها ارتفعت الاستثمارات فى الأصول الثابتة غير العسكرية فى أمريكا من ١٧ % إلى ١٩ % فقط. أما فى ألمانيا فقد ارتفعت من ٢١ % إلى ٢٧ % ، تقريبًا وفى اليابان من ٣١ إلى ٣٧ % تقريبًا[1].

فضلا عن ذلك فالإنفاق العسكرى يخضع لقانون تناقص الغلة ، مثله مثل أى نشاط اقتصادى آخر ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تخلصت من مخزونها من الأسلحة الاستراتيچية عبر سلسلة من الحروب التى خاضتها من الحرب الكورية فى الخمسينيات إلى الحرب الفيتنامية فى الستينيات ، إلى سباق التسلح مع الاتحاد السوفييتى ، إلى حرب الخليج الأولى والثانية فى التسعينيات إلى حروب البلقان ، إلى تسليحها المستمر لدول الخليج العربى. ورغم قيادتها لتجارة السلاح العالمية وانشغال وزراء دفاعها بجولات مكوكية لا تتوقف لإبرام صفقات السلاح ، فإن قدرة الإنفاق العسكرى على دفع الاقتصاد تتقلص يومًا بعد يوم[2] ، وخلال العقد الأخير من القرن العشرين ، أبرمت أمريكا صفقات سلاح تقدر قيمتها بنحو ١١٧ مليارًا من الدولارات.

يضاف إلى ذلك أنه بعد انهيار وانتهاء الاتحاد السوفييتى وسقوط حائط برلين ، اتجهت معظم الدول إلى خفض ميزانياتها العسكرية ، ولم تعد أمريكا تحتكر تكنولوچيا صناعة السلاح. كما أن الإنفاق العسكرى فى الداخل يعنى أجورًا مرتفعة للمختصين والفنيين وأرباحًا مرتفعة لمنتجى السلاح ، لكنه لا يوفر فرص عمالة كثيفة.

وبمقارنة نتائج العمالة بين القطاعات العسكرية والمدنية ، يتضح وفقًا لدراسة أجرتها جامعة « ميتشجان » أن كل مليار دولار يستثمر فى صناعة السلاح يخلق

---

(١) الرأسمالية تجدد نفسها ، د. فؤاد مرسى،الناشر:عالم المعرفة ، صفحة ٤٧ .

(٢) منذ عام ١٩٩٠ ورغم انتهاء الحرب الباردة ، صدرت الولايات المتحدة ما قيمته ١١٧ مليار دولار من الأسلحة إلى مختلف دول العالم ، وبينها دول تنتهج النظام الديكتاتورى وتنتهك حقوق الإنسان. ومازالت أمريكا هى المصدر الأول للسلاح فى العالم.

٣٥ ألف فرصة عمل ، بينما يؤدى المبلغ نفسه إذا ما استثمر فى الصناعة المدنية إلى خلق ١٥٠ ألف وظيفة فى مهنة التدريس ، أو ٧٦ ألف وظيفة فى مد خطط النقل البرى وبناء المدن ، أو ٥٠ ألف وظيفة فى بناء المدارس ٠

تحول القطاع العسكرى إلى قطاع دائم فى الاقتصاد الأمريكى الذى كان بحاجة إلى النمو المستمر ٠ وظل الإنفاق العسكرى المباشر وغير المباشر المخصص للبحوث العلمية والتكنولوچية وبرامج اقتحام الفضاء يقتطع نسبة ١٠٪ من الناتج القومى الإجمالى ٠ ومثل الإنفاق العسكرى بديلا للإنفاق العام على مشروعات البنية الأساسية للتخفيف من حدة الأزمات والتقلبات الدورية ٠ فحين تبلغ الأزمة ذروتها ، تغدق الدولة على الاحتكارات العسكرية والمدنية عقودًا عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على الحد من الركود وبدء موجة انتعاشية ٠ وكانت برامج غزو الفضاء هى القوة القاطرة للصناعة والتكنولوچيا والبحث والعمالة والانتعاش فى الستينيات ، ثم كان برنامج « حرب النجوم » الذى ابتدعه ريجان « لمواجهة إمبراطورية الشر السوفييتية » فى السبعينيات ٠ وفى الوقت الراهن ، تخضع الإدارة الأمريكية للضغوط الرامية لإقامة نظام صاروخى دفاعى يقى الأمة الأمريكية من أخطار صواريخ وهمية تطلقها دول ـ يسميها ـ مارقة خارجة عن القانون الدولى ، مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق ، رغم الاعتراضات الأوروبية والروسية على نشر هذا النظام!! ٠

ولأن صناعة السلاح هى المجال الذى يمكن للشركات فيه أن تضمن اعتمادات مالية ضخمة بأقل مجهود ، وحيث إن الإنتاج لا يتعرض لمخاطر وتقلبات السوق فى ظل العقود الحكومية المضمونة ، فقد نمت علاقة عضوية بين هذه الاحتكارات فى القطاع المدنى والدولة ، ونمت بيروقراطية عسكرية ومدنية تتغذى على سباق التسلح المستمر والتطور التكنولوچى اللازم لتطوير السلاح ٠ ومثلت هذه العلاقة العضوية تعويضًا عن تردى الوضع لأمد طويل فى القطاعات المدنية من الاقتصاد ٠ فقد مهدت الدولة السبيل العملى لقيام الاحتكارات ، وتم التعاقد مثلا على إنتاج صاروخ « توما هوك » كمشروع مشترك بين كل من شركات « ماكدونالد دوجلاس ـ بوينج وچنرال دينامكس ومركز أبحاث ويليام » ٠ واستطاعت شركة « روكويل » وحدها أن تخرج إلى الوجود ٣٠ ألف منتج تفرع من اشتغالها ٣٠ عامًا فى برنامج غزو الفضاء ٠

ومثل الإنفاق العسكرى عبئًا على الميزانية الفيدرالية ، وكان المصدر الأساسى لعجز الميزانية الذى استمر منذ الحرب الفيتنامية وحتى منتصف التسعينيات ، الذى تم تمويله فى غالبية السنوات بزيادة الدين العام ، الذى قفز إلى أكثر من ثلاثة آلاف مليار من الدولارات فى عام ١٩٩٠ وامتصت خدمته خمس الإنفاق العام بأسره ، لكنه أسهم فى بعض السنوات فى تعويض عجز الصادرات الأمريكية المدنية عن المنافسة الخارجية بزيادة الصادرات المرتبطة بالقطاع العسكرى.

لكن بغض النظر عن التأثيرات السلبية والإيجابية القصيرة والطويلة الأمد فيما يتعلق بالإنفاق العسكرى ، فإن ما يسترعى النظر ، أن الإنفاق العسكرى والأبحاث الخاصة بتطوير الأسلحة وإنتاج الطائرات العسكرية كان عاملا حاسمًا لتطوير مجموعة من الصناعات من خلال علاقات التكافل والتعاون والاعتماد العضوى المتبادل بين الأفرع العسكرية والمدنية من الاقتصاد الأمريكى ، ولتهيئة الأوضاع لنمو الاتجاهات الاحتكارية فى هذه الصناعات ، وعلى رأسها صناعة الطائرات المدنية وأشباه المواصلات وأجهزة الكومبيوتر وفروع الإلكترونيات الوثيقة الصلة بها ، وقد عززت هذه الأوضاع الاحتكارية الهيمنة الأمريكية على كثير من أسواق هذه الصناعات حتى منتصف السبعينيات ، وبعدها بدأ الاقتصاد الأمريكى يعانى من أعراض الوهن الذى أصابه من جراء النقص الحاد فى الاستثمارات فى الأصول الثابتة المدنية (الطرق والمواصلات والبنية الأساسية بصفة عامة) ، وافتقاد الدولة لاستراتيچية تستهدف تنمية الصناعات المدنية وتتوازى مع استراتيچية تطوير الصناعات ذات الاستخدام العسكرى والمدنى المزدوج.

وسنحاول تفصيل بعض جوانب هذا التناقض وتداعياته فى صناعة واحدة هى صناعة الطائرات المدنية والعسكرية ، باعتبارها تجسد هذه العلاقة العضوية ، وتكشف كيف تم تجاهل أيديولوچية السوق الحرة فى تحديد مستقبلها.

تفاعلات خطرة

تمثل صناعة الطائرات المدنية نموذجًا ممتازًا للصناعة الاستراتيچية على المستويين العسكرى والاقتصادى. فإنتاج الطائرات التجارية استراتيچى بالمفهوم العسكرى التقليدى؛ لأن كبار المنتجين لهياكل الطائرات التجارية هم أيضًا منتجون

كبار للطائرات العسكرية. وبدون الصناعة المدنية التى توفر المهندسين والعاملين فى هذا المجال ، تصبح المحافظة على قدرة الطيران والفضاء العسكرى بطاقة متدفقة مستقلة باهظة التكلفة. **ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن الدول الرائدة فى صناعة الطائرات التجارية هى أيضًا التى تبيع السلاح.** والهاجس الأمنى وحده هو الذى يملى على الولايات المتحدة وأوروبا الاستمرار فى صناعة الطائرات التجارية رغم مخاطرها الكبيرة. كذلك تعتبر صناعة الطائرات التجارية صناعة استراتيچية بالمعنى الاقتصادى وفقًا لمعايير متعددة ، سواء تعلق ذلك بنمو الإنتاج أو الصادرات أو الإنتاجية والابتكار التكنولوچى والأجور العالية والعمالة الماهرة ، وتعد هذه الصناعة أكبر مصدر للدخل فى الولايات المتحدة ، وكان المنتجون الأمريكيون يسهمون بحوالى ٨٠ % من أسطول الطيران التجارى العالمى. **ومثلت الصناعة رمزًا للهيمنة الأمريكية التكنولوچية والسيطرة على السوق قبل أن تظهر شركة « إيرباص » الأوروبية كمنافس لها فى الثمانينيات.** وتحقق هذه الصناعة أعلى عائد على عناصر الإنتاج مقارنة بأى قطاع آخر ، كما أنها صناعة يمكن من خلال اتباع « سياسة إفقار الجار - Beggar my neighbour » والمقصود بها القضاء على المنافسين ومنع ظهورهم فى الأسواق لتحسين الرفاهية الاقتصادية القومية. ومن خلال التفاعل بين الجانب العسكرى الذى يركز على تحسين الأداء والمرونة والجانب التجارى الذى يركز على التكلفة والثقة ، تتضح العلاقة العضوية بين الشقين اللذين يتقاسمان مجموعة متداخلة من مقاولى الباطن وموردى المكونات.

وتتميز هذه الصناعة بالمخاطر التكنولوچية الهائلة والتكاليف الضخمة اللازمة مقدمًا للتطوير ، والحاجة إلى عمالة ذات مستوى تعليمى مرتفع ، والتعلم المستمر مما يدفعها نحو الاحتكار الطبيعى ، وربما إلى منتج واحد يسيطر على السوق العالمية. ويوضح تقرير (Office of Technology and Assessment) لعام ١٩٩١[(١)] أن الإنتاج يتم بيعه بالخسارة حتى الوحدة رقم ٧٠ ، ثم تتحول إلى تحقيق الربح إذا أثبت المنتج الجديد نجاحه فى السوق. على سبيل المثال فإن تكلفة تطوير طائرة بوينج ٧٤٧ كانت تقدر بمبلغ ١,٢ مليار دولار أى أكثر من ثلاثة أمثال إجمالى رأس

(١) من يسحق من فى الصراع التجارى فى صناعات التكنولوچيا العالية. تأليف لورا داندريا تايسون. ترجمة الدكتور عبد الحميد محبوب ، الناشر:الدار الدولية للنشر والتوزيع القاهرة ، صفحة ٢٤٥ .

مـال شركة بوينـج عند تطويرها لهذا النموذج• ومن ثم فإن أيديولوچية السوق الحرة لا يمكن تطبيقها فـى هذه الصـناعة التـى تخضـع لقواعد السوق الاحتكارية أكثر من قواعد السوق الحـرة ولا يمكـن أن يكتـب لهـا البقاء بدون دعم حكومى مستمر• وعلى الجانــب الآخـر تحتاج هـذه الصـناعة إلــى الكفـاءة الديناميكـية ، أى سـرعة التغيـير التكنولوچـى وتنوع الإنتاج• وبما أن تقديم طائرة جديدة ينطوى دائمًا على قدر كبير من المخاطرة فى حين أن مزايا الاستمرار على طراز ثابت هائلة ، فإن المنتج يميل إلى تأجيل الابتكار فـى صناعته مـا لم يتلق تمويـلاً لأبحاث التطوير وضمانات ضد عواقب المخاطرة•

ولهذا فقد كان من الطبيعى أن تستفيد صناعة الطائرات طوال معظم تاريخها من الدعم الخارجى الذى تمثل فى الأهداف العسكرية كبديل مؤقت عن السياسة الصناعية المدنية والتخطيط المنظم•

وعلـى سبيل المثال ، فـإن جذور احتكار شـركة بوينـج لسـوق الطائرات النفاثة واسعة البدن وطويلة المدى ومكانتها فى الصناعة العالمية ، ترجع إلى استفادتها من تكنولوچـيات المحـركات والتصـميم التـى مولـتها القوات المسلحة الأمريكية• كذلك لم تنجُ شـركة « ماكدونـالد دوجـلاس » و« لوكهيد » من المنافسـة المدمرة بينـهما علـى سوق الطائرات واسعة البدن متوسطة المدى إبان الستينيات والسبعينيات ، إلا بعد أن مثلت عقود الطائرات العسكرية للشركتين طوق النجاة لهمـا• وفـى النهاية اندمجت شـركة ماكدونـالد دوجـلاس مـع شـركة بوينـج فى التسعينيات ، وبقيت شـركة « لوكهيد مارتين » وحدها فى ساحة الطائرات العسكرية• **وكانت الإدارة الأمريكية قد رفضت فى عام ١٩٩١ اقتراح « ماكدونـالد دوجلاس » ببيع ٤٠ % من حقوق ملكيتها إلى شركة « تـايوان ايروسـپـيس » لأنـها يمكـن أن تخلق مشكلة الاعتماد علـى مورد أجنبى للمكونات فى صناعة الطائرات الأمريكية ككل ، ولمورديها الأمريكيين أيضًا •**

ويتضـح من ذلك أن العقود العسكرية الثابتة من جانـب وزارة الدفـاع الأمريكية سـاعدت هذه الصناعة على التغلب على عقبة التقلبات الحادة فى الطلب على إنتاجها ، تبعًا لمراحل الدورة الاقتصـادية التى تعوق التخطيط طويل الأجل النـاجح لابتكار وإنتاج نمـاذج جديـدة• وإلـى جانـب ذلك فقد هيأت الحكومة الظروف الملائمة للتغلب

على المخاطر من خلال تحقيق التكامل الرأسى بين خطوط النقل الجوى الداخلى ومنتجى المحركات وصانعى الطائرات.

وقد اتخذ الدعم الحكومى أشكالا متنوعة، مثل إجراءات التوريد التفضيلية للطائرات المستخدمة للأغراض العسكرية، ودعم البحث والتطوير فى مجال الطيران والفضاء للأغراض المدنية، وضمان القروض. بل إن طائرة بوينج ٧٠٧ تم صنعها فى مصنع تم استئجاره من الحكومة، وكان كل جيل من الطائرات المدنية يعتمد إلى حد كبير على ما تحقق من تكنولوچيا فى الطائرات العسكرية. ومثّل الدعم الحكومى عنصرًا لا غنى عنه فى الأوقات التى مرت بها الصناعة بمراحل حرجة فى تطورها، ومثلت التسهيلات التى قدمت عن طريق البنك الأمريكى للاستيراد والتصدير قناة لتعزيز الصادرات فى الوقت الذى كانت فيه العمليات التجارية للمنتجين الأمريكيين مهددة بسبب انخفاض الطلب الداخلى. واستفادت شركة بوينج بنصيب الأسد من هذا الدعم خلال العشرين سنة الأولى من نشأتها، عندما كانت أرباحها من العمليات العسكرية تعوض خسائرها فى الأسواق الوطنية. ويماثل هذا الدعم الحكومى الذى قدمته الحكومات الأوروپية لشركة « ايرباص » التى تشكلت من شركة « ايروسپسيال » الفرنسية، وشركة « بريتش ايروسپيس » البريطانية وشركة « دويتش ايرباص » الألمانية، ثم انضمت إليها شركة إسپانية وحصلت « إيرباص » على دعم يتراوح مابين ٢٥ إلى ٢٦ مليارًا من الدولارات على مدى عشرين عامًا، سواء اتخذ هذا التعضيد للصناعة الأوروپية شكل الدعم المالى المباشر أو التعاقدات والقروض الحكومية بشروط ميسرة، وضمانات ضد الخسارة بسبب تقلبات أسعار الصرف والتخفيضات الضرائبية والإعفاء من سداد الديون والنجدة عند الأزمات. **وبعد عقدين من الزمان وبحلول عام ١٩٩١ استطاعت شركة إيرباص أن تستحوذ على ثلث السوق العالمية للطائرات النفاثة التجارية الضخمة وحققت التكافؤ التكنولوچى مع شركة « بوينج » التى تقلص نصيبها من السوق العالمية من أكثر من ٦٠ % إلى ٤٥ % وحلت « إيرباص » محل « ماكدونال دوجلاس » كثانى أكبر منتج للطائرات فى العالم، بل أصبحت تمثل الآن تحديًا لشركة بوينج فى سوق الطائرات العملاقة التى تحتوى على ٦٠٠ مقعد.**

استطاعت شركة « إيرباص » أن تخترق السوق الأمريكية ذاتها عندما عقدت صفقة كبيرة لبيع الطائرات لشركة « پان أمريكان » فى عام ١٩٨٤ التى كانت العميل الرئيسى لشركة « بوينج » ثم خطت خطوة أبعد من ذلك بكسبها عطاءً لإمداد الخطوط الجوية الهندية بنحو ١٢ طائرة فى عام ١٩٨٥ متفوقة بذلك على شركة « بوينج ». وجاء الإعلان عن هذه الصفقة والنجاحات التى حققتها « إيرباص » فى تسويق طائراتها فى شرق آسيا والشرق الأوسط فى وقت تصاعدت فيه الضغوط من جانب الكونجرس ورجال الأعمال الأمريكيين لاتباع سياسة تجارية أكثر صرامة من جانب واحد لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة للمنافسين الأوروپيين. **وفى سبتمبر من نفس هذا العام أعلن الرئيس رونالد ريجان عن وضع شركة « إيرباص » فى المرتبة الثالثة فى قائمة الشركات كثيرة الانتهاكات لاتفاقيات التجارة ، وأباح استخدام الفقرة ٣٠١ من القانون التجارى الأمريكى لفرض عقوبات من جانب واحد ضد شركة « إيرباص ».**

لكن الحكومة كانت منقسمة بشأن ما يجب اتخاذه ؛ إذ عارضت وزارة الخارجية اتخاذ إجراء يسىء إلى العلاقات الجغرافية السياسية الأوسع مع الأوروپيين ويعرض مصالح الأمن القومى للخطر. بل إن شركة « بوينج » نفسها لم تطلب فرض العقوبات على « إيرباص » لأن أوروپا كانت تمثل أكبر الأسواق الأجنبية بالنسبة لها. **وانتهت هذه المصالح المتعارضة إلى إبرام اتفاقية (الجات) عام ١٩٧٩ للطائرات المدنية التى لم تمنع الدعم الحكومى. فقد اقتنع المفاوضون الأمريكيون تدريجيًّا بصحة الحجج الأوروپية القائلة بأن المساعدات الماضية كانت ضرورية لصناعة ناشئة أو على أساس عدم تكافؤ المنافسة. وأصبح هدف المفاوض الأمريكى هو وضع قواعد جديدة للتدخل الحكومى فى صناعة راشدة وناضجة عندما يتعلق الأمر بطرح طراز جديد من الطائرات. وكانت نتيجة المفاوضات الشاقة إبرام اتفاق عام ١٩٩٢ الذى قبل مبدأ الدعم الحكومى فى مقابل السماح صراحة باستخدام قوانين التجارة الوطنية لمواجهة الصراعات المقبلة. وكان الحافز الرئيسى وراء قبول الحل الوسط هو عدم قدرة الأسواق العالمية على استيعاب المزيد من الطائرات والخطر من أن يؤدى نشوب حرب معونات إلى تبديد مكاسب الطرفين ودخول منافسين جدد إلى الساحة.**

ولا تمثل صناعة الطائرات حالة استثنائية تستوجب التدخل الحكومى بسياسة مدنية واعية ومنسقة ، بل يندرج الأمر كذلك على كافة صناعات التكنولوچيا العالية ، وهناك العديد من الأسباب للتركيز على هذه الصناعات :

أولا : أنّ لها أهمية كبيرة ومتزايدة فى التجارة بين الدول الصناعية. فقد قفزت صادرات السلع كثيفة التكنولوچيا من ١٢ % إلى ٢١ % فى السنوات التسع عشرة فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٩[١] واستأثرت سلع التكنولوچيا العالية بحوالى ٣٠ % من إجمالى الإنتاج الصناعى للولايات المتحدة و ٢٠ % فى أوروپا و ٣٥ % فى اليابان. وفيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ انخفضت حصة الولايات المتحدة وأوروپا من الإنتاج العالمى من التكنولوچيا العالية بنسبة ١١ % و ١٧ % على التوالى ، فى حين زادت حصة اليابان بحوالى ٥٩ % ، وبصفة عامة استحوذت أمريكا وأوروپا واليابان على ٧٥ % من إجمالى الصادرات العالمية لمنتجات التكنولوچيا العالية.

وتشكل هذه الصناعات أهمية كبيرة ؛ لأنها تضمن للمواطنين أعلى مستويات المعيشة فى القرن الحادى والعشرين ، وتندرج تحتها صناعات الإلكترونيات الدقيقة ، والتكنولوچيا الحيوية والصناعات الجديدة لعلوم المواد والاتصالات والطيران المدنى والإنسان الآلى والعقول الإلكترونية وبرامج الكمپيوتر وتكنولوچيا المعلومات وخدمات الإنترنت. وأى من هذه الصناعات يمكن توطينها فى أى مكان على وجه الأرض إذا توفرت المقدرة العقلية المنظمة من أجل السيطرة عليها ، ولذلك فالمزية التنافسية هى من صنع الإنسان.

وتضمن هذه الصناعات للمجتمع مستوًى معيشيًّا مرتفعًا ؛ لأنها تزيد من القدرة التنافسية التى تعرف بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التى تحقق النجاح فى الأسواق الدولية مع الاحتفاظ للمواطن فى الداخل بمستوى معيشى مرتفع ومستديم. كما أن نجاح هذه الصناعات يؤدى إلى منافع قومية فى الإنتاجية وتطوير التكنولوچيا وخلق فرص عمل مرتفعة الأجر على نحو يرفع القدرة التنافسية القومية.

---

(١) المرجع السابق ذكره ، صفحة ٤٣.

غير أن أكثر ما يميز هذه الصناعات ، هو أن التجارة فيها ليست حرة بالمعنى المتداول للأسواق الحرة ، بل تسيطر عليها السياسات الحكومية ، سواء منها الحمائية أو التشجيعية ، والكثير من الحواجز أمام تحرير التجارة فى منتجات التكنولوچيا العالية لا يخضع للقواعد التنظيمية فى ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الحرة المعروفة باسم « الجات » ، كما أن الدول المتقدمة لا تبدى حماسًا كبيرًا فى إخضاعه لقواعد السوق الحرة أو لقواعد منظمة التجارة العالمية الوريثة الشرعية لاتفاقية الجات ٠

الأمر الثانى الأكثر أهمية ، هو أن المزايا النسبية فى هذه الصناعات لا تقوم على توفر الموارد الطبيعية ، لكنها مزايا مكتسبة تعتمد على صفات مستحدثة وليست متأصلة ٠ وهى لا تعتمد على المبادرة الفردية بقدر ما تستند إلى التدخل الفعال أيا كان شكله التنظيمى ؛ لتوفير البيئة التعليمية والعلمية اللازمة لتطويرها المستمر ٠ وتعتمد الفروق فى القدرة التنافسية فيها على الفروق البارزة فى كيفية تنظيم الاقتصاديات الوطنية وفى الأهداف الاقتصادية التى تسعى إلى تحقيقها ٠ ولهذا فإن الحكومات فى جميع دول العالم جعلتها خاصية للدعم الخاص ٠ فهى صناعة تتميز بالإنفاق فوق المتوسط على البحث والتطوير ، وبالتوظيف فوق المتوسط للعلماء والمهندسين ، والمهارات التعليمية المكتسبة ، والمنافع الإنتاجية التى يمكن نقلها من صناعة إلى أخرى ٠ ولهذا فإن الصراع فى القرن الواحد والعشرين لن يكون على الاستحواذ على الموارد الطبيعية ، ولكن على اكتساب المهارات ومنافع العمل والتعليم ٠

وتتأثر هذه الصناعة باقتصاديات الحجم والسبق فى تقديم منتج بعينه والاستحواذ على الأسواق قبل دخول منافسين جدد ، ويختلف تأثرها بالاستثمار الأجنبى فيها بدرجة نضجها ٠ فإذا كان لدى البلد المستقبل للاستثمار الأجنبى قدرات تكنولوچية عالية ، فالأرجح أن يعزز الاستثمار الأجنبى الاقتصاديات المحلية ، وفى المقابل إذا كان للبلد المستقبل قدرات تكنولوچية محدودة ، فمن المحتمل أن يؤدى الاستثمار الأجنبى إلى طرد المنافسين المحليين وزيادة حد نقص تلك القدرات ٠ وبالتالى فإن السياسة الحكومية تمارس تأثيرًا مهمًا فى تحديد أنواع الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يمكن قبوله أو رفضه ٠

وبمعنى آخر فإن التنافس الاحتكارى بين عدد محدود من المنتجين (احتكار القلة) والتفاعل الاستراتيچى بين المنشآت والحكومات - وليس اليد الخفية لقوى السوق - هو الذى يتحكم فى المزية التنافسية والتقسيم الدولى للعمل فى صناعة التكنولوچيا العالية. ويعتمد هذا بدوره على قدر ما يوظفه القطاع الخاص من استثمارات فى مجال البحث والتطوير وكفاءته فى توزيع الموارد فى هذا الصدد. ونظرًا لاعتماد الاستراتيچية الدفاعية الأمريكية على نظم الأسلحة ذات التكنولوچيا العالية التى يتم تطويرها فى السوق التجارية ، فقد أصبحت الصناعات التكنولوچية على رأس الصناعات الاستراتيچية التى تحظى بدعم من ميزانيات البحوث العسكرية.

وعلى مدى عقد الثمانينيات كانت الصناعات التكنولوچية العشرة الأولى العالية - وفقًا لتصنيف وزارة التجارة الأمريكية - تمول بنسبة ٦٠ % تقريبًا من البحث والتطوير بالقطاع الخاص الأمريكى. وكان مجمع الإلكترونيات (أجهزة الكمبيوتر والاتصالات والمكونات الإلكترونية والمعدات السمعية والبصرية) ومجمع الطيران والفضاء (الطائرات والصواريخ) يستأثران بثلثى إجمالى ميزانيات البحث والتطوير فى مجال التكنولوچيا العالية. ونظرًا لقيمتها العسكرية ، تلقت المعدات الفضائية ومعدات الاتصال والمكونات الإلكترونية ٨٠ % تقريبًا من كل الأموال الفيدرالية المخصصة للبحث والتطوير الصناعيين.

نقطة تحول

حظيت معظم الصناعات التكنولوچية العالية بدعم غير مباشر من وزارة الدفاع وخاصة فى مجالات البحث والتطوير. وكما هيأت الإدارة الحكومية البيئة المناسبة لنجاح صناعة الطائرات المدنية فى بدايتها ، فقد دعمت أيضًا صناعة أشباه الموصلات لهيمنتها الاستراتيچية. وخلال السنوات الأولى لظهور هذه الصناعة كانت القوات المسلحة تشترى ما يقرب من مائة فى المائة من إنتاج الصناعة ، وبلغت النسبة ٤٠ % فى عام ١٩٦٨ ، بالإضافة إلى اتساع مشترياتها من أجهزة الكمبيوتر التى تدخل أشباه الموصلات فى إنتاجها. وقد أدت هذه المشتريات المباشرة وغير المباشرة إلى تقليل مخاطر الاستثمار فى مجالات البحث والتطوير والتغلب على

العيوب الإنتاجية دون التعرض لخسائر مادية . وكذلك وفرت الإدارة الفيدرالية المعلومات التكنولوجية اللازمة للتشغيل من خلال الاستثمارات الفيدرالية الضخمة المخصصة لتمويل البحوث فى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية التى أتاحت هذه المعلومات مجانًا . بل وتدخلت الإدارة الفيدرالية لمنع دخول منافسين جدد على الصناعة بالتغاضى عن فرض القوانين المناهضة للاحتكار على شركات كبيرة مثل « آى . بى . أم » وشركة التلغراف والتليفون[1] AT&T ونظمت عملية تبادل التكنولوچيا بين الشركات المنتجة لأشباه الموصلات إلى تنظيم براءات الاختراع . ففى عام ١٩٦٥ كانت أربع شركات تجارية تستحوذ على ٦٩ % من السوق المحلية .

وحتى منتصف السبعينيات كان ٧٠ % من الأموال المخصصة للبحث والتطوير فى مجال أشباه الموصلات يتركز فى تطوير التكنولوچيات ذات التطبيقات العسكرية ، لكن مع بروز المنافسة اليابانية القوية للتكنولوجيات ذات التطبيقات التجارية تغير الاتجاه ، ومثّل إنشاء برنامج تعاونى للبحث والتطوير (عام ١٩٨٨) الذى أطلق عليه اسم برنامج « سيماتيك - SEMATECH » نقطة تحول . فقد ضم هذا البرنامج العديد من الشركات الأمريكية لتطوير ونشر تكنولوچيا أشباه الموصلات المتقدمة . وكان تعبيرًا عن قلق الصناعة من المنافسة القوية للمنتجين اليابانيين ، **وقد خصص للبرنامج فى السنوات الخمس الأولى ميزانية قدرها ٢٠٠ مليون من الدولارات سنويًا ، قدم أعضاء الصناعة ما يعادل نصف هذا المبلغ وقدمت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والمحليات النصف الآخر** . وجاء نصف الدعم الحكومى من وكالة البحوث الدفاعية المتقدمة . وعكس البرنامج الجديد تكيف وزارة الدفاع مع الحقائق الجديدة وأهمية تطويع التطبيقات المدنية والتجارية للأغراض العسكرية ، فى حين كانت الابتكارات فى الماضى توضع لأغراض عسكرية يكون لها منتجات تجارية . فما يريده العسكريون من رقائق أشباه الموصلات ذات الأداء الفائق ليس هو ما يلزم الصناعة المدنية من منتجات موثوق بها ورخيصة الثمن .

وما استهدفناه من العرض السابق بكل تفاصيله وتعقيداته هو تبديد الاعتقاد

---

(١) من يسحق من ؟ - المرجع السابق ذكره ، صفحة ١٣٩ .

الشائع بأن النموذج الأمريكى للرأسمالية يقوم على رفع يد الدولة عن الاقتصاد. فاليد الخفية للدولة لم ترفع مطلقًا عبر المراحل التاريخية المتعددة وظلت تقوم بأدوار مختلفة، كداعم للصناعة الوطنية ومنظم للمنافسة ومناهض للاحتكار أحيانًا ومهيئ له فى أحيان أخرى، وفقًا لما تقتضيه ظروف الصناعة ذاتها، مثل صناعة الطائرات المدنية، وحامٍ للدخول الزراعية. ومَثَّل الإنفاق العسكرى الضخم عنصرًا حيويًّا فى تطوير الإنتاجية ولإقامة صناعة ناجحة للطائرات وأشباه الموصلات وغيرها من صناعات التكنولوچيا العالية. بل وتتدخل الدولة للقيام بدور إيجابى باعتبارها مصدرًا للمبادرة ولإعادة توزيع الدخل القومى.

وفى الفترة القصيرة التى جرى فيها تقليص بعض الأنشطة الحكومية فى الفترة الرئاسية الأولى للرئيس ريجان، برزت العديد من مظاهر الفوضى فى شكل أزمة مؤسسات صناديق الادخار والإقراض، التى كلفت الحكومة ثمنًا باهظًا لإصلاحها فيما بعد، وانهيار البورصة فى يوم الإثنين الأسود. وفى المجالات التى لم تقم فيها الدولة بدور مباشر، تراجعت القدرة التنافسية الأمريكية فى العديد من الصناعات التقليدية، مثل صناعات الصلب والسيارات والكيماويات والنسيج، رغم أن الدولة كانت تدعمها بطريق غير مباشر باستخدام أدوات السياسة التجارية.

ربما كان الكثير من النقد الذى يوجه إلى التدخل الحكومى الآن يعود إلى أن الكثير من أشكال هذا التدخل جاء لخدمة المصالح الخاصة، ولم يهدف إلى توفير الاستثمارات التى ترتقى بمستوى المجتمع بكامل قطاعاته التعليمية والعلمية والصحية، وكذلك لأن التدخل بالإنفاق العسكرى الضخم قد أحدث تشوهات فى الهيكل الصناعى قلصت قدرته التنافسية. ولهذا فإن المطلوب بإلحاح الآن ليس هو رفع يد الدولة عن الاقتصاد، ولكن توجيهها لخدمة انتهاج سياسة صناعية مدنية ترتقى بالقدرة التنافسية الأمريكية فى مواجهة تحديات العولمة.

أما فيما يتعلق بالمبادرة الفردية، فقد أوضحنا أنها لا تعمل فى كل الحالات بطريقة إيجابية، وأن المبادرة الفردية قد لا تفيد فى مجال صناعات التكنولوچيا العالية التى تعتمد على مزايا مكتسبة يتعين على الدولة التدخل لتوفيرها وتطويرها. كما أن الاقتصار على هدف تضخيم الربح لا يضمن الحفاظ على مصالح الأمن

القومى والأسواق ، وخاصة إذا كانت الأطراف المنافسة تلجأ إلى عمليات الغزو الاستراتيچى للأسواق بغض النظر عن معيار الربحية .

ولا توجد الآن دولة رأسمالية لا تأخذ بهذا القدر أو ذاك من نظام التخطيط لترشيد عمل آليات السوق؛ لأن الاقتصاد الرأسمالى وصل إلى درجة من نمو القوى الإنتاجية وجماعيتها وتدويلها بحيث صار التخطيط أمرًا ضروريًّا . ويتخذ هذا التخطيط شكل برامج استثمارية تتولاها الدولة بنفسها مباشرة فى صورة قطاع الدولة ، ومن خلال الموازنة العامة تلعب الدولة دورًا مباشرًا فى تخصيص الموارد ، أو من خلال برامج تنسيق طويلة الأجل للاستثمارات الخاصة واقتراح أهداف ذات أولوية على المستوى القومى ، تتولى الدولة تدعيمها بإعداد برامج معلومات مهمتها التنبؤ بالأوضاع المقبلة للسوق ، للحد من درجة عدم اليقين وتحسين آليات السوق من خلال التعاون المشترك بين الدولة والمشروعات الخاصة .

ويتنافس هذا التخطيط على المستوى القومى مع التخطيط على مستوى المشروع الذى تضعه الاحتكارات الكبرى متعددة الجنسيات أو متخطية القوميات ، وبحيث يحل النشاط المخطط لتنمية الإنتاج محل تلقائية آليات السوق . فلا يستطيع مشروع ينشط على الصعيد الدولى أن يعمل بدون استراتيچية دولية تخطط لفترة طويلة مقبلة ، وتعبئ الإمكانات الفعلية والاحتمالية للمشروع وراء أهداف طويلة الأمد ، جوهرها تنظيم الربح على الصعيد العالمى . فإذا كان هذا هو ما يتطلع إليه النموذج الأمريكى للرأسمالية فى المستقبل ، فلماذا إذن هذا الإصرار والضغط المستمر والتكرار المثير للملل بشأن فضائل رفع يد الدولة عن الاقتصاد فى الاقتصاديات الناشئة ؟!

* * *

الفصل الخامس

العلاقات الأمريكية من روسيا إلى المكسيك



إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة

د. رضـــا شحاته
سفير مصر فى روسيا

تمهيد:

اتجاهات السياسة الأمريكية المعاصرة نحو روسيا الاتحادية فى العقد الأخير من القرن العشرين ، ومن قبل نحو الاتحاد السوفييتى عبر خمسة عقود مضت ـ تمثل عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ تكاد تكون فى جوهرها ومجملها هى اتجاهات العلاقات الدولية المعاصرة التى شهدت حربين عالميتين وحروبًا باردة ، ووفاقًا دوليًا ، ومواجهات إقليمية وصراعات بالوكالة عبر أطراف ثالثة ، وكادت تصل بالعالم المعاصر فى لحظات دقيقة لا تنسى إلى حافة الهاوية.

العلاقات الأمريكية السوفييتية ، أو بالأحرى الأمريكية الروسية باعتبار ما طرأ على الموازين العالمية منذ انهيار الاتحاد السوفييتى فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ ، سواء نظرنا إليها من منظور السياسة الخارجية الأمريكية ، أم تناولناها من منظور سياسات الاتحاد السوفييتى فى أوروبا وآسيا والعالم العربى أو أمريكا الوسطى ، فإنها ستظل لسنوات قادمة ، هى المادة الأولية الحية لتاريخنا المعاصر، التاريخ الذى سجل ظهور الأحلاف العسكرية ثم تحللها ، وسجل بناء حائط برلين ثم سقوطه ، وشهد دخول القوات السوفييتية أفغانستان ثم انسحابها ، وعاصر الصراع الصينى السوفييتى فى الستينيات ، والشراكة الاستراتيچية بين الصين وروسيا ونحن على مشارف الألفية الثالثة ، والقاسم المشترك لهذه الأحداث الكبرى هو التفاعل ـ مرة أخرى ـ مع السياسة الخارجية الأمريكية فى آسيا، بل مع استراتيچيتها الدفاعية العالمية.

الأحداث الكبرى والتطورات الفاصلة فى النصف الثانى من القرن العشرين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بل وخلالها ، حتى مطلع الألفية الثالثة التى نعيش أيامها الآن ، ليست إلا قصة السياسة الأمريكية تجاه روسيا ، هذا البلد الذى لا تزال الحيرة تتملك شعوبه ، أهو شعب أوروپى أو شعب يوروآسيوى ؟ تجاه هذا البلد الذى يمتد فى جغرافيته من البلطيق عبر جبال الأورال إلى المحيط الهادى ، ومن أقصى الشمال فى مناطق سيبريا الجليدية إلى أقاليم الجنوب حيث ترتفع قمم جبال القوقاز الشاهقة ، ذلك الممر والمعبر لهجرات الشعوب إلى بحر قزوين والبحر الأسود ، وشبه جزيرة القرم إلى الشرق الأوسط.

روسيا هى ذلك البلد الذى تفصل سلاسل جبال الأورال بين جزئه الأوروپى وجزئه الآسيوى ، وتمتزج فى شخصيته ثقافة الشرق والغرب ، وروح وعبقرية الثقافة الأوروپية الحديثة ، والشخصية الآسيوية الشرقية التى انطلقت من قبل من أواسط آسيا لترسم تاريخ هذه البلاد فى عهودها المتواصلة من حروب بين التتار والسلاف فى القرون الوسطى ، أو بين الروس والفرنسيين فى التاريخ المعاصر ، أو بين الروس واليابان فى مطلع القرن العشرين ، والروس والألمان فى أربعينيات القرن الماضى.

عبر حروب الماضى البعيد أو القريب، كانت القومية الروسية تخرج دائمًا من حروبها وقد احتفظت لروسيا بحدودها وذاتيتها ، وأكدت فى دفاعها عن الأراضى الروسية ملامح الشخصية الروسية التى أثرت جغرافية البلاد تأثيرًا حاسمًا فى صياغتها ورسم ملامحها التى تتصف « بالنزعة الدفاعية » ونزعة الشك والريبة ، ونزعة الانتظار والتربص الطويل قبل الانقضاض ، وقد يكون هذا كله فى شكل ثورة ، أو عنف ، أو رد فعل يصل فى حدته إلى الحدود القصوى ، وهى الصفات التى اتسمت بها سلوكيات سياستها الخارجية فى تفاعلها مع القوى الكبرى المنافسة لها فى التاريخ المعاصر والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

ظلت روسيا عنصرًا حيويًا مؤثرًا فى الأمن الأوروپى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، وخاصة منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وطوال القرن العشرين بحربيه العالميتين الأولى والثانية ، وفى مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى الحرب الباردة حتى نهايتها مع اقتراب القرن العشرين من نهايته (١٩٨٩).

فى القرون الحديثة ، القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، اتسعت حدود روسيا على حساب دول مجاورة مثل پولندا والسويد والإمبراطورية العثمانية ، وضمت إليها آلاف الأميال المربعة من السكان غير الروس ، وضمت إليها أراضى شاسعة فى آسيا بحيث أصبحت جغرافيتها تمتد عبر إحدى عشر منطقة زمنية ، وأصبحت أضخم بلاد العالم من حيث المساحة ٠

فى القرن الثامن عشر سيطرت القوات الروسية على برلين فى حرب السنوات السبع ١٨٧٨ ، بل إن الحرب العالمية الأولى نشبت نتيجة للتنافس بين روسيا والإمبراطورية النمساوية المجرية فى البلقان ٠

إلى جانب هذا التأثير والحضور الروسى المستمر على الساحة الأوروپية عبر عدة قرون ، فقد لعبت دائمًا دور عامل التوازن فيما بين الدول الأوروپية ، وخاصة تجاه الدول التى كانت تسعى لتحقيق سيطرة شاملة على أوروپا (دور روسيا التاريخى فى إلحاق الهزيمة بناپليون فى مطلع القرن التاسع عشر ، وإلحاق الهزيمة بقوات هتلر فى منتصف القرن العشرين ٠ ومع أن الحرب العالمية الأولى، ثم الحرب الأهلية - بعد الثورة البلشفية ١٩١٧ كانت قد أنهكت روسيا الشيوعية ، فهى قد أوشكت على السيطرة على مدينة وارسو ١٩٢٠ ، ثم سيطرت بالفعل على وسط أوروپا وشعبها بعد هزيمة ألمانيا ١٩٤٥)٠

الموقع الـچيوسياسى لروسيا فى قلب أوراسيا (ذلك الامتداد الهائل بين قارتى أوروپا وآسيا) جعل منها قوة قارية هائلة تنتمى للقارة الأوروپية ٠ وقوة هائلة بنفس القدر تنتمى لمنطقة آسيا والپاسيفيك ، مما جعلها فاعلا أساسيًّا لا بديل عنه فى قارتى أوروپا وآسيا فى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ، وهى أوضاع استراتيچية فريدة فرضت على السياسة الأمريكية - سواء فى العهد السوفييتى بالأمس أم فى عهد روسيا الاتحادية اليوم - أن تختار الاستراتيچية الصحيحة والفعالة فى التعامل مع السياسة الروسية فى المستقبل ٠

أما الولايات المتحدة فقد كان دخولها الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١ إيذانًا بصعودها مسرح الأحداث العالمية والتاريخ المعاصر ، قوة عالمية فاعلة تؤثر فى

مصير ومسار موازين الحرب فى ساحات القتال الأوروپية والأطلنطية والآسيوية والإفريقية ، ولترسم مع حلفائها فى الحرب ملامح الصورة وتفاصيلها لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

حددت السياسة الأمريكية خلال سنوات الحرب تحالفاتها ، فيما أطلق عليه التحالف الرباعى ، الذى انضمت إليه بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتى بعد غزو هتلر للجبهة الشرقية ، ووسعت دائرة الحركة أمام الاستراتيچية الأمريكية فتجاوزت الدائرة الأوروپية الأطلنطية لتصل إلى الشرق الأقصى وإلى الشرق الأوسط ، ولتتداخل مع دوائر النفوذ البريطانى والفرنسى فى المستعمرات حيثما دارت المعارك بين قوات الحلفاء وقوات المحور.

واجتمع الحلفاء فرانكلين روزفلت وچوزيف ستالين وونستون تشرتشل فى « يالتا » فى شبه جزيرة القرم - أوكرانيا الحالية - فى فبراير ١٩٤٥ لرسم وتحديد مناطق النفوذ والتخطيط لعالم ما بعد الحرب، والتقوا مرة ثانية فى إحدى ضواحى العاصمة الألمانية برلين - بوتسدام فى أغسطس ١٩٤٥ لوضع اللمسات الأخيرة على خريطة أوروپا وخريطة ألمانيا بعد هزيمة النازية.

كانت الاستراتيچية الأمريكية ترسم للعالم ولأوروپا - بعد الحرب- صورة ونموذجًا من صنعها لتقيم مع حلفاء الحرب أنماطًا جديدة من العلاقات الدولية ، أرست فيها مبادئ الأمم المتحدة التى كتب ميثاقها فى المدينة الأمريكية سان فرانسيسكو ١٩٤٥ .

كانت صورة العالم ما بعد الحرب ونموذج العلاقات الدولية التى خططت لها مع حلفاء الحرب أبعد ما تكون عن الواقع الذى ينتظر السياسة الأمريكية بعد شهور قليلة من رفع أعلام الحلفاء على مدينة برلين رمز النصر لحلفاء الحرب - الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى - لتصبح بعد ذلك رمزًا للمواجهة والحرب الباردة ، بل قلب الحرب الباردة التى استمرت خمسين عامًا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حتى انهار سورها فى سبتمبر ١٩٨٩ .

قصة السياسة الأمريكية واتجاهاتها نحو الاتحاد السوفييتى ، وبعبارة أخرى قصة

الصراع الأمريكى السوفييتى هى قصة الحرب الباردة وقصة العلاقات الدولية المعاصرة بتعهداتها وأزماتها وحروبها ومواجهاتها ولحظاتها الحرجة.

كان لصناع السياسة الأمريكية وصناع السياسة السوفييتية بصماتهم وآثارهم فى توجيه مسار الصراع تارة نحو الوفاق ، وتارة إلى طريق الافتراق. تارة نحو التحدى وتارة نحو التحدى المضاد. مرة نحو الصدام ومرات عديدة باتجاه التراجع..

تعددت دوائر الصدام فى برلين وفى فيتنام وفى كوريا وفى كوبا وفى الشرق الأوسط وفى أفغانستان وفى أفريقيا ، واستخدمت فيها مؤتمرات القمة ، والمواجهات النووية وديپلوماسية المؤتمرات والمواثيق والمعاهدات والرسائل الشخصية ، عبر عقود خمس مضطربة بالحروب والمفاوضات والسلام زاخرة بالصعود والهبوط. شهدت التورط فى الحرب ، وشهدت الانسحاب المهين ، وشهدت سقوط الزعماء وسقوط الرموز. حققت للسياسة الأمريكية نصرًا بلا حرب كما يقول الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون ، وعلى إمبراطورية الشر - كما يقول الرئيس رونالد ريجان - وشهدت سقوط الإمبراطورية أو ربما إسقاطها على يد الرئيس السوفييتى السابق جورباتشوف ، وشهدت عودة الروح - مرة أخرى بعد سنوات السقوط - عندما تولى الحكم فى روسيا شاب فى الأربعينيات من عمره تربى فى قلب المؤسسة التى أدارت الصراع والحرب الباردة مع « الإمپريالية العالمية » وذلك هو فلاديمير بوتين الرئيس الجديد لروسيا المعاصرة ، ليكتب صفحة جديدة من تاريخ بلاده بمفهوم إستراتيچى جديد وبسياسة خارجية نشطة ، وعقيدة مستحدثة للأمن القومى ، يرمز فى كل ذلك إلى نظرة روسيا للعالم فى مطلع الألفيه الثالثة. كيف تفاعلت السياسة الخارجية الأمريكية مع هذه المشاهد المثيرة فى السياسات السوفييتية التى كانت تتحرك على اتساع العالم كله ؟ وكيف تصدت لها السياسات السوفييتية فى عهود ستالين وخروشوف وبرچينيف وجورباتشوف ويلتسين ثم بوتين ؟

وكيف تحركت السياستان الأمريكية والسوفييتية على رقعة الشطرنج الكبيرة - فى دول العالم فى أوروپا والشرق الأقصى والأوسط عبر هذه العقود الخمسة منذ ترومان وأيزنهاور وكنيدى وچونسون ونيكسون وكارتر وريجان ثم بوش وكلينتون؟

من كانوا صناع القرار فى موسكو وواشنطن ، ومن كانوا وراء قرارات الصدام والمواجهة وسياسات الوفاق والردع والتفاوض ؟

مشاهد مثيرة ولحظات حاسمة فى تطور السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى بالأمس وروسيا المعاصرة اليوم ، وسأظل من المؤمنين أن التاريخ المعاصر بلا وثائق ، وشهادات الشهود هو من قبيل الروايات ؛ فيها من الخيال أكثر مما فيها من الحقيقة والصدق ٠

والوثائق الأصلية لصناع القرار والسياسة ، هى مادة الصفحات التالية لأخطر فصول الصراع الأمريكى السوفييتى فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وهى مع ذلك ستظل مجرد صفحات معدودة وستظل بحاجة دائمة إلى الإضافة والشرح والتفصيل ٠

حلفاء فى الحرب خصوم فى السلام

يميل كثير من المؤرخين والدارسين للعلاقات الدولية إلى القول بأن أصول الحرب الباردة أو بدايتها ، تعود إلى السياسات التصادمية التى انتهجتها قيادات الاتحاد السوفييتى والإدارات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذه الرؤية صحيحة إلى حد كبير ، إذا تمثلنا شكل ومضمون التحالف الكبير على حد تعبير الرئيس الأمريكى « فرانكلين روزفلت » إبان الحرب العالمية الثانية ٠

بعد « تحالف رباعى » كان يضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين ، أعلن فى أكتوبر ١٩٤٣ ، استمرار الحرب ضد دول المحور حتى تتحقق الأهداف المشتركة بتحرير الشعوب المتحالفة من خطر العدوان والانتقال من الحرب إلى السلام وإقرار الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليها ، بعد مثل هذا التحالف الكبير ، ومثل هذه التعهدات التى جمعت الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة - طويت صفحات الحرب العالمية الثانية وهدأت عواصفها التى هدمت كيانات دولية قائمة وأقامت مكانها كيانات جديدة ٠

وتفجرت الخلافات بين الحليفين الكبيرين بعد زوال الخطر العسكرى الألمانى الذى وحد بين الأهداف السوفييتية والأهداف الأمريكية وأهداف الحلفاء ٠

بعد صدور إعلان تاريخى فى يناير ١٩٤٢ عن الأمم المتحدة « لإقامة تنظيم دولى جديد على أساس المساواة فى السيادة لكل الدول المحبة للسلام ، وللتعاون فيما بينها ومع الدول الأخرى فى الأمم المتحدة لتحقيق اتفاق عام حول تنظيم التسلح ما بعد الحرب » ، بدأت الخلافات تتسلل إلى لقاءات الحلفاء ، خاصة بعد مؤتمرى « يالتا » و« بوتسدام » عام ١٩٤٥ اللذين أرسيا أسسًا جديدة تقوم على تقسيم العالم - خصوصًا فى أوروپا الشرقية - إلى ما يشبه مناطق النفوذ ما بين الحلفاء المنتصرين بالأمس القريب .

بعد سياسة الصداقة والتحالف التى انتهجها الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت ، وقبيل تولى هارى ترومان - كانت رؤية فرانكلين روزفلت أن أمريكا والاتحاد السوفييتى والمملكة المتحدة هم « مهندسو النصر » فى العالم ، أو بالأحرى مجلس إدارة العالم ، مهمته فرض الأمن والسلام ، ورغم إدراكه للاختلافات الهائلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، كان روزفلت حريصًا على ألا يهدم « التحالف الكبير » بعد انتهاء الحرب، بل وبنى سياسة أمريكا على أساس كسب ود الاتحاد السوفييتى بعد الحرب العالمية الثانية .

إلا أنه بعد مؤتمر « يالتا » فى فبراير ١٩٤٥ ، وبعد أن وقع ستالين إعلان أوروپا المتحررة الذى التزم فيه الاتحاد السوفييتى باحترام حق الشعوب فى اختيار نظم الحكم التى يعيشون فى ظلها ، لم يحترم تعهداته بإقامة انتخابات حرة فى پولندا ، وسعى إلى فرض النظام الشيوعى والهيمنة السوفييتية ، وتحققت شكوك ترومان الذى اتسمت سياسته - بعد فرانكلين روزفلت - بأنه شديد للريبة فى الاتحاد السوفييتى ، وكان ينظر إليها كـ « دولة بوليسية شمولية » تشترك فى الصفات « مع العدو النازى » ، **وحين قام هتلر بغزو الاتحاد السوفييتى ذكر « السناتور ترومان » - قبل تولى الرئاسة - فى مذكراته - « إذا رأينا ألمانيا تنتصر ، فلابد أن نساعد روسيا وإذا رأينا روسيا تنتصر فلابد أن نساعد ألمانيا » وهو ما حدث فى سنوات لاحقة لهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية .**

كذلك كتب ترومان فى مذكراته مؤكدًا شكوكه فى السوفييت ، يقول « إنه لا يؤمن بالدولة الشمولية سواء كانت روسية أم ألمانية أو إسپانية أو يابانية ، وأن النظام

السوفييتى الملحد المشوه لن يكتب له الحياة. وكان ترومان يؤمن إيمانًا عميقًا بنهج سياسة « الشدة والقوة » تجاه الاتحاد السوفييتى وما أقرب الشبه بين ترومان فى الأربعينيات ورونالد ريجان فى الثمانينيات ، وهو الذى وصف الاتحاد السوفييتى بـ « إمبراطورية الشر ».

وإذا كان ترومان - فى تقدير كثير من المؤرخين - هو الذى أطلق الحرب الباردة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن رونالد ريجان - كما سنتناول فى موضع لاحق ، هو الذى بدأ الحرب الباردة الثانية ٨١- ٨٨ بأن طرح مبادرة الدفاع الاستراتيچى الشهيرة كتحدى استراتيچى وتكنولوچى واقتصادى للاتحاد السوفييتى ، أتى ثماره عام ٨٩ - ٩١ .

بنى ترومان سياسته تجاه الاتحاد السوفييتى على أساس أن السياسة الشمولية السوفييتية لا تختلف عن الشمولية النازية ، وأنه لا سبيل إلا باحتواء السياسة التوسعية السوفييتية من خلال تطبيق سياسات المعونة الاقتصادية والعسكرية ، أو حتى بالقوة المسلحة - وعلى المدى البعيد واتباع سياسة الاحتواء - ولا مبالغة فى القول أن سياسة ترومان - بعد الحرب العالمية الثانية- التى ارتكزت على استراتيچية الاحتواء ، حددت نهج السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى لمدة ٣٥ عامًا ، وكانت هذه الشكوك الأمريكية فى الأهداف السوفييتية فى عهد ستالين بعد الحرب الثانية (٤٥ - ٥٣) وراء إطلاق سياسة الحرب الباردة.

يرى المؤرخون الأمريكيون ، وعلى رأسهم عميدهم مؤرخ العلاقات الأمريكية السوفييتية « چورچ كينان » فى أطروحته التاريخية عن « الاحتواء » (وكان يترأس جهاز التخطيط السياسى بوزارة الخارجية فى الأربعينيات) أن أصول الحرب الباردة التى شنتها الإدارة الأمريكية على الاتحاد السوفييتى تكمن فى السياسة التوسعية السوفييتية ، وفى الاستراتيچية السوفييتية التى تقوم على دعم القدرات العسكرية السوفييتية إلى درجة تحول دون تعرض الاتحاد السوفييتى لأى تهديد فى أوروپا وفى سياسة وتحويل جزء كبير من دول أوروپا إلى النظام الاشتراكى ، وانتهاج سياسة خاصة تجاه ألمانيا تهدف إلى تحويلها إلى دولة لا تمثل أى خطر أو

ضرر على الاستراتيجية السوفييتية من خلال سياسة التقسيم ، والاحتلال ونزع السلاح .

تجسدت الأهداف الاستراتيجية للاتحاد السوفييتى فى تقرير تاريخى وخطير للسفير السوفييتى فى لندن ، « إيفان مايسكى » عام ١٩٤٥ إلى نائب وزير الخارجية السوفييتية « مولوتوف » يحدد فيه الأهداف السوفييتية في أوروبا والعالم ، وصف فيه الولايات المتحدة « أنها قلعة للإمبريالية ، شديدة القوة ، تسعى للتوسع فى الغرب وفى آسيا وإفريقيا والباسيفيك - وهذا التوسع ليس توسعًا عسكريًّا أو إقليميًّا بل توسعًا ماليًّا واقتصاديًّا بدافع من التجارة والتقدم التكنولوجى الأمريكى » وحذر مايسكى من أن العالم سوف يواجه تحديًّا أمريكيًّا .

هكذا كانت الشكوك الأمريكية فى الاتحاد السوفييتى ، والشكوك السوفييتية فى النوايا الأمريكية ، وكانت التطورات على الساحتين الدولية والأوروبية تتجه إلى تعميق الشكوك بين الجانبين والاقتراب من نقط الصدام والاحتكاك والمواجهات .

كان انفراد الولايات المتحدة بامتلاك الأسلحة الذرية وإصرار الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٤٩ على فرض خطة على الأمم المتحدة للرقابة على الأسلحة النووية وخطرها (خطة إنشاء لجنة الطاقة الذرية التى تحولت فيما بعد إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية) مصدرًا أساسيًّا لشكوك ستالين ، والقيادة السوفييتية تجاه الولايات المتحدة ، ومثارًا لمخاوف عميقة لدى قيادات الاتحاد السوفييتى بأن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تهدف إلى بسط الاحتكار والسيطرة على الصناعات النووية .

وردًّا على الاحتكار أو الانفراد الأمريكى بالطاقة النووية والأسلحة الذرية استطاع الاتحاد السوفييتى فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ إجراء تفجيره الذرى الأول ، فأثار ردود فعل أمريكية بعيدة المدى وأطلق سباقًا للتسلح النووى لم يتوقف حتى انهيار الاتحاد السوفييتى فى نهاية الثمانينيات ، أى بعد أربعين عامًا تمامًا ، بسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ .

أعلن ترومان فى بيان أمام الشعب الأمريكى فى ذلك التاريخ أنه كانت هناك أدلة على التفجير الذرى السوفييتى خلال الأسابيع السابقة على سبتمبر ١٩٤٩ . وذلك

اليوم نفسه الذى أسست فيه الولايات المتحدة حلف شمال الأطلنطى فى خطوة استراتيچية تاريخية لمواجهة التحديات العسكرية والنووية السوفييتية ، فدخلت العلاقات الأوروپية والعالم بعد ذلك عصر الأحلاف العسكرية والقواعد ما بين حلف شمال الأطلنطى ، ثم حلف وارسو فيما بعد ، فى تكتلين عسكريين متصارعين يتنازعان سياسيًا وتكتيكيًا فى مناطق النفوذ السوفييتى فى شرق أوروپا وفى مناطق العالم الأخرى على المسرح الآسيوى تارة أو تارتين فى حروب كوريا وفيتنام ، وعلى المسرح الأوروپى تارة ثالثة ورابعة فى ثورات المجر وتشيكوسلوفاكيا وفى أزمات برلين ، وعلى مسرح الشرق الأوسط فى حروبه المتتالية بين حرب السويس ١٩٥٦ وحرب الأيام الستة عام ٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ٠

وامتدت مناطق الصراع الأمريكى السوفييتى مابين آسيا الوسطى فى أفغانستان وبين أمريكا الوسطى فى كوبا ونيكاراجوا والسلفادور ، كما تكشف عن ذلك المشاهد المثيرة فى الصراع التاريخى بين السياستين الأمريكية والسوفييتية فى النصف الثانى من القرن العشرين ٠

اكتملت الدائرة وتحول لقاء الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية إلى افتراق تاريخى بعد الحرب ، وتحول التحالف الكبير بين روزفلت وستالين وتشرشل عام ٤٢ وعام ١٩٤٣ إلى صراع أو حروب باردة مكشوفه ، مع الشكوك الأمريكية فى النوايا السوفييتية منذ تولى ترومان رئاسة الولايات المتحدة ، ومنذ تخلى ستالين عن تعهداته فى مؤتمر « يالتا » (فبراير ١٩٤٥) ٠

شهدت العلاقات الأمريكية السوفييتية منذ نهاية الأربعينيات وحتى نهاية العهد الستالينى فى الاتحاد السوفييتى (١٩٥٣) أزمات حادة فى برلين وحروبًا إقليمية (الحرب الكورية ١٩٥٠ - ١٩٥٣) وانتفاضة ألمانيا الشرقية فى يونيو ١٩٥٣ إلى أن اختفى ستالين ومعه السياسة الستالينية وما أعقبها من تغيرات هائلة فى أوضاع الاتحاد السوفييتى من صراعات على الخلافة السياسية وانتفاضات فى أوروپا الشرقية والوسطى (پولندا والمجر ١٩٥٦) مما وضع السياسة الأمريكية والسوفييتية على مسار التصادم المحتوم فى عهد خروشوف خليفة ستالين ودوايت أيزنهاور خليفة هارى ترومان مع مطلع عام ١٩٥٣ ٠

بعد امتلاك الاتحاد السوفييتى للقنبلة الذرية عام ١٩٤٩ وبعد تأسيس حلف شمال الأطلنطى ، دخلت السياسة الأمريكية فى صراعات إقليمية مع النفوذ السوفييتى فى آسيا وفى أوروپا ، على المسرح الآسيوى ظهرت الكوريتان - الشمالية والجنوبية - كدولتين مستقلتين عام ١٩٤٨ - ولم يكن تقسيمهما إلى دولتين نتيجة لإرادتيهما- حيث إن الدولتين لم تقبلا التقسيم ، الذى فرض نتيجة لسياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والذى اعتبر إنشاء دولتين مستقلتين فى منطقتى الاحتلال كإجراء مؤقت حتى تتوحد الحكومتان .

فى ضوء التناقض بين السياسة الأمريكية والسوفيتية وإصرار الكوريتين على التوحيد، كان واضحًا أن الاتجاه للحرب فى شبه الجزيرة الكورية قد أصبح أمرًا محتومًا «لكن موازين القوى الآسيوية فى ذلك الوقت الدقيق كانت قد شهدت تطورين مهمين؛ القنبلة الذرية السوفييتية فى أغسطس ١٩٤٩ وقيام حكومة ثورية شيوعية فى أكتوبر ١٩٤٩ فى الصين ».

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قامت السياستان الأمريكية والسوفييتية على أساس توازن القوى فى شبه الجزيرة منذ مؤتمر « يالتا » فى فبراير ١٩٤٥، بعد أن قدم روزفلت وتشرشل تنازلات لستالين مقابل دخوله الحرب ضد اليابان ، طالب ستالين بجزيرة سخالين الجنوبية وجزر الكوريل - أى الرجوع للوضع قبل هزيمة روسيا أمام اليابان فى حربهما عام ١٩٠٥ . أما بالنسبة لكوريا فلم يقدم ستالين أى مطالب بل وافق على اقتراح روزفلت بالإشراف والوصاية المشتركة ، وكانت سياسة الاتحاد السوفييتى تحرص على ألا تقع كوريا فى أيد معادية لها (اليابان).

اعتمدت كوريا الشمالية اعتمادًا مطلقًا على الاتحاد السوفييتى الذى اتجهت علاقاته إلى كوريا الشمالية لامتلاكها معادن مهمة تستخدم فى صناعة القنبلة الذرية ، وحاولت السياسة السوفييتية السيطرة على كوريا الشمالية ، وكان لانتصار الثورة فى الصين تأثيرًا هائلا على كوريا الشمالية وخاصة على سياسة زعيمها كيم إيل سونج ، فأطلق شرارة الحرب عام ١٩٥٠ عندما تجاوزت قواته خط عرض ٣٨ فى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ (بدأت الاشتباكات قبل ذلك فى مايو ١٩٤٩ بين قوات الشمال والجنوب ولم تكن الحرب الكورية مجرد حرب إقليمية بين جزئين لدولتين تسعيان للوحدة فحسب ،

بل كانت جزءًا من سياسات الحرب الباردة التى اندلعت بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة)٠

وأثار هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية ذعر الإدارة الأمريكية فى واشنطن حتى أن الرئيس ترومان عدل من اتجاهاته للسياسة المعتدلة تجاه كوريا ، والتزم بتوجيه القوات الأمريكية للدفاع عن كوريا الجنوبية ، وبدأ صراع مسلح دام ثلاث سنوات حول مناطق النفوذ فى جنوب شرقى آسيا٠

نظرت واشنطن إلى هجوم كوريا الشمالية على أنه عدوان سوفييتى لاختبار إرادة الإدارة الأمريكية وإرادة الغرب ، بعد الحرب العالمية الثانية وبعد امتلاك الاتحاد السوفييتى للقنبلة الذرية ، وبعد إنشاء حلف الناتو وبعد انتصار الثورة الشيوعية فى الصين - قبل عام واحد فقط (١٩٤٩) - واستخلصت الإدارة الأمريكية وترومان أن الصراع مع الاتحاد السوفييتى قد دخل مرحلة جديدة ، واستعدت لمواجهة ذلك العدوان السوفييتى سياسيًّا وعسكريًّا بدعم قوات الناتو ودعم القوات الغربية فى منطقة الهند الصينية ، وإعادة تسليح ألمانيا والاتجاه لعقد اتفاق سلام منفصل مع اليابان والإبقاء على القوات الأمريكية فى أوكيناوا وفى كوريا الجنوبية٠

كانت تقديرات الأمن القومى الأمريكى أن سياسة الكرملين تسعى إلى فرض السيطرة المطلقة على بقية أجزاء العالم فى يوراسيا ، وأن السياسة الأمريكية قد أخفقت فى التحرك تحركًا حاسمًا لمواجهة العدوان السوفييتى ، وأنه ما لم تتحرك الإدارة الأمريكية فسوف يتخاذل حلفاء أمريكا ويتجهون لتطبيق سياسة الحياد٠

تلك التقديرات وردود الفعل الأمريكية كانت تكمن وراء قرار دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب كوريا الجنوبية ، التى اعتبرت هجوم قوات الشمال عليها تحديًا سوفييتيًّا لابد من التصدى له ، وسرعان ما استجابت إدارة الرئيس ترومان لهذا التحدى بل وتوقعت أن تكون ألمانيا الغربية بل وإيران هى الهدف التالى للاتحاد السوفييتى٠

وتصاعدت نيران الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، حتى أن المؤرخين والخبراء العسكريين الأمريكيين الذين كتبوا عن الحرب الكورية وحللوا

أسباب قيامها ، وصفوها بأنها خطة عسكرية سوفييتية من تخطيط وإعداد وتدبير ستالين وتأكيدًا للنزعات التوسعية السوفييتية فى شبه الجزيرة الكورية.

إلا أن الوثائق السوفييتية التى كشف عنها بعد انهيار الاتحاد السوفييتى تفصح عن حقائق مختلفة اختلافًا بينًا عن تلك التقديرات ، فقد كان رد الفعل السوفييتى لتدخل الولايات المتحدة فى كوريا - يونيو ١٩٥٠ ثم شكل التدخل السوفييتى اللاحق فى الحرب - يثير الانزعاج الشديد والقلق لدى ستالين من هذا التدخل الأمريكى.

كان ستالين شديد التردد فى الدخول فى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة ، وحتى عندما وافق ستالين على دخول قوات سوفييتية إلى شبه الجزيرة ، كان ذلك لدعم القوات الصينية - التى كان مرتبطًا معها بمعاهدة دفاع - وأرسل ستالين فرقتين من القوات الجوية، بل إن هذا التدخل السوفييتى ظل سرًّا عسكريًّا من أسرار الدولة ، حملت فيه الطائرات السوفييتية علامات كوريا الشمالية واستخدمت اللغة الكورية فى الاتصالات ، ولكن سرعان ما تغير ذلك كله واشتبك الطيارون السوفييت مع الطيارين الأمريكيين وبلغ عدد القوات السوفييتية ٢٦٠٠٠ فرد عام ١٩٥٣ .

كان الدافع الاستراتيچى وراء دخول ستالين الحرب ، حرصه على العلاقات السوفييتية الصينية للحفاظ على المصالح السوفييتية الاستراتيچية العسكرية وتنفيذ سياسة توازن القوى.

انتهى الصراع المسلح فى شبه الجزيرة الكورية دون توحيد الدولتين ودون انتصار للسياستين الأمريكية والسوفييتية إحداهما على الأخرى ، وظلت المشكلة الكورية والوجود العسكرى الأمريكى على أرض كوريا الجنوبية ، والنفوذ الصينى السوفييتى فى كوريا الشمالية - ظاهرة - من ظواهر التنافس الأمريكى السوفييتى ، وأثرًا لا يزال باقيًا من آثار الحرب الباردة حتى اليوم.

(تسعى اليوم روسيا الاتحادية بالقيام بدور الوساطة بين واشنطن وبيونج يانج ، لحل مشكلة امتلاك كوريا الشمالية للتكنولوچيا العسكرية الصاروخية التى تعتبرها واشنطن تهديدًا لأمنها القومى. وتكتمل الدورة مرة أخرى لتتفق السياسات الروسية - الصينية فى استراتيچية موحدة ضد منظومة الدفاع الصاروخى الأمريكى المضاد التى تدعو إليها الإدارة الأمريكية).

ظلت آثار التدخل السوفييتى فى كوريا الشمالية عاملا شديد الفاعلية فى تحديد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى وتجاه تحركاته فى مناطق العالم الأخرى عبر سنوات الخمسينيات والستينيات ، وأصبح هدف واشنطن هو الحيلولة دون حدوث كوريا أخرى فى أوروبا أو فى الشرق الأوسط ، وتكرست فى شبه الجزيرة الكورية صيغة التقسيم الذى طبق فى ألمانيا بعد الحرب ، وطبق فى فيتنام فى نهاية الأربعينيات ، تحديدًا لمناطق النفوذ مابين السياسة الأمريكية والسياسة السوفييتية فى بقاع العالم فى أوروبا وآسيا •

وإذا كانت أواخر أيام ولاية الرئيس هارى ترومان عام ٥٢ وحتى يناير ١٩٥٣ قد شهدت فصول ذلك الصراع المسلح بين الاستراتيجية الأمريكية والسوفييتية فى شبه الجزيرة الكورية ، فإن بدايات ولاية الرئيس الأمريكى دوايت أيزنهاور لم تخل من أزمات سوفييتية أمريكية على الساحة الأوروبية •

كان ثمة أوجه للاختلاف والتباين الواضح بين رؤية أيزنهاور وسياسته الخارجية ورؤية ومناهج سلفه ترومان ، كان أيزنهاور يرفض المقولة القائلة بأن الولايات المتحدة تواجه أخطار التهديد أو العدوان الشيوعى ، وكان يؤمن بأنه يمكن ردع الاتحاد السوفييتى والحيلولة دون قيامه بشن هجوم أو عدوان فورى ، وذلك رغم انزعاج القادة العسكريين الأمريكيين من تعاظم القدرات النووية السوفييتية •

ظل أيزنهاور يعارض أى إجراءات استثنائية تقوم بها الولايات المتحدة قد تؤدى إلى المجازفة بأخطار حرب نووية ، وركزت السياسة الأمريكية فى عهده على ضمان الاستعداد للرد على أى هجوم نووى سوفييتى مع استمرار العمل فى (سياسة الأحتواء) التى ورثها عن إدارة الرئيس ترومان وطبقها حرفيًا وزير خارجيته جون فوستر دالاس •

أما على الساحة الأوروبية فقد ظهرت مشكلة سيطرة القوات السوفييتية على برلين الشرقية عام ٥٣ ـ ١٩٥٤ لتشكل اختبارًا حقيقيًا لسياسة الرئيس أيزنهاور وأسلوبه فى التعامل مع السياسة السوفييتية ، وكان لسياسته بالنسبة للمشكلة الألمانية تأثيرها بعيد المدى فى مشكلات الخمسينيات والستينيات ، وهى السنوات التى شهدت أوج الحرب الباردة بين الدولتين •

أكدت سياسة الرئيس أيزنهاور الالتزام الأمنى الأمريكى بالحفاظ على برلين الغربية وإمدادها باحتياجاتها عن طريق الجسر الجوى بعد الحصار السوفييتى رغم التقسيم ، بل واستخدام برلين الغربية فى إطار سياسة أوسع للإدارة الأمريكية واستراتيچيتها من أجل زعزعة النفوذ السوفييتى فى أوروپا الشرقية ، وهو ما تحقق فعلا بانتفاضات قوية فى ألمانيا الشرقية فى يونيو ١٩٥٣ .

أعلنت وفاة چوزيف ستالين فى مطلع العام نفسه ، ورغم إخفاق تلك الانتفاضة الألمانية الشرقية ظلت مشكلة برلين الغربية قائمة فى اجتذاب الفارين من ألمانيا الشرقية عبر سنوات طويلة امتدت حتى أقيم سور برلين عام ١٩٦١ ، وظلت قصص الصراع حول برلين الغربية لا تنتهى فصولها مابين أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية وأجهزة المخابرات السوفييتية K.G.B. ما بين أعوام ١٩٤٥ وربما حتى سقوط سور برلين ١٩٨٩ .

كان صيف عام ١٩٤٥ فى مدينة برلين هو المرة الأولى التى تخضع فيه لاحتلال أجنبى منذ أكثر من قرن من الزمن ، حين دخلها ناپليون ١٨٠٦ ، لكن الاحتلال الأجنبى هذه المرة دام طويلا .

منذ البداية فرضت السلطات السوفييتية صعوبات وعراقيل شتى أمام الإدارة التى كانت تتولاها القوات الغربية - الأمريكية والبريطانية والفرنسية - فى قطاعاتها ، بادئة ذلك بالتدخل فى طرق مواصلاتها ودخولها المدينة التى كانت تعتمد اعتمادًا كاملا على مدى تعاون القوات السوفييتية - حيث كانت طرق المواصلات والدخول إلى برلين تمر داخل المنطقة التى تحتلها القوات السوفييتية - مما شكل صعوبات لا تنتهى لوصول الطعام والوقود .

وبدأت الحرب الباردة بالنسبة للولايات المتحدة بالحصار الذى فرضه الجيش الأحمر على مدينة برلين وما أعقب ذلك من الجسر الجوى الأمريكى والبريطانى لإمداد المدينة باحتياجاتها اليومية عام ١٩٤٨ـ ١٩٤٩ .

كانت آخر قمة أثناء الحرب العالمية الثانية قد عقدت فى مدينة « بوتسدام » فى أغسطس ١٩٤٥ - إحدى ضواحى مدينة برلين - حيث رفع العلم الأمريكى فوق قيادة

القوات الأمريكية وظل مرفوعًا حتى نهاية الحرب الباردة ، بعد أن كانت الولايات المتحدة قد تحولت من قوة احتلال إلى قوة حماية لبرلين حتى لا تقع الأجزاء الأخرى التى تحتلها القوات الغربية داخل المناطق التى تسيطر عليها القوات السوفييتية .

كان حصار برلين ١٩٤٨ اختبارًا للسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى ، إذ كانت مدينة برلين تقع داخل المنطقة الخاضعة للقوات السوفييتية ، وكان الدفاع عنها من وجهة نظر العسكريين الأمريكيين فى واشنطن مهمة شبه مستحيلة ، لكن القائد العسكرى الأمريكى فى المدينة يؤكد أن إقامة جسر جوى فوق برلين ، هو السبيل الوحيد لإنقاذها من السقوط فى أيدى القوات السوفييتية ، حتى أن الچنرال « برادلى » رئيس أركان الجيش الأمريكى ، أوصى الرئيس « ترومان » بالانسحاب من برلين ، إلا أن « ترومان » رفض مشورته وأصر على إقامة الجسر لإمداد المدينة باحتياجاتها عدة شهور ، حتى رفع ستالين الحصار من حول المدينة فى سبتمبر ١٩٤٩ .

كان الحصار السوفييتى للمدينة والجسر الجوى الأمريكى وصولا إليها ، نموذجًا مبكرًا لبداية الحرب الباردة وسياسة المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .

فى أعقاب الأزمة السوفييتية الأمريكية ، أو بعبارة أدق السوفييتية الغربية بسبب مشكلة برلين ١٩٤٩ طورت الولايات المتحدة من سياستها تجاه الاتحاد السوفييتى بشن حرب اقتصادية وسيكولوچية وعمليات سرية ضد الاتحاد السوفييتى ، مع عدم توقف المفاوضات رغم ذلك بين الحكومتين .

إتبعت الولايات المتحدة سياسة الحرب الاقتصادية بحرمان الاتحاد السوفييتى من جميع السلع التى يمكن أن يستفيد منها فى صناعة الأسلحة (وضعت تلك السياسة عندما تولى أفريل هاريمان وزارة التجارة الأمريكية فى عهد ترومان ١٩٤٨) ، واستمرت سياسة (الحرب الاقتصادية) فترة الخمسينيات بحظر السلع الاستراتيچية وإقامة « ستار حديدى » اقتصادى لشل الاتحاد السوفييتى خلال خمس أو عشر سنوات .

ومع أن أيزنهاور بعد توليه الرئاسة الأمريكية فى يناير ١٩٥٣ خفف قليلا من القيود التجارية (وفضل التركيز على الحوافز الاقتصادية بدلا من القيود) ، اتجهت الإدارة الأمريكية لاستخدام التجارة كأداة للضغط الديپلوماسى، واتجهت كذلك لاستخدام الحرب السيكولوچية بتوجيه وسائل الإعلام الأمريكية للرأى العام فى روسيا وأوروپا الشرقية وخاصة بعد إنشاء جهاز المخابرات المركزية عام ١٩٤٧ ، والهجوم الدعائى الكبير من خلال إذاعة صوت أمريكا وأوروپا الحرة لتفكيك النظام الشيوعى وكانت تلك الحرب السيكولوچية والإعلامية وراء الثورات والانتفاضات فى أوروپا الشرقية بدءًا من ثورة المجر ١٩٥٦ ، وكانت تلك هى أولى البدايات المبكرة للنهاية القادمة بعد نصف قرن .

ما بين الصدام والتراجع

سياسات الحرب النفسية والاقتصادية، وأساليب العمليات السرية والهجوم الدعائى المكثف، التى انتهجتها إدارة الرئيس أيزنهاور فى مطلع الخمسينيات ، كانت ميراثًا لسياسة الاحتواء وإدارته الفعالة للعمل ضد الاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية فى أوروپا الشرقية ، وقد نجحت إلى حد كبير فى تحريك نزعة الثورة والتمرد فى بعض دول تلك المنطقة .

وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية التى أقرها مجلس الأمن القومى الأمريكى فى يوليو ١٩٥٦ كانت تقول بأن الوجود السوفييتى الدائم فى أوروپا الشرقية يمثل تهديدًا خطيرًا لأوروپا الغربية والولايات المتحدة ، فإن الإدارة الأمريكية كانت تتجنب المواجهة وتنحى لأسلوب التفاوض مع موسكو بل كانت مستعدة إلى تحسين وتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى ، وأحلت هذه السياسة محل سياسة الاحتواء أو الإقصاء والعزل التى ركزت عليها الإدارة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية فى مطلع الخمسينيات .

كانت قمة بولجانين وأيزنهاور فى ١٨ يوليو ١٩٥٥ فى چنيف اختبارًا لاستراتيچية التفاوض بين السياسة الأمريكية والسوفييتية بعد أن اتجه نيكيتا خروشوف (الذى تولى منصب سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفييتى بعد وفاة

ستالين) لسياسة التعايش السلمى ، وأزال آثار السياسة الستالينية من مناهج العمل الداخلى والخارجى فى الاتحاد السوفييتى •

كذلك كانت تلك القمة مجالا لبحث الأوضاع فى أوروبا الشرقية فى إطار تحديد الخطوط الحمراء بين الدولتين العظميين ، لكن الأحداث فى المجر كانت اختبارًا أشد للعلاقات الأمريكية السوفييتية بعد أن تحدى الشعب المجرى الوجود العسكرى السوفييتى والنظام الشيوعى المفروض ، وقررت موسكو التدخل العسكرى بقواتها وقوات حلف وارسو لسحق الانتفاضة حتى لا تمتد إلى الدول الأخرى فى أوروبا الشرقية •

ويتوقف المؤرخون الأمريكيون طويلا أمام رد الفعل الأمريكى أو الموقف الأمريكى إزاء الثورة المجرية عام ١٩٥٦ ، إذ لم تتجاوز الإدارة الأمريكية والرئيس أيزنهاور حد إرسال نداء إلى الرئيس السوفييتى « نيكولاى بولجانين » يدعوه فيها لسحب القوات السوفييتية دون اتخاذ إجراءات عملية أشد في مواجهة العمليات العسكرية التى سحقت فيها الدبابات السوفييتية عظام ثوار المجر •

هذه الاستجابة الخفيفة أو الواهية أثارت دهشة الثوار الذين كانوا يتطلعون لمساعدات أقوى من الولايات المتحدة ومن الغرب ، وأصابتهم خيبة أمل شديدة من الموقف السلبى للرئيس أيزنهاور واعتبرها المؤرخون المجريون جزءًا من الاتجاه العام لسياسة « التراجع » عن الهدف المعلن للسياسة الأمريكية السابقة وهى الاحتواء والإقصاء •

ولكن الساحة السياسية فى شرق أوروبا كانت بمثابة الامتداد الچيوپوليتيكى للنفوذ السوفييتى - وخاصة بعد إنشاء حلف وارسو عام ١٩٥٥ ، فكان سحق الثورة المسلحة فى المجر إيذانًا بسياسة سوفييتية سوف تكررها فيما بعد فى تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) وفى مناطق أخرى من العالم دفاعًا عن مصالحها أو عن حلفائها •

وفى الوقت نفسه فإن سياسة التفاوض ظلت منهجًا مفضلاً لدى السياسة الأمريكية فى ولاية الرئيس أيزنهاور ، وكانت ترى فى سياسة خروشوف بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٥٦ نهجًا مختلفًا للسياسة الستالينية ، يفتح فجوة أو ثغرة فى جدار الرفض السوفييتى للحوار •

تزامنت مع ثورة المجر التى وقعت فى نطاق النفوذ السوفييتى أحداث وتطورات تبتعد عن نطاق النفوذ السوفييتى وتدخل فى الإطار الجغرافى الاستراتيچى الأمريكى فى الشرق الأوسط ، وهى حرب السويس فى أكتوبر ١٩٥٦ .

وكانت السياسة الأمريكية فى بداية الخمسينيات وبعد تراجع النفوذ البريطانى والفرنسى بعد الحرب العالمية الثانية ترى فى نفسها المدافعة عن المصالح الاستراتيچية للغرب والعالم الحر ، وتسعى لإقامة قيادة الشرق الأوسط وحزام الدول الإسلامية وحلف بغداد استمرارًا لسياسة احتواء الاتحاد السوفييتى .

كذلك كانت التطورات السياسية فى مصر بعد ثورة ١٩٥٢ تتجه نحو التخلص من الوجود العسكرى البريطانى ، ورفض خطط الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية ، وكسر احتكار السلاح ، والبحث عن مصادر جديدة لدعم القوات المسلحة المصرية .

تحقق للسياسة المصرية عام ١٩٥٥ و١٩٥٦ بقيادة جمال عبد الناصر اختراق ضخم فى علاقاتها الدولية من خلال عقد صفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتى عبر تشيكوسلوفاكيا ، فقلبت بذلك الموازين السياسية والعسكرية فى المنطقة وأثارت ردود الفعل العاتية فى عواصم الغرب لندن وپاريس وواشنطن وأيضًا فى تل أبيب ، ووجدت السياسة السوفييتية لنفسها مسرحًا جديدًا فى قلب منطقة النفوذ الغربية التى ظلت حكرًا على الاستراتيچيات البريطانية والفرنسية ، ودخل الاتحاد السوفييتى فى خضم صراعات الشرق الأوسط من البوابة المصرية وبوابة التنافس السوفييتى الأمريكى لتسليح مصر وبناء اقتصادها ، ومن خلال حرب السويس التى تحالفت فيها بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ تحت ذريعة الحفاظ على حرية الملاحة فى قناة السويس بعد إعلان عبد الناصر تأميمها فى ٢٦ يوليو من العام نفسه .

ودارت معركة دولية شرسة كانت فيها الولايات المتحدة طرفًا مباشرًا بحكم تحالفها السياسى مع بريطانيا وفرنسا ، وبحكم تقديراتها للتحولات الجذرية التى تجرى فى المنطقة بعد دخول الاتحاد السوفييتى لأول مرة كمنافس للسياسة الأمريكية والغربية فى الشرق الأوسط ، وبدء فصل جديد من فصول الحرب الباردة .

الدوران الأمريكى والسوفييتى فى حرب السويس ١٩٥٦ من النماذج النادرة على توافق الاستراتيچيتين بالنسبة للقوات المعتدية الثلاثة - البريطانية - الفرنسية - الإسرائيلية- وبالنسبة للعمل الدولى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ٠

الوثائق الأمريكية عن حرب السويس وعن مقدماتها تكشف عن رفض الإدارة الأمريكية لخيار الحرب الذى كانت تتجه إليه الحكومتان البريطانية والفرنسية منذ يوليو ١٩٥٦ ، وتكشف فى نفس الوقت عن الدعم السوفييتى للموقف المصرى ، خاصة بعد قرار الحكومة السوفييتية منذ مايو عام ١٩٥٥ توريد السلاح إلى مصر ٠

كثر حديث المؤرخين عن الإنذار السوفييتى الذى وجهه « بولجانين » فى نوفمبر ١٩٥٦ لسحب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من سيناء ، وبأثر هذا الإنذار على تحويل مجرى الحرب والتطورات السياسية ، لكن موقف إدارة الرئيس أيزنهاور - كما كشفت وثائقها وشهادة المعاصرين - تكاد أن تكون قد أجهضت السياستين البريطانية والفرنسية وأرغمت فيما بعد إسرائيل على الانسحاب من غزة وسيناء ، وكان للإنذار السوفييتى الذى أطلقه « بولجانين » تأثيره المعنوى أو الدولى المحدود ٠

ولكن السياسة الأمريكية وتقديرات المخابرات المركزية الأمريكية استخلصت بعد أزمة وحرب السويس ، خطورة الوضع الاستراتيچى الإقليمى فى الشرق الأوسط لو انفرد الاتحاد السوفييتى بموقف المطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية ٠

وفى الوقت نفسه كانت السياسة الأمريكية مع مطلع عام ١٩٥٧ ترسم خططًا جديدة للشرق الأوسط من خلال المبدأ الذى استخلصته بعد حرب السويس ، وهو إعلان مبدأ (أيزنهاور) لملأ الفراغ ، بعد أن أعطت نتائج حرب السويس إشارة النهاية للإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية ، واستعدادًا لمواجهة النفوذ السوفييتى البازغ فى المنطقة ولدخول المنطقة بعد حرب السويس بقوة مكثفة لمواجهة المد القومى كإحدى نتائج حرب السويس ١٩٥٦ ، وخاصة فى منطقة المشرق العربى الذى قدر له أن يشهد أحداثًا تاريخية بعد وقت وجيز ٠

وقعت أحداث سياسية مهمة بعد تصاعد المد القومى فى الأردن وطرد قائد القوات الأردنية البريطانى جلوب باشا ، ووقوع أحداث فى لبنان أدت إلى دخول القوات الأمريكية بعد الأزمة السياسية حول تجديد انتخاب الرئيس اللبنانى الأسبق كميل شمعون .

وبدأ فصل جديد حافل من المد القومى فى المشرق العربى ينطلق بعد حرب السويس ، ومشاهد أشد إثارة فى التنافس الأمريكى السوفييتى فى منطقة الشرق الأوسط ، استقطبت فيه المنطقة ما بين دول تقدمية أو ثورية بقيادة جمال عبد الناصر فى مصر ودول موالية لحلف بغداد الذى شاركت فيه تركيا ، فتحول الشرق الأوسط بعد حرب السويس إلى حلبة للصراع العسكرى والسياسى والأيديولوچى بين السياستين السوفييتية والأمريكية عقودًا طويلة ، لم تنته إلا بانهيار الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩٠ ودارت حلقات التنافس حول الصراع العربى الإسرائيلى فى حروب الأيام الستة فى يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وإذ كان التنافس السوفييتى الأمريكى فى الشرق الأوسط عبر مراحل الصراع العربى الإسرائيلى يحتاج فصولا مستقلة خارج السياق الحالى ، فإنه سيظل دون شك ولسنوات طويلة جانبًا من أهم جوانب السياسة الخارجية الأمريكية فى إطار صراعها التاريخى مع السياسة السوفييتية إبان سنوات الحرب الباردة فى النصف الثانى من القرن العشرين .

تراوحت السياسة الأمريكية فى نهاية الخمسينيات واقتراب ولاية الرئيس أيزنهاور من نهايتها ما بين تأكيد سياسة « النوايا السلمية » والاتجاه لخفض التوتر ، وبين حقائق إقليمية جديدة فى الشرق الأوسط ، فكانت مجالا لمزيد من عوامل الشد والجذب والتنافس السوفييتى الأمريكى على صعيد الشرق الأوسط ، بدءًا بمشكلة وجود القوات الأمريكية فى لبنان وردود الفعل السوفييتية السلبية ، ومرورًا « بنظرية الفراغ » ومبدأ أيزنهاور الذى يسعى للحلول محل النفوذ البريطانى والفرنسى ، وانتهاءً بالسياسة المصرية التى أعلنها عبد الناصر - كما تقول الوثائق السوفييتية - ضد الاستعمار والإقطاع ، رغم اعتراف هذه الوثائق أن عبد الناصر لم يكن يومًا شيوعيًّا ولكنه كان يتصدى للنفوذ الغربى فى المنطقة (القوات البريطانية فى الأردن - والقوات الأمريكية فى لبنان - حلف بغداد) .

خارج سياق الشرق الأوسط ، ظهرت الاحتكاكات بين السياستين مرة أخرى على الساحة الأوروبية عندما كثفت الإدارة الأمريكية أنشطتها التجسسية على الاتحاد السوفييتى بعد أن وطد خروشوف من مكانته الداخلية ومكانة الاتحاد السوفييتى فى أوروبا الشرقية ، وقدرت الأجهزة الأمريكية - مجلس الأمن القومى والمخابرات المركزية - أن الحكومة السوفييتية تتمتع بوضع سياسى داخلى قوى ووضع اقتصادى لا يقل قوة - رغم ظاهرة التخلف التكنولوچى - فضلا عن القوة العسكرية.

واستمرت الأنشطة التجسسية الأمريكية على قدرات الاتحاد السوفييتى عام ١٩٥٨ ، ورغم اتهامات موسكو للولايات المتحدة باختراق مجالاتها الجوية ، حتى أن وزير خارجية الاتحاد السوفييتى «جروميكو» طلب عقد اجتماع لمجلس الأمن فى أبريل لبحث هذه الاختراقات عام ١٩٥٨ ، ولم تبال الإدارة الأمريكية بل واصلت انتهاكاتها حتى أسقطت الطائرة الأمريكية يو -٢ وعليها ٤ طيارين أمريكيين أسرى فوق الأراضى السوفييتية ، فكانت بمثابة نقطة الذروة فى الشكوك السوفييتية تجاه النوايا الأمريكية ، ونقطة من نقاط القاع فى أزمة الثقة بين موسكو وواشنطن بعد أزمات الخمسينيات فى بودابست ١٩٥٦ وفى برلين ١٩٥٨، حتى بدا أن السياستين السوفييتية والأمريكية تسيران بعد ولاية أيزنهاور (وسقوط خروشوف بعد فترة وجيزه فى أعقاب أزمة الصواريخ السوفييتية فى كوبا ١٩٦٢) نحو منعطف جديد من التحدى والتحدى المضاد.

أتى الرئيس چون كنيدى بروح جديدة فى السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى منذ عام ١٩٦١ ، وقد أنطلقت سياسته من عدة تقديرات أولها أن خروشوف لا يزال هو أكثر زعماء الاتحاد السوفييتى پراجماتية وأقلهم جمودًا وأشدهم رغبة فى التوصل لحلول سلمية مع واشنطن ، وأن سياسة التعايش السلمى التى أعلنها إنما تدفعه إليها رغبة قوية فى الحصول على القروض والمعونات الفنية من الولايات المتحدة.

وكانت أچندة السياسة الأمريكية تولى أولوية عالية لتحسين العلاقات مع موسكو بأشكال مختلفة من خلال إنشاء قنصليات أمريكية فى ليننجراد - المدينة الثانية فى الاتحاد السوفييتى بعد موسكو - وتطبيع التجارة وتنشيط العلاقات التجارية ، والأهم

من ذلك حظر انتهاكات المجال الجوى السوفييتى بعد إسقاط الطائرة الأمريكية الشهيرة.

ووضعت الإدارة الأمريكية فى مطلع الستينيات أچندة دولية جنبًا إلى جنب مع الأچندة الثنائية مع الاتحاد السوفييتى فى إطار تحسين العلاقات ، من أجل بحث القضايا الدولية المشتركة وخاصة قضايا نزع السلاح وحظر إجراءات التجارب النووية.

كانت تقديرات الإدارة الأمريكية فى بدء ولاية الرئيس كنيدى أن مشكلات السياسة الأمريكية مع الصين (السنوات السابقة للصراع والمواجهة المسلحة فى فيتنام عام ١٩٦٤) أخطر من مشكلاتها مع روسيا ، كما كانت مشكلة احتواء الشيوعية فى كوبا وفى أمريكا الوسطى تفرض نفسها على الإدارة الأمريكية ، وقدرت سياسة كنيدى أهمية الالتزام بالحوار والصبر مع خروشوف.

إلا أنه فى المقابل كان « چورچ كنيان » مهندس سياسة الاحتواء بعد الحرب العالمية الثانية ضد النفوذ الشيوعى العالمى ، كان يرى صعوبات جمة فى تنفيذ سياسة كنيدى ، ويرى أنها سوف تؤثر سلبيًّا على احتمالات التفاوض فى قضايا نزع السلاح ، بل سوف تؤدى إلى إغلاق ملف المشكلة المجرية بعد التدخل العسكرى السوفييتى ، وأنها سوف تؤثر على سياسة خفض التسلح وعلى وجود القواعد الأمريكية فى شمال أفريقيا (ليبيا).

استقرت السياسة الأمريكية أمام هذه الاتجاهات المتنازعة على اتباع سياسة « قوية » تجاه الاتحاد السوفييتى، ولكن هذه القوة لم تكن تعنى فى السياسة الأمريكية استخدام القوة العسكرية فقط ، وآثرت استخدام سياسة معتدلة وعاقلة مع خروشوف مع استمرار أسلوب التفاوض بقوة وحزم وصلابة ، والتركيز على توحيد سياسات الدول الغربية ، وفى الوقت نفسه التعامل بشكل إيجابى وفعال مع القوى القومية المغادية للاستعمار ، والتخطيط لتغيير الصورة الأمريكية فى عيون العالم « حتى يتأكد لشعوب العالم أن المستقبل مع الولايات المتحدة لا مع الاتحاد السوفييتى ».

وراء هذه السياسة الأمريكية الواقعية تجاه السياسة السوفييتية الخروشوفية، كانت

تكمن تناقضات أساسية لم يفصح عنها خوروتشوف ، رغم أنه حول « التيار الستالينى فى السياسة السوفييتية تحويلا كاملا » ، لكن موقف القيادة السوفييتية - حتى فى أيام خروشوف - ظل كما هو يقوم على الصراع الحتمى والحرب الطبقية ومن ثم الشك والعداء للغرب ، وفى عهد خروشوف ازدادت الثقة فى تطور الاتحاد السوفييتى والإيمان بالانتصار الحتمى للشيوعية .

هذا التناقض العميق فى الرؤيتين السوفييتية والأمريكية للعلاقات الدولية ، أثر تأثيرًا قويًا فى عملية التغيير السياسى العنيف التى اكتسحت بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (وهى ما أصبح متعارفًا عليه باسم مرحلة معاداة الاستعمار ومناهضة الإمبريالية) وأصبح للسياسة السوفييتية مواطىء أقدام ومجالات حركة واسعة فى العالم « غير الشيوعى » واتسعت معها مجالات الصدام والاحتكاك لتصل فى بعض المناطق إلى الصراع المباشر والمسلح كما حدث فى فيتنام .

ورغم أن السياسة الأمريكية فى عهد خروشوف وكنيدى حفلت بجو من الثقة والنوايا السلمية المتبادلة بينهما ، كما سجلت مئات المراسلات الشخصية السرية بينهما منذ نوفمبر ١٩٦٠ حين كان كنيدى رئيسًا منتخبًا وحتى اغتياله عام ١٩٦٣ ، فإنها قد حفلت بالمثل بمواجهات ساخنة لعل أخطرها الأزمة الكوبية أو أزمة الصواريخ السوفييتية فى كوبا .

تعود معرفة المخابرات المركزية الأمريكية بوجود الصواريخ السوفييتية فى كوبا إلى عام ١٩٦٠ ، وكانت السياسة الأمريكية عندئذ أمام خيارات صعبة وخطيرة تبدأ من سياسة الحصار البحرى على كوبا ضد نظام كاسترو ، وتواجه بذلك مخاطر إيقاف وتفتيش السفن الحربية السوفييتية ، أو أن تخطط لقلب نظام كاسترو من خلال التدخل العسكرى ضد كوبا لتمويل المرتزقة ، كما حدث فى عملية عُرفت باسم « خليج الخنازير » فى ١٢ إبريل ١٩٦١ .

وصلت السياستان الأمريكية والسوفييتية إلى حافة المواجهة بسبب ما اعتبرته القيادة السوفييتية فى خطاب شديد العنف فى لغته ومضمونة « عدوانًا أمريكيًّا » وكان إخفاق عملية خليج الخنازير التى قامت بها مجموعة من المهاجرين الكوبيين ضد نظام « كاسترو » هى المخرج للتراجع عن نقطة الصدام المروعة بين موسكو

واشنطن ، ولكنها تركت أثارها العملية على سلوكهما فى الأقاليم الأخرى والقضايا الأخرى لتصحيح الاختلال فى الميزان الاستراتيجى ، كما سوف تكشف السنوات الباقية فى عقد الستينيات .

فى أكتوبر ١٩٦٢ اكتشف كنيدى أن خروشوف يرسل سرًا وبسرعة كبيرة إلى كوبا منصات لإطلاق الصواريخ الاستراتيجية وذلك عندما قرر تحويل كوبا إلى قاعدة للصواريخ ، فتحولت أزمة الصواريخ السوفييتية فى كوبا إلى أهم قضايا المواجهة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية فى نصف الكرة الغربى بل فى العالم كله .

وعندما قال الخبراء لخروشوف إن إقامة الصواريخ قصيرة المدى فى كوبا لن يصحح الخلل الاستراتيجى مع الولايات المتحدة إلا تصحيحًا طفيفًا ، كان خروشوف يتصور أن الصواريخ سوف تسهم فى الدفاع عن كوبا ضد الغزو الأمريكى .

توقع كنيدى أن يكون اكتشاف الصواريخ فى كوبا بداية لأزمة جديدة مثل أزمة برلين ، وتأكد من ذلك خلال زيارة وزير الخارجية السوفييتى « أندريه جروميكو » إلى واشنطن قبل الإعلان عن اكتشاف الصواريخ فى عام ١٩٦٢ فكان حديث جروميكو كله يدور حول برلين .

كان جون كنيدى يدرك أنه لا سبيل للدفاع عن برلين إلا بالقوة العسكرية التقليدية وربما الأسلحة النووية ، وكان يدرك أن ذلك ينطوى على خطر حرب نووية شاملة .

كان كنيدى يبحث فى رسائله السرية مع خروشوف عن مخرج لأزمة برلين ، فإذا به يكتشف أن الصواريخ السوفييتية تنقل خطر الحرب إلى مسافة قصيرة من بلاده وأن المواجهة التى يخشى أن تحدث بسبب برلين ربما تحدث فعلا ولكن بسبب الصواريخ السوفييتية فى كوبا .

ارتكزت السياسة السوفييتية فى كوبا فى ذلك الوقت - كما تكشف وثائق القادة العسكريين السوفييت فى ديسمبر ١٩٦٢ عن مبررات الانتشار المؤقت - على تحقيق هدف الدفاع المشترك (ضد العدوان المحتمل) على الاتحاد السوفييتى وجمهورية

كوبا ، حتى كاد الأمر يصل إلى المواجهة المأساوية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية بعد تهديد « چون كنيدى » بضرب الصواريخ السوفييتية فى كوبا ، لولا الرسالة التاريخية التى بعث بها خروشوف فى ٣ ديسمبر ١٩٦٢ ليقبل فيها سحب الصواريخ ويجنب العالم التطورات الخطيرة والعواقب غير المحسوبة التى كان ينطوى عليها تنفيذ چون كنيدى لقرار ضرب الصواريخ السوفييتية .

أنقذ خروشوف العلاقات السوفييتية الأمريكية كما أنقذ الأمن والسلام العالمى من مأساة المواجهة المحتومة بعد أزمة الصواريخ ، لكن خروشوف دفع ثمنًا باهظًا لها هو الإطاحة به فى أكتوبر ١٩٦٤ من قيادة الاتحاد السوفييتى ومن الحزب الشيوعى ، ليحل محله كوسيجين رئيسًا للوزراء ، وبريچينيف سكرتيرًا أول للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ، ولتظل أزمة الصواريخ السوفييتية فى كوبا رمزًا من رموز الحرب الباردة فى لحظة من أخطر لحظاتها فى القرن العشرين .

ومع كل الخطورة التى انطوت عليها أزمة الصواريخ الكوبية والتى انتهت عام ١٩٦٣ ، فقد فتحت الباب حتى بعد مصرع كنيدى (نوفمبر ١٩٦٣) أمام « اختراقات » حقيقية فى السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى فى مباحثات اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٦٣ كثمرة من ثمار هذه المواجهة التى كادت أن تنتهى بكارثة نووية فى العالم .

وإذا كانت احتمالات الحرب النووية قد انقشعت عن نصف الكرة الغربى بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ ، فإن حلبة الصراع المسلح تحركت إلى منطقة لا تزال أسباب التنافس السوفييتى الأمريكى تكمن فى أوضاع دولها ، وهى منطقة الشرق الأقصى وجنوب شرقى آسيا فى الهند الصينية أو ما عرف فيما بعد بالحرب الفيتنامية التى انطلقت عام ١٩٦٤ ، وهى الحرب التى تشكل أكثر فصول السياسة الأمريكية إثارة فى صراعها مع النفوذ الشيوعى السوفييتى فى مناطق العالم المختلفة .

سور برلين

لكن الساحة الأوروبية ظلت مجال الشد والجذب والتحدى والتحدى المضاد بين السياستين السوفييتية والأمريكية فى المناطق التى عُرفت باسم مناطق « التماس أو الالتحام » التى ترمز لها « مدينة برلين الغربية » فيما عُرف فى أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية « أزمة برلين » عام ١٩٦١ .

كانت سياسة ألمانيا الشرقية فى ظل رئيسها « أولبريخت » تخشى من تأثير النمو الاقتصادى لألمانيا الغربية ومن تأثيرها السياسى والمعنوى على سكان ألمانيا الشرقية الذين استمر تسربهم وفرارهم إلى ألمانيا الغربية عبر مدينة برلين المقسمة.

كان « أولبريخت » فى ألمانيا الشرقية يستغل مخاوف موسكو من انهيار نظامه إذا استمر هذا التيار أو ذلك النزيف، وكان الحل من وجهة نظره « تحرير برلين الغربية » أو عزلها كمنطقة جذب لا تقاوم لألمانيا الشرقية. وتكشف الوثائق السوفييتية التى نُشرت حديثًا عن أن خروشوف كان يتعرض لضغوط شديدة من أولبريخت رئيس ألمانيا الشرقية بسبب استمرار تدفق اللاجئين خارج برلين الشرقية ، ولوقف هذا التدفق من الهاربين إلى برلين الغربية ، فوجئ العالم فى أغسطس ١٩٦١ أن قوات ألمانيا قد أقامت سورًا حول المدينة. وبقدر حرص الرئيس كنيدى على التأكيد أن الولايات المتحدة لا تدعى السيطرة على القطاع السوفييتى فى برلين ، فقد أعلن أن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن ما أسماه « حدود الحرية » ، وفى تلك اللحظات وقفت الدبابات الأمريكية والسوفييتية وجهًا لوجه ، وفى شتاء عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ أعدت وزارة الدفاع الأمريكية سيناريوهات متعددة لمواجهة التحركات العسكرية السوفييتية والألمانية الشرقية ضد برلين الغربية.

وأحس خروشوف بالخطر الذى يهدد الأمن الأوروبى ومصير ألمانيا الشرقية ، فعقد اجتماعًا لحلف وارسو فى أغسطس ١٩٦١ فى موسكو ، ووجه إنذارًا إلى الدول الغربية لتقبل إما التفاوض من أجل تسوية نهائية مع الاتحاد السوفييتى للمسألة الألمانية ، أو أن توقع موسكو اتفاق سلام منفصل مع ألمانيا الشرقية بما ينطوى عليه ذلك من تهديد لحقوق الاحتلال للدول الغربية ولنفوذ الولايات المتحدة

كله فى ألمانيا الغربية وفى أوروپا وحلف الناتو، ويحرمها من حرية الوصول إلى برلين الغربية.

وتحرج الموقف أكثر فأكثر فى مؤتمر الحزب الشيوعى فى أكتوبر ١٩٦١ حين أعلن خروشوف أنه سوف يوقع معاهدة سلام مع ألمانيا الشرقية بنهاية العام ، ولكن العام مضى ولم يوقع المعاهدة.

وفى رسائله الشخصية التى نشرت حديثًا ضمن الوثائق السوفييتية ، كتب خروشوف إلى كنيدى رسالة يرجوه فيها قائلا : « يجب أن تفهم أنه لم يعد ورائى أى مساحة من الأرض أتراجع إليها ، فأنا أقف على حافة الهاوية » ومع استمرار الموقف فى ربيع وصيف ١٩٦٢ ، كتب خروشوف لكنيدى رسالة أخرى يقول فيها « إنه سوف ينتظر إلى ما بعد انتخابات الكونجرس فى نوفمبر ثم يترك له الخيار ، إما توقيع اتفاق سلام وإما الحرب » عند ذلك عاد روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى من زيارة كان يقوم بها إلى دول أوروپية ليعلن أن « الأوضاع فى برلين من أخطر الأزمات منذ الحرب فى كوريا ».

واستمر تبادل الرسائل بين خروشوف وكنيدى حتى تراجعت الدبابات السوفييتية والأمريكية إلى الوراء ، وتراجع خروشوف بعد بناء السور ، ولكن ليسقط هو بعد قليل عام ١٩٦٤ بسبب مواجهة أخرى هى أزمة الصواريخ الكوبية.

كان هدف السياسة السوفييتية هو تحقيق الاعتراف بدولتين ألمانيتين ووضع تسوية خاصة لبرلين الغربية ، وهدد خروشوف بحصار برلين ، وتأزم الموقف بين المعسكرين ليهدد بهدم كل ما تم التوصل إليه من اتفاقيات بعد « بوتسدام » و« يالتا » فى عام ١٩٤٥ من أوضاع استقرت بعد الحرب العالمية الثانية.

وجاءت أزمة الطائرة الأمريكية التى أسقطت فوق أراضى الاتحاد السوفييتى لتشل الجميع عن التحرك ، وأصر خروشوف على موقفه لتوقيع اتفاق منفصل مع ألمانيا الشرقية وحصار برلين.

تحرك كنيدى فى ٢٥ يوليو ١٩٦١ فى خطوة شديدة الخطورة برسالة بعث بها إلى خروشوف يعلنه فيها أن « حصار برلين يعنى الحرب » وأن الموقف ينطوى

على احتمالات المواجهة الخطيرة ، ولم يكن أمام خروشوف بحكم واقعيته السياسية التى قدرتها جيدًا المخابرات المركزية الأمريكية ومجلس الأمن القومى ، إلا أن يتراجع وأن يأخذ من جانبه خطوة ظلت رمزًا من رموز الحرب الباردة التى لم تسقط إلا عام ١٩٨٩ ، عندما لاحت نذر سقوط الاتحاد السوفييتى ، وهذه الخطوة هى قراره بإنشاء سور برلين ، فكان هذا القرار بمثابة المخرج لخروشوف ولكنيدى فى الوقت نفسه ، وتجمد الموقف لعشرات السنين حتى انهار السور وتوحدت الألمانيتان .

وكان الخطأ الثانى لخروشوف فى أزمة الصواريخ فيما بعد ١٩٦٢ حتى دفع ثمنًا لخطيئتين فادحتين من منظور السياسة السوفييتية - فأخرج من السلطة والحزب فى أكتوبر ١٩٦٤م - وحين جنب كنيدى والإدارة الأمريكية والعالم مخاطر المواجهة النووية مرة فى برلين ومرة فى هافانا.

تحديات وتحديات مضادة

كانت أزمة برلين ١٩٦١ وإنشاء السور فى مطلع الستينيات رمزًا تاريخيًّا لخط تقسيم سياسى وأيديولوچى بين الشرق والغرب، ونقطة من نقاط التحدى بين موسكو وواشنطن، كذلك كانت أزمة الصواريخ السوفييتية فى كوبا ثم رد الفعل الأمريكى الذى أرغم خروشوف على التراجع، قد سيطرت على العلاقات السوفييتية الأمريكية وطبعتها بطابع التحدى والتربص والتدبير والشكوك المتبادلة وانعكست على مناخ الستينيات كلها .

منذ منتصف الستينيات طغت ظاهرة الحرب الباردة على العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية ، واتصفت بالحدة والاتساع والآثار العالمية بعيدة المدى، ولعل أبرز ملامحها احتدام سياسة الاقتحام والتدخل التى اتسمت بها سياسة الاتحاد السوفييتى ، كأثر عكسى من أثار التراجع الاستراتيچى للسياسة السوفييتية فى عهد خروشوف ، التى أدت للإطاحه به وظهور تيار أكثر تشددًا أو نزوعًا للمغامرة فى مواقع أخرى من العالم بعيدًا عن المسرح الأمريكى أو الملعب الأمريكى ونصف الكرة الغربى.

كان الرحيل المأساوى لـچون كنيدى عن الساحة الأمريكية فى نوفمبر ١٩٦٣ ،

وطرد خروشوف من الحزب الشيوعى السوفييتى بعد ذلك ، نقطة فاصلة فى تفاعل السياسة الأمريكية والسوفييتية واتجاههما نحو التصادم واختبارات القوة ، سواء على الصعيد الأوروپى أم الصعيد الأسيوى ، وامتدت صراعاتهما العسكرية والسياسية إلى قلب منطقة الشرق الأوسط وإلى أخطر نقاطه المتفجرة وهى الصراع العربى الإسرائيلى وحرب الأيام الستة ١٩٦٧ .

تكشف للإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس چونسون اتساع وعمق السيطرة السوفييتية على دول شرق أوروپا ، واتجه التفكير والتخطيط لوضع سياسات أمريكية فعالة تحد من تلك السيطرة ولكن دون مواجهة ، وتبنى الجسور مع دول أوروپا الشرقية ولكن مع تجنب سياسة التدخل واتباع منهج « الديپلوماسية » الهادئة ، لكن الحقائق السياسية فى تلك الدول - خاصة تشيكوسلوفاكيا - كانت تسير فى إتجاه معاكس .

فى مارس ١٩٦٥ ، وتطبيقًا لسياسة « الديپلوماسية الهادئة » كلف الرئيس چونسون لجنة أمريكية خاصة لتطوير العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروپا ، وكانت واشنطن تعى أنه ثمة ثورة هادئة تعمل بين شعوب دول شرق أوروپا وأن هذه الثورة الهادئة تتزايد وتتصاعد وتسعى للتحرر الداخلى ونيل قدر من الاستقلال الوطنى ونوع من الارتباط مع الغرب .

كان هدف السياسة الأمريكية بعيد المدى ، وهو بناء الجسور مع تلك الدول لتسهيل حدوث التغيرات، وخلق ظروف تسمح بأن تقرر كل دولة مصيرها من خلال ما اعتبرته السياسة الأمريكية سياسة « المساعدات الإنسانية » أو « جسور الفكر » والتبادل الثقافى والعلمى وتشجيع سياسات الإصلاح الاقتصادى ، واستهدفت السياسة الأمريكية من وراء هذا المنهج الديپلوماسى الهادئ استثارة الشعور القومى فى دول أوروپا الشرقية كى تحقق على المدى البعيد تراجعًا فى السيطرة السوفييتية وإخراجًا لدولها من دائرة تلك السيطرة.

فعلت السياسة الأمريكية فى دول شرق أوروپا فعلها ، وأصبحت تلك الدول تموج بالتغيرات الداخلية الرافضة للسيطرة السوفييتية ، وظهرت حركة الإصلاح فى تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ، ولاحت نذر ربيع براغ فى العام نفسه بعد أن أدركت القيادة

السوفييتية الآثار الخطيرة لسياسة الإصلاح فى تشيكوسلوفاكيا على دائرة نفوذها ، وتزايدت احتمالات التدخل العسكرى السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا تطبيقًا لمبدأ بريچينيف الذى نادى (بالمسئولية الدولية تجاه الدول الاشتراكية) ولم يمض وقت طويل حتى تكرر نمط السلوك السوفييتى التقليدى - كما حدث فى المجر ١٩٥٦ ، حين دخلت القوات السوفييتية براغ فى سبتمبر ١٩٦٨ بعد أن أقرت قيادة الحزب الشيوعى فى موسكو بزعامة بريچينيف وسوسولوف سياسة التدخل العسكرى لسحق الثورة الإصلاحية فى تشيكوسلوفاكيا وأوروبا الشرقية ، وفرضت تحديا من أخطر تحديات المواجهة السياسية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو ، فى ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة والسياسة الأمريكية قد خاضت مستنقعًا آسيويًا جديدًا فى فيتنام منذ عام ١٩٦٤ ، كما كانت تتعامل بشكل مباشر مع الآثار الاستراتيچية الضخمة لحرب الأيام الستة ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط.

لم يكن الشرق الأوسط بعيدًا عن مجالات التنافس والحرب الباردة بين السياستين الأمريكية والسوفييتية منذ أواسط الخمسينيات ، الأمر الذى جعل الصراع العربى الإسرائيلى بسبب هذه الحرب الباردة معلقًا ما بين اللاحرب واللاسلم ، وسرد تطورات الصراع العربى الإسرائيلى من جوانب الاستراتيچية الأمريكية أو الاستراتيچية السوفييتية قد يخرج بعيدًا عن هذا السياق ، لكنه يظل دون شك وثيق الصلة بهما ، ويكفى القول أنه خلال حرب ١٩٥٦ كما هو معروف ، كانت الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس أيزنهاور تقف موقفًا معارضًا للعدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى من منطلق خشيتها من استغلال الاتحاد السوفييتى لهذا الصراع لتدعيم مكانته فى المنطقة.

أما فى حرب ١٩٦٧ ، سواء ما قبلها أو خلال أحداثها أم أثارها بعيدة المدى ، كانت الاستراتيچية الأمريكية تقوم على مبدأ مناهضة السوفييت ، وكانت تنطوى على مخاوف حقيقية من أى تدخل عسكرى سوفييتى صريح فى الصراع الدائر فى الشرق الأوسط (سادت هذه الخشية فى مواقف السياستين خلال حرب ٦٧ فحرب الاستنزاف عام ٧٠ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ بصفة خاصة).

ولعله من الصحيح تاريخيًا القول أنه برغم أن السياسة الأمريكية فى عهد الرئيس

ليندون چونسون أواخر عام ١٩٦٤ وأوائل عام ١٩٦٥ كانت تعالج قضايا الشرق الأوسط باعتبارها قضايا لا تستحق كثيرًا من الاهتمام لتدهور العلاقات المصرية الأمريكية ما بين عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ ، **ذلك التدهور الذى يرجع فى جزء منه إلى الوجود العسكرى المصرى فى اليمن فى تلك الفترة** ، إلا أن السياسة الأمريكية ظلت تخشى من استغلال السوفييت لأحداث الشرق الأوسط بسبب تورط واشنطن فى حرب فيتنام .

ولعل التقارير السوفييتية التى أبلغت لمصر فى ١٣ مايو ١٩٦٧ عن تعبئة إسرائيل لقواتها على الحدود مع سوريا ، وما أدت إليه من قرار الرئيس عبد الناصر بالتحرك لردع التحركات الإسرائيلية بعد ذلك ، ما أثار خشية واشنطن من أن الاتحاد السوفييتى يسعى لاستغلال الموقف فى الشرق الأوسط لتحقيق أهدافه .

كان اهتمام چونسون كله لا ينصب إلا على الاتحاد السوفييتى وعلى رد فعله المحتمل ، أما الصراع الإقليمى الدائر ، وأما أخطار الحرب بين إسرائيل ومصر وسوريا ، فقد كانت تتضاءل فى نظره أمام خطر المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

ولا يزال المحللون حتى اليوم يختلفون فيما إذا كانت السياسة الأمريكية فى عهد الرئيس چونسون قد تواطأت للإعداد لحرب ١٩٦٧ مع إسرائيل ، أم أن القيادة السوفييتية بتقاريرها التى أبلغتها لمصر عن تحرك القوات الإسرائيلية على الجولان السورية هى التى فجرت شرارة الحرب .

يقول « ويليام كوانت » وهو من أبرز خبراء السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط (عمل مساعدًا لمستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر) أنه إن كان هناك من حاول التحريض على أزمة الشرق الأوسط فى منتصف عام ١٩٦٧ فهم السوفييت ـ وأن الولايات المتحدة كانت منغمسة أو متورطة فى فيتنام ، ولم يكن چونسون يسعى للتورط فى مغامرة أخرى ، **ثم ينقل « كوانت » عن تقرير لوكالة المخابرات المركزية فى يونيو ١٩٦٧ ما يقول « إن الاتحاد السوفييتى أراد خلق متاعب أخرى للولايات المتحدة بالإضافة إلى المتاعب الموجودة بالفعل فى فيتنام ـ فى ذلك الوقت ـ وكان هدف السوفييت هو خلق وضع من شأنه أن تتورط الولايات**

المتحدة تورطًا بالغًا اقتصاديًا وسياسيًا وربما عسكريًا - وأن تعانى من نتائج سياسية معاكسة من جراء وقوفها ضد العرب » ، ويقول تقرير المخابرات المركزية : « إن هذه الخطة الكبرى كانت تتصور حربًا طويلة فى الشرق الأوسط ، ولتحقيق هذه الغاية فإن الاتحاد السوفييتى شجع العرب فى موقفهم المعادى لإسرائيل » .

الوثائق الأمريكية تلقى بالمسئولية على السوفييت ، لكن مدرسة أخرى من المؤرخين تميل إلى القول أن إدارة چونسون قد أعفت إسرائيل من أى « فيتو » يحول بينها وبين شن الحرب ، وإن لم تعطها الضوء الأخضر صراحة لشن حرب تسميها حرب وقائية ضد مصر وسوريا ، وقدرت إدارة الرئيس چونسون فى ضوء رسالة تلقاها من رئيس الوزراء الإسرائيلى « ليفى أشكول » فى ١٨ مايو ١٩٦٧ أن الاتحاد السوفييتى لا يمكن أن يشعل هذا التوتر دون أن يتعرض لمواجهة مع الولايات المتحدة .

بعث الرئيس چونسون بخطاب إلى رئيس الوزراء السوفييتى أليكس كوسيجين يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ يؤكد فيه الموقف الأمريكى المؤيد لإسرائيل ، ويقترح مبادرة مشتركة من جانب الدولتين للحيلولة دون تحول الخلاف بين مصر وسوريا وإسرائيل إلى حرب شاملة ، وفى الثانى والعشرين من مايو بعث چونسون برسالة ثانية إلى كوسيجين يحذر من انفجار أعمال العنف ويقول له فيها « إن علاقاتكم وعلاقاتنا بدول المنطقة من شأنها أن تجلب لنا المتاعب التى أثق أن أحدًا منا لا يسعى إليها » والواضح أن تطورات حرب فيتنام كانت تفرض على السياسة الأمريكية منهج الحذر ؛ تجنبًا للتورط أو المواجهة مع الاتحاد السوفييتى ، لكن أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل فى ذلك الوقت ، زار واشنطن واتفق معها على أن تقوم الإدارة الأمريكية بإبلاغ موسكو أن تحذر المصريين ، لكن موسكو ظلت تصر على أن إسرائيل تخطط لهجوم ، وحذر كوسيجين واشنطن من أن تبدأ إسرائيل بالحرب ، وتبادل چونسون وكوسيجين الرسائل شبه اليومية ، وكذلك تبادل دين راسك وزير الخارجية الأمريكية مع أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتى

الرسائل حول الأزمة المحتدمة التى كانت تشير مع كل يوم نحو نهايتها المحتومة بنشوب حرب ١٩٦٧ ٠

كان الرئيس چونسون حريصًا على أن ينقل إلى القيادة السوفييتية الانطباع أن واشنطن ليس لها ضلع فى الحرب ؛ حتى يقلل من احتمال التدخل السوفييتى ، فأرسل دين راسك رسالة بهذا المعنى إلى موسكو لوقف إطلاق النار ، وبعث كوسيجين بدوره رسالة إلى چونسون يدعوه للتعاون الأمريكى السوفييتى لوقف إطلاق النار ، فيرد عليه چونسون بأنه يتعين على الدولتين أن يبتعدا خارج دائرة الصراع٠

وسوف يظل الجدل السياسى والتاريخى مستمرًا حول المسئولية عن حرب ١٩٦٧ بين السياستين السوفييتية والأمريكية ، وإن كان من الموضوعى القول أن السياسة الأمريكية قبل الحرب كانت تتسم بالحذر من التورط العسكرى الأمريكى فى خطوات عسكرية منفردة من جانب واشنطن ، وتبادلت كما يقول « ويليام كوانت » أكثر من عشرين رسالة مع موسكو على الخط الساخن ، لكنه من الموضوعى أيضًا القول كذلك أن سياسة واشنطن خلال الحرب كانت تؤكد على ردع أى محاولة للسوفييت للتدخل إلى جانب مصر وسوريا، وتلكأت وقتيًا فى وقف إطلاق النار ، أما بعد الحرب فقد نهجت نهجًا مختلفًا ٠

فى غمار التورط الأمريكى فى فيتنام، ووسط التعقيدات البالغة للصراع السياسى والعسكرى بين الدول العربية وإسرائيل ، وانغماس السياسة الأمريكية فى الساحتين الآسيوية والشرق أوسطية، دخلت القوات السوفييتية براغ ؛ لتطرح على الإدارة الأمريكية حسابات معقدة ومعادلات خطيرة فى الصراع بينهما على مناطق النفوذ فى أوروبا الشرقية وآسيا والشرق الأوسط٠

ولا يزال المؤرخون يناقشون مبررات الموقف الأمريكى الذى استقر على الأخذ بسياسة تجنب التورط العسكرى وتجنب تورط حلفائها فى حلف الناتو فى مواجهات ساخنة مع الاتحاد السوفييتى بعد تدخله العسكرى فى براغ ، واتجهت السياسة الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على الاتحاد السوفييتى وإعادة التخطيط الاستراتيچى للناتو لمواجهة آثار المواجهة العسكرية مع السوفييت فى دول أخرى

مجاورة مثل يوغسلافيا ورومانيا والنمسا بل وبرلين ، وأعدت لذلك ما يسمى (باستراتيجية الطوارئ) .

وتجمع آراء المؤرخين اليوم على أن التقديرات الأمريكية للغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا أنها كانت لا تراه موجهًا ضد المصالح الغربية أو الأمريكية ذاتها ؛ لأن السياسة السوفييتية كانت تعتبر مشكلة براغ (مشكلة داخلية) في دائرة نفوذها ، إلا أن مدرسة أخرى من المؤرخين الأمريكيين لتاريخ الحرب الباردة والصراع السوفييتي الأمريكي ، ترى أن الولايات المتحدة لم تكن في وضع يسمح لها بالحيلولة دون غزو تشيكوسلوفاكيا بنفس القدر والمنطق الذي لم يكن به الاتحاد السوفييتي خلال الأزمة الكوبية في وضع يسمح له بوقف الغزو الأمريكي لكوبا .

كانت السياسة السوفييتية تقدر أن مصير تشيكوسلوفاكيا في دائرة صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية أخطر من أن تترك لتفلت من السيطرة السوفييتية ، حتى ولو أدى الأمر إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة ، وكانت تدرك تمامًا أن الولايات المتحدة مشتتة القوى في فيتنام ، كذلك سجلت السياسة السوفييتية نقطة انتصار في شرق أوروبا مثلما سجلت السياسة الأمريكية نقطة انتصار استراتيجية في أزمة الكاريبي والأزمة الكوبية - كما تسمى اليوم - عام ١٩٦٢، وكان الصراع الأمريكي السوفييتي واتجاهات السياسة الأمريكية نحو الاتحاد السوفييتي تجري معاركها السياسية والعسكرية على أرض الحرب الدائرة في فيتنام .

ظلت السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي في تلك الفترة الحرجة من فترات الصراع السياسي الأيديولوجي بينهما تتفاعل على خلفيات التنافس الصيني السوفييتي على المستوى العالمي ، منذ تولى خروشوف الحكم ومنذ تطبيق سياسته التي هدم فيها التراث الستاليني وحاول فتح صفحات الحوار مع الإدارة الأمريكية في عهد كنيدي ، وكانت السياسة الأمريكية تتفاعل أيضًا في اتجاه معاكس بعد مصرع كنيدي وتولي الرئيس جونسون منذ عام ١٩٦٤ دفة السياسة الأمريكية ، كما كانت تلك السياسة الأمريكية السوفييتية تتفاعل ثالثًا على خلفيات العلاقات السوفييتية الفيتنامية والصينية الفيتنامية .

ولا تزال الحرب الفيتنامية تكشف عن الكثير من أسرارها وفصولها وزواياها ، وإن كانت الزاوية ذات الصلة الوثيقة بالعلاقات الأمريكية السوفييتية هى كيف تفاعلت واشنطن مع الموقف السياسى السوفييتى ومع الدعم العسكرى السوفييتى لفيتنام ، وكيف تفاعلت موسكو مع التورط العسكرى الأمريكى والوجود العسكرى المتعاظم للقوات الأمريكية فى جنوب شرق آسيا .

الوجود العسكرى الأمريكى فى فيتنام ورث الوجود العسكرى الفرنسى بعد انسحابه من فيتنام الجنوبية فى صورة قواعد للمستشاريين العسكريين الأمريكيين ، ومن بينها القاعدة الأمريكية فى منطقة خليج تونكين ، حين شن جيش تحرير فيتنام فى أغسطس ١٩٦٤ وفبراير ١٩٦٥ هجومًا على القاعدة فى إطار « صراعه العسكرى ضد الإمبريالية » ، وكان رد الفعل الأمريكى النمطى متوقعًا ، حين قصفت الطائرات الأمريكية فيتنام الشمالية ردًّا على الهجوم ، فدارت دائرة الحرب الفيتنامية عشر سنوات شهدت أكثر دورات الصراع الأمريكى السوفييتى إثارة على مسرح الأحداث العالمية .

لم تكن موسكو ، ولم تكن واشنطن، تسعيان للمواجهة المسلحة فى تلك الحرب، لولا الدور الصينى الذى أرغمهما على التورط كما تكشف عن ذلك الوثائق الأمريكية للحرب الفيتنامية ، وكذلك وثائق الكرملين ومحاضر جلسات المكتب السياسى للحزب الشيوعى ، التى كشف عنها بعد انهيار الاتحاد السوفييتى فى التسعينيات ، كان التنافس بل الخلاف الصينى السوفييتى وخاصة قبل سقوط خروشوف فى أكتوبر ١٩٦٤ متزامنًا وموازيًا للفتور فى العلاقات السوفييتية الفيتنامية .

بعد التحسن القصير والنسبى فى العلاقات السوفييتية الأمريكية فى أعقاب الرعب المتبادل والذى ولدتة أزمة الكاريبى ١٩٦٢ ، واكتشاف وجود الصواريخ السوفييتية فى الأراضى الكوبية ، اتجهت سياسة الكرملين إلى الحد من التورط العسكرى والسياسى فى الصراع المحتدم على أرض فيتنام ؛ لإدراك واضح من موسكو أن ذلك التورط ينطوى على صراعات محتملة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة؛ فضلا عن تخوف وشكوك عميقة لدى الاتحاد السوفييتى من الآراء المتطرفة لدى الفيتناميين من أصحاب الميول الصينية .

هذا الفتور فى العلاقات السوفييتية الفيتنامية أتى بأثر عكسى على علاقات الصين بفيتنام؛ إذ تحسنت تلك العلاقات وتوطدت بتوقيع اتفاق تعاون عسكرى عام ١٩٦٤ ، مــع توافــق سياســى بيــن بكيـن وهـانوى مـن أجل النضـال ضـد « الإمـبريالـية الأمريكية »٠

دخلت فيتنام وبكين فـى خط واحد لمواجهـة السياسـة الأمريكية فى فيتنام ، وكان طرد خروشوف فى ذات العام بمثابة نقطة تحول فى العلاقات السوفييتية الفيتنامية ؛ إذ سرعان مـا أعـاد بـريجينيف - السكرتير العـام الجديد للجنة المركـزية للحـزب الشيوعى - سياسـة التقارب مـع فيتنام تخوفـًا مـن فقدان الاتحـاد السـوفييتى لنفوذه فى المنطقة أمام اتساع نفوذ الصـين ، وكذلك دخلت السياسة السوفييتية بقوة متزايدة فى الصـراع الفيتنامى الأمريكى ؛ لتكتب فصـولا مثيرة فى السياسة الأمريكية السوفييتية امتدت مـن منتصـف الستينيات حتى مطلع السبعينيات ، وحتى ولاية الرئيس ريتشارد نيكسون ومهندس سياسته الخارجية هنرى كيسنجر ٠

يمثـل وصـول الرئيس ليندون جـونسون للسلطة بعد اغتيال كنيدى فى نوفمبر ١٩٦٣ - فـى تـقديـر الخـبراء السـوفييت - انتصـارًا للجـناح اليميـنى فــى السياســة الأمريكية ، فتضاءلت احتمالات التحسن فى العلاقات السوفييتية الأمريكية التى كانت قد انتعشت فى حياة الرئيس جون كنيدى٠

كانـت السياسـة السـوفييتية فـى الحـرب الفيتنامية تقدر تقديرًا دقيقًا وصـحيحًا أن الصـراع المسـلح فـى فيتنام يـنطوى علـى أخطـار الاحـتكاك والصـدام مـع الولايـات المتحدة وربمـا المواجهـة النووية ، وكانـت موسكو تركـز جهودها على التأييد الدولى لفيتنام والدعايـة ضـد الولايـات المتحدة والإمـبرياليـة الأمريكية ، ولكـنها رغم ذلك وإزاء الدور الصينى الحاسم فى دعم الموقف العسكرى الفيتنامى ، لم يكن أمامها مفر من تزويد فيتنام بالسلاح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية٠

مـع ذلـك ظلـت العلاقـات السـوفييتية الفيتنامـية معقـدة ومتناقضــة ؛ لإدراك قـادة الكرملين الارتباط بين درجـة المسـاعدات العسـكرية وبين صـعود النفوذ السوفييتى أو هبوطه أمام النفوذ الصينى فى جنوب شرقى آسيا والهند الصينية٠

وسط غمار الحرب الفيتنامية التى ازداد التورط الأمريكى فيها عامًا بعد عام ، كانت الإدارة الأمريكية لا تخفى رغبتها فى دور سوفييتى مساعد فى التدخل من أجل التسوية السلمية ، وربما كانت هذه الحقيقة من أكثر الحقائق إثارة فيما كشفت عنه الوثائق السوفييتية عن الحرب الفيتنامية .

أيدت موسكو التسوية السياسية ولكن بشروط هانوى ، بينما أيدت واشنطن التسوية السياسة ولكن بشروط سايجون ، وفى الحالتين اعتمدت واشنطن على مساعى الاتحاد السوفييتى كوسيط له دوره المؤثر فى مساعدة فيتنام .

وتكشف الحقائق التاريخية الجديدة - وعكس كثير من التقديرات - أن الاتحاد السوفييتى كان لـه دور حاسم فى إنهاء الحرب الفيتنامية ، وكان ذلك بمثابة رسم الخطوط الجديدة ، للعلاقات السوفييتية الأمريكية فى مرحلة الوفاق الدولى الجديدة التى سوف تدشن بعد إسدال الستار على الحرب الفيتنامية عام ١٩٧٣ .

كان المسرح الفيتنامى يجرى تحضيره بدور سوفييتى مؤثر ما بين يونيو إلى ديسمبر ١٩٦٦ لإخراج الولايات المتحدة من ورطتها التاريخية فى فيتنام ، من خلال المفاوضات السرية والاتصالات التى كلف بها المندوب البولندى فى لجنة الرقابة الدولية ووساطته بين فيتنام الشمالية والسفير الأمريكى فى جنوب فيتنام (هنرى كابوت لودج) ، وكانت موسكو والسياسة السوفييتية وسط القصف لا تؤيد فقط ، بل وتخطط لهذه المساعدة البولندية تمهيدًا لفتح صفة جديدة مع واشنطن .

فى ولاية ريتشارد نيكسون (٦٩- ٧٣) وبتخطيط من مستشاره للأمن القومى ووزير خارجيته هنرى كيسنجر ، كانت السياسة الأمريكية تعول على الدور الحاسم الذى تلعبه موسكو للضغط على هانوى على أساس أن إنهاء الحرب الفيتنامية يخدم المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى ويخدم واشنطن لإخراجها من الورطة ، ويخدم الاتحاد السوفييتى لمنع صعود النفوذ الصينى على الصعيد العالمى والشيوعية الدولية .

وقد لعب الاتحاد السوفييتى دور الوسيط دون ضجة ، وتجنب دور الوسيط الرسمى واكتفى بدور ساعى البريد لإقناع الفيتناميين بأهمية التسوية السياسية ، وقد شهد عام ١٩٦٧ بصفة خاصة منعطفًا فى جهود الوساطة السوفييتية مع فيتنام،

ومنعطفًا ثانيًا فى العلاقات السوفييتية الأمريكية فى قمة « جلاسبورو » بين كوسيجين وچونسون حول فيتنام ، ودارت عجلة المفاوضات فى ١٣ مايو ١٩٦٨ فى پاريس ، وكان ذلك نجاحًا لسياسة الولايات المتحدة بفضل الجهود السوفييتية لعقد الوفاق الجديد الذى هيأت له موسكو المناخ المناسب .

بانتصار نيكسون فى الانتخابات عام ١٩٦٨ ، حدثت نقطة تحول جديدة فى السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي لاشتراكه في التسوية السلمية لحرب فيتنام. كانت نظرية كيسنجر التى أسس عليها سياسته للخروج من الورطة العسكرية ، أن العلاقات الأمريكية السوفييتية مرتبطة بمشكلة فيتنام من أجل ذلك سخَّر كيسنجر الورقة الصينية.

وليس ثمة وثيقة أكثر صدقًا من محضر محادثات السفير السوفييتى أناتولى دوبرينين مع هنرى كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون فى ١٢ يوليو ١٩٦٩ ، التى كشفت عن سياسة « الارتباط والترابط » التى طبقها كيسنجر بمهارة على مجمل العلاقات السوفييتية الأمريكية من ناحية ، وعلى المشكلة الفيتنامية من ناحية أخرى ، فى إطار التشاور والتنسيق الأمريكى السوفييتى لحل القضية والخروج من الورطة ولإنهاء الحرب.

يقول كيسنجر فى الحديث بالحرف : « عندما نتطرق لبحث الأوضاع فى الأقاليم والمناطق الأخرى فإنه يجب أن تتطور وتزداد الاتصالات السوفييتية الأمريكية ». ويقول كيسنجر : « والأمثلة على تلك المناطق ، منطقة الشرق الأوسط ، والرقابة على الأسلحة النووية ، والتنمية التجارية الثنائية على المدى الطويل ».

فى الحديث مع السفير السوفييتى دوبرينين فى يوليو ١٩٦٩ ، « ربط كيسنجر بين التنسيق حول فيتنام والتنسيق فى مناطق أخرى منها الشرق الأوسط »...

وكانت بوادر الوفاق والاتفاق بين السياسة السوفييتية والأمريكية تلوح وتبدو واضحة فى آفاق الشرق الأوسط بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ وإبان حرب الاستنزاف ١٩٦٧ - ١٩٧٠ وقبيل مبادرة روچرز فى مايو ١٩٧٠ التى قبلها جمال عبد الناصر فى أثناء زيارته السرية للاتحاد السوفييتى حين أتفق على تزويد مصر بالصواريخ ، كما كشفت وثائق چنرالات الجيش السوفييتى الذين كتبوا مذكراتهم بعد

ثلاثين عامًا من تنفيذ تلك « العملية » عملية إنشاء قواعد الصواريخ التى عُرفت فى التاريخ العسكرى السوفييتى باسم « عملية القوقاز »٠

مثلما كان الشرق الأوسط بعيدًا عن جدول أعمال الرئيس الأمريكى ليندون چونسون قبل حرب ١٩٦٧، كذلك لم يكن النزاع العربى الإسرائيلى على جدول أعمال الرئيس ريتشارد نيكسون بعد تلك الحرب، اللهم إلا من منطلق علاقات الإدارة الأمريكية بالاتحاد السوفييتى من زاوية أخطار الحرب النووية وسعيه لإنشاء علاقة جديدة مع موسكو لضمان الاستقرار العالمى ، وكذلك إعادة هيكلة العلاقات الدولية بالانفتاح على الصين ، فضلا عن قضية فيتنام التى كانت تتصدر جدول أعماله٠

وكان مستشاره للأمن القومى كيسنجر ، ينظر إلى الشرق الأوسط من زاوية المنافسة مع السوفييت ، ولذلك فقد دفعته الحقائق الجديدة بعد حرب ١٩٦٧ إلى انتهاج سياسة مستمرة لدعم إسرائيل ، إلى أن يحين الوقت على حد قوله « كى يقرر العرب الانفصال عن موسكو » وأقره على سياسته هذه ريتشارد نيكسون الذى لم ينصب اهتمامه على الشرق الأوسط ، بل سعى إلى تخليص بلاده من ورطة فيتنام ، ودخل لذلك فى مفاوضات مع موسكو لتحقيق تقدم شامل ودخل معها فى مفاوضات للحد من الأسلحة الاستراتيچية تحقيقًا لمبدأ (سياسة الربط) الذى عاد إليه كيسنجر ، فإذا حدث تنازل سوفييتى فى فيتنام يمكن مقابلته بتحرك أمريكى فى الشرق الأوسط ، وكذلك كان الحل فعلا ؛ لا يتحرك الوضع السياسى فى الشرق الأوسط إلا مع تحرك السياستين السوفييتية والأمريكية كل منها باتجاه الأخرى فى « فترة الوفاق مع الردع » كما كان يحلو للرئيس نيكسون أن يطلق عليها٠

كان كيسنجر يعتقد أن الحفاظ على قوة إسرائيل من شأنه أن يقنع العرب بعدم جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفييتى ، وأن يدفعهم إلى التحول نحو الولايات المتحدة، وأن ثمن ذلك هو الانفصال عن موسكو ، وكان كيسنجر يرى من منظور توازن القوى أن أول هدف يتعين السعى إليه هو الحد من الدور السوفييتى فى الشرق الأوسط٠

وتوالت المشاورات والمباحثات الأمريكية السوفييتية منذ مطلع عام ١٩٦٩ بين وكيل الخارجية الأمريكية چوزيف سيسكو وبين سفير الاتحاد السوفييتى أناتولى

دوبرينين فى ١٨ و ٢٢ مارس ٦٩ ٠ وفى مايو ١٩٦٩ انتهت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تقديرات حول الدور السوفييتى فى الشرق الأوسط على أساس « أن الاتحاد السوفييتى ولاعتبارات تتصل بالاستراتيچية العالمية سيكون مستعدًا للتعاون مع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، حتى لو تسبب هذا التعاون فى شئ من التوتر فى علاقته مع عبد الناصر » ، وكان هدف السياسة الأمريكية الحقيقى من وراء هذه التقديرات إضعاف وزعزعة موقف السوفييت فى مصر ٠

وبينما كان جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتى يجرى مباحثاته فى القاهرة فى ١٠ - ١٢ يونيو ١٩٦٩ لبحث السلام الدائم والتسوية الشاملة ، لم يكن كيسنجر - مستشار الأمن القومى الأمريكى يتعجل المباحثات ، ويرى أن استمرار المأزق فى صالح الولايات المتحدة ؛ لأن ذلك فى رأيه - يضع مصر - فى مواجهة الحقيقية - ألا وهى أن الوصاية السوفييتية تمثل عقبة فى طريق التقدم ، وأن الولايات المتحدة وحدها هى القادرة على تحقيق التسوية ، وكذلك يوضح كيسنجر العجز السوفييتى عن التحرك أو تحقيق التسوية ٠

وفشلت الجهود الأمريكية السوفييتية فى نوفمبر ١٩٦٩ فى إقناع إسرائيل بقبول خطة التسوية (سميت خطة روچرز) وكان القصد الحقيقى لخطة روچرز - التى باركها كيسنجر مستشار الأمن القومى - هى الوقيعة أو الفصل بين مصر والاتحاد السوفييتى ٠

لكن عبد الناصر كان قد قرر أن يخطو خطوة باتجاه التعاون المصرى السوفييتى فى يناير ١٩٧٠ ، من أجل تدفق الأسلحة السوفييتية إلى مصر بعد ضرب الطائرات الإسرائيلية للعمق فى مصر ، فسافر فى رحلته السرية الشهيرة للإتفاق على نظم الدفاع الجوى الجديدة أو ما عرف باسم « حائط الصواريخ السوفييتية » ٠

دخلت العلاقات السوفييتية الأمريكية أزمة جديدة حين حذر كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتى الرئيس نيكسون من اتساع نطاق العمليات العسكرية لاستمرار الغارات الإسرائيلية ، وأشار إلى العواقب شديدة الخطورة ، وقال بصراحة شديدة : « إن الاتحاد السوفييتى سوف يضطر للعمل للرد الملائم على المعتدى الأحمق » ٠

وصف كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي هذه الرسالة بأنها « تهديد سوفييتي » للرئيس نيكسون ، وأضاف بالرد عليها رسالة أشد لهجة ، فرد نيكسون في فبراير ١٩٧٠ بأن الولايات المتحدة تعتبر أي محاولة يبذلها الاتحاد السوفييتي للسعي للهيمنة على الشرق الأوسط بمثابة أمر يورث القلق الخطير ، وتأزمت العلاقات السوفييتية الأمريكية أشد ما تكون الأزمة ، ولم يكن أمام موسكو إلا أن تفتح حوارًا جادًا آخر مع واشنطن، فاجتمع سفير الاتحاد السوفييتي دوبرينين مع روچرز للاتفاق على خطة لوقف إطلاق النار في يونيو ، وطلب نيكسون من روچرز إعداد خطة أو مبادرة لذلك ، ووصف نيكسون الشرق الأوسط في ذلك الوقت بأنه شبيه « بالبلقان في الحرب العالمية الأولى ، حيث يمكن انسياق القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى مواجهة لا يسعيان إليها »٠

لكن عبد الناصر في زيارته لموسكو في ٢٩ يناير ١٩٧٠ وبحضور القادة السوفييت أعلن موافقته على ما عرف باسم مبادرة روچرز لوقف إطلاق النار ، حتى تتاح له فرصة التقاط الأنفاس واستكمال بناء حائط الصواريخ٠

كان الخط السياسي الأمريكي في عام ٦٩ و ٧٠ وهو التيار الذي يتزعمه كيسنجر ، أن الشرق الأوسط يمثل أزمة عالمية وينطوي على خطر المواجهة مع الاتحاد السوفييتي ، ويحبذ إجراء محادثات سوفييتية أمريكية ، وكانت واشنطن تسعى في ذلك كله إلى وقف تصاعد الدور السوفييتي في الشرق الأوسط بعد أن ازدادت احتمالات المواجهة ، وكان استياء نيكسون وكيسنجر قد بلغ مداه من السوفييت بسبب مباحثات فيتنام ومباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيچية ثم الوضع في الشرق الأوسط ، وقدرت إدارة الرئيس نيكسون أن الوقت قد حان للوقوف في وجه موسكو خاصة بعد تنامي الدور السوفييتي في النزاع العربي الإسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧ وبدأ نيكسون يتقبل آراء كيسنجر الذي يدعو إلى « أن إسرائيل القوية فقط هي التي تستطيع التعامل مع الوجود السوفييتي في مصر » وأنه لا سبيل إلى حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط إلا « بإحباط ما يصفه بالخطر السوفييتي في مصر »٠

ولما تولى الرئيس أنور السادات رئاسة مصر بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠، اتجهت السياسة الأمريكية نحو هدف رئيسي جديد ، هو أن توضح للسادات أن

الوجود السوفييتى فى مصر يمثل عقبة أمام استرداده لسيناء ، وأن أى أسلحة سوفييتية تقدم لمصر سوف يقدم فى مقابلها أسلحة لإسرائيل مما ينعدم معه الخيار العسكرى أمام مصر ، وأنه ما دام الوجود العسكرى السوفييتى مستمرًا فى مصر فإن الديپلوماسية الأمريكية لن تبذل إلا محاولات فاترة من أجل التسوية.

كان كيسنجر وسط هذا كله يجرى مفاوضاته المكثفة فى پاريس حول فيتنام ، فى الوقت الذى كان الإحباط قد أصاب الرئيس السادات من وفاء السوفييت بتعهداتهم ، (بعد حركة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ ورغم توقيع اتفاق الصداقة مع نيكولاى بودجورنى ٢٧ مايو ١٩٧١) وكان كيسنجر قد حقق انفتاحًا تاريخيًا على الصين بزيارته السرية فى يوليو ١٩٧١ وانخراطه فى مفاوضات جادة حول الحد من الأسلحة الاستراتيچية مع الاتحاد السوفييتى ، وقام بزيارتين لموسكو وبكين استعدادًا لإنهاء حرب فيتنام.

وسط هذا التحرك الدولى الأمريكى مع السوفييت ومع الصين ، ازدادت آمال كيسنجر فى إضعاف وضع السوفييت فى مصر والشرق الأوسط ، وبرغم ضرب فيتنام بالقنابل وتلغيم ميناء هايفونج لم يلغ بريچنيف قمة موسكو - نيكسون ، وابتلع السوفييت كبرياءهم واستقبلوا نيكسون فى مايو ١٩٧٢ . كان من أهداف السياسة الأمريكية التى خططها نيكسون وكيسنجر هو تحقيق « انفراج » كبير مع موسكو تستخدمه السياسة الأمريكية فى مناطق أخرى فى العالم سواء فى فيتنام أو الشرق الأوسط ، وأكدت اتصالات واشنطن مع موسكو وبكين بأنه لا الصين ولا السوفييت سوف يضحون بمصالحهم مع الولايات المتحدة من أجل فيتنام ، بل استقر اعتقاد واشنطن أنه أصبح ممكنًا إقناع السوفييت بتحقق انفراج أو « استرخاء » عسكرى فى الشرق الأوسط.

وكان كيسنجر وجروميكو فى بيان مشترك لهما فى ٢١ مايو ١٩٧٢ قد حددا فعلا نقاطًا للتسوية السلمية ، أكدا فيها أن موسكو وواشنطن اتفقتا على أن تسوية النزاع العربى الإسرائيلى تؤدى إلى تطبيع الموقف فى الشرق الأوسط وتحقيق الاسترخاء العسكرى فى المنطقة ، واستخلص السادات من ذلك أن السوفييت غير مستعدين للضغط على الأمريكيين دفاعًا عن مواقفه ، فقرر فى ٨ يوليو ١٩٧٢ رحيل

المستشاريين العسكريين السوفييت من مصر ، فغادرها أكثر من عشرة آلاف خبير ، تمامًا كما كان يأمل كيسنجر .

بعد تسوية فيتنام فى ١٣ يناير ١٩٧٣ ، أصبحت السياسة الأمريكية مستعدة لتحويل اهتماماتها إلى الشرق الأوسط ، ووضع كيسنجر إستراتيچية للتعامل مع السوفييت لإرغامهم على التعاون مع واشنطن ، ورتب الاجتماع بين نيكسون وبريچنيف فى الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٧٣ للتوصل لاتفاق حول أسس التسوية ، وفى مباحثات القمة حذر بريچنيف نيكسون من أن المصريين والسوريين عازمون على خوض الحرب ، وأن الاتحاد السوفييتى ليس بوسعه منعهم ، وأنه لا سبيل لمنع الحرب إلا بمبادرة أمريكية للضغط على إسرائيل للانسحاب ، ولم يوافق نيكسون على الضغط على إسرائيل ، **واكتفى كيسنجر وجروميكو ببيان فى يونيو ٧٣ يدعو « لبذل الجهد من أجل التسوية فى الشرق الأوسط » قبيل حرب أكتوبر بأربعة شهور فقط.**

كانت سياسة التحدى السوفييتى والتحدى المضاد الأمريكى ، والتحرك والتحرك المضاد فيما بينهما هو سمة السياستين السوفييتية والأمريكية . ذلك حدث فى أزمة المجر وأزمة برلين وأزمة الكاريبى وأزمة براغ ، وأخيرًا حرب فيتنام التى مهدت لسياسة الوفاق فى السبعينيات ثم فى مقدمات ونتائج حرب أكتوبر فى الشرق الأوسط بعد توقيع الاتفاق الثنائى بين الولايات المتحدة وفيتنام فى ٢٧ يناير ١٩٧٣ ، وإنهاء الحرب وخروج أمريكا من ورطتها التاريخية ، لتدخل بقوة فى منطقة أخرى من أهم مناطق الصراع السوفييتى الأمريكى ، هى منطقة الشرق الأوسط بعد ذلك الاتفاق بعشرة شهور فقط فى أكتوبر ١٩٧٣ - بنشوب الحرب المصرية الإسرائيلية الرابعة ، وبدء فصل جديد من السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى وتجاه الشرق الأوسط ، لازالت مشاهده تجرى على مسرح الأحداث حتى الآن .

إذا كانت بداية السبعينيات قد شهدت خروجًا للوجود العسكرى الأمريكى من فيتنام ، فإن السنوات الأولى من عقد السبعينيات - قبيل حرب أكتوبر وفى أعقابها - شهدت بداية الخروج العسكرى السوفييتى من الشرق الأوسط ؛ فالحرب فى فيتنام والحرب فى الشرق الأوسط وفصول المفاوضات السوفييتية والأمريكية تداخلت ،

وتبادل الخصمان الأدوار فيما بينهما ، لعبت موسكو دور الوسيط في خروج القوات الأمريكية من فيتنام ، وقامت واشنطن بديپلوماسية كيسنجر في إعداد المسرح في الشرق الأوسط للخروج العسكري والسياسي السوفييتي من المنطقة ، في المسلسل الذي لا ينتهي من التحدي والتحدي المضاد بين السياستين السوفييتية والأمريكية في حرب باردة ساخنة تنتقل من أوروپا إلى آسيا إلى أمريكا الوسطى إلى الشرق الأوسط.

كان الشرق الأوسط مجرد جزء من رقعة الشطرنج الكبيرة ، كما وصفها بحق زيجنيو برزيجنسكي (مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي چيمي كارتر) ، وظل كذلك في مطلع الثمانينيات وحتى بداية مرحلة ما قبل النهاية في ولاية الرئيس رونالد ريجان ، وشن الهجوم الأخير على « إمبراطورية الشر السوفييتية ».

* * *



الـولايــات المــتحــدة وإسرائـيل
وعلاقات من نوع خاص جدًّا ..

كريمة كيرلس
رئيس قسم الشئون الإسرائيلية والفلسطينية
بجريدة الأخبار

هل حقـًّا أن سر وجود إسرائيل وبقاءها كدولة لها كيانها بل سطوتها فى منطقة الشرق الأوسط هو الولايات المتحدة ؟ وأنه لولاها ما كانت إسرائيل ؟ إن العالم كلـه يدرك هذه الحقيقة وليس هذا تجنيًّا أو مبالغة ، ولكن هناك حقائق ملموسة ووثائق وأدلـة وبراهين تؤكد ذلك منذ قيام إسرائيل وحتى يومنا هذا.. ورغم أن للولايات المتحدة علاقات متنوعة مع جميع دول العالم تقريبًا ، إلا أن علاقاتها بإسرائيل هى علاقات خاصة جدًّا ولا مثيل لها فى تاريخ العلاقات الدولية ؛ لأن الولايات المتحدة هى الحافظ والضامن لأمن إسرائيل ولبقائها ، وما من مرشح للرئاسة فى الولايات المتحدة الأمريكية سواء كان من الحزب الجمهورى أو الديمقراطى إلا وأعرب عن التزامه بالحفاظ على أمن إسرائيل ، بل وعلى تفوقها العسكرى على سائر دول المنطقة ، وهو بذلك يضمن تأييد اللوبى اليهودى الذى يسيطر على الدوائر المهمة فى الدولـة الأمريكية ، ففى خضم المنافسة الانتخابية وحملاتها ، يلعب اللاعبون الكبار داخل المجتمع الأمريكى بكل أدواته وأسلحته وأمواله وإعلامه وأنصاره وكوادره.. وبين اللاعبين الكبار تقف إسرائيل دائمًا فى الصف الأول.. ليس فقط من خلال دولتها وأجهزتها ولكن من خلال الجاليات اليهودية الكبيرة التأثير والنفوذ ، وفى قمة قيادتها منظمات اللوبى الصهيونى الشهيرة.. ولا يخفى مدى تغلغل النفوذ الصهيونى والتأثير الإسرائيلى فى شرايين أمريكا ، وخاصة فى العصب الحساس لصناعة السياسة الأمريكية ، الأمر الذى جعل من أمريكا قوة انحياز أعمى لإسرائيل ، وخلق

من إسرائيل قوة تأثير كبرى فى أمريكا فى السياسة والاقتصاد والإعلام ، وفى الانتخابات الرئاسية بشكل خاص وفى الانتخابات التشريعية أيضًا ٠٠ إن جملة (**إسرائيل قرة عين أمريكا**) أصبحت شعارًا يحكم مجمل السياسات الأمريكية ، سواء فى ظل حكم الجمهوريين أو الديمقراطيين ٠٠ الكل داخل الآلة السياسية سواء فى هذا ٠٠ باعتبار أن إسرائيل جزء من مكونات الأمن القومى والمصالح الاستراتيچية العليا الأمريكية ، منذ حكم الرئيس الأمريكى هارى ترومان إلى الرئيس بيل كلينتون ومن سيأتى بعده، إلى أن تتغير الأوضاع٠ ورغم كل ما قدمه الرؤساء الأمريكيون السابقون لإسرائيل من دعم سياسى وعسكرى واقتصادى على كافة الأصعدة وفى كل المناسبات والأحوال ، إلا أن الرئيس كلينتون فاق الجميع ؛ إذ أنه باعتراف الكل قدم لإسرائيل على مدى فترتى رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية ما تفوق به على أسلافه من المساعدات الاقتصادية إلى المعونات العسكرية ، ومن الدعم المطلق فى محادثات التسوية السياسية مع العرب إلى الدعم المطلق أيضًا فى تعزيز أمنها وتفوقها العسكرى والتكنولوچى٠ هكذا تفوق كلينتون على سابقيه من الرؤساء الأمريكيين فى دعم إسرائيل ولكن قد يتفوق عليه من سيتولى الرئاسة بعده ، سواء نائبه الديمقراطى آل جور أو منافسه الجمهورى بوش الابن(*)٠٠ فقد سارع كلاهما مبكرًا بتقديم أوراق الاعتماد وطلب البركة والتأييد من إسرائيل واللوبى الصهيونى داخل أمريكا ، ويعملان أيضًا على كسب أصوات اليهود وهى أصوات مدربة ومنظمة ونشيطة ، كما يزايد كلٌّ منهما على الآخر فى التودد وبذل الوعود وتقديم التعهدات لإسرائيل فى سياق حملاتهما الانتخابية الراهنة٠٠ ولا يخلو أى حديث لهما فى كافة وسائل الإعلام وفى الخطابات العامة أو فى الحوارات الصحفية من طبع قبلة على جبين إسرائيل ، والانحناء بشدة أمام هيلماتها والإعجاب المتزايد بعظمة العبقرية اليهودية وقوة اللوبى الصهيونى والتوأمة الأبدية بين أمريكا وإسرائيل ٠٠٠ وحتى زوجة الرئيس الأمريكى كلينتون ـ السيدة هيلارى٠٠ التى رشحت نفسها لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكى ، لم تتوان فى إظهار ولائها لإسرائيل خلال جولاتها فى نيويورك ، طمعًا فى نيل شرف الأصوات اليهودية ، بل سارعت أيضًا

(*) تمت كتابة المقال قبل فوز چورچ بوش (الابن) بالرئاسة٠

بالذهاب إلى إسرائيل لطلب الدعم والتأييد ، رغم الحملة التى شنها ضدها منافسوها حيث اتهموها بأنها تستغل سلطة البيت الأبيض وأموال دافعى الضرائب لأنها سافرت على متن طائرة الرئاسة إلى إسرائيل بوصفها سيدة أمريكا الأولى٠٠ وتحولت القضية فى كافة وسائل الإعلام إلى فضيحة أخلاقية وسياسية لهيلارى كلينتون عضو مجلس الشيوخ المنتظرة ، ولكن كل ذلك لم يهمها ؛ لأن إسرائيل أهم لها من كل شيء حتى الفضائح!! بل هناك أكبر من كل هذا وهو تراجعها عن التصريح الذى أدلت به قبل شهور ، والذى أعلنت فيه أن من حق الفلسطينيين أن يكون لهم دولة وعاصمة ، وذلك خضوعًا للضغط الصهيونى وتصحيحًا لزلة اللسان التى خرجت منها ، أعلنت أنها تحلم بأن تظل القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل القوية والصديقة والحليفة للولايات المتحدة إلى الأبد٠٠٠

وللوقوف على كيف بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حتى وصلت إلى ما هى عليه الآن ، سنبدأ من عام ١٩٤٧ ٠٠٠ فبعد صدور توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر عام ١٩٤٧ والخاصة بتقسيم فلسطين ، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية فى تبادل المراسلات مع بعثاتها الدبلوماسية فى بلدان الشرق الأوسط وبعض بلدان العالم الإسلامى بشأن الانطباعات التى خرجت بها هذه البعثات وعن ردود الفعل إزاء التقسيم وإزاء السياسة الأمريكية٠٠ وكانت هناك أيضًا تقارير قدمها مستشارون سياسيون وقانونيون لوزارة الخارجية الأمريكية للبيت الأبيض ، ولما كان الإحساس بأن التوصية بتقسيم فلسطين التى قدمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ غير قابلة للتنفيذ لعدم موافقة العرب عليها - وهم أحد طرفى النزاع - **فإن مشروعات الإدارات المعنية بوزارة الخارجية الأمريكية كانت تميل إلى رفض التقسيم خوفًا على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وعدم التورط فى تنفيذ هذا التقسيم على غير رغبة السكان العرب**٠٠ ثم سيطر إحساس آخر على بعض التقارير مفاده أن تراجع الأمم المتحدة عن التقسيم اقتناعًا بعدم قابليته للتنفيذ ، يعتبر إهدارًا لمكانة المنظمة الدولية فى أعين أعضائها ، ومن ثم كان التمادى فى خطة التقسيم مع البحث عن اقتراحات بديلة تُقدم فى الوقت المناسب إذا تقرر تنفيذ التقسيم فعلا ، وكان ضمن هذه الاقتراحات وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية ،

وترتيب هدنة إذا ما انفجر الصراع ، غير أن المصاعب التى أحاطت بتوصية التقسيم والتى نبهت إليها وزارة الخارجية الأمريكية لإثناء البيت الأبيض ومستشاريه عن المضى فى هذا الطريق لم تفلح ، وذلك لأن جماعات الضغط الصهيونى المتغلغلة فى البيت الأبيض كانت أقوى من وزارة الخارجية ومشروعاتها المعارضة للتقسيم **.. حتى انتهى الأمر أخيرًا إلى اعتراف الرئيس الأمريكى هارى ترومان بإسرائيل ساعة الإعلان عن قيامها مستخدمًا سلطاته الدستورية فى ذلك ، وبترتيب من وراء ظهر وزارة الخارجية التى لم تعرف بالإعلان عن الاعتراف إلا قبل موعده بربع ساعة فقط ! ! !.**

وجاء فى مجموعة أوراق باللغة العبرية تحت عنوان : أرض إسرائيل - الولايات المتحدة وإسرائيل (أ. دورون - بيت بيرل ١٩٨٨) :

[أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكى هارى ترومان منح اعترافًا ديبلوماسيًّا للدولة الجديدة بعد إحدى عشرة دقيقة من قيامها فى الرابع عشر من مايو عام ١٩٤٨ .. وهذا الاعتراف يرمز فى حد ذاته إلى العلاقات الوثيقة والحارة التى ميزت الصلة بين البيت الأبيض وإسرائيل بصورة عامة ، وهذا لا يعنى أنه لم تكن هناك خلافات قط فى الرأى بين واشنطن والقدس.. ولكن الشىء الصحيح أن تقاربًا خاصًّا نشأ بين الدولتين منذ اليوم الأول لقيام إسرائيل.. **فقد أيدت الولايات المتحدة مشروع التقسيم فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، ولكن وزارة الخارجية عارضته وحاولت أيضًا تغيير الموقف الأمريكى بعد التصويت فى الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ، وقد ولد هذا الأمر مواجهات كثيرة وصعبة بين البيت الأبيض والخارجية الأمريكية ، فعلى سبيل المثال أعلن (دورين أوستين) المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة أن واشنطن ترفض مشروع التقسيم لصالح وصاية مؤقتة للأمم المتحدة على أرض إسرائيل أى (فلسطين).. واتفق وزير الخارجية (مارشال) بعد فترة مع وسيط الأمم المتحدة - برنادوت - على أنه يجب فصل منطقة النقب عن فلسطين وتسليمها للأردن.. واندهش الرئيس ترومان من هاتين الخطوتين وأصيب بخيبة أمل ، ولكنه نجح فى إحباط خطة وزارة الخارجية وأن يؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة بمبادئ التقسيم ، كما تغلب ترومان فى يونيو ١٩٤٨ على**

تحفظات وزارة الخارجية وعين چيمس ج. ماكدونالد كمبعوثه الخاص فى إسرائيل. وامتنع ترومان عن التدخل فقط فيما يخص الحظر على بيع السلاح للشرق الأوسط والذى فرضته وزارة الخارجية فى ٥ ديسمبر ١٩٤٧ .. ولو أن هذا الحظر كان من شأنه التأثير بشدة على فرص بقاء دولة إسرائيل ، وفى قراره بعدم إلغاء الحظر ، تأثر ترومان أساسًا من تحذيرات وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية بأن مثل هذه الخطوة تشكل خطرًا على علاقات بريطانيا والولايات المتحدة ، وطرأت أزمة مؤقتة فى علاقات إسرائيل والولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٤٨ .. ففى ديسمبر ١٩٤٨ دخلت قوات الجيش الإسرائيلى إلى سيناء فى محاولة لتوجيه ضربة قاضية للقوات المصرية التى اجتاحت إسرائيل فى بداية حرب الاستقلال.. وفى ٣١ ديسمبر بعث ترومان برسالة عاجلة إلى رئيس وزراء إسرائيل دافيد بن جوريون يطلب فيها انسحاب كل القوات الإسرائيلية من سيناء ، ومحذرًا من أنه إذا لم تستجب إسرائيل لهذا الطلب فستضطر الولايات المتحدة إلى إعادة النظر فى علاقاتها معها.. وقد جاءت هذه الخطوة الأمريكية ، لرغبتها فى منع حدوث صدام بين بريطانيا وإسرائيل الذى كان سيضر بشدة بالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. وسارع بن جوريون بتلبية طلب الولايات المتحدة ، وانتهت بذلك الأزمة القصيرة ولم تترك أى أثر فى علاقات الدولتين.. وفى فبراير عام ١٩٤٩ وبعد انتخابات الكنيست الأول (البرلمان الإسرائيلى) منح ترومان اعتراف شرعى لحكومة إسرائيل وعمل على ضمها إلى منظمة الأمم المتحدة.. وبتدخل من ترومان أيضًا حصلت إسرائيل على قرض بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من أجل استيعاب المهاجرين الجدد ، ومع ذلك ثارت خلافات فى الرأى بين واشنطن والقدس حول مشكلات مثل مصير اللاجئين العرب ومستقبل القدس ، فطالبت الولايات المتحدة بأنه يجب على إسرائيل إعادة اللاجئين كخطوة أولى لتسوية شاملة .. أما إسرائيل فرأت أن مشكلة اللاجئين يجب حلها فقط فى إطار تسوية سلمية شاملة. وصرح زعماء إسرائيليون ـ بشكل غير رسمى ـ بأنه قد تم بالفعل تبادل سكانى عندما استوعبت إسرائيل مئات الآلاف من اليهود الذين طردوا من الدول العربية ، والآن مفروض على الدول العربية استيعاب اللاجئين الفلسطينيين.. وفيما

يتعلق بالقدس فقد أعلنت الولايات المتحدة أن قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتدويل القدس مازالت سارية المفعول ، ورغم أن المدينة كانت مقسمة إلى قسمين فإن الولايات المتحدة أصرت على أن تراها كوحدة واحدة ومنفصلة ، ووضعت فيها قنصل خاص يقدم التقارير إلى واشنطن مباشرة وليس عن طريق السفارة الأمريكية فى عمان أو فى تل أبيب. وأعلنت إسرائيل من جانبها أنه مادامت الأمم المتحدة لم تتدخل لوقف العدوان العربى ضد المدينة ولم تعمل من أجل فرض حكم دولى عليها فإن التدويل باطل ولاغٍ ، والمدينة مقسمة تلقائيًّا بين الأردن وإسرائيل.. وقالت إسرائيل أن لها الحق الكامل لدمج غرب القدس بسكانها اليهود الذين يبلغ عددهم حوالى ١٠٠,٠٠٠ نسمة داخل دولة إسرائيل والإعلان عنها عاصمة لها.. وبقيت الخلافات بشأن القدس كما هى ، ولكنها لم تشكل أبدًا عقبة حقيقية فى العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة.. وبعد توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ، ركزت الولايات المتحدة فى الحقيقة على ممارسة الضغط على كل الأطراف لبدء مفاوضات لتسوية سلمية ، ولكن الفجوة كانت واسعة جدًا بين الأطراف فى هذا الشأن.. وكان رفض العرب للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل إلى جانب سعيهم المستمر لزيادة تسليحهم ودعوتهم للقيام بجولة ثانية تمنحهم ما لم يحققوه فى الجولة الأولى واسترداد أرضهم ، قد جعل إسرائيل تطلب من الولايات المتحدة أن تعمل على إصلاح الفجوة بالنسبة لإمدادات السلاح ، واستجابت الولايات المتحدة وأثرت على بريطانيا العظمى وعلى فرنسا للانضمام إليها لإصدار بيان مشترك يقول : إن الدول الثلاث العظمى ستعمل على منع نمو سباق التسلح فى الشرق الأوسط.. وكان هذا البيان الذى صدر عام ١٩٥٠ موجها فى الحقيقة ضد تسلل السوفييت للمنطقة ، بافتراض أن دول الشرق الأوسط مهيأة للعب دور مهم فى أمن المنطقة بعد إقامة حلف دفاع شرق أوسطى ، على غرار حلف ناتو... وفى الأعوام من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ قامت حكومة ترومان بعملية جس نبض بين دول الشرق الأوسط بشأن إقامة مثل هذه المعاهدة ، ولكنها لم تتقدم كثيرًا فى هذا الشأن. وقد أعطت حكومة الرئيس أيزنهاور أفضلية كبرى لهذا المشروع ، وألمح وزير الخارجية دالاس - أكثر من مرة - إلى أن إسرائيل تمثل عقبة أمام إقامة شبكة دفاع إقليمية ، وكان فى سعى حكومة أيزنهاور

بعد عام ١٩٥٢ وراء تأييد العرب لحلف دفاع شرق أوسطى ، إنحراف عن ميل حكومة ترومان لإسرائيل ، **وبرزت وجهة نظر رأت فى إقامة دولة إسرائيل حجر عثرة أمام تقوية نظم دفاع الغرب فى الشرق الأوسط ، وسيطر هذا الرأى على مواقف ايزنهاور ودالاس حوالى خمس سنوات كاملة ووصلت العلاقات بين واشنطن والقدس إلى أسفل الدرج..** وأثارت جهود الولايات المتحدة لتعزيز القوة العسكرية لعدد من الدول العربية انزعاجًا شديدًا فى إسرائيل!. ورفض الرئيس المصرى جمال عبد الناصر الطلبات الأمريكية للانضمام إلى النظام الشرق أوسطى متعللا بأن مصر لن تتمتع بالسيادة التامة مادامت بريطانيا مستمرة فى احتلال جزء من أرضها. **لذلك طالب دالاس فى أغسطس ١٩٥٤ بإجلاء البريطانيين من منطقة قناة السويس.. ووافقت بريطانيا على ذلك إلا أن ـ ناصر ـ تمسك بمعارضته الشديدة لتوقيع أى معاهدة دفاع إقليمية حتى بعد خروج البريطانيين. وذهبت جهود الولايات المتحدة هباء..** عندئذ ركز دالاس فى إقامة نظام دفاع شمالى فى الشرق الأوسط على أن يشمل فى البداية فقط الدول المتاخمة للاتحاد السوفييتى مثل تركيا ـ إيران ـ العراق ، ولكن محاولة ضم العراق أيضًا ـ المنافسة لمصر ـ أغضبت ـ ناصر. وعلى ضوء معارضة مصر وإسرائيل ، تقرر ألا تنضم الولايات المتحدة فى ذلك الوقت كطرف متساو فى الحقوق والواجبات فى حلف بغداد ، والذى تم التوقيع عليه فى ٣٠ مارس عام ١٩٥٥ ، بل تكتفى بإرسال المعدات العسكرية والسلاح.. وبذلك كان من المحتمل أيضًا أن توفر الحكومة الأمريكية على نفسها صراع صعب مع مجلس الشيوخ المؤيد لإسرائيل ، والذى بدون موافقته كان يتعذر على الولايات المتحدة الانضمام كطرف فى الاتفاق.

وعم القلق فى إسرائيل فيما يتعلق باستعداد الولايات المتحدة لتسليح العراق، وهى الدولة الوحيدة من بين الدول العربية التى حاربت إسرائيل عام ١٩٤٨ ورفضت التوقيع معها على اتفاق هدنة ، أضيف لذلك النبأ الخاص بصفقة السلاح المصرية ـ التشيكية والذى نشر فى سبتمبر ١٩٥٥ والذى وضع بداية للتغلغل الروسى فى الشرق الأوسط.. أما تورط مصر فى الجدال مع بريطانيا وفرنسا حول الملكية والسيطرة على قناة السويس فى عام ١٩٥٦ ، فإنه مهد الطريق أمام إسرائيل للعمل ضد ـ ناصر

ـ بالتعاون مع الدولتين العظمتين فى غرب أوروپا ٠٠ وقد حققت إسرائيل فى حملة السويس عام ١٩٥٦ الأهداف الأساسية التى حددتها لنفسها ، وهى تدمير مخزون السلاح المصرى ، وتصفية معسكرات الفدائيين فى قطاع غزة التى كانت تحت سيطرة مصر ، والسماح بمرور السفن فى مضائق تيران وخليج العقبة وصولا إلى إسرائيل ، إلا أن الولايات المتحدة لم تكف عن السعى وراء ـ ناصر ـ فطلبت من إسرائيل الانسحاب الفورى من سيناء بدون أى شروط ٠٠ وقد ظهر فى المواجهة التى نشبت عندئذ بين واشنطن والقدس التغير الذى طرأ على سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط منذ أن تولى مسئولية الحكم فريق أيزنهاور ـ دالاس، وكان ذلك أحد الأحداث القليلة فى تاريخ سياسة الحرب الباردة التى اتفقت فيها الدولتان العظميان على موقف دولى مماثل ٠

ولم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة للتسليم بمطلب إسرائيل القائل بأن على الولايات المتحدة أن توافق مع باقى الدول البحرية على الطابع الدولى لمضائق تيران وخليج العقبة ٠٠ وذلك بخلاف وضع قوة من الأمم المتحدة فى شرم الشيخ لتأمين المرور فى المضائق ٠٠ ولم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة أيضًا لإعطاء ضمانات لتأمين الانسحاب الإسرائيلى ٠٠ **وفى بداية عام ١٩٥٧ حدث جمود وقررت حكومة أيزنهاور تأييد دعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن فرض عقوبات على إسرائيل ؛ لأنها لم تنسحب من سيناء ٠٠ وفى هذه المرحلة حظيت إسرائيل بتأييد من جانب مجلس الشيوخ الأمريكى وهو التأييد الذى أدى إلى حدوث تغير فى السياسة ٠٠ فقد أوضح ـ ليندون چونسون (زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت) للبيت الأبيض، أن الكونجرس لن يوافق على فرض عقوبات ضد إسرائيل ٠٠ وأخيرًا انتهت الأزمة عندما وافق الرئيس أيزنهاور على حرية المرور فى مضائق تيران ، وفى أعقاب ذلك انسحبت قوات الجيش الإسرائيلى من سيناء** ٠٠ وتميزت السنوات الثلاث الأخيرة لحكومة أيزنهاور بالانتباه إلى ناصر وخطوط سياسته والذى عُبر عنه فى مبدأ أيزنهاور الذى صدر فى ٥ يناير عام ١٩٥٧ ، وكان الهدف هو الاستعداد لاحتمال حدوث غزو شيوعى مباشر أو غير مباشر ٠٠ وهكذا أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تتردد فى استخدام قوتها المسلحة عند الضرورة لردع

التغلغل الروسى. وخرجت إسرائيل رابحة بشكل غير مباشر من التحول الذى حدث فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. وعندما اعترفت واشنطن بأن - ناصر- يعتزم زيادة نفوذ الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط ، تميزت إسرائيل بوضع جديد فى مجمل مصالح السياسة الأمريكية فى المنطقة.. ولم تصبح إسرائيل فى الحقيقة حليفة للولايات المتحدة أوتوماتيكيًّا بمنع التغلغل الروسى اللاحق.. ولكن عندما بدأت احتمالات جديدة لزيادة التنسيق بين واشنطن والقدس ، وعندما اقتربت حكومة أيزنهاور من انتهاء فترة حكمها الثانية أصبحت العلاقات بين البلدين أكثر ودًا ودبت فيها روح جديدة من التعاون. وبوفاة وزير الخارجية دالاس عام ١٩٥٨ ، وإحلال كريستيان هارنر مكانه بدأ عصر جديد فى علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل.

وازداد أيضًا التحسن فى العلاقات مع دخول الرئيس كنيدى للبيت الأبيض فى يناير ١٩٦١ .. وكان كنيدى أول رئيس أمريكى أعطى ضمانات لأمن دولة إسرائيل .. وفى مقابلة له مع وزيرة خارجية إسرائيل - جولدا مائير - فى ديسمبر ١٩٦٢ ، وعدها كنيدى بأنه فى حالة حدوث أى عدوان ضد إسرائيل ، فإن الولايات المتحدة ستقف إلى جانبها وتؤيدها .. وقد وضع هذا الالتزام الرئاسى العلاقات بين الدولتين فى مستوى جديد من التعاون يتمثل فى حلف غير رسمى.

وفى سبتمبر عام ١٩٦٢ وجدت هذه العلاقات تشجيع عملى بإعلان الحكومة الأمريكية أن واشنطن سترسل إلى إسرائيل صواريخ مضادة للطائرات من طراز - هوك - وتعتبر هذه أول موافقة أمريكية لتزويد إسرائيل بنظام سلاح مهم .. وإن كان لدواعى الدفاع.. وبالرغم من ذلك فقد بحث كنيدى أيضًا احتمالات مد الجسور للعالم العربى ، وبادئ ذى بدء لجمال عبد الناصر ، فبعث كنيدى برسائل إلى - ناصر- وحاول بدء اتصالات مباشرة معه من خلال زيادة المعونة الأمريكية وهبات القمح.. إلا أن هذه الجهود توقفت بسبب تورط مصر فى الحرب الأهلية فى اليمن عام ١٩٦٢ ووقوفها إلى جانب الثوار ، الأمر الذى أدى إلى مواجهة بين مصر والمملكة العربية السعودية التى تعتبر من أهم حلفاء الولايات المتحدة.. أما الرئيس ليندون جونسون الذى تولى الرئاسة بعد كنيدى ، فلم يسع بشكل خاص وراء

ـ ناصر ـ وكان كلما ازداد تدخل الولايات المتحدة فى فيتنام انخفضت أهمية مشكلات الشرق الأوسط٠٠ واعتقدت واشنطن أنه مادام لم تحدث أزمة حقيقية فى المنطقة، فإنها لن تخسر أى شيء إذا صرفت نظرها عن الخلاف٠

لقد أطاحت حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ بهدوء الولايات المتحدة واطمئنانها ، فبعد أن أغلق ـ ناصر ـ مضائق تيران فى مايو ١٩٦٧ ، وبدأ فى حشد قوات مصرية فى سيناء ، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة أن تعيد الوضع إلى ما كان عليه وتفرض حرية المرور فى المضائق٠٠ إلا أن حكومة چونسون لم تكن لتسعد بتدخلها عسكريًا فى الشرق الأوسط ، وذلك بسبب التزاماتها فى فيتنام ، وفضلت التوجه إلى دول أخرى فى الغرب ؛ لتنضم إليها فى إقامة أسطول دولى من السفن المقاتلة لتأمين حرية المرور٠٠ ولكن هذا الأمر لم ينفذ أبدًا٠٠ وكانت الحملة الخاطفة للقوات الإسرائيلية قد وفرت للولايات المتحدة تدخلا مباشرًا فى الصراع٠٠ فبعد أن ألمح السوفييت أنهم يعتزمون التدخل ، اضطر چونسون للرد ـ بانتشار استراتيچى للأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط٠٠ وانتهت الحرب الخاطفة ، وفى نفس الوقت أظهرت واشنطن فعالية فى الدفاع عن مصالح إسرائيل فى الجبهة الديپلوماسية٠٠ وفى هذه المرة وبشكل واضح ـ على عكس ما حدث عام ١٩٥٦ ـ لم تطلب حكومة چونسون من إسرائيل العودة إلى الوضع السابق ، قبل القضاء على أسباب النزاع الإسرائيلى ـ العربى٠ وبناء على ذلك رفضت الولايات المتحدة ـ فى أوج الحرب وبعدها ـ أى نداء من جانب الأمم المتحدة للعودة بدون شروط إلى حدود الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وأعلن چونسون أن إعادة المناطق المحتلة يلزم بالتوصل إلى اتفاق سلام٠٠ وفُهم من ذلك أن چونسون يرى أنه من حق إسرائيل التمسك بالمناطق التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ حتى يُظهر العرب استعدادهم للاعتراف بوجود دولة إسرائيل والجلوس مع ممثليها حول مائدة المباحثات لإعداد اتفاق السلام٠٠ ومنذ ذلك الحين رفضت الولايات المتحدة ومعظم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة مطالب عربية وسوفييتية لانسحاب إسرائيلى فورى وبدون شروط من المناطق المحتلة٠٠ وكانت نقطة الخلاف الوحيدة هى مشكلة القدس التى ضمتها إسرائيل فى نهاية الحرب٠٠ وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع

قرار فى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إسرائيل إلى إعادة القدس لوضعها السابق ‏٠٠ أما موقف الرئيس چونسون بشأن تسوية النزاع بواسطة المفاوضات، فقد جاء ضمن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ والذى أعتبر منذ ذلك الحين حجر الزاوية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، والانسحاب من (مناطق) وليس من (المناطق) ارتبط بـ (إنهاء الحرب)٠ ورغم الجهود الدولية الكثيرة والملموسة ، لم تصل إسرائيل وجيرانها لمبـدأ المحادثات المباشرة حتى نهاية حكم چونسون فى يناير ١٩٦٩ ٠

وفى أيام رئاسة ريتشارد نيكسون ، ظهر تغيير بسيط فى سياسة الولايات المتحدة ، ولكنه كان تغيرًا مهمًا٠٠ فقد استمرت الولايات المتحدة فى رفع شعار المفاوضات المباشرة ، ومع ذلك بدأ واضعوا السياسة فيها فى وضع خطوط لاقتراح تسوية ، فأعد وزير الخارجية ويليام روچرز مشروع أطلق عليه (مشروع روچرز) دعا فيه إلى انسحاب إسرائيلى كامل تقريبًا من المناطق التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ مقابل السلام ، على أن يكون هناك مكان لتعديلات صغيرة فقط فى الحدود٠٠ إلا أن إسرائيل واصلت الحديث عن محادثات مباشرة مع جيرانها كضمان وحيد لها للتسوية٠٠ وأعلنت أيضًا لزوم تسوية إقليمية تزيل العداء والذى أدى إلى ثلاث حروب خلال عشرين عامًا٠

وفى نهاية ١٩٦٩، حدث تدهور فى علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل نتيجة لوجهات النظر المتناقضة حول محادثات السلام فى الجوهر والمظهر على حد سواء، وفى شهر ديسمبر من نفس العام، رفضت رئيسة الوزراء جولدا مائير - مشروع روچرز- بشكل رسمى، وقد منع حدوث أزمات فى علاقات الولايات المتجدة وإسرائيل ليس فقط بسبب الرفض المتشدد للاعتراف بالمشروع ولو فقط كنقطة بداية، بل رفضه أيضًا من جانب الروس، أضف إلى ذلك ، أنه مع وضع أكثر من عشرين ألف جندى روسى على أرض مصر فى بداية عام ١٩٧٠، فإن ميزان القوى فى المنطقة تغير بشكل كبير٠ فى عام ١٩٦٩ نفذت إسرائيل سلسلة من الهجمات الجوية فى عمق مصر ردًا على حرب الاستنزاف التى بدأها المصريون على طول قناة السويس، وإزاء التفوق الجوى لإسرائيل ، طلبت القاهرة من الاتحاد

السوفييتى شبكة صواريخ فعالة مضادة للطائرات ، فتم إدخال صواريخ أرض جو من طراز (سام) يدعمها مستشارون سوفييت ·· ووضعت فى قواعد جوية مصرية طائرات مقاتلة من طراز (ميج) بأطقمها السوفييتية ، ومع تولى الجنود السوفييت لمهام قتالية، حدث تصاعد جديد وخطير فى النزاع الإسرائيلى - العربى والذى حمل فى داخله احتمال حدوث صدام مباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، ويمكن أن يتصاعد إلى صدام نووى·· وصمم القائمون على سياسة الولايات المتحدة على إحباط احتمال كهذا ، فاتخذوا خطوتين : الأولى : وُجهت لتقوية قدرة صمود إسرائيل بواسطة تحديد احتياطى الطائرات التى فقدتها فى حرب الاستنزاف · أما الخطوة الثانية فكانت تحقيق وقف لإطلاق النار على طول قناة السويس ، وهذا بدوره يُلغى الحاجة لتواجد روسى فى مصر · وقد حقق وزير الخارجية روچرز هذا الأمر فى بداية أغسطس ١٩٧٠ بعد أن وافقت إسرائيل ومصر على المشروع ، ولكن فور وقف القتال تقريبًا ، قام المصريون بنشر صواريخ أرض - جو على طول القناة ·· وخشى الأمريكيون أن يكون فى نية الروس تعزيز مواقعهم فى مصر وبذلك يحظون بالسيطرة على قناة السويس·· وعندما اندلعت أزمة الحدود بين سوريا والأردن فى سبتمبر عام ١٩٧٠ خلال الاصطدامات بين السلطات الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، نقلت الولايات المتحدة الأسطول السادس إلى البحر المتوسط ووضعت الفرقة (٨٢) المنقولة جوًا فى ألمانيا وطائرات النقل الضخمة فى تركيا فى حالة استعداد ، وجرت أيضًا مشاورات عاجلة بين واشنطن وإسرائيل·· **وأوضحت إسرائيل أن سلاح الجو الإسرائيلى مستعد للدخول للعمل ضد أى تقدم سورى داخل الأردن** · وأتى هذا الإنذار بثماره وتم رجوع القوات السورية كما جاءت · وقد أضاف التعاون الإسرائيلى إذن واقعية ومصداقية لعنصر الردع الأمريكى ، ونتيجة لذلك زادت المساعدة الأمريكية لإسرائيل فى الأعوام ١٩٧١ و ١٩٧٢ وشملت لأول مرة ، ليس فقط نظم دفاع بل طائرات « فانتوم » أيضًا · وفى ١٨ يوليو عام ١٩٧٢ طرد الرئيس السادات (الذى تولى حكم مصر بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠) الروس من مصر ، وأعاد بذلك إلى بلاده حرية العمل ؛ لكى تستعد لتوجيه ضربة شاملة من جهة القناة ، بالتزامن مع هجمة سورية من الشمال ، فى السادس من أكتوبر عام

١٩٧٣ ، وكانت أهداف السياسة الأمريكية بعد اندلاع حرب أكتوبر فى عام ١٩٧٣ حسب قول وزير الخارجية هنرى كيسنجر هى تأمين وجود دولة إسرائيل وتحقيق وقف إطلاق النار ، الأمر الذى يسهل على إجراء المفاوضات بين الأطراف ، وإحباط حدوث إنجازات سوفييتية من جانب واحد ومنع حدوث مواجهة نووية مع الاتحاد السوفييتى ٠٠ وقد تحققت هذه الأهداف بالكامل ٠٠ وهكذا ، رغم أن واشنطن هرعت لنجدة إسرائيل بإرسالها جسر جوى عسكرى ضخم لها ، إلا أن الباب بقى مفتوحًا لمصر استعدادًا لفترة ما بعد المعارك ٠٠ صحيح لم تحدث مواجهة نووية مع الاتحاد السوفييتى (رغم حدوث أزمة فى الساعات الأخيرة من الصراع) ولكن الروس لم يتمكنوا من استغلال الأحداث ليعودوا ويتمركزوا فى مصر ٠ وكانت إحدى نتائج الحرب حدوث تقارب بين الولايات المتحدة ومصر ٠٠ وبدأت المرحلة الجديدة من تدخل الولايات المتحدة فى النزاع الإسرائيلى العربى فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ فى ختام محادثات السادات وكيسنجر فى القاهرة مع صدور البيان القائل : إن الولايات المتحدة ومصر على وشك استئناف العلاقات الديبلوماسية بينهما ـ وقد مهد هذا البيان الطريق أمام الولايات المتحدة للقيام بدور ديبلوماسى فعال فى عملية السلام٠ وكان أول عمل ساهمت فيه الديبلوماسية الأمريكية هو تحقيق اتفاقيات فصل القوات بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل وسوريا ، والتى كان هدفها تثبيت وقف إطلاق النار وتوسيعه ، وأدت فى النهاية أيضًا إلى توقيع اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ ٠٠٠ وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم فى الحقيقة نوعًا من السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط ، مع الإبعاد التام للاتحاد السوفييتى عن عملية السلام ـ وكان وزير الخارجية هنرى كيسنجر هو الشخصية الرئيسية فى المبادرة الديبلوماسية ، والذى قام بالعديد من الزيارات للشرق الأوسط ، وحظى بثقة زعماء مصر وإسرائيل ونجح فى جعل الطرفين يقدمان تنازلات فى سلسلة محادثات الخطوة خطوة٠٠ وخلال هذه المرحلة حدث توقف مرة واحدة عندما اجتمع الأطراف فى جينيف برعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كما قيل فى قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ٠ ولكن سرعان ما اتضح أن مؤتمر جينيف استخدم كديكور فقط ؛ لأن الجانبين فضلا التنازل عن المنتدى الدولى والاعتماد على خدمات

الولايات المتحدة المباشرة فى تحقيق التسوية . وعندما ترك كيسنجر منصبه فى يناير عام ١٩٧٧ كان تقدمًا كبيرًا قد تحقق فى إزالة التوترات فى الشرق الأوسط وفى دفع المنطقة عن حالة الحرب إلى السلام الحقيقى على طول الحدود بين مصر وإسرائيل **٠٠ وتشير المهام الخاصة للإشراف التى أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها إلى الدور الحاسم للولايات المتحدة فى عملية السلام فى سيناء وفى الاتفاقيات السرية المرفقة التى وقعتها مع إسرائيل فيما يتعلق بالاتفاق المؤقت من عام ١٩٧٥ ٠٠٠ ووفقًا لهذا الاتفاق أقامت الولايات المتحدة فى سيناء وحدة ميدان تضم ٢٠٠ دبابة، ونصبت ثلاث محطات إنذار، منحت إسرائيل الضمانات المطلوبة لأمنها ٠٠** وقد أتت عملية السلام بين مصر وإسرائيل ثمارها خلال فترة حكم جيمى كارتر الذى دخل البيت الأبيض فى يناير ١٩٧٧ ٠٠ وفى مايو ١٩٧٧ تولى رئاسة الوزراء فى إسرائيل مناحم بيجين رئيس حركة حيروت اليمينية ، والذى جلس فى المعارضة منذ قيام الدولة ٠٠ وهكذا ظهر أنه يمكن فى ذلك الوقت تقديم تنازلات من جانب حزب الليكود اليمينى ستقابلها معارضة هامشية فقط ٠٠ بينما هذه التنازلات كانت ستواجه معارضة قوية لو أنها جاءت من جانب حزب العمل ٠ **وكان بيان الرئيس المصرى أنور السادات الذى ألقاه أمام البرلمان المصرى فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ وقال فيه : إنه مستعد لإلقاء كلمته أمام الكنيست (البرلمان الإسرائيلى) فى القدس إذا كان ذلك سيدفع عملية السلام، قد قلل من أهمية الجهود السابقة للرئيس كارتر لاستئناف مؤتمر جينيف** ، ومع ذلك فقد كانت مساعدة الولايات المتحدة مطلوبة بعد الزيارة التاريخية للسادات إلى القدس فى نهاية نوفمبر ؛ لتمكين كل من مصر وإسرائيل من التغلب على عدة مشكلات أخرى تقف أمام توقيع معاهدة السلام ٠ وكان الدور الأساسى للولايات المتحدة فى عملية السلام واضحًا للجميع فى الوساطة المكوكية من جانب وزير الخارجية سايروس فانس ومساعديه بالخارجية الأمريكية وخاصة فى اجتماع كامب ديفيد ، **وبعد ضغوط كثيرة من جانب حكومة الولايات المتحدة وديبلوماسية مكوكية واسعة ، بما فى ذلك زيارة الرئيس كارتر للشرق الأوسط ، وقع اتفاق السلام على أرض حديقة البيت الأبيض فى ٢٦ مارس عام ١٩٧٩ ٠** وقد نبع الإنجاز الأمريكى أساسًا من استعداد الولايات المتحدة لإكمال الاتفاقيات التى

أدت إلى اتفاق السلام بإعطاء ضمانات للطرفين٠٠ ولم تتحدث الضمانات عن الشئون الأمنية فقط ، مثل إقامة قوة متعددة الجنسيات للإشراف على السلام فى سيناء (التى تشكلت فى النهاية تقريبًا على الطريقة الأمريكية) بل تحدثت أيضًا عن مشكلات اقتصادية مثل الوعد « الذى أعطى عام ١٩٧٥ » والذى يضمن إمداد إسرائيل بالنفط المصرى لمدة خمسة عشر عامًا مقابل تنازل إسرائيل عن آبار النفط فى سيناء ، وبدون هذه الضمانات التى جاءت فى صورة مذكرات تفاهم ، كان من المحتمل أن تنتهى المفاوضات بالفشل٠ وطوال فترة رئاسة كارتر وحتى مجىء خليفته ريجان فى ٢٠ يناير ١٩٨١ ، لم يتحقق تقدم حقيقى فى محادثات الحكم الذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة كما ذكر فى اتفاقيات كامب ديفيد ، بالعكس ، فقد برزت نقطتان وجد خلاف حولهما بين واشنطن والقدس٠٠ **وتخص النقطة الأولى** قرار حكومة كارتر الصادر فى مارس عام ١٩٧٨ ببيع ٦٠ طائرة من طراز F.15 إلى السعودية ، والذى قُدم كجزء من صفقة شاملة تضمنت بيع أسلحة وطائرات لإسرائيل ومصر أيضًا ، وبفضل الجهود المكثفة للوبى (مجموعة الضغط الإسرائيلية فى واشنطن) اشترط أن يكون البيع للسعودية مع فرض قيود من شأنها منع استخدام هذه الطائرات فى الهجوم على إسرائيل٠٠ أما **نقطة الخلاف الثانية** فكانت إقامة مستوطنات يهودية فى الضفة الغربية وقطاع غزة٠٠ وقد أحست حكومة كارتر بخطورة بالغة لسياسة حكومة بيجين التى كانت تميل إلى تشجيع إقامة المستوطنات ، أما حكومة ريجان فقد اتخذت موقفًا أكثر تساهلا بخصوص المستوطنات اليهودية ورفضت شجب أعمال الاستيطان اليهودى والقول بأنها غير قانونية٠ وقد تم الحديث فى مشروع ريجان الذى صدر فى أول سبتمبر ١٩٨٢ عن ارتباط دائم بين « الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن »٠٠ وتحفظت حكومة إسرائيل على مشروع ريجان (رغم أنه يمنح إسرائيل سيطرة كاملة تقريبًا على القدس) لأنه يبادر بتسوية أمور من الأفضل تسويتها فى محادثات مباشرة بين الأطراف، وهو بذلك يلغى خيارات كثيرة ربما كان يتضح أنها خيارات عملية٠ وتميزت الأعوام من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ بتدخل إسرائيلى خطير فى لبنان٠٠ وفى البداية صدقت إسرائيل أنها تتمتع بتأييد أمريكى صامت فى المراحل الأولى من

الحرب فى يونيو ١٩٨٢ ، ولكن عندما طالت المعركة ، بدا موقف أمريكا انتقاديًا بشكل كبير ٠٠ وقد عملت الولايات المتحدة فى إحدى المراحل على إقرار السلام فى بيروت ، الأمر الذى كان سيمكن منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها ياسر عرفات من الخروج بسلام من المدينة٠٠ ولكن بعد الهجوم على قيادة المظليين الأمريكيين فى بيروت بواسطة سيارة مفخخة ، والذى أدى إلى وفاة (٢٤١) أمريكيا٠٠ وضع الرئيس ريجان نهاية لجهود بلاده السلمية ، وتم إخراج القوات الأمريكية من لبنان٠٠ ولم تعد خلافات الرأى قائمة بين واشنطن وإسرائيل بشأن لبنان عندما أعلنت إسرائيل عن انسحابها فى مايو ١٩٨٥ ، ولكن أبقت قوات احتلال فى الجنوب اللبنانى٠ وبُذلت جهود للوصول إلى إجراء محادثات بين إسرائيل ووفد أردنى فلسطينى لم تكلل بالنجاح ، وحاول رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريس استئناف هذه الجهود فى عام ١٩٨٦ ٠٠٠ إلا أن الفلسطينيين رفضوا الاعتراف بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ورفض الملك حسين الجلوس إلى مائدة المفاوضات بدون الفلسطينيين٠٠ **وتميزت فترة حكومة ريجان بأنها كانت ودية بصورة لم يسبق لها مثيل فى علاقات إسرائيل والولايات المتحدة ، فوقعت واشنطن والقدس على اتفاقيات ثنائية مهمة ، مثل مذكرة التفاهم الاستراتيچى عام ١٩٨٢ ، واتفاقية التجارة الحرة النادرة عام ١٩٨٥ ، وخطوة خطوة بجانب ذلك استمرت الولايات المتحدة فى منح إسرائيل مساعدة كبيرة فى المجالين الاقتصادى والعسكرى**٠٠ وقد أثبتت هذه العلاقات الخاصة قوتها فى التغلب على أحداث مثل بيع طائرات « إيه واكس » للسعودية ، وقضية الجاسوس چوناثان پولارد اليهودى الأمريكى الذى تجسس لصالح إسرائيل ٠٠ وهناك امتحان آخر اجتازته هذه العلاقات فى نهاية عام ١٩٨٦ ، فى القضية التى شملت نقل أسلحة أمريكية من إسرائيل إلى إيران - حسب طلب الولايات المتحدة إذا جاز التعبير - ونقل أموال إلى متمردى الكونترا فى نيكاراجوا وهو الأمر الذى تنفيه إسرائيل٠ وأهمية هذه العلاقات الخاصة مع إسرائيل واضحة من وجهة النظر الإسرائيلية منذ قيام الدولة وبشكل خاص منذ عام ١٩٧٣ ، حيث لم تسمح الولايات المتحدة بأن تكون إسرائيل معزولة فى المجال الدولى ، وفى الأعوام الأخيرة أنقذت الولايات المتحدة إسرائيل من انهيار اقتصادى ، وتعتبر الولايات المتحدة بالنسبة

لإسرائيل مصدر أساسى للسلاح والمعلومات العسكرية ، وكمثال لحساسية الولايات المتحدة لمصالح إسرائيل الخاصة ، يمكن الإشارة إلى الإعفاء الضريبى الذى يُمنح للأشخاص الذين يتبرعون بالأموال لإسرائيل ٠٠ وساعدت الولايات المتحدة أيضًا باستخدام نفوذها ضد السوفييت ؛ ليسمحوا بخروج حوالى ربع مليون يهودى من الاتحاد السوفييتى ليهاجروا إلى إسرائيل منذ عام ١٩٧١ بقوانين مثل «تعديل جاكسون » الصادر عام ١٩٧٢ ، **وفى عام ١٩٧٧ سنت الولايات المتحدة قوانين تحدد أن الخضوع لمطالب المقاطعة العربية يعتبر جريمة ضد القانون** ٠ ومن وجهة نظر الولايات المتحدة فإن العلاقات الوثيقة مع إسرائيل تعتبر نتيجة تكامل عوامل متعددة ، مثل نفوذ الجالية اليهودية القوية فى أمريكا، وأن إسرائيل تعتبر كقوة غربية فى الشرق الأوسط وكثروة استراتيچية ، وقيم إنسانية أساسية مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، إلى جانب رؤية مشتركة للنظام الدولى ٠

وتعتبر الولايات المتحدة أهم شريك تجارى لإسرائيل ، ففى عام ١٩٨٥ بلغت الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة ٢,١٣٨ مليون من الدولارات ٠٠ وبلغت الواردات من الولايات المتحدة (فيما عدا الواردات العسكرية ١,٦٩٧ مليون من الدولارات)] ٠

[إلى هنا تنتهى ترجمة النص لمجموعة الأوراق العبرية وقد تمت ترجمتها كما هى بدون حذف أو إضافة] ٠٠٠

* * *

لم تكن إسرائيل متلقيًا عاديًا للمساعدات الأمريكية ، بل متلقيًا له وضعه الخاص ، وهناك عدة ملاحظات على المساعدات الأمريكية لإسرائيل منها: أن تلك المساعدات لم تخضع فى كثير من الأحوال للقوانين الأمريكية المنظمة لشئون المساعدات الخارجية الأمريكية ، فمثلا استخدمت إسرائيل ٨٧ ٪ من قيمة المساعدة الأمريكية عام ١٩٩٢ فى شراء الطعام والوقود ، وفى سداد بعض الديون الأجنبية قصيرة الأمد ، وفى عام ١٩٩٣ وصلت هذه النسبة إلى ٩٣ ٪ الأمر الذى يتعارض مع القوانين الأمريكية التى تنظم المساعدات الأمريكية الخارجية ٠٠ وقدر الكونجرس

الأمريكى مشكلات السيولة النقدية لدى إسرائيل ، ولذلك لم يضع أعمال الخرق التى تعرضت لها القوانين الأمريكية المنظمة لشئون المساعدات الأجنبية المقدمة من أمريكا فى الاعتبار ، ورغم أن السلطات التشريعية والتنفيذية فى الولايات المتحدة قد تغاضت عن خرق إسرائيل للقوانين المنظمة للمساعدات الخارجية الأمريكية ، إلا أن ذلك لم يمنع إسرائيل من التحايل على القانون الأمريكى المنظم للمساعدات الخارجية ٠٠ وفى هذا الصدد كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن وزارة التجارة الإسرائيلية تساهم فى إنشاء فروع لشركات إسرائيلية فى الولايات المتحدة بهدف التحايل على القانون الأمريكى ٠٠ وأضافت الصحيفة أن وزارة الصناعة والتجارة التى كان يتولاها أريل شارون فى ذلك الوقت ، كانت تشجع وتساند الشركات الإسرائيلية المنتجة للأسلحة والمعدات العسكرية من أجل إنشاء فروع لها فى الولايات المتحدة بهدف عقد صفقات من خلالها ، وبذلك تتحايل على القانون الأمريكى ، كما نلاحظ أيضًا أن الولايات المتحدة تتعامل مع احتياج إسرائيل للمساعدة الخارجية باعتبارها مشكلة يجب أن تُقدم حلا لها ، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة حولت مجموعة من القروض من ديون قصيرة الأمد إلى قروض طويلة الأمد ، ونادرًا ما تتخذ دولة دائنة هذا الإجراء تجاه دولة مدينة ٠٠ كذلك حولت أمريكا قروضها لإسرائيل إلى منح لا ترد ٠٠ كما أن المساعدات المقدمة فى صورة منح تعتبر ضخمة ولا تتلقى أى دولة فى العالم مثيلا لها من الولايات المتحدة أو من أى دولة فى العالم ، الأمر الذى يشير إلى الوضع الخاص الذى تحتله إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة٠

وهناك استثناء خاص بوقف المساعدات الأمريكية وارجائها على يد الرئيس أيزنهاور ٠ كان هذا الأمر بمثابة حالة نادرة فى تاريخ المساعدات الأمريكية لإسرائيل؛ إذ أن أيزنهاور كان شخصية ذات هيبة واستقلالية ، ولم يخضع للحملات الصهيونية ولأصدقاء إسرائيل فى الولايات المتحدة ، وصمم على أن تنفذ إسرائيل ما طلبه منها ، وهو أن تنسحب من سيناء فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر ٠٠ وفعلا خضعت إسرائيل لهذا الطلب ولم يكن موقف أيزنهاور إلا من باب تذكير إسرائيل بضرورة احترام رغبة أمريكا وضرورة الرجوع إليها قبل ارتكاب أى عمل أحمق ٠

علاقات سرية بين أمريكا وإسرائيل

لا تقتصر العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل على تقديم الأولى المساعدات المختلفة للثانية ، ولكن هذه العلاقات تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فتصل إلى التعاون بين الأجهزة الاستخبارية لكلا البلدين ، ويكشف عن ذلك الكاتبان الأمريكيان أندرو كوكبرن وليسلى كوكبرن حيث يركزان على الوجه القبيح للموساد (المخابرات الإسرائيلية) دون أن يعنى ذلك بالطبع أنهما يبرئان الطرف الأمريكى ، ولكنهما يقدمان الدور الإسرائيلى على اعتباره الطرف المستعد دائمًا للقيام بأعمال قذرة لحسابه الشخصى أساسًا وليس لصالح الولايات المتحدة ، بل وعلى استعداد أيضًا للخروج على ما يتم الاتفاق عليه ، حتى ولو اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية.. وتسعى إسرائيل دائمًا إلى استخدام اليهود فى كل دول العالم ، وقد فعلت ذلك حتى مع الولايات المتحدة نفسها ، كما حدث فى تجنيدها للجاسوس اليهودى الأمريكى چوناثان پولارد الذى أفشى أسرارًا أمريكية لإسرائيل ، وهذا الأمر يمكن أن يستثير مشاعر الأمريكى البسيط الذى ظل يصدق ما يقدمه الإعلام الأمريكى والمسئولون الأمريكيون عن إسرائيل الحليفة الصديقة التى تحافظ على مصالح أمريكا والأمريكيين فى الشرق الأوسط ، وكيف أن إسرائيل هى واحة الديمقراطية فى المنطقة ، وكان يقال دائمًا : إن أمريكا تدعم إسرائيل وتحميها وتريد بقاءها لسببين **الأول** : المواجهة الاستراتيچية مع الاتحاد السوفييتى **والثانى** : النفط .. والآن مع انتهاء المواجهة مع الاتحاد السوفييتى ومع سيطرة أمريكا تمامًا على النفط وأسعاره لعقد كامل على الأقل ؛ فإن أهمية إسرائيل فى إطار الاستراتيچية الأمريكية تعتمد على أنها قاعدة التصنت المباشر فى المنطقة ، ليس فقط على القوات المسلحة ، وإنما على البشر وحياتهم اليومية ، وإذا ما تم ضبط إسرائيليين وهم يحصلون على بضعة أسرار للتكنولوچيا العسكرية الأمريكية أكثر مما هو مسموح لهم به رسميًا ، فقد يغضب الأمريكيون لكنهم لا يندهشون.. ويعتبر ديفيد كيمحى من أبرز الشخصيات الذين أفرزتهم إسرائيل ، فهو يفهم أساس ودقائق العلاقة السرية بين إسرائيل والولايات المتحدة ، فى عالم تتداخل فيه المخابرات والديپلوماسية ، حيث تقام التحالفات غير المحتملة وحيث يتم التخطيط للحروب ، فإن الجميع يعرفون

- ديفيد كيمحى - وقد انضم - كيمحى - إلى الموساد فى الخمسينيات ووضع اسمه فى مكتب أفريقيا للوكالة ، وهو المكتب الذى يشرف على عملية شاملة وناجحة جدًّا للتغلغل فى الحكومات الأفريقية السوداء المستقلة حديثًا ، **وقد رقى بعد ذلك للقيام بمهمات أخرى ، مثل التمرد الكردى ضد العراق والذى بدأ منتصف الستينيات ، ناهيك عن المبادرات الديبلوماسية السرية فى كل أنحاء العالم**.. وكان كيمحى يعمل كحلقة رئيسية مع البيت الأبيض أيام رونالد ريجان ، ليس فقط فيما يتعلق بالعمليات التى عرفت - بإيران كونترا - بل فيما يتعلق بعمليات أخرى لم يُكشف أمرها، وقد تحدث كيمحى عن هذه الفترة فوصفها بأنها الفترة التى أجرت فيها إسرائيل والولايات المتحدة حوارًا وديًّا جدًّا حول أمور مختلفة تتعلق بالعالم ، حيث اعتاد الجانبان على مناقشة ما ينبغى عمله فى بلدان العالم الثالث فى الشرق الأوسط وغيره من دول العالم.. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفى تقرير سرى أعد لـ (بن جوريون) ، كانت هناك توصية بأن تنحاز الدولة اليهودية إلى جانب الأمريكيين، وقد قام بن جوريون عام ١٩٥١ بزيارة رسمية للولايات المتحدة بهدف جمع أموال من مبيعات السندات الإسرائيلية ، وحقق الجانب العام للزيارة نجاحًا كبيرًا ، حيث استقبله سكان نيويورك بحفاوة جعلته يشعر بمدى الترابط بين أفراد الجالية اليهودية الأمريكية ودولة إسرائيل التى يقدرونها عن بعد.. إلا أن زيارة بن جوريون كانت ذات طبيعة خاصة ومهمة بالنسبة لمستقبل بلاده ، فعندما اجتمع مع مدير وكالة الـ (سى. آى . إيه) ونائبه ، عرض عليهما عرضًا مباشرًا يتمثل فى تجنيد الاستخبارات الإسرائيلية لخدمة الـ (سى. آى. إيه) ، وجرى الترتيب لإبقاء الموضوع سرًّا.. وقد أعرب الرجلان عن تقديرهما للعرض ووافقا عليه بحماس. وفى السنوات التى أعقبت العرض الإسرائيلى ، وعن طريق أخذ المعلومات من المهاجرين القادمين من الأقطار الشيوعية ، تخطت العلاقة السرية مطبات على الطريق ، وازدهرت إلى الحد الذى أصبحت معه الاستخبارات الإسرائيلية تقوم بدور رئيسى فى مساعدة الولايات المتحدة فى خوض الحرب الباردة فى الشرق الأوسط وأماكن أخرى.. إلا أن إسرائيل كانت تخطط فى نفس الوقت للحصول على مساعدة من الولايات المتحدة فى مجال آخر...فتقرر تسليح إسرائيل بالقنبلة الذرية..

وكانت إسرائيل تحتاج إلى مساعدة خارجية من أجل صنع هذه القنبلة٠٠ وقد أعطى ذلك الأمر بدوره الحلفاء السريين فى إسرائيل وواشنطن سرًّا مخيفًا اشتركوا فيه٠٠

التعاون النووى بين إسرائيل وأمريكا

يتشابه اليهود وغير اليهود فى الولايات المتحدة فى الواقع عندما يتعلق الأمر بقدرة إسرائيل النووية٠ وكان الموقف الأمريكي بالنسبة لامتلاك إسرائيل أسلحة نووية موقفًا مزدوجًا٠٠ ففى منتصف الستينيات ، ادعى الرئيس چونسون ومستشاروه أن المعاينات الأمريكية لمفاعل ديمونة أثبتت أن إسرائيل لا تنوى إنتاج القنبلة ، وذلك حتى لا يتأزم الموقف الأمريكى الجديد الداعى إلى منع انتشار الأسلحة النووية٠٠ ولكن قصة الفنى الإسرائيلى/ مردخاى فانونو التى رواها لصحيفة صاندى تايمز اللندنية بصفته خبيرًا فى مفاعل ديمونة عام ١٩٧٧ ، كشفت أول معلومات دقيقة عن الأسلحة النووية الإسرائيلية٠٠ وفى الوقت الذى قدرت فيه الـ (سى٠ آى٠ إيه٠) أن إسرائيل تمتلك ما بين ٢٥ إلى ٣٠ رأس نووية على أبعد تقدير ، ورد فى المقابلة أنها تملك نحو مائتى رأس نووى٠ وتشير معظم الدلائل إلى أن الإسرائيليين تلقوا معونة خارجية لإنتاج أسلحتهم النووية٠٠ كما أن لمعظم العلماء الإسرائيليين أصدقاء أمريكيين يعملون فى مختبرات لوس الاموس ، حتى أنها كانت تسمح لهم أكثر من غيرهم بزيارة هذه المنشأة الأمريكية وإجراء بعض الأبحاث العلمية مع زملائهم الأمريكيين ، الذين اعترف بعضهم بأن الإسرائيليين أذكياء بما فيه الكفاية للقيام بأعمالهم وحدهم ، وقد جاء التقدم الكبير الذى أحرزته إسرائيل فى مجال إنتاج الأسلحة النووية فى وقت مناسب ، وهو اقتراب استلام الرئيس الأمريكي نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر زمام الحكم فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٩، إذ أنهما كانا مقتنعين بحق إسرائيل فى امتلاك هذا النوع من الأسلحة ، بل ذهبا أبعد من ذلك بدعمهما طموحات إسرائيل النووية٠٠ وعبر نيكسون عن رضاه العلنى من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية فى حملته الانتخابية أمام نائب الرئيس هيوبرت همفرى٠٠ إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكى ارتاح كثيرًا فى شهر فبراير ١٩٦٩ عندما طلب نيكسون من هذا المجلس التصديق على المعاهدة٠٠ وصرح عندها أنه سيبذل

قصارى جهده لحمل فرنسا وألمانيا الغربية للتوقيع على المعاهدة ، وأنه سيوضح لكل الدول النووية وغير النووية بأنه يؤمن بأن هذه الاتفاقية هى فى مصلحة السلام ومن شأنها تخفيف احتمال انتشار الأسلحة النووية ، ولكن كان هناك موقف سرى اعتمده نيكسون وكيسنجر فى البيت الأبيض بعدم الأخذ بما تم التصريح به علنًا٠٠ إذ ورد فى مذكرة قرار مجلس الأمن القومى رقم (٦) أن الولايات المتحدة لن تضغط قط على حكومة ألمانيا الغربية للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية٠٠ وينطبق هذا الوضع نفسه على سائر الدول الأخرى ، ومنها إسرائيل بالطبع التى مازالت ترفض التوقيع على هذه المعاهدة حتى يومنا هذا ، متذرعة بأنها ستفعل ذلك عندما يتحقق السلام مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط ، وتتخلى هذه الدول عن الأسلحة غير التقليدية التى تمتلكها٠٠٠ وكانت إسرائيل واثقة من الدعم الكبير الذى يقدمه كيسنجر لقدرتها النووية ، وقد عبر عن ذلك فى خطاب لـه٠٠ وأحد مظاهر هذا الدعم كان وضع حد لزيارات المعاينة التى قامت بها بعثة فولر منذ عام ١٩٦٢ ٠٠٠ ومع أن هذه الزيارات كانت شكلية ، إلا أنها كانت ضرورية من حيث المبدأ بالنسبة للأمريكيين٠٠ ورغم ذلك اعتبر الإسرائيليون أن هذه المعاينة تشكل مساسًا بسيادتهم الوطنية ، كما كانوا قلقين من أن تكشف هذه البعثة أمرًا غير مرغوب فيه ، خاصة وأن مفاعل ديمونة كان قد بدأ فى أواخر الستينيات ينتج رؤوس نووية على نطاق واسع٠٠ وبدت المعاينات التى تمت عام ١٩٦٦ لبعض الأمريكيين عديمة الجدوى غداة سماح الرئيس جونسون ببيع إسرائيل طائرات من طراز F.10 التى طالما حلمت بها، وبدون أن يربط ذلك بتصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ٠٠ وقال أحد الديبلوماسيين الأمريكيين السابقين ، إن المعاينة تستغرق وقتًا طويلا ولا يمكن أن تتم فى شكل زيارة للمنشآت فحسب ، بل يجب التدقيق فى كل ما يحويه المصنع٠ وهذا ما لم يحدث خلال المعاينات ؛ إلا أن واشنطن رأت أنه أصبح من الأفضل وضع حد لهذا الجدال وللمعاينات ؛ إذ أن الجميع أصبح يعلم أن إسرائيل أصبحت قوة نووية ولم تعد الولايات المتحدة قادرة أو بمعنى أصح راغبة فى عمل أى شىء فى هذا الشأن٠٠ وعكست وسائل الإعلام الأمريكية بدورها التساهل الذى عالج به نيكسون وكيسنجر امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، وتمكن مراسل صحيفة

نيويورك تايمز من إطلاع الرأى العام الأمريكى على حقيقة أن الحكومة الأمريكية كانت تبنى سياستها طوال الوقت على حيازة إسرائيل لأسلحة نووية ، وقد سمح هذا التراخى الأمريكى أيضـًا فى منتصف السبعينيات بتساهل المسئولين الأمريكيين مع إسرائيل فيما يتعلق ببيع أجهزة عسكرية حساسة٠٠ وكان الإسرائيليون محقين فى تفسير الإنهاء الأمريكى للمعاينات فى مفاعل ديمونة بأنه ضوء أخضر أمريكى يسمح لإسرائيل بالقيام بعمل ما تشاء فى المجال النووى ، فبدأت تنتج ما تستطيع من الرؤوس النووية٠٠ ويحتل الإسرائيليون اليوم مكانة مرموقة بين الأمريكيين والسوفييت فى إطار السباق على إنتاج الجيل الثانى من الأسلحة النووية والقنابل المشعة ، ومع أن إسرائيل تمتلك القوة النووية منذ أكثر من ثلاثين عامـًا ، فإن قادتها مازالوا ينكرون حتى اليوم أن بلدهم تمتلك ترسانة نووية٠ وقد نجحت إسرائيل فى ابتزاز نيكسون وكيسنجر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ خلال هزيمتها المريرة على يد القوات المصرية والسورية ، حيث هددت باستخدام السلاح النووى إذا لم تسارع أمريكا بمدها بجسر جوى ؛ لتعوض خسائرها فى الحرب ، وقد تم لها ما أرادت ولكن بعد فوات الأوان حيث تجرعت كأس الهزيمة العسكرية بمرارة٠

المنظمات اليهودية الأمريكية تدعم إسرائيل

ولا يخفى على أحد أيضـًا دور اللوبى الصهيونى وأثره فى توجيه السياسة الأمريكية وتوطيدها فى مختلف المجالات٠٠ لذا كان من الضرورى معرفة حقيقة هذا اللوبى وكيف يؤثر فى جوانب الحياة الأمريكية ويخضعها للإغراءات الصهيونية والإسرائيلية ، وكشفت الباحثة الأمريكية (لى أوبرين) كيف تمارس هذه الأقلية اليهودية الأمريكية الضغط الكبير على القوى السياسية الأمريكية ، وخاصة الكونجرس ودوائر الدولة ، وأن تحمل السياسيين الذين يرشحون أنفسهم فى الانتخابات على تدشين حملاتهم الانتخابية بإعلان مساهمتهم فى دعم إسرائيل واستعدادهم لمناصرتها بعد فوزهم ، وعقد ألسنة منتقدى إسرائيل حتى لا يفصحوا عن آرائهم ، وممارسة كافة الضغوط عليهم ٠٠ وتقول الباحثة إنه إلى جانب نجاح الأقلية اليهودية فى الاندماج فى المجتمع الأمريكى ، فإنها نجحت أيضـًا فى صعود سلم الهيئة الاجتماعية إلى الطبقة الوسطى والطبقة العليا٠٠ وأنها من أكثر الأقليات

إنشاء للمنظمات الخاصة بها والانخراط فيها ، بل أصبح الانضمام إلى المنظمات هو أوضح تعبير عن الهوية اليهودية ، وتمارس الأقلية اليهودية من خلال هذه المنظمات الضغط على السياسيين وغيرهم مستخدمة كافة الأساليب ، حتى غير الأخلاقى منها، ومن أكبر نجاحاتها فى ذلك أنها تركز على قضية واحدة تتمثل فى دعم إسرائيل ، وأنها تعمل فى بلاد لا يوجد فيها تأييد ملموس لوجهة النظر الأخرى المؤيدة للعرب٠٠ وأشارت الباحثة (لى أوبرين) من طرف خفى إلى أن دعم المنظمات اليهودية لإسرائيل بأى ثمن وبأى أسلوب قد كلفها الكثير ٠٠٠ فقد أدى ذلك إلى تخلى هذه المنظمات عن القيم والأهداف الليبرالية التى ادعت أنها قامت من أجلها ، وعلى رأسها العدل الاجتماعى وعدم التمييز والمساواة ، وأكدت الباحثة أنه لولا أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة رأت فى إسرائيل قاعدة تستند إليها فى سياساتها الخارجية والاستراتيجية ، ما كانت المنظمات اليهودية قد نجحت فى الضغط على القوى السياسية الأمريكية٠

والحقيقة أن هناك العشرات من الجماعات التى تعمل على تأييد إسرائيل ، ولكن المجتمع اليهودى فى الولايات المتحدة ليس متحدًا فى الرأى فى مجمله ، حتى فى مسألة الانتماء إلى إسرائيل ، فهناك أيضًا جماعات رافضة ، مثل البرنامج اليهودى الجديد٠٠ والمجلس الأمريكى لليهودية ، والبدائل اليهودية الأمريكية للصهيونية٠٠ وهى لا تمثل آراء المؤسسة اليهودية المسيطرة٠

أما المنظمات التى تؤيد إسرائيل فهى أكثر من ثلاثين منظمة ومنها:

١- عصبة مناهضة الافتراء٠

٢- الأمريكيون المناصرون لإسرائيل آمنة٠

٣- عصبة الصداقة الإسرائيلية الأمريكية٠

٤- اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة (ايپاك)٠

٥- اللجنة اليهودية الأمريكية٠

٦- الكونجرس اليهودى الأمريكى٠

٧- الشركة الإسرائيلية الأمريكية٠

٨- الأساتذة الجامعيون الأمريكيون من أجل السلام فى الشرق الأوسط٠

٩- رابطة الصهيونيين الإصلاحيين فى أمريكا٠
١٠- مجلس اتحاد العمال الأمريكى للهستدروت٠
١١- الاتحاد الصهيونى الأمريكى٠
١٢- مجلس الاتحادات اليهودية٠
١٣- هداسا٠٠ المنظمة الصهيونية النسائية فى أمريكا٠
١٤- منظمة سندات دولة إسرائيل٠
١٥- الوكالة اليهودية٠
١٦- الوكالة اليهودية -القسم الأمريكى٠
١٧- اللجنة اليهودية الأمريكية للتوزيع المشترك٠
١٨- المؤسسة اليهودية لشئون الأمن القومى٠
١٩- الصندوق القومى اليهودى٠
٢٠- اللجنة القومية للعمل السياسى٠
٢١- اللجنة القومية للعمال فى إسرائيل٠
٢٢- صندوق إسرائيل الجديد٠
٢٣- المجلس الاستشارى لعلاقات الطائفة اليهودية القومية٠
٢٤- الشركة الاقتصادية الإسرائيلية٠
٢٥- صندوق وقفية إسرائيل٠
٢٦- مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى٠
٢٧- النداء الإسرائيلى المتحد٠
٢٨- النداء اليهودى المتحد٠
٢٩- المنظمة الصهيونية العالمية٠
٣٠- المنظمة الصهيونية العالمية القسم الأمريكى٠
٣١- مؤسسة الشباب للسلام فى الشرق الأوسط٠
٣٢- المنظمة الصهيونية فى أمريكا٠

ويمكن القول أن أشهر تلك المنظمات والتى يتردد اسمها دائمًا هى منظمة (إيباك) أو اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة ، تشكل هذا اللوبى وأصبح

لــه وجود فـى أعقاب موقف الرئيس الأمريكى أيزنهاور من إسرائيل ، عندما أصدر أوامره لها بالانسحاب من سيناء بعد العدوان الثلاثى علـى مصـر • وكان هذا الأمر بمثابة ضربة قاصمة للإسرائيليين الذين بادروا بتشكيل هذا اللوبى والذى بدأ بممارسة مهامه منذ ذلك الحين علـى أســاس (ألا يتكرر مـا حدث أيام أيزنهاور أبدًا على أى نحـو) وهذا ما حصـل بـالفعل • • فلم يصـمد أى رئيس أمريكى ولـم ينفذ أى إجراء اتخذه ضـد إسرائيل ، ولـو صـمد فيكون ذلك لفترة وسرعان ما يقبل القدم ويبدى الندم علـى خطئه فـى حق إسرائيل • • • وترجع خطورة هذا اللوبى فى تشعبه داخل الإدارة الأمريكية فـى الولايات المتحدة فـى السنوات الأخيرة ، **فالرجل الثانى فــى السفارة الإسرائيلية بواشـنـطن ، وهـو اختيار نـتـنـياهو شخصيًا كان موظفـًـا فــى إيـپـاك لمدة خمسة وعشرين عامًا • • وقد حصل على الجنسية الإسرائيلية لهذا الغرض ، وهو يدعـى (لينى بن دافيد) كمـا أن مدير الشئون الخارجية فى إيـپـاك ـ ستيفن روزن ـ والذى كان يدرس العلاقات الدولية فـى إحدى جامعات أستراليا وكـان لــه تلميذ يدعى ـ مارتـن إنديك ـ هو نفسه الذى يشغل منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشـئون الشرق الأدنـى ، وكان لستيفن روزن قطب إيـپـاك ، تلميذ آخر هو (دينيـس روس) الذى أصبح يهيـمن عـلى شـئون عملية السلام منذ أيام الرئيس چـورچ بـوش (الأب) حتى أيـام الرئـيس كلينـتون • • وقد تـرك روزن العمـل فـى مؤسسة تحمل اسم ـ رانـد ـ عـام ١٩٨٢ والـتحق بـاللوبى الإسـرائيلى ـ إيــپـاك • • واستطاع فيما بعد أن يتذكر تلميذه القديم ويقنعه بالحصول على أجازة من جامعة ماكارى فـى سيدنى باستراليا ويحضر إلـى واشنطن ليعمل فـى أحد مراكز الأبحاث والدراسات التابعة لإيـپـاك • • وهو معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنـى • • وبعد ذلك بنحو عامين بدأت أيام حكم إدارة كلينتون وتم اختيار ـ مارتن إنديك ـ ليكون أحد مساعدى مستشـار الأمـن القومـى ، فكـان لـزامًـا عليه أن يؤدى اليمين مـا بين يوم وليلة ويتحول إلـى مواطن أمـريكى ليتولى المنصب الجديد • • وقد عين بعد ذلك سفيرًا للولايات المتحدة فى إسرائيل ثم انتقل إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى أكبر منصب مختص بالشرق الأدنـى والأوسط والصـراع الإسرائيلى ـ العربى ـ ويبدو أن خريجى اللوبى يتمتعون بمواهب خارقة ، فهم يتولون مناصب مهمة مثـل منصب**

رئيس اللجنة القومية للحزب الديمقراطى الذى يتولاه ستيف جروسمان ، وهو رئيس سابق لإيپاك ، (مل سمبلر) الذى ترك إيپاك ؛ ليصبح الرئيس الحالى للجنة القومية للحزب الجمهورى .. وهناك أيضًا (أرنى كريستنسون) وكان مديرًا للشئون القانونية فى إيپاك وأصبح رئيسًا لطاقم مكتب رئيس مجلس النواب السابق نيوت جينجريتش ، وحتى كبير مندوبى (سى. إن. إن) فى البيت الأبيض - ولف بليتزر ، هو الآخر من خريجى وظائف لوبى إيپاك . ولا ننسى أيضًا شخصيات أخرى ، تولت مهام كبيرة فى إدارة كلينتون مثل وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت .. ووليام كوهين وزير الدفاع وصمويل برجر مستشار الرئيس للأمن القومى ، وراحم عمانوئيل مستشار الرئيس كلينتون للشئون السياسية والاستراتيچية وهو من أقوى رجال الرئيس فى البيت الأبيض . ويوجد للوبى إيپاك ثمانية مراكز فى أنحاء الولايات المتحدة غير العاصمة واشنطن ، ويبلغ عدد موظفيه ١١٥ موظفًا بالأجر . ومن مهام اللوبى الأخرى ترتيب ورعاية زيارات أعضاء الكونجرس الأمريكى إلى إسرائيل ، وتتبع الاتصالات بجميع أفرع الحكومة الأمريكية .

وتجدر الإشارة إلى أن لوبى إيپاك لم يُسجل على أنه لوبى أجنبى ، وإنما كمنظمة أمريكية تعمل وفق القانون الأمريكى ووفق قواعد اللعب السياسى فيها .. حتى ولو كان اسمها بالكامل هو اللجنة الأمريكية الإسرائيلية لشئون العلاقات .

وثيقة كلينتون

أثار فوز المرشح الديمقراطي بيل كلينتون فى انتخابات الرئاسة الأمريكية تساؤلات عديدة داخل إسرائيل حول مدى التزام الإدارة الأمريكية الجديدة بالتعهدات التى طرحها كلينتون خلال حملته الانتخابية ، ويأتى هذا القلق الإسرائيلى بصفة خاصة بسبب الاهتمامات المقبلة للإدارة الأمريكية الجديدة بالأوضاع والشئون الداخلية الأمريكية ، الأمر الذى قد يؤثر على حجم المعونات الخارجية الأمريكية .. بما فى ذلك المعونات لإسرائيل .. ولكن البعض فى إسرائيل رأى عدم وجود ما يدعو إلى القلق ، بالنظر إلى ما أعلنه كلينتون من أن (**كاهن الكنيسة الذى يؤدى**

الصلاة عنده أوصاه خيرًا بإسرائيل) وبصفة خاصة بالنظر إلى (البيان) (أو الوثيقة) التى تحدث كلينتون عن إسرائيل من خلالها أثناء الحملة الانتخابية. والتى انفردت صحيفة يديعوت أحرونوت بنشرها قبل الانتخابات بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢م.

وفيما يلى نص بيان كلينتون حول إسرائيل :

« إنه ونائبه (آل جور) على قناعة بأن أمريكا وإسرائيل شريكتان فى علاقة خاصة تعتمد على قيم ومصالح مشتركة ، وبأنه لا ينبغى علينا التخلى عن تعهداتنا لإسرائيل.. إننى أؤيد المستويات الحالية من المعونة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل.. أقوى حليف ديمقراطى لنا فى الشرق الأوسط.. وهذه المعونة تبعث على استقرار بعيد المدى فى المنطقة ، وتجسد التزامنا بأمن إسرائيل وسيادتها. وثمة مصلحة أساسية للولايات المتحدة فى التعاون الاستراتيجي بين أمنينا... إن إدارة كلينتون ستعمل على الوفاء بتعهدات أمريكا بشأن نشر فائض أسلحة أمريكية إلى إسرائيل ، وعلى تحقيق تعاون لوجيستى من أجل تعزيز القوات الأمريكية فى المنطقة. وإننى ملتزم تجاه الحفاظ على التفوق العسكرى النوعى لإسرائيل على أعدائها.

ولقد عقدت العزم على المحافظة على استمرارية مسيرة السلام ، وعلى ضمان عدم حدوث ثغرة فى المفاوضات الحالية بسبب الانتخابات الرئاسية.. ولا ينبغى على الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات من جانب واحد فى مسيرة السلام. وبدلا من ذلك يمكننا أن نلعب دور المحفز والوسيط النزيه فى المفاوضات.. ولكن فى نهاية المطاف ، فإن إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية هى التى ستبرم السلام فيما بينها ، وأعتقد أيضًا أن من الواجب على الدول العربية أن تبدى التزامها بالسلام عن طريق الإنهاء الفورى للمقاطعة غير القانونية التى فرضتها على إسرائيل. إن صدام حسين لا يزال يمثل تهديدًا للسلم الدولى ، وإننى أؤيد إقامة منطقة (خالية من الطيران) فى جنوب العراق وإذا قررت الأمم المتحدة استخدام قوة متعددة الجنسيات لضمان انصياع العراق لاتفاقيات الهدنة ولقرارات الأمم المتحدة وثيقة الصلة بذلك ، فإنى سأؤيد اشتراك أمريكا.. ومن الواجب أن

يفهم صدام حسين بوضوح أننا لن نتحمل خرق قرارات الأمم المتحدة من جانبه ، ومن المتعين على الولايات المتحدة أيضًا أن تلعب دورًا رائدًا فى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الأخرى ، وعلينا أن نقدم يد العون فى تأمين إسرائيل وضمان قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد هذه الأسلحة الخطيرة ، وذلك عن طريق تطوير الصاروخ ـ جيتس (أى السهم) المضاد للصواريخ البالاستية ، . كذلك فإننا نحتاج إلى جهد دولى نشط ، وإلى فرض عقوبات تسوية حتى تظل مثل هذه الأنواع من الأسلحة خارج متناول الطغاة المستبدين » ،

مزيد من الانحياز الأمريكى لإسرائيل

والكيل بمكيالين فى أحداث المسجد الأقصى

عندما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل عقب قيامها ، أوعزت إلى ألمانيا الغربية بالقيام بذلك وتقديم الفاتورة للولايات المتحدة لتسديدها ، وذلك لكى تحافظ على مصالحها المهمة مع الدول العربية، وظلت الولايات المتحدة تخشى الغضب العربى وتعتقد بأن له تأثيرًا سلبيًا على علاقاتها مع الدول العربية فى حالة انحيازها إلى إسرائيل .. ولكن هذا الحال لم يدم طويلا ، فقد استطاعت الصهيونية أن تتغلغل فى الإدارة الأمريكية وتصبح مؤثرة فى صنع القرار الأمريكى ، ودفعت بها للقيام بحماية مصالحها وعدم الخجل من التحام العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية .. بل إن الولايات المتحدة تسوق الآن مصالح إسرائيل إلى العالم العربى وغيره من الدول، وعلى ذكر المصالح فإن مبدأ المصلحة الشخصية سيطر على تفكير (آل جور) نائب الرئيس الأمريكى والمرشح للرئاسة فاختار السيناتور اليهودى (جوزيف ليبرمان) كنائب له ؛ ليضرب عصفورين بحجر ، **أولهما** : أنه فصل نفسه عن كلينتون ، حيث إن ليبرمان اختلف مع كلينتون على طول الخط وكان أول من انتقده لعلاقته الغرامية مع مونيكا المتدربة فى البيت الأبيض ، أما **الثانى** : فهو أن ليبرمان يهودى وبذلك سيضمن آل جور أصوات اليهود حيث إن هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها اختيار أمريكى يهودى لمنصب نائب الرئيس ، وقد تكون فرصة عظيمة لصعود مواطن يهودى إلى منصب رئيس الولايات المتحدة

الأمريكية فى المستقبل. وإذا كانت مباحثات كامب ديفيد الثانية والتى أجريت فى شهر يوليو ٢٠٠٠م بين إيهود باراك وياسر عرفات بمشاركة أمريكية قد أسقطت تمامًا أى حديث عن وساطة أمريكية بعد أن ظهر الموقف الأمريكى على حقيقته منحازًا إلى إسرائيل ومتآمرًا على الحقوق العربية ؛ فإن ما أعقب فشل المباحثات قد كشف عن الوجه القبيح للسياسة الأمريكية فى المنطقة ، حيث امتزجت العنجهية بالوقاحة والابتزاز ؛ لترسم صورة كانت أمريكا قد جاهدت لينساها العرب ، وهكذا بدأ الرئيس كلينتون وأركان إدارته اليهودية حملة شعواء تطالب الفلسطينيين بالرضوخ ، وتضغط على الحكومات العربية والإسلامية ؛ لتمنع دعمها لعروبة القدس وحقوق الفلسطينيين. ثم يعلن كلينتون بنفسه الفيتو الأمريكى على إقامة الدولة الفلسطينية فى موعدها الذى كان مقررًا له الثالث عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٠. ثم يُشعل الموقف بتصريح يعلن فيه أنه سيبحث نقل السفارة الأمريكية إلى القدس قبل تركه الحكم فى نهاية عام ألفين. وسواء كان هذا التصريح محاولة لمساندة رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك أو لتعزيز فرص زوجته هيلارى فى الانتخابات لمجلس الشيوخ أو لابتزاز الفلسطينيين والعرب ، فإن النتيجة المؤكدة هى أن كلينتون فقد ما تبقى له من مصداقية وأفقد الدور الأمريكى ما بقى له من قدرة على ادعاء النزاهة. والحقيقة أن ما تفعله الولايات المتحدة من محاولات للابتزاز سيضع المنطقة على حافة انفجار تعرف أمريكا جيدًا أن مصالحها هى التى ستكون أولى ضحاياه. وهذا بالفعل ما حدث بعد انحيازها الأعمى لآلة الحرب الإسرائيلية وتجاهلها لأبسط الحقوق الفلسطينية فى الدفاع عن أنفسهم ، ليس بالدبابات والصواريخ والمدافع والطائرات وكافة الأسلحة المباحة والمحرمة ، بل بالحجارة ، نعم بالحجارة !! ففى أعقاب زيارة استفزازية للحرم القدسى الشريف مخططًا لها جيدًا بين رئيس الوزراء باراك وبمباركته ، وبين اليمينى المتطرف زعيم حزب الليكود آريل شارون فى الثامن والعشرين من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠م ، خرجت الجماهير الفلسطينية للدفاع عن مقدساتها الإسلامية والمسيحية فقابلهم الجنود الإسرائيليون المدججون بالسلاح وأطلقوا عليهم الرصاص ، فسقط أكثر من مائة قتيل ، وأصيب أضعاف ذلك من الفلسطينيين من مختلف الأعمار ، كل هذا والولايات المتحدة التى تدعى أنها شريك

محايد لم تحرك ساكنًا ، ولو حتى تخرج بمجرد تصريح إدانة للأعمال العسكرية ضد الفلسطينيين . ولكنها تحركت فقط وأقامت الدنيا ولم تقعدها عندما قُتل جنديان إسرائيليان تسللا إلى مدينة رام الله الفلسطينية بملابس مدنية ، فما كان من الأهالى الفلسطينيين إلا أن قتلوهما . وهنا شاهدنا العزيزة الأمريكية مادلين أولبرايت تصب الزيت على المشاعر العربية الملتهبة بظهورها على شاشة التليفزيون وهى حزينة وغاضبة تنعي بكل الأسى واللوعة سقوط الجنديين الإسرائيليين ، وتقدم للشعب الإسرائيلى نيابة عن الشعب الأمريكى خالص العزاء والمواساة فى مصابهم الأليم ، هذا دون أن تشير من قريب أو بعيد إلى أكثر من مائة قتيل فلسطينى من الأطفال والشباب الذين سقطوا برصاص الجنود الإسرائيليين وهم عزل من السلاح ولا يحتمون إلا بالحجارة مدافعين عن وطنهم ، وبررت وزيرة الخارجية الأمريكية العمليات العسكرية الإسرائيلية بأنها رد فعل للعنف الذى يمارسه الفلسطينيون ضد جنود إسرائيل ... هكذا نجد أنه حتى العزاء تكيله الولايات المتحدة بمكيالين . ومع تصاعد حالة الغليان فى الشارع العربى بدأت المصالح الأمريكية فى الإحساس بالخطر .. وفعلا تم نسف مدمرة أمريكية فى ميناء عدن اليمنى ، وهو حادث يرتبط معناه بشكل أو بآخر مع ما جرى فى المناطق الفلسطينية ، وكان له ردود فعل على المستوى السياسى والإعلامى الأمريكى بعيدة إلى حدٍّ ما عن مفردات الواقع الحادث ، ففور القصف الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية ولمنشآت السلطة الوطنية الفلسطينية فى رام الله وغزة فى أعقاب مقتل الجنديين الإسرائيليين وفور العملية الانتحارية التى استهدفت المدمرة الأمريكية فى عدن، سارعت منظمة (إيباك) وهى أقوى المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة بالاستغاثة ومناشدة رجالها داخل الكونجرس الأمريكى ، الذين سارعوا قبل عطلة الكونجرس بالاجتماع ؛ لتمرير مشروع قرار تقدم به (بنيامين جيلمان) رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى يدعو فيه الرئيس كلينتون إلى إدانة الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات بالتسبب فى أحداث العنف التى تهدد الشعب الإسرائيلى ، وبأنه يرفض العودة إلى مائدة المفاوضات، وأنه يجب على الولايات المتحدة إظهار تضامنها مع شعب وحكومة إسرائيل ، وسارع (جيلمان) بجمع توقيعات أنصار الكونجرس على بيان يقول : إن

الولايات المتحدة لم تفعل اللازم لوقف العنف ضد الإسرائيليين ، ويشجع الإدارة الأمريكية على استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي ؛ لوقف صدور أى قرارات أخرى ضد إسرائيل بالضغط على دول المنطقة (أى العرب) ، ولكن في الوقت ذاته سارع العديد من الساسة الأمريكيين المخضرمين بتوجيه نصيحة وتحذير إلى الإدارة الأمريكية نبهوا فيها إلى ضرورة التحرك بشكل بعيد عن الانحياز إلا للمصالح الأمريكية حتى لا يخسروا مصالحهم مع العرب ، ومنهم مستشار مجلس الأمن القومى السابق في حكومة كارتر (بريزنسكى) الذى وجه اللوم إلى الرئيس كلينتون على إسراعه بالإعلان عن إدانته وصدمته وتعازيه لحادث مقتل جنديين إسرائيليين في الوقت الذى لم يسارع بإبداء الحزن تجاه مقتل أكثر من مائة من الفلسطينيين في مشاهد أوجعت قلوب المواطنين في جميع أنحاء العالم ، وقال : إنه يشك في أن عرفات يستطيع التحكم في العنف أو أن يأمر بوقفه ، فردود أفعال الفلسطينيين الذين عاشوا عقودًا تحت الاحتلال الإسرائيلى هى ردود فعل شعبية ، كما أنه ليس من التوازن أن تساوى أو تقارن الإدارة الأمريكية في رؤيتها للوضع بين أناس سلاحهم الحجارة ، وبين جيش مسلح بكل أنواع الآليات العسكرية المتقدمة. وقد أيد سكوكروفت المستشار السابق في مجلس الأمن القومى في حكومة بوش (الأب) ما قاله بريزنسكى وأضاف أن الكرة الآن في ملعب رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك ، وأنه لو كان في مكان كلينتون لطلب من إسرائيل وقف اطلاق النار فورًا. ولكن كلينتون بالطبع له حساباته الأخرى بسبب نائبه - آل جور - وزوجته هيلارى التى تخوض الانتخابات لمجلس الشيوخ الأمريكى ، وبالمناسبة فقد قطعت هيلارى احتفالا أقامته بمناسبة عيد زواجها ؛ لتنضم إلى مظاهرة تضم اليهود المتشددين في نيويورك ، ونددت معهم بمقتل الجنديين الإسرائيليين.

هذه الأحداث المتلاحقة جعلت كلينتون يطلب من مساعديه وضع كل الأوراق والطرق لكيفية إيجاد حل للتصعيد الحالى ، وإعلان حالة التأهب القصوى لحماية المنشآت الأمريكية العسكرية على مستوى العالم ، وتم تحذير المواطنين الأمريكيين من خطر تعرضهم لعمليات انتقامية ، كما تم تعميم أوامر أمنية مشددة على السفارات الأمريكية وموظفيها بالخارج.

لقد ظهر كلينتون على حقيقته فى آخر أيامه فاستسلم للإسرائيليين ، وترك البيت الأبيض دون إحراز إنجاز يحسب لـه فى قضية السلام « الشرق الأوسط » أما الفلسطينيون - ومعهم كل الحق - فقد تمسكوا بالتوصل إلى اتفاق نهائى يقوم على المرجعية الدولية المتمثلة فى القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدإ الأرض مقابل السلام والقرار ١٩٤ الذى ينص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين • لقد حاولت أمريكا فى صفقة مزدوجة توصيل إسرائيل إلى مطامحها بوقف الانتفاضة الثانية التى اندلعت إثر الزيارة المشئومة للسفاح شارون لساحة المسجد الأقصى فى نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وذلك من خلال فرضها لاجتماع أمنى ترعاه وكالة الاستخبارات الأمريكية ، وحاولت شطب المرجعية الدولية من خلال إعلان مبدإ عقيم يقدمه كلينتون كهدية لإسرائيل قبل أن يحمل عصاه ويرحل •

بوش الابن فى البيت الأبيض

ومع وصول الرئيس الأمريكى الجديد چورج بوش الابن إلى البيت الأبيض خلفًا لكلينتون ترددت أنباء أن الأمور الداخلية تتدهور فى إسرائيل وأن واشنطون يعتريها قلق شديد ، ويضاعف من قلقها ومن قلق قيادات اليهود الأمريكيين معرفة أن بوش الابن ورفاقه سيظلوا فترة طويلة أسرى الاستمتاع بدفء العلاقات مع معظم العواصم العربية ، فضلا عن الانشغال بأمور أخرى وبالدرس والتحصيل والاستعداد لما هو آت مستقبلا والاستمرار فى بذل الجهود الأمريكية حتى يتم التوصل إلى صيغة توقف على الفور التدهور الداخلى فى إسرائيل وتهدأ من عصبية السياسيين والمستعمرين اليهود وتهورهم واندفاعهم بمعنى آخر ؛ أن يكون هدف هذه الجهود هو التوصل إلى صيغة تُبرد الانتفاضة الفلسطينية أو تُبعثرها وتعيد مسيرة التسوية إلى مسيرتها الأصلية فى خدمة أمن إسرائيل ومستعمراتها الموجودة بالأراضى الفلسطينية المحتلة •

لقد كان الرئيس بوش الابن على علم تام بأن (مؤتمر مدريد) الذى عقد عام ١٩٩١ عُقد بجهود أمريكية بذلتها إدارة بوش الأب ، وبالتالى لا يمكن التراجع عن مرجعيته التى تتمركز حول مبدإ الأرض مقابل السلام • وكانت رموز حزب الليكود

اليمينى بزعامة « شارون » الذى فاز برئاسة الوزراء فى إسرائيل فى الانتخابات التى جرت فى شهر فبراير عام ٢٠٠١م قد رددت وروّجت لإمكانية التوصل إلى اتفاقيات مرحلية ، علمًا بأن آريل شارون هو الذى طالب قبل انتخابه أيضًا بإرجاء قضية القدس وبحثها بعد عشرين عامًا ، وهو الذى سارع وبشكل سافر حين كان يشغل منصب وزير البنية التحتية بالتوسع فى بناء المستعمرات اليهودية فى الأراضى العربية المحتلة وبفرض واقع الاحتلال على هذه الأراضى والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة وإذا كان العرب بالإجماع ومعهم الرأى العام الدولى يطالبون باستئناف المفاوضات ، فإنهم يؤكدون مصداقيتهم تجاه السلام العادل والشامل ؛ ولكن فى الوقت الذى تحركت فيه كل القوى السياسية الإقليمية والدولية لاحتواء العنف المتصاعد فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، إذا بحكومة شارون تواصل اعتداءاتها الوحشية على الشعب الفلسطينى الأعزل وتتبع أسلوب التصفية الجسدية للقيادات والكوادر الفلسطينية الأمنية والمدنية مستخدمة فى ذلك الطائرات والصواريخ والزوارق البحرية والمدفعية الثقيلة ، كما قامت بعزل المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وأحكمت الحصار العسكرى حول القرى والمدن وتركت الحبل على الغارب للمستعمرين اليهود المتطرفين كى يعيثوا فسادًا فى الأراضى الفلسطينية وضد المواطنين الفلسطينيين الأبرياء ٠٠ كل هذه التصرفات الوحشية والمستفزة من جانب الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون ، لم تحرك ساكنًا لدى الإدارة الأمريكية الجديدة نظرًا لانشغالها بهمومها الداخلية والتركيز على الهجمات العسكرية ضد العراق ، وإذا سمع صوتها يكون على استحياء بتوجيه النصح للجانبين الإسرائيلى والفلسطينى بضبط النفس والحد من العنف والتركيز على توجيه اللوم للفلسطينيين بأن يكفوا عن الإرهاب ضد إسرائيل !! كما توجه الاتهامات إلى الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات بأنه لا يبذل الجهد الكافى لوقف شعبه عن ممارسة أعمال العنف ضد الإسرائيليين ، ففى عُرف أمريكا « أن ما يقوم به الفلسطينيون من أعمال مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى ليست إلا أعمالا إرهابية وأن من حق إسرائيل أن تدافع عن مواطنيها ضد هذا الإرهاب »٠ إن الولايات المتحدة تقلب الأوضاع فجعلت إسرائيل هى الضحية المظلومة وأن الفلسطينيين هم الجلاد !! وفى غمرة المواجهات

بين القوات الإسرائيلية والشعب الفلسطيني واستخدامها كافة الوسائل القمعية له وكافة وسائل الإرهاب والتخويف والتجويع عقد مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية فى مدينة دربان بجنوب أفريقيا ، وفوجئ العالم بمقاطعة الولايات المتحدة للمؤتمر وذلك إرضاءً للوبى اليهودى فى أمريكا ، وقد أصبح هذا الإرضاء من أولويات السياسة الأمريكية حتى لو كان ذلك على حساب مشكلة التفرقة العنصرية التى تنخر فى جذور المجتمع الأمريكى . وكانت (مجلة تايم) الأمريكية قد ذكرت فى هذا الصدد « أن تراجع المشاركة الأمريكية فى مؤتمر دولى ليس مفاجأة !! ولكن المفاجأة بالنسبة للمشاركة فى مؤتمر حول التفرقة العنصرية كان هو السبب وراء القرار الأمريكى ، وهو أن المؤتمر والمشاركين فيه سوف يهاجمون إسرائيل والصهيونية » .

وهكذا وقفت الولايات المتحدة وحدها مرة أخرى إلى جانب إسرائيل فى مواجهة المجتمع الدولى .. ولا أحد ينسى أيضًا (الفيتو) الذى تستخدمه دائمًا عندما تجد إجماعًا ضد إسرائيل حول قضية معينة تدينها . الأمر الذى يبطل مفعول إدانتها ، وذكرت مجلة - تايم - الأمريكية فى صراحة تامة أن غياب الدور الأمريكى لن يؤثر على شرعية المؤتمر ؛ لأن الإدارة الأمريكية الحالية ليس لها ثِقل أخلاقى على الساحة الدولية ، وأشارت المجلة أيضًا إلى أن قرار واشنطون بتقليص دورها فى المؤتمر حركة لها مضمون رمزى ، وليس لها نفس أهمية المليارات التى تُقدم لإسرائيل ؛ إلا أن هذا التحرك الرمزى له أيضًا معنى لدى الدول العربية ، وهو أن المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية واحدة وهى رسالة تُعرض واشنطون للخطر . وكتب (تونى كارن) المحلل السياسى المعروف : أن انحياز واشنطون المطلق لإسرائيل سيقضى على سمعتها كوسيط أمين وبالتالى سيضر بإسرائيل ، وأوضح المحلل أن التصريحات المتوازنة التى تصدر عن الخارجية الأمريكية والتى تطالب الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات باحتواء العنف وتحذر إسرائيل من اغتيال النشيطين الفلسطينيين ومن إعادة احتلال الأراضى الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية ، إنما هى تصريحات تستهدف إنقاذ علمية السلام ، وهى عملية حيوية للحفاظ على المصالح الإسرائيلية ، وانتقد المحلل (تونى كارن) ما يصدر من

تصريحات تخالف ذلك من مصادر عديدة بالإدارة الأمريكية ، الأمر الذى يُشجع رئيس وزراء إسرائيل شارون على أن يضرب عرض الحائط بما تقوله الخارجية الأمريكية ٠٠ وقال : إن شارون يحفر لنفسه ولإسرائيل حفرة سحيقة ، وإن إسرائيل فى أزمة ٠٠ والدول مثلها مثل الأفراد بحاجة إلى أصدقاء لا لمساندتها فقط ؛ بل لتقديم المساعدة على مشاكل تتردد فى مواجهتها ، وأوضح المحلل أن واشنطون لا يجب أن تكون مثل الصديق الذى يسمح لصديقه المخمور بقيادة سيارته لمجرد إصداره على أنه يدرك ما يفعل ٠٠

شارون يصطاد فى الماء العكر

كعادة إسرائيل دائمًا فى انتهاز الفرص ، حاولت القيادات الإسرائيلية - ومنذ أول لحظة على حادث الهجوم الإرهابى فى واشنطون ونيويورك فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م - استغلال هذا الحادث الإرهابى وتستثمره لصالحها ، فبدأت تشحذ آلتها الدعائية والإعلامية مُستخدمة كل وسائل الاقناع للإيحاء للقيادات الأمريكية وللمواطنين الأمريكيين بأن ما جرى ليس إلا دليلا على وجود ارتباط لمصالح ومصير الشعبين الأمريكى والإسرائيلى فى مواجهة عدو مشترك هو الإرهاب العربى والإسلامى ، وأنه إذا كانت أمريكا تخوض حربًا ضد الجماعات الإرهابية ؛ فإن إسرائيل أيضًا تخوض مثل هذه الحرب ضد الإرهاب الفلسطينى ، وأن إسرائيل وأمريكا - فى قارب واحد - يعانون من الإرهاب، وبكل بجاحة وصلف أعلن شارون وزبانيته أن عرفات هو مثل ابن لادن بالنسبة لإسرائيل حيث إنه يحرض الشعب الفلسطينى - حسب قوله - للقضاء على إسرائيل ، كما يعتزم ابن لادن العمل على تدمير الولايات المتحدة ٠٠ وإذا كانت الولايات المتحدة تخضع فى أغلب الأحيان لأهواء إسرائيل وقادتها وتنفذ لهم رغباتهم حتى ولو بدون وجه حق ، فإنها لسوء حظهم أن الإدارة الأمريكية لم تنصت إلى التحريض الإسرائيلى وتجاهلته تمامًا ، واتخذت خطوة إيجابية رغم الكارثة التى تمر بها وهى مناشدة الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى بل والضغط عليهما وبشدة ؛ لكى يتم لقاء الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلى شمعون بيريس على أمل أن يضع هذا اللقاء حدًا للعنف الدائر فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ٠٠ ولكن يبدو أن أمريكا لجأت إلى هذه

الخطوة فى محاولة منها لتهدئة الأوضاع وإرضاء العرب ؛ كى تحصل على دعمهم فى محاربة الإرهاب وذلك من خلال الانضمام إلى الائتلاف الدولى الذى دعت إليه ، والحقيقة المرة التى اكتشفها الجميع بعد ساعات من لقاء بيريس - عرفات فى السادس والعشرين من سبتمبر ٢٠٠١م ، أن الولايات المتحدة إنما تمارس دورًا تمويهيًّا حتى يصبح لدى الدول العربية انطباع بأن شيئًا ما سيحدث على الساحة الفلسطينية وأنه من الممكن أن يكون الحل قاب قوسين أو أدنى ، لكن حقيقة الأمر حتى الآن ليست إلا مجرد سراب ووهم كبير فالعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى مستمرة وشارون ينتقد أى خطوة تدعو إليها الولايات المتحدة بل ويستخف بها ٠٠ وما هو مطلوب الآن من الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل بشكل جاد حتى تمتثل للشرعية الدولية وتنفذ الاتفاقيات التى أبرمتها مع الجانب الفلسطينى ، كما أنه على الولايات المتحدة أن تبدأ أيضًا بالقضاء أولا على أسباب الإرهاب ، وذلك بحث إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضى العربية والفلسطينية ؛ لأن الاحتلال هو فى الحقيقة نوع من الإرهاب وأحد الأسباب الأساسية التى ساعدت على نمو الإرهاب وانتشاره حتى طال الولايات المتحدة نفسها ، وهناك من يرى أن الولايات المتحدة ستضطر إلى تغيير سياستها لتفادى تكرار مثل تلك الهجمات٠ والحقيقة أيضًا أن هناك إجماعًا غير مسبوق صادرًا عن دول وأشخاص فى كافة أنحاء العالم يفيد بأن الولايات المتحدة بانحيازها الكامل لإسرائيل ودعمها لها تجنى ثمار ذلك جيدًا ، كما أنها تهاجم حاليًّا (أسامة بن لادن) وتعتبره عدوها الأول هو ونظام الحكم فى أفغانستان ونسيت أنها قامت بدعم الأفغان خلال حربهم مع الروس٠

وفيما يتعلق بمحاولة توريط أطراف عربية أو إسلامية واتهامها بتدبير التفجيرات التى حدثت فى واشنطون ونيويورك ، فلا ينبغى الانزعاج من ذلك لأنه توظيف إسرائيلى متوقع ، ويجب على العرب استغلال الحدث كما استغله الإسرائيليون وتوضيح أنهم يدينون قتل الأبرياء والقيام بهجوم إعلامى قوى ومضاد يُبرز براءة العالم العربى وانحياز أمريكا لإسرائيل ، وأن هذا الانحياز للصهيونية قد أدى إلى وقوع ما حدث وتوريط العرب فى هذا الأمر استجابة للاتهامات الصهيونية يكمل دائرة الانحياز ، فعلى الأمريكيين أن يبحثوا عن الفاعل الحقيقى وأن يتحلوا بالهدوء

والتروى ، فربما يكون الفاعل من داخل أمريكا نفسها ، وربما من المخابرات المركزية الأمريكية (السى· أى· إيه) عن طريق عناصر تم شراؤها بالمال ، ولا يستبعد أيضًا أن تكون أجهزة استخبارات عالية الكفاءة كالموساد الإسرائيلى متورطة فى هذا الحادث ؛ فقد يكون المنفذون ذوى ملامح أو لكنات عربية أو إسلامية لكن أصابع الموساد وراءها ، والحذر كل الحذر من التسرع والحمق والعنف الذى قد يتسم به رد الفعل ، كذلك يجب الحذر من الوقوع فى الشرك الإسرائيلى الذى يحاول استغلال ما حدث فى أمريكا لصالحه ، وذلك فى اتجاهين : **الأول** هو إلصاق التهمة فى هذه الجريمة بالفلسطينيين والعرب والإسلام ، **والاتجاه الثانى** هو محاولة الايحاء بأن هناك حالة من السرور والشماتة فى الشارع العربى تجاه تلك الكارثة التى تحدث لأول مرة بالولايات المتحدة وبهذا الحجم ، كما يجب التفرقة بين الرفض العربى لتوجهات السياسة الأمريكية لدعمها المطلق لإسرائيل خاصة فى العام الأخير وبين الإدانة للإرهاب ورفضه مع التأكيد على التفرقة بين المقاومة المسلحة المشروعة ضد الاحتلال وهى عمل مشروع بقوة القانون الدولى وبين العمليات الإرهابية التى يجب إدانتها جميعًا ؛ لأن العرب أصحاب حق وطلاب عدل وسلام·

* * *

المصادر والمراجع

١ـ الولايات المتحدة وفلسطين من التقسيم إلى إقامة إسرائيل ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام • تأليف د • عاصم أحمد الدسوقى •

٢ـ أوراق (باللغة العبرية) تحت عنوان أرض إسرائيل ـ الولايات المتحدة وإسرائيل، أ• دورون ـ بيت بيرل ١٩٨٨ •

٣ـ خيار شمشون • • إسرائيل ـ أمريكا والقنبلة ـ بقلم سيمور م • هيرش •

٤ـ علاقات خطرة ـ القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية ـ الإسرائيلية بقلم/ اندرو كوكيرن وليسلى كوكيرن •

٥ـ المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها فى دعم إسرائيل • بقلم/ لى أوبرين •

٦ـ الثالوث الخطر والمصير المحتوم بقلم ناعوم تشومسكى •

٧ـ المساعدات الخارجية لإسرائيل من عام ٤٨ ـ ١٩٩٦ • • بقلم/ أحمد السيد النجار •

٨ـ الانحياز ـ علاقة أمريكا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية ، بقلم/ ستيفن جرين ـ دار حسان للطباعة والنشر •

٩ـ مقالات باللغة العبرية من صحف إسرائيلية (هآرتس ـ يديعوت أحرونوت ـ معاريف)•

١٠ـ أعداد من مجلد الملف ، وهى نشرة تعنى بالشئون الإسرائيلية والصهيونية •

١١ـ أعداد من مجلد المرصاد الذى يعنى بالشئون الإسرائيلية •



العلاقات الإيرانية الأمريكية

محمد صادق الحسينى
كاتب وصحفى ومستشار وزير الثقافة الإيرانى

رغم اختلاف المؤرخين الراصدين لمسار تشكل وتطور ، ومن ثم تحول العلاقات الإيرانية الأمريكية ، بشأن تقسيمها إلى مراحل مختلفة ، أم وضعها فى سياقات متداخلة ، فإن هناك مراحل خمسًا يمكن تسجيلها فى مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين :

١ ـ **المرحلة الأولى** والتى تبدأ من عام ١٨٢٩م ، وحتى عام ١٨٥٠م ، حيث تنحصر العلاقة بالشأنين الدينى والثقافى فقط. وفيها يبدأ الأمريكيون رحلتهم الأولى باتجاه إقامة روابط مع إيران من خلال الإرساليات التبشيرية إلى كل من أرومية (شمال غرب) ومن ثم تبريز ، عاصمة آذربايجان الإيرانية ، وإحدى عواصم إيران التاريخية القديمة ، وعمومًا فى الغرب الشمالى الإيرانى ، حيث مناطق تمركز الآشوريين والأرمن والمسيحيين.

٢ـ **المرحلة الثانية** والتى تبدأ مع عام ١٨٥٠م وحتى الحرب العالمية الثانية ١٩٤١م ، والتى سيغلب عليها الطابع الاقتصادى شيئًا فشيئًا مع استمرار الرابطة الثقافية ، **وبدء المساعى الأولية لإقامة العلاقات الديپلوماسية بين البلدين بجهود المصلح الإيرانى الكبير أمير كبير ، رئيس وزراء السلطان فتح على شاه ، ملك القاجار ، الذى قام بإرسال أول سفير إيرانى ـ وهو ميرزا أحمد خان ـ مكلف بفتح ملف العلاقات مع واشنطن إلى استانبول ، ليبحث الأمر مع السفير الأمريكى هناك ، ومن ثم محاولة عقد اتفاقية أمنية مع الطرف الأمريكى ليأتى بسفنه إلى الخليج ، لحماية إيران من العثمانيين والإنجليز. لكن الأمريكيين يستنكفون ويقترحون**

اتفاقية تجارية واقتصادية ، وهو ما يتم التوقيع عليه فى خمسينيات القرن التاسع عشر.

٣- المرحلة الثالثة من ١٩٤١ إلى ١٩٥٣م وهو تاريخ قلب حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية على يد المخابرات الأمريكية ، وهى مرحلة تصاعد النفوذ السياسى الأمريكى واستحكامه.

٤- المرحلة الرابعة وهى المرحلة التى بدأت مع قلب حكومة مصدق حتى نهاية السبعينيات ، حين تحولت إيران إلى قاعدة أمريكية متقدمة ، ورقم مهم فى معارك التوازن الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وأصبحت إيران مركز تجمع للمستشارين الأمريكيين ، وأصبح قرار طهران تابعًا بشكل رئيسى للمصالح الأمريكية فى المنطقة.

٥- مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية وحتى اليوم وهى مرحلة القطيعة والحرب الباردة بعد أن خسرت واشنطن نفوذها فى إيران بشكل واسع النطاق ، وصارت أبعد ما تكون عن التأثير فى الشعب الإيرانى.

أبرز ما يلاحظ فى هذه المراحل المختلفة هو ما يلى :

١- تبدو العلاقات الأمريكية الإيرانية إيجابية طوال المراحل الثلاث الأولى ، وقد لعبت أمريكا دورًا إيجابيًّا على الدوام فى توازن علاقات إيران الخارجية ، بل إنها غالبًا ما كانت تلعب دور القوة الثالثة فى مقابل تصارع القوتين العظميين بريطانيا وروسيا على النفوذ على إيران ، باعتبارهما همًّا قاريًّا وآخر بحريًّا ، ظلا دائمًا يكتمان أنفاس صاحب القرار الإيرانى.

٢- طلبت إيران من أمريكا أن تلعب دور المنقذ لها أثناء صراعها مع إحدى الدول الكبرى مرتين ، الأولى حين طلبت فى عام ١٨٥٦م إرسال قوات بحرية إلى الخليج لمواجهة العثمانيين والبريطانيين ، وإيجاد توازن معهما ، وهو ما رفضته أمريكا ، وهى سابقة ملفتة فى تاريخ العلاقة بين البلدين ، والثانية حين طلبت إيران - حكومة مصدق - من واشنطن لعب دور مساند فى أزمة تأميم النفط الإيرانى وإخراجه من الهيمنة والاحتكار البريطانى فى بداية الخمسينيات.

٣- حادثة قلب حكومة مصدق الوطنية على يد المخابرات الأمريكية والبريطانية، حيث كانت البداية الكارثية - إذا جاز التعبير- فى تحول الصورة الأمريكية لدى الإيرانيين من صورة الطرف المحايد ، ومن ثم العادل ، وثالثًا الإيجابى ، إلى صورة الأمريكى المعادى لآمال الإيرانيين. وهو ما خلق ما بات يعرف « بجدار انعدام الثقة السميك ».

٤- حجم الدور الذى لعبته إسرائيل في خلق هذا الجدار ، عندما فرضت نفسها كعامل مؤثر فى شق العلاقات الإيرانية الأمريكية ، بإجبار حكومة الشاه محمد رضا بهلوى للاعتراف بها ولو كأمر واقع ، الأمر الذى أثار حفيظة رجال الدين الثوريين وجمع من المثقفين الدينيين ، ومن ثم إدخال عامل محاربة إسرائيل والدفاع عن القضية الفلسطينية ، والموقف منها إيجابًا أو سلبًا ، شكل عنصرًا مهمًا من عناصر استمرار الحرب الباردة ، أو العودة المترقبة لمسار العلاقات الطبيعية.

٥- عدم تعلم الأمريكيين الدرس الكافى من واقعة التدخل السافر فى مسار التحولات الداخلية الإيرانية أيام حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية فى الخمسينيات ، وما آل إليه ذلك التدخل من إثارة ضغينة واشمئزاز عام لدى الرأى العام الإيرانى تجاه صانع القرار الأمريكى ، يصعب تجاوزها اليوم ، خاصة بعد محاولة تكرار تلك الواقعة بأساليب مختلفة منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية فى ١١ شباط ١٩٧٩م ، حتى التحولات الأخيرة فى إيران فى إطار السجال الساخن الدائر بين الإصلاحيين والمحافظين ، ومحاولة واشنطن الظهور بمظهر الحليف للإصلاحيين فى محاولة لإعادة نفوذها السياسى أكثر من حرصها على التطبيع مع طهران ، كما يؤكد العديد من المؤشرات ، وكما تثبت الوقائع التى انعكست سلبًا على الإصلاحيين الساعين إلى آليات تطبيع يحكمها تكافؤ الفرص وليس علاقات الهيمنة وإملاء القرارات.

أبرز الوقائع والمنعطفات

* ١٨٢٥م ، وصول أول بعثة تبشيرية أمريكية من جانب جمعية المبشرين البروتستانت الأمريكيين إلى إيران ، تحت عنوان دراسة أحوال العيسويين الآذربايجانيين الإيرانيين ، وذلك بزعامة اثنين من القساوسة هما سميث ودوايت.

* فى نهاية عام ١٨٥٠م ، يبدأ الاتصال الأول من جانب الإيرانيين مع السفير الأمريكى فى استانبول عن طريق سفيرهم هناك ميرزا أحمد خان ، وذلك فى محاولة لإقناعهم بإقامة علاقات ديپلوماسية ، وهو ما يؤدى إلى عقد اتفاقية تجارية واقتصادية وتعاون بحرى ، لكن الأمر سرعان ما يتم إفساده من جانب ملوك القاجار ، إثر مؤامرة قتل المصلح الإيرانى الشهير ورئيس الوزراء آنذاك المعروف بأمير كبير ٠

* فى عام ١٨٥٦م ، تعاود إيران الاتصال بالأمريكيين عن طريق سفيرها فى استانبول ، وهذه المرة تطلب إرسال قوات بحرية عسكرية إلى الخليج لحماية المصالح الإيرانية أمام نفوذ العثمانيين والبريطانيين ، لكن الأمريكيين يرفضون ذلك ٠

* يناير من عام ١٨٨٢م ، تنجح المساعى الإيرانية لإقامة علاقات ديپلوماسية بين واشنطن وطهران ، والتى تتمثل بقيام الكونجرس الأمريكى بإقرار أول سفير لبلاده إلى طهران ، وهو الوزير المختار س٠ج٠ بنجامين ، والذى أرسى دعائم أول سفارة أمريكية فى طهران فى يونيو من عام ١٨٨٣م٠

وبعد ذلك بنحو خمس سنوات ، تقوم طهران بإرسال أول سفير - وزير مختار- لها إلى أمريكا ، وهو رجل الدولة المحنك حاج حسين على خان صدر السلطنة ، الذى عرف فيما بعد بـ « حاج واشنطن » ، وهو ابن ميرزاخان نورى صدر أعظم ، أى رئيس الوزراء٠ والوزير المختار المذكور سبق له أن مثل بلاده فى الهند قبل ذلك٠

* فى عام ١٩١٩ تقوم واشنطن بأول عمل سلبى تجاه إيران ، وهو نوع من القطيعة بسبب توقيع الأخيرة اتفاقية التعاون الشهيرة مع بريطانيا وهو ما لم يدم طويلا٠

* فى نوفمبر من عام ١٩٣٥م ، تقوم واشنطن بارتكاب حماقة سلوك مع الوزير الإيرانى المختار - السفير - غفار جلال علاء ، عندما تقدم على تصفيد يديه بالقيود الحديدية واقتياده إلى السجن ، بسبب حادث سير عادى ، الأمر الذى يثير ضيق رضا

شاه الملك ، فيقوم بقطع العلاقات الديبلوماسية مع واشنطن في مارس ١٩٣٦م، وتبقى معلقة حتى عام ١٩٤٠م ، بعد أن يرسل وزير خارجية أمريكا مبعوثًا خاصًا للاعتذار للشاه الإيراني.

* في صيف ١٩٥٣م ، تقدم الولايات المتحدة الأمريكية على واحدة من أبشع سقطاتها التدخلية حين دبرت الـ CIA إسقاط حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية ، وأعادت الشاه محمد رضا بهلوي على عرشه ، من خلال تجنيد عملائها الداخليين ، بالتعاون مع المخابرات وشركات البترول البريطانية.

* في ٢٦ أكتوبر من عام ١٩٦٣م ، يدخل على خط العلاقات الإيرانية الأمريكية الزعيم الديني آية الله العظمى الإمام الخميني ، عندما يوجه خطابه التاريخي الشهير إلى الشعب الإيراني ، ومنتقدًا بشدة الحصانة القضائية التي يقدمها الشاه إلى الأمريكيين المقيمين في إيران ، وهو ما يثير غضب الرأي العام الإيراني ضد الشاه والأمريكيين. وغضب الشاه على الخميني ، فأمر باعتقاله ومن ثم إبعاده إلى تركيا ، وهو ما يؤول بمصيره إلى الإقامة في العراق ، في النجف الأشرف فيما بعد.

وهو ما يؤدي خلال أشهر إلى إعلان الحكم العسكري في عدد من المدن الإيرانية المهمة واحتقان الأجواء وحصول نوع من الانتفاضة التي تعتبر الإرهاصات الأولى للثورة ضد حكومة الشاه.

* في أبريل من عام ١٩٦٥م ، وبعد سلسلة قروض واتفاقيات تعاون ثنائية ، يصل إلى طهران دين راسك وزير خارجية واشنطن ليلتقي بالشاه ويناقش معه العلاقات الإيرانية الأمريكية.

* في يونيو ١٩٦٦م ، يطلق الشاه محمد رضا تحذيرًا للأمريكيين عبر صحيفة الواشنطن پوست بخصوص احتمال لجوء إيران إلى دول أخرى غير أمريكا من أجل التسلح وتأمين الدفاع عن أمنها في الخليج.

* في أبريل من عام ١٩٦٧م ، يقوم ريتشارد نيكسون بزيارة خاصة إلى طهران ، يلتقي خلالها بالشاه ، تسبب اضطرابات دموية وسقوط عدد من القتلى ،

لتصبح الواقعة فيما بعد جزءًا من المناسبات الوطنية الشهيرة فى القتال ضد الأمريكيين وضد الاستبداد٠

* فى نوفمبر ١٩٦٨م ، يقوم نيكسون الفائز فى الانتخابات الرئاسية بإرسال برقية خاصة للشاه يعبر لـه فيها عن استعداد واشنطن لتعزيز روابطها الخاصة معه بصورة استراتيچية٠

* فى مايو ١٩٧٠م ، تبدأ حملة توعية دينية واسعة ضد عزم الشاه على ربط إيران واتباعها للقرار الأمريكى ، تؤدى إلى اعتقالات واسعة بين صفوف رجال الدين ، واستعر الخلاف واشتدّ بين الجانبين٠

*** فى مارس ١٩٧١م ، وزارة الخارجية الإيرانية تعلن عن تكليف زوجة نيكسون برئاسة اللجنة العليا فى الولايات المتحدة للاحتفال بأعياد مرور ألفين وخمسمائة عام على قيام الملكية فى إيران٠**

* فى مايو ١٩٧٢م ، يقوم نيكسون وزوجته بزيارة رسمية لإيران ، يعلن فيها الطرفان مجددًا على الروابط الاستراتيچية بينهما ، وهو ما يثير موجة احتجاجات جديدة بين الوطنيين والإسلاميين٠

* فى أبريل من عام ١٩٧٣م ، يعقد لقاء مهم بين السفير الأمريكى - الذى يصبح الأكثر شهرة فى تاريخ العلاقات بين البلدين - ريتشارد هيلمز وشاه إيران فى قصر نياوران ، وهو ما يحمل أبعادًا جديدة فى التدخل الأمريكى فى القرار الإيرانى٠

* فى أكتوبر من عام ١٩٧٣م ، يتسلم الشاه فى فيلادلفيا أول غواصة متقدمة لبحريته من الإدارة الأمريكية ، وفى نوفمبر يقوم باستقبال هنرى كيسنجر مبعوثًا للرئيس نيكسون ليطلعه على تطورات الحرب والسلام فى الشرق الأوسط ، ومحادثات السلام التى كانت قد بدأت لتوها مع بعض الأطراف العربية٠

*** فى يناير من عام ١٩٧٥م ، يقدم الشاه على عمل استفزازى جديد للرأى العام الإيرانى ، وذلك من خلال تشكيل أول اجتماع فى قصره للجنة الإيرانية للاحتفال بالذكرى المئتين لإعلان الثورة والاستقلال الأمريكى !**

* فـى يـناير ١٩٧٦م ، تدخـل طائـرات الــ F14 الأمريكـية لأول مـرة الخدمـة العسكرية للقوات الإيرانية.

* فـى أغسطس ١٩٧٦م ، يـعـرب الـشاه عن ترجيحه لنجاح فورد ، وليس چيمى كارتـر ؛ لأنـه (كارتـر) قد يـنحو منحى كيندى الـناقد للشـاه ، وفـى نفس الشـهر يـتم اعتقال ثلاثة من الأمريكيين فى طهران على يد منظمة فدائية إيرانية متطرفة.

* فـى ٢٦ أبريل ١٩٧٧م ، وافق كارتـر علـى بيع طائرات الأواكس التجسسـية المتقدمة للشاه.

* فـى ١٥ نوفمبر ١٩٧٧م ، تجرى تظاهرات للمعارضـة الإيرانية هى الأضخم من نوعها ضد الشاه ، رفع خلالها المتظاهرون لأول مرة صور الإمام الخمينى.

* فـى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٧م ، انفجـار كبير يهز مبنى جمعية الصـداقة الإيرانـية الأمريكية.

* فـى أغسطس ١٩٧٨م ، تعلن السفارة الأمريكية فى طهران عن جرح عشرة أمريكيين فى انفجار أحد المطاعم فى شمال العاصمة.

* فى ٤ نوفمبر ١٩٧٨م ، يبدأ الأمريكيون رحلـة الخروج من إيران بعد سلسلة اعتداءات مباشـرة وسلسلة مظاهرات معاديـة لهم وللشـاه ، وارتفـاع حدة الـتوتر بين الشعب والنظام الشاهنشاهى.

* ٢٥ نوفمبر ١٩٧٨م ، كارتـر ينتقد CIA لعجزها عن رصد التحولات الكبرى التى تحصل فى إيران.

* ١٥ ديسمبر ١٩٧٨م ، كارتـر يبلغ بريـچينيف بأن واشنطن لا تتدخل بالشئون الداخلية الإيرانية ولا تريد لطرف أن يتدخل فيها.

* فى يناير ١٩٧٩م ، قـادة الاتحـاد الأوروبـى وأمريكا يقرون بضرورة رحيل الشاه عن إيران فى مؤتمر كوادلوب.

*** فى ١٠ ديسمبر من العام نفسه ، أمريكا تعلن عن رغبتها فى رحيل الشاه من أجل استقرار إيران !**

* فى نفس اليوم تقرر إيران قطع إمدادات النفط عن أمريكا.

*** فى ١٥ من يناير ١٩٧٩م ، يتم اغتيال كبير المستشارين الأمريكيين مع أحد كبار مساعديه فى طهران .**

* فى ١٨ يناير ١٩٧٩م ، يسمح الإمام الخمينى للمهندس مهدى بازرجان وآية الله موسوى أردبيل ، وهما أعضاء فى مجلس قيادة الثورة ، بإجراء محادثات مع السفير الأمريكى فى طهران السيد سوليفان .

*** فى ٢٢ يناير ١٩٧٩م ، يقوم وزير العدل الأمريكى السابق رامزى كلارك بالاجتماع بالإمام الخمينى فى نوفل شاتو فى پاريس ، ويقول عنه بأنه يملك مفتاح حل المشاكل فى إيران .**

*** فى ١١ فبراير ١٩٧٩م ، تنتصر الثورة ويسقط آخر معاقل الشاه ، فى حين لا يزال الأمريكيون يتساءلون عن إمكانية القيام بانقلاب عسكرى ومدى نجاحه ، وذلك من خلال مكالمة هاتفية بين برزنسكى والسفير الأمريكى الأخير فى طهران سوليفان .**

* فى ٤ نوفمبر ١٩٧٩م ، تقوم مجموعة من الطلبة باحتلال السفارة الأمريكية فى طهران وإعلانها مقرًّا للتجسس ويحتجزون جميع الديپلوماسيين والموظفين العاملين بها بعد عدة حوادث وتدخل فى الشئون الداخلية .

* فى ٨ أبريل ١٩٨٠م ، يقرر الكونجرس الأمريكى قطع علاقات بلاده مع إيران بعد استنفاد وسائل تحرير الرهائن أو إيجاد حل للأزمة .

العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية

لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحديدًا إدارة الرئيس الديمقراطى چيمى كارتر ، من رصد التحولات الكبرى التى كانت تتلاحق على الساحة الإيرانية فى السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات ، مما جعلها تقف متحيرة أمام زلزال القرن العشرين ، وكيفية سقوط واحدة من أعتق قلاعها أمام عينها من دون سلاح ومن خلال ثورة الخطاب والكلمة وحركة الناس المتواصلة والممزوجة بالسلم والورود . وهكذا فقد خسرت معركة الدفاع واحدة من مواقع نفوذها المتقدمة بطريقة الشطرنج ،

وكان ما كان إلى أن قال الشعب الإيرانى بإجماع قل نظيره بين الأمم ، وبقيادة شيخ طاعن فى السن ، لكنه ثاقب النظر ، ويعرف ما يريد : كش ملك ، فطار الملك وطارت حاشيته ، وبُهت الذى لم يقرأ التحولات العميقة فى الساحة الإيرانية فى عقدى الستينيات والسبعينيات . ولم تتعلم الدوائر الأمريكية من تجربة التدخل وإسقاط الحكومات الوطنية ودورها المشئوم فى إسقاط حكومة الدكتور / محمد مصدق فى أوائل الخمسينيات .

ولكن ماذا حدث قبل إعلان الكونجرس قرار قطع العلاقات مع طهران ؟

١ - لقد حاولت الإدارة الأمريكية دون هوادة ، وبالشواهد والدلائل والقرائن العديدة ، منع استقرار الحكم الإسلامى الوطنى بقيادة علماء الدين ، وهو الأمر الذى أجمع عليه الشعب الإيرانى بوضوح لا يقبل الشك ولا التردد .

٢ - بعد فشلها فى ذلك ، حاولت استدراج البعض من العناصر المؤثرة فى صناعة القرار إلى جانبها ، فى محاولة لتأليبها ضد قيادة رجال الدين .

٣ - قامت بتجميد العديد من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بشراء أسلحة ، وصادرت أموال الدولة الإيرانية الخاصة بهذه الصفقات ، وأيضًا ، مما كان يسمى بثروات الشاه وغيرها من الأموال التابعة للدولة الإيرانية والمودعة فى البنوك الأمريكية .

٤ - أبدت استعدادها ، وإن كان بخجل وتردد أحيانًا ، لاستقبال الشاه المخلوع الذى ظلت تطارده لعنة الشعب الإيرانى ، ورفضت غالبية دول العالم ومعظم أصدقائه السابقين استقباله .

٥ - أخيرًا وليس آخرًا ، حفزت وشجعت عددًا من الضباط والخبراء من ذوى الميول الأمريكية على القيام بمحاولات انقلاب عسكرى فاشلة اكتشفت وأخمدت فى مهدها .

كل هذا جعل من الأجواء الشعبية غير المستقرة من غليان الثورة وعنفوانها تفرز وتبلور عملية احتجاز الرهائن الأمريكيين الشهيرة ، واحتلال الطلبة المتشددين للسفارة الأمريكية فى طهران فى ٤ نوفمبر من عام الثورة الأول ، أى ١٩٧٩م .

وهنا مرة أخرى وبدلا من أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى قادة الثورة الأساسيين والحقيقيين والتفاوض معهم لإيجاد حلول سلمية وسليمة لأزمة الرهائن ، فقد دخلت إدارة الحزب الديمقراطى فى متاهة جديدة ، هى متاهة اللعب على حبال الفتنة ، وشق صفوف القيادات ومراجع صنع القرار فى إيران ، فحاولت التماس بعض (الأفندية) وإدخال البعض منهم فى مراهنات باطلة حول إمكانية الاصطدام بالطلبة• ولما عجزت عن ذلك ، أقدمت على قطع علاقاتها الديپلوماسية مع طهران بقرار اتخذه الكونجرس الأمريكى بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٨٠ ، وهو ما اعتبرته بعض الأوساط المطلعة ، حلقة فى إطار الصراعات الأمريكية الداخلية على شكل التعامل مع الملف الإيرانى• وهو أيضًا خطأ استراتيچى لا يُغتفر من جانب صانعى القرار الأمريكى، لأنهم بذلك أوصدوا كل الأبواب باتجاه إمكانية التطبيع السريع مع الإدارة الإيرانية الجديدة•

ولا يختلف اثنان فى إيران على اعتبار أن المشكلة الرئيسية وراء التخبط الأمريكى تكمن فى عدم فهم الأمريكيين لظاهرة الحكم الدينى ، ومن ثم عدم قدرتهم على التعامل معه فى إطار تكافؤ الفرص والاحترام المتبادل والاعتراف بالخصوصية التى تميز بها حكام إيران الجدد ، سواء فى المضمون أو فى الشكل•

وهنا لابد من الوقوف عند واقعة « طبس » الشهيرة التى أربكت الأمريكيين تمامًا وجعلتهم يفقدون الأمل نهائيًّا فى أى احتمال للمصالحة مع الحكم الجديد ، بعدما سَلُّوا سيوفهم علنًا فى إطار عملية عسكرية شاملة ومكشوفة ، حاولوا من خلالها إرسال طائرات تجسس وأخرى مقاتلة وحاملة جنود لتحرير رهائنهم المحتجزين بأيدى الطلبة ، وما كان من القدر إلا أن وقف مع حكام إيران الجدد ، ومع الطلبة ، عندما اصطدمت الطائرات الأمريكية الحاملة للكوماندوز فى صحراء « طبس » ، وهو ما كشف العملية وأفشلها ، وبالتالى ساهم فى رفع حدة العداء ضد الأمريكيين فى طهران، كما ساهم فى إطالة أمد الأزمة وتعقيدها•

ولم يأت الحل الديپلوماسي الذى رعته الجزائر لأزمة الرهائن بعد ٤٤٤ يومًا من الاحتجاز بجديد على مستوى آمال التطبيع أو عودة العلاقات ، بقدر ما ساهم فى

زيادة جدار انعدام الثقة بين الطرفين ؛ ذلك لأن الأمريكيين ارتكبوا أخطاءً جديدة أخطرها :

١ - وضعوا حل أزمة الرهائن فى إطار اللعبة الداخلية والصراع الحزبى الأمريكى على الرئاسة بين كارتر وريجان لصالح الأخير وحزبه.

٢ - أبقوا على أصل المشكلة دون حل ، وهى عدم الاعتراف الواضح والصريح بالحكم الجديد ، وعدم رفع اليد عن أموال الدولة الإيرانية المحتجزة فى البنوك الأمريكية.

الحرب الباردة

لقد شكلت الحرب العراقية - الإيرانية التى اندلعت مع تصاعد الأزمة الديبلوماسية بين البلدين ، مسرحًا وميدانًا مناسبًا لترسيخ أجواء الحرب الباردة بين طهران وواشنطن ، والتى ظلت تتحكم فى كل خطوة أو مشروع أو جهد يريد الخروج من هذه الأزمة المستعصية أو التغلب على القطيعة.

وقد لعبت واشنطن دورًا محرضًا على اندلاع هذه الحرب وتأجيجها وإبقائها مشتعلة لأطول فترة ممكنة ؛ لإنهاك الإيرانيين والقضاء على الثورة.

ولم تتردد أمريكا فى إعلان رغبتها الواضحة فى مرات عديدة فى أن ترى طهران منكسرة فى الحرب ، لعلها تعود إلى منطقة النفوذ الأمريكى. وفى هذا الإطار ، ساهم موقفها المؤيد لنظام بغداد مرة ولمجموع الدول العربية المساندة له - ولا سيما دول مجلس التعاون آنذاك - ومواقفها الخاصة فى حرب الناقلات ، وحمايتها المباشرة لصدام حسين فى البحر والجو فى تكريس العداء بين البلدين.

وقد جاءت عملية إسقاط الطائرة الإيرانية المدنية فوق مياه الخليج فى ٣ يوليو من ١٩٨٨ لتكون بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير فى إطار انعدام فرصة المصالحة بين طهران وواشنطن ، بعد أن كانت قد بدرت بعض العلامات على مثل هذا الإمكان فى عام ١٩٨٦ ، فى إطار فيما عرف يومها بإيران جيت أو إيران كونترا.

المعروف أن ريجان قد أرسل مساعده للأمن القومى ماكفرلين إلى طهران فى مهمة سرية حاملا بعض احتياجات إيران للأسلحة المتقدمة فى إطار مهمة متعددة الأهداف ، قال عنها ريجان يومها بأنها كالآتى :

١ - إيجاد رابطة مع طهران أفضل من العداء المستحكم ٠

٢ - إنهاء الحرب العراقية الإيرانية عن طريق المفاوضات ٠

٣ - إقفال سجل الإرهاب ٠

٤ - تحرير جميع الرهائن الأمريكية فى لبنان ٠

فى عهد رافسنچانى

لقد حاول رافسنچانى جاهدًا - فى دورتيه الرئاسيتين اللتين أعقبتا مرحلة الحرب - الدفع باتجاه تسوية ، ثم يأتى بعد ذلك تطبيع العلاقات مع واشنطن بالتدريج ، وعبر وسائل الاتصال السرية والملتوية وصولا إلى إعادة العلاقات الديپلوماسية مدعومًا بإرادة مضمرة - ولكن واضحة - للإمام الخمينى تفيد بأنه لابد من إيجاد حل للأزمة فى حال تمكننا من إعادة أمريكا إلى آدميتها فى تعاملها مع إيران ، لكنه اصطدم فى كل مرة بعاملين أساسيين :

١ - إصرار اللوبى الصهيونى على رفض التطبيع قبل إخراج إيران من معادلة الصراع العربى الإسرائيلى ٠

٢ - إصرار الإدارة الأمريكية على وضع الملف الإيرانى فى إطار الصراع الحزبى الداخلى ، واستخدام الملف الإيرانى ورقة دائمة فى هذا الإطار ، بدلا من النظر إليه فى إطار تكافؤ فرص بين دولتين ٠

وكانت المبادرة الشهيرة المعروفة بصفقة حقل سيرى النفطى الغازى - مع شركة كونوكو الأمريكية - هى آخر المبادرات الإيرانية لإظهار حسن النية ، والتى أفشلها اللوبى الصهيونى الأمريكى فى آخر عهد رافسنچانى ، وهو ما صرح به رافسنچانى بوضوح ومن على شاشات الـ CNN فى مقابلة مباشرة بثت من طهران ، وهى الصفقة التى آلت فى عهد الرئيس محمد خاتمى إلى شركة توتال الفرنسية ٠

ولم تنفك الإدارة الأمريكية من وصف الرئيس الإيرانى السابق بجورباتشوف - فى محاولة لإضعاف موقفه الداخلى والخارجى على السواء - الأمر الذى يؤكد عدم وجود رغبة فى التطبيع معه ، ما لم تخضع إيران لشروط أمريكا التعجيزية والمفتعلة.

فى عهد خاتمى

مع صعود الرئيس محمد خاتمى إلى سدة الرئاسة ، فى إطار انطلاقة إيرانية جديدة فى الخطاب والأداء والتوجهات ، وإقدامه على إطلاق مبادرة الحوار المفتوح بين الأمتين الإيرانية والأمريكية ، وفى إطار الحوار بين الحضارتين ، فقد بدت علامات وبشائر جديدة حول إمكانيات انتهاء القطيعة التى دامت نحو عقدين من الزمان.

لكن واشنطن ورغم « التنازل » الذى أبدته طهران عمليًا تجاه الموقف الأمريكى العدائى والمتشدد ، لم تقدم - رغم اقتراب انتهاء الدورة الرئاسية الأولى للرئيس الإصلاحى - على أية خطوة عملية حتى الآن تظهر فيها حسن نية ، يمكن التفاؤل معها بإمكانية العودة السريعة للعلاقات(*).

ففى عهد خاتمى فُتحت الآفاق على :

- انتقال واسع للسائحين ورجال الأعمال والمحققين والباحثين والرياضيين والفنيين والفنانين وأفراد الشعب العادى ، لم تقدرها الإدارة الأمريكية حق قدرها.

- تنشيط المؤتمرات الإقليمية والدولية الثنائية والمتعددة التى يشترك فيها إيرانيون وأمريكيون وجهًا لوجه يبحثون فيها إمكانية التطبيع بين البلدين.

- فرصة تعاون اقتصادى تجارى كبير ، من ضمنه مشروعات نقل النفط والغاز الآسيوى الأوسط والقوقازى عبر الأراضى الإيرانية ، والتى تعتبر الأكثر أمنًا والأقل كلفة ، والأجدى نفعًا للشركات الأمريكية ، دون أن يتم استثمارها من الجانب الأمريكى الرسمى.

(*) تمت كتابة المقال قبل نهاية الفترة الأولى للرئيس خاتمى.

وقد اكتفت الإدارة الأمريكية من كل تلك الأجواء بتقديم بعض الكلام الجميل وأشباه الاعتذارات عن أفعالها السابقة ، بينما لم تتقدم بخطوة صريحة أو جريئة واحدة باتجاه طهران خاتمى ، رغم التطبيل المستمر من جانبها عن رغبتها فى تجاوز الماضى وتكسير جدار انعدام الثقة.

الآن وقد دخلت القطيعة بين إيران وأمريكا عهد الألفية الثالثة ، لابد من التوقف عند أهم العقبات الموجودة أمام عودة المياه إلى مجاريها بين الدولتين :

١ - بقاء الأرصدة الإيرانية مجمدة فى البنوك الأمريكية.

٢ - عدم الفصل بين موضوع العلاقات الثنائية ، والموقف المتباين للدولتين من أزمة الشرق الأوسط ، والقضية الفلسطينية بالتحديد.

٣ - الاختلاف البائن فى النظرة إلى موضوع الأمن الإقليمى ، أى أمن الخليج تحديدًا.

٤ - عدم إقرار الولايات المتحدة بأن زمن إملاء القرارات والتحكم بمصائر الشعوب قد ولى ، وعدم اعتذارها الرسمى والصريح عن تدخلاتها المفضوحة السابقة فى الشئون الإيرانية.

بالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تصر على مطالبة إيران بالكف عن :

١ - معارضة الحل السلمى لقضية الشرق الأوسط.

٢ - السعى لامتلاك أسلحة نووية.

٣ - دعم الإرهاب.

فى حين أن طهران تعتبر أن هذه المزاعم مجتمعة هى من إملاءات اللوبى الصهيونى على الإدارة الأمريكية ، وأنه إن لم تتحرر الإدارة الأمريكية من هذه الضغوط فإنه ليس بالإمكان حصول تقدم ملموس على طريق انطلاق المفاوضات المباشرة ، ناهيك عن التطبيع أو عودة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين.

* * *

فيــتــنــام
مغامرة فاشلة

سهير جبر

نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار

تنتمى فيتنام ولاوس وكمبوديا لمنطقة الهند الصينية التى كانت جزء من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية منذ أواخر القرن التاسع عشر ٠

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أعلن الزعيم الشيوعى « هوشى منه » استقلال كل فيتنام ٠٠ وعندما بدا واضحًا أن فرنسا غير راغبة فى منح استقلالا كاملا لفيتنام ٠٠ قاد « هوشى منه » « الرابطة من أجل استقلال فيتنام » فى نضال محموم انتهى بعد ٨ سنوات بهزيمة فرنسا فى معركة « ديان بيان فو » فى عام ١٩٥٤ ٠٠ بفضل المساندة الشعبية التى حظيت بها الرابطة وزعيمها ٠٠ وتكتيكات حرب العصابات التى استخدمها هوشى منه وقواته ، وقبل كل ذلك عدالة قضيته ٠٠ بينما انهزمت فرنسا رغم المساعدات العسكرية والاقتصادية التى قدمتها لها الولايات المتحدة ٠٠ التى اعتبرت نضال الفيتناميين ضد الاستعمار الفرنسى جزء من الحرب الباردة ٠٠ وأن منطقة جنوب شرق آسيا إحدى المناطق الحيوية للمصالح الأمريكية ٠

عملت الولايات المتحدة كل ما فى جهدها لتحطيم حركات التحرر الوطنى ومنع توحيد الشمال والجنوب الفيتنامى ٠

فى يوليو ١٩٥٤ انعقد مؤتمر دولى لتسوية سلمية فى الهند الصينية إعترف بحق شعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا فى الاستقلال ٠٠ ورفضت الولايات المتحدة توقيعه ٠٠ وكان هدفها تحويل منطقة الهند الصينية إلى جسر لتوسع الولايات المتحدة فى جنوب شرق آسيا ٠

وبمقتضى اتفاقية چينيف فى عام ١٩٥٤، حصلت فيتنام ولاوس وكمبوديا على الاستقلال من فرنسا. وتم تقسيم فيتنام بشكل مؤقت إلى دولتين شمالية شيوعية وجنوبية.

فى فيتنام الشمالية، تم الاعتراف بحكومة الرابطة من أجل استقلال فيتنام، وهى تحالف يضم مختلف الاتجاهات السياسية برئاسة الزعيم الشيوعى هوشى منه. تقرر أن تكون لفيتنام الجنوبية حكومة منفصلة مؤقتة.. على أن تجرى انتخابات فى فيتنام بشقيها الشمالى والجنوبى فى عام ١٩٥٦.

بدأت حكومة الرئيس الأمريكى « أيزنهاور » فى البحث عن مرشح لمنصب رئيس الحكومة فى سايجون.. واختارت عميل المخابرات المركزية « نجو دين ديم » رئيسًا للوزراء. وكان قد تم وضع برنامجًا سريًّا يؤمن التغلغل الأمريكى فى المنطقة، وما أن انسحبت القوات الفرنسية حتى أسرعت الولايات المتحدة لملء ما تسمية الفراغ.

جرى استفتاء فى فيتنام الجنوبية تم بمقتضاه تنحية الإمبراطور.. وأعلنت الجمهورية فى فيتنام الجنوبية.. وأصبح « نجو دين ديم » أول رئيس لفيتنام الجنوبية. رفض النظام الفاشى الذى أنشأته الولايات المتحدة فى فيتنام الجنوبية الإعداد للانتخابات.. ولم تضغط عليه الولايات المتحدة لتأكدها من فوز الشيوعيين وخوفها من أن يتجاهل « هوشى منه » المصالح الأمريكية.. وأن تؤدى تسوية سياسية لنجاح التنمية فى فيتنام بمعزل عن النفوذ الأمريكى.

وقع تمرد فى فيتنام الجنوبية ضد فساد النظام.. وتزايد النفوذ الأمريكى فى شئون البلاد. ورفض الرئيس « ديم » الاستجابة لمطالب الفلاحين بإجراء إصلاح زراعى. قاد المتمردون فى فيتنام الجنوبية حرب عصابات وهاجموا المسئولين والمبانى الحكومية.. وأحرق الرهبان أنفسهم أحياءًا ليحرجوا الحكومة.

ساندت الولايات المتحدة إرهاب الدولة لقمع المتمردين.. واستخدمت القوة لسحق القوى السياسية والشعبية المتمردة فى فيتنام الجنوبية.

استمر التمرد فى فيتنام الجنوبية ضد النظام الفاسد. وقام الجيش بانقلاب ضد نظام « ديم » فى عام ١٩٦٣ .. ولقى فيه الرئيس « ديم » مصرعه.

حكم فيتنام الجنوبية سلسلة من الـجـنرالات لا يقلوا فسادًا عن نظام « ديم »٠ استمرت المقاومة للنظم العميلة فى فيتنام الجنوبية فى شكل حرب عصابات٠

قررت الولايات المتحدة زيادة وجودها العسكرى فى فيتنام الجنوبية٠ قدمت فيتنام الشمالية مساندة عسكرية للمتمردين تمثلت فى إمدادات ومعدات وقوات٠ وأعتبر « هوشى منه » هذه المساندة مبررة بعد رفض فيتنام الجنوبية إجراء الانتخابات٠٠ التى كانت ستؤدى حتماً لتوحيد شطرى فيتنام٠

قاد « هوشى منه » نضالا جديدًا من أجل توحيد فيتنام٠ تشكلت فصائل الدفاع الشعبى فى فيتنام الجنوبية فى منتصف عام ١٩٥٩ ٠٠ وبحلول عام ١٩٦٠ سيطرت القوات الوطنية على أجزاء كبيرة من فيتنام٠

تغلغل أمريكى

فى مايو من عام ١٩٦١ ، درس الرئيس الأمريكى چون كنيدى برامج الأعمال السرية ، التى اقترحتها لجنة شئون فيتنام ، برئاسة الـجـنرال « تايلور » ، والتى أوصت فيها بإرسال عملاء لفيتنام الشمالية بطائرات مدنية ، وتغلغل وحدات من فيتنام الجنوبية فى جنوب شرق لاوس ، لتدمير قواعد وخطوط المواصلات ، وطرق الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية٠٠ ولإقامة شبكة للمقاومة وقواعد ، وإرسال مجموعات سرية للتخريب على أرض فيتنام الشمالية٠ وأوصت اللجنة بتكليف المخابرات المركزية الأمريكية ، « سى ٠ أى ٠ إيه » بتنفيذ هذه البرامج٠

أرسلت الولايات المتحدة بالفعل إدوارد ليندسل على رأس بعثة من المخابرات الأمريكية مهمتها تنفيذ برنامجًا واسعًا من أعمال التخريب فى فيتنام الشمالية ، من تدمير طرق مواصلات ، وخزانات وقود ، ومشاريع صناعية ، إلى توزيع منشورات معادية للنظام ، وإثارة الفوضى ، وزعزعة أسس النظام الثورى٠

ويذكر « دونالد كيسلى » فى كتابه « داخل السى أى إيه » كيف أن ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانوا يدفعون رواتب للمسئولين فى فيتنام ، كما ساهمت المخابرات الأمريكية فى عمليات عسكرية وشبه عسكرية فى فيتنام ولاوس وكمبوديا٠ وبالطبع تجسست المخابرات الأمريكية لصالح نظام فيتنام الجنوبية٠

والواقع أن تاريخ تغلغل النفوذ الأمريكى فى فيتنام بدأ فى عهد « أيزنهاور» وبالتحديد فى أغسطس ١٩٥٤ ببرنامج سرى للخطوات العسكرية والاقتصادية والسياسية التى يمكنها أن تؤمن التغلغل الأمريكى فى المنطقة. وقدمت الحكومة الأمريكية منذ عام ١٩٥٤ لنظام « ديم » مساعدات اقتصادية ، وأرسلت مستشارين عسكريين لفيتنام الجنوبية. وبانتهاء فترة رئاسة « أيزنهاور» فى ١٩٦١ كان هناك عدة مئات من المستشارين العسكريين الأمريكيين فى فيتنام ، ارتفع عددهم فى عام ١٩٦٢ فى عهد الرئيس چون كنيدى إلى أربعة آلاف كانت مهمتهم تدريب جيش سايجون.

وقد أمر الرئيس كنيدى فى عام ١٩٦٢ الطائرات الأمريكية بشن غارات مباشرة على سكان الريف حيث يعيش ٨٠ % من الفيتناميين.. وصور الإعلام الأمريكى « وأدلاى ستيفنسون » مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة هذا العدوان على أنه عملية دفاع.. والحقيقة إنه كان عدوانًا سافرًا ضد شعب فيتنام وخاصة ضد القرويين فى فيتنام الجنوبية الذين كانوا يعارضون الوجود الأمريكى. وتم تهجير الفلاحين فى فيتنام الجنوبية لقرى محصنة فى محاولة لعزل رجال حرب العصابات عن الفلاحين الذين استمروا فى عملياتهم الفدائية من داخل القرى.

صعدت حكومة الرئيس كنيدى (١٩٦١ - ١٩٦٣) الهجوم على فيتنام الجنوبية.. ووصل عدد القوات الأمريكية فى أواخر ١٩٦٢ إلى ١٧ ألف وتم تجنيد مائتى ألف من فيتنام الجنوبية.

فى أواخر ١٩٦٣ قفز عدد القوات الأمريكية إلى ٢٠ ألف. لم يكن الرئيس كيندى يرغب أن تحارب قوات أمريكية ، بصورة مباشرة ، ضد الآسيويين ، على أرض آسيوية ، إلا أنه وافق رغمًا عنه بناء على توصية وزير الدفاع « روبرت مكنمارا »(*) ووزير الخارجية « راسك » واللذان أصرا على تدخل الولايات المتحدة بصورة فعالة فى الشئون الداخلية لفيتنام الجنوبية ، وهى خطوة ورطت الولايات المتحدة فى الحرب.

(*) صدر فى منتصف التسعينيات كتاب لماكنمارا عن (الحرب الخاطئة فى فيتنام !).

تصعيد الحرب

قدم ليندون چونسون (٦٣- ٦٩) نفسه للشعب الأمريكى على أنه مرشح السلام، وكان انتخابه استفتاء ضد التوسع فى الحرب.

وفى الوقت الذى أظهر فيه چونسون تأييده «للسلام» ، كان مستشاروه يخططون من أجل تصعيد الحرب ، والتوسع فيها ، لتمتد لفيتنام الشمالية. فى أغسطس ١٩٦٤ تم تنفيذ خطة لعدوان أمريكى واسع النطاق ضد فيتنام.. قدمته المخابرات الأمريكية فى مطلع عام ١٩٦٤ للبيت الأبيض.

وفى محاولة لتبرير تصعيد الحرب ، أعلنت الحكومة الأمريكية أن سفن حربية فيتنامية هاجمت الطرادين «ميدوكس وتيرنر» فى المياه الدولية.

اتخذ الكونجرس قرار تونكين الذى أطلق عملياً يد الحكومة الأمريكية لتقوم بغزو مسلح سافر. وسمح الكونجرس للرئيس بإرسال مزيد من القوات البرية الأمريكية لفيتنام.. ولم يعرف سوى بعد انقضاء سنوات.. أن المخابرات الأمريكية والپنتاجون هما اللذان استثارا الحادثة.. وأن الطراد «ميدوكس» اخترق المياه الإقليمية لجمهورية فيتنام الديموقراطية بصورة استفزازية.. وأطلق النيران على زوارق الدورية ، التى دافعت عن أمن حدود الدولة.. وطاردت الطراد إلى عرض البحر. وبعدها بيومين أعلنت الحكومة الأمريكية أن السفن الحربية الفيتنامية هاجمت الطراد «ميدوكس» فى المياه الدولية واستغلت الحادثة كذريعة لغزو فيتنام الشمالية.

أرسل «چونسون» قوة تدخل سريعة وضخمة لمهاجمة فيتنام الشمالية.. ووسع الحرب لتشمل كل منطقة الهند الصينية متجاهلا رسالة «چون ميكون» مدير المخابرات الأمريكية التى أرسلها إلى «مكچورج باندى» مساعد الرئيس «چونسون» لشئون الأمن القومى. أكد «ميكون» فى الرسالة أن سقوط فيتنام ولاوس فى براثن الشيوعية لن تؤدى بالضرورة إلى سقوط بقية دول جنوب شرق آسيا. وأن نظرية الدومينو التى تدعى أن المتبقى من دول جنوب شرق آسيا سوف يسقط فى أيد الشيوعية هى نظرية وهمية مفندًا بذلك المبرر الأمريكى الأساسى للحرب ، وهو منع انتشار النفوذ الشيوعى.

كما تجاهل « چونسون » أيضًا تقارير مستشاريه فى عام ١٩٦٤ بأن رجال حرب العصابات المتمردين يسيطرون على ٤٠ % من قرى فيتنام الجنوبية٠٠ ويحظون بمساندة قوية وتأييد الفلاحين٠

لم يكن هدف الولايات المتحدة الدفاع عن شعب فيتنام٠ فالولايات المتحدة لا تملك حقا مشروعًا أو أخلاقيًّا للتدخل فى الشئون الداخلية لفيتنام٠٠ كما لم يكن من حق الولايات المتحدة إنشاء فيتنام جنوبية غير شرعية ، منتهكة بذلك اتفاقيات چينيف٠٠ ولم يكن أيضًا من حقها استخدام العنف والقوة لتحقيق أهدافها٠

عندما هاجمت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية فى أوائل الستينيات ، أعلن « أدلاى ستيفنسون » مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة ، أن بلاده تدافع عن الفيتناميين الجنوبيين ضد عدوان داخلى٠٠ ويقصد تمرد القرويين الفيتناميين٠ فهل قطعت القوات الجوية والجيش الأمريكى كل هذه المسافة للدفاع عن حكومة عميلة فاسدة نصبوها ضد إرادة الشعب ؟

والحقيقة أن الحرب نشبت لرفض فيتنام أن تقوم بدور التابع فحق عليها العقاب والدمار٠

لم يكن فى مقدور دولة مثل فيتنام أن تشكل خطرًا على الولايات المتحدة٠٠ أو أن تغزو أى دولة وتنتصر عليها٠

لقد خشيت الولايات المتحدة أن تنجح شعوب الهند الصينية لاوس وكمبوديا وفيتنام فى تحقيق استقلالها٠٠ بمعزل عن النفوذ الأمريكى٠٠ وتصبح نموذجًا تحتذى به دول أخرى٠

نجح رجال حرب لعصابات فى فبراير ١٩٦٨ فى السيطرة على ٨٠ % من كل مدن وقرى فيتنام الجنوبية واستمر القصف الوحشى على مدن فيتنام الشمالية وسقطت آلاف الأطنان من القنابل الأمريكية على مدن فيتنام الشمالية والتى يفوق عددها بكثير ما سقط على ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية٠٠ وبلغ عدد القوات الأمريكية التى أرسلت إلى فيتنام الجنوبية أكثر من نصف مليون٠٠ وكثفت الولايات المتحدة القصف على فيتنام الجنوبية وتم تدمير المدن والقرى فى دلتا الميكونج إلى الجنوب من سايجون٠٠ ويقول نعوم تشومسكى فى كتابه « تواريخ الانشقاق »٠٠ لم

يكن هناك فعليًّا فيتاميين شماليين يقاتلون فى فيتنام الجنوبية ولكن الفيتكونج٠٠ وهم قوات التحرير الوطنى٠٠ والقوة الأجنبية الوحيدة الموجودة فى دلتا الميكونج كانت القوات الأمريكية والمرتزقة التايلانديين والكوريين الذين جلبتهم الولايات المتحدة٠

وصفت أو بررت الولايات المتحدة عمليات القصف الجوى بالناپالم ، وقتل مئات الآلاف وإبادة مئات القرى بأنه دفاع عن النفس٠٠ وغطى الإعلام الأمريكى الحرب٠٠ وبدأ الشعب الأمريكى يدرك ما يحدث هناك من أهوال وفظائع وعمليات إبادة ومذابح للشعب الفيتنامى٠

ثورة الرأى العام

مارس الرأى العام الأمريكى ضغوطاً شديدة على الحكومة الأمريكية للانسحاب من فيتنام بعدما زادت الخسائر بين الأمريكيين ٠٠ وعارض المثقفون الأمريكيون الحرب٠٠ إلا أن معارضتهم لا ترجع لالتزام أخلاقى أو أيديولوچى بقدر ما تعود لاقتناعهم بانعدام فرص كسب هذه الحرب٠

بدأ صراع بين المؤيدين والمعارضين لحرب فيتنام وأوشك أن يتحول إلى صدع فى الجبهة الداخلية الأمريكية٠٠ وكذلك بين المسئولين الأمريكيين٠٠ مما دفع وزير الدفاع الأمريكى لتحذير الرئيس من خطورة حدوث انشقاق داخلى٠٠ وخروج الأمور عن نطاق السيطرة٠ وأعربت هيئة الأركان الأمريكية عن قلقها من مخاطر حدوث ثورة حقيقية فى البلاد٠٠ وعصيان مدنى٠٠ مما سبب أزمة سياسية داخلية خطيرة٠٠ وبذلك لعب الرأى العام الداخلى وما سببه من انشقاق داخلى دورًا حاسمًا للغاية فى إنهاء الحرب فى فيتنام٠٠ وأجبر الولايات المتحدة فى نهاية المطاف على التخلى عن فيتنام الجنوبية٠

لم يكن الرئيس الأمريكى چونسون يعتزم الرضوخ للضغوط الشعبية رغم أنه أوقف عمليات قصف فيتنام الشمالية فى مارس ١٩٦٨ ٠٠ ومع بداية عام ١٩٦٩ كان هناك فى فيتنام الجنوبية نصف مليون جندى أمريكى وخمسون ألف جندى كورى جنوبى وسبعمائة وخمسون ألف من قوات فيتنام الجنوبية فى مواجهة أربعمائة

وخمسون ألف من الفيتكونج وسبعون ألف من قوات فيتنام الشمالية طبقًا لكتاب « حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية » لنعوم تشومسكى .

وعندما تأكد الرئيس جونسون أن ثورة الرأى العام الأمريكى لن تمكنه من إرسال مزيد من القوات ، قرر اللجوء إلى « فتنمة » الحرب .. أى تسليح وتدريب جيش فيتنام الجنوبية حتى يدافع عن بلاده . وسمح هذا الحل بانسحاب تدريجى للقوات الأمريكية .

بحلول عام ١٩٧١ عادت نصف القوات الأمريكية لبلادها واستأنف الرئيس نيكسون قصف فيتنام الشمالية بالقنابل بشكل مكثف مستخدمًا مواد كيماوية لتدمير الغابات ، وتم إسقاط عشرات الآلاف من عبوات مبيدة ، وأمطرت الطائرات الأمريكية السكان بالناپالم ، واستخدمت غاز السارين القاتل والمحرم دوليًّا . وتحولت الحرب فى الهند الصينية إلى اختبار لأحدث أنظمة الأسلحة .. وقتل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء . كما أمر نيكسون بقصف لاوس وكمبوديا التى كانت تمر عبر أراضيهما الإمدادات والقوات من فيتنام الشمالية . ولم ينجح كل هذا .. وبحلول نهاية ١٩٧٢ سيطر الفيتكونج على كل النصف الغربى من البلاد . وتعرض الرئيس نيكسون إلى مزيد من الضغوط الخارجية والداخلية للانسحاب من فيتنام . وتصاعد السخط العام بسبب استمرار الحرب .. وما تسببه من خسائر بين الأمريكيين .

فى يناير ١٩٧٣ تم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار .. وسحب القوات الأمريكية من فيتنام .. واحترام الشمال والجنوب للحدود .. وعودة الأسرى .. وإزالة القواعد الأمريكية .. إلا أن الفيتكونج استمروا فى الحرب حتى سقوط حكومة الرئيس « ثيو » فى فيتنام الجنوبية فى ٣٠ أبريل ١٩٧٥ .. وتوحدت فيتنام تحت حكومة شيوعية .

بمساندة الولايات المتحدة لنظام فاسد وغير فعال، وتجاهلها لحق قوات التحرير الوطنى فى الحكم ، وحق فيتنام أن تكون دولة واحدة ، شجعت الولايات المتحدة بالفعل على انتشار الشيوعية فى فيتنام الجنوبية .

لقد هزمت الولايات المتحدة لأنها لم تكن تحارب من أجل قضية عادلة .. كما

أنها واجهت عدوًا شرسًا٠٠ فالفيتكونج كانوا مدربين جيدًا على حرب العصابات ويحاربون على أرضهم ومؤمنون بعدالة قضيتهم٠٠ بينما الجيش الأمريكى مدرب على الحروب التقليدية٠٠ ووجد صعوبة فى التعامل مع حرب العصابات٠٠ ومع مقاتلين لا يمكن التعرف عليهم٠٠ ويمكنهم أن يذوبوا وسط أفراد الشعب٠٠ وعجزت الولايات المتحدة رغم القصف الوحشى عن وقف الإمدادات لرجال حرب العصابات، بالإضافة إلى أن فيتنام الشمالية ، رغم خسائرها الفادحة والإصابات التى نجمت عن القصف الأمريكى المكثف ، صمدت بشدة وكان ردها نقل سكان المدن بعيدًا عن القصف وإعادة بناء المصانع خارج المدن٠

لقد كان لهزيمة الجيش الأمريكى فى فيتنام آثارًا عميقة على المجتمع الأمريكى٠٠ وضربة قاصمة لمكانتها٠٠ وعاشت عقدة فيتنام محفورة فى وجدان الشعب الأمريكى٠٠ تطفو من آن لآخر لتؤرقه٠

ويقول الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون فى كتابه « نصر بلا حرب» أن مأساة فيتنام جرحت كبرياء أمريكا وقللت من قدرها فى أعين خصومها ، وكان الدمار الأكبر داخل الوطن ، فخسارة الحرب أخلت بتوازن أمة لم تعهد الخسارة٠٠ ومزقت صفوف الأمريكيين ودعمت الاتجاه الإنعزالى الذى وجد دومًا فى الشخصية الأمريكية٠٠

لقد راح ضحية هذه الحرب ٥٧ ألف أمريكى وثلاثمائة ألف فيتنامى وإبادة مئات القرى فى فيتنام٠

وكانت الحرب صفحة خزى وعار فى تاريخ الولايات المتحدة ، ولا يمكن للعالم أن ينسى مذبحة « ماى لى » التى ارتكبها الجنود الأمريكيون والتى راح ضحيتها ٥٠٠ مدنى أعزل٠

بعد انتهاء الحرب ، عملت الولايات المتحدة على استمرار معاناة الشعب الفيتنامى وإيقاع أكبر قدر من الضغوط على تلك البلاد التى دمرتها٠٠ بل دعمت الولايات المتحدة نظام الخمير الحمر فى كمبوديا من أجل نزف فيتنام٠

* * *

المراجع

١ ـ أمريكا طليعة الانحطاط — روچيه جارودى

٢ـ نصر بلا حرب — ريتشارد نيكسون

٣ـ ٥٠١ سنة الغزو مستمر — ناعوم تشومسكى

٤ـ حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية — ناعوم تشومسكى

٥ـ داخل السى أى إيه — دونالد كيسيلى

٦ـ وكالة المخابرات المركزية بدون قناع — سرجييف

٧ـ ما الذى يريده العم سام ؟ — ناعوم تشومسكى ، تعريب: عادل المعلم

٨ـ تواريخ الانشقاق — ناعوم تشومسكى

٩ ـ ضبط الرعاع — ناعوم تشومسكى

مراجع أجنبية

10- Marxism Socialism and Democracy in Latin America - Richard Harris.

11- America's global Interests — Edward K. Hamilton

12- Modern World History — Peter Moss

13- Hidden Agenda — John Pilger

14- American Government — Dr. Grier Stephenson, Robert Bresler, Robert Friedrich

15- Mastering Modern World History — Norman Lowe

المكسيك

تاريخ دموى

سهير جبر

نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار

يتداخل تاريخ الولايات المتحدة والمكسيك بشكل مؤلم أحيانًا ، وقال الرئيس الأمريكى نيكسون : إن كثيرًا من المكسيكيين الذين يعرفون هذا التاريخ لم يسامحونا ٠٠ فقد كانت الحرب المكسيكية فى القرن ١٩ ٠٠ واستغلال بعض الشركات الأمريكية لموارد المكسيك فى أوائل القرن العشرين ٠٠ مثالين صارخين للإمبريالية التى لايمكن الدفاع عنها ٠

كل من ولد فى المكسيك يعلم أن الأمريكيين اقتنصوا نصف أراضى المكسيك فى القرن ١٩ (تكساس ، كاليفورنيا ، أوتاه ، نيفادا ، كولورادو ، الأريزونا ، نيومكسيكو) ، إلا أن الأمريكيين لا يتذكرون أنهم خاضوا حرباً غير مبررة مع المكسيك.

أسباب كثيرة كانت وراء هذه الحرب. النزعة التوسعية للولايات المتحدة التى دفعتها لشراء لويزيانا فى ١٨٠٢ ٠٠ والاستيلاء على فلوريدا بعد أن خسرتها إسبانيا فى ١٨١٩ ٠٠ ومنذ شراء الولايات المتحدة للويزيانا هاجر الأمريكيون بأعداد كبيرة متجهين غربيًا لأراضٍ غير أمريكية متجاهلين وجود سكان على هذه الأراضى بالفعل ٠٠

اعتقد المستوطنون الجدد أنهم مؤهلون لإدارة شئون هذه المناطق أفضل من الشعوب الأصلية ، سواء كانوا هنودًا أمريكيين أو مكسيك كاثوليك

يتحدثون الإسپانية. وكان يسيطر على الأمريكيين، ومنذ حكم الرئيس « پولك » فى ١٨٤٥ ، فكرة أن للولايات المتحدة الحق فى أن تحتل قارة أمريكا الشمالية بأكملها حتى تُدْخِل إليها المدنية.

فى البداية لم تشعر المكسيك بالتأثيرات الكاملة للتوسع الأمريكى على حساب الأراضى المكسيكية حتى ضمت الولايات المتحدة تكساس لأراضيها.. ويبدو أن الخوف الأمريكى ، من إمبراطورية مكسيكية مترامية الأطراف، كان وراء محاولات الولايات المتحدة تقليص حجم إمبراطورية المكسيك حتى لا تشكل لها فى المستقبل خطورة أو منافسة.. وكانت المكسيك قد ضمت بعد عام من استقلالها عن إسپانيا فى ١٨٢١ دول أمريكا الوسطى. فالمكسيك كانت لها دائمًا مكانة ووضع خاص فى أمريكا اللاتينية بوصفها دولة كبرى ومهمة يبلغ عدد سكانها ٩٠ مليون نسمة ، وتشكل مع الولايات المتحدة وكندا الامتداد لقارة أمريكا الشمالية ، وبالإضافة للتوسع كانت رغبة الولايات المتحدة فى احتكار تجارة القطن أحد الدوافع الرئيسية للحرب ضد المكسيك.. فقد دعا الديموقراطيون إلى ضم تكساس من أجل التحكم عالميًّا فى تجارة القطن. وبعد ضمها بالفعل قال الرئيس الأمريكى « پولك » : « الآن تستطيع الولايات المتحدة التحكم فى تجارة القطن ». وكان دعاة التوسع يخشون أن تكسر تكساس ـ عندما تكون مستقلة ـ احتكار أمريكا لكثير من الموارد.. وأن تكون منافسًا قويًّا للولايات المتحدة.. أو أن تقوم بإلغاء الرق فتشتعل شرارة المساواة الخطيرة فى القارة.. ولهذا حرصت الولايات المتحدة على ضم تكساس لها.

فى عام ١٨٣٥ عرضت الولايات المتحدة على المكسيك شراء كاليفورنيا مقابل خمسة ملايين دولار.. إلا أن المكسيك رفضت بيع أراضيها..

نشبت أزمة بين الولايات المتحدة والمكسيك بعد أن تمرد إقليم تكساس وأعلن استقلاله عن المكسيك فى ١٨٣٦ .. ولم تكن دولة المكسيك فى وضع يسمح لها بتأكيد سيادتها فى مواجهة المستوطنين الأنجلو ـ ساكسون.. والواقع أن إقليم تكساس كان به أعداد كبيرة من المستوطنين الأمريكيين الذين تدفقوا على تكساس غالبًا مع عبيدهم منذ العشرينيات والثلاثينيات ، وتجنسوا بالجنسية المكسيكية والذين لم يعجبهم أسلوب حكم المكسيكيين للولاية..

فى عام ١٨٣٥ تمرد هؤلاء المستوطنون ، وبعد عدة معارك دموية ، تم إجبار الرئيس المكسيكى «سانتا آنا» على توقيع معاهدة فيلاسكو فى عام ١٨٣٦ ، والتى منحت إقليم تكساس استقلاله. وقد رفض المكسيكيون الاعتراف بشرعية المعاهدة ؛ لأن الرئيس المكسيكى «سانتا آنا» كان سجينًا فى تكساس عندما أُجبر على توقيع المعاهدة !

اندلع القتال على الحدود بين جمهورية تكساس وبين المكسيك وانحاز كثير من الأمريكيين علنا مع المستوطنين الأمريكيين الذين يعيشون فى تكساس.

قررت تكساس الانضمام للولايات المتحدة.. وأعلن الكونجرس الأمريكى فى ٤ يوليو ١٨٤٥ ضمها للولايات المتحدة.. وتحولت العلاقات المكسيكية الأمريكية إلى عداء سافر بعد أن رفضت المكسيك استيلاء الولايات المتحدة على أراضيها..

نفت المكسيك مزاعم الولايات المتحدة أن نهر ريوجراند يشكل الحدود الجنوبية لتكساس.. وأكدت أن حدود تكساس تقع عند نهر نيوسيس.. وأرسلت الدولتان قوات لتدعيم سيطرتها على الحدود المتنازع عليها.

وقد تلكأت حكومة الرئيس هيريرا فى إرسال جيش إلى تكساس بسبب الأوضاع المالية اليائسة للمكسيك.. وبسبب الانقلاب الذى قاده «باريديس واى أريلاما» ، الذى أطاح بالرئيس «هيريرا» فى ديسمبر ١٨٤٥ .. وانشغال الحكومة الجديدة بالنزاعات الداخلية.

فى نوفمبر ١٨٤٥ أرسل الرئيس الأمريكى «جيمس پولك» جون سلاديل للمكسيك لشراء نيومكسيكو مقابل ٥ ملايين دولار. وكاليفورنيا مقابل ٢٥ مليون دولار.. وتم رفض العرضين.

أمر الرئيس الأمريكى «پولك» فى ١٨٤٦ القوات الأمريكية بدخول الأراضى المتنازع عليها بين الولايات المتحدة والمكسيك.. والإعداد للحرب. احتلت القوات الأمريكية تَلا مرتفعًا يطل على قرية مكسيكية ونصبت مدفعيتها فى مواجهة الميدان العام. وتحرشت المدفعية الأمريكية بالقوات المكسيكية التى استجابت للتحرش ، مما

أدى لأن يعلن الكونجرس الأمريكى الحرب على المكسيك ، بناءً على طلب الرئيس « پولك » ، فى ١٣ مايو ١٨٤٦ •• وخصص الكونجرس للحرب مبلغ عشرة ملايين دولار وجيش قوامه ٥٠ ألف رجل • وبعد عدة سنوات شعر الكونجرس بخداع « پولك » فأدانه بسبب حرب غير ضرورية • بدأت بشكل غير دستورى •• وكان للحرب آثار داخلية أيضًا فى الولايات المتحدة ، فقد عارضها الحزب الجمهورى بشدة وخاصة واحد من أبرز وجوهه « إبراهام لينكولن » بحجة أنها لصالح الجنوب، الذى كان يسعى لضم ولايات لا تحظر العبودية •• بينما كان الشماليون يعارضونها للحد من شوكة الجنوبيين ونفوذهم السياسى •

خاض الجيش الأمريكى حرباً تقليدية مستخدمًا سلاح المشاة والفرسان والمدفعية والتكتيكات الأوروپية ، بينما لجأت بعض القوات المكسيكية لاستخدام حرب العصابات للضغط على الغزاة الأمريكيين •

أرادت القوات الأمريكية السيطرة على شمال المكسيك والتوصل لمعاهدة سلام سريعة •• فتحرك جيشان أمريكيان جنوبًا من تكساس •• ونجحت القوات الأمريكية بقيادة الچنرال « زخارى تيلور » فى عبور نهر ريوجراند ، والاستيلاء على تاموليباس ، بعد قتال عنيف دار فى الشوارع ، واتجهت قوة أمريكية ثالثة تحت قيادة ستيفن كيرنى غربًا إلى سانتافى ونيو مكسيسكو ثم كاليفورنيا •• وعندما وصلت إلى كاليفورنيا فى نهاية المطاف وجدت المستوطنين الأمريكيين قد أعلنوا استقلالها عن المكسيك ، تحت قيادة فريمونت وأطلقوا على جمهوريتهم المستقلة اسم « حامل العلم » استمرت هذه الجمهورية من ٤ يونيه وحتى ١١ يوليو ••

انتشرت المقاومة ضد الاحتلال الأمريكى فى جنوب كاليفورنيا لمدة أربعة أشهر من ٩/٢٤ وحتى ١٣ يناير ١٨٤٧ •• فلم يتقبل سكان كاليفورنيا الحكم الأمريكى •• وحاصر سكان كاليفورنيا الحاكم القمعى « چيليسى » فى ٢٤ سبتمبر وأجبروه على الاستسلام ومغادرة لوس أنجيلوس •• وتحت القيادة البطولية « لخوزيه كاريللو » قاموا بصد القوات الأمريكية فى معركة « بندقية المرأة العجوز » •• وكانت هذه ثانى معركة بين سكان كاليفورنيا والقوات الأمريكية بعد معركة « أولومبالى » ونجح

السكان فى السيطرة على لوس أنـچليس لمدة ثلاثة أشهر ٠٠ أما المعركة الثالثة فوقعت فى ٦ ديسمبر عندما دخل الچنرال «كيرنى» على رأس قوة من ٣٠٠ من الجنود الأمريكيين إلى كاليفورنيا من سانتافى التى استولى عليها دون مقاومة٠٠ وتحت قيادة «أندريزبيكو» ، نجح سكان كاليفورنيا ، مرة أخرى ، فى وقف تقدم القوات الأمريكية وهاجموها بشدة وأوقعوا بها خسائر جسيمة٠٠ لقد كان غزو كاليفورنيا عسكريًا أكثر صعوبة مما كان متوقعًا٠٠ واستغرق وقتًا أطول مما كان محددًا له ، ورغم الخسائر الجسيمة التى أوقعها سكان كاليفورنيا بالقوات الأمريكية٠٠ إلا أنهم كانوا يدركون أن لا أمل لهم فى استمرار المقاومة٠٠ فلم يعد لديهم ذخيرة٠٠ وقواتهم غير منظمة٠٠ ولا أمل فى وصول دعم من الحكومة المكسيكية٠٠

استسلمت لوس أنجيلوس دون مقاومة لقوة من ٦٠٠ جندى يقودها «كيرنى» و«ستوكتين» فى ١٠ يناير ١٨٤٧ ٠٠ وانضمت رسميًا للولايات المتحدة فى ١٨٤٨م٠

عاد الرئيس المكسيكى السابق «سانتا آنا» من المنفى وقام بإنشاء وتدريب جيش جديد قوامه ٢٠ ألف رجل ورغم فقد المكسيك لكثير من أراضيها٠٠ وهزيمتها فى عديد من المعارك٠٠ فقد رفضت الحكومة المكسيكية أن تعقد سلامًا مع الولايات المتحدة ، وكان الرئيس الأمريكى «چيمس پولك» متأكدًا أن الجيوش الأمريكية سوف تحرز نصرًا ساحقًا وكاملا٠

فى ٢٩ مارس ١٨٤٧ هبط الچنرال الأمريكى «سكوت» بجيش من ١٢ ألف رجل على شاطىء فيراكروز ، أهم ميناء شرقى فى المكسيك٠٠ ووقعت معارك دموية عنيفة بين «سكوت» و«سانتا آنا» من شهر مارس وحتى أغسطس ، انتصر فيها سكوت فى النهاية٠٠ وواصل تقدمه حتى دخلت قواته مدينة مكسيكو سيتى فى ١٤ سبتمبر ١٨٤٧ ٠ قاوم المكسيكيون الغزاة الأمريكيين ، إلا أن الجيش الأمريكى نجح فى قمع المقاومة فى منتصف أكتوبر واحتل المدينة ، استقال «سانتا آنا» من رئاسة المكسيك ، واحتفظ بقيادة الجيش٠٠ واستمر فى مقاتلة القوات

الأمريكية•• رفض جيشه الاستمرار فى القتال بعد الهزائم المستمرة التى أصابته•• وأضطر «سانتا آنا» تحت ضغوط الحكومة المكسيكية للاستقالة من قيادة الجيش•• استمر رجال حرب العصابات فى الضغط على خطوط إمدادات قوات سكوت فى فيراكروز دون فاعلية واستؤنف القتال فى لوس انچليس•• إلا أن القوات الأمريكية قمعت المقاومة فى يناير ١٨٤٨ • واشتعلت المقاومة المكسيكية من جديد ضد القوات الأمريكية فى نيومكسيكو ، مما أدى لتأخير السيطرة الأمريكية الكاملة على ما تبقى من شمال المكسيك حتى أوائل فبراير•• ورغم الهزائم والخسائر المكسيكية ، فقد استمرت الحرب عشرة أشهر منذ بدايتها دون هزيمة نهائية للمكسيك أو انتصار كامل للولايات المتحدة•• واستمر القتال سبعة أشهر أخرى ولم ينتهى إلا باحتلال مكسيكو سيتى فى سبتمبر•

استسلم عندئذ زعماء المكسيك•• وتم توقيع معاهدة جوادالوبى - هيدالجو فى ٢ فبراير ١٨٤٨ •• والتى قلبت موازين القوى داخل قارة أمريكا الشمالية لصالح الولايات المتحدة•• وبمقتضى المعاهدة تنازلت المكسيك للولايات المتحدة عن الأجزاء الشمالية من المكسيك •• ، وفى المقابل وافقت الولايات المتحدة على دفع ١٥ مليون دولار للمكسيك تعويضًا عن أراضيها التى استولت عليها الولايات المتحدة والتى عرفت فيما بعد بولايات كاليفورنيا ، نيفادا ، الأريزونا ، نيومكسيكو وأوتاه••

وكان للقيادة العسكرية الأمريكية المنظمة والتكتيكات المتطورة ، وتفوق المدفعية، الفضل فى انتصار القوات الأمريكية•• كلفت الحرب الولايات المتحدة أكثر من مائة مليون دولار ، وشارك فيها حوالى ١٠٥ ألف مقاتل أمريكى ، لقى منهم ١٣٧٨٠ جندى مصرعه•• وأدت الحرب لتوتر العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك لعقود طويلة•

ولم تتوقف الضغوط الأمريكية ما بين ١٨٤٦ و ١٨٥٣ للحصول على مزيد من الأراضى فى جنوب كاليفورنيا•• وحق المرور عبر الأراضى المكسيكية للوصول للمحيط الهادى•• واستمرت هذه الضغوط حتى ١٨٦٠ ، ولم تكن الحكومة الأمريكية وحدها التى تمارس الضغوط على المكسيك للحصول على مزيد من التنازلات فقد ضغطت الشركات الأمريكية أيضًا•

بعد ١٨٤٦ أصبح المواطنون فى الأراضى التى احتلتها الولايات المتحدة مواطنين من الدرجة الثانية فى بلادهم٠٠ فقد أبعدوا من أراضيهم٠٠ وتم إجبارهم على الإقامة فى معازل٠٠ وكانت صحافة نيويورك قد أملت أن يكون مصير السكان فى الأراضى التى استولت عليها الولايات المتحدة من المكسيك مماثل لمصير الهنود الأمريكيين٠

فى عام ١٨٥٧ أصبح للمكسيك دستور جديد وأيد الليبراليون الإصلاحات الدستورية بينما عارضها المحافظون الذين أطاحوا بحكم الليبراليين٠٠ وتولوا السلطة بمساندة الجيش والكنيسة والطبقة الثرية٠٠ فرت ميليشيات الليبراليين وكانت فقيرة التجهيزات إلى جوادا لاخارا ، ثم إلى بنما٠٠ وتم تشكيل حكومة ليبرالية فى مايو ١٨٥٨ عاصمتها فيراكروز ، تدخلت الولايات المتحدة فى الصراع لصالح الليبراليين واعترفت بحكومتهم فى ١٨٥٩ ٠٠ وأمدت قواتهم بالسلاح ورغم هذا خسرت القوات الليبرالية فى البداية كل معاركها فى مواجهة القوات الحكومية التى حاولت إخراج الحكومة الليبرالية من فيراكروز ، بحلول إبريل ١٨٥٩ تحسنت أوضاع جيش الليبراليين وتمكنوا من هزيمة المحافظين٠٠ وبسبب حاجة الحكومة الليبرالية للمال استولت على ممتلكات الكنيسة ، وأعاد الرئيس « بنينو جواريز » بسط سيطرته على البلاد ، وطبق الإصلاحات الدستورية٠ فى عام ١٩٦١ أعلن « جواريز » فترة سماح عامين لتسديد الديون الخارجية ، مما أغضب بريطانيا وفرنسا وإسبانيا الذين أرسلوا قوة مشتركة لتحصيل ديونهم٠٠ بعد مفاوضات مع الحكومة الليبرالية انسحبت القوات البريطانية والإسبانية وقرر نابليون الثالث تحقيق حلمه بإنشاء إمبراطورية فى المكسيك٠٠ استسلم المكسيكيون للقوات الفرنسية فى ١٨٦٣ ونصب نابليون فى ١٨٦٤ الأرشيدوق النمساوى « فرديناند ماكسيمليان » إمبراطورًا للمكسيك٠٠ وشنت المليشيات الليبرالية حرب عصابات ضد قواته٠٠ وانتهت الحرب فى ١٨٦٥ ٠٠ لم تتقبل الولايات المتحدة الوجود الفرنسى فى المكسيك ، فتقدمت قواتها بقيادة الجنرال « فيليب شريدان » إلى ريو جراند على الحدود لمعارضة الوجود الفرنسى فى المكسيك٠٠ وعندئذ تخلى نابليون عن ماكسيمليان٠٠ وانسحبت

القوات الفرنسية فى ١٨٦٧ ·· واستعاد جواريز منصبه كرئيس للبلاد·· وتم تقديم ماكسيمليان للمحاكمة وإعدامه فى ١٨٦٧ ··

فى عام ١٨٧١ أعلن جواريز ترشيح نفسه للرئاسة للمرة الرابعة ونافسه بورفيرو دياز ، وعندما فاز جواريز بالرئاسة قاد دياز تمردًا فاشلا·· وفر للجبال تحت حماية الهنود المكسيكيين·· عندما توفى جواريز فى ١٨٧٢ خلفه فى منصب الرئيس ليردو الذى أعلن عفوًا عامًا·· وأتاح العفو لدياز العودة· بعد إعادة انتخاب ليردو رئيسًا فى ١٨٧٦ ، تمرد دياز مرة أخرى وتعرضت قواته للهزيمة·· وعبرت الحدود هذه المرة إلى الولايات المتحدة حيث أعاد تنظيم وتسليح جيشه بمساعدة أمريكية·· عبرت قوات دياز الحدود إلى المكسيك وأبحر هو إلى هافانا ومنها إلى فيراكروز حيث قاد جيشًا ثانيًا·· هزمت قوات دياز هذه المرة القوات الحكومية فى نوفمبر ١٨٦٧ ·

دخل دياز العاصمة مكسيكو سيتى ، وانتخب رئيسًا فى ١٨٧٧ ، واستمر يحكم البلاد بشكل قمعى حتى ١٩١٠ ، عندما قامت ثورة المكسيك·· وخلال حكمه سمح دياز للولايات المتحدة ولبعض الدول الأوروپية بالسيطرة على اقتصاد المكسيك·

ثورة المكسيك

يحيط الجدل بثورة المكسيك التى بدأت فى ١٩١٠ وتحولت على مدى عقدين لصراع دموى طويل ومرير ، واشترك فى المعارك العنيفة المكسيكيون من جميع الطبقات· كان أحد أسباب قيام الثورة معارضة الطبقة الوسطى والفلاحين والهنود واتحادات العمال لحكم دياز الدكتاتورى· أعلن دياز فى محاولة لتهدئة الرأى العام فى ١٩٠٨ أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى للرئاسة·· ثم عاد فى قراره ، مما أثار رد فعل عنيف وغاضب بين الشعب، الذى لم يعد يتحمل حكمه القمعى·· وتواطؤه مع كبار الملاك للاستيلاء على أراضى الفلاحين بالقوة·· والسماح للمستثمرين الأجانب باستغلال مصادر وثروات البلاد ، واحتكار أقلية صغيرة لثمار النمو الاقتصادى·· مع حرمان الطبقة الوسطى والفلاحين والعمال الذين كانوا يعيشون تحت ظروف

قاسية بسبب الأجور المتدنية. تجمعت المعارضة حول الزعيم الأكثر اعتدالا فرانسيسكو ماديرو.. وهو محامى ليبرالى، درس فى الولايات المتحدة. رشح ماديرو نفسه للرئاسة أمام دياز فى انتخابات ١٩١٠ .. فاستشاط دياز غضبًا ووضعه فى السجن.. وأعلن نفسه فائزا فى الانتخابات. بعد إطلاق سراح ماديرو انضم للثورة التى كانت قد انتشرت فى أنحاء البلاد وأحرزت تقدمًا .. وفى النهاية تخلى دياز عن الحكم وفر إلى أوروبا.

انتخب ماديرو رئيسًا للبلاد.. إلا أنه لم ينجح فى احتواء الموقف المتفجر.. واستمر تمرد ١٩١١ عقدين، سُفِكَ خلالهما دماء آلاف المكسيكيين.

أعاد ماديرو العمل بالدستور، وكان مهتماً بإنشاء نظام ديموقراطى وتحسين أحوال الشعب.. إلا أنه ركز على النواحى السياسية أكثر من تركيزه على الاقتصاد والنواحى الاجتماعية.. وبدلا من أن يتخلص من الصفوة التقليدية، ومن جيش دياز.. والبيروقراطية.. منحهم مكانًا فى النظام الدستورى الجديد.. وبدلا من أن يستجيب لمطالب البطل الشعبى زاپاتا، وزعماء الفلاحين الآخرين، بإعادة الأراضى المسلوبة.. طلب منهم الانتظار حتى تقوم السلطات بتقييم مطالبهم.. تكاتف أعداء الديموقراطية والمحافظون ضد ماديرو، وقام الچنرال فيكتوريانو هيوويرتا بالإطاحة بماديرو الذى لقى مصرعه فى الانقلاب. وكان السفير الأمريكى فى المكسيك هنرى ويلسون قد ألمح لهيوويرتا برغبة بلاده فى أن تتولى الحكم حكومة أكثر تعاطفًا مع الاستثمارات الأجنبية.. وكانت المكسيك بعد ثورة ١٩١٠ قد انتهجت سياسة ارتكزت على حماية إنتاجها الوطنى.. وانعزلت سياسيًا عن العالم الخارجى.. ولم تتردد الولايات المتحدة كما هى عادتها دائمًا فى الاعتماد على أسوأ الدكتاتوريات مثل دياز وهيوويرتا.

بتولى هيوويرتا الرئاسة دخلت ثورة المكسيك مرحلتها الثانية والأكثر دموية من عام ١٩١٣ وحتى ١٩١٦ . وكانت المرحلة الأولى من الثورة قد بدأت من ١٩١١ وحتى ١٩١٣ بانتخاب ماديرو..

عارضت قوات إيميليانو زاپاتا الانفصالية فى الجنوب، وكذلك قوات كارانزا فى

الشمال الشرقى وقوات بانشو فيلا فى الشمال ، وقوات أوبريجون فى الشمال الغربى أن يتولى هيوويرتا الحكم ٠٠ وتحولت البلاد لساحة قتال ٠٠ فكل من تجاهل هيوويرتا أحلامه ، بتطبيق الإصلاحات ، انضم للقتال ضده. كانت حربهم فى البداية ضد هيوويرتا وبعد التخلص منه ٠٠ تقاتلوا ٠٠ للانفراد بتشكيل الحكومة الجديدة ٠٠ وغرقت المكسيك فى صراعات وحروب تعد من أكثر الصراعات والحروب عنفًا فى تاريخ أمريكا اللاتينية.

فى عام ١٩١٤ استقال هيوويرتا بعد أن بسطت الجيوش الأربع المتمردة سيطرتها على ثلاثة أرباع البلاد. واحتلت القوات الأمريكية فيراكروز ٠٠ ودخل أوبريجون إلى العاصمة ٠٠ وأعلن صديقه كارانزا رئيسًا للمكسيك ٠٠ اعترفت الولايات المتحدة والدول الغربية بكارانزا رئيسًا ٠٠ ونجح كارانزا فى بسط سيطرته على البلاد ، وفر زاپاتا بعد أن انتصرت عليه قوات أوپريجون فى ١٩١٥ .

انتهت الثورة بإقرار دستور ١٩١٧ ونظام سياسى جديد ، وسوى قادة الثورة خلافاتهم ٠٠ وأعلن المنتصرون نهاية حكم الصفوة الأقلية للأغلبية المطحونة ٠٠ وتعهدوا أن يحكم المكسيك زعماء يكرسون جهدهم لتحقيق العدالة الاجتماعية لكل أفراد الشعب ٠٠ كما وعدوا الهنود المكسيكيين بإعادة الأراضى التى تم سلبها منهم عبر الأجيال ، وأن يحصل العمال على حد أدنى من الأجور ٠٠ ويتم تحديد ساعات عملهم بثمان ساعات ٠٠ وألا يسمحوا للأجانب بالسيطرة على اقتصاد البلاد ٠٠ ونجح زعماء الثورة فى المكسيك فى الحد من سلطات ونفوذ الصفوة من ملاك الأراضى والكنيسة.

بحلول ١٩٢٦ كان كل زعماء الثورة قد لقوا مصرعهم بطريقة دموية ٠٠ وقد غيرت الحرب الأهلية الكثير من مظاهر الحياة فى المكسيك.

ومنذ أواخر العشرينيات تجرى فى المكسيك الانتخابات بشكل منتظم وفى موعدها ٠٠ ويتمتع الرئيس المنتخب بقوة سياسية كبيرة ٠٠

بعد عام ١٩٦٠ تدفق على البلاد كثير من الشركات الأجنبية ٠٠ ورغم القيود على تملك الأجانب للشركات فى بعض القطاعات ٠٠ كانت ٧٠ % من الاستثمارات

الأجنبية أمريكية ، وكانت الحكومة المكسيكية فى بداية الثورة قد طردت كثير من الشركات الأجنبية من البلاد .

مصاعب اقتصادية

أدى انخفاض أسعار البترول إلى هزة اقتصادية شديدة ، فلم ينجح دخل البترول فى حل المشاكل الأساسية التى تواجه المكسيك .. وظلت تبعية الاقتصاد المكسيكى للاقتصاد الأمريكى مستمرة رغم محاولات المكسيك تنويع تجارة بلادها .. وتخفيف القروض من الخارج .. ويبقى الاعتماد الكلى على الولايات المتحدة إحدى العقبات الأساسية أمام تحقيق أى تغيير راديكالى فى المكسيك .

فى النصف الأخير من السبعينيات وبداية الثمانينيات تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالمكسيك بشكل كبير .. وعمل الرئيس المكسيكى لويس إيشيفريا على تقليل اعتماد بلاده على الولايات المتحدة كما حرص على استقلال السياسة الخارجية المكسيكية عن الولايات المتحدة.. وعلى زيادة التعاون بين بلاده والدول النامية..

أما الرئيس خوزيه لويز بورتيللو الذى خلف إيشيفريا فلم ينجح دائمًا فى الحفاظ على استقلال السياسة الخارجية للمكسيك نتيجة المصاعب الاقتصادية التى تمر بها بلاده بسبب السياسة الاحتكارية للولايات المتحدة.. واستغلال المنظمات المالية العالمية ، التى تسيطر عليها الولايات المتحدة، للدين الخارجى للمكسيك الذى ارتفع من ٣,٨ بليون دولار فى ١٩٧٠ إلى ٢٥ بليون دولار فى ١٩٧٧ .

سياسة مستقلة

وكانت الدوائر الرسمية الأمريكية تغضب وتثور بشدة كلما استقلت المكسيك بسياستها الخارجية.. وتشن حملات معادية للمكسيك .. وتتهمها بالاتجاه للشيوعية وتطالب بفرض عقوبات اقتصادية عليها.. وقد حرص الرئيس المكسيكى بورتيللو على زيارة ست دول فى أمريكا اللاتينية هى : كوبا ونيكاراجوا وپنما وفنزويلا وكوستاريكا والبرازيل فى ١٩٨٠ ، لتشكيل جبهة ضد عودة سياسة الحرب الباردة فى المنطقة.. وعندما تولى الرئيس الأمريكى ريجان الحكم ، حاولت إدارته إقامة

علاقات وثيقة مع المكسيك •• وتقليص الخلافات والتناقضات مع الدول المهمة مثل المكسيك، والتى كانت حريصة بدورها على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة مع رفض أى تدخل أجنبى فى شئون دول المنطقة.. وقد ساندت المكسيك ثورة الساندينستا •• وأعلن بورتيللو أن بلاده قدمت وسوف تقدم مساعدات لنيكاراجوا•• وأن المكسيك تؤيد تسوية سلمية للصراعات فى المنطقة وحق دول المنطقة فى تقرير مصيرها•• إلا أن الوضع الاقتصادى السيء للبلاد•• وانخفاض أسعار البترول فى الأسواق العالمية•• وارتفاع نسبة الفوائد فى البنوك الأمريكية دمر اقتصاد المكسيك •• وبلغت ديونها مائة بليون دولار ثلثها ديون للولايات المتحدة••

وضعت الإدارة الأمريكية كل آمالها على الرئيس الجديد ميجيل دى لامدريد ، الذى تولى فى ١٩٨٢ ، فى إحداث التغيير المطلوب فى السياسة الخارجية•• وهو أول رئيس فى تاريخ المكسيك يدرس فى جامعات الولايات المتحدة••

وقد خيب آمال الولايات المتحدة عندما أكد أن بلاده سوف تستمر فى سياسة الدفاع عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها•• والحفاظ على سيادتها الوطنية•• كما عارض «دى لامدريد» التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية للدول الأخرى•• وأكد على استمرار بلاده فى سياسة الدفاع عن مصالح دول أمريكا اللاتينية•• أدت هذه التصريحات لتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة•• وعندما زار دى لا مدريد واشنطن فى ١٩٨٤ ، لم يتم التوصل معه لاتفاقات اقتصادية•• ولم يتم مناقشة المشاكل السياسية بين البلدين•• وقبل مغادرته الولايات المتحدة حرص الرئيس المكسيكى على أن يعلن أن المشاكل العديدة الموجودة بين الدولتين أصبحت أكثر عمقًا وتعقيدًا••

وقد اختلفت وجهتا نظر البلدين حول أمريكا اللاتينية•• ودعا دى لامدريد إلى تنفيذ المبادئ والقوانين الدولية فى أمريكا اللاتينية•• وتسوية الصراعات سلميًّا •• والتعاون الدولى من أجل التنمية•• وأدان المخططات العسكرية التى تهدد أمن دول المنطقة وتعرقل تنميتها •• معارضًا بذلك كل أفكار وسياسات حكومة ريجان التى كانت لا تتوانى فى اللجوء للقوة لحل المشاكل فى أمريكا اللاتينية والكاريبى ،

وعملت دائمًا على إثارة حركات التمرد فى مواجهة حركات التحرر الثورية٠٠ وتدخلت مباشرة فى الشئون الداخلية لدول مستقلة، مستخدمة أحيانًا القوة العسكرية أو عمليات سرية مثلما حدث فى نيكاراجوا وشيلى٠

فشلت كل المحاولات الأمريكية لإبتزاز المكسيك والضغط عليها لتغيير سياستها الخارجية المستقلة٠ وفى منتصف ١٩٨٤ ثار الرأى العام المكسيكى عندما تدخل السفير الأمريكى فى الشئون الداخلية للمكسيك ، وطالب الرأى العام بطرده من البلاد ٠٠ وفيما بعد عرف أن محاولة السفير كانت بناء على توجيهات سرية مباشرة من الرئيس ريجان ، للتأثير فى السياسة الخارجية المستقلة للمكسيك ٠٠ وساءت العلاقات مرة أخرى بين البلدين عندما لقى صحفى مكسيكى تقدمى مصرعه بعد نشر مقال فضح فيه دور المخابرات الأمريكية وجماعات الضغط داخل حكومة المكسيك ، والتى تمولها الـ «سى٠ آى٠ إيه» ٠

وفى منتصف ١٩٨٥ عملت السلطات الأمريكية على عرقلة التجارة عبر الحدود بين البلدين ، وعرقلة السياحة ، والتفتيش المهين للمواطنين ، لخلق مزيد من الصعوبات الاقتصادية أمام المكسيك حتى ترضخ لمطالبها وتحد من استقلال سياستها الخارجية عن الولايات المتحدة٠٠ وتبلورت سياسة الهيمنة الأمريكية فى اتفاقية نافتا للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، والتى بدأ سريانها فى أول يناير ١٩٩٤ والتى أزالت كل عوائق التبادل التجارى وعوائق الاستثمار بين هذه الدول٠٠ وزاد العجز التجارى مع الولايات المتحدة بمعدل كبير ٠٠ وأدت تبعية الاقتصاد المكسيكى لرؤوس الأموال الأجنبية إلى فقدان السيادة الوطنية ، وقد أدى تحريم دعم الدولة للإنتاج الزراعى لأن يفقد المنتجون فى المكسيك القدرة على المنافسة الزراعية أمام مزارعى الولايات المتحدة وكندا ، فالمنافسة بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة غير متكافئة ، وتنتهى بتدمير الأضعف٠

لم تتوصل المكسيك والولايات المتحدة لعلاقات مُرضية بعد قرنين من الزمن٠٠ فقضية التسلل عبر الحدود (٣ آلاف كيلو متر حدود مشتركة بين البلدين) تبقى مشكلة دون حل٠

ورغم الجدل الدائر حول المهاجرين غير الشرعيين الذين يتسللون لأراضى الولايات المتحدة ويحلمون بالجنسية الأمريكية ، إلا أن ثقافة أمريكا اللاتينية أقوى من أن يتم دمجها فى الثقافة الأمريكية.. كما أنه لا ينبغى أن تنسى الولايات المتحدة أن المتسلل المكسيكى عندما يذهب إلى تكساس أو الأريزونا أو كاليفورنيا ، فهو يتحرك فى أراضى كانت جزءًا من المكسيك قبل أن تضمها الولايات المتحدة.

* * *

المراجع

* Modern World History. - Peter Moss
* Latin America in the International Political System. - G. Pope Atkins
* The Politics of Latin American development. - Gary W. Wynia
* U.S. Policy in Latin America : Postwar to Present - A. Glinkin B. Martynov P Yakovlev
* A Concise History of Mexico - Brian Hamnett
* Marxism Socialism and Democracy in Latin America. - Richard, L. Harris
* Understanding Central America. - John A. Booth and Thomas Walker
* American Government. - Dr. Grier Stephenson J. - Robert J. Bresler Joseph J. Karlesky - Robert J. Friedrich.
* Dictionary of Wars. - Georges Kohn

الإنترنت : نقلا عن : ١ ـ قاموس الحروب

John S.D. Eisenhower

* So Far from God : The U.S war with Mexico (1846 – 1848) Richard Bruce. Winders
* Mr. Polk's Army - Donalds., Frazier

* The U.S. and Mexico at War : Nineteenth Century Expansionism, and Conflict.
* U.S. Historical Flag Courtesy of : Fotw Flags of the World Website at http :
* Tyler, Polk and war with Mexico
http / www.
http : // www.
History guy. Com/ Mexican American war. Html
Http: //www.Net/Azlec /war/
Mexican American war. html

* ٥٠١ سنة الغزو مستمر - ناعوم تشومسكى
* أمريكا طليعة الانحطاط - روچيه جارودى
* ضبط الرعاع - ناعوم تشومسكى
* ١٩٩٩ نصر بلا حرب - ريتشارد نيكسون

الفهرس

الموضـــــــــوع	الصفحة

رقم الايداع ١٥٩٠٦/ ٢٠٠١
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-09-0751-0

دار الطباعة والنشر الإسلامية

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ - تليفاكس : ٣٦٣٣١٤ - ٣٦٢٣١٣

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانيء الأندلسي ت : ٤٠٣٨١٣٧ - تليفاكس : ٤٠١٧٠٥٣

هذا الكتاب

برغم أن أمريكا إمبراطورية لا تغرب الشمس عن بوارجها وطائراتها وقواتها التى تغطى العالم ، إلا أن الطائرات الانتحارية ضربت عاصمتها السياسية (واشنطن) وعاصمتها للمال والاتصالات (نيويورك) فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك هو التناقض الذى يضرب الإمبراطورية الأمريكية من الداخل .

إن كتاب الإمبراطورية الأمريكية ، ينطلق من حقيقة أن معرفتنا بأمريكا هى قوة لنا فى التعامل معها ، باعتبارها القوة العظمى فى نظام عالمى أحادى القطبية ، ولما لها من دور مهيمن فى « لعبة الأمم » خصوصًا فى منطقة الشرق الأوسط .

وقد توخى الكتاب « تشريح أمريكا » متجنبًا ما ساد الكتابات العربية عن أمريكا من « انبهار » طاغ أو « عداء » ظاهر .

فالمشاركون فى الكتاب ، ينطلقون من خلفيات أيديولوجية شتى ، ومن مذاهب متباينة ، ومن طرق بحثية مختلفة .

ويتناول الجزء الثانى من كتاب « الإمبراطورية الأمريكية » - الثورة الأمريكية وتأسيس أمريكا ، والأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية ، والإسلام فى أمريكا ، والمسيحية الصهيونية الأمريكية ، والعلاقات الأمريكية - العربية ، والبترول فى السياسة الأمريكية ، والهيمنة الأمريكية ، والحروب الأمريكية والعلاقات الأمريكية - الإيرانية ، والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى السابق، والانحياز الأمريكى لإسرائيل، وعن تأثير السياسة الأمريكية فى فيتنام والمكسيك ، وقد أضيف لتلك الموضوعات موضوعًا كتبه الدكتور ماهر حتحوت محاولا الرؤية من خلال ظلمات الأزمة ، وتمت كتابته بعد الأحداث بأسبوعين تقريبًا من قلب الأزمة فى لوس أنجيلوس .
وبذلك ، يخطو كتاب «الإمبراطورية الأمريكية » خطوة كبيرة هامة فى مهمة « تشريح أمريكا » من منطا[illegible] المع[illegible]

رضا هلال